طبعة مزيدة ومنقحة

شرح تصريف العزي

تأليف

الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

(٧١٢-٧٩٢هـ)

دراسة وتحقيق

أ.د. محمد ذنون يونس الفتحي



رقم الإيداع	(٢٧١٧/ ٥/ ٢٠٢٣)
عنوان الكتاب	شرح تصريف العزي
تأليف	مسعود بن عمر بن أبي بكر بن الغازي الحنفي التفتازاني ٧١٢ ـ ٧٩٢هـ
بيانات النشر	عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣
رقم التصنيف	٤١٥,٩
المواصفات	/ التحليل الصرفي/ العلوم الشرعية/ علم الصرف/ اللغة العربية/
الطبعة	الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ ـ ٢٠٢٣م

ردمك: 9789923797440



عمان ـ الأردن

جــــــوال: 00962790474491

darlrayaheen.jo@gmail.com

بيروت ـ لبنان

هـاتـف وفـاكـس: 009611660162

جــــــوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com



طبعة مزيدة ومنقحة

شرح تصريف العزي

تأليف

الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
(٧١٢ - ٧٩٢ هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور
محمد ذنون يونس الفتحي



دار الرياحين

الإهداء

أُهدي هذا النتاج العلمي المتميز...

إلى النَّهر المتدفِّق بالعطاء والخير...

والقلب المليء بالدفء والفداء...

نور عيني... زوجتي

أم يوسف



(المقدمة)

الحمدُ للهِ مصرِّفِ اللَّيلِ والنَّهار، ومغيِّرِ الأحوال في الجهرِ والإسرار، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمّدٍ سيِّد الأبرار، وعلى آله وأصحابه أولي النُّهي والأبصار...

أما قبل، فقد قدِّر للباحث منذ بدايات طلَبه العلومَ الإسلامية، النقلية والعقلية، واللغوية والشرعية أنْ ينهل من علم الصرف، الذي هو من أهمّ علوم العربية مكانةً وأهميّةً وفضْلاً، وتعود به الذاكرة إلى عام (١٩٩٠م)، حيث التقى بالشيخ الفاضل، والدكتور العالم (ريان توفيق خليل) فأشارَ عليه بدراسة (شرح التصريف العزي للتفتازاني)، وكان يحثّ الخطى إلى رحاب جامعِه المبارك في حيّ القادسية في الموصل الحدباء ـ حماها الله من كيد الأشرار ونجّاها وأهلها من فتن الظّلَمة والفجّار ـ فيقرأ على يديه عباراتِ هذا العلَم المحقِّق الكبير، ويكتبُ وفق ما يمليه عليه شيخُهُ من حواشي (التدريج) ما يُوضِّحُ النصَّ المغلَق، ويكشف سرّ التعبير عن الموضوع بتلك الصياغة المختارة، حتى أنهاه في تلك السنة، ومنَ الله تعالى القبول ولمقرئه الأجر والمثوبة، وكان يرجع بين الفينة والأخرى إلى ذلك الشرح العجيب؛ استذكاراً ومداولةً ومراجعةً، وكان قد شرع في عام (١٩٩٢م) بتدريس هذا الشرح لأحد الطلبة النجباء، وعاد إلى حواشي (التدريج) مراجعةً وتوضيحاً لما يُستشكَلُ من عبارات ونصوص، ولله الحمدُ والمنَّة، ثم تعاقبتِ الأيامُ والسنون، وإذا بالشيخ الجليل والعلاَّمة الفاضل (مصطفى محمود البنجويني) ـ أمدّ اللهُ في عمره ـ يتفضّلُ كعادته على طلبة العلوم

بتدريسي مع نخبة من الأفاضل كتابَ (شرح تصريف ملاَّ علي الأشنوي) مع حواشي وتأمّلات المولى القزلجي وحلّها في عبارات العلاّمة الخورخوري رحمهم الله جميعاً في جامعِه المبارك في حيّ الكفاءات في الموصل الحدباء عام (١٩٩٤م)، مع ملاحظة ما كتبَه المحقِّقُ والمدقِّقُ الشيخ عمر المعروف بـ(ابن القرداغي) من تحقيقات منيفة وحلٍّ لمشكلات عويصة، فكان وقتاً من أعذبِ الأوقات وأحلاها تجوّلنا بمعونة الشيخ الفاضل في حدائق الصّرف الغنّاء وأجواءِ التصريف الفيحاء، فله منّي كاملُ الشكر وبالغُ التقدير، ووجدت من خلال مقارنةٍ ظاهرةٍ أنَّ (الملاّ علي) وهو يشرح (التصريف العزّي) ينحتُ من عبارات التفتازاني مع كامل التدقيق ونهايةِ التحقيق، فهو يريدُ لشرحه أن يتخلّصَ من الإشكالات وينجو من تلك العثرات، وهذه عادةُ المحقِّقين من المختصرين.

وأمّا بعدُ...

فإنّ علوم العربية سبيلٌ مهمٌّ لنيل العلوم الشرعية، ولا يمكن لمَن يتعاطى علومَ الشرع أن يقف على حقائق (الفقه والحديث وأصول الفقه وعلم أصول الدين وعلم التفسير) وهو لا يفقهُ علومَ العربية وفنونَها المختلفة، من (نحو وصرف وبلاغة ووَضع)، ولقد لَحَنَ رجلٌ بحضرةِ النبيِّ ﷺ فقال لأصحابه: (أَرشدوا أخاكم فإنَّه قد ضلّ)، لأنّ من الضلال أنْ يتكلّم الشخص بالقرآن والحديث وعلومِهما وهو لا يفقهُ لغتهما، فالقرآنُ أُنزِلَ بلسانٍ عربيٍّ مبين، وتحدّى العربَ بأسلوبه ونظمه، ومن لم يفقه أسلوبَهم ونظمَهم لم يقف على حقيقة الإعجاز، ولم يدرك أسرارَ القرآن ولغةِ الحديث، ومن لم يعرف ذلك فكيف له أن يفهمَ المرادَ والمضمون، ويستنبطَ الأحكام من النصوص، ويستخرجَ الفقه والأحكام من تلك التراكيب، فالويلُ كلُّ الويل لمن

تكلّم بعلوم القرآن والحديث وهو لم يتضلّع بعلوم اللغة العربية العديدة، وقضى السنوات الطّوال في فهم أسرار العربية وفقهها، ولم يوجد في السلف والخلف فقيهٌ ولا مفسّرٌ ولا متصدٍّ لعلوم الشريعة لم يتقن العربيةَ صرفاً ونحواً ودلالةً، وممّا يؤسف له في زماننا أنّنا رأينا مَن يقف إماماً ويصلّي بالمسلمين وهو يلحنُ في القرآن الكريم أداءً ونحواً وصرفاً، ثمَّ يلتفت ليعلّمَ الناس علم التوحيد والصفات، وهو من أجهل العوام، ولعلّه لذلك ألّفَ الغزالي حجّة الإسلام كتابَه الشهير (إلجامَ العوام عن علم الكلام)، فإنْ كان لا يُحسِنُ (الإظهار والإدغام والقلقلة والترقيق والتفخيم) وهي معارفُ حسّيةٌ عمليةٌ، ولا يحسنُ (أبواب الأفعال الستّة وأحكام النحو الأساسية)، وهي علومٌ تطبيقيةٌ فضلاً عن المستوى النظري فيها، فكيف يُحسِنُ عِلماً عقلياً شديدَ المراس صعبَ الولوج كثيرَ المنحنيات عميقَ المداخل! وذلك العجبُ العجاب، ومن قلَّة الحياء، ويتذرّع بعض هؤلاء الحمقى بالقول: إنَّ زماننا اليوم زمانُ توحيد لا زمانُ تجويد، وليته فَقِهَ التجويدَ فضلاً عن التوحيد، لأجل ذلك كلّه كان منهجُ العلماء الربانيين أنْ يبدأ الطالبُ بدراسة المتون، ثمَّ يتوسّعُ شيئاً فشيئاً إلى قراءة الشروح الأوليّة ثمّ الشروح المتوسطة لينتهي بالشروح المطوّلة، وينال بعد ذلك درجةَ الإفتاء والقدرةِ على الكلام في دقيقِ العلم وجليلِه، فإنْ لم يصل إلى تلك المرتبة يتوقّفُ عن الحديث، ويتورّعُ في إلقاء نفسه في متاهات العلوم والفنون، حتى لا يكون مجترئاً على الفتوى فيلج النار بذلك الاجتراء.

يحتلّ (علمُ الصرف) مكانةً عاليةً ومهمّةً في علوم اللغة العربية، فهو العلم الذي يهتمُّ بالبنية الصغيرة التي تسمّى (الكلمة)، قبل أن تدخلَ في عملية الإسناد لتُشكّل تركيباً وجملةً، وبما أنَّ ذات المفرد سابقٌ على ذات المركب؛ فإنَّ معرفة (الصرف)

متقدِّمةٌ على معرفة (النحو)، ولو ألقينا نظرةً على أيّ كتاب من كتب تفسير القرآن الكريم، ومؤلَّف من المؤلَّفات الشارحة للأحاديث النبوية الشريفة، لوجدنا مباحث الصرف ومداخله تظهرُ هنا وهنالك، فتحديدُ دلالات الصيغ وفكُّ الاشتباه بين الصيغ المتداخلة من خلال الرجوع إلى اشتقاقات الكلمة يعدّانِ من أهمِّ ما ينهضُ به المفسّرون والشرّاح، وكثيراً ما نقرأ النصوص ونفهم منها المعنى المتبادَر فإذا ما عدنا إلى التفسير والشروح وجدنا المعنى بعيداً عمّا فهِمناه وتصوّرناه لأوّل وهلة، ولذا أحسّ العلماء منذ بدايات دراساتهم أهميّةَ تدوين علوم العربية، ومنها علمُ الصّرف والتصريف، بدءاً بكتاب سيبويه ومروراً بالتصريف للمازني وشرحه المنصف لابن جني، ومؤلفات ابن جني، واهتمامات عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب والرضي الاسترابادي وابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري والتفتازاني والسيد الشريف الجرجاني والسيوطي والأشنوي وغيرهم، وانتهاءً بالمعاصرين ودراساتهم الكثيرة والمتنوّعة وسيلِ البحوث المقدّمة في هذا العلم تدلُّ دلالةً واضحةً على مكانة هذا العلم وأهميته وأثرِه في الفهم والإفادة.

ولقد منَّ اللهُ تعالى عليّ في عام (٢٠١٣م) بتدريس (شرح التصريف العزّي للتفتازاني) مُجدّداً على طلبة العلم الشرعي في جامع (الصديق أبي بكر) رضي الله عنه، وهذه النخبةُ من الطلبة لم تكن تقنعُ بظاهر العبارات ومطلَق النصوص فوجدتُ من الضرورة بمكان العودةَ إلى ما كتبه العلاّمةُ الجاوي في (تدريج الأداني) من توضيحٍ وتبيينٍ واعتراضٍ ومداخلةٍ، فكان يعمل على إيرادها في الدرس تحقيقاً للنفع التامّ، وإيفاءً بعبارات الشارح المحقِّق، وهنا نجمت فكرةُ تحقيق هذا السفر المبارك بعد أنْ وجدت المطبوعَ المحقَّق وغيرَه لم يفد من (التدريج) الفائدةَ المرجوّة، فيبقى النصُّ مغلقاً والعبارةُ مبهمةً، والتعليلُ خفياً والاستدلالُ قاصراً،

فأردتُ تعميمَ الفائدة من خلال جَمْعِ مجموعةٍ من النسخ المخطوطة والمطبوعة، والعملِ على مقابلتها بمعونة هؤلاء الطلبة بعد أنْ انتهَوا من قراءة الكتاب بحواشيه، فلهم جزيلُ الشكر وبالغُ الاحترام.

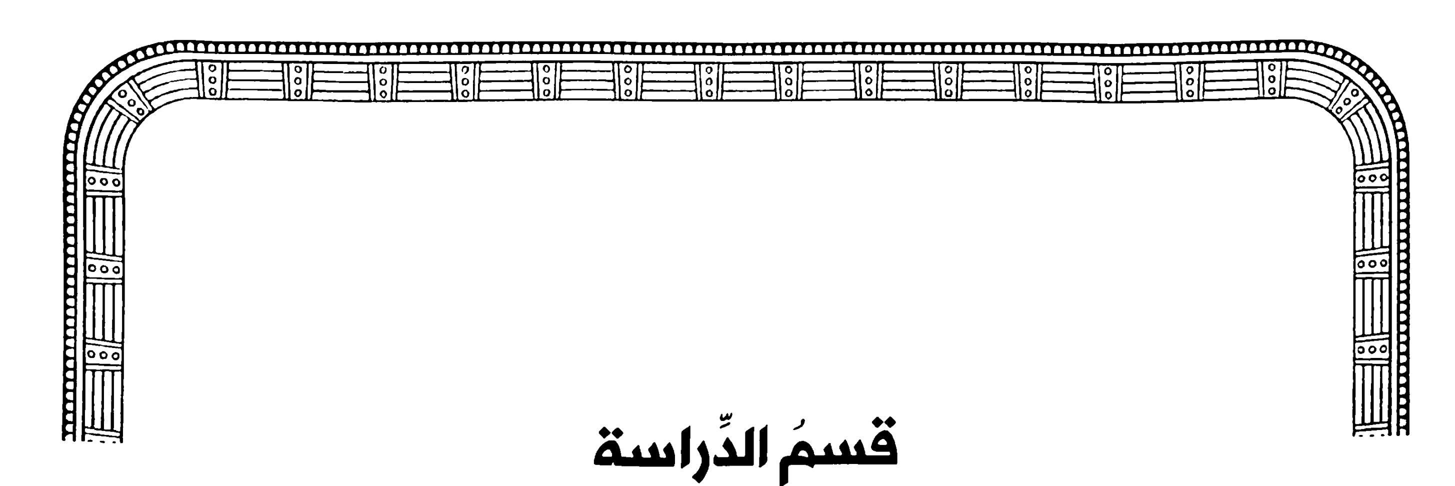
لقد اقتضى هذا العملُ الرجوعَ إلى مصادرَ كثيرةٍ ومتنوّعة، المختصّة وغيرها، حتى تنهض بأعباء التحقيق من التعليق والتوثيق والتدقيق، تقفُ المصنّفاتُ الصرفيةُ والمعجميةُ في مقدِّمتها.

ولقد قسّمنا هذا العمل إلى قسمين: القسم الدراسي وعُنِيَ بعلم الصرف وأهميته، والماتن العزي ومتنه، والشارح التفتازاني وشَرْحِه، وأمّا القسم الثاني فكان مختصّاً بتحقيق النص وخدمتِه الخدمةَ المُثلى مع توجيهاتٍ رأيناها جديرةً بالكتابة هنا وهنالك، واللهُ من وراء القصد.

العراق/ الموصل الحدباء

١/ رمضان/ ١٤٤٤هـ

❋❋❋



قسمُ الدِّراسة

نتناولُ في هذا القسم مجموعةً من القضايا الضرورية، التي ينبغي الاطلاع عليها قبل الولوج في دراسة علم التصريف و(شرح التصريف العزي للتفتازاني)؛ إذ لا يُمكِنُ الخوض في علمٍ من العلوم من دون معرفة موضوعاتِهِ ومبادئِهِ ومسائلِهِ وغاياتِهِ، حتى يكون الدارسُ لهذا الكتاب قادراً على التفاعُل العلميِّ مع محتوياتِهِ ومسائلِهِ ومصطلحاتِهِ، فمن تلك القضايا المهمَّة:

ـ **حدُّ علم الصَّرْفِ والتصريف**: الصَّرفُ «في الأصل مصدرُ (صَرَفَ) من باب (ضَرَبَ)، ومعناهُ: التبديلُ والتغييرُ، يقالُ: صَرَفْتُ الدراهم بالدنانير، وبينَ الدرهمَينِ صَرْفٌ، أي: فَضْلٌ لجودة فِضّة أحدِهما، ومنه الصَّيرفيُّ، والتصريفُ مشتقٌّ منه للمبالغة والكثرة، ثُمَّ جُعِلَ (الصَّرف والتصريف) علَمَينِ لهذا العِلْمِ المُعرَّف بأنّه: علمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلِمِ التي ليست بإعراب»[1]، وقيلَ: «علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلماتِ العربيّةِ وأحوالُها، التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، فهو علمٌ يَبحَثُ عن الكَلِمِ من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريفٍ وإعلالٍ وإدغامٍ وإبدالٍ، وبهِ نَعرِفُ ما يَجبُ أن تكون عليهِ بنيةُ الكلمة قبلَ انتظامِها في الجملة»[2]، وقيل: «علمٌ يَبحثُ في بِنْيةِ الكلمة من حيثُ بناؤُها ووَزْنُها وما يطرأُ على تَركيبِها من تَغيير»[3]، وقيل:

---

(١) شرحان على مراح الأرواح: ٣.

(٢) جامع الدروس العربية: ٨.

(٣) المنهاج المختصر: ١٢.

«علمٌ بأصول يُبْحَثُ فِيهِ عَن أَحْوَال أبنية الكَلِمَة صِحّةً واعتلالاً، وَزِيَادَةً ونقصاناً، وقد حدَّهُ في التسهيل بقوله: «التصريفُ عِلمٌ يَتعلّقُ ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحّةٍ وإعلالٍ... وشبه ذلك»[١]، وفرّق الأشموني (ت ٩٠٥هـ) بين مفهومَينِ للتصريف في قوله: «وأمّا في الاصطلاح فيُطلَقُ على شيئين؛ الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسمُ جرَتْ عادةُ المُصنِّفينَ بذكره قبل التصريفِ كما فعلَ الناظمُ، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخرُ: تغييرُ الكلمةِ لغير معنىً طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخرَ، ويَنحصِرُ في الزيادةِ والحذفِ والإبدالِ والقلبِ والنقلِ والإدغامِ، وهذا القسم هو المقصودُ هنا بقولهم: التصريف، قد أشار الشارحُ (ابن الناظم) إلى الأمرَينِ بقوله: تصريفُ الكلمة هو تغييرُ بِنيتِها بحسبِ ما يَعرِضُ لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفِعْلِ واسمَي الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكامٌ كالصِّحّة والإعلال، ومعرفةُ تلك الأحكام وما يَتعلّقُ بها تُسمّى علمَ التصريف؛ فالتصريفُ إذن: هو العِلْمُ بأحكامِ بِنيةِ الكلمةِ بما لحروفِها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحّةٍ وإعلالٍ... وشبهِ ذلك[٢]، ويعرّفُهُ حاجي خليفة(ت ١٠٦٧هـ) بأنّه: «علم يُعرَفُ منه: أنواعُ المفردات الموضوعةِ بالوَضْعِ النّوعيِّ ومدلولاتها، والهيئاتُ الأصليّةُ العامّةُ للمفردات، والهيئاتُ التغييرية، وكيفيةُ تغيّراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكليِّ، بالمقاييس الكليّة»[٣]، ويظهَرُ من كلام ابن القرداغي(ت ١٣٥٥هـ) أنَّ للتصريف تعريفَينِ: عِلْمي وعَمَلي، فباعتبار المعنى العِلْميِّ هو: «علم بأصول تعرف

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ١٥٠٨.

(٢) شرح الأشموني: ٤/ ٤٠.

(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٠٧٨.

بها أحوال أبنية الكلم من حيث الإعلال والإبدال.... الخ)، وباعتبار معناه العَمَليّ فهو: «تمرُّنٌ على تحويلِ الكلمة إلى أمثلةٍ مختلفةٍ من أجل تحقيق معانٍ مقصودةٍ، كتحويل المصدر إلى: الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول وسائر المشتقات»[١]، قال الرضي(ت ٦٨٦هـ): «إنَّ التصريف جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريفُ على ما حكى سيبويه عنهم هو أن تبنيَ من الكلمة بناءً لم تبنِه العربُ على وزن ما بَنَتْهُ ثم تعملُ في البناء الذي بنيتَه ما يقتضيه قياسُ كلامهم كما يتبيّنُ في مسائل التمرين، والمتأخّرون على أنَّ التصريف: علمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفِها من أصالةٍ وزيادةٍ وحذفٍ وصحّةٍ وإعلالٍ وإدغامٍ وإمالةٍ، وبما يعرض لآخرِها ممَّا ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ من الوقف... وغير ذلك، فالصرفُ والتصريفُ عند المتأخرين مترادفانِ، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزءٌ من الصّرف الذي هو جزءٌ من أجزاء النحو»[٢]، وذكر محققو الشافية أنّ: «هذا على طريقة المتقدمين من النحاة، فإنّهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، ويُعرَّف على هذه الطريقة بأنّه: علمٌ يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً، أو بأنّه العلمُ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، والمتأخّرون على أنَّ التصريف قسيمُ النحو لا قسمٌ منه»[٣].

- موضوعه: الكَلِمَات العَرَبيَّة من حَيْثُ البَحْث عَن صِحَّتهَا واعتلالها، ولذلك ذكر ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) أنّه قد كان ينبغي أنْ يُقدَّم علمُ التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفةُ ذواتِ الكلِمِ في أنفُسِها من غير تركيب، ومعرفةُ الشيء

(١) حاشية ابن القرداغي على تصريف ملّا علي: ٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٦، ١٧٠، أبجد العلوم: ١/ ٤٢٧.

(٣) ينظر هامش شرح الشافية: ١/ ٦.

في نفسه قبل أن يتركّبَ ينبغي أن تكونَ مقدمةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلاَّ أنَّه أُخِّر للَطفِه ودِقّتِه، فجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصلَ إليه الطالبُ إلاَّ وهو قد تدرَّبَ وارتاضَ للقياس[١].

ـ **واضعُه**: معَاذُ بـن مُسـلمِ الهرّاء، بِفَتْح الهَاء وَتَشْديد الرَّاء، نِسْبَةً إِلَى بيع الثِّيَاب الهرويَّة، قَالَه فِي التَّصْرِيح، وَحكى الِاتِّفَاق عَلَيْهِ[٢]، وجاء في سيرة الرؤاسي أنّه لمّا رجعَ إلى الكوفة وجد فيها عمَّه معاذ بن مسلم الهرّاء (ت ١٨٧هـ) مرجعَ الناس في العربية، وعُنِي بالصرف ومسائله خاصّةً، وتبعه في هذه العناية مَن قرأ عليه من الكوفيين، حتى قيل: إنَّهم فاقوا البصريين فيها، ومن هنا عدَّهم بعضُ العلماء واضعِي علم الصرف[٣]، ورأى الدكتور ضيف أنّ معاذ الهرّاء اختلف إلى نحاة البصرة، فتلقّنَ عنهم النّحوَ والصّرف، ثمَّ رجعَ إلى الكوفة، وقعدَ للإملاء، وأخذَ عنه فيمن أخذوا الفرّاءُ، وكلُّ ما أُثِرَ عنه أنَّه كان يعرِضُ لبعض مسائل التصريف، وبنى السيوطي على هذا الخبر أنَّه واضعُ (علم الصرف)، والخبر لا يُسندُه كتابٌ وضعَه في هذا العلم، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف، وكتابُ سيبويه زاخرٌ به وبما لا يكادُ يحصى من أمثلته وأبنيته، ومنه خلَّصها المازني ووضع فيها كتابه (التصريف)، وممّا يؤكِّد وهْمَ السيوطي فيما ادّعاه أنَّه ليست لمعاذٍ في كتب التصريف آراءٌ تنسب إليه ذات قيمة، وكان علمُه بالصرف مثلَ علم الرؤاسي في النحو، كان عِلْماً محدوداً لا غَناء فيه ولا شيء يُميِّزُه من علم البصرة، إنَّما يبدأ النحو الكوفيُّ بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء[٤]، ليقول

---

(١) الممتع: ٣٣.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥.

(٣) من تاريخ النحو العربي: ٤١.

(٤) المدارس النحوية: ١٥٤

في موضع آخر إنَّ: «ابن جني مُؤصِّلُ عِلْمِ التصريف وواضعُ قوانينِه الكليّة»[1]، وفي موضعٍ آخر: «ولعلَّ فيما قدّمتُ ما يُوضّحُ إمامة المازني وخاصّةً في علم التصريف، وبدون ريبٍ هو الذي نظّمَ قواعدَه ومسائلَه، وهو الذي فصلَه عن النحو الذي كان مخلوطاً به في كتاب سيبويه، وأقامَه عِلْماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التي ذلّلَ بها شواردَه، ويسَّرها للباحثين من بعده أمثالُ أبي علي الفارسي وابن جني، وكأنَّما سُخِّرت له اللغة ليستتمَّ صنيعَ الخليل وسيبويه في صياغة قواعد التصريف»[2]، والذي يبدو أنّ نسبة وضع علم الصرف للهرّاء مبنيةٌ على أنَّه كان مهتمّاً بمسائله ومنشغلاً بمباحثه، وإنْ لم يترك مدوّناً أو لم يصلْنا منه كتاب أو تصنيف أو آراء كثيرة، وأمّا نسبتُه للخليل(ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) فلأنَّهما اهتمّا به ووضعا فيه تصنيفاً ظهرَ ذلك في (معجم العين للخليل) و(الكتاب) لسيبويه، وأمَّا نسبتُه للمازنيِّ(ت ٢٤٩هـ) فلأنَّه أفردَه بالتصنيف وأفرغَه في تأليف مستقلّ أسماهُ (التصريف)، وأبعدَه عن مسائل النحو ومباحث المعجم واللغة، وَفِي مِفْتَاح السَّعَادَة: «وَاعْلَم أَنَّ أوّل من دوَّن علمَ الصّرْف أَبُو عُثْمَان المَازِني»[3]، وأمّا نسبتُه لابن جني(ت ٣٩٢هـ) فلأنَّه بحقٍّ واضعُ أصولِه وقوانينِه كما يظهرُ من تصانيفه الشهيرة مثل: (المنصف شرح تصريف المازني) و(الخصائص) و(التصريف الملوكي).

ـ **ثمرته**: تأديتُه إِلَى فهم اللُّغَة المُوصِلة إِلَى فهم كتاب الله تَعَالَى، ويُوضِّح ابنُ جني ذلك بقوله: «وهذا القبيلُ من العلم ـ أعني التصريف ـ يحتاجُ إليه جميعُ أهلِ العربية أتمَّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقةٍ؛ لأنَّه ميزانُ العربية، وبه تُعرَفُ أصولُ كلام العرب من

---

(١) المدارس النحوية: ٧.

(٢) المدارس النحوية: ١٢١.

(٣) أسماء الكتب: ٥٢، أبجد العلوم: ١/ ٤٢٩.

الزوائدِ الداخلة عليها، ولا يُوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يُؤخَذُ جزءٌ من اللغة كبيرٌ بالقياس، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف؛ وذلك نحوُ قولهم: إنَّ المضارع من (فَعُلَ) لا يَجيءُ إلاّ على (يَفْعُلُ) بضمّ العين، ألا ترى أنّك لو سمعتَ إنساناً يقول: (كرُم يكرَمُ) بفتح الراء من المضارع، لقضيتَ بأنّه تاركٌ لكلام العرب، سمعتَهم يقولون: (يَكرُمُ) أو لم تسمعْهم؛ لأنّك إذا صحَّ عندك أنَّ العين مضمومةٌ من الماضي قضيتَ بأنّها مضمومةٌ في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوِه، وإنْ كان السماعُ أيضاً ممّا يشهَدُ بصحّةِ قياسِك[1].

ـ **فضلُه**: وأما شرفُه فيظهرُ من حيثُ إنَّه يستعانُ به في فهم كتاب الله تعالى، ويفيضُ ابنُ عصفور في بيان أشرفيّته فيقول: «فالذي يُبيِّنُ شرَفَه احتياجُ جميعِ المشتغلِينَ باللغة العربية من نحويٍّ ولغويٍّ إليه أيّما حاجةٍ؛ لأنّه ميزانُ العربية؛ ألا ترى أنّه قد يُؤخَذُ جزءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلاَّ من طريق التصريف، نحو قولهم: كلُّ اسمٍ في أوّله ميمٌ زائدةٌ ممّا يُعمَل به فهو مكسورُ الأول، نحو: مِطرقة ومِروحة، إلاَّ ما استثني من ذلك، فهذا لا يعرفُه إلاَّ من يعلم أنَّ الميم زائدةٌ، ولا يُعلَمُ ذلك إلاَّ من جهة التصريف، ونحو قولهم: إنَّ المصدر من الماضي إذا كان على وزن أَفعلَ، يكون مَفعُلًا بضمِّ الميم وفتح العين، نحو: أَدخلتُه مُدخَلاً؛ ألا ترى أنّك لو أردتَ المصدر من أكرمتُهُ، على هذا الحدِّ، لقلتَ: مُكرَماً قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع، إذا علمتَ أنَّ أكرمَ: أفعلَ؟ ألا ترى أنَّ ذلك كلَّه لا يُعرَفُ إلاَّ بالتصريف؟ وأشباهُ ذلك كثيرٌ، وممَّا يبيِّنُ شرفَهُ أيضاً أنّه لا يُوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به؛ ألا ترى أنَّ جماعةً من المتكلِّمين امتنعوا من وَصْفِ الله سبحانه بـ(حنَّان)؛ أنّه من (الحنين)، و(الحِنّة)

---

(١) المنصف: ٢.

من صفات البشر الخاصّة بهم تعالى الله عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا أيضاً من وَصْفِه بـ(سخيّ)، لأنَّ أصلَه من الأرض السخاوية وهي الرِّخْوة، بل وصفوه بـ(جواد)؛ لأنَّه أوسعُ في معنى العطاء[1]، وتظهرُ أهميّةُ هذا العلم في أنَّه يَكشِفُ عن المعاني من خلال معرفة الاشتقاق، من ذلك ما ذكروه من التلفُّظ بلفظ (النبيّ)، فبعضُهم ينطقُه بالهمزة فيكون على وزن (فعيل) من (النبأ) وهو الإخبار عن الله تعالى، والأكثرون على أنَّه غيرُ مهموز من (النَّبْوَةِ) وهي الارتفاع؛ لأنَّه مشرفٌ على جميع الخلائق، فلولا معرفةُ الفرق بين المهموز والمعتلّ لمَا أمكننا إرجاعُ (النبيء والنبيّ) إلى أصلِهما لمعرفة دلالتهما، ومن ذلك أيضاً ما ذكروه من وزن (البيِّنة)، فقيل: هي فَيْعَلَةٌ من (البيان)؛ لأنَّها دالّةٌ واضحةٌ يظهرُ بها الحقُّ من الباطل، وقيل: فَعِيْلَةٌ من (البَيْنِ)؛ إذ بها يقعُ الفصلُ بين الصادق والكاذب، فإنَّ احتمالية إرجاع لفظ (البيّنة) إلى أحد الأصلين جعل لها دلالتين صرفيتين، ومن ثمّ تعدّد ميزانُها الصرفيُّ تبعاً لذينك الاحتمالين، ومن دون معرفة هذا العلم وأحكامِه يكون من الصعب معرفةُ أصل الألفاظ وطرائقِ تحديد أصولِها، من ذلك كلمة (الآل)، فهل الألف منقلبةٌ عن الهمزة كـ(آدم)، أو أنَّها منقلبةٌ من الواو أو الهاء بدليل تصغيرها على (أُوَيل وأُهيل)، فإنَّ العلم بتحديد الأصول والطرائق الدالّة على ذلك متوقِّفةٌ على الشروع في هذا العلم، والدخول في مفاصله؛ للوقوف على أسرار بناء الألفاظ، وكيفية التوصُّل إلى دلالتها الأصلية.

- **نسبتُهُ لبَقيَّة العُلُوم:** التبايُنُ على رأي المتأخرين وهو الراجح، وأنه جزءٌ من النحو على رأي المتقدمين، فعلى الراجح تكون علاقته بـ(علم الإعراب أو النحو) التباين، وذلك بأن نقول: إنّ للكلمات العربية حالتين: حالةَ إفرادٍ وحالة

---

(١) الممتع: ٣١.

تركيب، فالبحثُ عنها وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصّةٍ هو من موضوع (علم الصرف)، والبحثُ عنها وهي مُركَّبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة هو من موضوع (علم الإعراب)، فهنالك تباينٌ بين مباحثهما، وفرّقوا بين الصرفي واللغوي بالقول: «وَالنَّاسُ بالنسبة لتلك المسائل ثلاثةُ أَصْنَاف: صنفٌ عرفَ الْأَبْنِيَة والأوزان كَأَن يعلم مثلاً أَنَّ مضارع (فَعُلَ) المضموم مضمومٌ كـ(كَرُمَ يكْرُمُ)، وأَن قِيَاس اسْم الْفَاعِل مِنْهُ على فَعْلٍ وفَعِيلٍ كـ(سهْلٍ وظَرِيْفٍ)، وَقِيَاس مصدره الفَعَالَةُ والفُعُوْلَةُ كـ(الشَّجَاعَةِ والسُّهُوْلَةِ)، فَهَذَا تصريفي فَقَط إِلَّا أَنّه مفتقرٌ إِلَى علم اللُّغَة الفَارِقِ لَهُ بِالنَّقْلِ عَنْهُم بَين فَعُلَ بِالضَّمِّ وفَعِلَ بِالْكَسْرِ وفَعَلَ بِالفَتْح، وصنفٌ ثانٍ أَشرفَ على مواد اللُّغَة بِالنَّقْلِ والمطالعة، وَلَا يعرفُ الموازينَ والأقيسةَ الَّتِي يَردُّ بهَا كلَّ نوعٍ إِلَى نَوعِهِ، فَهَذَا لغَوِيٌّ فَقَط لم يذقْ حلاوةَ علمِ اللُّغَةِ، وصنفٌ ثَالِثٌ عرفَ الموازينَ والأقيسةَ أوّلاً، ثمَّ تتبَّع موادَّ اللُّغَة نقلاً، فَهَذَا هُوَ المتقنُ الَّذِي أحكمَ (علم التصريف) وَحَازَ سُبُلَ اللُّغَةِ»[1].

ـ **إِسْمُه**: الصّرْفُ والتصريفُ.

ـ **استمدادُه**: من الكتاب، وَالسّنة، وَكَلَام العَرَب.

ـ **حكمُه**: الوُجُوبُ الكفائيُّ.

ـ **مسائلُهُ**: قضاياهُ الَّتِي يُطْلَبُ فِيهَا نِسْبَةُ محمولاتها إِلَى موضوعاتها، كَقَوْلِنَا: (ضَرَبَ فِعْلٌ مجرّدٌ)، و(أَكْرَمَ فِعْلٌ مزِيدٌ)، و(فَعُلَ مضمومَ العين مضارعُه بِالضَّمِّ)... إِلَى غير ذَلِك[2].

---

(١) فتح المتعال: ١٨١.

(٢) فتح المتعال: ١٦٩ وما بعدها.

ترجمة (الماتن)

عز الدين عبد الوَهَّاب الزنجاني

عند رجوعنا إلى كتب التراجم لم نجدْ ترجمةً حافلةً لهذا العالم، على الرغم من أنّه تركَ مصنفاتٍ لغويّةً هامّةً.

ـ اسمُهُ وكنيتُهُ ونسبُهُ:

هـو عزُّ الدين أبو الفضائل إبراهيمُ بنُ عبد الوهاب بنِ عليّ عمادِ الدين بنِ إبراهيمَ الزنجانيُّ الخزرجيُّ الشافعيُّ البغداديُّ، والمعروف (بالعِزِّيِّ)[١].

ـ نشأتُهُ:

نشأ الزنجانيُّ فـي بلدة (زنجان)، بقرب أذربيجان وهي بلدةٌ مشهورةٌ من بلاد الجبال، وقد جاء في معجم المؤلِّفين: أنَّ الزنجانيَّ استوطنَ تبريز، وأقامَ بالموصل[٢]، ونستدلُّ على صحّة الأمر ممّا جاء في كشف الظنون: أنَّه أتمَّ تأليفَ كتابه (المُعرَب عمّا في الصحاح والمُغرَب) في: صفر، سنة (٦٣٧هـ)، في المدرسة القاهريّة[٣] بالموصل[٤]، وسكنَ أُخرياتِ حياته بغدادَ، وذكر ذلك بعد أنْ فرغَ من كتابه (شرح الكافي) الذي جاء في مجلَّدَينِ قال: إنَّه فرغَ منه ببغداد، في ذي الحجة، سنة (٦٥٤هـ)[٥]، «وَأخذ العلمَ عَن الإِمَام فَخر الدّين الرَّازِيِّ، وَنقل عَنهُ فِي شَرحه فِي الرِّدَّة وَغَيرهَا»[٦].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ١٢٢، الأعلام: ٣/ ٤٩، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/ ١٥٧، معجم المؤلفين: ١/ ٥٧، وهدية العارفين أسمَاء المؤلفين وآثار المصنفين: ٢/ ٢٠٨.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ٦/ ٢١٦.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي: ٤٥/ ٩٥.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١٧٣٨، معجم المؤلفين ٦/ ٢١٦.

(٥) كشف الظنون: ٢/ ٢٠٢٧

(٦) طبقات الشافعية: ٢/ ٦٩.

ـ فضله وعلمه:

كان الزنجانيُّ فقيهاً، أديباً، عالماً بالنحو واللغة والتصريف والمعاني والبيان والعروض، مشاركاً في غيرها من العلوم النقلية والعقلية[١]، ولنا أنْ نتلمَّسَ آثاره الجليلة في مصنّفاته التي تركها في كافّة العلوم، فقد ترجم له السبكي(ت ٧٧١هـ) في طبقاته بقوله: (من أَصْحَابنَا، لَهُ شرحٌ على الوَجِيز، مُخْتَصرٌ من شرح الرَّافِعِيّ سَمَّاهُ (نقاوةَ العَزِيز)، ووقفَ على قول الزنجاني: كَانَ ـحفظه الله سمَّى شَرحَهُ[٢](العَزِيز)، فسمّينا شرحنا هَذَا (نقاوةَ العَزِيز) مجموعاً حاوياً لجَمِيع أَنْوَاع المطالب، شَامِلاً لجملةِ أَصْنَاف المذَاهب، لكنَّ الرافعيَّ قد بسط فِيهِ الكَلَام بسطاً أربى على هِمَمِ أهلِ الزَّمَان، وَكَاد يُفْضِي بِهِ وبالناظر فِيهِ إِلَى الملال... إِلَى أَن يَقُول: أردْتُ اختصاره بعضَ اخْتِصَارٍ مَعَ جَوَاب مَا أَزيدُهُ من السؤالات، وَالإِشَارَة إِلَى حلِّ بعض مَا وُجِّهَ عَلَيْهِ من الإشكالات، وَذكرَ فِي آخِره أَنَّه فرَغَ مِنْهُ فِي شعْبَان سنة(٦٢٥هـ)[٣].

ـ وفاته:

تُوُفِّيَ رحمه الله في بغداد سنة (٦٥٥هـ) ، فقد كان فراغُه من (تأليف الكافي) سنة (٦٥٤هـ) كما وُجِدَ ذلك بخطِّ يده[٤].

ـ أسماء علماء عرفوا بالزنجانيِّ:

عند مراجعتنا لكتب التراجم والمصادر المتعلِّقة بأسماء المؤلفين وكتبهم وجدنا أنَّ هنالك مجموعةً من العلماء عُرِفُوا بلقب (الزنجاني)، فلربَّما يلتبسُ على القارئ من التشابه باللقب، فأحببنا أنْ نسردَ أسماءَ هؤلاء العلماء:

---

(١) معجم المؤلفين: ٦/ ٢١٦.

(٢) الضمير راجع إلى الرافعي.

(٣) طبقات الشافعية: ٨/ ١١٩، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ٢٠٠٣.

(٤)) الاعلام: 49/ 3.

١ ـ عبد الرَّحِيم بن رستم أَبُو الْفَضَائِل (الزنجاني) (ت ٥٦٣هـ)، تفقه بِبَغْدَاد على أبي مَنْصُور الرزَّاز، وَقدم دمشق فدرس بالمجاهديّة ثمَّ بالغزالية، ثمَّ وُلِّيَ قَضَاء بعلبك وَقتل بهَا شَهِيداً، قالَ الْحَافِظ ابْن عَسَاكِر: كَانَ عَالما بِالمذهبِ وَالأُصُول وعلوم القُرْآن[١].

٢ ـ منصور بن الحسن الإمام أبو المكارم (الزنجاني) الشافعي (ت٥٩٧هـ)، معيد النظامية ببغداد، ومدرِّسُ المدرسة الثقفية، كان إماماً مناظراً، له معرفةٌ بمذهب الشافعي، وله حلقةٌ بجامع القصر[٢].

٣ ـ محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار (الزنجاني) الشافعي أبو المناقب (ت٦٥٦هـ) فقيهٌ أصوليٌّ لغويٌّ مفسّرٌ محدّثٌ، درَّس وأفتى وناظرَ، وكان من بحور العلم، استوطنَ بغداد، ووُلِّيَ قضاء القضاة مدّةً، ثُمَّ عُزِلَ، وهو والدُ قاضي القضاة عزِّ الدين أحمد، وقد سمعَ الحديث من عبيد الله بن محمد الشاذلي، ودرَّس بالنظامية والمستنصرية، واستشهد ببغدادَ أيّام نكبتها بالمغول ودخول هولاكو، من آثاره: مختصرُ الصِّحاح للجوهري في اللغة، وسمَّاه (ترويح الأرواح في تهذيب الصِّحاح) ثمَّ أوجزَهُ، وسمَّاه (تنقيحَ الصِّحاح تهذيب الصِّحاح للجوهري في اللغة) و(تخريج الفروع على الأصول)، وصنَّفَ كتاباً في (تفسير القرآن)[٣].

٤ ـ أبو الثناء محمود بن عبيد الله (الزنجاني) الشافعي ظهير الدين (ت٦٧٤هـ) فقيهٌ صوفيٌّ، صحِبَ شهاب الدين السهروردي، وروى عنه وعن أبي المعالي صاعد، وتُوُفِّيَ في رمضان، من تصانيفه: (الرسالة المنقذة من الجمرة في إلحاق الأنبذة بالخمرة)[٤].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٨.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١/ ٧٦٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ١٥٤، الأعلام: ٧/ ١٦١.

(٤) معجم المؤلفين: ١٢/ ١٧٨.

٥ ـ أبو اسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم البكري (الزنجاني) الشيرازي الشافعي (ت٦٨٣هـ) محدِّثٌ، قدِمَ بغداد، وصنَّفَ كتاباً على طريقة (جامع الأصول لابن الأثير، وحدَّث بمراغة وتبريز، تُوُفِّي بشيراز[١].

٦ ـ محمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الزنجاني) الشافعي، كان حياً قبل (٧٢١هـ) فقيهٌ مفسّرٌ من القضاة، له من التصانيف: تفسيرُ القرآن، ومختصرُ المحرَّر للقزويني في فروع الفقه[٢].

ـ مؤلفاته[٣]:

١ ـ تصريف العزِّي، وله نسخ كثيرة في مكتبات العالم[٤].

٢ ـ تصحيحُ المقياس في تفسير القسطاس للزمخشري في العروض[٥].

٣ ـ فتح الفتّاح في شرح المراح.

٤ ـ المبادئ في التصريف[٦].

٥ ـ متن الهادي في التصريف.

٦ ـ الكافي في شرح الهادي، وهو في النّحو والصّرف، وهو: متن متوسّطٌ، أوَّلُه: (الحمد لله الذي بهرَتْ حكمتُهُ عقولَ الناظرين... الخ)، ثمّ شرحَه ممزوجاً

---

(١) معجم المؤلفين: ١/ ١٧.

(٢) معجم المؤلفين: ٨/ ١٩٢،

(٣) ينظر الأعلام: ٤/ ١٧٩، هدية العارفين ٢/ ٢٠٨، ١/ ٦٣٨، معجم المؤلفين ٦/ ٢١٦.

(٤) خزانة التراث: ١/ ٤٠٩، ٩٨٩، ٢/ ٢٢١، ٤/ ٤٣، ٧٢٧، ٨٤٣، ٥/ ٤، ٥١٣.

(٥) وقد نسب لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) في خزانة التراث: ٦٨/ ٨٢٣.

(٦) كشف الظنون: ٢/ ١٥٧٨.

وسمَّاه: (الكافي)، أوَّله: (الحمد لله العليِّ الأكرم، الذي علّم بالقلم... الخ)، وهو: شرحٌ كبيرٌ في مجلّدَين[١].

٧ ـ المُعرَب عما في الصِّحاح والمغرَب في اللغة.

٨ ـ معيارُ النظَّار في علوم الأشعار، أوّلُه: (اللهَ أحمدُ على ما خوَّلني من الهداية... الخ)، مختصرٌ في العروض والبديع والقوافي[٢].

٩ ـ المضنونُ به على غير أهله، وقد شرحَه العبيدي عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد (من علماء القرن الثامن للهجرة)، وهو شرحٌ على الأبيات التى انتخبَها عزُّ الدين الزنجانيُّ، فرغ الشارح منه سنة (٧٢٤هـ)، وعُنِيَ بنشره إسحاق بنيامين يهودا في مطبعة السعادة[٣].

١٠ ـ شرح على الوجيز، مختصرٌ من شرح الرافعي سمّاه (نقاوةَ العزيز) في فروع الشافعية.

١١ ـ عمدة الحساب[٤].

ـ متنُ العزّي وقيمتُه العلمية:

تتطلّب هذه الدراسةُ تقديمَ نبذةٍ عن هذا المتن الذي اشتهرَ وذاع صيتُه بين العلماء وطلاَّب العلم قديماً وحديثاً، فهو مختصرٌ متداولٌ نافعٌ[٥]، يبدأ فيه مؤلِّفُه بتعريف (التصريف) تعريفاً عَمَلياً؛ لأنّه بصدد تقديمِ تمرينٍ عَمَليٍّ عن طرائق الاشتقاق، فهو

(١) كشف الظنون: ٢/ ٢٠٢٧، خزانة التراث: ٥٢/ ٤٧٧.

(٢) إيضاح المكنون: ٤/ ٥١٧، خزانة التراث: ٩/ ٦٢٠، ٥٢/ ٧٢٩، ٧٤/ ٤٥٠، ٤٥٢.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ١٣٠٤، خزانة التراث: ٦٨/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٤) خزانة التراث: ٨٤/ ٣٥٤.

(٥) كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩.

يهتمّ بعمليات التحويل إلى الصيغ المختلفة؛ ليُتقن الطالب عملياتِ الاشتقاق الصغير، وتحصلَ له دربةٌ من خلال تلك التطبيقات العملية، ثمَّ يسرد أثناء تلك التحويلات ما يطرأُ على الصيغ من تغييرات وإعلالات وإبدالات وغيرها، واهتمّ بـ(الفعل) ولم يتطرّق لـ(الأسماء) إلاّ للضرورة كذكر (المصادر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة)، ولذا لا نجد فيه مباحثَ الأسماء من (التصغير والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع والنّسب) إلاّ عروضاً، فهو متنٌ مهتمٌّ بتحويل (المصدر) إلى (الفعل) وتحويل (الفعل) إلى سائر المشتقات الأخرى، ومن ثمّ فقد بدأ بتقسيم الفعلِ إلى: ثلاثيٍّ ورباعيٍّ، وكلٍّ منهما إلى: مجرّدٍ ومزيدٍ فيه وصحيحٍ ومعتلٍّ وسالمٍ وغيرِ سالم، وبدأ بالحديث مرتّباً عن أبواب الفعل الثلاثيّ المجرّد والرباعيّ المجرّد، والثلاثيّ المزيدِ فيه والرباعيّ المزيد فيه، ومعاني حروفِ الزيادة، ثمَّ قسّم الفعل إلى: لازمٍ ومتعدّ، وكيفيةُ تعدية اللاّزم؛ لينتهي من التمهيد للفصول القادمة المعنية بتصريف هذه الأفعال، فانتقل انتقالةً طبيعيةً ومنهجيةً إلى الفصل الأول الذي أسماه (فصلٌ في تصريف الأفعال)، وبدأ بـ(الفعل الصحيح السالم) مبتدئاً بـ(الماضي) المبني للمعلوم والمبني للمجهول، ثمّ (المضارع) المبني للفاعل والمبني للمفعول، والأدوات المهملة والعاملة (السوابق) التي تؤثِّر على الصيغة الصرفية، ثم انتقل إلى (الأمر) وكيفية اشتقاقه من المضارع؛ ليضع بعده مباحث تلحظ التغييرات (المكتنفة) على الصيغة كـ(اجتماع تائين) في أول المضارع، و(قلب تاء الافتعال) طاءً ودالاً، و(واو الافتعال ويائه وثائه) تاءً، ثمَّ يتعرّض لمباحث اتصال (نوني التوكيد) بالمضارع والأمر، وأثرِهما على الصيغة الصرفية (اللواحق)، ثمَّ ينتقل بعدَ بيان أحكام الأفعال إلى كيفية اشتقاق: اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي المجرّد والمزيدِ فيه، ليختتم فصلَ الفعل الصحيح بهما، وليعقدَ فصلاً ثانيا للفعل الصحيح (غير السالم) وهو (فصل المضاعَف)، فيتناول تعريفَ المضاعف الثلاثيّ والرباعيّ وسببَ إلحاقِ المضاعَف بالمعتلاّت، وبيانِ ما يلحق

المضاعفَ من الإدغام وأنواعِه، فيتناول الإدغامَ الواجبَ والجائزَ والممتنعَ، موضِّحاً ذلك كلَّه من خلال تطبيقٍ عمليٍّ يبدأ بـ(الماضي) وينتهي بـ(اسمي الفاعل والمفعول)، مع مراقبة ما يحدث على الصيغة من تغييراتٍ نتيجةَ عمليات التحويل تلك، فينتهي الفصل الثاني ويبدأ الفصل الثالث الذي أسماه (فصلُ المعتلّ)، فيعرف بـ(المعتلّ) ويُعدِّد أنواعه السبعة، ليبدأ بالمعتلّ الفاء (المثال)، فيتناول أحكامَه من خلال تطبيق عمليٍّ يلاحظ فيه التغييراتِ الحاصلةَ على الفعل نتيجةَ عمليات التحويل، ويتدرّجُ في تناول الصيغ فيبدأ كدأبه بالصيغة القليلة (الثلاثي) لينتهي بالصيغة الكبيرة (السداسي)، وعلى نفس الشاكلة ينتقلُ إلى معتلّ العين (الأجوف) موضِّحاً أحكامَه بدءاً بالماضي الثلاثي وانتهاءً بالماضي السداسي من خلال إجراء تحويلات على صيغه، ومراقبة ما يجري فيها من إعلالاتٍ، وأثرِ دخول الجوازم على الأجوف ولحوقِ نوني التوكيد به، وكيفية اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه، ليبدأَ المعتلُّ اللاّم (الناقص)، فيعرض أحكامَه وأمثلتَه بدءاً بـ(الماضي) وأحكامه، ثم (المضارع) وأثر الجوازم في صيغته، وبيانِ شروط حذف لامِه وثباتها، واتحاد اللفظ مع اختلاف التقدير والوزن، عارضاً ذلك كلَّه بأسلوبٍ تدريجيٍّ من البنية الصغير وانتهاءً بالبنية الكبيرة، ثمَّ أحكام (الأمر) وأثرِ إلحاق نوني التوكيد بأمر الناقص، وكيفية اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول منه، لكنَّه يُؤخِّر هنا حكم الفعل المزيد من الناقص وكان الأولى تقديمَه، منتقلاً بعد ذلك إلى (اللفيف المقرون) وأحكامه، ثم (اللفيف المفروق) وقواعده، متدرِّجاً في ذلك كلِّه مراقباً التغييراتِ الناجمةَ عن عمليات التحويل من الفعل إلى سائر المشتقات، ثمَّ تناول (معتلّ الفاء والعين) و(معتلّ الفاء والعين واللاّم)، لينتقل إلى فصل آخر هو خاتمة الفصول وهو (فصلُ المهموز)، وهنا نتساءل عن سرّ تقديم المعتلّ على المهموز مع أنّ المهموز أقربُ إلى المضاعف، فكلاهما فعلٌ صحيحٌ غيرُ سالم، بخلاف المعتلِّ الذي يتقاطعُ معهما في الصحّة أصلاً، ولعلَّ العزّي أراد أنْ يبدأ متنَه بـ(الصحيح) ويختتمه

بـ(الصحيح)؛ لأنّ حكم المهموز في التصاريف كحكم الصحيح، أو لعلّه رأى أنَّ الهمزة تتعرّضُ في المهموز للتغييرات الكثيرة وتنقلبُ غالباً إلى أحد أحرُف العلّة، وتجري عليها حينئذ أحكام المعتلّ، فآثر إيراده بعد أبواب المعتلّ لذلك، وكدأبه فقد بدأ يستعرضُ أحكام المهموز من خلال عرض أبواب الفعل الثلاثيّ الصحيح، والفعلِ الثلاثيّ المعتلّ المهموز بأنواعه المختلفة من: مثال وأجوف... الخ، وكيفيةِ تحويل ذلك إلى: ماض ومضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول وأثر دخول نوني التوكيد عليه، وما يطرأ على الصيغة من تغييرات تؤدي إلى استنباط الأحكام المتعلّقة بها، ثم يتناول أحكام المهموز المزيدِ فيه، مختتماً ذلك بوزن (أفعلَ وافتعلَ)، لينهي الكتاب بالفصل التكميلي للفصول السابقة، الذي خصّصه بطرائق اشتقاق (أسماء الزمان والمكان والآلة ومصدر المرّة والنوع)، ولا يؤخذ عليه أنَّه كان الأولى إدخالَهما في المشتقات السابقة كاسمي الفاعل والمفعول؛ لأنّ هذه المشتقات قد يراد منها المعنى الوصفي والمعنى اللقبي العلَمي بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، ولها نوعُ مزيةٍ واختصاصٍ ببعض الأحكام، فآثر لذلك دراستها بشكلٍ مستقلّ، كما أنه سيضطر لنشر قواعد هذه المشتقات في كل تلك الفصول والمباحث مع أنّ قواعدها مختصرة ويمكن جمعها في باب مستقلّ، لكنَّه وجد نفسَه يعرض الأحكام مبتدئاً بالصحيحِ مختتِماً بالمعتلّ، وهذا أولى من تفرقة أحكامها في الفصول والمباحث، ولم يشأ أن يكتب مقدمةً ولا خاتمةً لهذا المتن العمليّ التطبيقيّ، الذي أراد منه تقديمَ تمارين تفصيلية لعمليات التحويل وما يطرأُ على الأبنية والصيغ من تغيّرات وتبدّلات خاضعةٍ لقوانينَ وأحكامٍ صرفيّةٍ دقيقةٍ.

وأمّا قيمة هذا الكتاب فتتضحُ من اهتمام العلماءِ به وبتدريسه وحفظِه والعناية بمباحثِه، فهو من أوائل الكتب التي تمّ نشرُها في أوربا، فقد نشر في روما (١٠١٩هـ ـ

١٦١٠م)[١]، وقد جعلَه القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) في سلّم الدراسة الصرفية، حيث يقول: «ثمَّ بعد ثبوت الملكة له في النحو، وإنْ لم يكن قد فرغَ من سماع ما سمّيناه، يشرعُ في الاشتغال بكتب علم الصرف كـ(الشافية وشروحها **والزنجانية** ولامية الأفعال)»[٢]، وهو من الكتب المشتهرة أيضاً عند الدارسين، فقد وصفَه بقوله: «وممّا اشتهر في ديارنا مختصرٌ مسمّىً بـ(المقصد)، وهو كتابٌ مباركٌ مشهورٌ بأيدي الناس اليوم، وعليه شروحٌ مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان، **ومختصر لعزِّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني**، وله التصريف المشهور بـ(تصريف العزّي)، وعلى مختصره شروحٌ أفضلُها وأحسنُها شرحُ السَّعد التفتازاني والسَّيد الشريف الجرجاني»[٣]، فهو متن مهمٌّ من متون علم الصّرف المعدودة التي تقف في مقدمتها: «نزهةُ الطّرْف في علم الصّرْف» للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الميداني المتوفي سنة (٥١٨هـ) رحمه الله تعالى، و«الشافية في علم التصريف» لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدوني المعروف بابن الحاجب المتوفّى سنة (٦٤٦هـ)، و«التصريف العزّي» للشيخ عزِّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى سنة (٦٥٥هـ)، و«مراح الأرواح» للشيخ أحمد بن علي بن مسعود من علماء القرن الثامن أو التاسع[٤].

وقد انكبّ العلماءُ عليه بالشرح والتفسير والنّظْم والاختصار والتعليق والتحشية، نذكرُ منهم:

١ ـ الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩٢هـ) رحمَهُ اللهُ تعالى، وسيأتي الكلامُ عليه مطوّلاً؛ لأنّنا نقومُ بتحقيقه.

---

(١) مقدمة في أصول البحث العلمي: ١٤٢.

(٢) أبجد العلوم: ١/ ١٩٤.

(٣) أبجد العلوم: ١/ ٤٢٩.

(٤) الدليل إلى المتون العلمية: ٥٤٩.

٢ ـ أحمد بن محمود بن جبريل الجيلي الأصفهيدي(ت ٨٠٧هـ)، شرحه شرحاً كبيراً وصغيراً، وأوّل صغيره: (الحمد لله الذي هو مصدر الكائنات...)، اختصره من (شرحه الكبير) بالقول[١].

٣ ـ علي بن محمد بن عبد الله الأفزري(ت ٨١٥هـ)، له شرح على تصريف الزنجاني[٢].

٤ ـ السيد الشريف الجرجاني المتوفّى سنة (٨١٦هـ) رحمه الله تعالى، طبع بتحقيق الشيخ محمد الزفزاف في مصر دون تاريخ[٣]، وطبع في الأستانة (١٣١٧هـ)[٤].

٥ ـ شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي(ت ٨٥٠هـ)[٥].

٦ ـ شرح عماد الدين، أبو الفداء: إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكناني (ت ٨٦١هـ)[٦].

٧ ـ المولى مصطفى بن يوسف المعروف بخواجه زاده البرسوي، (ت ٨٩٣هـ)، ولمّا صار معلّماً للسلطان محمد الفاتح قرأ عليه المتن[٧].

٨ ـ مُحَمَّد بن أحْمَد المعروف بالخطيب الشربيني المصري شمس الدَّين المَعْرُوف بالخطيب الشربيني الفَقِيه الشَّافِعِي، توفى فِي حُدُود سنة (٩٧٧هـ). له الْفَتْح

---

(١) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٥٥.

(٢) خزانة التراث: ٩٥/ ٣٩٩.

(٣) الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٦.

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٦٨٠، خزانة التراث: ٦٨/ ٢٤٥، ١٠٧/ ١١٥.

(٥) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٣٤.

(٦) الأعلام: ١/ ٣٠٨.

(٧) كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩.

الرباني فِي حلِّ ألفاظ تصريف عز الدِّين الزنجاني، أوله: (نحمدك يا من منَّ بالفضل على من يشاء من عباده... الخ) ذكر فيه: أنه شرح في قبر الشافعي[١].

٩ ـ سعيد السلماسي، له شرح التصريف العزي[٢].

١٠ ـ عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد السَّلَام النتروني ثمَّ الطرابلسي زين الدِّين الْحَنَفِيّ (ت ٩٧٧هـ) بحلب، لَهُ: نظم تصريف الزنجاني[٣].

١١ ـ أحمد بن محمد، المعروف بابن الملاّ الحلبي، (ت في حدود سنة ٩٩٠هـ)[٤].

١٢ ـ ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، له تعليق على التصريف العزي[٥].

١٣ ـ حسين بن إبراهيم بن حمزة الخالدي (ت بعد ١٠٠٠هـ)، له: غاية الأماني شرح تصريف العزي[٦].

١٤ ـ باقشير المكي، عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير المكي، ولد سنة (١٠٠٣هـ) وَتوفى سنة (١٠٧٦هـ). من تصانيفه: نظم آدَاب الاكل وَشَرحه، ونظم التصريف الزنجاني وَشَرحه[٧].

١٥ ـ عبد الله بن إلياس الكلكوري من القرن (١١هـ)، له شرح التصريف العزي[٨].

---

(١) هدية العارفين: ٢/ ٢٥٠.

(٢) خزانة التراث: ٩٨/ ١٦٠.

(٣) هدية العارفين: ١/ ٥٤٦.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩.

(٥) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٤٨.

(٦) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٥٦.

(٧) هدية العارفين: ١/ ٤٧٨.

(٨) خزانة التراث: ١٠٧/ ١٢٢.

١٦ ـ عبد الله بن محمد بن ولي الآيديني من علماء القرن (١١هـ)، له أزهر الشروح على تصريف العزي[١].

١٧ ـ مرتضى علي العروي الهدلي، له: شرح مواضع من تصريف العزي[٢].

١٨ ـ السيد عبد الرحمن بن سليمان مقبول الأهدل اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، له الجنى الداني على مقدمة الزنجاني في التصريف[٣].

١٩ ـ الشَّيْخ العَارِف بِاللَّه مُحَمَّد بن مصطفى بن أحْمَد الحسيني البرزنجي النودهي الشَّافِعِي القادري الشهير بِمَعْرُوف، ولد بقرية (نوده) من قرى السليمانية، وَتوفى بهَا سنة (١٢٥٤هـ) له: ترصيف المباني فِي نظم تصريف الزنجاني[٤].

٢٠ ـ نصر الله بن محمد باقر الشيرازي، من (القرن ١٣هـ) له: ضياء الكلام في شرح التصريف على مقتضى المقام[٥].

٢١ ـ مفرج بن أبي الحسن مفرج الأبرزي، له شرح التصريف العزي[٦].

٢٢ ـ الشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي الأحسائي (ت ١٣٦٢هـ)، وسمّى نظمه (مباسم الغواني في نظم عزيّة الزنجاني في علم الصرف)، يقع في (٤٥٠) بيتاً، وقد شرح هذا النظم: الشيخ أحمد بن حجر بن محمد آل بوطامي النعلي في كتاب سماه: (نيل الأماني شرح منظومة العلاّمة الشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي الأحسائي)،

---

(١) خزانة التراث: ٤٩/ ١٠٠.

(٢) خزانة التراث: ١١٣/ ٢٩٦.

(٣) ايضاح المكنون: ٣/ ٣٧٠. هدية العارفين: ١/ ٥٥٧.

(٤) هدية العارفين: ٢/ ٣٦٩، إيضاح المكنون: ٣/ ٢٨٢.

(٥) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٦٢.

(٦) خزانة التراث: ١٩/ ٥٨١، ٦٨/ ٢٥٧.

طبعته مؤسسةُ دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة (١٣٩٠هـ)[١].

٢٣ ـ الإمام الملقب بالمعظَّم يحيى بن إبراهيم بن عبد السلام الزنجاني (ت ١٠٥٠هـ)، شرحه شرحا مجردا بالقول، أوله: (الحمد لله على جزيل نعمائه السابغة... الخ)[٢].

٢٤ ـ إبراهيم بن عكاشة الجيلي، وهو شرح بالقول، أوّله: (الحمد لله المنزَّه عن الحذف والإبدال... الخ)[٣].

٢٥ ـ الشيخ أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني، وقد طبع شرحه في بولاق سنة (١٢٩٨هـ)، كما طبع في مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر في (٣٦) صفحة دون تاريخ[٤]، وطبع في المطبعة الميمنية (١٣٠٥هـ) و(١٣٠٧هـ) و(١٣٢٥هـ) وفي مكة (١٣٠٢هـ)، والمطبعة الجمالية (١٣٢٩هـ)[٥].

٢٦ ـ محمود بن عمر الأنطاكي، له شرح التصريف العزي[٦].

٢٧ ـ عبد الله بن أحمد الجيلي، له شرح التصريف العزي[٧].

٢٨ ـ يوسف بن عباس البير خضر الكردي، له إعلال التصريف شرح التصريف العزي[٨].

---

(١) الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٦.

(٢) خزانة التراث: ٢/ ٥٣١.

(٣) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٥٠.

(٤) الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٦.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٥٨١، خزانة التراث: ١٠٧/ ١٢٣.

(٦) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٥٢.

(٧) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٥٤.

(٨) خزانة التراث: ١٠٧/ ٦٣.

ـ نقولات العلماء من متن العزي:

لقد اهتمَّ العلماء والباحثون بهذا المتن، وتواصل اهتمامهم حتى يومنا هذا، فقد تواصل النقل عنه، وتواترت الكتابة منه، فممّن عثرنا على اهتمام به والنقل منه هم:

١ ـ اللُّمحة في شرح المِلْحة، محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ): ١/ ١٤٦ ، ١/ ١٧٣.

٢ ـ شرح شذور الذهب: للجوجري (ت٨٨٩): ١/ ٦٥.

٣ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في عدّة مواضع من كتابه: ١/ ٨٠، ٢/ ٢٠٣، ٣/ ٥٠١، ٣/ ٥٠٥، ٣/ ٥٢٩.

٤ ـ البلغة إلى أصول اللغة، لمحمد صديق حسن خان بهادر القنّوجي (ت١٣٠٧): ١/ ٦٨.

٥ ـ السماع والقياس ، حمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (ت ١٣٤٨هـ): ١/ ٦٧.

٦ ـ تداخل الاصول اللغوية وأثره في بناء المعجم لد: عبد الرزاق بن فرج الصاعدي في: ١/ ٣٧، ١/ ٩٥.

٧ ـ شرح متن البناء، لأبي عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ١/ ٣.

٨ ـ الشرح المختصر على نظم المقصود، لأبي عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ٣ ـ ٤.

ـ طبعاته:

طبع متن العزّي عدّة مرّات منها:

١ ـ نشر في روما (١٠١٩هـ ـ ١٦١٠م)[1].

---

(١) مقدمة في أصول البحث العلمي: ١٤٢.

٢ ـ في مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٤هـ).

٣ ـ في مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة (١٣٥٤هـ) مع متن البناء والأساس.

٤ ـ ضمن مجموع رسائل علم الصرف، طبع في المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة (١٣٢١هـ) من ص (٣٢) إلى ص (٣٨)[١].

٥ ـ في مطبعة المكتبة الهاشمية بتركيا، ضمن مجموعة رسائل الصرف من (ص ١١٥ ـ ١٦٤)، وقد اعتمدت الدار عند المقابلة على نسختين من نسخ المكتبة العامة في (أنقرة)[٢].

ترجمة الشارح (التفتازاني)

لقد حظي سعد الدين التفتازاني باهتمام العلماء والمحقِّقين في مختلف حقول المعرفة، منذُ بدايةِ نبوغه الفكري وحتى يومنا هذا، فلم يترك مجالاً من مجالات المعرفة إلاّ وأسهم فيها بحظ وافر، مع تحقيق المسائل والدخول إلى أصول أفكارها، فانكبّ العلماء على دراسة ما نحتته يداه ويراعُه من تحقيقات عميقة ومسائل دقيقة، ولتسليط الضوء على حياته ونشأته كان لا بدَّ من التعرّف على جملةٍ من المداخل الضرورية المتعلِّقة بذلك، وهي:

ـ **اسمه وألقابه:** فهو [مسعود] بنُ عمرَ بنِ عبدِ الله العجميُّ الشيخُ سعدُ الدين التفتازاني[٣]، و(مسعود) بن عمر بن عبد الله هكذا أثبته السيوطي في (طبقات النحاة) بلفظ (مسعود) وهو المشهور، والذي أثبته ابن حجر في كتابيه (الدّرر الكامنة وإنباء

---

(١) الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٦.

(٢) كتاب الصرف: ٨.

(٣) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠.

الغمر) بلفظ (محمود)[١]، وبعد أنْ رجعت للدرر الكامنة وجدت ابن حجر سمّاه بلفظ (مسعود)[٢]، وهو الرَّاجح، فأغلب المترجمين له ذكروه بهذا اللفظ، ولا يبعد أن يكون لفظ (محمود) من التحريف، وله ألقاب كثيرة تدلُّ على علوٍّ مكانته بين العلماء المحققين، منها: سعد الحق وَالدّين مَسْعُود بن عمر التَّفْتَازَانِيّ الفارقي[٣]، ومحمود بن عمر بن عبد الله العجمي الشيخ سعد الدين التفتازاني[٤]، ومن المحقِّقين سعد الدين التفتازاني[٥]، والإمام العلّامة، عالمُ النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها[٦]، والعَلاَّمَة الكَبِير[٧]، ومَوْلَانَا سعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ[٨]، والمَعْرُوف وَالمَشْهُور، الإِمَام المُحَقِّق والحبر المدقّق، سُلْطَانُ العلمَاء الكِبَار والمصنِّفين، وَارِثُ عُلُومِ الأَنْبِيَاء وَالمُرْسلِينَ[٩]، والإمام العالم العلاَّمة المحقّق المدقِّق البليغ الشيخ سعد الدين الشافعيُّ، صاحب المصنَّفات الفائقة المتقنة[١٠]، والإِمَام الكَبِير صَاحب التصانيف المَشْهُورَة[١١]، ونقل صاحب البدر الطالع عن الملا زادة قوله: «أستاذُ العلمَاء المُتَأَخِّرين، وَسيد الفُضَلَاء المُتَقَدِّمين، مَوْلَانَا سعد الملَّة وَالدّين، معدِّلُ ميزَان

---

(١) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧.

(٢) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣.

(٣) طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٤) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠.

(٥) عجائب المقدور: ١/ ٤٦٦.

(٦) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧.

(٧) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣.

(٨) الشقائق النعمانية: ١/ ٣٧.

(٩) طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(١٠) ديوان الإسلام: ٣/ ٢٤.

(١١) البدر الطالع: ٢/ ٣٠٤.

المَعْقُول وَالمَنْقُول، مفتّح أغصانِ الفُرُوع وَالأُصُول، أبو سعيد مَسْعُود بن القاضي الإِمَام فَخرِ الملَّة وَالدّين عمر ابن المولى الأَعْظَم سُلْطَان العارفين عبد الله»[١]، ويقول رمضان أفندي (كان حياً قبل سنة ١٠١٧هـ): الشيخ الأعظم العلاّمة، أستاذُ علماء العالم، برهانُ الشريعة والحقّ والدين، أفضلُ المتأخِّرين سلطان المتحيِّرين، مولانا سعد الملّة والدين أعلى الله درجتَه في علّيّين»[٢].

ـ **ولادته ووفاته**: يكاد يتَّفق الدارسون في تحديد سنة ولادة التفتازاني، ولكنَّهم يختلفون على أقوال ثلاثة في تحديد سنة وفاته، ففي أغلب المصادر أنَّه وُلِدَ سنة (٧١٢ ـ ٧٩٣هـ = ١٣١٢ ـ ١٣٩٠ م)[٣]، يقول ابن حجر: «وَكَانَ مولده سنة (٧١٢هـ) على مَا وُجِدَ بِخَط ابْن الجَزرِي[٤]، وفي البدر الطالع أرَّخ سنة ولادته بسنة (٧٢٢هـ)[٥]، ولعلّه هو من بعض النساخ وسر على بعض المترجمين، فلا يكاد يوجد خلافٌ في تحديد سنة ولادته، وأمّا سنة الوفاة فقد تعدّدت الآراء فيها، فمنهم من ذكر أنَّه تُوفِّي سنة (٧٩١هـ)[٦]، وبعضهم أنَّها سنة (٧٩٢هـ)، يقول ابن حجر: مَاتَ فِي صفر سنة (٧٩٢هـ) وَلم يُخلِّفْ بعدَه مثلَهُ، وَذكر لي شهَاب الدّين ابن عربشاه الدِّمَشْقِي الحَنَفِيّ أَنَّ الشَّيْخ عَلَاء الدّين كَانَ يذكر أَنَّ الشَّيْخ سعد الدّين تُوفّي سنة (٧٩١هـ) عَن نَحْو ثَمَانِينَ سنةً[٧]، وفي فهرست دار الكتب السلطانية يذكر وفاته سنة (٧٩٣هـ) عن الصحيح المنقول عن

---

(١) البدر الطالع: ٢/ ٣٠٤.

(٢) شرح شرح العقائد النسفية: ٣.

(٣) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠، شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧، الأعلام: ٧/ ٢١٩.

(٤) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٥) ٢/ ٣٠٤، طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٦) عجائب المقدور: ١/ ٤٦٦، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، ديوان الإسلام: ٣/ ٢٤، الأعلام: ٧/ ٢١٩.

(٧) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣، طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

معاصرِهِ السيد الشريف الجرجاني، حيث أرَّخ وفاتَهُ في قصيدةٍ رثاه بها بقوله: (طيَّب اللهُ ثراهُ)، وجمل هذه الجملة يبلغ عددها (٧٩٣)[١]، ومكان ولادته (تفتازان) بفتح الفوقيتين والزاي، وسكون الفاء، وبالنون، وهي قريةٌ من نواحي (نسا)، وأما مكان وفاته فهي (سمرقند)، وَنُقِلَ إِلَى (سرخس) وَدُفِنَ بهَا، ونقلَ صاحب البدر الطالع عن الملاَّ زادة أنَّه تُوُفِّي يَوْمَ الاثنين الثاني وَالعِشْرين من شهر محرَّم سنةَ (٧٩٢هـ) بسمرقند، وَنقل إِلَى سرخس وَدفن بهَا يَوْمَ الأَرْبَعَاء التَّاسِع من جُمَادَى الأولى[٢]، وذكر الزركلي أنّه: «ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعدَهُ تيمورلنك إلى سمرقند، فتُوُفِّيَ فيها، ودُفِنَ في سرخس»[٣].

ـ **نشأتُهُ وأخبارُهُ:** من المؤكَّد أنَّ التفتازانيَّ المولودَ في بيت علمٍ وقضاءٍ اباً عن جدٍّ أن يبدأ بدراسة العلوم والفنون منذ صباه، وأن يتّصلَ بأكابر علماء عصره، وينهل من علومهم ومعارفهم الشيءَ الكثير، ليتمكّن وهو ابن (ستَّ عشرةَ) سنةً أن يبدأ عملية التصنيف والتأليف المتميِّزة بأعلى درجات التحقيق والتنقيح، ولم نعثر في المصادر ما يوقفنا على أخبار كثيرة عن هذه المرحلة المهمَّة التي قضاها في حلقات الدرس، سوى أنْ نعلم أنّ له مشايخ اتَّسموا بالعلم المحقَّق والتآليف المشهورة المتداولة النافعة، لنتصوَّر مدى التأثير الذي تركوه على شخصيته ونبوغه المبكِّر، لقد عاش التفتازاني في العهد المغوليّ، واجتمعَ بسلاطينهم وأمرائهم الذين تشرّفوا باعتناق الدّين الإسلامي، فقرّبوا العلماء وشجَّعوهم على الإبداع، فقد أوردت لنا المصادر أنَّه: «لمَّا تشرَّف (بركة خان) بخلعة الإسلام، ورفع في أطراف الدشت للدين الحنيفي الأعلام،

---

(١) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٦٣٦.

(٢) عجائب المقدور: ١/ ٤٦٦، شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٨، طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١، البدر الطالع: ٢/ ٣٠٤.

(٣) الأعلام: ٧/ ٢١٩.

استدعى العلماء من الأطراف، والمشايخ من الآفاق والأكناف، ليوقفوا الناس على معالم دينهم، ويبصِّروهم طرائق توحيدهم ويقينهم، وبذلَ في ذلك الرغبات، وأفاضَ على الوافدين منهم بحارَ الهبات، وأقامَ حرمة العلم والعلماء، وعظَّم شعائر الله تعالى وشرائع الأنبياء، فكان عنده في ذلك الزمان وعند (أوزبك) بعده و(جاني بك خان): مولانا قطبُ الدين العلاَّمة الرازي، والشيخ سعدُ الدين التفتازاني، والسيد جلال الدين شارحُ الحاجبية، وغيرُهم من فضلاء الحنفية والشافعية»[1]، فقد تقرّب هولاء السلاطين المغول من العلماء، ووفّروا لهم الدعمَ المادي والمعنوي ليعملوا على نشر الإسلام وعلوم الدين الحنيف، وكان التفتازانيُّ واحداً مهمّاً وقامةً علميةً عاليةَ الهمَّة، اندفعوا في ظلّ هؤلاء المهتمّين بالعلم والمعرفة ونشر العلوم الإسلامية بكل جهد وحماس، للخوض في مجال التأليف مع غاية في التحقيق وكمالٍ في التدقيق، ولديّ شكٌّ كبير فيما روي من خبر عن التفتازاني أنَّه كان في أوَّل طلبه للعلم بليداً غيرَ فطن، وقد وقعت له حادثةٌ منحَتْهُ تلك القدرات العلمية العالية، لأنَّني أراها من نسيج خيالٍ يحاول ربط العلم والمعرفة بالوقائع الغيبية، التي لا ننكرُ إمكانها، ولكنَّنا نشكّ في وقوعها؛ لما فيها من التكلّف وعدم روايتها من التفتازاني نفسه، وسأوردها لأشرك القارئ الرأي في مصداقيتها التي فيها محلّ نظرٍ ظاهر، فقد: «حكى بعض الأفاضل أنّ الشيخ (سعد الدّين) كان في ابتداء طلبه بعيدَ الفهم جدّاً، ولم يكن في جماعة (العضد) أبلدُ منه، ومع ذلك فكان كثيرَ الاجتهاد ولم يؤيّسه جمودُ فهمِه من الطلب، وكان (العضُد) يَضربُ به المثَلَ بين جماعته في البلاد، فاتّفقَ أنْ أتاهُ إلى خلوته رجلٌ لا يَعرفُهُ، فقال له: قمْ يا سعدَ الدّين لنذهبَ إلى السَّير، فقال: ما للسَّيرِ خُلِقْتُ أنا، لا أفهمُ شيئاً مع المطالعة، فكيف إذا ذهبتُ إلى السَّير ولم أطالعْ؟ فذهبَ وعادَ، وقال له: قمْ بنا إلى السير، فأجابَه

---

(١) عجائب المقدور: ١/ ١١٦.

بالجواب الأوَّل ولم يذهبْ معه، فذهبَ الرجلُ وعادَ، وقال له مثلَ ما قال أوّلاً، فقال: ما رأيتُ أبلدَ منك، ألم أقلْ لك: ما للسَّيرِ خُلقتُ؟ فقال له: رسولُ الله ـ ﷺ ـ يدعوكَ، فقامَ منزعجاً ولم ينتعلْ بل خرج حافياً، حتّى وصل به إلى مكانٍ خارجَ البلد به شجيراتٌ، فرأى النّبيَّ ـ ﷺ ـ في نفرٍ من أصحابِه تحتَ تلك الشجيرات فتبسَّمَ له، وقال: (نرسلُ إليك المرّة بعد المرّة ولم تأت!)، فقال: يا رسولَ الله: ما علمتُ أنّك المرسلُ وأنتَ أعلمُ بما اعتذرتُ به من سوءِ فهمي وقلّةِ حفظي، وأشكو إليكَ ذلك، فقال له رسولُ الله ـ ﷺ ـ: (افتحْ فمَك)، وتفلَ له فيه ودعا له، ثمَّ أمرَهُ بالعود إلى منزله وبشّرَه بالفتح، فعادَ وقد تضلّعَ علماً ونوراً، فلمَّا كان من الغد أتى إلى مجلس (العضُد) وجلسَ مكانَه، فأوردَ في أثناء جلوسِه أشياءَ ظنَّ رفقتُهُ من الطلبة أنّها لا معنى لها؛ لِمَا يعهدونَ منه، فلمَّا سمعَها (العضد) بكى، وقال: (أمرُك يا سعدَ الدّين إليّ فإنّك اليومَ غيرُك فيما مضى)، ثمَّ قامَ من مجلسِهِ وأجلسَه فيه، وفخَّم أمرَهُ من يومئذ[1]؛ فإنَّ الملاحظ من هذه الرواية أنّ العضُد والتفتازانيّ والطلبة كانوا على علمٍ بما جرى، ولم ينقلْها واحدٌ منهم، وإنّما رُويت بالقول: (حكى بعضُ الفضلاء)، والله أعلمُ بالحال.

ومن أخبارِه نقلُ المترجمين لبضعة أبياتٍ نُسبَتْ إليه، وفي بيتين منها يعقد مقارنةً بين العالم والمَلِك، فكلاهما يخوضان معركةً، لكن معركةَ العالم يخوضُها بفكره وهو يفتّشُ بين معضلات المسائل عن الأصوب والأجدر بالقبول والترجيح والتسديد، أمّا معركة الملوك فيخوضونها بكتائبهم معتمدينَ على القوى البدنية، وهو بذلك يُرجِّحُ القوى الفكرية عليها، يقول (بحر الطويل):

إذا خاضَ في بحرِ التفكُّرِ خاطري ... على درّةٍ من مُعضِلاتِ المطالبِ

حقَرْتُ ملوكَ الأرضِ في نيلِ ما حَوَوا ... ونلتُ المُنى بالكُتُبِ لا بالكتائبِ

---

(١) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩.

وقد يقول الشعرَ على سبيل المزاح والهزل، فهو لا يندمُ على إضاعة شبابه بطلب العلم وإنَّما يقول ذلك على سبيل الترويح عن النفس، فهو يقولُ (بحر الطويل):

طويتُ بإحرازِ العلومِ وكَسْبِها رداءَ شبابي والجنونُ فنونُ

فلمّا تحصّلتُ العلومَ ونِلْتُها تبيّنَ لي أنَّ الفنونَ جنونُ[١]

ويظهرُ أنَّ تقرّبَ التفتازاني من (تيمورلنك) كانت له نتائجُ سيئةٌ عليه، فقد عمد هذا الطاغيةُ على إثارة المشكلات بينه وبين معاصره (السيد الشريف الجرجاني)، حيث رُوِيَتْ أخبارٌ تدلّ على سَعْيِ هذا السلطان على إثارة حفيظة التفتازاني ليتخلّصَ منه ومن علمه، وليعملَ على إطفاء هذه الشُّعلةِ العلميَّة الوهَّاجة، فقد روي أنَّ: «سبب موتِه ما ذكره في (شقائق النّعمان) في ترجمة (ابن الجزري) أنّ (تيمورلنك) جمعَ بينه وبين (السيد الشّريف)، فأمرَ (التّيمور) بتقديم (السّيد) على (السّعد)، وقال: لو فَرَضْنا أَنّكما سِيَّان في الفضل فلهُ شرَفُ النّسب، فاغتمَّ لذلك العلّامةُ التّفتازانيُّ، وحزنَ حُزناً شديداً، فما لبثَ حتّى ماتَ ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد وقعَ ذلك بعدَ مباحثتِهما عنده، وكان الحكَمُ بينهما (نعمانُ الدّين الخوارزمي المعتزلي)، فرجّح كلام (السيد الشريف) على كلام العلّامة (التّفتازاني)[٢]، وهذه الحادثة تدلُّ على أنّ تيمورلنك استغلّ الخلاف العلميَّ بينهما ليحوّلَه إلى مصلحته الشخصية من خلال إثارة حفيظتِه وقَهْرِه، ومن المعلوم أنّ التفتازانيَّ أكبرُ سنّاً من السيد الشريف، وقد بدأ بالتصنيف في سنة ولادة السيد الشريف، ولذا أثّرت هذه الحادثةُ عليه تأثيراً بالغاً وسيئاً، فقد جَرت بَينه وَبَين السَّيِّد الشريف الجرجاني مناظرةٌ فِي مجْلِس السُّلْطَان المَذْكُور فِي مسألة كَون (إرادة الانتقام) سَبباً لـ(الغضب) أَو (الغَضَب) سَببا لـ(إِرَادَة الانتقام)، فَصَاحِبُ

(١) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧ـ٥٤٩.

(٢) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧ـ٥٤٩.

التَّرْجَمَة يَقُول بِالْأول، والشريف يَقُول بالثاني، قَالَ الشَّيْخ مَنْصُور الكازروني: وَالحقُّ فِي جَانب الشريف، وَجَرت بَينهمَا أيضاً المناظرةُ المَشْهُورَةُ فِي قَوْله تَعَالَى: (ختمَ اللهُ على قُلُوبِهم وعَلى سَمْعِهم وعَلى أَبْصَارهم غشاوةٌ/ البقرة ـ آ: ٧)، وَيُقَال بِأَنَّهُ حكمَ بِأَنَّ الحقَّ فِي ذَلِك مَعَ الشريف، فَاغْتَمَّ صَاحب التَّرْجَمَة وَمَات كَمَداً[١].

ـ **مذهبُه الفقهيُّ**: لقد اختلفَ المؤرّخونَ في تحديد مذهبه الفقهي، فبعضُهم جعلَهُ حنفياً وآخرون جعلوه شافعياً[٢]؛ لأنّ كلَّ أتباع مذهبٍ أرادوا أن يجعلوه منهم نظراً لعلمِه ومنزلته في تاريخ العلوم والمعارف الإسلامية، والذي يظهر أنّه كان حنفياً، فكثير من عباراته في (التلويح) تدلّ على ذلك، حيث استعمل لفظ (أصحابنا) إشارةً إلى الأحناف في كثير من المواضع[٣]، وربّما تحوّل إلى مذهب الشافعية، يقول الأدنوي: «كَانَ من كبار عُلَمَاء الشَّافِعِيَّة وَمَعَ ذَلِك لَهُ آثَار جليلة في الفقه الحنفي»[٤]، ويقول سركيس: «وقد انتهت إليه رئاسةُ الحنفيّة بزمانِه»[٥].

ـ **أسماء علماء شاركوه اللقب**: اشتهرت مجموعةٌ من العلماء بلقب (التفتازاني) أردنا ذكرَ ما اطّلعنا عليه منهم لدفع الاشتباه، منهم:

١ ـ عُبَيْدُ الله بنُ إبراهيمَ بنِ أبي بكر الإمام أبو بَكْر النَّسائيّ (التّفْتازانيّ)(ت في حدود ٥٥٠هـ)، قَالَ السّمعانيّ: كَانَ إماماً مُفْتِياً مفسِّراً محدّثاً واعظاً مشتغلاً بالعبادة، يتولّى الحَرْث والحَصَاد والدَّرْس بنفسه، ويأكل من كَدِّه، سَمِعَ بنَيْسابور: نصرَ اللَّه الخُشْناميّ، وعليَّ بن عبد الله بن أَبِي صادق، وإسماعيلَ بن عبد القاهر، وصاعد بن

(١) البدر الطالع: ٢/ ٣٠٤.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥.

(٣) التلويح شرح التوضيح: ١/ ٥٩، ٢٢٢، ٢/ ١٦٢.

(٤) طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٦٣٦.

سَيّار الحافظ، روى عَنْهُ: عبدُ الرحيم بن السّمعانيّ، وأبوه[١].

٢ ـ محمد بن عمر، الحمويّ الأصل نظامُ الدين (التفتازاني)(ت ٨٢٢هـ)، قرأ في مذهب أبي حنيفة، وتعانى الآداب واشتغلَ في بعض العلوم الآلية، وتكلَّم بكلام العجم وتزيّا بزيِّهم، وتسمَّى (نظام الدين التفتازاني)، وغلب عليه الهزلُ والمجونُ وجادَ خطُّه، وقُرِّرَ موقّعاً في الدرج وكان عريضَ الدعوى، ماتَ عن نحو الستين، وله شعرٌ وسط، قرأتُ بخطِّ القاضي محبِّ الدين الحنبلي: كان حسنَ المنادمة، لطيفَ المعاشرة، ولم يتزوّج قطُّ، وكان يأخذُ الصغيرَ فيربيه أحسنَ تربية، فإذا كبر وبلغ حدَّ التزوُّج زوَّجه، وَقَالَ غَيره: كَانَ فَقِيهاً عَارِفاً بالنحوِ وأصولِه بارعاً فِي الأَدَب والفرائض، تولّى دروساً فقهيةً[٢].

٣ ـ حفيد السَّعْد، أحمدُ بنُ يحيى بنِ محمّدِ بنِ سعدِ الدين مسعودِ بن عمرَ التفتازانيِّ الهرويِّ (ت ٩١٦هـ): شيخُ الإسلام، من فقهاء الشافعية، يكنّى بـ(سيف الدين)، ويعرف بـ(حفيد السعد التفتازاني)، كان قاضي هراة مدّةَ ثلاثين عاماً، ولمّا دخلها (الشاه إسماعيلُ بن حيدر الصفويُّ) كان الحفيد ممّن جلسوا لاستقباله في دار الامارة، ولكنَّ الوشاة اتّهموه عند الشاه بالتعصُّب، فأمرَ بقتلِه مع جماعةٍ من علماء هراة، ولم يُعرف له ذنبٌ، ونُعِتَ بـ(الشهيد)، له كتبٌ، منها مجموعةٌ سُمِّيتْ (الدرَّ النضيد في مجموعة الحفيد) في العلوم الشرعية والعربية، و(حاشية على شرح التلخيص) فرَغَ من تأليفها سنة (٨٨٦هـ)، و(الفوائد والفرائد) في الحديث، و(شرح تهذيب المنطق) لجدِّه، وصنَّف الحَاشِيَة على تَفْسِير الكَشَّاف، وَهِي حَاشِيَة جليلة مختصرة سَمَّاهَا (بغية الرشاف فِي تَفْسِير خطْبَة الْكَشَّاف)[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام ـ التدمري: ٣٧/ ٤٢٩، طبقات المفسرين للسيوطي: ١/ ٧٥.

(٢) إنباء الغمر: ٣/ ٢٠٩.

(٣) الأعلام: ١/ ٢٧٠، طبقات المفسرين: ١/ ٣٦٢.

٤ ـ حسن بن محمد التفتازاني (ت ١١٣٧هـ) عالمٌ، فرضيٌّ، أديبٌ مشاركٌ في بعض العلوم، من آثاره: نظمُ السراجية وشرحُها، وله شعرٌ[١].

ـ **منزلتُه العلميّةُ**: لقد نالَ التفتازاني منزلةً رفيعةً في العلم والمعرفة الإسلامية منذُ بداية نبوغه الفكري وإلى يومنا هذا؛ لِمَا تمتَّع به من تآليفَ عميقةِ التحقيق، وتصانيفَ بذل فيها الغاية من التدقيق والتصويب والترجيح، حتى أصبحت مؤلفاتُه ضمن مقرّرات الدروس في حلقات العلم من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، فمَن أراد أن يكتبَ في أيِّ علمٍ من العلوم الإسلامية واللغوية نجدُه يتَّكِئُ على عبارات كُتبه وتحقيقات مباحثه، وهذا ابن خلدون(ت ٨٠٨هـ) مؤرّخُ الحضارة والعلوم الإسلامية يقولُ فيه: «ويبلغُنا عن أهل المشرق أنّ بضائع هذه العلوم لم تزلْ عندهم موفورةً، وخصوصاً في (عراق العجم) وما بعده فيما وراءَ النّهر، وأنّهم على بحثٍ من العلوم العقليّة؛ لتوفّر عمرانهم واستحكامِ الحضارة فيهم، ولقد وقفتُ بمصرَ على تآليفَ في المعقول متعدّدة، لرجلٍ من عظماءِ (هراة) من بلاد خراسان، يشتهرُ بـ(سعد الدّين التّفتازانيّ) منها في (علم الكلام وأصول الفقه والبيان) تشهدُ بأنّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلّ على أنّ له اطّلاعاً على العلوم الحِكْمِيَّة، وقدماً عاليةً في سائر الفنون العقليّة، واللهُ يؤيّد بنصرِه من يشاءُ»[٢]، فقد رأى ابن خلدون أنَّ الاهتمام بالفلسفة والعلوم العقلية دليل التحضُّر والعمران، وأنَّ إماتةَ هذه العلوم والسعي فيها يحمِلُ المضارّ والوهن الذي يصيب جسدَ الأمة في الناحية الفكرية والعقلية والحضارية، يقول في موضع آخر أيضاً: «وبقي بعضُ الحضارة في ما وراءَ النّهر؛ لما هناك من الحضارة بالدّولة الّتي فيها، فلهم بذلك حصّةٌ من العلوم والصّنائع لا تُنكَرُ، وقد دلّنا

---

(١) معجم المؤلفين: ٣/ ٢٧٧.

(٢) تاريخ ابن خلدون: ١/ ٦٣٣.

على ذلك كلامُ بعضِ علمائهم من تآليفَ وصلَتْ إلينا إلى هذه البلاد وهو (سعد الدّين التّفتازانيّ)، وأمّا غيرُه من العجم فلم نرَ لهم من بعد الإمام ابن الخطيب ونصيرِ الدّين الطّوسيّ كلاماً يعوّلُ على نهايتِه في الإصابة»[1]، ومن المعلوم أنّ المسافة الزمنية بين وفاتي التفتازاني وابن خلدون لا تتجاوزُ العشرين عاماً إلاّ أنَّ مؤلَّفات التفتازاني في مختلف العلوم كانت قد غزَت ميادين العلم وساحاتِ المعرفة، واشتهرت وطار صيتُها، حتى أصبحت منارةً للتحضّر وصورةً من الصور الدالة على الاهتمام بالفلسفة العقلية في تاريخ الإسلام، ويضعُه ابن خلدون في مصافّ فخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ) ونصير الدين الطوسي(ت ٦٧٢هـ) في تلك البقاع من العالم الإسلامي، وعندما يؤرّخ ابن حجر(ت ٨٥٢هـ) له يوضّحُ منزلته العلمية بعبارةٍ مختصرةٍ مكثّفة، يقول فيها عنه: «وتقدّمَ في الفنون، واشتهرَ ذكرُهُ وطار صيتُه وانتفعَ الناسُ بتصانيفه»[2]، ولم يقف العوق اللّسانيُّ حاجزاً بينه وبين نيل تلك المنزلة السامقة في تاريخ العلوم والفنون، فقد ربط ابن الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ) بينهما بعبارة جامعة عندما يذكرُه بقوله: «وكان في لسانه لكنةٌ، وانتهت إليه معرفةُ العِلْمِ بالمشرق»[3]، وفي انحسار المعرفة على شخصه في المشرق الإسلامي إشارةٌ عميقةُ المدلول على ما نهض به من دراساتٍ عقلية ولغوية، جعلته على رأس علماء عصره، يقتاتون من بحار فكره ويغوصونَ في لجَج عباراته المليئة بالعمق والدلالات، وعندما يترجم له ابن حجر مرةً أخرى يقول: «وَله غيرُ ذَلِك من التصانيف فِي أَنْوَاع العُلُوم، الَّذِي تنافس الأَئِمَّة فِي تَحْصِيلهَا والاعتناء بهَا، وَكَانَ قد انْتَهَت إِلَيْهِ معرفَة عُلُوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بِسَائِر

---

(١) تاريخ ابن خلدون: ١/ ٧٤٩.

(٢) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠.

(٣) شذرات الذهب: ٨/ ٥٤٧_٥٤٩.

الأَمْصَار، لم يكن لَهُ نَظِيرٌ فِي معرفَة هَذِه العُلُوم[١]، فهو قد تميَّزَ على علماء عصره بتحقيق علوم البلاغة، وتميّزَ بالعلوم العقلية من المنطق والجدل والفلسفة، حتى لم يوجد له نظيرٌ في العالم الإسلامي آنذاك، «كان من محاسنِ الزمان، لم ترَ العيونُ مثلَه في الأعلام والأعيان، وهو الأستاذُ على الإطلاق، والمشارُ إليه بالاتفاق، اشتهرتْ تصانيفُه في الأرض، وأَتَتْ بالطول والعَرْض»[٢]، وجاء في ترجمة أحمد بن إسماعيل الكوراني(ت ٨٩٣هـ) خبرٌ دالٌّ على منزلة التفتازاني العلمية عند السلاطين مفادها: «أنَّ الامير تيمور خَان أرسلَ بريداً لمصْلحَة، وَقَالَ لَهُ: إن احتجت إلى فرس خُذ فرسَ كلِّ مَن لَقيته، وإن كَانَ ابْني (شاه رخ) فَتوجّهَ الْبَرِيدُ الى مَا أَمرَ بِهِ، فلقي (المولى سعد الدين التَّفْتَازَانِيّ) وَهُوَ نَازلٌ فِي مَوضِع قَاعدٌ فِي خيمته، وأفراسُه مربوطةٌ قدّامه، فَأخذَ البَرِيد مِنْهَا فرساً، فَأُخْبر المولى بذلك، فَضرب البَرِيدَ ضرباً شَدِيداً فَرجعَ هُوَ إلى الأمير (تيمور) وَأخْبرهُ مَا فعله المولى المَذْكُور، فَغَضِبَ الأمير (تيمور خان) غَضباً شَدِيداً، ثمَّ قَالَ: وَلَو كَانَ هُوَ ابني (شاه رخ) لقتلتُهُ، وَلَكِنِّي كَيفَ أَقْتُلُ رجلاً مَا دخلتُ فِي بَلْدَةٍ إلاَّ وَقد دَخلهَا تصنيفُهُ قبل دُخُولِ سَيفي، ثمَّ قَالَ المولى المَزْبُور: إنَّ تصانيفي تُقْرَأ الآن بِمَكَّة الشَّرِيفَة وَلم يبلغ إليها سَيْفُك، فَقَالَ السُّلْطَانُ (مُحَمَّد خَان): نعم أيها المولى، النَّاس يَكْتُبُونَ تصانيفه وَأَنتَ كتبتَ تصنيفَك وأرسلتَه إلى مَكَّة الشَّرِيفَة، فَضَحِك المولى الكوراني، وَاسْتحْسن هَذَا الْكَلَام غَايَة الإِسْتِحْسَان»[٣]، فهذا الخبر يدلّ على انتصار الكتاب على السيف، وأنّ الفتح الحقيقي هو بدخول الفكر إلى قلوب الناس قبل إعمالِ السيوف فيهم، وأنّ كُتُبَ التفتازاني وتصانيفَه قد وصلتْ خلال أيام حياته إلى مشارق الأرض ومغاربها، وأنَّ الناس انهمكوا في قراءتها والاهتمامِ بما تشتملُ

---

(١) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣.

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٦٣٦.

(٣) الشقائق النعمانية: ١/ ٥١.

عليه من علومٍ ومعارفَ ونظرات عميقة، كما يدلّ على رغبة (تيمور) بقتله والتخلّصِ منه كما فعل فيما بعد، لكنَّ المانع أمامه اشتهارُ التفتازاني واشتهارُ علمه بين الناس، حتى لجأ إلى عقد المناظرة بينه وبين السيد الشريف، ومال الحكَم إلى جانب السيد فرجّحه علمياً عليه، فتحقّقت رغبة (تيمور خان) من خلال إرسال رسالة إلى الدارسين لتصانيفه ومؤلّفاته، بأنَّ له نظيراً ومماثلاً في المعرفة وهو السيد الشريف الجرجاني، بل يفوقه السيد في النسب والقربى من رسول الله ﷺ، وكلاهما كانا علامةً بارزةً في سماء العلوم الإسلامية تحقيقاً وتصنيفاً وتدقيقاً.

وممّا يدلُّ على تلك المنزلة العلمية الكبيرة أنّ المؤرِّخين والمترجمين للعلماء والطبقات كانوا يقارنونَ الكبار منهم بـ(التفتازاني وعِلْمِه)، من ذلك ما جاء في ترجمة: عبد الله بن عبد الله بن المهلاّ النّسائي ثمَّ الأنصاري الخزرجي(ت ١٠٢٨هـ): «قَالَ ابْن أَبي الرِّجَال في تَارِيخه: هُوَ العَلاَّمَة المُحقِّق المدقِّقُ الحَافِظُ لعلوم المَعْقُول وَالمَنْقُول، شيخُ شُيُوخ زَمَانه، وإمامُ الِاجْتِهَاد في أوانه، رَحلَ اليه الطّلبَة وانتفعوا بِعُلُومِهِ، وَكَانَ نظيراً لـ(السَّعد التفتازانيِّ) فى عُلُوم العَرَبيَّة وَالتَّفْسِير»[1]، فقد حرص المترجم على أنْ يجعلَه في عِلمِه مناظراً للتفتازاني، فقد صار مثلاً أعلى يُقارَن به مَن بلغ مرحلةً متقدّمةً من مراحل المعرفة، ولكنَّه كان نظيراً له في حقلَي العربية والتفسير، دون بقيّةِ الحقول المعرفية التي اشتهر بها التفتازاني، كما حرصَ المترجمون على بيان فضيلة مَن يُترجمون له بأنَّه قد استدركَ وناقشَ وباحثَ في كتبه إنجازاتِ التفتازاني ومؤلّفاته، ونلحظُ ذلك في ترجمة: «السَّيِّد الحُسَيْن بن الإمام القَاسِم بن مُحَمَّد، قَرَأَ على الشَّيْخ لطف الله بن مُحَمَّد الغياث، وَكَانَ يُتعجَّبُ من فهمه وَحُسن إدراكه، وَقَرَأَ على جمَاعَةٍ من عُلَمَاء عصرِه، وبرعَ في كلِّ الفُنُون، وفَاق فِي الدقائق الأصوليّة والبيانيّة والمنطقيّة والنحويّة، وَله مَعَ

---

(١) خلاصة الأثر: ٣/ ٥٧.

ذَلِك شُغلة بِالحَدِيثِ وَالتَّفْسِير وَالفِقْه... والمزاحمة لـ(عضد الدِّين والسعد التَّفْتَازَانِيّ) والاستدراك عَلَيْهِمَا وعَلى أمثالهما من المشتهرين بتحقيق الفَنّ»[١]، فمن امتلك القدرةَ على مباحثة طبقةِ (العضد والتفتازاني) فهو عالمٌ بلغَ مرحلةً عاليةً من الفهم وجودة التحقيق؛ لأنَّهما يُمثِّلان مرحلةً من مراحل العلم عاليةَ المستوى والعمق، وتظهرُ منزلةُ التفتازاني العلميّة من خلال نُبوغه المبكِّر في التصنيف والتأليف، فقد: «فَاق فِي النَّحْو وَالصرْف والمنطق والمعاني وَالبَيَان وَالأُصُول وَالتَّفْسِير وَالكَلَام وَكثيرٍ من العُلُوم، وطار صيتُهُ، واشتهر ذِكرُهُ، ورحل إِلَيْهِ الطّلبَة، وَشرع فِي التصنيف وَهُوَ فِي سِتّ عشرَةَ سنةً، فصنَّف الزنجانية»[٢]، وهو يشيرُ بذلك إلى الكتاب الذي نحن بصدد إخراجِه وتحقيقِه وتوضيحِ مقاصده، وهو شرحُ التصريف العزِّي للزنجاني، فتأمّلوا رجلاً عمرُه (١٦) عاماً يقومُ بإنجازِ شرحٍ عميقِ المستوى، دقيقِ المسائل، بعبارةٍ محبوكةٍ وموجزةٍ، تتطلّب دراستُه التأنِّيَ في الوقوف على مقاصدِه وفهم مراميه، فإنَّه يكون بذلك أعجوبةَ عصره والعصورِ اللاَّحقة له، ولا يزالُ هذا الشرح ممَّا ينتفع به الدارسون في الحلقات العلمية، التي تعقد في المساجد هنا وهنالك.

وينـقلُ لنا المـترجمون قيمته العلمية ومنزلتَه الكبيرة من خلال قول الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): «وَبِالجُمْلَةِ فَصَاحِبُ التَّرْجَمَة متفرِّدٌ بِعُلُومِهِ فِي القرن الثَّامِن، لم يكن لَهُ فِي أَهله نَظِيرٌ فِيهَا، وَله من الحَظِّ والشهرة والصِّيت فِي أهل عصره فَمن بعدَهمْ مَالا يلْحق بِهِ غَيرُه، ومصنَّفاتُه قد طارت فِي حَيَاته إِلَى جَمِيع البلدَانِ، وتنافسَ النَّاس فِي تَحْصِيلهَا، وَمَعَ هَذَا فَلم يذكرهُ (ابْن حجر فِي الدُّرَر الكامنة) فِي أهل المائة الثَّامِنَة، مَعَ أَنَّه يتَعَرَّضُ لذكره فِي بعض تراجم شُيُوخه اَوْ تلامذته، وَتارَةً يذكر شَيْئاً من مصنَّفاته

---

(١) البدر الطالع: ١/ ٢٢٧.

(٢) م.ن: ٢/ ٣٠٤

عِنْد تَرْجَمَة من درس فِيهَا أَو طلبَهَا، فإهمالُ تَرْجَمته من العَجَائِب المُفصِحة عَن نَقْصِ البشر»[١]، ونحن وإنْ كنّا نوافق الشوكاني على تلك المنزلة التي احتلّها التفتازاني ومصنّفاتُه في عصره وإلى يومنا هذا، إلاَّ أَنّنا لا نوافقه في أنّ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) قد أهملَ الترجمة له في (الدرر الكامنة)، فقد ترجم له ترجمةً دالّةً على مكانته ومنزلته العلمية الكبيرة، وقد تقدَّم ما يدلّ على ذلك قبل قليل.

ولقد نال التفتازانيُّ منزلةً عمليةً كبيرة من خلال عدّه في جماعة العلماء المتقدِّمين في الفلسفة الإسلامية ومباحثها، فقد ذكر القنوجي أسماءَ: «جملة أساطين الحكمة ـ منهم ـ الإمامُ فخرُ الدين الرازي وممَّن نحا نحوَ ابن سينا والرازي: نصيرُ الدين الطوسي... وبمَن يلي هؤلاء في معرفة الحكمة: الشيخُ شهاب الدين السهروردي، بل فاق كثيراً في الحكمة الذوقية، وممَّن خرط في سلكهم: الشيخُ قطب الدين الشيرازي والشيخ قطبُ الدين الرازي وسعدُ الدين التفتازاني والسيّد الشريف الجرجاني ثمَّ الجلال الدوّاني»[٢].

ولقد انقسم العلماء فريقين في الانتصار له ولمعاصره السيد الشريف، ولكنَّهم أجمعوا على: «أنَّ السيد الشريف الجرجاني في مبادئ التأليف كان يغوصُ في بحار تحقيقه وتحريره، ويلتقطُ الدّررَ من تدقيقه وتسطيره، ويعترفُ برفعة شأنه وجلالتِه وقَدْرِ فَضْلِه وعُلُوِّ مقامه، إلاَّ أنَّه لمَّا وقعَتْ بينهما المشاجرةُ والمنافرةُ بسبب ما سبق في مجلس (تيمور) من المباحثة والمناظرة، لم يبقَ الوفاقُ والتزمَ تزييفَ كلِّ ما قال، وكلاهما من الفضلاء في الورى تُضرَبُ بهما الأمثال»[٣].

---

(١) م. ن: ٢/ ٣٠٤.

(٢) أبجد العلوم: ١/ ٢٩٩.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٦٣٦.

ولقد ذكر الروداني (ت ١٠٩٤هـ) في سلسلة إجازته في علم أصول الدين طريقَ التفتازاني في الاتصال بالإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه، فيقول الروداني: «أخذتُه عن شيخنا أبي عبد الله بن سعيد المرّاكشي (ت ١٠٩٠هـ) بسنده إلى الجلال السيوطي(ت ٩١١هـ)، عن التقي الشمُنِّي(ت ٨٧٢هـ) وشمس الدين إمام الشيخونية، وهو عن الكمال بن الهمام(ت ٨٦١هـ) عن العزّ ابن جماعة(ت ٧٦٧هـ)، عن ضياء الدين القرمي(ت ٧٨٠هـ) وأخذ التقيُّ الشمُنِّي (ت ٨٧٢هـ) عن الفاسي شمس الدين البساطي (ت ٨٤٢هـ) وعلاء الدين البخاري (ت ٨٤١هـ)، وهو عن المحقِّق سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، والبساطي(ت ٨٤٢هـ) عن الضياء القرمي (ت ٧٨٠هـ) وهو والتفتازاني عن القاضي عضد الدين الإيجي(ت ٧٥٦هـ)، عن زين الدين الهنكي، عن القاضي ناصر الدين البيضاوي(ت ٦٨٥هـ)، وهو أخذ كثيراً من أصحاب التاج محمد بن الحسين الأرموي(ت ٦٥٦هـ) صاحب الحاصل، ومن أصحاب الصفي الأرموي (ت ٦٨٢هـ) صاحب التحصيل عنهما، وهما عن الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) عن والده ضياء الدين(ت كان حياً قبل ٥٥٩هـ) عن أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري (ت ٥١٢هـ)، عن إمام الحرمين(ت ٤٧٨هـ) عن أبي القاسم الإسكاف (ت ٤٥٢هـ) عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني(ت ٤١٨هـ)، عن أبي الحسين الباهلي (ت في حدود ٣٧٥هـ)، عن شيخ السُّنَّة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)»[1]، فعندما نتأمّل هذه السلسلة المباركة ذات الشخصيات العلمية العلمية العالية، ندرك مكانة الطلبة والأشياخ الذين تتلمذوا للتفتازاني أو أخذ عنهم التفتازاني، وكلُّهم مشهورٌ في سماء العلم والمعرفة الإسلامية بالتصنيف والتحقيق مع إيمان راسخ وعقيدة صافية، ومن المناسب لختم هذه المكانة العلمية الكبيرة التي احتلّها

(١) صلة الخلف بموصول السلف: ١/ ٤٦٥.

التفتازاني بعد وفاته إيرادُ ما نُقِلَ في ترجمة العلاّمة الفنّاري (ت ٨٨٦هـ)، فقد كان: «الطَّلَبَة إلى زَمَانه يعطِّلون يَوْم الجُمُعَة وَيَوْم الثُّلَاثَاء، فأضاف المولى المَذْكُور إليهما يَوْمَ الاِثْنَيْنِ، وَالسَّبَب فِي ذَلِك أَنَّه اشْتهر فِي زَمَانه تصانيفُ الْعَلاَّمَة التَّفْتَازَانِيّ، وَرغَّبَ الطَّلَبَةَ فِي قرَاءَتهَا، وَلم تُوجد تِلْكَ الْكتب بِالشِّرَاءِ لعدم انتشار نُسَخِهَا، فاحتاجوا إلى كتَابَتهَا، وَلمَّا ضَاقَ وقتُهم عَن كتَابَتهَا أضاف المولى المَذْكُور يَوْم الِاثْنَيْنِ الى يَوْم العطلة»[1]، فقد أحسّ الفناري بحاجة الطلبة إلى نَسْخِ تصانيف التفتازاني ليقرأوها ويطّلعوا على ما فيها من علمٍ وافرٍ، فأحدثَ تغييراً على مواعيد الدروس، وأضاف يوماً آخر إلى يومَي العطلة؛ ليتسنّى لهم نسخُ تلك التصانيف المباركة، والعكوف على مطالعتها ومباحثة ما فيها من تحقيقات وتدقيقات شريفة.

ـ **شيوخه**: لقد تتلمذَ سعدُ الدين التفتازاني على كبار علماء عصره، وأخذ منهم جودةَ الفهم وحُسنَ التصنيف، وقد ذكرت كتبُ التراجم له جملةً من الشيوخ، وهم:

١ ـ ضياء الدين بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني (ت ٧٨٠هـ)، ويقال له القرمي، ويعرف بـ(قاضي القرم)، ويسمَّى أيضاً عبد الله، الشيخ ضياء الدين العفيفي، أحد العلماء، تفقَّه في بلاده، وأخذَ عن القاضي عضد الدين وغيره، ثُمَّ اشتغلَ على أبيه والبدر التستري والخلخالي، وتقدَّم في العلم قديماً، حتى كان سعدُ الدين التفتازاني أَحدَ مَن قرأ عليه[2]، ويظهر من سلسلة الإجازة السابقة أنَّه شارك هذا الشيخ في القراءة على العضد الإيجي، فهو شيخُه وقرينُه في الطلب.

٢ ـ قطب الدين الرازي، محمد (أو محمود) بن محمد الرازيّ أبو عبد الله، قطب الدين: عالمٌ بالحكمة والمنطق، من أهل الرِّي، استقرَّ في دمشق سنة (٧٦٣هـ)، وعلَت

---

(١) الشقائق النعمانية: ١/ ٢٠، ٣٧.

(٢) إنباء الغمر: ١/ ١٨٣.

شهرتُه وعرف بـ(التحتاني) تمييزاً له عن شخص آخر يكنَّى قطب الدين أيضا (كان يسكنُ معه في أعلى المدرسة الظاهرية في دمشق) وتوفِّي بها، من كتبه: المحاكمات في المنطق، وتحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية، ولوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار في المنطق، ورسالة في الكليات وتحقيقها، وتحقيق معنى التصور والتصديق، ورسالة في النفس الناطقة، وكتاب المحاكمات بين الإمام والنصير، حكَّم فيه بين الفخر الرازيّ والنصير الطوسي، في شرحيهما لإشارات ابن سينا، وشرح الحاوي في فروع الشافعية لم يكمله، وحاشية على الكشاف[١]، وقد ذكر ابن حجر أنه أخذ عنه[٢].

٣ ـ عضد الدّين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفّار، يقول ابن العماد الحنبلي في ترجمته: «قاضي قضاة المشرق، وشيخ العلماء والشافعية بتلك البلاد الإيجي ـ بكسر الهمزة وإسكان التحتية ثم جيم ـ الشّيرازي، شارح مختصر ابن الحاجب وله المواقف، قال الإسنوي: كان إماماً في علوم متعدّدة، محقّقاً، مدقّقاً، ذا تصانيف مشهورة، منها: شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف والجواهر وغيرها في علم الكلام، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان، وكان صاحبَ ثروة وجود وإكرام للوافدين عليه، تولَّى قضاء القضاة فحُمِدَت سيرته، وقال السبكي: كان إماماً في المعقولات، عارفاً بالأصلَينِ، والمعاني، والبيان، والنحو، مشاركاً في الفقه، له في علم الكلام كتابُ المواقف وغيره، وفي أصول الفقه شرح المختصر، وفي المعاني والبيان الفوائد الغياثية، وكانت له سعادة مفرطة، ومالٌ جزيل، وإنعامٌ على طلبة العلم، وكلمةٌ نافذة، مولده سنة (٧٠٨هـ)، وأنجبَ تلامذةً، اشتهروا في الآفاق، مثل الشّمس

---

(١) الأعلام: ٧/ ٣٨.

(٢) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠.

الكرماني، والضّياء العفيفي، والسّعد التّفتازاني، وغيرهم، وقال التّفتازانيّ في الثناء عليه: لم يبقَ لنا سوى اقتفاء آثاره، والكشفِ عن خبيئات أسراره، بل الاجتناءِ من بحار ثماره، والاستضاءةِ بأنواره، تُوفِّي مسجوناً بقلعة بقرب إيج، غضب عليه صاحبُ كرمان فحبسَه بها واستمرَّ محبوساً إلى أن مات»[1]، وترجم له ابن قاضي شهبة بقوله: «عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عبد الغفار قَاضِي قُضَاة الشرق، وَشَيخ العلمَاء بِتِلْكَ البِلَاد العَلاَّمَة عضدُ الدِّين الإيجي بِكَسْر الهمزَة وَإِسْكَان الْمُثَنَّاة من تَحت ثمَّ جِيم مَكْسُورَة الشِّيرَازِيّ شَارِحُ مُخْتَصر ابْن الحَاجِب الشَّرْح المَشْهُور، وَغير ذَلِك من المؤلَّفات المَشْهُورَة فِي العُلُوم الكلامية والعقلية، واشتغل على الشَّيْخ زين الدَّين الهنكي تلميذ القَاضِي نَاصِر الدِّين البَيْضَاوِيّ وَغيره، وَكَانَت أَكثر إِقَامَته أَولا بِمَدِينَة السُّلْطَانِيَّة وَولي فِي أَيَّام أبي سعيد قَضَاء الممالك، ثمَّ انْتقل إِلَى إيج، وَتُوفِّي مسجونا بقلعة بِقرب إيج غضب عَلَيْهِ صَاحب كرمان فحبسه بهَا وَاسْتمرّ مَحْبُوسًا إِلَى أَن مَاتَ سنة سِتّ وَخمسين وَسَبْعمائة كَذَا قَالَه السُّبْكِيّ، وَقَالَ الإِسْنَوِيّ إِنَّه توفّي سنة ثَلَاث وَخمسين، وأنجب تلاميذ اشتهروا فِي الآفَاق مثل: شمس الدِّين الكرْمَانِي وضياء الدِّين العفيفي وَسعد الدِّين التَّفْتَازَانِيّ وَغيرهم، قلت: وَالشَّيْخ سعد الدِّين التَّفْتَازَانِيّ فِي حَاشِيَة الْعَضُد كثير الثَّنَاء عَلَيْهِ ويصفه بالمحقّق، قَالَ فِي بعض الْمَوَاضِع: وَبِالجُمْلَةِ لمَّا كَانَ النَّاظر فِي الشُّرُوح لَا يحصل فِي المقَام على طائل حاول الشَّارِح المُحَقق شكرَ اللهُ سَعْيَهُ على مَا هُوَ دأبه فِي تَحْقِيق الْمقَام وَتَفْسِير الكَلَام على وَجه لَيْسَ للنَّاظِر فِيهِ سوى أَن يَسْتَفِيد، وحاشاه أَن ينقص أَو يزِيد»[2]، ولو لم يكن للتفتازاني إلاَّ هذان العلَمان الكبيران لاكتفى، وهو الذكي اللّبيب بمعارفهما، فالعبرةُ ليست بكثرة الأشياخ، وإنّما بنوعيتهم وذكاء مَن يأخذ عنهم.

---

(١) شذرات الذهب: ٨/ ٢٩٨.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٢٨، ينظر البدر الطالع: ٢/ ٣٠٤.

ـ **أقرانه**: لقد كان للتفتازاني قرين متأخّرٌ عنه قليلاً، فالتفتازاني وصل مرحلة التأليف وكان قرينه ولد في تلك السنة، ومع ذلك فقد استطاع هذا العلَم الكبير أيضاً أن يصلَ مرحلة عميقة في تاريخ العلوم الإسلامية، ونظراً لما جرت بينهما من مناظرات واختلافات في التحقيق للمباحث العلمية في مختلف مجالات المعرفة آنذاك ساغ لنا أن نعدّه مقارنا للتفتازاني، وقد أوله هذا العلَم بكتابات وتصانيف التفتازاني وعلّق عليها وأنشأ الحواشي والشروح، وصوّب ورجّح ووهّم، مما يدلّ على مدى حرية الفكر وعدم اللجوء إلى التقليد لمن بلغ من المعرفة والعلم مبلغاً يؤهّلُه لذلك، وهو الغني عن التعريف: «عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ السَّيِّد الزين أَبُو الحسن الحُسَيْنِي الجِرْجَانِيّ الحَنَفِيّ، عَالم الشرق، وَيعرف بـ(السيد الشريف)، وَقَالَ لي ابْن سبطه حِين أَخذِهِ عنّي بِمَكَّة فِي سنة سِتّ وَثَمَانِينَ: أَنَّه: عَليّ بن عَليّ بن حُسَيْن وَالأول أعرفُ، اشْتغل ببلاده وَأخذ المِفْتَاح عَن شَارِحه (النُّور الطاووسي)، وَعنهُ أَخذَ الشَّرْحَ المشَار إِلَيْهِ وَبَعض الزهراوين من الكَشَّاف مَعَ الكَشْف للسراج (عمر البهيماني)، وَكَذَا أَخذ شرح المِفْتَاح للقطب عَن ولدِ مُؤَلِّفه (مخلصِ الدّين أبي الخَيْر عَليّ)، وَقدم القَاهِرَة وَأخذ بهَا عَن (أكمل الدّين) وَغَيره، وَأَقَام بِسَعِيد السُّعَدَاء أَربعَ سِنِين، ثمَّ خرجَ إِلَى بِلَاد الرّوم، ثمَّ لحِقَ بِبِلَاد العَجم، وَرَأس هُنَاكَ، بِحَيْثُ وَصفَه (العَفِيف الجرهي) فِي مشيخته: بالعلاّمة فريدِ عصرِه ووحيدِ دهرِه سُلْطَانِ العلمَاء العاملين، افتخارِ أعاظمِ المُفَسّرين، ذِي الخلق والخلق والتواضُع مَعَ الفُقَرَاء، وَقَالَ غَيره: إِنَّ من شُيُوخه بِالقَاهِرَةِ العَلاَّمَة (مباركشاه)، قَرَأَ عَلَيْهِ المواقف لشيخِه (العَضُد)، وَقَالَ أَبُو الْفتُوح الطاووسي ـ وَهُوَ مِمَّن أَخذ عَنهُ بعد أَنْ عظَّمه جدّاً ـ: شهرتُه تُغنيني عَن ذِكْرِ نسبِه، وصيتُ مهارته فِي العُلُوم يَكْفِينِي فِي بَيَان حَسَبه، سَمِعتُ عَلَيْهِ من شرحَي التَّلْخِيص مَعَ حَاشِيَته الَّتِي كتبهَا على المطول، وَكَذَا مُؤَلَّفه شرحُ الْمِفْتَاح، وَقَالَ فِيهِ البَدْر العَيْنِيّ: كَانَ عَالمَ الشرق عَلاَّمَة دهرِهِ، وَكَانَت بَينه وَبَين التَّفْتَازَانِيّ مباحثاتٌ ومحاوراتٌ فِي مجْلِس

(تيمورلنك) تكَرّر استظهارُ السَّيِّد فِيهَا عَلَيْهِ غير مرّة، وَآخرُ من عَلمتهُ مِمَّن حضرَها وأتقنها (العَلَاء الرُّومِي)، وَكَانَ لَهُ أَتبَاعٌ يبالغونَ فِي تَعْظِيمِهِ، ويُفرِطونَ فِي إطرائه كعادة العَجم، وَله تصانيف يُقَالُ إِنَّهَا تزيدُ على الخمسين، قلت عيَّن لي ابن سبطه مِنْهَا: تَفْسِيرُ الزهراوين، وَمن الشُّرُوح: شرح فَرَائض الْحَنَفِيَّة السِّرَاجِيَّة، والوقاية، والمواقف للعضُد، والمفتاح للسكاكي، والتذكرة للنصير الطوسي، والجغميني فِي علم الهَيْئَة، والكافية بالعجمية، وحاشيةٌ على كلٍّ من تَفْسِير البَيْضَاوِيّ والمشكاة وَالخُلَاصَة للطيبي، والعوارف وَالهِدَايَة للحنفية، والتجريد لنصير الدّين الطوسي، وَحلّ مُشكلِه، والمطالع، وَشرح الشمسية، والمطول، والمختصر، وَشرح طوالع الْأَصْبَهَانِيّ، وَشرح هِدَايَة الحِكْمَة، وَشرح حِكْمَة العين، وَحِكْمَة الإِشْرَاق، والتحفة، والرضى فِي النَّحْو، وَشرح نقركار، والمتوسِّط، والخبيصي، والعوامل الجرجانية، ورسالة الوَضع، وَشرح شكّ الإشارات للطوسي، والتلويح أَو التَّوْضِيح، والنصاب فِي لُغَة العَجم، وَمتْن أشكال التأسيس، وَشرح العَضُد، وتحرير إقليدس للطوسي، وعَلى قصيدة كَعْب بن زُهَيْر، وَله مُقَدّمَة فِي الصّرْف بالعجمية، وأجوبة أسئلة إسكندر سُلْطَان تبريز، ورسالة للوجود، وَأُخْرَى للوجود فِي المَوْجُود بِحَسب القِسْمَة العَقْلِيَّة، وَأُخْرَى فِي الحَرْف، وَأُخْرَى فِي الصَّوْت، وَأُخْرَى فِي الصُّغْرَى والكبرى فِي الْمنطق بالعجمية، وعرَّبهما ابْنه السَّيِّد الشَّمْس مُحَمَّد، وَأُخْرَى فِي مَنَاقِب الخواجة بهاء الدّين الملقب بنقش بند، وَأُخْرَى فِي الوُجُود والعدم وهما بالعجمي بهست ونيست، وَأُخْرَى فِي الآفَاق والأنفس، يَعْنِي (سنريهم آيَاتنَا فِي الْآفَاق وَفِي أنفسهم)، وَأُخْرَى فِي علم الأدوار، وَفِي بعض مَا تقدم مَا لم يكمل، وبلغنا أَنّه الَّذِي حرَّر الرضي شرح الحاجبية، وَكَانَ فِيهِ سقمٌ كثيرٌ، وَقد تصدّى للإقراء والتصنيف والفتيا، وَتخرج بِهِ أَئِمَّةٌ نحاريرُ، وَكَثُرت أَتبَاعُه وطلبتُه واشتهرَ ذكرُه وَبعُدَ صيتُهُ، ولقينا غيرَ وَاحِد من أَصْحَابه، مَاتَ كَمَا قَالَ العَفِيف

الجرهي وَأَبُو الْفتُوح الطاوسي فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاء سادسَ ربيعِ الآخر سنة سِتّ عشرَةَ بشيراز[١]، وزاد الشوكاني قائلاً: «وَأخذ عَنهُ الأكابر، وبالغوا في تَعْظِيمه لاسيما عُلَمَاء العَجم وَالروم؛ فإِنَّهم جَعَلُوهُ هُوَ والسعد التفتازاني حجَّةً فِي علومهما، وَقد جرى بَينهمَا مباحثاتٌ في مجْلِس (تيمورلنك)، وَاخْتلف النَّاس فِي عصرهما وَفِيمَا بعده من العصور من المُحِقُّ مِنْهُمَا، وَمَا زَالَ الِاخْتِلَاف بَين العلمَاء فِي ذَلِك دائراً فِي جَمِيع الأزمنة، وَلَا سِيمَا عُلَمَاء الروم، فإنهم يجْعَلُونَ من جملَة أَوْصَاف أكَابِر عُلَمَائهمْ، أَنَّه كَانَ يمِيلُ إلى تَرْجِيح جَانب الشريف أَو إلى تَرْجِيح جَانب السعد؛ لما لَهُم بهما وَبِمَا جرى بَينهمَا من الشُّغلَة[٢]، وإن كانت لنا من إضافة نذكرها فإنّ العلَمين قد وصلا في علوم الحكمة والمنطق والجدل مبلغاً كبيراً، اقتات المتأخرون عليه وانشغلوا به جداً، ولكن الفضيلة للمتقدّم، فهو الذي فتح الطريق وعبّده ليدخل السيد الشريف من خلال تنقيحاته ومصنّفاته ليدلو بدلوه، ومن الطبيعي أن يخالفه ويرى رأياً مغايراً له هنا وهنالك، وهي سنة الله في التأليف والتصنيف، ويذكرنا بقول ابن مالك مادحاً ألفيته وذاكراً ألفية ابن معط:

وهو بسبق حائز تفضيلا   مستوجب ثنائي الجميلا

ولا أعتقد أن السيد الشريف كان يطمح من خلال مناظراته للتفتازاني لنصرة رأيه وبيان أفضلية كلامه بقدر ما كان يطمح إلى إظهار الراجح والحق بالاتباع وفق ما تصوّره راجحا، ويكفي التفتازاني علوّاً أن السيد الشريف الجرجاني كتب الكثير من الشروح والحواشي والتعليقات على مصنّفاته وكتبه ورسائله، واستمدّ الكثير من رؤاه وتصوراته.

---

(١) الضوء اللامع: ٥/ ٣٢٩.

(٢) البدر الطالع: ١/ ٤٨٩.

ـ **مؤلفاته:** لقد ترك سعد الدين التفتازاني المؤلفات العميقة المحتوى، في مختلف العلوم والمعارف، مع نهاية في التحقيق، وكمال في التدقيق، وحرص على الدخول إلى أصول الفكر لاستخراج حقائقه وتوضيحها، وقد وصلت مؤلفاته في زمنه إلى مشارق الأرض ومغاربها واهتمّ بها الدارسون، وغاصوا في استخراج ثمراتها، وأنشأوا الكثير من الدراسات والشروح، مما يجعلنا نقول وبلا تردّد إنها تشكّل مكتبة ضخمة المجلّدات عميقة الرؤى والتصورات، فلم يترك العلماء كتاباً من كتبه إلا ودرسوه وبحثوا فيه، ولقد ذكر أصحاب التراجم تآليفه وبعضها مؤرّخ سنة إكماله، وقد قسّمناها إلى قسمين، متفق على نسبتها ومختلف فيها:

ـ المصادر المتفق عليها:

١ ـ شرح التصريف العزي أو الزنجاني، وقد فَرَغ من تأليفه سنة (٧٣٨هـ) حين بلغ (١٦) سنة، في علم الصرف[1]، وهو الذي نعمل على تحقيقه وإخراجه بالشكل الذي يليق به، وهو مطبوع.

٢ ـ شرح تلخيص المفتاح (المطول)، وقد فرغ من تأليفه بهراة في صفر سنة (٧٤٨هـ)، في علم البلاغة، وهو مطبوع.

٣ ـ مختصر المعاني، وهو مختصر (المطول)، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٥٦هـ)، في علم البلاغة، وهو مطبوع.

٤ ـ شرح الرسالة الشمسية، وقد فرغ من تأليفها بمزار جام سنة (٧٥٧هـ)، في علم المنطق، وهو مطبوع.

---

(١) لكن هذا التاريخ يتماشى على القول بأن ولادته كانت سنة (٧٢٢هـ) كما هو رأي بعض المترجمين، ولكن الراجح أنه ولد سنة (٧١٢هـ)، فيكون عمره (٢٦) عاماً حينها.

٥ ـ التلويح، ويسمَّى (التلويح إلى كشف غوامض التنقيح)، وقد فرغ من تأليفه بكلشان تركستان سنة (٧٥٨هـ)، في علم أصول الفقه، قال عنه ابن حجر: «والتلويح فِي أصُول فقه الْحَنَفِيَّة عمله حَاشِيَة على توضيح صدر الشَّرِيعَة»[1]، وقد يعبر عنه بـ(شرح التوضيح) لذلك، ثم شرحَهُ، وكلاهما مطبوع.

٦ ـ شرح العقائد النسفية، وقد فرغ من تأليفها سنة (٧٦٨هـ)، في علم الكلام، وهو مطبوع.

٧ ـ حاشية على شرح العضد على مختصر الأصول لابن الحاجب، وقد فرغ من تأليفها سنة ٧٧٠هـ)، في علم أصول الفقه، وهي مطبوعة.

٨ ـ رسالة الإرشاد، وقد فرغ من تأليفها بخوارزم سنة (٧٧٤هـ)، وهو مختصر الكافية لابن الحاجب في علم النحو، وهو مطبوع.

٩ ـ مقاصد الكلام وشرحه، ويسمى (مقاصد الطالبين)، وقد فرغ من تأليفهما بسمرقند سنة (٧٨٤هـ)، في الفلسفة وعلم الكلام، وهو مطبوع.

١٠ ـ تهذيب المنطق الكلام، وقد فرغ من تأليفه بسمرقند سنة (٧٨٤هـ)، في الفلسفة وعلم الكلام، وهو مطبوع.

١١ ـ شرح (القسم الثاني من المفتاح)، وقد فرغ من تأليفه بسرخس سنة (٧٨٩هـ)، في علم البلاغة.

١٢ ـ فتاوى الحنفية، وقد فرغ منها بسرخس سنة (٧٦٩هـ)، في علم الفقه.

١٣ ـ مفتاح الفقه، وقد فرغ من تأليفه بسرخس سنة (٧٧٢هـ)، في علم الفقه.

١٤ ـ شرح تلخيص الجامع الكبير، وقد فرغ من تأليفه بسرخس سنة (٧٨٦هـ)،

---

(١) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣.

في علم الفقه[١]، وسمّاه البغدادي: مُخْتَصر شرح تَلْخِيص الجَامِع للشَّيْخ مَسْعُود[٢].

١٥ ـ شرح الكشاف للزمخشري، وقد فرغ منه بظاهر سمرقند سنة (٧٨٩هـ)، في علم التفسير[٣]، وذكره ابن حجر بعنوان (حاشية على الكشاف)[٤]، وَالَّذِي تحرر مِنْهَا من أول الْقُرْآن إِلَى أثْنَاء سُورَة يُونُس وَمن سُورَة الْفَتْح[٥]، وَذكر فِي أسامي الْكتب هِيَ ملخص من حَاشِيَة الطَّيِّبِيّ مَعَ زِيَادَة يسيرَة لَكِن فِيهِ تعقيد فِي الْعبارَة وَقد وصل إِلَى سُورَة الْفَتْح وَتُوفِّي قبل تكميله[٦].

١٦ ـ كشف الأَسْرَار وعدة الأَبْرَار، فِي التَّفْسِير باللغة الفارسية[٧].

١٧ ـ النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، وهو مطبوع[٨].

١٨ ـ شرح الأربعين النووية، وهو مطبوع[٩].

١٩ ـ الاصباح فِي شرح ديباجة الْمِصْبَاح فِي النَّحْو، أو (إعراب ديباجة المصباح من فوائد غرائب المفتاح)[١٠].

---

(١) وقد نسب للفناري أيضاً، ينظر: هدية العارفين: ٢/ ١٨٨.

(٢) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠.

(٣) جميع هذه المؤلفات من شذرات الذهب والبدر الطالع: ٨/ ٥٤٨، ٢/ ٣٠٤.

(٤) إنباء الغمر: ١/ ٣٩٠.

(٥) الدرر الكامنة: ٦/ ١١٣.

(٦) طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٧) طبقات المفسرين للأدنوي: ١/ ٣٠١.

(٨) الأعلام: ٧/ ٢١٩.

(٩) الأعلام: ٧/ ٢١٩.

(١٠) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠، خزانة التراث: ٥/ ٨٤٥.

٢٠ ـ تركيب الجَلِيل فِي النَّحْو، ولدباغ زادة (ت ١١١٤هـ) شرح عليه أسماه: (الترتيب الجميل في شرح التركيب الجليل)[١].

٢١ ـ حاشية على الوافية شرح الكافية للركن الاسترابادي (ت ٧١٥هـ).

ـ المصادر المختلف فيها:

١ ـ رسالة الجذر الاصمّ، في علم الكلام[٢]

٢ ـ دفع النُّصُوص والنقوض[٣]، ونسبه الزركلي لبرهان الدين النسفي(ت ٦٨٧هـ)، ولعل التفتازاني اختصره[٤].

٣ ـ رِسَالَة الإكراه[٥].

٤ ـ شرح فَرَائض السِّرَاجِيَّة[٦]، وللفرائض السراجية أكثر من شارح، ومنهم السيد الشريف الجرجاني والفناري والخوافي تلميذ التفتازاني وحفيد التفتازاني وابن كمال باشا[٧].

٥ ـ قوانين الصّرْف، وقد نسب لأحمد بن مصطفى الصاروخاني الرومي المشهور بـ(أحمد لالي) (ت ٩٧١هـ)[٨].

---

(١) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠، الأعلام: ٧/ ٨٩، خزانة التراث: ٤٤/ ٢٦٩.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٦٦١، ١٧٨٠، هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠، وقد نسبت في خزانة التراث للصدر الشيرازي(ت ١٠٥٩هـ)، خزانة التراث: ٤٠/ ٤٩٨.

(٣) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠.

(٤) الأعلام: ٧/ ٣١، خزانة التراث: ٣٦/ ٢٥٢، ١١٥/ ٣.

(٥) كشف الظنون: ١/ ٨٤٧، هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠.

(٦) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠.

(٧) هدية العارفين: ١/ ١٣٨، ١٤١، ٣٤٢، ٢/ ١٨٨، خزانة التراث: ٣٦/ ٣٢٣، ٣٣/ ١٩٨.

(٨) هدية العارفين: ٢/ ٤٣٠، ١/ ١٤٥، خزانة التراث: ٢/ ٣٠٠، ١٢/ ٩٦، ٢٥/ ٥٧٤، ٧٠/ ٩٩٧.

ـ **تلامذته**: لقد توافد الطلبة على سعد الدين التفتازاني ينهلون من معينه الصافي، ويزودون من معارفه الجمة، فخرّج جماعة من العلماء، الذين عملوا بكل نشاط على نشر علمه، وكانت لهم مكانة كبيرة في ميادين العلم تدريساً وتصنيفا، وقد ذكرت لنا كتب التراجم التلامذة المشتهرين منهم ممن كانت لهم بصمات واضحة في تاريخ العلوم والمعارف الإسلامية، منهم:

١ ـ الحسن بن علي بن محمد الأبيوردي حسام الدين، الشافعي الخطيب نزيل مكة(ت ٨١٦هـ)، كان عالماً بالمعقولات، ثُمَّ دخل اليمن، واجتمع بالناصر، ففوَّض تدريس بعض المدارس بـ(تعز) فعاجلته المنية، وكان قد أخذ عن الشيخ سعد الدين التفتازاني مع الدين والخير والزهد، وله من التصانيف: ربيعُ الجنان في المعاني والبيان، وله غير ذلك[1]، ونلحظ أن هذا الطالب الشيخ قد صار إلى اليمن فنشر علم التفتازاني هنالك وكتبه.

٢ ـ برهان الدّين حيدرة بن محمود الحوافي الهروي الشيرازي ثم الرّوميّ (ت ٨٣٠هـ) المولى العالم الفاضل، قال السيوطي: كان علاّمةً بالمعاني والبيان والعربية، وأخذ عن التّفتازاني، وشرحَ الإيضاح للقزويني شرحاً ممزوجاً، وقدِمَ الرّوم وأقرأ وأخذَ عنه شيخُنا العلاَّمة محيى الدّين الكافيجي[2]، قال طاش كبري زادة(ت ٩٦٨هـ): «كَانَ رَحمَه الله عَالماً فَاضلاً محقّقاً مدقّقاً، بلغَ من مَرَاتِب الفضل أعلاها، وَرَأَيْت لَهُ (حَوَاشِي على شرح الْكَشَّاف) لأستاذه المولى العَلامَة سعدالدين التَّفْتَازَانِيّ، أورد فِيهَا أجوبةً عَن اعتراضات الفَاضِل الشريف على أستاذه، وَله شرحٌ لـ(إيضاح المعَانِي)، وَسمعت أَنَّ لَهُ شرحاً لـ(الفرائض السِّرَاجِيَّة)، وَكَانَ رَحمَه الله ذَا عفافٍ ومروءةٍ وَصَاحبَ ورعٍ

(١) إنباء الغمر: ٣/ ٢٤، شذرات الذهب: ٩/ ١٧٨، بغية الوعاة: ١/ ٥١٤.

(٢) شذرات الذهب: ٩/ ٢١٣، بغية الوعاة: ١/ ٥٤٩.

وتقوى»[١]، ونلحظ أن هذا الطالب الشيخ قد صار إلى بلاد الروم (تركيا) ونشر علم التفتازاني ومصنفاته هنالك.

٣ ـ علاء الدين علي بن محمد البخاري العجمي علاَّمة الوقت، مولده في سنة (٧٧٩هـ) ببلاد العجم، ونشأ بـ(بخارى) فتفقَّه بأبيه وعمِّه، وأخذَ الأدبيات والعقليات عن الشيخ سعد الدين التفتازاني وغيره، ورحلَ إلى الأقطار واجتهدَ في الأخذ حتى برعَ في المعقول والمنقول والمفهوم والمنظوم واللغة العربية، وصار إمام عصره، وتوجّه إلى الهند فاستوطنه مدّةً، وعظُمَ أمرُهُ عند ملوكه إلى الغاية لما شاهدوه من غزير علمه وزهده وورعه، ثمَّ قدم مكة فأقام بها، ودخل مصرَ فاستوطنَها، وتصدَّر للإقراء بها فأخذَ عنه غالبُ مَن أدركناه، مِنْهُم الجلَال المحلي والقاياتي، وانتفعوا به علماً وجاهاً ومالاً، ونال عظمةً بالقاهرة، مع عدم تردُّدٍ إلى أحدٍ من أعيانها حتى ولا السلطان والكلُّ يحضر إليه، وآلَ أمرُهُ إلى أنْ توجَّه إلى الشام فسارَ إليها بعد أنْ سأله السلطان في الإقامة بمصرَ مراراً فلم يقبل، وسار إليها فأقام بها حتى ماتَ في رمضان، ولم يخلِّف بعده مثلَه؛ لما اشتمل عليه من العلم والورع والزهد والتحرِّي في مأكله ومشربه وعدم قبوله العطاء من السلطان وغيره[٢]، ونلحظ أن هذا الطالب والشيخ قد تنقل في أغلب البلاد الإسلامية، ومن الطبيعي أن يعمل على نشر ما تعلّمه من أستاذه التفتازاني.

٤ ـ علاء الدين علي بن مصلح الدّين بن موسى بن إبراهيم الرومي الحنفي العلامة النحوي المفنّن،، ولد سنة (٧٥٦هـ) واشتغل بالعلوم والفنون، وكان ولي مشيخة المدرسة الأشرفية المستجدة بخط العنبريّين بالقاهرة، ثمّ تركها وسافر إلى الروم، ثمّ قدِم بعد سنين إلى مصر ثانياً وأقام بها إلى أن ماتَ، وكان بارعاً في علوم

---

(١) الشقائق النعمانية: ١/ ٣٧.

(٢) إنباء الغمر: ٤/ ٨٣، النجوم الزاهرة: ١٥/ ٢١٥، حسن المحاضرة: ١/ ٥٤٩، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٠.

كثيرة محققاً بحاثاً إماماً في المعقول والمنقول، تخرّجَ بالشيخين: الشريف الجرجاني والسعد التفتازاني، إلى أن برعَ وتصدَّى للإقراء والتدريس مدّةً طويلةً، ووقع له أمورٌ طويلة مع فقهاء الديار المصرية، وتعصَّبوا عليه، وهو ينتصب عليهم وأبادهم، لأنَّه كان عارفاً بعلم الجدل، كان يلزم خصومه بأجوبةٍ مسكتة، ولهذا حطّ عليه بعضُ علماء عصرنا بأنْ قال: كان يفحشُ في اللفظ، ولم ينسبه إلى جهل بل ذكر عنه العلم الوافر، والفضلُ ما شهدت به الأعداءُ؛ ولا أعلم فيه ما ينقصه غير أنَّه كان مستخّفاً بعلماء مصر، لا ينظر أحداً منهم في درجة الكمال، وكان ممّا يقطع به أخصامه في المباحث أنّه كان حضرَ عدّة مباحث بين الجرجاني والتفتازاني وغيرهما من العلماء، وحفظَ ما وقع بينهم من الأجوبة والأسئلة، وصار يسأل الناس بتلك الأسئلة، والقوم ليس فيهم من هو في تلك الطبقة، فكلّ من سأله سؤالاً من ذلك وقفَ وعجزَ عن الجواب المرضي وقصّر، فيتقدَّم عند ذلك الشيخ علاء الدين ويذكرُ الجواب فيعجبُ كلُّ أحد، وبالجملة فإنَّه كان عالماً مفنّنا، وتوفي سنة (٨٤١هـ)[١].

٥ ـ مُحَمَّد بن عَطاء الله بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مَحْمُود الإِمَام العَلامَة قَاضِي الْقُضَاة شمس الدِّين أَبُو عبد الله الرَّازِيّ الأَصْل وَكَانَ يقتصر عَلَيْهَا الْهَرَوِيّ ثمَّ المَقْدِسِي، هَكَذَا كَانَ يزْعم أَنه من بني الْفَخر الرَّازِيّ، قَالَ شَيخنَا: وَلم نقف على صِحَة ذَلِك وَلَا بلغنَا من كَلَام أحد من المؤرخين إِنَّه كَانَ للْإِمَام ولد ذكر[٢]، ولد سنة (٧٦٧هـ) واشْتغل بِالعلمِ ببلاده، وَأخذ عَن العَلامَة سعد الدِّين التَّفْتَازَانِيّ وَغَيره، واشتغل فِي بِلَاده حنفيا ثمَّ تحوَّل شافعياً، وَتقدَّم عِنْد (تيمور)، ثمَّ دخل بِلَاد الشَّام غير مرّة، وَسكن الْقُدس، فَأكْرمه الأَمِير نوروز، وفوَّض إِلَيْهِ الصلاحية بالقدس، ودرَّس بهَا وتصدَّى للأخذ عَنهُ،

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٥/ ٢١٧، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٨.

(٢) الضوء اللامع: ٨/ ١٥١.

ثمَّ وُلِّي قَضَاء الديار المصرية من قبل المُؤَيّد، وعزل القَاضِي جلال الدَّين ابْن الشَّيْخ بِهِ، وَجَرت أُمُوره وتعصَّب جمَاعَةُ الشَّيْخ عَلَيْهِ وَحصل لَهُ إهانةٌ ورافعَه أهلُ الْقُدس؛ لِأَنَّهُ وُلِّي عَلَيْهِم نظر القُدس والخليل، وَفهم الْمُؤَيَّد أن ذَلِك تعصّبٌ عَلَيْهِ، وحطُّ نفس فَرجع المَذْكُور إِلَى القُدس على تدريس الصلاحية وَغيرهَا[1].

٦ ـ يُوسُف الجمال الحلاّج الهَروِيّ الشَّافِعِي، مِمَّن أَخذ عَن التَّفْتَازانِيّ وَغيره، وَتقدَّم فِي الفَضَائِل، وَشرح الحَاوِي شرحاً متوسّطاً وانتفع بِهِ الفُضَلَاء كولده وَالشَّمْس مُحَمَّد بن مُوسَى الجاجرمي شيخ التقي الحصني، وَوصفَ التقي فِيمَا قرأته بِخَطِّهِ صَاحبَ التَّرْجَمَة فَقَالَ: مِمَّن تشدُّ إِلَيْهِ الرّحال، ويعوّل عَلَيْهِ فِي كشف المقَال وَالحَال، زبدةُ الأفاضل الماهرين، المَاجِد الهمام جمال الدُّنْيَا وَالدّين[2].

٧ ـ جِبْرِيل بن صَالح بن إِسْرَائِيل البَغْدَادِيّ أَمِينُ الدّين، كَانَ عَلاّمَة فِي الْعَرَبيَّة والمعاني وَالأُصُول وَغير ذَلِك، قَرَأَ على العَلاَّمَة سعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ، وروى عَن القوام الإتقاني، وانتفع بِهِ قَاضِي القُضَاة بدرُ الدّين العَيْنِيّ[3].

٨ـ العَالم الفَاضِل المولى عَلاء للدّين عَليّ القوجحصاري، قَرأَ على عُلَمَاء عصره، ثمَّ ارتحلَ الى بِلَاد العَجم، وقرأ هُنَاكَ على العَلاّمَة التَّفْتَازَانِيّ اَوْ السَّيِّد الشريف، ثمَّ أتى بِلَاد الرّوم، وفُوِّضَ اليه تدريس بعض المدَارِس، وصنَّف حَاشِيَةً على شرح المِفْتَاح للعلاَّمة التَّفْتَازَانِيّ، وَهِي حَاشِيَةٌ مَقْبُولَةٌ، أورد فِيهَا تحقيقاتٍ كَثِيرَةً، وَيفهم من تِلْكَ الحَاشِيَة أنَّ لَهُ مهارةً تَامَّة فِي العُلُوم العَرَبيَّة[4].

---

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة: ٤/ ١٠٤.

(٢) الضوء اللامع: ١٠/ ٣٣٩.

(٣) بغية الوعاة: ١/ ٤٨٤.

(٤) الشقائق النعمانية: ١/ ٦٤.

٩ ـ الأمير فضلُ الله الشيرازي الشيخ الفاضل العلاَّمة فضلُ الله بن فيض الله الحسيني الشيرازي، أحدُ الأساتذة المشهورين بالذكاء والفطنة بدقائق الأمور، أقرأ العلم على العلاَّمة سعد الدين عمر بن مسعود التفتازاني، ودخل الهند في أيام علاء الدين حسن البهمني، فجعله معلِّماً لأبنائه: محمد ومحمود وداود، فلما وُلِّي المملكة محمودُ شاه البهمني ولاَّه الصدارة مكانَ السيد صدر الشريف السمرقندي، فاستقلَّ بها مدّةً ثم صار وكيلَ السلطة في أيام فيروز شاه البهمني، لعلّه سنة ثمانمائة، واستقام على تلك الخدمة الجليلة مدّةَ حياته، وكان عالماً كبيراً بارعاً في الهيئة والهندسة وسائر العلوم الحكمية شهماً حازماً شجاعاً مقداماً باسلاً ذا سياسة وتدبير، قد جمع الله سبحانه فيه خصالاً من الفضل والكمال وحلاوة المنطق ورزانة العقل وإصابة الفكر والبسالة والإقدام وحسن التدبير، فأحسن خدمته في مهمّات الأمور حتى نال منزلةً لا يرام فوقها، وغزا الكفار مع السلطان أربعاً وعشرين مرةً، وكلّما كان يغزوهم يفتح القلاع والبلاد بحزم وبسالة، وتوفي لنيف وعشرين وثمانمائة(١).

١٠ ـ محمد بن أحمد الخضري شمس الدين الكاشي (ت ٩٢٩هـ): عارفٌ بالحديث والهيأة، من تلاميذ سعد الدين التفتازاني، له كتبٌ منها: (أربعون حديثا)، ورسالة في (إثبات الواجب) و(التكملة في شرح التذكرة للنصير الطوسي)(٢).

ـ **تلامذة تلامذته**: لقد حرص المترجمون على ذكر تلامذة التفتازاني، بل اهتموا أيضاً بذكر تلامذة تلامذته، لأنّ الجدّ العلمي قريب من أولئك العلماء، ووجدوا من مظاهر الافتخار أن يكونوا ممن درسوا ونهلوا على يدي مشايخ تتلمذوا للتفتازاني وأخذوا منه، ومن أولئك الأفذاذ:

---

(١) نزهة الخواطر: ٣/ ٢٦٤.

(٢) الأعلام: ٦/ ٥.

١ ـ المولى علاء الدّين علي بن محمود بن محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن عمر الشّاهرودي، البساطميّ، الهروي الرّازي العمري البكري الحنفي، الشهير بـ(مصنّفك)، لقّب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنّة، و(الكاف) للتصغير في لغة العجم، وهو من أولاد الإمام فخر الدّين الرّازي، وفخر الدَّين هُوَ عمر المَذْكُور فِي النّسَب، وَكَانَ الإمام يُصَرِّح فِي مصنَّفاته بأَنَّه من أَوْلَادعمر ابن الخطاب، وولد (مصنّفك) في سنة (٨٠٣هـ)، وسافر مع أخيه إلى هراة لتحصيل العلوم في سنة (٨١٢هـ)، وقرأ على المولى جلال الدّين يوسف الأوبهي تلميذ التفتازاني، وعلى قطب الدّين الهروي، وقرأ فقه الشافعي وفقه الحنفية، وصنَّف الإرشاد فِي سنة (٨٢٣هـ) وَشرح المِصْبَاح فِي النَّحْو سنة (٨٢٥هـ)، وَشرح آداب البَحْث فِي سنة (٨٢٦هـ)، وَشرح اللّبَاب فِي سنة (٨٢٨هـ)، وحاشية المطوّل فِي سنة (٨٣٢هـ)، وحاشية شرح المِفْتَاح للتفتازاني سنة (٨٣٤هـ)، وحاشية التَّلْوِيح سنة (٨٣٥هـ)، ثمَّ ارتحل فِي سنة (٨٣٩هـ) رحْلَةً أُخْرَى إلى هراة، وصنَّف هُنَالك الوِقَايَة وَشرح الهِدَايَة فِي سنة (٨٣٩هـ)، وارتحل فِي سنة (٨٤٨هـ) إلى ممالك الرّوم، وصنَّف هُنَالك فِي سنة (٨٥٥هـ) شرح المصابيح للبغوي، وَشرح تِلْكَ السنة أَيْضا شرح المِفْتَاح للشريف، وصنَّف فِي هَذِه السنة حَاشِيَة شرح المطَالع، وَشرحَ أَيْضا بعض أُصُول فَخر الإسلام للبزدوي، وصنَّف فِي سنة (٨٥٦هـ) حَاشِيَة الكَشَّاف، وَله مصنَّفات فارسية كـ(أنوار الأحداق وَحَدَائِق الإيمان وتحفة السلاطين) وَله غير ذَلِك من المصنَّفات كـ(حاشية شرح العقائد)، وَعيَّن لَهُ السُّلْطَان مُحَمَّد خَان كلَّ يَوْم ثَمَانِينَ درهماً، ولمَّا أتى بلاد الرّوم صار مدرّساً بقونية، ثمَّ عرض له الصّمم، فأتى قسطنطينية، فعيّن له السلطان محمد كلَّ يوم ثمانين درهماً، وكان إماماً عالماً علّامةً صوفياً، أجيز له بالإرشاد من بعض خلفاء زين الدّين الخوافي، وكان جامعاً بين رئاستي العلم والعمل، ذا شيبة عظيمةٍ نيّرة، وَمَات بقسطنطينية سنة (٨٧٥هـ)[1].

---

(١) شذرات الذهب: ٩/ ٤٧٦، البدر الطالع: ١/ ٤٩٧.

٢ ـ إِبْرَاهِيم بن عَليّ بن مُحَمَّد بن دَاوُد بن شمس بن رستم بن عبد الله البُرْهَان أَبُو اسحق الشمباري ثمَّ المَكِّيّ الشَّافِعِي، وَيعرف بالزمزمي نِسْبَةً لبئر زَمْزَم؛ لكونه كأبيه كَانَ يَلِي أمرهَا مَعَ سِقَايَة العَبَّاس نِيَابَةً عَن أَمِير المُؤمنِينَ العباسي، ولد سنة (٧٧٧هـ) بِمَكَّة وَنَشأ بهَا، فَسمع على ابْن صديق والأبناسي وَأبي الطّيب السحولي والزين المراغي وَالمجد اللّغَوِيّ وَالجمال بن ظهيرة وَالوَلِيّ العِرَاقِيّ وَابْن الجزرِي فِي آخرين، وَأَجَازَ لَهُ النشاوري والتنوخي والمليجي والصردي وَمَرْيَم الأَذْرَعِيّ وَخلق، وَأخذ الفِقْه عَن الجمال بن ظهيرة والعربية عَنهُ وَعَن النسيم الكازروني، ولازمه وَبِه تخرَّج وَعَلَيهِ انْتفع، والركن الخوافي وَالشَّمْس الفرائض والحساب والجبر والمقابلة والهيئة والهندسة وَعلم المِيقَات واستخراج التَّقْوِيم من الزيج، والتواريخ عَن أَخِيه البَدْر حُسَيْن، وَالعرُوض عَن أَخِيه الآخر المجد إِسْمَاعِيل، والمعاني وَالبَيَان والمنطق وأصول الدّين عَن لطف الله السَّمرقَنْدِي تلميذ التَّفْتَازَانِيّ(١).

٣ ـ عبد السَّلَام بن أَحْمد بن عبد المُنعم بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن كيدوم الحُسَيْنِي البَغْدَادِيّ ثمَّ القاهري الحَنْبَلِيّ ثمَّ الحَنَفِيّ، وَحضر بحث المُخْتَصر الأَصْلِيّ لِابْنِ الحَاجِب والعضد، وَكَثِيراً من شُرُوح التَّلْخِيص فِي المعَانِي، وَكَثِيراً من الكَشَّاف على مَوْلَانَا ميرك الصيرامي أحدِ تلامذة التَّفْتَازَانِيّ(٢).

٤ ـ مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن سعيد الرُّومِي الْحَنَفِيّ وَيعرف بالكافياجي، ولد قبل التسعين وَسَبْعمائة تَقْرِيبًا، وَأخذ عَن الشَّمْس الفنري والبرهان أَمِير حيدر الخافي أحد تلامذة التَّفْتَازَانِيّ(٣).

---

(١) الضوء اللامع: ١/ ٨٦.

(٢) الضوء اللامع: ٤/ ٢٠٥.

(٣) الضوء اللامع: ٧/ ٢٥٩.

٥ ـ مَحْمُود بن أَحْمد بن مُوسَى بن أَحْمد بن حُسَيْن بن يُوسُف بن مَحْمُود الْبَدْر أَبُو مُحَمَّد وَأَبُو الثَّنَاء بن الشهَاب الْحلَبِي الأَصْل القاهري الْحَنَفِيّ العيني، ولد سنة (٧٦٢هـ)، فَنَشَأَ بهَا وَقَرَأَ الْقُرْآن، ولازم الشَّمْس مُحَمَّد الرَّاعِي بن الزَّاهِد ابْن أحد الآخذين عَن الرُّكْن قَاضِي قرم وأكمل الدّين ونظرائهما فِي الصّرْف والعربية والمنطق وَغَيرهَا، وَكَذَا أَخذ الصّرْف والفرائض السِّرَاجِيَّة وَغَيرهمَا عَن الْبَدْر مَحْمُود بن مُحَمَّد العنتابي الوَاعِظ الآتِي، وَقَرَأَ المفصل فِي النَّحْو والتوضيح مَعَ مَتنه التَّنْقِيح على الأَثِير جِبْرِيل بن صَالح البَغْدَادِيّ تلميذ التَّفْتَازَانِيّ(١).

٦ ـ مولانا فتحُ الله الملتاني، الشيخُ العالمُ الكبيرُ العلاّمة فتحُ الله الملتاني الأستاذُ المشهورُ، ولد ونشأ بمدينة الملتان، وقرأ بعض الكتب المدرسية على مولانا ثناء الدين الملتاني صاحب السيد الشريف، وقرأ بعضها على مولانا موسى الجعبري ببلدة دهلي، وأجازه الجعبري، وكان الجعبري ممّن أخذ عن الشيخ العلاَّمة سعد الدين التفتازاني(٢).

التعريف بشرح التصريف

للإمام العزّي

بعد أن عرّفنا بمتن (العزي) ومكانته العلمية والمهتمين بشرحه آن الأوان أن نعرّف بـ(شرح التصريف العزي للتفتازاني)، هذا الشرح الذي ألّفه في مقتبل شبابه وكان ابن (١٦) عاماً فقط، ومن أهمّ ما تميّز به هذا الشرح من مميزات ما يأتي:

١ ـ حرص التفتازاني في هذا الشرح الممزوج بالمتن على توضيح مرامي الماتن ومقاصده بحيث يبدو للناظر وكأنه قطعة واحدة، فلا تحسّ بالمتن والشرح إلا عندما يقول (أي، يعني)، ولذا كانت الحاجة قائمة إلى فصل المتن بخط أحمر غالباً في المخطوطات عن نصّ الشارح.

---

(١) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣١.

(٢) نزهة الخواطر: ٣/ ٢٦٣.

٢ ـ أورد التفتازاني الكثير من المصطلحات الصرفية، وعمد إلى التعريف بها تعريفاً علمياً دقيقاً، مع تمييز بين المصطلح في دلالته الصرفية ودلالته النحوية، ورفع الخفاء والدلالة المتبادرة من إطلاق المصطلحات، بحيث يوقف الطالب والدارس على المراد الحقيقي منه.

٣ ـ امتلأ الكتاب بظاهرة (التعليل)، وأولع الشارح بها، وكانت علله صوتية وصرفية وعقلية، فلا يترك مسألة من المسائل إلا وأقام البرهان عليها، ولكنه فرّق بين العلة العقلية والعلة اللغوية، فالأولى مرتبطة بالفكر والنظر، والأخرى مرتبطة باللغة وما ينطقه المتكلم، ولذا سمّى العلة اللغوية بـ(المناسبات)، ورأى أن هذه المناسبات تذكر بعد النطق والوقوع، ولا دخل لها في اختيارات المتكلمين والناطقين، ونجده أحياناً يرفض العلل وحتميتها، ويرى أن المتكلم هو الذي نطق وأن هذه العلل (المناسبات) ذكرت فيما بعد وهي تدلّ على منطقية المتكلم، ولكن لا يمكن بحال أن ننسبها للناطقين، وإنما هو شأن الباحثين والدارسين، يعتقدون أن الناطق اختار هذا الأمر لهذه المناسبة، وترك هذا النطق لمناسبة أخرى، فهو شأن علمي محض.

٤ ـ ناقش التفتازاني في هذا الشرح المختصر كبار اللغويين من الصرفيين والنحويين، كالخليل وسيبويه والفرّاء وابن السكيت والزمخشري وابن الحاجب والرضي، وكان على صغر سنه مناقشاً ألمعياً مدققاً، وانفرد بتوجيهات صرفية عنهم، فقد حقق مباحث كانت غامضة عند من تقدّمه، وألزم المتقدمين بإشكالات تحتاج إلى أجوبة قدّم لها ما رآه صالحاً لذلك.

٥ ـ اهتمّ التفتازاني بتعليل التبويب والمنهجية التي اعتمدها العزي في متنه، فكان يعلل ما قدّمه وما أخّره من مباحث، ويبين الأسرار الكامنة في ذهن الماتن وهو ينشئ مختصره الصرفي، وبذلك يقدم لنا التفتازاني المنهجية التي سار عليها العزي، والخطة المعلّلة التي كتبها العزي في متنه.

٦ ـ اعتمد التفتازاني على الاستشهاد بالنماذج الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً.

٧ ـ أوضح التفتازاني الصيغ المنطوقة والصيغ المفترضة حتى يوضح كيفية تحول الصيغة من شكلها الأصلي إلى شكلها الحالي وما مرّت به من تقلبات يفترضها الصرفيون حتى وصلت إلى الصيغة المنطوقة، وهم بذلك يوضّحون العمليات التحولية للصيغ، وأنها تسير بمنهجية مطردة.

٨ ـ لقد أوفى التفتازاني ما وعد به طلاب العلم من تقديم شرح يعمل على تذليل صعاب ألفاظ وعبارات العزي، مع الكشف عن المعاني والمضامين التي اشتمل عليها اللفظ، فقدّم شرحاً استكشف من خلاله مكنون غوامض المتن، واستخرج ما حلا وسهل على الطلاب وما حمض وصعب عليهم، مضيفاً الفوائد العالية الأهمية، والزوائد الدقيقة اللطيفة، مما فتح الله تعالى عيه منها، وكان في ذلك كله صاحب نظر دقيق وفكر عميق.

٩ ـ لقد أودع التفتازاني في هذا الشرح الكثير من النظرات والتحقيقات المحتاجة إلى دراسة واهتمام، وقد أحصيت اجتهاداته وتوجيهاته التي ناهزت العشرات، وهي تستحق كل الاهتمام والمتابعة والدراسة التفصيلية المعمّقة.

ـ **الشرّاح والمحشون على شرح التصريف**: ما أن ظهر شرح التصريف العزي للتفتازاني حتى انكبّ عليه الدارسون شرحاً وتحشية وتعليقاً، وقد أحصينا منهم:

١ ـ القاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري الحنفي (ت٨٧٩هـ)، لَهُ من المصنفات: حَاشِيَةٌ على شرح التفتازاني لتصريف الزنجاني[1].

---

(١) هدية العارفين: ١/ ٨٣٠.

٢ ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ)، وقد صنّف حاشية على: (شرح السعد)، وسمّاها: (الترصيف حاشية على شرح التصريف)، ذكره في: (فهرس مؤلفاته)، وعليه حاشيةٌ لشمس الدين: محمد بن علي الحلبي، العرضي، المعروف: بابن هلال النحوي(ت ٩٣٣هـ)، سمّاها: (التطريف، على شرح التصريف)، وصنَّف المولى: محمد بن إبراهيم الحلبي، المعروف بابن الحنبلي المتوفى: سنة (٩٧١هـ) حاشيةً على تلك الحاشية، وسمّاها: (التعريف على تغليط التطريف)، قال في (تاريخه): محوتُه بعد أن كتب، وله: حاشية سمّاها: (مستوجبة التشريف بتوضيح شرح التصريف)، أولها: (نحمد من بتوفيقه تصريف المعاني على النحو الصحيح... الخ)[١].

٣ ـ محمد بن قاسم بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي(ت ٩١٨هـ)، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي: فقيه شافعي، من كتبه (فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب)، و(حاشية على شرح التصريف) سمّاها: (نزهة الناظر بالطرف في شرح علم الصرف)، علّق بها على شرح السعد التفتازاني للتصريف العزي، أوله: (الحمد لله الذي صرف الرياح بإرادته... الخ)[٢].

٤ ـ سعد الله البردعي(ت ٩٢٧هـ)، له حاشية على شرح التصريف للتفتازاني[٣].

٥ ـ الشيخ ناصر الدين أبو عبد الله محمد اللقاني المالكي (ت ٩٥٨هـ) له حاشية على (شرح سعد الدين)[٤]، وعلى هذه الحاشية: حاشيةٌ لتلميذه الشيخ شهاب الدين

(١) كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩، هدية العارفين: ٢/ ٢٣٢، ٢٤٨، خزانة التراث: ٧/ ٥٤١، ٦٨/ ٢٤٠.

(٢) الأعلام: ٦/ ٦، كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩، هدية العارفين: ٢/ ٢٢٦، خزانة التراث: ٢/ ١٢، ١٠٥/ ٨٩.

(٣) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٣٩.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١١٣٩، خزانة التراث: ١/ ٣٤٢، ٥/ ٢٦٤، خزانة التراث: ٥٩/ ١٣٥، ٥٦/ ١٣٦.

أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)[١]، جمعَها: تلميذه: أحمد بن محمد الخفاجي الخطيب(ت ١٠٦٩هـ)[٢].

٦ ـ كمال الدين دده خليفة (ت ٩٧٣ أو ٩٧٥هـ)، فقيه مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: حاشية على شرح التفتازاني في الصرف وهي مجموعة بالاستطراد، يقال لها (ددة جونكي)، وقد طبعت ببولاق سنة (١٢٥٥هـ) وبالأستانة سنة (١٢٨٨هـ)[٣].

٧ ـ الطبلاوي منصور سبط ناصر الدين الطبلاوي، (ت ١٠١٤هـ)، وسمّى شرحه: (الطالع السعد على شرح السعد)، أوّله: (إنَّ أجلى ما رمقته عيونُ العيون.. الخ) في مجلد[٤].

٨ ـ الشيخ ناصر الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، له حاشية على شرح السعد سمّاها: (خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف).

٩ ـ يوسف جان بن عباس البير خضراني (ت ١٠٩٤هـ)، له: حاشية على شرح التصريف العزي[٥].

١٠ ـ حاشية البولاقي (لعله مصطفى بن رمضان ت ١٢٦٣هـ) على شرح التصريف العزي للتفتازاني[٦].

---

(١) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٣٦.

(٢) خزانة التراث: ٥٦/ ١٣٣.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٥٠٧، معجم المؤلفين: ٤/ ١٤٤، خزانة التراث: ٧/ ١٥٩، ٢٠/ ٧٤٤.

(٤) هدية العارفين: ٢/ ٤٧٥، ايضاح المكنون: ٤/ ٧٧، خزانة التراث: ٦٨/ ٢٣٨.

(٥) خزانة التراث: ٦٨/ ٢٤٩.

(٦) الأعلام: ٧/ ٢٣٣، خزانة التراث: ١٠٧/ ٩٢.

١١ ـ محمد بن أحمد البدوي (ت ١٣٣١هـ)، عالم مشارك في المنطق والتصريف وغيرهما، من آثاره: حاشية الفتح الربّاني على شرح العلاّمة التفتازاني في الصرف، وفتح الوهاب على مغني الطلاب[١].

١٢ ـ محمد بن عرب بن حاجي، له حاشية على شرح التصريف العزي[٢].

١٣ ـ عمر البارونسي، له حاشية على شرح التصريف[٣].

١٤ ـ عبد الحكيم بن رشد الدرشوي، له شرح ديباجة التفتازاني على تصريف العزي[٤].

١٥ ـ حافظ صدقي (كان حياً قبل ١٣٢٦هـ)، له شرح خطبة سعد الدين التفتازاني لمتن العزي في علم التصريف للسيد الزنجاني[٥].

١٦ ـ محمد بن علي الرضا الملقب بالباقر، له جامع الشواهد طبع على البلاطة في بلاد العجم (١٢٧٥هـ)، وهو شرح على شواهد شرح الأمثلة وشرح التصريف العزي والشافية وشرح النظام وشرحي العوامل وشرح القطب وشرح الانموذج والهداية والكافية وشرح الجامي والسيوطي والمغني ومختصر التلخيص والمطول، اختصره من كتابه المسمّى بـ(الشواهد الكبرى)، ورتَّبه على حروف المعجم معتبراً في الترتيب أوائل الأبيات والمصاريع[٦].

---

(١) معجم المؤلفين: ٨/ ٣١٩.

(٢) خزانة التراث: ٨/ ٥٣، ١١/ ٦٨١.

(٣) خزانة التراث: ١٠٧/ ٩٨.

(٤) خزانة التراث: ١١/ ٧٤٣.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ٢٠٠.

(٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ١/ ٣٤٩.

١٧ ـ عبد الحق بن عبد المنان الجاوي المكي (ت ١٣٢٤هـ)، له: شرح على شرح التفتازاني في الصرف، سمّاه (تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني)، وقد ذكر في مقدمته أنه استمدّه من حاشية اللقاني وشرح الطبلاوي وشرح الفصوص للشيخ محمد نووي بن عمر الجاوي التناري، ومن حاشيتي الددة جونكي وابن قاسم الغزي وغيرها.

ـ **طبعاته ومحققوه:** طبع شرح التصريف العزي للتفتازاني عدة مرات، وهي:

١ ـ في الآستانة سنة (١٢٨٦هـ).

٢ ـ في القاهرة سنة (١٢٩٣هـ).

٣ ـ في الآستانة أيضاً سنة (١٣١٠هـ).

٤ ـ في المطبعة الحميدية في القاهرة سنة (١٣١٥هـ).

٥ ـ في المطبعة العلمية في القاهرة سنة (١٣١٩هـ).

٦ ـ في المطبعة الميمنية في القاهرة سنة (١٣٢٤هـ).

٧ ـ في المطبعة الوهبية في القاهرة سنة (١٣٩٣هـ).

٨ ـ في الكويت، بشرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر ذات السلاسل سنة (١٩٨٣م).

٩ ـ دار المنهاج، بعناية محمد جاسم المحمد، د ت.

١٠ ـ الدار التوفيقية للتراث، ترجمة وتحقيق: وحيد قطب.

ـ **نقولات العلماء منه:** لقد أفاد العلماء من شرح التصريف العزي لما حواه من تحقيقات رائقة، وقد عثرنا على نصين ذكرهما الزبيدي في (تاج العروس)، وهما:

١ ـ قالَ شيخُنا: وَقولُه: لَا مَفْعُلَ غيرُه هَذَا الحَصْرُ غيرُ صَحيحٍ فَفِي شرحِ التَّصْرِيفِ للمَوْلَى سعدِ الدّينِ أَن مَفْعُلاً مرفوضٌ فِي كَلَامهم إِلاَّ مَكْرُماً ومَعُوناً،

وَزَاد غَيره مَأْلَكاً للرِّسَالةِ، ومَقْبُراً، ومَهْلُكاً، وميسُراً للسَّعَةِ، وقُرِئَ: فنَظِرَةٌ إِلى مَيسُره بالإضافَةِ(١).

٢ ـ والفِعلُ عِنْد النُّحاة: مَا دَلَّ على معنى فِي نفسِه مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، وَقَالَ السَّعْدُ فِي شرحِ التَّصريف: الفِعل: بالكَسْر: اسمٌ لكلمةٍ مَخْصُوصةٍ. وبالفَتْح مصدرُ فَعَلَ، كَمَنَعَ، وفَعَلَ بِهِ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسمُ مَكْسُورٌ والمصدرُ مَفْتُوحٌ(٢).

٣ ـ ونقل ابن عابدين من شرح التصريف العزي في تعليقه الفقهي قائلاً: (قَوْلُهُ: مَعْزِيًا) يُقَالُ: عَزَوْته وَعَزَيْته لُغَةً إذَا نَسَبْتَه (صِحَاح)، فَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ الْيَائِيِّ اللَّامِ، أَصْلُهُ مَعْزُوْي، فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ، وَيَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْ الوَاوِ أَيْضًا، فَإِنَّ القِيَاسَ فِيهِ (مَعْزُوٌّ) مِثْلُ (مَغْزُوٌّ)، لَكِنَّهُ قَدْ تُقْلَبُ الوَاوَانِ فِيهِ يَاءَيْنِ، وَهُوَ فَصِيحٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ التَّفْتَازَانِيُّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ(٣).

٤ ـ ونقل الشبراملّسي من شرح التصريف في تحقيق اشتقاق المصدر من المصدر في قوله: الكِتَابُ لُغَةً مُشْتَقٌّ مِنْ الكَتْبِ، وَهُوَ الضَّمُّ وَالجَمْعُ، يُقَالُ: كَتَبَ كَتْبًا وَكِتَابَةً وَكِتَابًا وَمِثْلُهُ الكُتْبُ بِالْمُثَلَّثَةِ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: إنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُشْتَقُّ مِن المَصْدَرِ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا الِاشْتِقَاقَ الأَصْغَرَ، وَهُوَ رَدُّ لَفْظٍ إلَى آخَرَ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَى وَالحُرُوفُ الْأَصْلِيَّةُ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا الأَكْبَرَ، وَهُوَ اشْتِقَاقُ الشَّيْءِ مِمَّا يُنَاسِبُهُ مُطْلَقًا سَوَاءٌ أَوَافَقَتْ حُرُوفُهُ حُرُوفَهُ أَمْ لَا كَمَا فِي الثَّلْمِ وَالثَّلْبِ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ البَيْعَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَدِّ البَاعِ مَعَ أَنَّهُ يَائِيٌّ وَالبَاعُ وَاوِيٌّ، وَأَنَّ الصَّدَاقَ مُشْتَقٌّ مِنْ الصَّدْقِ بِفَتْحِ الصَّادِ وَهُوَ الشَّيْءُ الصُّلْبُ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَهُ فِي قُوَّتِهِ وَصَلَابَتِهِ انْتَهَى، وَيَرِدُ الِاعْتِرَاض

---

(١) تاج العروس: ٢٧/ ٤٩.

(٢) تاج العروس: ٣٠/ ١٨٣.

(٣) رد المحتار على الدر المختار: ١/ ١٢٠.

مَا صَرَّحَ بِهِ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ بِقَوْلِهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ مُرَادَنَا بِالمَصْدَرِ هُوَ المَصْدَرُ المُجَرَّدُ؛ لِأَنَّ الْمَزِيدَ فِيهِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ لِمُوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ بِحُرُوفِهِ وَمَعْنَاهُ[1].

٥ ـ ونقل أيضاً في بيان حركة (لام الأمر) عند سبقها بالفاء ما نصّه: (فَلَوْ رُئِيَتْ عَوْرَتُهُ) أَيْ المُصَلِّي، وَإِنْ كَانَ هُوَ الرَّائِي لَهَا كَمَا مَرَّ (مِنْ جَيْبِهِ) أَيْ طَوْقِ قَمِيصِهِ لِسَعَتِهِ (فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكْفِ) السَّتْرُ بِذَلِكَ (فَلْيَزُرَّهُ) بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا، قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ: وَفَتْحِهَا[2].

منهج التحقيق

لكل عمل منظم مدروس لا بدّ له من منهج يعتمده كاتبه ومنشئه، وكان لنا منهج في هذا العمل نحب أن نشير إليه فيما يأتي:

١ ـ قابلنا بين النسخ المخطوطة والمطبوعة للوصول إلى النص الأصلي الذي تركه الشارح التفتازاني، وأشرنا في الهامش إلى الاختلافات بين النسخ المخطوطة فقط، ولم نشر إلى الاختلافات مع النسخ المطبوعة.

٢ ـ اعتمدنا على النسخة (أ) وجعلناها أصلاً لبقية النسخ، وأثبتنا ما فيها إلا ما كان من تصحيف وتحريف ظاهرين أو سقط في العبارة، أو اجتمعت النسخ الأخرى على خلافها حينئذ كنا نعمل على ترك الأصل، ونضع ما نختاره بين معقوفتين بالشكل الآتي [ ].

٣ ـ جعلنا متن العزي داخل قوسين هلاليين هكذا ( )، حتى نفصل بين المتن والشرح.

٤ ـ جاء شرح التفتازاني مع متن العزّي في الأعلى.

---

(١) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ١/ ٥٨.

(٢) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج: ٢/ ١٠.

٥ ـ جاءت الهوامش بعدهما، فإن كنا قد أخذناها من تدريج الأداني للجاوي رمزنا لها بـ (تد)، وإن كانت إضافة أو مشاركة نقدية منا صدّرناها بـ (قلتُ).

٦ ـ خرّجنا الآيات القرآنية وقراءاتها المختلفة، مع بيان موطن الاستشهاد.

٧ ـ خرّجنا الأحاديث النبوية على الرغم من قلّتها من مصادرها الخاصة.

٨ ـ خرّجنا الشواهد الشعرية والنصوص الفصيحة من دواوينها ومصادرها، مبينين معناها العام وموطن الاستشهاد، ومبينين أثر الروايات المتعددة للشاهد على وجه الاستشهاد.

٩ ـ نظراً لصعوبة المتن وحاجته إلى التوضيح والشرح والبيان أفدنا كثيراً مما كتبه صاحب تدريج الأداني وعملنا على توضيح مراده أحياناً.

١٠ ـ حرصنا على كتابة همزة الوصل محرّكة على نية الابتداء بها؛ ليتضح المثال وتعرف طريقة كتابتها حالة الابتداء دون الدرج.

١١ ـ كان لا بدّ لنا من تقسيم هذا العمل إلى قسمين: قسم الدراسة التي خصصنا بالحديث عن علم الصرف حدّاً وغايةً وأهمية وثمرةً واستمداداً وواضعاً، والحديث عن الإمام العزي الزنجاني وما يتعلّق بترجمته وعن متنه، وقيمته وطبعاته وشرّاحه، والإمام المحقق التفتازاني وما يتعلّق بترجمته وشرحه ومميزاته والمهتمّين بشرحه من الشرّاح والمحشين استكمالاً للفائدة وإظهاراً لما قد يخفى على الطالبين لهذا العلم، فإذا انتهينا من هذا القسم وضعنا جريدة بمصادره ومراجعه، ثم أعقبناه (قسم التحقيق) المشتمل على الانتخاب والتوثيق والتعليق والنقد الموضوعي الهادف للنص.

١٢ ـ كان لزاماً أن نخدم هذا العمل التحقيقي بالفهارس، وأن تكون هذه الفهارس مشتملة على فوائد تنفع الطالب والدارس، فكان هنالك فهرس للآيات القرآنية التي

بلغت (٥٣) نصاً بوجوه القراءات المختلفة، ولم نفصلهما؛ لأنَّ كثيراً من تلك الوجوه القرآنية صحيحة، فهي قرآن أيضاً ونبّهنا على القراءات الشاذة في مواطنها، مبينين وجه الاستدلال وموطن الاستشهاد من الآيات، ثم وضعنا فهرساً للأحاديث النبوية مع قلتها التي بلغت (٤) نصوص ، ووضعنا فهرساً للأشعار التي بلغت (٤٦) نصاً شعرياً مبينين موطن الاستشهاد ووجه الاستدلال بلغة مكثفة؛ لأننا ذكرنا ذلك في أثناء قسم التحقيق، ثم وضعنا فهرساً لأسماء العلماء والكتب المصنّفة التي أوردها التفتازاني في شرحه والتي بلغت (٨٥) نصاً مشتملاً على اسم عالم أو كتاب، مبينين وجه الاستدلال والموضوع الذي لأجله أوردهم، فانتهينا إلى وضع فهرس للكتاب حاولنا فيه أن نذكر على سبيل التفصيل لا الإجمال أهمّ الموضوعات التي اهتمّ التفتازاني بذكرها، آملين من ذلك كله إفادة طلاب العلم والمدرّسين معاً.

* * *

وصف النسخ المخطوطة والمطبوعة

ـ **وصف النسخ المخطوطة والمطبوعة**: لقد اعتمدنا في تحقيق هذا الشرح على نسخ مخطوطة ومطبوعة، وهي:

١ ـ النسخة (أ)، وهي النسخة الأصل، وهي مصورة من مخطوطات جامعة الملك سعود (١٩٥٧م)، بتصنيف (٤١٤/ ش. س)، وتحت رقم (١١٥٤)، وكتب مفهرسها ما نصّه: (شرح التصريف العزي للزنجاني، تأليف السعد التفتازاني، مسعود بن عمر ـ ٧٩٣هـ) وقد كتبت سنة (٨٦٨هـ)، وعدد أوراقها (١٢٢)، وتحتوي صفحاتها على (١٣) سطراً، وبحجم (٥/ ١٧ × ١٢سم)، وهي نسخة جيدة، وخطها تعليق حسن، وقد خلت النسخة من ديباجة المؤلف وخطبته، وعليها هوامش وتعليقات، وجاء في آخرها ما يفيد أن كاتبها هو (لآخي ابن أحمد الأصمّ)، وقد أنجزها في (مقام سرر) بالتاريخ المذكور، ونظراً لقدمها الزمني ووضوح خطّها على بقية النسخ المخطوطة اعتمدناها أصلا للنسخ الأخرى، ولكنها لا تخلو من الأخطاء النحوية والحركات في غير مواطنها الصحيحة.

٢ ـ النسخة (ب)، وهي مصورة من مخطوطات جامعة الملك سعود، بتصنيف (٤١٤/ ش. س)، تحت رقم (٣٨٩٢)، وكتب مفهرسها ما نصّه: (شرح التصريف العزي، تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين (٧١٢ ـ ٧٩٣هـ)، بخط إبراهيم بن عبد الرحيم بن أبي اليمن البكري الدلجي الشافعي سنة (٩٩٧هـ)، وعدد أوراقها (٥٦)، وأسطرها (٢٣)، وقياسها (٢١× ٥/ ١٥ سم)، وهي نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، والمتن بالحمرة، فيها ترميم، وجاء على صفحة عنوانها ما نصّه: (كتاب شرح التصريف العزي للشيخ الإمام العلامة العمدة مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى، ونفعنا بعلمه)، وعيها تملك (إبراهيم الأزهري)، وقد كتب على غلافها أيضاً: (عارضه سيدي إبراهيم الشنشوري عند كاتبه الفقير الحلبي)، وبخط آخر أنه اشتراه العبد الفقير بثمن نقد من الفضة، وعليها هوامش وتعليقات

ومقابلات وتصحيحات، وجاء في آخرها ما نصّه: (وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الأحد المبارك ثالث شهر رمضان المعظم قدره وحرمته، الذي هو من شهور سنة (٩٩٧هـ) وقد علقه بيده الفانية لنفسه ولمن شاء الله من بعده إبراهيم بن عبد الرحيم بن أبي اليمن البكري نسباً الدلجي بلداً الشافعي مذهباً، ونظراً لنفاستها وقدمها وإتقان كاتبها جعلناها النسخة التالية للأصل في الاعتماد والمقابلة.

٣ ـ النسخة (ج)، وهي نسخة مصوّرة من مخطوطات جامعة الملك سعود، بتصنيف (٤١٤/ ش. س)، تحت رقم (١٧٢٦)، كتب مفهرسها ما نصّه: (شرح التصريف العزي للزنجاني، تأليف السعد التفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، بخط القرن الحادي عشر الهجري تقديراً، وعدد أوراقها (١٠٧)، وأسطرها (١٥)، وقياسها (٥/ ١٦ × ٥/ ١١)، وهي نسخة جيدة وخطّها تعليق حسن، وفوق المتن خطوط بالحمرة، وعليها في الهوامش تعليقات وتصويبات، وفي غلافها كتابات فارسية وأبيات شعرية عربية حكمية، ولكن جاء في خاتمته ما نصّه: تمّ الكتاب بعون الله الملك الوهاب، والحمد لله على التمام، في شهر المبارك ربيع الأول في تاريخ سنة (٨٦٦هـ)، مما يدلّ على قدم هذه النسخة وأنها كتبت في القرن التاسع وليس الحادي عشر كما قاله المفهرس، وهي نسخة محرّكة تحريكا جيداً، وقد أفدنا منها الشيء الكثير الذي لم نجده في غيرها.

٤ ـ النسخة (د)، وهي نسخة مصورة من مخطوطات جامعة الملك سعود، بتصنيف (٤١٤/ ش. س) تحت رقم (٦١٥٧)، قال مفهرسها ما نصّه: شرح التصريف العزي للزنجاني، تأليف السعد التفتازاني مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً، وعدد أوراقها (٦٢)، وأسطرها (٢١) وقياسها (٢٠ × ٥/ ١٤سم)، وهي نسخة جيدة وخطها نسخ حسن، وعلى غلافها عنوان الكتاب (هذا

كتاب شرح الشيخ التفتازاني على متن العزي رحمهما الله تعالى أجمعين)، ولا تحتوي النسخة على خاتمة، وفيها سقط في آخرها بمقدار (٣) ورقات.

٥ ـ النسخة (هـ)، وهي نسخة مصورة من مخطوطات جامعة الملك سعود، بتصنيف (٤١٤/ ش. س) تحت رقم (٩٦٠)، كتب مفهرسها ما نصّه: (شرح التصريف العزي للزنجاني، تأليف السعد التفتازاني مسعود بن عمر (٧٩٣هـ)، وقد كتبت سنة (١٢٥٦هـ)، وعدد أوراقها (٥١)، وأسطرها (٢٥) وقياسها (٢٢ × ١٦سم)، وهي نسخة جيدة، وخطّها مغربي، وعلى غلافها أبيات جميلة لأبي نؤاس، وفيه: (هذا كتاب شرح الشيخ الإمام والحبر الهمام مسعود بن عمر التفتازاني على مقدمة الفاضل والحبر الكامل عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني في علم التصريف)، وعليها في الهامش تعليقات وتصويبات وتصحيحات ومقابلات بنسخ أخرى، وجاء في خاتمتها ما نصّه: (تمّ شرح التصريف الزنجاني للعلامة سعد الدين التفتازاني نفعنا الله تعالى ببركاته، وأعاد علينا أجمعين من صالح دعواته آمين، وكان الفراغ منه يوم الجمعة مضت من شهر التربيع الثاني أربعة أيام عام ستة وخمسين ومائتين وألف، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً).

٦ ـ النسخة المطبوعة بمطبعة الاستقامة، كتب على غلافها: (شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العزي، للإمام عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، راجعه وأشرف عليه وعلّق حواشيه (محمد محيي الدين عبد الحميد) المدرس في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، وقد طبعت عام (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م)، وقد اشتملت هذه النسخة على عبارات توضيحية وإضافات أدخلت على المتن، ولديّ شكٌ في كون الشيخ محمد محيي الدين قد راجعها وعلّق عليها، فليس هنالك تعليق في صفحاتها البالغة (٦٩) صفحة.

٧ ـ النسخة المطبوعة في المكتبة الهاشمية، بعنوان (شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني وشرحه تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني)، ومحررها: إبراهيم آيدمير، ومصححها: إبراهيم الحرّاني ومحمد الديار بكري ومحمد الرهاوي، ومصفّفها: محمد الديار بكري ومحمد إكرام جسور ويونس قزل إرماق، ومصمم غلافها الجميل مصطفى أقبولرط، وهي نسخة طبعة في تركيا، وقد جاء في مقدمتها شرح لمنهج العمل بأنه تمت مقابلة عدة نسخ لكل من الشرحين وأبتنا الفروق المهمة الجلية، ولم أجد على طول النسخة البالغة عدد صفحاتها (٢٧٤) نصاً يدلّ على المقابلة والفروق التي اشتملت عليها، وجاء فيها أيضاً أنهم قاموا بتصحيح بعض الكلمات والجمل وبدلوا ما هو الأولى على حسب الطاقة، وكل ذلك من النسخ، مما يدلّ على تلاعب في عبارات الشارح والمحشي لمسنا آثاره من خلال المقابلة بين النسخ الخطية، ويتجلى ذلك بإضافة كلمات شرحية داخل شرح التصريف للتفتازاني، وذلك في تقديري مما لا يجوز للمحقق أن يرتكبه، وجاء أيضاً في منهج العمل أنهم أبدلوا بعض الكلمات المشكلة التي رأوا أنها خطأ بما ظنّوه صواباً، وذلك أيضاً مما لا يجوز عمله وارتكابه في التحقيق والنشر، بل تكتب النسخة المختارة ويشار للنسخ الأخرى لعلها تكون صواباً أكثر من المثبتة، كما اشتملت النسخة على سقط في الكلمات والعبارات وزيادات لم نجد صداها في النسخ المخطوطة، وخلت من التحريك للصيغ الصرفية التي لا يمكن قراءتها من دون تحريكها وبيان صور تغيراتها الصرفية، ومع ذلك فقد أفدنا منها في التوضيح والتوجيه.

٨ ـ النسخة المطبوعة في الكويت التي حقّقها ونشرها الدكتور عبد العال سالم مكرّم عام ١٩٨١م، وبطبعتها الثامنة الصادر عام ١٩٩٧م وناشرها المكتبة الأزهرية، وقد جاءت هذه الطبعة في (٢٠٦) صفحات، وقد اعتمد الدكتور المحقق على ثلاث

نسخ غير مؤرّخة، عرّف بالعزي ومتنه وشروحه بخمس صفحات، وافترض المحقق أن العزي قد سمّى متنه (التصريف) وذهب يبين أنه كان مسبوقاً بهذا المصطلح من اللغويين والصرفيين الذين سبقوه، مع أن تسمية المتن بـ(التصريف العزي) هي لتمييز هذا المؤلف الصرفي عن غيره من المؤلفين قد جرى العمل بها بعد حياة المؤلف، وليس للمتن عنوان أصلاً، فسمي باسم العلم ونسب لمؤلفه، ثم عرّف بالسعد التفتازاني في (٣) صفحات، لا تظهر مكانة المؤلف في سماء العلوم الإسلامية المشرقة، وأشار بعد ذلك إلى الأسباب التي دفعته للتحقيق وهي أن النسخ المطبوعة مليئة بالتحريفات وخالية من الضبط، مع اضطراب في الصيغ، وكثرة الأخطاء المطبعية، وصعوبة قراءة الشواهد، ثم أخذ يشرح عمله ومنهجه التحقيقي القائم على المقابلة بين النسخ الثلاث، من دون إشارة إلى الخلاف بين النسخ، مكتفياً بسلامة النص وكمال الضبط، ولا أدري كيف نسمح لأنفسنا أن نقوم بالتخير بين النسخ من دون إشارة إلى نسخة أصلية وأخرى فرعية، وتكمن مشكلة التحقيق عنده أنه لا يشير إلى ما في النص من دلالات أرادها المؤلف ولا يمكن فهمها بمجرّد قراءة النص، ولذا عكف الشرّاح والمحشون على إضافة ما يرونه مناسباً لإفادة الدارسين والطالبين، وهذا الذي قام به الدكتور المحقق جزاه الله خيراً أشبه ما يكون بعمل المحرّر والمصحّح الذي يهدف إلى تحرير النص وتصحيحه، وأما التحقيق فهو أن تفيد مما كتب على النص من تعليقات ضرورية، فتخدم النص بها، وأن تقيم الأدلة على المسائل التي يذكرها المؤلف، وأن تشارك المؤلف من خلال الهامش بتصويباتك وترجيحاتك، حتى يحسّ القارئ أنه أمام عمل محقق مدروس، والله من وراء القصد.

٩ ـ النسخة المطبوعة في دار المنهاج والمصورة لدار الميثاق، بعناية من وسم نفسه بـ(كتبه) تارةً و(نشره) أخرى، وقد جاءت هذه الطبعة في (٢٥٦) ورقة، بذل

فيها (محمد جاسم المحمد) جهداً طيباً مباركاً في التوثيق والتعليق، وقد اعتمد على (٥) نسخ أزهرية، تعود أقدمها إلى سنة (٩٣٢هـ)، وبقية النسخ للقرون الثلاثة الأخيرة (الثاني والثالث والرابع عشر الهجرية)، وقد تميّزت النسخة الأولى بأنها مقروءة على (ابن طولون) اللغوي، والأخيرة بأنها مكتوبة من الشيخ (مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي)، وهذان علَمان في الدرس اللغوي والفقهي، ومن الطبيعي أن يحرصا على إنجاز وإقراء نسختين متميزتين، ولكن جاء في منهج العمل أن الناشر حرص على عدم ذكر الفروق بين النسخ الخمس إلا ما لم يكن منه بد، مع أنّ هذا الترك للمقابلة يولّد شكاً فيما تركه من فروق قد يراها آخرون مما لا بدّ منه أيضاً، كما قام بوضع المتن داخل نص الشرح معزولاً عنه، مع أنّ التفتازاني شرح المتن شرحاً ممتزجا، وبذلك أخرج نسخة تدخّل فيها بوضع ما يراه مناسباً من المتن ليأتي الشرح بعده ممزوجاً بالمتن، وفي ذلك تلاعب في نسخة الشارح مما لا داعي له ولا فائدة منه، وقد وضع عنوانات من عند نفسه لتكون تدخّلاً آخر في نسخة الشرح التي لم يعنون التفتازاني فيها عند تناوله المتن بالشرح والتوضيح، ولو ناقشنا هذه العنوانات ومدى انطباقها لخرجنا عمّا نحن فيه من تعريف للنسخ المعتمدة في هذا التحقيق، ومع ذلك فقد حرص الأخ (محمد جاسم المحمد) على تحريك أغلب الصيغ الصرفية وترك بعضها الآخر، ووثّق الأشعار وخرّج الآيات والقراءات، وأفاد قليلاً من كتابات تدريج الأداني والكيلاني على الشرح والمتن، وترك الكثير من النصوص التي تحتاج إلى توضيح، وقد أفدت من إخراجته الشيء الكثير (جزاه الله خيراً)، وأصلحت بعضاً من تحريكاته الصرفية للصيغ، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

❊ ❊ ❊

نماذج من النسخ المخطوطة والمطبوعة



صفحة الغلاف من النسخة (ب)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



شرح العزي سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

اقول لما كان من الواجب على كل طالب لشيء
ان يتصور ذلك الشيء ليكون على بصيرة في طلبه
ويجب ان يتصور غايته لانه هو السبب الحامل
على الشروع في الطلب [illegible] المصنف بتعريف
التصريف على وجه يتضمن فايدته مشعرا
لمعناه اللغوي اشعارا بالمناسبة بين المعنيين
فقال مخاطبا للخطاب العام اعلم [illegible]
وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير [illegible]
التحويل تقول صرفت الشيء اي غيرته يعني ان
للتصريف معنيين لغوي وهو ما وضعه له واضع
لغة العرب واللغة الالفاظ الموضوعة من لغي
بالكسر يلغى لغا اذا لهج بالكلام واصلها لغي او لغو

والهاء عوض وجمعها لغى مثل برة وبرى وصناعي
وهو ما وضعه له اهل هذه الصنعة واليه
اشار بقوله وفي الصناعة بكسر الصاد وهي العلم
الحاصل من التمرن على العمل والمراد ههنا صناعة
التصريف اي التصريف في الاصطلاح تحويل
الاصل الواحد اي تغييره والاصل ما ينبني
عليه الشيء والمراد ههنا المصدر الى امثلة اي
ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار هيآت تعرض لها
من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه مختلفة باختلاف الهيآت
كضرب ويضرب ونحوها من المشتقات لمعان
جمع معنى وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية
نقل الى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ اي

الصفحة الأولى من النسخة (أ)، وهي نسخة الأصل



حسناً يعني ذلك عادة في الركوب وهو في
الجلسة يعني أن ذلك لما كان مأخوذاً منه صار حالة له
ومثله العذرة بحالة وقت الاعتذار والقبلة
للحالة التي تقبل عليها والمبنية للحالة التي ميت عليها
عند ابن الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه واحترز به فالنوع
منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفرق القرائن
الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ولفظية أو نحوها
للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها
وانطلاقة للمرة وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك
البواقي تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن التوفيق
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين على يد
العبد الضعيف الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة الله تعالى أحمد بن
أحمد الأمين عفا الله له ولوالديه ولأستاذيه ولمن له

الحقوق عليه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين
والمؤمنات الأحياء منهم والأموات برحمتك يا أرحم الراحمين
ووقع الفراغ في وقت قبل الشافعي رحمة الله عليه رحمة واسعة
من يوم الثلاثاء عشر شهر ربيع الآخر في تاريخ سنة
ستين وثمان وثمانمائة هجرية بمقام ... حماها الله
تعالى بلاد المسلمين والمنة لله تعالى

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (ج)



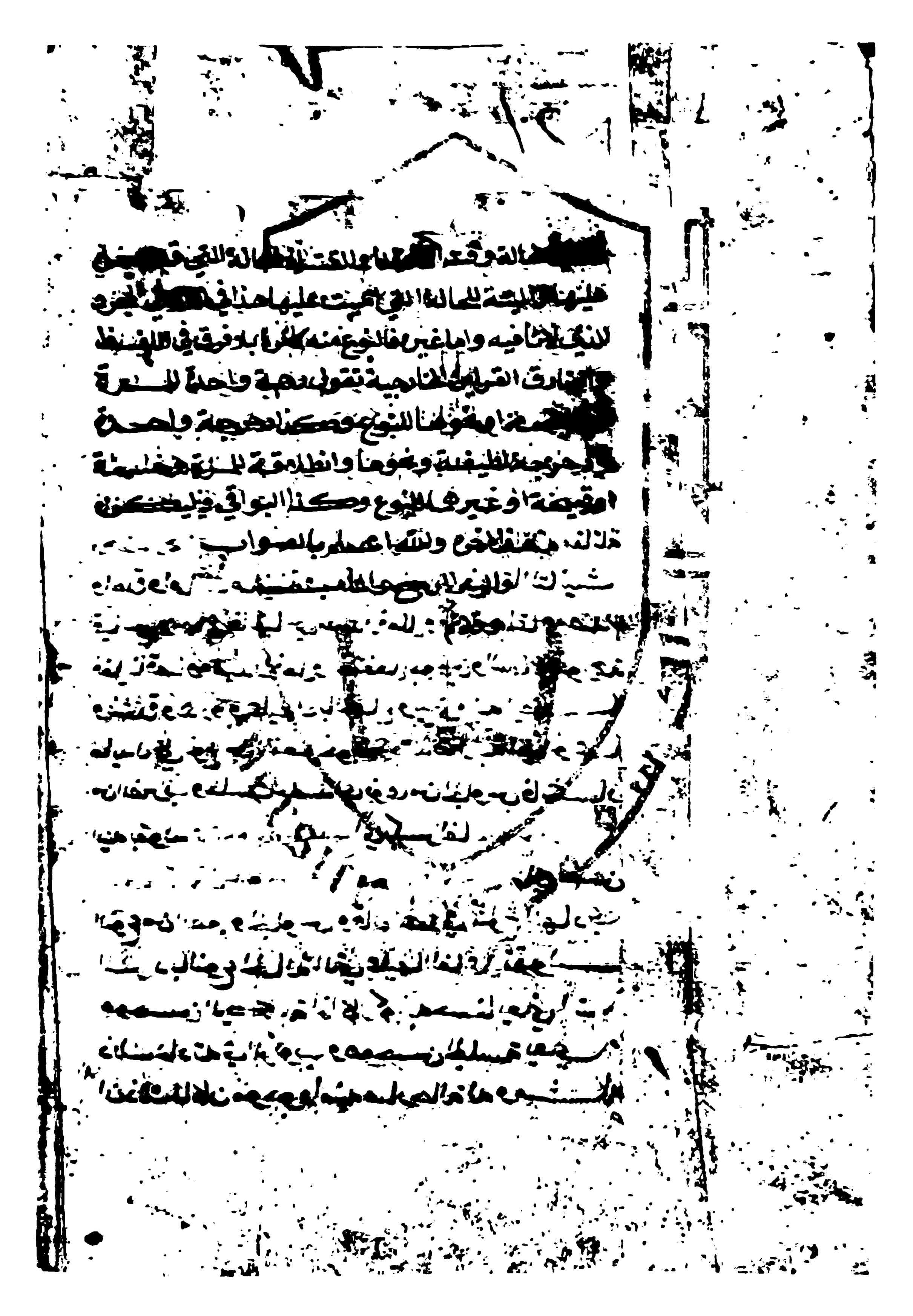
معاني الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فلفظ غيره
فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق
القرائن الخارجة تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة
ونحوها للنوع وكذا دحرجة دحرجة واحدة
ودحرجة لطيفة أو نحوها وانطلاقة واحدة
للمرة وحسنة وقبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك
البواقي تمت
تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب
الحمد لله على التمام على التمام والرسول
أفضل السلام [illegible] المبارك
ربيع الأول [illegible] تاريخ [illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
أبهى زهر يفتق [illegible] الكلام من الأكمام وأحلى ثمر يجتنى من أفنان
البيان وأغصان الأقلام حمد الله على
تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف آلائه
المتوافرة المتظاهرة ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث
من أشرف جراثيم الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام
وأزمة الإسلام وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني
مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة أحواله
وأورق أغصان آماله لما رأيت مختصر التصريف الذي
صنفه الإمام الفاضل العالم الكامل قدوة المحققين
عز الملة والدين الزنجاني رحمه الله مختصرا ينطوي على
مباحث شريفة ويحتوي على قواعد لطيفة سنح لي أن
أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه
المعاني نقابه ويستكشف مكنون غوامضه
ويستخرج سر حلوه وحامضه مضيفا إليه فوائد شريفة
وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ونظري القاصر
بعون الله القادر والمرجو ممن يطلع فيه على عثرة
أن يدرأ بالحسنة السيئة فإنه أول ما أفرغته في قالب
الترتيب والترصيف مختصرا في هذا المختصر ما قرأته
في علم التصريف ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى وهو
حسب من توكل عليه وكفى وها أنا أشرع في المقصود بعون

الملك المعبود فأقول لما كان من الواجب على [illegible]
لشيء أن يتصور ذلك الشيء ليكون على بصيرة في [illegible]
وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على [illegible]
في طلبه مبتدئا بتعريف التصريف [illegible]
يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوي إشعارا بالمناسبة
بين المعنيين فقال مخاطبا للمخاطب العام اعلم أن التصريف
وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير
تقول صرفت الشيء أي غيرته يعني أن للتصريف معنيين
لغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هي الألفاظ
الموضوعة للمعاني من لغي بالكسر يلغى لغا إذا لهج بالكلام
وأصلها لغي أو لغو والهاء عوض وجمعها لغات [illegible]
ولغات مثل ثُبَة وثُبات
وصناعي وهو ما وضعه له أهل هذه الصنعة [illegible] اشتغاله
بقوله وفي الصناعة بكسر الصاد وهي العلم الحاصل
من التمرن على العمل والمراد بها هاهنا صناعة التصريف
أي التصريف في الاصطلاح تحويل الأصل الواحد أي
[illegible] والأصل ما يبتنى عليه الشيء والمراد هنا المصدر إلى أمثلة
أي أبنية وصيغ وهي الكلم باعتبار هيئات
تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض
الحروف على بعض وتأخيره عنه مختلفة حال من أمثلة
الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات لمعان
جمع معنى وهو في الأصل مصدر ميمي من العناية بمعنى [illegible]

الصفحة الأولى من النسخة (د)



الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

الصفحة الأولى من النسخة (هـ)

مصدر فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعّل غالبا ومصدر افعلّ نحو
واستفعل احرنجام والسماعي نحو رحمة وشدة وكدرة وعليك بالسماع في
ويبنى منه أيضا ما يدل على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة أي نوعا من
الضرب وجلست جلسة أي نوعا من الجلوس وأشار إليه بقوله و
الفعلة بالكسر أي بكسر الفاء للنوع من الفعل تقول هو حسن
الطعمة والجلسة أي حسن النوع من الطعم والجلوس وقال المصنف
في شرح الهادي المراد بالنوع الحالة التي هي عليها الفاعل تقول
هو حسن الركبة إذا كان ركوبا حسنا يعني ذلك عادته في الركوب
وهو حسن الجلسة يعني أنه إذا كان مأخوذا منه حالة
له وشمله العذرة حالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التي قتل
عليها والميتة للحالة التي مات عليها هذا في الثلاثي المجرد التي
لا تاء فيه وأما غيره فالنوع منه كالمرة لا يفرق فيه إلا باللفظ والفارق
القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة والصيغة أو نحوها
للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة للصيغة أو نحوها وانطلاقة
واحدة للمرة وحسنة أو صحيحة أو غيرهما للنوع وكذا البواقي
والله الهادي وإليه المعاد وهو حسبي ونعم الوكيل تمت

شرح تصريف الزنجاني للعلامة سعد الدين التفتازاني
نفعنا الله تعالى ببركاته وأعاد علينا أجمعين من
صالح دعواته آمين وكان الفراغ منه يوم
الجمعة مضت من شهر الله ربيع الثاني
أربعة أيام عام ثلاثة وخمسين
ومائتين وألف وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما

الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)



صفحة الغلاف من النسخة التي حقّقها الدكتور عبد العال سالم مكرّم

[اسم الهيئة]

ويبني منه أيضاً ما يدلّ على نوع الفعل نحوُ ضربتُه ضِرْبةً أي نوعاً من الضَّرب ، وجلست جِلْسةً أي نوعاً من الجلوس فأشار إليه بقوله .

(والفِعْلة بالكسر) أي بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حَسُن الطِّعمة والجِلْسة) أي حَسَن النّوع من الطّعم والجُلوس .

وقال المصنف رحمة الله تعالى في شرح (الهادي) : المراد بالنوع : الحالة التي عليها الفاعل تقول: هو حسن الرِّكْبة إذا كان رُكوبه حسناً يعني ذلك عامّة في الرّكوب ، وهو حسن الجِلْسة يعني أن ذلك لما كان موجوداً منه صار حالة له ، ومثله العِذْرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتْلة للحالة التي قُتِل عليها ، والمِيتَة للحالة التي أُميت عليها. هذا في الثّلاثيّ المجرّد الذي لا تاء فيه .

وأما في غيره فالنوع منه كالمرّة بلا فَرْقٍ في اللّفظ. والفارق القرائن الخارجية تقول : رَحْمة واحدة للمرّة. ولطيفةً أو نحوها للنّوع ، وكذا دحرجة واحدةً ، ودَحْرجة لطيفة ونحوها ، وانطلاقةً واحدةً للمرة وحسنةً ، أو قبيحةً ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي.

والله أعلم بالصّواب وإليه المرجع والمآب.

تم تحقيقه ـ بفضل الله وعونه ـ في اليوم الثاني من شهر شوال ١٤٠١ هـ الموافق اليوم الثاني من شهر اغسطس سنة ١٩٨١ م . بمدينة الكويت.

١٩٢

الصفحة الأخيرة من النسخة التي حقّقها الدكتور عبد العال سالم مكرم

شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني

للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

مع شرحه المعروف

بتذريح الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني

للمولى عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي

المكتبة الهاشمية
HAŞEMİ YAYINEVİ

غلاف الطبعة التركية

المكتبة الهاشمية
HAŞEMİ YAYINEVİ

HAŞEMİ: 24
SIRA KİTAPLARI: 10
ISBN: 978-605-5207-19-9

© جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة للمكتبة الهاشمية ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزا أو تسجيله على أشرط كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر إلا بموافقة الناشر خطيا.

© Bütün hakları mahfuzdur

(Bu eserin) bütün hakları Haşemi Yayınevi'ne aittir. Yayınevinin yazılı izni olmadan, kitabın tamamının veya bir kısmının basılması, fotokopiyle çoğaltılması, tercüme edilmesi, yeniden dizilmesi, kaset (veya Cd'ye) alınması, bilgisayar ortamına aktarılması yasaktır.

© All rights reserved

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الكتاب: شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني وشرحه تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني

الموضوع: الصرف

المؤلف: عبد الوهاب الزنجاني

الشارح: سعد الدين التفتازاني - عبد الحق الحاوي

المحرر: إبراهيم آيدمير

التصحيح: إبراهيم الحراني - محمد الدياربكري - محمد الرهاوي

تصفيف: محمد الدياربكري - محمد إكرام جسور - يونس قزل إرماق

تصميم الغلاف: مصطفى آقبولوط

الناشر: المكتبة الهاشمية

Sistem Matbaacılık
Davutpaşa Cad.
Yılanlı Ayazma Sok. No. 8
Davutpaşa/İstanbul
Tel: 0212 482 11 01
(yaygın dağıtım)

EKİM 2012, İSTANBUL
الطبعة الأولى 1. BASKI

المكتبة الهاشمية
HAŞEMİ YAYINEVİ

Ankara Cd. No: 10 Kat: 1 Cağaloğlu / İstanbul
Tel: 90 212 520 25 33
Fax: 90 212 520 15 96

شارع أنقرة الرقم. ١٠ جاغال أوغلو - إسطنبول - تركيا
هاتف. ٩٠٢١٢٥٢٠٢٥٣٣
فاكس. ٩٠٢١٢٥٢٠١٥٩٦

واجهة الطبعة التركية



غلاف طبعة دار المنهاج

من الضرب ، وجلست جِلسة ؛ أي : نوعاً من الجلوس ، فأشار إليه بقوله : (والفِعلة بالكسر) أي : بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول : هو حسن الطِّعمة ، والجِلسة) أي : حسن النوع من الطعم[1] ، والجلوس .

وقال المصنف رحمه الله تعالىٰ في « شرح الهادي »[2] : المراد بالنوع : الحالة التي عليها الفاعل تقول : هو حسن الرِّكبة ، إذا كان ركوبه حسناً ؛ يعني : أن ذلك عادته في الركوب ، وهو حسن الجِلْسَةِ ؛ يعني : أن ذلك لما كان موجوداً منه . . صار حالة له ، ومثله : العِذرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتلة للحالة التي قتل عليها ، والمِيتة للحالة التي أميت عليها ، هـٰذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه ، وأما غيره . . فالنوع منه كالمَرة بلا فرق في اللفظ ، والفارق القرائن الخارجية تقول : رحمته رَحمةً واحدةً للمرة ، ولَطيفةً أو نحوها للنوع ، وكذا دحرجته دحرجةً واحدةً ، ودحرجةً لطيفةً ونحوها ، وانطلاقة واحدة للمرة ، وحسنة ، أو قبيحة ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي .

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

بحمد الله وُفّقنا لإتمام الكتاب ، وعُصمنا من الزلل والخلل والاضطراب

ليلة الخامس عشر من شعبان

ماضياً تسع مئة وثلاثون من هجرة أفضل نبي عدنان ، وقد صينت عن الحدثان

وذلك زمان اشتغالنا بتحصيل العلوم العربية ، وقضاء الوطر من الفنون الأدبية

فبلّغنا بفضلك غاية المرام ، بحق محمد وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام

(١) الطعم : بفتح الطاء : ما يؤديه الذوق ، وبضمها : الطعام ، وذكر بعضهم أن الطعم بالفتح والضم : مصدر طعم الشيء ؛ أي : أكل وذاق ، إلا أن المفتوح هو المشهور بين جمهور الفقهاء . انظر « تدريج الأداني » (ص ٢١٧) .

(٢) الهادي : متن في النحو والتصريف للعلامة العزي صاحب التصريف نفسه ، وشرحه رحمه الله شرحاً سماه « الكافي » وهو المقصود هنا .

٢٤١

الصفحة الأخيرة من دار المنهاج

فهرس مصادر ومراجع قسم الدراسة

١ ـ أبجد العلوم: القنوجي، أبو الطيب، محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٢م.

٢ ـ أسماء الكتب: رياض زادة، عبد اللطيف بن محمد (ت ١٠٧٨هـ)، تح: محمد التونجي، دمشق، دار الفكر.

٣ ـ الاعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٤ ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: فانديك، ادوارد كرنيليوس (ت ١٣١٣هـ)، تصحيح وزيادة: محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، مصر.

٥ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

٦ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٨ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٩ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.

١٠ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، شمس الدين أبو

عبـد الله محمـد بـن أحمـد (ت ٧٤٨هـ)، تح: عمر عبد السـلام التدمـري، دار الكتاب العربـي، بيروت.

١١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٢ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.

١٣ ـ جامع الدروس العربية: الغلاييني، مصطفى بن محمد (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣م.

١٤ ـ حاشـية ابـن القرداغـي علـى تصريـف مـلاّ علـي: عمـر بـن محمـد أميـن (ت ١٣٥٥هـ)، مطبعة السعادة بمصر، ط ١، ١٣٥٤ه.

١٥ ـ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: نور الدين بن علي (ت ١٠٨٧هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٤م.

١٦ ـ حسـن المحاضـرة فـي تاريـخ مصـر والقاهـرة: السـيوطي، جـلال الديـن عبـد الرحمـن بن أبـي بكـر (ت ٩١١هـ)، تح: محمـد أبو الفضـل إبراهيـم، دار إحياء الكتب العربيـة، ط ١، ١٩٦٧م.

١٧ ـ خزانة التراث (فهرس مخطوطات): مركز الملك فيصل.

١٨ ـ خلاصـة الأثـر فـي أعيـان القرن الحـادي عشـر: المحبي، محمـد أمين بن فضـل الله (ت ١١١١هـ)، دار صـادر، بيروت.

١٩ ـ الـدرر الكامنـة في أعيـان المائة الثامنـة: ابن حجر العسـقلاني، أبو الفضل أحمـد بـن علـي (ت ٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبـد المعيد، حيدر آبـاد، الهند.

٢٠ ـ الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي، السعودية، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢١ ـ ديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون): ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: خليل شحادة.

٢٢ ـ ديوان الإسلام: الغزي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن(ت ١١٦٧ هـ)، تح: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٣ ـ رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت ١٢٥٢ هـ)، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٩٩٢م.

٢٤ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٢٥ ـ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: دنقوز، شمس الدين أحمد (ت ٨٥٥هـ)، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ٣، ١٩٥٩م.

٢٦ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٧ ـ شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢٨ ـ شرح التلويح شرح التوضيح: التفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، مكتبة صبيح بمصر.

٢٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق نخبة من الأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

٣٠ ـ شرح رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية: رمضان بن محمد (كان حياً قبل ١٠١٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١ ـ الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: طاشكبري زادة، أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٢ ـ صلة الخلف بموصول السلف: الروداني، شمس الدين محمد بن محمد (ت ١٠٩٤ هـ)، تح: محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٨م.

٣٣ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٤ ـ طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ)، تح: الحافظ عبد العليم خان، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٣٥ ـ طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ)، تح: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤١٣هـ.

٣٦ ـ طبقات المفسرين: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦هـ.

٣٧ ـ طبقات المفسرين: الأدنوي، أحمد بن محمد (ت ق ١١هـ)، تح: سليمان بن صالح، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط ١، ١٩٩٧م.

٣٨ ـ عجائب المقدور في أخبار تيمور: ابن عربشاه، أحمد بن محمد (ت ٨٥٤هـ)، طبعة كلكتا، ١٨١٧م.

٣٩ ـ فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: الصعيدي، حمد بن محمد (ت نحو ١٢٥٠هـ)، تح: إبراهيم البعيمي، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٤٠ ـ كتاب الصرف (مجموعة متون): تحقيق إبراهيم آيدمير وكرشاد صالح يمان، المكتبة الهاشمية، تركيا، ط ١.

٤١ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٤١م.

٤٢ ـ مجلة لغة العرب العراقية: أنستاس ماري الكرملي، بطرس بن جبرائيل (ت ١٣٦٦هـ)، مطبعة الآداب، بغداد.

٤٣ ـ معجم المؤلفين: كحالة، عمر بن رضا (ت ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٤ ـ معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: سركيس، يوسف بن إليان (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر، ١٩٢٨م.

٤٥ ـ المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف.

٤٦ ـ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث: السيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢.

٤٧ ـ الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

٤٨ ـ من تاريخ النحو العربي: الأفغاني، سعيد بن محمد (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح.

٤٩ ـ المنصف شرح كتاب التصريف: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

٥٠ ـ المنهاج المختصر في علمي الصرف والنحو: الجديع العنزي، عبد الله بن يوسف، الريان، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٧م.

٥١ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: التغري بردي، يوسف بن عبد الله (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب، مصر.

٥٢ ـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والمناظر: الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين (ت ١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

٥٣ ـ هدية العارفين أَسمَاء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٩٩هـ)، استانبول، ١٩٥١م.

* * *

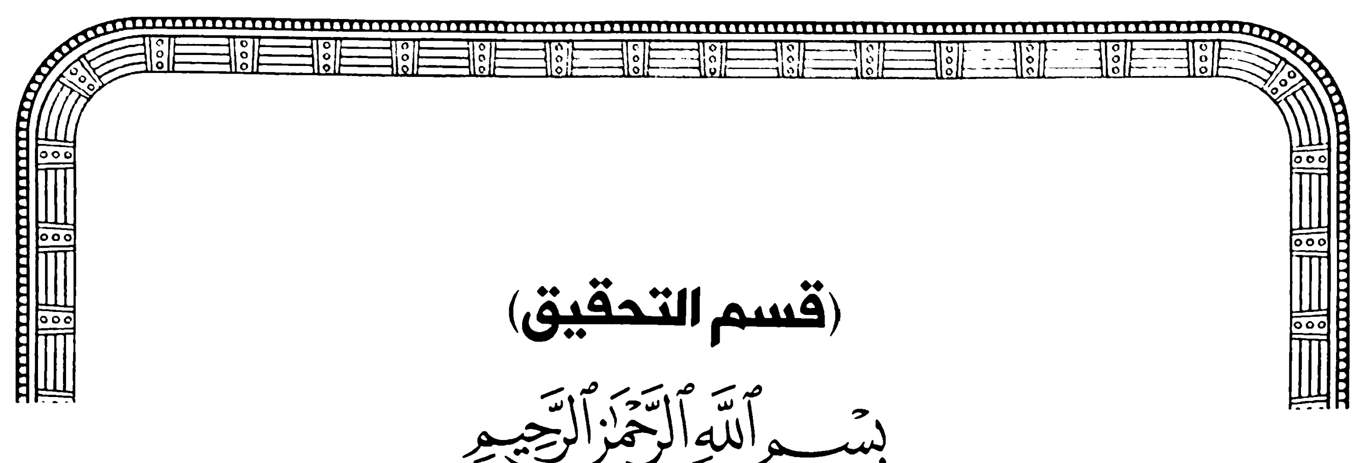
[illegible] في العربي [illegible]

[illegible] (ت ٦٦٦هـ) [illegible]

[illegible] ١٤١٧هـ) مكتبة [illegible]

[illegible] عثمان (ت ١٣٩٦هـ) [illegible]

[illegible]



(قسم التحقيق)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ أَرْوى زَهَرٍ تَخرُجُ(١) في رِياضِ الكَلامِ مِنَ الأَكْمامِ، وأَبْهى حِبَرٍ تُحاكُ بِبَنانِ البَيانِ وأَسنانِ الأَقْلامِ، حَمْدُ اللهِ سبحانَهُ وتعالى على تَواتُرِ نَعْمائِهِ الزَّاهِرَةِ(٢)، وتَرادُفِ آلائِهِ المُتَوافِرةِ المُتَظاهِرَةِ(٣)، ثُمَّ الصَّلاةُ(٤) على نبيِّهِ مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ منْ أَشْرَفِ جَراثيمِ(٥) الأَنامِ، وعلى آلِهِ وأَصْحابِهِ الأَئِمَّةِ الأَعْلامِ، وأَزِمَّةِ الإسلامِ.

وَبَـعْـدُ، فَيَقولُ [العَبْدُ](٦) الفَقِيرُ(٧) إلـى اللهِ الغَـنِيِّ، مَسْعُودُ بـنُ عُـمَـرَ القاضِي التَّفْتازانِيُّ ـ بيَّضَ اللهُ غُرَّةَ أَحْوالِهِ، وأَوْرَقَ أَغْصانَ آمالِهِ ـ: لمَّا رَأَيْتُ مُخْتَصَرَ التَّصريفِ ـ الذي صَنَّفَهُ الإِمامُ الفاضِلُ(٨)، العالِمُ العامِلُ(٩)، قُدْوَةُ المُحَقِّقينَ، عِزُّ المِلَّةِ والدِّينِ،

---

(١) في ب و د و هـ: يَخْرُجُ.

(٢) في ب: الزَّاهِرَة الظَّاهِرَة، و ج: الزَّاخِرَة الظَّاهِرَة.

(٣) في ج: المُتَطافِرَة، وفي بقيَّة النُّسَخِ بزيادةِ: الظَّاهِرَة.

(٤) في ز و هـ بزيادة: والسَّلام.

(٥) جَمْعُ (جُرْثومةٍ) بمعنى: الأَصْلِ، تاج العروس: ٣١/ ٣٩٥.

(٦) من: ب و ج.

(٧) في ب و ج بزيادةِ: العبدُ الفقيرُ.

(٨) سقط من هـ.

(٩) في بقيَّةِ النُّسَخِ: العالِمُ الكامِلُ، وفي هـ بزيادةِ: الزَّاهِدُ.

[عبدُ الوهَّابِ بنُ إبراهيمَ][1] الزَّنْجانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى مُخْتَصَراً يَنطَوِي على مَباحِثَ[2] شَرِيفةٍ، ويَحتَوِي على قواعِدَ لَطيفةٍ، سَنَحَ لي أنْ أَشْرَحَهُ شَرْحاً يُذَلِّلُ من اللَّفْظِ صِعابَهُ[3]، ويَكشِفُ عن وَجْهِ المَعاني نِقابَهُ، ويَسْتكْشِفُ مَكْنُونَ غَوامِضِهِ، ويَسْتَخْرِجُ سِرَّ حُلُوِهِ وَحَامِضِهِ[4]، مُضِيفاً إليهِ فَوائِدَ شَرِيفَةً، وَزَوَائِدَ لَطِيفَةً، مِمَّا عَثَرَ عَلَيْهِ فِكْرِي الفاتِرُ، ونَظَرِي القاصِرُ، بِعَوْنِ المَلِكِ[5] القادِرِ، والمَرْجُوُّ مِمَّنِ اطَّلَعَ[6] فيهِ على عَثْرةٍ، أَنْ يَدْرأَ بالحَسَنةِ السَّيِّئَةَ؛ فإنَّهُ أَوَّلُ ما أَفْرَغْتُهُ في قالَبِ التَّرتيبِ والتَّرصيفِ، مُخْتَصِراً في هذا المُختَصَرِ ما قَرَأْتُهُ في عِلْمِ التَّصْرِيفِ[7]، وَمِنَ اللهِ الاستعانةُ وإليهِ الزُّلْفَى، وهُوَ حَسْبُ مَنْ تَوَكَّلَ عليهِ وكَفَى.

فَها[8] أَنَا أَشْرَعُ في المَقْصُودِ، بِعَوْنِ اللهِ[9] المَلِكِ المَعْبُودِ][10]، فَأَقُولُ[11]: لَمَّا كانَ

---

(١) ساقطٌ من جميعِ النُّسَخِ، وأَثْبتناهُ من هـ.

(٢) البَحْثُ لُغَةً: الفَحْصُ والتَّفتيشُ، واصطِلاحاً: إثباتُ النِّسبةِ الإيجابيَّةِ أوِ السَّلْبيَّةِ بينَ الشَّيْئَينِ بطريقِ الاستدلالِ، تد: ١٢.

(٣) في هـ: صوابَهُ غامِضَهُ.

(٤) أي: سَهْلِهِ وصَعْبِهِ. تد: ١٢.

(٥) سَقَطَ من ب و د.

(٦) في د: يَطَّلِعُ.

(٧) حُكِيَ أنَّ الشَّارِحَ كانَ يومَ تأليفِ هذا الشَّرْحِ ابنَ (١٦) سَنَةً، وفي تلك السَّنَةِ وُلِدَ السَّيِّدُ الشَّريفُ الجُرجانِيُّ. تد: ١٢، قلت: لكنَّ السيد وُلِدَ سنةَ (٧٤٠هـ)، ولو قلنا بأنَّ التفتازاني وُلِدَ سنة (٧٢٢هـ)، وليس (٧١٢هـ) كما هو المشهورُ، يكون للسيِّد سنتانِ من العمر.

(٨) في د: وها.

(٩) سَقَطِ من ب و د.

(١٠) هذهِ الديباجةُ سَقَطَتْ من النُّسخةِ الأصلِ، وأَثْبتناها من بقيَّةِ النُّسَخِ، وفي هـ بزيادةِ: وَحُسْنِ توفيقِهِ.

(١١) (الفاءُ) لتعقيبِ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ. تد: ١٣.

منَ الواجِبِ على كلِّ طالِبِ لِشَيْءٍ[١] أَنْ يَتَصَوَّرَ[٢] ذلك الشَّيْءَ؛ لِيَكُونَ على بَصِيرَةٍ في طَلَبِهِ، وأَنْ[٣] يَتَصَوَّرَ غايتَهُ[٤]؛ لأَنَّهُ[٥] هُوَ السَّبَبُ الحامِلُ على الشُّرُوعِ في الطَّلَبِ[٦]، بَدَأَ المُصَنِّفُ [رَحِمَهُ اللهُ تعالى][٧] بِتَعْرِيفِ التَّصْرِيفِ على وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ فائِدَتَهُ، مُتَعَرِّضاً لِمَعْناهُ اللُّغَوِيِّ؛ إِشْعاراً[٨] بالمُناسَبَةِ بينَ المَعْنَيَيْنِ، فقالَ مُخاطِباً [بالخِطابِ][٩] العامِّ[١٠]: (اِعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ) ـ وهُوَ تَفْعِيلٌ[١١] ـ منَ (الصَّرْفِ)؛ لِلْمُبالَغَةِ[١٢] والتَّكْثِيرِ[١٣] (في اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ)، تَقُولُ: (صَرَّفْتُ الشَّيْءَ) أَيْ: غَيَّرْتُهُ، يَعْنِي[١٤] أَنَّ للتَّصْرِيفِ مَعْنَيَيْنِ:

ـ لُغَوِيٌّ: وهُوَ ما وَضَعَهُ لهُ واضِعُ[١٥] لُغَةِ العَرَبِ، ....

---

(١) من عِلْمٍ أَوْ غيرِهِ. تد: ١٣، وفي ج: الشَّيْءِ.

(٢) في ج بزيادة: أَوَّلًا.

(٣) في أ: ويَجِبُ أَنْ.

(٤) أي: فَائِدَتَهُ. تد: ١٣.

(٥) أيِ: الغايةُ التي هِيَ الفائدةُ، وذَكَّرَ الضَّميرَ إمَّا باعتبارِ الخَبَرِ، أَوْ باعتبارِ تأْويلِ الغايةِ بـ(الغَرَضِ) تد ١٣، **قلت**: ولعلَّهُ راجِعٌ إلى تَصَوُّرِ الغايةِ لا الغايةِ وحدَها.

(٦) في د: طَلَبِهِ.

(٧) هذهِ الزِّيادةُ من ج.

(٨) أي: وإنَّما تَعَرَّضَ لذلك، معَ أَنَّهُ ليسَ من دَأْبِ المُعَرِّفينَ. تد: ١٣

(٩) في أ: الخطابَ، وأَثْبَتُّهُ من باقي النُّسَخِ.

(١٠) بقرينةِ أَنَّ هذا العِلْمَ مَطلوبٌ من كُلِّ أَحَدٍ غيرَ مَخصوصٍ بواحِدٍ مُعَيَّنٍ. تد: ١٣

(١١) أي: مَصْدَرٌ على وَزْنِ التَّفْعِيلِ، أَصْلُهُ: تَصْرِزْفٌ؛ لِوُجُوبِ اشتِمالِ المَصْدَرِ على جَميعِ حُرُوفِ فِعْلِهِ، ثُمَّ أُبدِلَتِ الرَّاءُ الثَّانِيَةُ ياءً من جِنْسِ حَرَكَةِ ما قَبْلَها. تد: ١٣

(١٢) أي: في وَصْفِ الماهيَّةِ بالكَمالِ. تد: ١٣

(١٣) في عَدَدِ المَرَّاتِ. تد ١٣، وفي ب: والتَّنْكِيرِ.

(١٤) أيِ: المُصَنِّفُ بهذا الكلامِ معَ ذَيْلِهِ.

(١٥) فيهِ خِلافٌ، والأَصَحُّ على ما ذَهَبَ إليهِ المُحَقِّقونَ كـ(الأَشْعَرِيِّ) هُوَ اللهُ تعالى. تد: ١٣

واللُّغَةُ: الألْفاظُ[1] المَوْضُوعَةُ للمَعَانِي، مِنْ (لَغِيَ - بِالكَسْرِ - يَلْغَى لَغياً)[2]، إذا لَهجَ بالكَلام[3]، وأَصْلُها: (لُغَيٌ أَوْ لُغَوٌ)/ ١ - أ/ ، والهاءُ[4] عِوَضٌ[5]، وَجَمْعُها (لُغَىً)، مِثْلَ (ـبُرَةٍ وبُرَىً)[6].

- وصِناعِيٌّ: وَهُوَ ما وَضَعَهُ لهُ أَهْلُ هذهِ الصَّنْعَةِ[7]، وإليهِ أَشارَ[8] بقولِهِ: (وفي الصِّناعةِ) بِكَسْرِ الصَّادِ، وهِيَ: العِلْمُ الحاصِلُ منَ التَّمَرُّنِ على العَمَلِ[9]، والمُرادُ ههنا صِناعةُ التَّصْريفِ[10].

---

(١) (أل) للجِنسِ، فيَصْدُقُ بالواحِدِ والأكْثَرِ، فلا يَرِدُ أنّ الحَدَّ لا يَصْدُقُ بصيغةِ الجَمْعِ على الآحادِ، التي كلٌّ منها ماصَدَقُ مَفْهُومِها. تد: ١٣، وفي د و هـ: بزيادة: وهِيَ.

(٢) على وَزْنِ (فَعَلٍ) بفَتْحَتَينِ؛ لأنّ قياسَ مَصْدَرِ بابِ (عَلِمَ) إذا كانَ لازِماً أنْ يَجِيءَ على فَعَلٍ كـ(فَرِحَ فَرَحاً)، تد: ١٤، وفي سائِرِ النُّسَخِ: لَغَاً، قلت: ولِكُلٍّ منهما وَجْهٌ صحيحٌ.

(٣) أي: تَلَفَّظَ بهِ، والمُرادُ بـ(الكلامِ) هنا: الألفاظُ أَعَمَّ من أنْ يكونَ مُتَضَمِّناً لِكَلِمَتَينِ أوْ غيرَ مُتَضَمِّنٍ. تد: ١٤.

(٤) في ب: عِوَضٌ منَ الواوِ.

(٥) عنِ المحذوفِ، وإنَّما احتِيجَ إلى التَّعويضِ؛ لأنَّ الحَذْفَ خِلافُ القياسِ. تد: ١٤.

(٦) أي: وَزْناً لا أَصْلاً؛ لأنّ أَصْلَ (بُرَةٍ) على ما نُقِلَ: بَرْوَةٌ بِفَتْحِ الباءِ، جُمِعَتْ على بُرَىً، مِثْلُ قَرْيَةٍ وقُرَىً، والبُرَةُ: حَلَقَةٌ من صُفْرٍ تُجْعَلُ في لَحْمِ أَنْفِ البعيرِ. تد ١٤.

(٧) في ب و هـ: الصِّناعَةِ.

(٨) جَعَلَهُ مُشاراً إليهِ معَ أنَّهُ مُصَرَّحٌ بهِ؛ تنبيهاً على جلالةِ قَدْرِهِ وعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ. تد: ١٤.

(٩) أي: تَتَبُّعُ الجُزْئِيَّاتِ واستِحْضارُ القواعِدِ من ذلك التَّتَبُّعِ، وتَوْضِيحُهُ: أنَّ النَّاظِرَ يَعْلَمُ عِلْماً جُزْئِيّاً أنَّ (طَيّاً) أَصْلُهُ (طَوْيٌ)، فَيَحْصُلُ منْ تَتَبُّعِ ذلك عِلْمٌ كُلِّيٌّ، بوجوبِ قَلْبِ الواوِ ياءً عندَ اجتماعِها معَ الياءِ، والسَّابِقُ مِنْهُما ساكِنٌ. تد: ١٤.

(١٠) الإضافةُ لامِيَّةٌ إنْ أُرِيْدَ بـ(التَّصريفِ): التَّحْويلُ المَخْصوصُ، وبَيَانِيَّةٌ إنْ أُرِيْدَ به: عِلْمُ التَّصريفِ، تد: ١٤ قلت: والرَّاجِحُ الأَوَّلُ؛ لأنَّ المرادَ بـ(التَّصريفِ) غيرُ عِلْمِ التَّصريفِ، كما سَيُصَرِّحُ بهِ المُصَنِّفُ. تد: ١٤.

أيِ: التَّصريفُ في الاصطِلاحِ: [١] (تَحْوِيلُ الأَصْلِ الواحِدِ) أي: [٢] تغييرُهُ، والأَصْلُ: ما [يُبْنَى] [٣] عليهِ الشَّيْءُ، والمُرادُ هُهُنا: (المَصْدَرُ) (إلى أَمْثِلَةٍ) أي: أَبْنِيَةٍ [٤] وصِيَغٍ [٥]، وهِيَ: الكَلِمُ باعتِبارِ هَيْئاتٍ تَعرِضُ [لهُ] [٦]، مِنَ الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ [٧]، وتقديمِ بَعْضِ الحُرُوفِ على بَعْضٍ وتأخيرِهِ عنهُ [٨] (مُخْتَلِفَةٍ) [٩]

---

(١) وإنَّما لم يَذْكُرْ من أَوَّلِ مَرَّةٍ قولَهُ (في الاصطلاحِ)؛ لأنَّهُ يُستَعْمَلُ غالباً في: العِلْمِ الذي تَحْصُلُ معلوماتُهُ بالنَّظَرِ والاستدلالِ، والصِّناعةُ إنَّما تُستَعْمَلُ في الذي تَحْصُلُ بالتَّتَبُّعِ. تد: ١٤.

(٢) أي: عِلْمٌ بتحويلِ مادَّةِ الأَصْلِ الواحِدِ من هَيْئَةٍ إلى أُخْرَى، وبِهذا يَنْدَفِعُ ما يقالُ: إنَّ التَّصريفَ من الانفعالِ النَّفْسانيِّ، والتَّحْويلُ فِعْلٌ، فكيفَ يَصِحُّ حَمْلُهُ عليهِ؟ تد: ١٤، قلتُ: ويُضْعِفُهُ ما سَيَجِيءُ من الشَّارِحِ من أنَّ المرادَ منَ التَّصريفِ غيرُ عِلْمِ التَّصْريفِ.

(٣) حِسِّيّاً كانَ البناءُ كـ(بناءِ السَّقْفِ على الجِدارِ)، أوْ عَقْلِيّاً كـ(بِناءِ المُشْتَقَّاتِ على المَصادِرِ)، و(المَعْلولاتِ على عِلَلِها). تد: ١٤. وفي الأَصْلِ و د: يُبْتَنَى.

(٤) لمَّا كانَ المُتبادَرُ من قولِهِ (أَمْثِلَةٍ): أنَّها جَمْعُ للـ(مثالِ) الذي يُذْكَرُ لإيضاحِ القاعدةِ فَسَّرَها الشَّارِحُ بما يَدْفَعُ كونَ المُرادِ بها هنا ذلك. تد: ١٥.

(٥) البِنْيَةُ والصِّيغةُ مُتَّحِدانِ بـ(الذَّاتِ) مُخْتَلِفانِ بـ(الاعتبارِ)؛ لأنَّ الكَلِمَةَ المُتَفَرِّعَةَ عن أَصْلٍ باعتبارِ كَوْنِ حروفِ الأَصْلِ أساساً لِمَا يَتَجَدَّدُ من حروفٍ وحركاتٍ بناءٌ، وباعتبارِ كونِ الحروفِ المذكورةِ كـ(المادةِ) لها صيغةٌ. تد: ١٥

(٦) في الأَصْلِ: لها.

(٧) أي: جِنساً ونَوْعاً، و(الواوُ) فيهِ بمعنى (أوْ) لِمَنْعِ الخُلْوِ، وإلاَّ لانتَقَضَ بنَحْوِ (ضَرَبَ) من أَمْثِلَةِ (الضَّرْبِ). تد: ١٥

(٨) وإنَّما ذَكَرَ هذا تأكيداً، كما في قولِهِ تعالى: (لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون/ الأعراف ـ آ: ٣٤)، أوْ نَظَراً إلى انفِصالِ أَحَدِهِما عنِ الآخَرِ بالقَصْدِ دونَ التَّحقيقِ، وإلاَّ فذِكْرُ أَحَدِهِما يَسْتَلْزِمُ الآخَرَ. تد: ١٥.

(٩) والمُعْتَبَرُ في شَخْصِ (الصِّيغةِ): شَخْصُ الحَرَكاتِ، فَتَخْتَلِفُ الصِّيغةُ بالشَّخْصِ باختلافِ أَشْخاصِ الحَرَكاتِ كـ(اختِلافِها في: طَلَبَ وطَلَبْ) مَثَلاً مع اتِّحادِهِما بالنَّوْعِ، والمُعْتَبَرُ في نَوْعِ الصِّيغةِ نَوْعُ الحَرَكاتِ، فتَخْتَلِفُ الصِّيغةُ بالنَّوْعِ باختِلافِ أَنْواعِ الحَرَكاتِ كـ(اختِلافِها في ضَرْبٍ مَصْدَراً وضَرَبَ فِعْلاً). تد: ١٥.

باختلافِ الهَيْئَاتِ، كـ(ضَرَبَ ويَضْرِبُ) ونَحْوِهِما منَ المشتَقَّاتِ؛ **(لمَعَانٍ)** جَمْعُ (مَعْنىً)، وهُوَ[١] في الأَصْلِ: مَصْدَرٌ مِيْمِيٌّ[٢] من (العِنايَةِ)، نُقِلَ إلى مَعْنَى المَفْعُولِ، وهُوَ: ما يُرَادُ منَ اللَّفْظِ[٣]، أي:/ ١ ـ ب/ التَّصْرِيفُ: تَحْوِيلُ الأَصْلِ ـ أي:[٤] المَصْدَرِ ـ إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لأَجْلِ حُصُولِ مَعَانٍ[٥] **(مَقْصُودَةٍ[٦]، لا تَحصُلُ)** تلكَ المَعَانِي **(إلاَّ بِها)**[٧] أي: بِهَذِهِ الأَمْثِلَةِ.

وفي هذا تَنْبِيهٌ على أنَّ هذا العِلْمَ مُحْتَاجٌ إليهِ[٨]، مَثَلاً: (الضَّرْبُ) هُوَ الأَصْلُ الواحِدُ، فَتَحْوِيلُهُ ـ إلى: (ضَرَبَ ويَضْرِبُ) وغيرِهما؛ لِيَحْصُلَ المَعْنَى المَقْصُودُ

---

(١) أي: لَفْظُ (مَعْنَى). تد: ١٥.

(٢) وهُوَ المَبدوءُ بـ(ميمٍ) زائِدَةٍ لغيرِ المُفاعَلَةِ. تد: ١٥.

(٣) أي: ما يُرِيدُهُ الواضِعُ؛ إذِ المرادُ بالمعنى عندَ الإطلاقِ: ما وُضِعَ اللَّفْظُ بإزائِهِ. واعلَمْ أنَّ (اللَّفْظَ) إذا وُضِعَ بإزاءِ شَيْءٍ فذلك الشَّيْءُ من حيثُ إنَّهُ يَدُلُّ عليهِ اللَّفْظُ يُسَمَّى (مَدْلولاً)، ومن حيثُ يُقْصَدُ باللَّفْظِ يُسَمَّى (معنىً)، ومن حيثُ إنَّهُ يَحْصُلُ منهُ يُسَمَّى (مَفْهُوماً)، ومن حيثُ كونُ الموضوعِ لَهُ اسْماً يُسَمَّى (مُسَمَّىً)، و(المُسَمَّى) أَعَمُّ من (المَعْنَى) في الاستعمالِ؛ لتناوُلِهِ الأَفرادَ، والمَعْنَى قد يَخْتَصُّ بنفسِ المفهومِ، و(المدلولُ) قد يكونُ أَعَمَّ منَ (المُسَمَّى) لتناولِهِ المدلولَ التَّضَمُّنِيَّ والالتزامِيَّ بخلافِ المُسَمَّى. تد ١٥.

(٤) في الأصلِ و ب: تَحْويلُ المصدرِ، وفي د: تَحْويلُ الأَصْلِ إلى أَمْثِلَةٍ، وفي هـ: تَحْويلُ الأَصْلِ أي المصدرِ.

(٥) نَبَّهَ الشَّارِحُ على أنَّ (اللاَّمَ) في قولِهِ (لمعانٍ) للتَّعْليلِ، وأنَّ العِلَّةَ مُضْمَرَةٌ مدخولةُ اللاَّمِ وهِيَ حُصُولُ. تد: ١٥.

(٦) إمَّا المُرادُ: ما مِنْ شَأْنِها أنْ تُقْصَدَ، أوِ التَّنْصيصُ لأجلِ التَّأْكيدِ. تد: ١٥.

(٧) أي: لا تَحْصُلُ إفادةُ تلكَ المعاني أوْ لا يَتمايَزُ بَعْضُها عن بَعْضٍ إلاَّ بها، إذ تَحَقُّقُها الواقِعِيُّ غيرُ موقوفٍ عليها. تد: ١٥.

(٨) وذلك لأنَّ حُصُولَ المعاني المَقْصودةِ المُحتاجِ إليها كلِّها، إذا كانَ مَقْصُوراً على حُصُولِ الأَبْنِيَةِ المَبْحُوثةِ في هذا العِلْمِ كان هذا العِلْمُ مُحْتاجاً إليهِ بلا شكٍّ. تد: ١٦.

من الضَّرْبِ الحادِثِ في الزَّمانِ الماضِي أوِ الحالِ أوْ غَيْرِهِما، هُوَ ـ التَّصْريفُ في الاصطِلاحِ، والمُناسَبَةُ بينَهما ظاهِرةٌ[1]، والمُرادُ بـ(التَّصْريفِ) ههنا[2] غيرُ (علمِ التصريفِ)[3]: الَّذي هُوَ مَعْرِفَةُ أَحْوالِ الأَبْنِيَةِ.

واختارَ(التَّحْويلَ) على (التَّغييرِ)؛ لِمَا في التَّحويلِ من مَعْنَى (النَّقْلِ)، قال في المُغرَبِ: التَّحْويلُ: نَقْلُ الشَّيْءِ منْ مَوْضِعٍ إلى آخَرَ[4]، وقال في الصِّحاحِ: التَّحَوُّلُ: [التَّنَقُّلُ][5] منْ مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ آخَرَ، وحَوَّلَهُ فتَحَوَّلَ، وحَوَّلَ/ ٢ ـ أ/ أَيضاً [بنفسِهِ يَتعَدَّى ولا يَتعدَّى][6]، والاسْمُ[7] مِنْهُ الحِوَلُ، قالَ اللهُ تعالى: (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً/ الكهف ـ آ: ١٠٨)، فهُوَ أَخَصُّ من التَّغْيِيرِ[8]، ولا يَخْفَى أَنَّكَ تَنْقُلُ حروفَ الضَّربِ[9] إلى: ضَرَبَ ويَضْرِبُ وغَيْرِهما، فيكونُ[10] أَوْلى منَ التَّغْيِيرِ، ولا يَجوزُ أنْ يُفَسَّرَ (التَّصريفُ) لُغَةً بـ(التحويل)؛ لأَنَّهُ أَخصُّ من التَّصريفِ.

---

(١) وذلك لأنَّ المَعْنى اللُّغَوِيَّ أَعَمُّ من الاصطِلاحِيِّ؛ إذْ هُوَ تَغْيِيرٌ مُطْلَقٌ أَعَمُّ من أنْ يكونَ المُغَيَّرُ الأَصْلَ الواحِدَ والمُغَيَّرُ إليه هُوَ الأَمْثِلَةَ أوْ لا يكونُ كذلك، بخلافِ الاصطلاحِيِّ فإنَّهُ تغييرٌ مخصوصٌ فلا مُناسَبَةَ أشدُّ منَ المُناسَبَةِ المُصَحِّحَةِ لاستلزامِ أَحَدِ المُتناسِبَينِ للآخَرِ. تد: ١٦.

(٢) أي: في قولِهِ: (اِعْلَمْ أنَّ التصريفَ... الخ) تد ١٦.

(٣) لأنّ الظَّاهِرَ أنَّ المُصَنِّفَ قَصَدَ تعريفَ لَفْظِ التَّصريفِ لُغَةً واصطلاحاً، وقَطْعَ النَّظَرِ عن تعريفِ عِلْمِ التَّصْريفِ تَسهيلاً للمُتَعَلِّمِ، تد: ١٦، قلتُ: عرَّفَ المُصَنِّفُ التَّصْريفَ العَمَلِيَّ دونَ العِلْمِيِّ.

(٤) في سائِرِ النُّسَخِ بزيادةِ: إلى مَوْضِعٍ آخَرَ، ينظر المغرَب ـ المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ): ١/ ١٣٤.

(٥) في الأَصْلِ: التَّنْقِيلُ.

(٦) كذا في سائِرِ النُّسَخِ: وفي الأصلِ: يَتَعَدَّى بنفسِهِ ولا يتعدَّى.

(٧) أي: اسمُ المَصْدَرِ، ونُقِلَ عنِ الأَزْهَرِيِّ أَنَّهُ مَصْدَرٌ كما في الآيةِ، وعليهِ أَئِمَّةُ التَّفْسير، تد ١٧. ينظر الصِّحاح ـ الجوهري (ت ٣٩٣هـ): ٤/ ١٦٨٠.

(٨) فبِسَبَبِ كَوْنِ التَّحْويلِ فيهِ مَعْنَى النَّقْلِ دونَ التَّغْييرِ ثَبَتَ أَنَّ التَّحْويلَ أَخَصُّ منهُ. تد: ١٧.

(٩) أي: مادَّتَهُ فقط، لا المجموعَ المُرَكَّبَ منَ المادَّةِ والهَيْئَةِ، تد: ١٧.

(١٠) في هـ: فيكونُ التَّحْويلُ.

ثُمَّ التَّعْرِيفُ يَشتَمِلُ على العِلَلِ الأَرْبَعِ[١]، قيلَ[٢]: التَّحْويلُ هِيَ[٣] الصُّورةُ، ويدُلُّ بالالتزامِ على الفاعِلِ وهُوَ المُحَوِّلُ، والأَصْلُ الواحِدُ هِيَ[٤] المادَّةُ، وحُصُولُ المَعاني المَقْصودةِ هِيَ الغايَةُ.

فإنْ قلْتَ: المُحَوِّلُ هُوَ الواضِعُ أمْ غيرُهُ؟ قُلْتُ: الظَّاهِرُ أنَّه كلُّ مَنْ يَصلُحُ لذلكَ، كما[٥] يُقالُ في العُرْفِ: (صَرَّفْتُ الكَلِمَةَ)، لكنَّهُ في التَّحْقِيقِ هُوَ الواضِعُ؛ لأنَّهُ الذي حَوَّلَ الأَصْلَ الواحِدَ إلى الأَمْثِلَةِ[٦]، وإنَّما قُلْنا: إنَّهُ حَوَّلَ الأَصْلَ الواحِدَ إلى الأَمْثِلَةِ، أيِ: اشتَقَّ الأَمْثِلَةَ منهُ ولم يَجْعَلْ كُلاًّ[٧] منَ الأَمْثِلةِ صِيغةً مَوْضُوعةً

---

(١) يعني أنَّ (التَّصريفَ الصِّناعِيَّ) مُرَكَّبٌ صادرٌ عن فاعلٍ مُختارٍ، وكلُّ ما كانَ كذلك فلا بُدَّ لهُ منْ عِلَلٍ أَرْبَعٍ، وإنَّما تَنْحَصِرُ العِلَلُ في ذلك؛ لأنَّ العِلَّةَ إمَّا أنْ تكونَ داخِلةً في المعلولِ أو خارجةً عنهُ، فالأَوَّلُ إمَّا أنْ يكونَ حُصُولُ المَعْلولِ بها بالفِعْلِ أوْ بالقُوَّةِ، الأُولى (العِلَّةُ الصُّورِيَّةُ)، والثَّانيةُ (العِلَّةُ الماديَّةُ)، والخارجُ إمَّا أنْ يكونَ مُؤَثِّراً في المَعْلُولِ أوْ لا، الأَوَّلُ (العِلَّةُ الفاعِلِيَّةُ) والثَّاني (العِلَّةُ الغائيَّةُ)، وهِيَ في الأَمْثِلَةِ المذكورةِ (حروفُ الأَصْلِ)، و(الهَيْئَةُ العارِضَةُ) لها هِيَ العِلَّةُ الماديَّةُ، و(الصُّورةُ الحاصِلَةُ) من اجتماعِهِما هي العِلَّةُ الصُّوريَّةُ، و(الواضِعُ) مَثَلاً العِلَّةُ الفاعليَّةُ، و(حصولُ المعاني المقصودةِ) العِلَّةُ الغائِيَّةُ، فعُلِمَ أنَّ تعريفَ المُصَنِّفِ تَضَمَّنَ الإشارةَ إلى كُلٍّ منَ العِلَلِ، وهُوَ الأَحْسَنُ. تد ١٧، قلت: لكنَّ اشتمالَ التَّعْريفِ على العِلَلِ الأَرْبَعِ إنْ كانَ المرادُ بالتَّصْريفِ الفِعْلَ لا الانفعالَ.

(٢) أيِ: العِلَّةُ الصُّورِيَّةُ، قلت: ويُعْرَفُ وَجْهُ تضعيفِ هذا القولِ بما قرّرناهُ في تفسيرِ (العِلَّةِ الصُّورِيَّةِ) للمثالِ؛ إذ التَّحويلُ حقيقةً: التَّصْريفُ، ويُعْرَفُ بِهِ أَيضاً أنَّ مُتَعَلَّقَ التَّضعيفِ هُوَ قولُهُ: (التَّحويلُ هُوَ الصُّورةُ فقط).

(٣) في ج: هُوَ.

(٤) في د: هُوَ.

(٥) في ب و د: لِمَا يقالُ.

(٦) دونَ واسطةٍ، بخلافِ تحويلِنا فإنَّهُ بواسطةِ تَحْويلِ الواضِعِ. تد: ١٨.

(٧) في ب و د: كلَّ واحدٍ.

/ ٢ ـ ب/ بِرَأْسِها؛ لأنَّ هذا أَدْخَلُ في المُناسَبَةِ[١] وأَقْرَبُ إلى[٢] الضَّبْطِ[٣].

واختارَ (الأَصْلَ الواحِدَ) على (المَصْدَرِ)؛ لِيَصِحَّ على المَذْهَبَينِ؛ فإنَّ الكوفيِّينَ يَجعلونَ المَصْدَرَ مُشْتَقّاً منَ الفِعْلِ[٤]، فالأَصْلُ الواحِدُ[٥] عِندَهم (الفِعْلُ)، والعُمْدَةُ في استدلالِهِم: أنَّ المصدرَ يُعَلُّ بإعْلالِ الفِعْلِ[٦]، فهُوَ فَرْعُ الفِعْلِ[٧]، وأُجيبَ: بأنَّه لا يَلزمُ من فَرْعِيَّتِهِ في الإِعلالِ[٨] فَرْعِيَّتُهُ في الاشتقاقِ[٩]، كما أنَّ نَحْوَ: (أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ) فَرْعُ

---

(١) وَجْهُ الأَدْخَلِيَّةِ أنَّ اشتراكَ المادَّةِ بينَ (المصدرِ والأمثلةِ) معَ قيامِ الأَدِلَّةِ على رُجْحانِ المصدرِ على سائِرِ الأَمْثِلَةِ، يُناسِبُ جَعْلَ (المصدرِ) أَصْلاً وجَعْلَ سائرِ الأَمْثِلَةِ مُشْتَقَّةً منهُ، فلو جُعِلَ كلُّ واحدٍ مِنْهُما أَصْلاً لَزِمَ إهمالُ هذهِ المناسبةِ، والجَرْيُ على خِلافِ مُوجِبِها. تد ١٨.

(٢) في هـ: في.

(٣) وَجْهُ الأَقْرَبِيَّةِ: أنَّهُ إذا كانَ المصدَرُ أَصْلًا وسائِرُ الأمثلةِ مُشْتَقَّةٌ منه كانتِ الأمثلةُ مُفرداتٍ قياسيَّةً، وإذا لم يكُنْ كذلك، بل جَعَلَ كلَّ صيغةٍ موضوعةً برأْسِها، كانتِ الأمثلةُ مفرداتٍ سماعيَّةً، والقياسيَّةُ أَقْرَبُ إلى الضَّبْطِ كما لا يَخْفَى. تد ١٨.

(٤) والمُرادُ: الفِعْلُ الماضي، كما هُوَ ظاهِرُ الأَدِلَّةِ المنقولةِ عنهم. تد ١٨

(٥) سقط من د.

(٦) يدورُ معَهُ في الإعلالِ وُجوداً في: (يعِدُ عِدَةً)، وَعَدَماً في: (وجِلَ يوْجَلُ وجَلًا)، ومَدارِيَّتُهُ تَدُلُّ على أصالتِهِ كإعلالِ (قيامٍ) مَثَلاً بِقَلْبِ عَيْنِهِ ياءً، بِسَبَبِ إعلالِ (قامَ)، وَيَصِحُّ بتصحيحِهِ كتصحيحِ العينِ في (لِوَاذاً) بتصحيحِها في (لاوَذَ)، وكلُّ شَيْءٍ يُعَلُّ بإعلالِ الفِعْلِ فهُوَ فَرْعُهُ، يُنْتِجُ: المَصْدَرُ فَرْعُ الفِعْلِ، فَذَكَرَ الصُّغْرى والنَّتيجةَ وتَرَكَ الكُبْرى. تد ١٩.

(٧) سَقَطَتْ هذهِ الجُمْلَةُ من ج.

(٨) والتَّصْحيحِ أَيْضا. تد ١٩، وفي ج: بالإعلالِ.

(٩) إذِ الفَرْعِيَّةُ في الإعلالِ: تَرَتُّبُ وجودِ صِفَةٍ فيهِ على تَرَتُّبِ وجودِ صِفَةٍ في الفِعْلِ، والفَرْعِيَّةُ في الاشتقاقِ تَرَتُّبُ وجودِ على وجودِ الفِعْلِ، ولا ارتباطَ بينَهُما؛ لِجَوازِ تَقَدُّمِ وجودِ شَيْءٍ على آخَرَ، وتَأَخُّرِ وجودِ صِفَةٍ فيهِ عن وجودِها في ذلك الآخَرِ. تد ١٩

(يَعِدُ)[1] في الإِعْلالِ، معَ أَنَّه ليسَ بِمُشْتَقٍّ منهُ[2]، وتأخيرُ الفِعْلِ [في الاشتقاقِ][3] عن نَفْسِ المَصْدَرِ لا يُنافِي كَوْنَ إِعْلالِ المَصْدَرِ مُتَأَخِّراً عن إِعْلالِ الفِعْلِ، فتأَمَّلْ[4].

واعلَمْ أنَّ مُرادَنا بالمَصْدَرِ المَصْدَرُ الثُّلاثيُّ[5] المُجَرَّدُ[6]؛ لأنَّ المزيدَ فيه مشتَقٌّ منه؛ لموافقتِه إيَّاه بحروفِه ومعناه[7].

---

(١) إنَّما كانَ الغائبُ أَصْلًا؛ لأنَّ الماضيَ المُشْتَقَّ منهُ غائِبٌ. تد ١٩. قلت: ولأن العلة وجدت فيه والباقي حمل عليه.

(٢) اتِّفاقاً بينَ البَصْرِيِّينَ والكوفِيِّينَ. تد ١٩.

(٣) من ب و هـ.

(٤) قال الكوفِيُّونَ: ما ذَكَرْتُم من مُلاحظَةِ الذَّاتِ والصِّفاتِ ليسَ بِحُجَّةٍ؛ لأنَّا نقولُ على طريقِ القياسِ: كما أنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ في الإعلالِ بالاتِّفاقِ، فليَكُنْ هُوَ أَصْلاً فيما هُوَ فيهِ اختلافٌ، وعلى هذا لا يَرِدُ نَحْوُ: أَعْدُ... الخ؛ إذ ليسَ فيهما جِهَةُ اختلافٍ، والكلامُ فيما فيهِ جهةُ اختلافٍ واتِّفاقٍ، فنَقِيسُ المُخْتَلَفَ فيهِ على المُتَّفَقِ عليهِ، ولهذا دَعَا إلى التَّأَمُّلِ، وقد يُجابُ: بأنَّ جَعْلَ أَحَدِهِما أَصْلاً في مَحَلٍّ والآخَرَ في مَحَلٍّ آخَرَ أَوْلى؛ رِعايةً للتَّعادُلِ، تد ١٩. قلتُ: ولعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أنَّ الجوابَ المذكورَ تسليمِيٌّ، وَهُوَ فَرْعِيَّةُ المَصْدَرِ للفِعْلِ في الإعلالِ، معَ أنَّ المُتَفَرِّعَ هُوَ المصدرُ المزيدُ دونَ المصدرِ الثُّلاثِيِّ، والبصريونَ يقولونَ بأصالةِ المصدرِ المُجَرَّدِ دونَ المزيدِ، كما يُشيرُ إليهِ قولُهُ الآتِي: (واعْلَمْ أنَّ مُرادَنا بالمصدَرِ: المَصْدَرُ المُجَرَّدُ... الخ)، أَوْ لأنَّ قبولَ الفِعْلِ والمصدرِ للإعلالِ يُخْدِشُ أصالةَ أَحَدِهما؛ لأنَّ الأَصْلَ لا يَقْبَلُ التَّغَيُّرَ، والتَّغَيُّرُ يَحدُثُ عندَ الاشتقاقِ بالإعلالِ وغيرِهِ، فلا بدَّ من نَقْلِ النَّقاشِ إلى الدِّلالةِ والقولِ بأنَّ المصدرَ ذو مَدْلولٍ مُجَرَّدٍ وهُوَ: الحَدَثُ، بخلافِ الفِعْلِ ذي المَدْلولِ المُرَكَّبِ منهُ ومنَ الزَّمانِ والنِّسْبَةِ إلى فاعلٍ معيَّنٍ.

(٥) سَقَطَ من سائِرِ النُّسَخِ وأَثْبَتُّها من الأصلِ.

(٦) يَحْتَمِلُ أنْ يُرادَ بِهِ (مصدَرُ الفِعْلِ المُجَرَّدِ)، أوِ (المصدرُ الذي جُرِّدَ من الزَّوائِدِ) كـ(القيامِ والقعودِ)؛ فإنَّهُما مُشْتَقَّانِ من (القَوْمِ والقَعْدِ)، وإنْ لم يُنْطَقْ بِهِما. تد ١٩.

(٧) أي: وإنْ كانَ معَ زيادةٍ فيهما كـ(الاستعطافِ) منَ العَطْفِ؛ فإنَّ مَعْنى الأَوَّلِ طَلَبُ العَطْفِ، والثَّاني العَطْفُ فقط، تد ١٩. قلتُ: فالمُوافَقَةُ في أَصْلِ الحروفِ وأَصْلِ المعنى.

فإنْ[١] قلتَ: نحنُ نَجِدُ بعضَ الأمثلةِ مُشتَقّاً من الفعل كالأمْرِ واسمِ الفاعِلِ/ ٣ـأ/ المفعول ونحوِها[٢]، قُلْتُ: مَرجِعُ الجميعِ المَصْدَرُ[٣]، والكُلُّ مُشتَقٌّ منهُ إمَّا بواسِطَةٍ[٤] أوْ بلا واسِطَةٍ.

ويَجُوزُ أنْ يُقالَ: اختارَ[٥] الأَصْلَ الواحدَ؛ ليكونَ أَعَمَّ منَ المَصْدَرِ وغيرِهِ، [فيَشْمَلُ][٦] تَحْويلَ الاسمِ إلى المُثَنَّى والمَجْمُوعِ والمُصَغَّرِ والمنسوبِ ونَحْوِ[٧] ذلكَ، وهذا أَقْرَبُ[٨].

فإنْ قلتَ: لمَ [اختِيرَ][٩] التَّصريفُ على (الصَّرْفِ) معَ أَنَّهُ بمعناهُ[١٠]؟ قُلْتُ: لأنَّ في هذا العِلْمِ تَصرُّفاتٍ كثيرةً، فاختِيرَ لَفْظٌ[١١] يَدُلُّ[١٢] ....

---

(١) صَدَّرَهُ بـ(الفاءِ السَّبَبِيَّةِ)؛ إِشْعاراً بِتَسَبُّبِهِ عمَّا تَقَدَّمَ من أنَّ الأَصْلَ الواحدَ هُوَ المَصْدَرُ. تد ٢٠

(٢) مُسْتَغْنىً عنهُ بـ(الكافِ). تد ١٩.

(٣) في د و هـ: إلى المَصْدَرِ.

(٤) كـ(المضارعِ) وما يُشْتَقُّ منهُ كـ(الأَمْرِ والنَّهْيِ). تد ٢٠

(٥) في هـ: إنَّهُ اختارَ.

(٦) في الأَصْلِ: فَيَشْتَمِلُ، وأَثْبتْناه من سائِرِ النُّسَخِ.

(٧) بالجَرِّ عَطْفاً على (المثنى)، فيكونُ من قبيلِ المُحَوَّلِ إليهِ، ويُرادُ بِهِ مثلُ: تحويلِ الاسمِ المُذَكَّرِ إلى المُؤَنَّثِ، أوْ بالنَّصْبِ عَطْفا على (تحويلَ الاسمِ)، ويُرادُ بِهِ مِثْلُ: تَحْويلِ المعلومِ إلى المجهولِ والغائِبِ إلى المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ. تد ٢٠

(٨) لأنَّ مَذْهَبَ الكوفيِّينَ غيرُ مُلْتَفَتٍ إليهِ. تد ٢٠، وفي هـ زيادةٌ نَصُّها: «لأنَّ العادةَ بينَهُم أنْ يَذْكُروا ما يَعُمُّ أقسامَ المحدودِ، لا ما يَعُمُّ مذاهِبَ المُخْتَلِفينَ»، ولعلَّها حاشيةٌ أُدْخِلَتْ إلى صُلْبِ المَتْنِ.

(٩) في الأَصْلِ: اختارَ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(١٠) أي: معَ أنَّ معناهما واحدٌ وهُوَ التَّغْييرُ، وإنْ كانَ في الأَوَّلِ مبالغةٌ. تد ٢٠

(١١) في ج: فاختارَها لَفْظاً، وفي التَّدريجِ: فاختارَ لَفْظاً.

(١٢) بزيادةِ حُروفِهِ. تد ٢٠

على المُبالَغةِ[١] والتَّكْثيرِ[٢].

[وهذا][٣] أوانُ أنْ نَرْجِعَ إلى المَقْصودِ[٤] فنَقولُ: مَعْلومٌ أنَّ الكلماتِ ثلاثٌ: اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ، ولمَّا كانَ بَحْثُهُ [في][٥] الفِعْلِ وما يُشتَقُّ منهُ شَرَعَ في بيانِ تقسيمِهِ إلى ما لَهُ منَ الأقسامِ، فقالَ: (ثُمَّ الفِعلُ)[٦] بِكَسْرِ الفاءِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لِكَلِمَةٍ مَخْصوصةٍ[٧]، وأمَّا بالفَتْحِ فَمَصْدَرُ فَعَلَ يَفْعَلُ[٨] (إمَّا ثُلاثِيٌّ وإمَّا رُباعِيٌّ)/ ٣ ـ ب/ ؛ لأنَّهُ لا يَخْلُو[٩] من أنْ تكونَ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ ثلاثةً أَوْ أربعةً، فالأَوَّلُ الثُّلاثِيُّ، والثَّاني الرُّباعِيُّ؛ إذْ لم يُبْنَ منهُ الخُماسِيُّ[١٠] ولا الثُّنائِيُّ[١١] [بِشَهادَةِ][١٢] التَّتَبُّعِ والاستقراءِ[١٣]، ولِلمُحافَظَةِ على

---

(١) في الفِعْلِ بالوصولِ إلى مُنتهاهُ. تد ٢٠

(٢) في عَدَدِ مَرَّاتِهِ بإيجادِ أشياءَ كثيرةٍ منهُ. تد ٢٠

(٣) في الأَصْلِ و ب و د: فهذا.

(٤) أي: بالذَّاتِ؛ لأنَّ التَّعريفَ وشَرْحَهُ مقصودانِ أَيْضاً، لكنْ لا لِذاتِهِ. تد ٢٠

(٥) في الأَصْلِ: من، وفي هـ و د: عن.

(٦) يُريدُ بِهِ الماضيَ فقط؛ لقولِهِ فيما سيأتي: (أمَّا الرُّباعِيُّ فَهُوَ فَعْلَلَ)، ولِعَدَمِ إمكانِ التَّجَرُّدِ في المضارعِ. تد ٢٠

(٧) دالَّةٍ بجَوْهرِها على حَدَثٍ وبِهَيْئَتِها على زَمَنٍ مُعَيَّنٍ وَضْعاً. تد ٢٠، وفي ج: الكَلِمةِ المخصوصةِ.

(٨) وهذا الفَرْقُ بِحَسَبِ الاصطلاحِ، وإلاَّ فَهُما مَصْدرانِ لذلك. تد ٢٠

(٩) أي: لأنَّ ماصدقَهُ لا يخلو بحَسَبِ الاستقراءِ. تد ٢١

(١٠) لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهِ، ولأنّه يَتَّصِلُ بِهِ الضَّميرُ المرفوعُ ويصيرُ منهُ كـ(الجزءِ)، فيكونُ الخماسِيُّ في الفِعْلِ كـ(السُّداسِيِّ) في الاسمِ، وهُوَ مَرْفوضٌ. تد ٢١ قلت: وجه الرفض لزوم مساواة الفرع للأصل.

(١١) لأنَّ الأَصْلَ في كلِّ كَلِمَةٍ أنْ تكونَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، حَرْفٍ يُبْتَدَأُ بِهِ وحَرْفٍ يُوْقَفُ عليهِ وَحَرْفٍ يكونُ واسطةً بينَ المُبْتَدَأِ بهِ والموقوفِ عليهِ؛ إذ يَجِبُ أنْ يكونَ المبتدأُ بِهِ مُتَحَرِّكاً والموقوفُ عليهِ ساكِناً، فلمَّا تنافَيَا كَرِهوا مُوازاتِهِما فَفَصَلُوا بينَهُما. تد ٢١

(١٢) في الأَصْلِ: لشهادةِ.

(١٣) عطفُ تفسيرٍ. تد ٢١

الاعتدالِ؛ لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ الخُماسِيُّ إلى الثِقَلِ، والثُّنائِيُّ إلى الضَّعْفِ عن قَبُولِ ما يَتَطَرَّقُ إليهِ منَ التَّغييراتِ، ولم يُمنَعِ الخُماسِيُّ في الاسمِ؛ حَطّاً لِرُتْبَةِ الفِعْلِ عن رُتْبَتِهِ[١]، ولكونِهِ أَثْقَلَ منَ الاسمِ[٢]؛ لِدِلالتِهِ على الحَدَثِ والزَّمانِ والفاعلِ[٣].

لا يُقالُ: هذا تقسيمُ الشَّيْءِ إلى نَفْسِهِ وإلى غَيْرِهِ[٤]؛ لأَنَّ[٥]: مَوْرِدَ القِسْمَةِ فِعْلٌ، وكلُّ فِعْلٍ إمّا ثُلاثِيٌّ وإمّا رُباعِيٌّ، فَمَوْرِدُ القِسْمَةِ أَيْضاً أَحَدُهما، وأَيّاً مّا كانَ يكونُ تقسيمُهُ إلى الثُّلاثِيِّ والرُّباعِيِّ تَقْسيماً للشَّيْءِ إلى نفسِهِ وإلى غيرِهِ؛ لأَنّا[٦] نقولُ: الفِعْلُ الذي هُوَ مَوْرِدُ القِسْمَةِ أَعَمُّ منَ الثُّلاثِيِّ/ ٤ ـ أ/ والرُّباعِيِّ[٧]؛ فإنَّ المُرادَ بهِ مُطْلَقُ الفِعْلِ منْ غيرِ نَظَرٍ إلى كونِهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ أَوْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وهكذا جميعُ التَّقسيماتِ، وتَحْقيقُ ذلك: أَنَّ مَورِدَ القِسْمَةِ هُوَ[٨] مفهومُ الفِعْلِ[٩]، لا ماصَدَقَ عليه مَفْهُومُ الفِعْلِ، والمَحْكومُ عليهِ في قولنا: كلُّ فِعْلٍ إمّا ثُلاثِيٌّ وإمّا رُباعِيٌّ ماصَدَقَ[١٠] عليهِ مفهومُ الفِعْلِ،

---

(١) لأنَّ الاسمَ أَصْلٌ والفِعْلَ فَرْعٌ، فالمُناسِبُ أنْ يَنْقُصَ مرتبةُ الفَرْعِ عن مرتبةِ الأَصلِ. تد ٢١

(٢) وهذا في التَّحقيقِ عِلَّةٌ لِمَنْعِ الخماسيِّ منَ الفِعْلِ، لا لِعَدَمِ مَنْعِهِ من الاسمِ. تد ٢١

(٣) أي: على الحَدَثِ بِجَوْهرِهِ وعلى الزَّمانِ بِهَيْئَتِهِ وعلى الفاعِلِ بهَيْئَتِهِ المَخصوصةِ الموضوعِ هُوَ عليها على أنَّ لهُ فاعِلاً وإنْ لم يَدُلَّ بها على خصوصِهِ، فإنْ قيلَ: الاسمُ أيضاً يَدُلُّ على الثَّلاثةِ في (ضارِبٍ)، قُلْنا: الفِعْلُ هُوَ الأَصْلُ في تلك الدِّلالةِ، وأمَّا اسمُ الفاعلِ فهِيَ بواسطةِ الحَمْلِ عليهِ لفَرْعِيَّتِهِ عنه، كما حُمِلَ عليهِ أيضاً في نَصْبِ المفعولِ بهِ. تد ٢١

(٤) في هـ: وغيرِهِ.

(٥) عِلَّةُ المَنْفِيِّ. تد ٢٢

(٦) قلتُ: هذا عِلَّةُ النَّفْيِ.

(٧) بمعنى أنَّهُ صادِقٌ على كلٍّ منهما صِدْقَ الكُلِّيِّ على الجُزْئِيِّ. تد ٢٢

(٨) سَقَطَ من ج و هـ.

(٩) وهُوَ الذي يدُلُّ على معنىً في نفسِهِ مُقْتَرِنٍ بزمانٍ. تد ٢٢

(١٠) في هـ: يَصْدُقُ.

لا نفسُ مفهومِهِ[١]، فلا تَلْزَمُ النَّتيجةُ[٢].

(وكلُّ واحدٍ منهُما) أي: منَ الثُّلاثِيِّ والرُّباعِيِّ (إمّا مُجَرَّدٌ أو مزيدٌ فيهِ)؛ لأنّهُ لا يَخْلُو إمّا أنْ يكونَ باقياً على حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ أوْ لا، [الأَوَّلُ][٣] المُجَرَّدُ، والثَّاني المَزِيدُ فيهِ، (وكلُّ واحدٍ منْهُا) أي: من هذهِ الأَرْبَعَةِ (إمّا سالِمٌ أو غيرُ سالِمٍ)؛ لأنّهُ إنْ خَلَتْ أُصولُهُ من[٤] حُرُوفِ العِلَّةِ والهَمْزَةِ والتَّضْعِيفِ فَسالِمٌ وإلاَّ فغَيْرُ سالِمٍ، فصارَتِ الأَقْسامُ ثمانيةً/ ٤ ـ ب/، والأَمْثِلَةُ: نَصَرَ[٥]، وَعَدَ[٦]، أَكْرَمَ[٧]، أَوْعَدَ[٨]، دَحْرَجَ[٩]، زَلْزَلَ[١٠]، تَدَحْرَجَ[١١]، تَزَلْزَلَ[١٢].

---

(١) لأنَّ المفهومَ من حيثُ إنَّهُ مفهومٌ شَيْءٌ واحدٌ، لا يَنقسِمُ إلى ثُلاثِيٍّ ولا إلى رُباعِيٍّ، فالحَدُّ الأَوْسَطُ غيرُ مُكرَّرٍ بحَسَبِ المَعْنى. تد ٢٢

(٢) لِعَدَمِ شَرْطِ الإنتاجِ وهُوَ اتِّحادُ الحَدِّ الأَوْسَطِ. تد ٢٢

(٣) في الأَصْلِ: فالأَوَّلُ.

(٤) في ب و د: عن.

(٥) مثالٌ للثلاثيِّ المجرَّدِ السَّالم. تد ٢٣

(٦) مثالٌ للثلاثيِّ المجرَّدِ غيرِ السَّالمِ. تد ٢٣

(٧) مثالٌ للثلاثيِّ المزيدِ فيهِ السَّالمِ. تد ٢٣

(٨) مثالٌ للثلاثيِّ المزيدِ فيهِ غيرِ السَّالمِ. تد ٢٣

(٩) مثالٌ للرباعيِّ المجرَّدِ السَّالمِ. تد ٢٣

(١٠) مثالٌ للرباعيِّ المجرَّدِ الصّحيحِ غيرِ السَّالمِ. تد ٢٣

(١١) مثالٌ للرُّباعيِ المزيدِ فيهِ الصَّحيحِ السَّالمِ. تد ٢٣

(١٢) مثالٌ للرُّباعيِّ المزيدِ فيهِ الصَّحيحِ غيرِ السَّالمِ. تد ٢٣، قلتُ: وإنَّما ذَكَرَ في بعضِ النسخ (وَسْوَسَ وتَوَسْوَسَ وزَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ)؛ للإشارةِ إلى وجودِ سَبَبَيْنِ لعَدَمِ السَّلامةِ في الأَوَّلَينِ وسببٍ واحدٍ في الأَخيرَينِ.

(ونَعْني)[١] أي: [٢] في صِناعةِ التَّصريفِ (بالسَّالِمِ: ما سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ التي تُقابَلُ بالفاءِ والعينِ واللامِ من حروفِ العِلَّةِ)، وهِيَ: الواوُ والألفُ والياءُ (والهَمْزَةِ ومنَ التَّضْعيفِ)[٣]، وَقَيَّدَ الحروفَ بـ(الأَصْلِيَّةِ)؛ لِيَخْرُجَ عنهُ نَحْوُ: (مِسْتُ وضَلْتُ) بِحَذْفِ أَحَدِ حَرْفَي[٤] التَّضْعيفِ، فإنَّهُ غيرُ سالمٍ؛ لوُجُودِ التَّضعيفِ في الأَصْلِ[٥]، وكذا نَحْوُ[٦]: (قُلْ وبِعْ... وأمثالِ ذلك)؛ ولِيَدْخُلَ فيهِ نَحْوُ: (أَكْرَمَ واعْشَوْشَبَ واحْمارَّ)[٧]؛ فإنَّها من السَّالِمِ؛ لِخُلُوِّ أُصُولِها عمّا ذُكِرَ، وكذا ما أُبدِلَ أَحَدُ حُرُوفِهِ الصَّحيحةِ [حَرْفَ][٨] عِلَّةٍ ممّا هُوَ مَذْكورٌ في المُطَوَّلاتِ[٩]، ويُسَمَّى سالِماً؛ لسلامتِهِ عنِ التَّغييراتِ الكثيرةِ الجاريةِ في غيرِ السَّالِمِ، وأَشارَ بقولِهِ: (التي تُقابَلُ... إلى آخرِهِ) إلى تفسيرِ (حُرُوفِ الأُصُولِ)[١٠]،

---

(١) لمَّا كانَ السَّالِمُ أَخَصَّ من الصَّحيحِ ـ عندَ بعضِ الصَّرْفِيِّينَ كـ(المُصَنِّفِ)، وعندَ بَعْضٍ آخَرَ لا فَرْقَ بينَهما كـ(صاحبِ المراحِ) ـ بَيَّنَ المُصَنِّفُ ما أرادَهُ بـ(السَّالِمِ). تد ٢٣

(٢) سَقَطَ من ب و ج و هـ.

(٣) وإنَّما كَرَّرَ المُصَنِّفُ لَفْظَةَ (مِنْ) معَ (التَّضعيفِ) دونَ (الهَمْزةِ)؛ لأَنَّها من جِنْسِ الحروفِ دونَهُ. تد ٢٣، وفي ب و ج و د: ومِنَ الهمزةِ والتَّضعيفِ.

(٤) في ج: حروف.

(٥) الذي هُوَ: مَسِسْت وظَلِلْتُ. تد ٢٣

(٦) سَقَطَ من ج.

(٧) في هـ بزيادة: واحمرَّ.

(٨) في الأَصْلِ: من حرفٍ.

(٩) نَحْوُ: (سَدَيْتُ القومَ) أي: سَدَسْتهم، بمعنى: جَعَلْتُهُم سِتَّةً، أَخْذاً منَ (السَّادي) في السَّادِسِ. تد ٢٤

(١٠) يعني ليسَ تعريفاً لها؛ لأنَّ مقابلةَ الحرفِ بـ(الفاءِ) أوْ غيرِهِ موقوفةٌ على مَعْرِفَةِ كونِهِ أَصْلًا، فلو تَوَقَّفَتْ معرفةُ ذلك عليها لَزِمَ الدَّوْرُ، بلِ الأُصولُ: ما ثَبَتَ في التَّصاريفِ لَفْظاً كـ(حروفِ الضَّرْبِ) من (ضَرَبَ)، والزَّوائِدُ: ما ليسَ كذلك كـ(واوِ دُخولٍ) فلا يَثْبُتُ في (دَخَلَ)؛ فإذا أرادَ المُعَلِّمُ تفهيمَ الأصولِ والزَّوائِدِ يَضَعُ في مقابلةِ الأُصُولِ (الفاءَ والعينَ واللاَّمَ)، ويُعَبِّرُ عنِ الزَّوائِدِ بلَفْظِها لتَتَمَيَّزَ عندَ المُتَعَلِّمِ. تد ٢٤

لكنْ يَنْبَغِي أنْ يُسْتَثْنَى الزَّائِدُ للتَّضْعيفِ أَوْ للإِلْحاقِ[١]، وإلى أنَّ الميزانَ هُوَ (الفاءُ والعينُ واللاَّمُ)؛ لأنّهُ أَعَمُّ الأَفْعالِ مَعْنىً؛ لأنَّ الكُلَّ فيهِ مَعْنَى الفِعْلِ[٢]، وهُوَ أَلْيَقُ منْ (جَعَلَ)؛ لِخِفَّتِهِ[٣]، ولِمَجِيْءِ (جَعَلَ) بمعنىً آخَرَ مثلُ: (خَلَقَ وصيّرَ)، ولِمَا فيهِ من حروفِ الشَّفَةِ والوَسَطِ والحَلْقِ.

ثُمَّ الثُّلاثيُّ المُجَرَّدُ هُوَ الأَصْلُ؛ لِتَجَرُّدِهِ عنِ الزَّوائِدِ، وكَوْنِهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ[٤]، فلهذا[٥] قَدَّمَهُ وقالَ: (**أَمَّا الثُّلاثِيُّ المُجَرَّدُ**)، وفي بعضِ النُّسَخِ: (السَّالِمُ)، ويُنافِيهِ التَّمْثِيلُ بـ(سَأَلَ يَسْأَلُ)[٦]، ولا يَخْلُو من أنْ يكونَ ماضيهِ[٧] على وَزْنِ (فَعَلَ) مفتوحَ[٨] العينِ، أوْ (فَعِلَ) مَكْسُورَها[٩]، أوْ (فَعُلَ) مَضْمُومَها؛ لأنَّ[١٠] (الفاءَ) لا يكونُ إلّا

---

(١) لأنَّ المزيدَ فيهما حُكْمُهُ حُكْمُ الأَصْلِيِّ في **الوَزْنِ والمقابلةِ**، فَوَزْنُ الأَوَّلِ (فَعَّلَ) والثَّاني (فَعْلَلَ)، وإنَّما وُزِنَ بلفظِ الأَصْلِ في التَّضْعيفِ؛ للتَّنبيهِ على أنَّ عِنايتَهم بالثَّاني كـ(هِيَ) بالأَوَّلِ، وفي **الإلحاقِ** لأنَّ غَرَضَهُم بالزِّيادةِ جَعْلُ الكلمةِ على مثالِ بابِ مَوْزونِها في ذلك البابِ أَصْلاً كـ(دَحْرَجَ) في بابِ (فَعْلَلَ)، فَنَبَّهُوا بالزِّنَةِ على ذلك الغَرَضِ. تد ٢٤

(٢) أي: لَفْظِ الفِعْلِ؛ إذ معنى ذلك اللَّفْظِ وهُوَ أَحَدُ مَدْلولَي (فَعَلَ): مُطْلَقُ الإيجادِ، وكلٌّ من الأفعالِ الخاصَّةِ مَثَلاً (ضَرَبَ) من معناه: الإيجادُ الخاصُّ بمُتَعَلَّقِهِ، فالمعنى المُطْلَقُ داخِلٌ في الخاصِّ دخولَ المُطْلَقِ في المُقَيَّدِ، فكلَّما تَحَقَّقَ الأَخصُّ تَحَقَّقَ الأَعَمُّ، فيكونُ (فَعَلَ) أَعَمَّ الأفعالِ معنىً. تد ٢٥.

(٣) بكونِ فاءِ (فَعَلَ) شَفَوِيّاً بخلافِ فاءِ (جَعَلَ) الذي مَخْرَجُهُ وَسَطُ اللِّسانِ. تد ٢٥

(٤) لفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ. تد ٢٥

(٥) في ج: فلذا.

(٦) لوجوبِ الموافقةِ بينَ المثالِ والمُمَثَّلِ، وأُجيبَ عنهُ: بأنَّ المرادَ مُجَرَّدُ التَّمثيلِ بما فيهِ حرفُ الحَلْقِ معَ قَطْعِ النَّظَرِ عن سلامتِهِ وعَدَمِها، فلا مُنافاةَ، تد ٢٥، قلتُ: ولا يَخْفَى ما فيهِ من حزازةٍ.

(٧) فيهِ: إضافةُ الموصوفِ إلى الصِّفَةِ، أوِ الأَعَمِّ إلى الأَخَصِّ. تد ٢٥

(٨) يَحْتَمِلُ الجَرَّ نَعْتاً، والنَّصْبَ حالاً، والرَّفْعَ خَبَراً لمحذوفٍ. تد ٢٥

(٩) في ج و د: مكسورَ العينِ.

(١٠) أي: وإنَّما انحصَرَ أوزانُ الماضي الثُّلاثيِّ في ذلك، معَ أنَّ القسمةَ العَقْليَّةَ تَقتضِي أن تكونَ اثني عَشَرَ

مَفْتُوحاً؛ لِرَفْضِهِم الابتداءَ بالسَّاكِنِ[١]، وكَوْنِ الفتحةِ أخفَّ[٢]، و(اللاَّمَ) مَفْتُوحٌ[٣]؛ لِمَا سَنَذْكُرُهُ إن شاءَ اللهُ تعالى[٤]، و(العَيْنَ) لا تكونُ إلاّ مُتَحَرِّكَةً؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ التقاءُ/ ٥ ـ ب/ السَّاكِنَينِ في نَحْوِ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ)[٥]، والحَرَكاتُ مُنْحَصِرةٌ في الفَتْحِ والكَسْرِ والضَّمِّ[٦]، وأمّا ما جاءَ[٧] من نَحْوِ: (نِعْمَ وشَهْدَ) بِفَتْحِ الفاءِ وكَسْرِها معَ سُكُونِ العينِ فَمُزالٌ عنِ الأَصْلِ؛ لِضَرْبٍ منَ الخِفَّةِ[٨]، والأَصْلُ فيهما فَعِلَ بكَسْرِ العينِ، [وفيهِ][٩] أَرْبَعُ لُغاتٍ: كَسْرُ الفاءِ معَ سكونِ العينِ وكَسْرِها[١٠]، وفَتْحُ الفاءِ معَ سُكونِ العَيْنِ[١١]

قِسْماً حاصلةً من ضَرْبِ حركاتِ الفاءِ الثَّلاثِ في حركاتِ العينِ كذلك معَ السُّكونِ. تد ٢٥

(١) في ج: بالسكونِ، قلت: وفيها لطافةٌ لا تَخْفَى.

(٢) أي: منَ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ؛ لأنَّ في الأَوَّلِ إعمالَ عَضَلَتَيِ الفمِ، وفي الثَّاني إعمالَ الشَّفَةِ السُّفْلَى، وأمَّا في الفتحةِ فلا إعمالَ لَهُما أَصْلاً. تد ٢٥

(٣) فتحةَ بناءٍ، فلا تَتَعَدَّدُ الأوزانُ باعتبارِها. تد ٢٥

(٤) في أوائلِ الفَصْلِ الآتي من أنَّ الماضيَ لا يكونُ آخِرُهُ إلاَّ مُحَرَّكاً بالفتحِ... الخ. تد ٢٥

(٥) لأنّ لامَهُ يُسَكَّنُ عندَ اتِّصالِ الضَّميرِ المرفوعِ المُتَحَرِّكِ؛ إمَّا لِئَلاَّ يَلْزَمَ توالي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكاتٍ فيما هُوَ كـ(الكَلِمَة الواحدةِ)، أوْ لِئَلاَّ تكونَ الحركةُ حائلةً بينَ الفِعْلِ والفاعِلِ الذي هُوَ كـ(الجُزْءِ)، تد ٢٦، قلتُ: ولا يَخفَى أنَّ التَّعليلَ الثَّانيَ أَنْسَبُ؛ لِمَا في الأَوَّلِ من إشكالٍ ظاهِرٍ، وهُوَ أنَّ عَدَمَ سكونِ العينِ لدَفْعِ التقاءِ السَّاكنَينِ وأنَّ عَدَمَ تحريكِ اللاَّمِ لِئَلاَّ تتوالى أربعُ حركاتٍ، فلو كانَ العينُ ساكناً لَمَا لَزِمَ التَّوالي أَصْلاً ولَحُرِّكَ اللاَّمُ فلا يَلتَقِي السَّاكنانِ أَصْلاً.

(٦) في ب و ج: والضَّمِّ والكَسْرِ.

(٧) هذا واردٌ على قولِهِ: (والعينَ لا تكونُ إلاَّ مُتَحَرِّكَةً). تد ٢٦

(٨) أي: التَّخفيفُ للعينِ بتسكينِها، إمَّا بحَذْفِ حَرَكَتِها فقط، أوْ بِنَقْلِها إلى الفاءِ بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِها. تد ٢٦

(٩) في الأَصْلِ: فيهِ.

(١٠) لِإتْباعِ الفاءِ للعينِ؛ لكَوْنِها حَرْفَ حَلْقٍ قَوِيّاً، ولجَرْيِ اللِّسانِ على سَنَنٍ واحدٍ. تد ٢٦

(١١) للخِفَّةِ. تد ٢٦

وكَسْرِها[١]، وهذهِ[٢] جاريةٌ في كُلِّ اسمٍ أوْ فِعْلٍ على (فَعِلَ) مكسورَ العينِ وعينُهُ حَرْفُ [حَلْقٍ][٣].

(فإنْ كانَ ماضيهِ على وَزْنِ فَعَلَ مفتوحَ العَيْنِ فمُضارِعُهُ يَفْعُلُ أوْ[٤] يَفْعِلُ بِضَمِّ العَيْنِ أَوْ كَسْرِها نَحْوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ)، مثالٌ لِضَمِّ[٥] العَيْنِ، يقالُ: نَصَرَهُ، أي: أَعانَهُ، ونَصَرَ الغَيْثُ الأَرْضَ، أي: أَغاثَها، قالَ أبو عبيدةَ[٦] في قولِهِ تعالى: (مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ/ الحج ـ آ: ١٥) أي: [أنْ][٧] لن يَرْزُقَهُ اللهُ[٨]، **(وضَرَبَ يَضْرِبُ)** مثالٌ لكَسْرِ[٩] العينِ/ ٦ ـ أ/ ، يقالُ: ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيرِهِ، وضَرَبَ في الأَرْضِ، أي: سارَ فيها[١٠]، وضَرَبَ مَثَلًا كذا، أي: بَيَّنَ، **(ويَجِيْءُ)**[١١] مُضارِعُ[١٢]

---

(١) على الأصلِ. تد ٢٦

(٢) في هـ بزيادةِ: اللُّغاتُ.

(٣) في الأصلِ: الحَلْقِ.

(٤) للتَّقسيمِ لا للتَّخييرِ. تد ٢٧.

(٥) في ج: ضَمِّ.

(٦) وهُوَ أبو عبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى (ت ٢٠٩هـ)، من أَئِمَّةِ العِلْمِ بالأَدَبِ واللُّغَةِ، لهُ نَحْوُ (٢٠٠) مُؤَلَّفٍ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٧/ ٢٧٢.

(٧) من ب و د.

(٨) واستعمالُ هذا اللَّفْظِ في هذهِ المعاني إمَّا بالاشتراكِ اللَّفْظِيِّ أَوْ بالمجازِ. تد ٢٧، قلت: وَيَدُلُّ عليهِ قولُ أبي عبيدةَ: «مَنْ كانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّه: مَجازُهُ: أَنْ لنْ يَرْزُقَهُ اللهُ وأَنْ لنْ يُعْطِيَهُ اللهُ، قالَ: وَقَفَ علينا سائِلٌ من بنى بَكْرٍ على حَلَقَةٍ فى المَسْجِدِ الجامِعِ فقالَ: مَنْ يَنْصُرُنى نَصَرَهُ اللهُ، أي: مَنْ يُعْطِينى أعطاهُ اللهُ»، فَيَحْتَمِلُ المجازَ الاصطلاحيَّ أوِ الاشتراكَ اللَّفْظِيَّ وتَعَدُّدَ الوَضْعِ، ينظر مجاز القرآن: ٢/ ٤٦.

(٩) في ج: كَسْرِ.

(١٠) ساقطٌ في نسخةٍ.

(١١) في هـ: وقد يَجِيءُ.

(١٢) في د بزيادة: أي.

فَعَلَ مفتوحَ العَيْنِ (على يَفْعَلُ[١] مفتوحَ[٢] العَيْنِ إذا كانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أوْ لامُهُ) أي: لامُ فِعْلِهِ [(حَرْفاً من حروفِ الحَلْقِ)][٣]، واشتُرِطَ هذا لِيُقاوِمَ[٤] حَرْفَ الحَلْقِ فتحةَ العينِ[٥]؛ فإنّ حرفَ[٦] الحَلْقِ أثْقَلُ الحُرُوفِ[٧].

ولا يُشْكِلُ ما ذَكَرْنا[٨] بمِثْلِ: (دَخَلَ يَدْخُلُ ونَحَتَ يَنْحِتُ وجاءَ يَجِيءُ... وما أَشْبَهَ ذلك)[٩]، مِمَّا عينُهُ أوْ لامُهُ حروفُ الحَلْقِ[١٠] ولم يَجِيءْ على يَفْعَلُ بفتحِ العينِ[١١]؛ لأنّا نقولُ: إنّهُ يجيءُ على يَفْعَلُ[١٢] إذا وُجِدَ هذا الشَّرْطُ، فمتى انْتَفَى الشَّرْطُ لا يكونُ على يَفْعَلُ بالفتحِ[١٣]، لا إنّه إذا وُجِدَ بهذا الشَّرْطِ يَجِبُ أنْ يكونَ[١٤] على (يَفْعَلُ) بالفتحِ؛ إذْ لا يَلْزَمُ من وجودِ الشَّرْطِ وجودُ المَشْروطِ[١٥].

---

(١) في هـ بزيادة: وَزْنِ يَفْعَلُ.

(٢) في ب: بِفَتْحِ.

(٣) في الأصلِ: أَحَدَ حروفِ الحَلْقِ.

(٤) أي: لِيُعادِلَ. تد ٢٧

(٥) وإنّما اعتُبِرَ اللاّمُ معَ أنّ الخِفَّةَ في العينِ؛ لمُجاورتِهِ إيّاهُ، ولم يُعتبَرِ الفاءُ؛ لسُكُونِهِ في المُضارِعِ، فيَحْصُلُ الخِفَّةُ بدونِ الاحتياجِ إليها. تد ٢٧

(٦) في ب و هـ: حروفَ.

(٧) لكونِ مَخْرَجِها أَبْعَدَ بالنِّسْبَةِ إلى سائرِها. تد ٢٧

(٨) في ب و ج: ما ذكرناهُ.

(٩) كـ(نَحِبَ يَنْحَبُ). تد ٢٨

(١٠) كذا في الأصلِ، وفي سائرِ النُّسَخِ: حرفُ الحَلْقِ، والأَوْلى: حرفُ حَلْقٍ.

(١١) في هـ: بالفَتْحِ.

(١٢) في ج: بفَتْحِ العينِ، وفي هـ: بالفتحِ.

(١٣) لاستلزامِ انتفاءِ الشَّرْطِ انتفاءَ المشروطِ. تد ٢٨

(١٤) في ب: على أنّهُ إذا وُجِدَ هذا لا يَجِبُ أنْ يكونَ.

(١٥) لأنّ الشَّرْطَ عِلَّةٌ ناقصةٌ لا يَستلزِمُ المعلولَ كـ(الطَّهارة) للصَّلاةِ. تد ٢٨

(وهِيَ) أي: حُرُوفُ الحلْقِ (سِتَّةٌ[١]: الهَمْزَةُ والهاءُ والعَيْنُ والحاءُ) المُهْمَلَتانِ/ ٦ ـ ب/ (والغينُ والخاءُ) المُعْجَمَتانِ (نَحْوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ ومَنَعَ يَمْنَعُ)[٢]، قَدَّمَ الهمزةَ؛ لأنَّ مَخْرَجَها أَقْصَى[٣] الحَلْقِ، ثُمَّ الهاءَ لأنَّ مَخْرَجَها أَعْلَى من مَخْرَجِ الهَمْزَةِ، والبواقِي على هذا التَّرْتيبِ[٤].

ثُمَّ لمَّا[٥] استَشْعَرَ اعتِراضاً[٦] بأنَّ (أَبَى يَأْبَى) جاءَ على فَعَلَ[٧] يَفْعَلُ بالفتحِ مَعَ انتفاءِ الشَّرْطِ، فأَجابَ[٨] بقولِهِ[٩]: (وأَبَى يَأْبَى شاذٌّ) مُخالِفٌ[١٠] للقياسِ لا يُعتدُّ بهِ، فلا يَرِدُ نَقْضاً.

فإنْ قِيلَ: كيفَ يكونُ شاذّاً وهُوَ وارِدٌ في أَفْصَحِ الكلامِ؟ قالَ اللهُ تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ/ التوبة ـ آ: ٣٢)، قُلْتُ: كَوْنُهُ شاذّاً لا يُنافِي وقوعَهُ في كلامٍ فصيحٍ[١١]؛

---

(١) في هـ: السِّتَّةُ.

(٢) و(قَرَأَ يقرَأُ وشَهَرَ يشهَرُ ونَكَهَ ينكَهُ ونَعَتَ ينعَتُ، وجَحَدَ يجحَدُ وجَرَحَ يجرَحُ وبَغَتَ يبغَتُ ومَضَغَ يمضَغُ وبَخَسَ يبخَسُ وفَسَخَ يفسَخُ). تد ٢٨

(٣) في ج و هـ: من أَقْصى.

(٤) أي: الترتيبِ الذي هُوَ كونُ مَخرَجِ التَّالي أَعْلى من مَخْرَجِ المَتْلُوِّ. تد ٢٨، قلت: أرادَ بالأَعْلى أي: صُعُوداً منَ الحَلْقِ بالأسفلِ إلى الفمِ بالأَعْلى.

(٥) كذا في الأصلِ، وسَقَطَ من سائرِ النُّسَخِ.

(٦) أي: أَضْمَرَ الاعتراضَ وأَوْمَأَ إليهِ بتصريحِ الجوابِ. تد ٢٨

(٧) في د بزيادة: وَزْنِ.

(٨) في سائرِ النُّسَخِ: أجابَ.

(٩) سَقَطَ من هـ.

(١٠) في ب: أي: مخالفٌ.

(١١) في هـ: الكلامِ الفصيحِ.

فإنَّهم قالوا: الشَّاذُّ على ثلاثةِ أَقْسامٍ: قِسْمٌ مُخالِفٌ للقياسِ[١] دونَ الاستعمالِ[٢]، وقِسْمٌ مُخالِفٌ للاستعمالِ دونَ القياسِ[٣]، وكلاهُما مَقبولٌ، وقِسْمٌ مُخالِفٌ للقياسِ والاستعمالِ[٤]، وهُوَ[٥] مَرْدُودٌ.

ولا يقالُ: (أَبَى يَأْبَى) لامُهُ حَرْفُ حَلْقٍ؛ إذِ الألفُ من حُرُوفِ/ ٧ ـ أ/ الحَلْقِ؛ فلهذا فُتِحَ [عينُهُ][٦]؛ [لأَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّها من حروفِ الحَلْقِ[٧]، ولَئِنْ][٨] سَلَّمْنا أَنَّها من حروفِ الحَلْقِ، لكنْ لا [يَجوزُ][٩] أنْ يكونَ الفَتْحُ لأَجْلِها[١٠]؛ لِلُزُومِ الدَّوْرِ[١١]؛ لأنَّ وجودَ الأَلِفِ مَوْقوفٌ على الفَتْحِ[١٢]؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ ياءٌ قُلِبَتْ أَلِفاً؛ لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قَبْلَها، فلو كانَ الفَتْحُ بِسَبَبِها[١٣] ....

---

(١) أي: القانونِ المُستنبطِ من تَتَبُّعِ تراكيبِ البُلَغاءِ. تد ٢٩

(٢) أي: دونَ وَضْعِ الواضِعِ، فهُوَ من قبيلِ إطلاقِ الملزومِ وإرادةِ اللاَّزِمِ، وذاك كـ(قَوِدَ وصَيِدَ واستَحْوَذَ)؛ فإنَّ القياسَ فيها قلبُ حرفِ العِلَّةِ ألفاً. تد ٢٩

(٣) نَحْوُ قولِ الشَّاعِرِ: (أَمَّ أوعالٍ كها أَوْ أَقْرَبا)، والاستعمالُ إضافةُ (مثلٍ) إلى (الضَّميرِ)؛ لأَنَّهم لا يُدخِلونَ (كافَ التَّشبيهِ) على (الضَّميرِ) استغناءً عنهُ بـ(مثل)، وإلاَّ لَزِمَهُم إدخالُ الكافِ على كافِ المُخاطَبِ وتاءِ المُتكلِّمِ، وهُوَ مُستقبَحٌ. تد ٢٩

(٤) نَحْوُ: (الأَجْلَلِ) بفكِّ الإدغامِ. تد ٢٩

(٥) سَقَطَ من هـ.

(٦) الزِّيادةُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٧) لأنَّ المُقابَلَ بحروفِ الميزانِ هِيَ الحروفُ الأَصْلِيَّةُ. تد ٢٩، **قلت**: هذا منعٌ للصُّغْرى.

(٨) سَقَطَ من الأصلِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٩) في الأصلِ وج: يَجِبُ.

(١٠) **قلت**: هذا نَقْضٌ للنتيجةِ.

(١١) وهُوَ تَوَقُّفُ الشيءِ على ما يَتَوَقَّفُ هُوَ عليهِ. تد ٢٩

(١٢) للعينِ. تد ٢٩

(١٣) في هـ: سَبَبُها.

لَزِمَ الدَّوْرُ[١]؛ لِتَوَقُّفِ الفَتْحِ عليها وتَوَقُّفِها عليهِ، فَهُوَ مفتوحُ العينِ في الأَصْلِ، ولهذا[٢] لم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ الأَلِفَ في حُرُوفِ الحَلْقِ؛ إذْ هِيَ[٣] لا تكونُ هَهُنا إلاَّ مُنْقَلِبةً[٤]، وغَرَضُهُ بَيانُ حَرْفٍ[٥] تُفْتَحُ العينُ لأَجْلِهِ[٦].

وأمَّا (قَلَى يَقْلَى) بالفَتْحِ فَلُغَةٌ [عامِرِيَّةٌ][٧] والفَصِيحُ الكَسْرُ [في المُضارِعِ][٨]، و(بَقَى يَبْقَى) بالفتحِ لُغَةُ طَيْءٍ[٩]، والأَصْلُ كَسْرُ العينِ في الماضِي[١٠]، فَقَلَبُوهُ فتحةً واللاَّمَ أَلِفاً

---

(١) قلت: قد يقالُ: إنَّ المُعترِضَ يَدَّعِي أنَّ هنالك فَتْحَتَينِ، فتحةَ الأصلِ التي أَدَّتْ إلى انقلابِ الياءِ ألفاً، وفتحةً مُجتلبَةً لأجلِ حَرْفِ الحلقِ، فالياءُ الأصليَّةُ ليستْ من حروفِ الحلقِ، ولما انقلبَتْ ألفاً أُتِيَ بالفتحِ لأجلِ حرفِ الحلقِ المُتَوَلِّدِ عنِ الانقلابِ.

(٢) ولأَجْلِ أنَّ الألفَ لا يكونُ سَبَبًا لفتحِ عينِ الفِعْلِ. تد ٣٠

(٣) سَقَطَ من ج.

(٤) في ج بزيادة: عنِ الياءِ أوِ الواوِ، وكُتِبَ عليها ما نصُّهُ: لأنَّ العينَ واللاَّمَ مُتَحَرِّكانِ قَطْعاً، والألفُ لا تقبلُ الحركةَ، فوَجَبَ أن تكونَ مُنْقَلِبَةً عنِ المُتَحَرِّكِ، وهُوَ الواوُ أوِ الياءُ. تد ٣٠

(٥) في د و هـ: حروفٍ.

(٦) لا بيانُ حروفِ الحلقِ حتَّى يَلزَمَ على المُصَنِّفِ إهمالُ ما كانَ منها معَ أَنَّهُ بصَدَدِهِ، وهُوَ الألفُ على ما ذَهَبَ إليه سيبويهِ وأبو الحَسَنِ من أنَّ حروفَ الحلقِ سبعةٌ. تد ٣٠

(٧) في الأصلِ: عامِرٍ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ، ينظر المزهر ـ السيوطي: ٢/ ٤٥، ١/ ٢٠٨، معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٢/ ١٣٨، تاج العروس ـ الزبيدي: ٣٩/ ٣٤٥.

(٨) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ، وأثبتناهُ من ب.

(٩) ينظر تهذيب اللغة ـ الأزهري: ٩/ ٢٦١، مقاييس اللغة ـ ابن فارس: ١/ ٢٧٦، تاج العروس ـ الزبيدي: ٣٧/ ١٩٠.

(١٠) إنَّما قالَ: (والأصلُ كسرُ العينِ)، ولم يقُلْ: (والفصيحُ) كما في الذي قبلَهُ؛ لأنَّ الفتحَ في (يقلَى) فتحٌ في مضارعِ (فَعَلَ) مفتوحِ العينِ أَصْلاً واستعمالاً بدونِ شَرْطِهِ، فالكَسْرُ فيهِ هُوَ الفصيحُ الموافِقُ للقياسِ والاستعمالِ الشَّائِعِ، وأمَّا الفتحُ في (يَبْقَى) فهُوَ فتحٌ في مضارعِ (فعِلَ) مكسورِ العينِ في الأصلِ، فلا شذوذَ في المضارعِ وهُوَ ظاهِرٌ، ولا في الماضي لا بحَسَبِ الأصلِ وهُوَ ظاهِرٌ، ولا بحَسَبِ التَّحويلِ؛ لأنَّهُ تحويلٌ عندَهم عنِ الأصلِ لعلَّةٍ هِيَ التَّخفيفُ. تد ٣٠

تَخْفيفاً، وهذا قِياسٌ عندَهُم[١]، وأمَّا (رَكَنَ يَرْكَنُ) فمِنْ تَداخُلِ اللُّغَتَينِ، أَعْنِي أَنَّهُ جاءَ من بابِ (نَصرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ)، فأُخِذَ الماضي منَ الأَوَّلِ والمضارعُ منَ الثَّاني/ ٧ـب/ .

(وإنْ كانَ ماضيهِ على) وَزْنِ (فَعِلَ مَكْسُورَ العينِ فمُضارِعُهُ يَفْعَلُ بفَتْحِ العينِ، نَحْوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إلاَّ ما شذَّ من نَحْوِ حَسِبَ يَحْسِبُ وأَخَواتِهِ)، فإنَّها جاءَتْ بكَسْرِ العينِ فيهما، وقلَّ ذلك في الصَّحيحِ، نَحْوُ: (حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ)، وكَثُرَ[٢] في المُعْتَلِّ نَحْوُ: (وَرِثَ يَرِثُ ووَرِعَ يَرِعُ[٣] ويَئِسَ يَيْئِسُ ووَزِنَ يَزِنُ)[٤] وأَخَواتِها، وأَمَّا (فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ ومِتُّ يمُوْتُ) بكَسْرِ العَيْنِ في الماضي وضَمِّها في المُضارِعِ فمِنَ التَّداخُلِ[٥]؛ لأَنَّها جاءَتْ من بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ ونَصَرَ يَنْصُرُ)، فأُخِذَ الماضي منَ الأَوَّلِ والمُضارِعُ منَ الثَّاني.

(وإنْ كانَ ماضيهِ على) وَزْنِ (فَعُلَ مَضْمُومَ العينِ فمُضارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ العينِ نَحْوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ وأَخَواتِهِ)؛[٦] لأنَّ هذا البابَ مَوْضوعٌ للصِّفاتِ/ ٨ـأ/ اللاَّزِمةِ[٧]، فاختِيرَ للماضي والمضارِعِ حَرَكَةٌ لا تَحْصُلُ إلاَّ بانضِمامِ الشَّفَتَينِ؛ رِعايةً للتَّناسُبِ بينَ الألفاظِ ومَعانيها[٨]،..

---

(١) عندَ بني عامرٍ في الماضي أوِ المضارعِ، وعندَ طَيْءٍ في الماضي فقط. تد ٣٠

(٢) أي: بالنِّسبَةِ إلى الصَّحيحِ، وإنْ كان هذا البابُ قليلًا أيضاً في حدِّ ذاتِهِ. تد ٣١

(٣) هذا المثالُ سَقَطَ من ج.

(٤) في هـ: وَوَرِمَ يرِمُ.

(٥) في نسخة: تداخل اللغتين.

(٦) أي وإنما التزم في فعُل يفعُل الضم فقط... الخ. تد ٣١

(٧) أي: للذاتِ الموصوفةِ بها. تد ٣١

(٨) يعني أنَّ الأبنيةَ والحروفَ لها خواصٌّ، فالعالِم بالخواصِّ إذا رَكَّبَ بناءً من الحروفِ لِيَضَعَهُ بإزاءِ معنىً يَنْبَغِي لهُ أنْ يُراعِيَ الخواصَّ ولا يَهْمِلَها، ويُراعِيَ المناسبةَ بين اللَّفظِ والمعنى؛ ليكونَ ذلك اللَّفْظُ أَدَلَّ

ويَكونُ[١] لأَفْعالِ الطَّبائِعِ كـ(الحُسْنِ والكَرَمِ والقُبْحِ) ونَحْوِها[٢]، ولا يَكونُ إلاَّ لازِماً[٣]، وشَذَّ قَوْلُهُم: (رَحُبَتْكَ الدَّارُ)[٤]، والأَصْلُ: (رَحُبَتْ بكَ [الدَّارُ][٥])، فحُذِفَتِ الباءُ [اختصاراً لكَثْرَةِ الاستعمالِ][٦].

(وأَمَّا الرُّباعيُّ المُجَرَّدُ فهُوَ فَعْلَلَ)[٧] بفَتْحِ الفاءِ واللاَّمَينِ وسكونِ العينِ (كدَحْرَجَ) فلانٌ الشَّيْءَ إذا: دوَّرَهُ (دَحْرَجَةً ودِحْراجاً)[٨]؛[٩] لأنَّ [الفِعْلَ][١٠] الماضيَ لا يكونُ أوَّلُهُ

على معناهُ بواسطةِ المناسبةِ. تد ٣١، قلت: فاللَّفْظُ يَدُلُّ على المعنى بالوَضْعِ، ويكونُ أكثرَ دلالةً على ذلك المعنى بمُراعاةِ المناسبةِ الملاحظةِ عندَ الواضِعِ العاقِلِ.

(١) في هـ: فيكونُ.

(٢) الأَحْسَنُ عَطْفُهُ على أفعالِ الطَّبائِعِ تقديماً للتأسيسِ على التأكيدِ، فيَشْمَلُ الملكاتِ الحاصلةَ بالاكتسابِ كـ(هَيُؤَ) إذا: حَسُنَتْ هيئتُهُ، و(فَقُهَ وشَعُرَ) إذا: صارَ الفقهُ والشِّعرُ له سَجِيَّةً. تد ٣٢

(٣) لأنَّ الطَّبيعيَّاتِ لا تتجاوزُ منَ الطبيعةِ إلى الغيرِ، وقد يَتَعَدّى بالتَّضمينِ. تد ٣٢

(٤) قال الزَّبيديُّ في التاج: «وَقَالَ أَئِمَّةُ الصَّرْفِ: لَمْ يَأْتِ فَعُلَ بضَمِّ العَيْنِ مُتَعَدِّياً إِلاَّ كَلِمَةٌ واحِدَةٌ رَوَاهَا الخَلِيلُ وَهِي قولُهم: رَحُبَتْكَ الدَّارُ، وحَمَلَه السَّعْدُ فِي شَرْحِ العِزِّي على الحَذْفِ والإِيصالِ، أَيْ رَحُبَتْ بِكُمُ الدَّارُ، وَقَالَ شيخُنَا: نَقَلَ الجَلاَلُ السُّيُوطِيُّ عَن الفارِسيّ: رَحُبَ اللَّهُ جَوْفَهُ أَيْ وَسَّعَهُ، وَفِي (الصِّحاحِ): لَمْ يَجِئ فِي (الصَّحِيحِ) فَعُلَ بضَمِّ العَيْنِ مُتَعَدِّياً غَيْرَ هَذَا» ينظر معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٢/ ١٣٨، المصباح المنير ـ الفيومي: ١/ ٢٢٢، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢/ ٤٩٠.

(٥) من ج و د.

(٦) ويَقْتَضِي أنَّهُ باقٍ على لُزومِهِ، وإنَّما حُذِفَتْ (باءُ التَّعْدِيَةِ) اختصاراً، فحينئذٍ جهةُ شذوذِهِ من جهةِ استعمالِهِ على صورةِ المُتَعَدِّي، لا أنَّهُ مُتَعَدٍّ أَصالةً. تد ٣٢، وقد سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتناهُ من ب.

(٧) يَقْتَضِي انحصارَ الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ في هذا الوزنِ، وهُوَ كذلك. تد ٣٢

(٨) أفادَ أنَّ مصدرَ (فَعْلَلَ) نوعانِ: قياسيٌّ وهُوَ الأَوَّلُ، وسماعِيٌّ وهُوَ الثَّاني. تد ٣٢

(٩) وإنَّما انحصَرَ في ذلك لأنَّ... الخ. تد ٣٢

(١٠) في الأصلِ: فِعْلَ، وسَقَطَ من ج.

وآخرُهُ إلاَّ مفتوحَينِ[١]، فلا يُمْكِنُ[٢] سكونُ اللاَّمِ الأُوْلى لالتقاءِ السَّاكنَينِ في نَحْوِ: (دَحْرَجْتُ ودَحْرَجْنَ)[٣]، فَحَرَّكوها بالفتحةِ[٤] لِخِفَّتِها، فَسَكَّنُوا[٥] العينَ؛ لأَنَّهُ ليسَ في الكَلامِ أَرْبَعُ حَرَكاتٍ مُتوالِيةٍ[٦] في كلمةٍ واحدةٍ[٧].

[ويُلحَقُ][٨] بِهِ[٩] نَحْوُ: (جَوْرَبَ[١٠] وجَلْبَبَ[١١] وبَيْطَرَ[١٢]/ ٨ ـ ب/ وهَرْوَلَ[١٣]

---

(١) في هـ: مفتوحتَينِ.

(٢) في سائر النُّسَخِ: ولا يُمكِنُ.

(٣) لأنَّ آخِرَهُ يُسَكَّنُ؛ لِئَلاَّ تكونَ الحركةُ حائلةً بينَهُ وبينَ فاعلِهِ المُتَّصلِ بهِ، الذي هُوَ بمنزلةِ الجُزْءِ منهُ. تد ٣٢، وسَقَطَ (دحرجْنَ) من د.

(٤) في هـ: بالفتحِ.

(٥) كذا في الأصلِ، وفي ج: فيُسكِّنونَ، وفي د: وسكون، وفي ب و هـ: وسَكَّنوا.

(٦) في ب: مُتحَرِّكاتٍ متواليةٍ، وفي ج و هـ: حركاتٍ متوالياتٍ.

(٧) وأمَّا نَحْوُ (عُلَبِطٌ) وهُوَ قطيعٌ منَ الغَنَمِ، فالأَصْلُ عُلابِطٌ، فحُذِفَتِ الألفُ للتخفيفِ. تد ٣٢ ـ ٣٣.

(٨) في الأصل: وتُلحَقُ.

(٩) خمسةُ أبوابٍ على ما في الشَّرْحِ، وعدَّها ابنُ الحاجبِ وغيرُهُ سِتَّةً، فأَغْفَلُوا بابَ (فَعْيَلَ) وفاقاً لسيبويهِ، وزادوا بابَي (فَعْنَلَ وفَعْلَى)، واعلَمْ أنَّ الإلحاقَ مُطلقاً سواءٌ كانَ في الاسمِ أو في الفعلِ: جَعْلُ مثالٍ مُساوِياً لمثالٍ آخَرَ ـ أَزْيَدَ منهُ، بزيادةِ حَرْفٍ أَوْ أكثرَ ـ في عَدَدِ الحروفِ والسَّكناتِ، ولذلك لا يجوزُ الإدغامُ مطلقاً في المُلْحَقِ ولا الإعلالُ في غيرِ الآخِرِ، ويُجعَلُ ذلك الحرفُ الزَّائدُ في المزيدِ فيهِ مُقابِلاً للأَصْلِيِّ في المُلْحَقِ بهِ، فيُعامَلُ المُلْحَقُ مُعاملتَهُ في جميعِ تصاريفِهِ، وذلك كَجَعْلِ (شَمْلَلَ) مُساوياً لـ(دَحْرَجَ) بزيادةِ اللاَّمِ. تد ٣٣.

(١٠) أي: أَلْبَسَهُ الجوربَ. تد ٣٣.

(١١) أي: أَلْبَسَهُ الجِلْبابَ. تد ٣٣.

(١٢) في ب و د و هـ: حَوْقَلَ وبَيْطَرَ. يقالُ: (بَيْطَرَ زيدٌ القلمَ) أي: شَقَّهُ. تد ٣٣.

(١٣) لمَّا دلَّ الاشتقاقُ في (جَهْوَرَ) على الزيادةِ حُمِلَ ما لم يَدُلَّ فيهِ عليهِ كـ(هَرْوَلَ). تد ٣٣، وسَقَطَ من ج، وفي د: رَهْوَكَ، و ج: هَوْذَلَ.

وشَرْيَفَ)[١]، ودليلُ الإلْحاقِ[٢] اتِّحادُ المَصْدَرينِ[٣].

(وأمَّا الثُّلاثِيُّ المَزيدُ فيهِ[٤] فهُوَ على ثلاثةِ أَقْسام)؛ لأنَّ الزَّائِدَ[٥] فيهِ إمَّا حَرْفٌ واحدٌ أوِ اثنانِ أوْ ثلاثةٌ[٦]؛ لِئَلاَّ يلزمَ مَزيَّةُ الفَرْعِ على الأَصْلِ.

واعلَمْ أنَّ الحروفَ التي تُزادُ لا تكونُ إلاَّ من حروفِ (سَأَلتُمُونِيْها)، إلاَّ في الإلْحاقِ والتَّضْعيفِ؛ فإنَّهُ يُزادُ فيهما أيُّ حَرْفٍ كانَ[٧].

القِسْمُ (الأَوَّلُ) منَ الأقسامِ الثَّلاثةِ (ما كانَ ماضيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ)، وهُوَ ما يكونُ[٨] الزَّائِدُ فيهِ حَرْفاً واحِداً، وهُوَ ثلاثةُ [أبوابٍ][٩]: (كأَفْعَلَ) بزيادةِ الهَمْزَةِ[١٠] (نَحْوُ: أَكْرَمَ إِكْراماً)، وهُوَ للتَّعْدِيَةِ[١١] غالباً، نَحْوُ: (أَكْرَمْتُهُ)، ولِصَيْرُورَةِ الشَّيْءِ[١٢] مَنْسُوباً إلى ما اشْتُقَّ منهُ الفِعْلُ، نَحْوُ: (أَغَدَّ البعيرُ) إذا صارَ ذا غُدَّةٍ، ومنهُ: (أَصْبَحْنا) أي: دَخَلْنا في

---

(١) يقالُ: (شَرْيَفَ زيدٌ الزَّرْعَ) إذا قَطَعَ شِرْيافَهُ، وهُوَ وَرَقُهُ.

(٢) والفَرْقُ بينَ المُنْشَعِبَةِ والمُلْحَقِ: أنَّ زيادةَ الحرفِ في (المُنشعبةِ) لقَصْدِ زيادةِ المَعْنى، وفي المُلْحَقِ لقَصْدِ مُوافقةِ لَفْظٍ لِلَفْظٍ آخَرَ؛ ليُعامَلَ مُعاملتَهُ، ما عدا المبالغةَ. تد ٣٣

(٣) والمُعْتَبَرُ في اتِّحادِ المَصْدَرَينِ إنَّما هُوَ (الفَعْلَلَةُ)؛ لعُمُومِها واطِّرادِها في جميعِ صُوَرِ (فَعْلَلَ)، لا (الفِعْلالُ)؛ لعَدَمِ اطِّرادِهِ. تد ٣٣

(٤) سَقَطَ من ب و هـ.

(٥) في ج: المزيدَ.

(٦) ولا يزادُ أكثرُ من ذلك. تد ٣٣

(٧) سواءٌ كانَ من حروفِ (سألتمونيها) أوْ من غيرِها، نَحْوُ: (تَقَطَّعَ وجَلْبَبَ وتَمَخْمَخَ). تد ٣٤

(٨) في د: كانَ.

(٩) سَقَطَ من الأصلِ، وأَثْبَتُّها من هـ.

(١٠) أي: هَمْزَةِ قَطْعٍ، ويقالُ لها (هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ وهمزةُ النَّقْلِ)؛ لِنَقْلِها الفِعْلَ من حالةٍ إلى أُخرى. تد ٣٤

(١١) وهِيَ: إيصالُ مَعْنى الفِعْلِ إلى مفعولٍ لا يَصِلُ إليهِ بدونِ الحرفِ المُعَدِّي. تد ٣٤

(١٢) أَعَمُّ من أنْ يكونَ فاعِلًا أوْ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ من أحوالِهِ. تد ٣٤.

الصَّباحِ[1]؛ لأنَّهُ بمنزلةِ:/ ٩ ـ أ/ صِرْنا [ذَوِي][2] صَباحٍ، ولُوجودِ الشَّيْءِ على صِفَةٍ[3]، نَحْوُ: (أَحْمَدْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ مَحْموداً، وللسَّلْبِ[4]، نَحْوُ: (أَعْجَمْتُ الكتابَ) أي: أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ[5]، وللزِّيادةِ في المعنى نَحْوُ: (شَغَلْتُهُ وأَشْغَلْتُهُ)[6]، وللتَّعريضِ [للأَمْرِ][7]، نَحْوُ: ([أَباعَ][8] الجاريةَ) أي: عَرَضَها للبيعِ، واعلَمْ أَنَّهُ قد يُنقَلُ الشَّيْءُ إلى (أَفْعَلَ) فيَصِيرُ لازِماً، وذلك نَحْوُ: (أَكَبَّ وأَعْرَضَ)، يقالُ: (كَبَّهُ) أي: أَلْقاهُ على وَجْهِهِ فأَكَبَّ، و(عَرَضَهُ) أي: [9] أَظْهَرَهُ فأَعْرَضَ، قالَ الزَّوْزَنِيُّ[10]:.........................

---

(١) وإنَّما فَصَلَهُ عمَّا قبلَهُ؛ لأنَّ معنى الهمزةِ فيهِ: الدُّخولُ في المُشْتَقِّ منهُ، لا النِّسبةُ إليهِ، ولكنْ لمَّا كانَ مآلُ الدُّخولِ هُوَ النِّسبةُ بحَسَبِ الحقيقةِ عَدَّهُ منها، ويُشيرُ إلى ذلك قولُهُ: (لأنَّهُ بمنزلةِ... الخ)، وحينئذٍ صارَ هذا البابُ لازِماً. تد ٣٤

(٢) في الأصلِ: ذي.

(٣) ومعناهُ: أنَّ الفاعِلَ وَجَدَ المفعولَ مُتَّصِفاً بصفةٍ مُشْتَقَّةٍ من أصلِ ذلك الفِعْلِ، وتلك الصِّفَةُ في معنى الفاعلِ إنْ كانَ أَصْلُ الفِعْلِ لازِماً، وفي معنى المفعولِ إنْ كانَ مُتَعَدِّياً؛ فمِنَ الأَوَّلِ: (قاتَلْناكُمْ فما أَجْبَنَّاكُمْ) أي: لم نَجِدْكُم جُبَناءَ، ومنَ الثَّاني مثالُ الشَّارِحِ المُحَقِّقِ. تد ٣٤

(٤) أي: لِسَلْبِ الفاعلِ أَصْلَ الفِعْلِ عنِ المفعولِ. تد ٣٤

(٥) أي: لُبْسَهُ وإبهامَهُ بنَقْطِ ما يُنْقَطُ وإهمالِ ما يُهْمَلُ، أوْ لِسَلْبِ الفِعْلِ عنِ الفاعِلِ، يقالُ: (قَسَطَ الرَّجُلُ) إذا جارَ، و(أَقْسَطَ) إذا سَلَبَ عن نفسِهِ القِسْطَ، أيِ: الجُورَ فعدَلَ. تد ٣٤ـ٣٥

(٦) بناءً على أنَّ زيادةَ المبنى تَدُلُّ على زيادةِ المعنى. تد ٣٥

(٧) في الأصلِ: الأَمْرِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ. والمُرادُ بهِ: جَعْلُ الشَّيْءِ عُرْضَةً ومُهَيَّأً لأَمْرٍ. تد ٣٥

(٨) في الأصلِ: باعَ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٩) فَسَّرَهُ احترازاً من (عَرَضَ الشَّيْءَ) بمعنى: وَضَعَهُ على العَرْضِ. تد ٣٥

(١٠) هُوَ حُسَيْنُ بنُ أحمدَ بنِ حسينٍ الزَّوْزَنِيِّ، أبو عبدِ اللهِ (ت ٤٨٦هـ)، عالِمٌ بالأدبِ، قاضٍ، من أهلِ (زوزنَ) (بينَ هُراةَ ونيسابورَ)، لهُ: شَرْحُ المُعَلَّقاتِ السَّبْعِ والمصادرُ وترجمانُ القرآنِ بالعربيةِ والفارسيةِ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٢/ ٢٣١.

ولا ثالثَ لَهُما[١] [فيما سَمِعْنا][٢].

(وفَعَّلَ) بتكريرِ العينِ (نَحْوُ: فَرَّحَ[٣] تَفْرِيحاً)[٤]، [واختُلِفَ][٥] في الزَّائِدِ[٦]، هِيَ الأُوْلى أوِ[٧] الثَّانيةُ[٨]؟ فقيلَ: الأُوْلى؛ لأنَّ الحُكْمَ بزيادةِ السَّاكِنِ أَوْلَى[٩]، وقيل: الثَّانيةُ[١٠]؛ لأنَّ الزِّيادةَ [بالآخِرِ][١١] أَوْلى[١٢]، والوَجْهانِ جائزانِ عندَ سيبويهِ[١٣].

وهُوَ للتَّكثيرِ في الفِعْلِ[١٤]، نَحْوُ: (جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ)، أَوْ في الفاعِلِ[١٥]، نَحْوُ:

---

(١) ينظر الكلياتُ ـ الكَفَوِيِّ: ١/ ٦٢٤.

(٢) وقال بَعْضُهُم: ولم يأتِ في لسانِ العَرَبِ فِعْلٌ ثُلاثيُّهُ مُتَعَدٍّ ورباعيُّهُ لازمٌ إلاَّ كلماتٍ قليلةً، نَحْوُ: (كَبَبْتُهُ فأَكَبَّ وقَشَعْتُهُ فأَقْشَعَ ونَسَلْتُهُ فأَنْسَلَ)، قال البيضاويُّ: والتَّحقيقُ أَنَّهما من بابِ أَنْقَضَ (أفعَلَ) بمعنى: صارَ ذا كَبٍّ وذا قَشْعٍ، وليسا من مُطاوِعَي (كَبَّ وقَشَعَ)، بل المُطاوِعُ لهما (انكَبَّ وانقَشَعَ). تد ٣٥، في الأصلِ: فما.

(٣) في ج بزيادة: يُفَرِّحُ.

(٤) أَصْلُهُ (تَفْرِرْحاً)؛ لوجوبِ اشتمالِ المصدرِ على حروفِ فِعْلِهِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الرَّاءُ الثانيةُ من جنسِ حركةِ ما قبلَها وهُوَ الياءُ. تد ٣٥

(٥) في الأصلِ: واختَلَفُوا، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٦) في سائرِ النُّسَخِ: أنَّ الزَّائدَ، وفي هـ: الزيادةِ.

(٧) في د: أم.

(٨) في نُسْخَةٍ: واختُلِفَ في أنَّ الزَّائدَ هُوَ الأولى أمِ الثانيةُ.

(٩) لِمَا فيهِ من تقليلِ الزَّائِدِ بكونِهِ حَرْفاً فقط. تد ٣٥

(١٠) ونَقَلَهُ الفارسيُّ عن يونسَ واختارَهُ هُوَ وابنُ الحاجبِ. تد ٣٥

(١١) في الأصلِ: بالأخيرةِ.

(١٢) لأنَّهُ هُوَ المَحَلُّ الذي احتَجْنا عندَهُ إلى دَعْوى الزِّيادةِ. تد ٣٥ ـ ٣٦

(١٣) لِتكافُؤِ الدَّليلَينِ. تد ٣٦

(١٤) أي: نفسِهِ معَ قَطْعِ النَّظَرِ عن كثرةِ الفاعِلِ وقِلَّتِهِ. تد ٣٦

(١٥) أي: لإفادةِ أنَّ الفاعِلَ من حيثُ تَعَلُّقُ الفِعْلِ بِهِ كثيرٌ في نفسِهِ، وتَلْزَمُهُ كثرةُ الفِعْلِ المُتَعَلِّقِ. تد ٣٦

(مَوَّتَتِ الإبِلُ)، أوْ في المفعولِ[١]، نَحْوُ: (غَلَّقْتُ الأبوابَ)[٢]، ولِنِسْبَةِ المفعولِ إلى أَصْلِ الفِعْلِ، نَحْوُ: (فَسَّقْتُهُ) أي: نَسَبْتُهُ إلى الفِسْقِ[٣]، وللتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ: (فَرَّحْتُهُ)[٤]، وللسَّلْبِ[٥]، نَحْوُ: (جَلَّدْتُ[٦] البعيرَ) أي: أَزَلْتُ جِلْدَه، ولغيرِ ذلك[٧].

(وفاعَلَ) بزيادةِ الألِفِ (نَحْوُ: قاتَلَ/ ٩ ـ ب/ مُقاتلةً وقِتالاً)، ومنْ قالَ[٨]: (كَذَّبَ كِذَّاباً)[٩] قالَ: (قاتَلَ قيتالاً)، ورُوِيَ: (مارَيْتُهُ مِرَّاءً وقاتَلْتُهُ قِتَّالاً)[١٠]، وهُوَ تأسِيْسُهُ على أنْ يكونَ[١١] بينَ اثنَينِ فصاعِداً يَفْعَلُ أَحَدُهما[١٢] بصاحِبِهِ ما فَعَلَ الصَّاحِبُ بِهِ، نَحْوُ: (ضارَبَ زيدٌ عمراً)[١٣]، ....

---

(١) وتَلْزَمُهُ كثرةُ الفِعْلِ لا الفاعلِ. تد ٣٦

(٢) ولو قيلَ: (غَلَّقْتُ البابَ) باعتبارِ كَثْرَةِ الإغلاقاتِ لَصَحَّ، تد ٣٦، قلتُ: لا تكثيرَ في الفاعِلِ والمفعولِ، بلِ التَّكثيرُ في الفِعْلِ في الجميعِ، ويَنْسَحِبُ إلى الفاعلِ والمفعولِ فيما جازَ فيه.

(٣) بمعنى: قلتُ لهُ: يا فاسِقُ. تد ٣٦

(٤) أي: صيَّرْتُهُ فَرِحاً. تد ٣٦

(٥) أي: لِسَلْبِ الفاعلِ أَصْلَ الفِعْلِ عنِ المفعولِ. تد ٣٦

(٦) في ب و د: جلَّدَ البعيرُ، أي: أزالَ.

(٧) كـ(التَّوَجُّهِ) نَحْوُ: شَرَّقَ وغَرَّبَ. تد ٣٦

(٨) أي: بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ لـ(قِتالًا)، فَقَدْ قُرِئَ بهما. تد ٣٦

(٩) يَعْني: ومَنْ حافَظَ على بناءِ حروفِ الفِعْلِ على هَيْئاتِها في المَصْدَرِ كمُحافظَتِهِ في (كِذَّاباً)، قال في مصدرِ قاتَلَ: (قيتالاً)، ومن ثَمَّ كانَ (قيتالاً) أقيسَ من (قِتَالاً)، ولذا خصَّ الشَّارحُ (كِذَّاباً) بالتنظيرِ؛ لاشتراكِ المَصْدَرينِ والحالةُ هذهِ في الجريانِ على الفِعْلِ. تد ٣٦

(١٠) فالمُدْغَمَتانِ بَدَلانِ منَ الياءِ المنقلبةِ عن ألفِ (فاعَلَ). تد ٣٦

(١١) أيِ: الحَدَثُ المدلولُ عليهِ بمُجَرَّدِهِ. تد ٣٦

(١٢) المرادُ منَ الفِعْلِ هُوَ الإيجادُ ومنَ المفعولِ الأَثَرُ، فلا يَلْزَمُ اتِّحادُ الفِعْلِ والمفعولِ. تد ٣٦

(١٣) فصدورُ الضَّرْبِ من زيدٍ مُتَعَلِّقاً بعَمْرٍو صريحٌ، والعَكْسُ ضِمْنِيٌّ، فالاشتراكُ مدلولٌ التزامِيٌّ لهذهِ

ويكونُ بمعنى (فَعَّلَ) أي: [1] للتَّكثيرِ، نَحْوُ: (ضاعَفْتُهُ وضَعَّفْتُهُ)[2]، وبمعنى (أَفْعَلَ)، نَحْوُ: ([عافاكَ][3] اللهُ وأعفاكَ)، وبمعنى (فَعَلَ)، نَحْوُ: (دافَعَ[4] ودَفَعَ وسافَرَ وسَفَرَ)[5].

(و) القِسْمُ (**الثَّاني**) منَ الأَقْسامِ الثَّلاثةِ (**ما كانَ ماضيهِ**[6] **على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ**)، وهُوَ ما يكونُ الزَّائِدُ فيهِ حَرْفَينِ، وهُوَ نَوْعانِ، والمَجموعُ خَمْسَةُ أبوابٍ؛ لأَنَّهُ[7] (**إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ مِثْلُ تَفَعَّلَ**) بزيادةِ التَّاءِ وتكريرِ العَيْنِ (**نَحْوُ: تَكَسَّرَ تَكَسُّراً**).

وهُوَ لمُطاوَعَة (فَعَّلَ)[8]، نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ فتكَسَّرَ، والمُطاوعةُ[9]: حُصُولُ الأَثَرِ عن تَعَلُّقِ

الصِّيغةِ، ولأجلِ اعتبارِ التَّعَلُّقِ ـ في وَضْعِ (فاعَلَ) وَجَبَ تعديتُهُ إلى واحدٍ إنْ كانَ أَصْلُهُ لازِماً، نَحْوُ (كارَمْتُهُ)، وإلى اثنَينِ إنْ كانَ مُتَعَدِّياً لواحدٍ ـ لم يَصْلُحْ أنْ يكونَ مُشارِكاً للفاعِلِ في المفاعلةِ، نَحْوُ (نازَعْتُهُ الحديثَ)، دونَما إذا صَلَحَ للمشاركةِ فلا يَتَعَدَّى إلى اثنَينِ بل يَكتفِي بمفعولِهِ كما في (شاتَمْتُ زيداً). تد ٣٦ ـ ٣٧

(١) سَقَطَ من هـ.

(٢) والقرينةُ على أنَّ (ضاعَفَ) بمعنى ضَعَّفَ عَدَمُ استقامةِ المُشارَكَةِ. تد ٣٧

(٣) في الأصلِ: عافَكَ.

(٤) يقالُ: (دافَعَ اللهُ عنكَ البلاءَ)، بمعنى دَفَعَ، ولا تستقيمُ المشاركةُ. تد ٣٧

(٥) في ب بزيادة: واقَعَ ووَقَعَ.

(٦) سَقَطَ من ب.

(٧) سَقَطَ من هـ.

(٨) الإضافةُ فيهِ من إضافةِ المَصْدَرِ لمفعولِهِ، والأَصْلُ: لمُطاوعتِهِ فَعَّلَ، ففي إسنادِ المُطاوعةِ لـ(تَفَعَّلَ) وإيقاعِها على (فَعَّلَ) تَجَوُّزٌ، إذ حقيقةُ المطاوعةِ: قبولُ الأَثَرِ النَّاشِئِ من تَعَلُّقِ فِعْلِ الفاعِلِ بمفعولِهِ كـ(قَبولِ الإناءِ للانكسارِ) من تَعَلُّقِ فِعْلِ الكاسِرِ وهُوَ الكَسْرُ بذلك الإناءِ، ففي نَحْوِ قولِكَ: (كَسَرْتُ الزُّجاجَ فانكَسَرَ)، المُطاوِعُ هُوَ المُتَأَثِّرُ وهُوَ الزُّجاجُ، لا الكَسْرُ الذي هُوَ التَّأثيرُ، وإذا تَقَرَّرَ هذا عَلِمْتَ أنَّ تعريفَ الشَّارِحِ هُوَ للمُطاوعَةِ المجازيَّةِ. تد ٣٧

(٩) قلت: تعريف للمطاوعة المجازية إن كانت الإضافة من إضافة المصدر إلى الفاعل، وللمطاوعة الحقيقية المفسرة بقبول الأثر على أن الإضافة فيه من إضافة المصدر لمفعوله.

الفِعْلِ المُتَعَدِّي بمفعولِهِ، فإنّكَ إذا قُلْتَ: كَسَّرْتُهُ فالحاصِلُ لهُ التَّكَسُّرُ، وللتَّكَلُّفِ نَحْوُ: (تَحَلَّمَ) أي: تَكَلَّفَ الحِلْمَ، ولاتِّخاذِ الفاعِلِ المفعولَ أَصْلَ الفِعْلِ، نَحْوُ: ([تَوَسَّدْتُهُ])[1] أي: اتَّخَذْتُهُ[2] وِسادَةً، وللدلالةِ على أنَّ الفاعِلَ جانَبَ الفِعْلَ[3]، نَحْوُ: (تَهَجَّدَ) أي: جانَبَ الهُجُودَ، وللدِّلالةِ على حُصُولِ أَصْلِ الفِعْلِ/ ١٠ ـ أ/ مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ[4]، نَحْوُ: (تَجَرَّعْتُهُ) أي: شَرِبْتُهُ[5] جُرْعَةً بعدَ جُرْعَةٍ، وللطَّلَبِ نَحْوُ: (تَكَبَّرَ) أي: طَلَبَ أنْ يكونَ كبيراً[6].

(وتفاعَلَ) بزيادةِ التَّاءِ والأَلِفِ (نَحْوُ تباعَدَ تباعُداً)، وهُوَ [في الأَصْلِ][7] لما يَصْدُرُ[8] مِنِ اثنَينِ فصاعِداً، نَحْوُ: ([تضارَبا][9] وتضارَبوا)، فإنْ كانَ منْ (فاعَلَ) المُتَعَدِّي[10] إلى مَفْعُولَينِ يكونُ مُتَعَدِّياً إلى مفعولٍ واحِدٍ، نَحْوُ: (نازَعْتُهُ الحديثَ وتنازَعْتُهُ)[11]، وعلى هذا القياسُ[12]،..

---

(١) في الأصلِ: واسَدْتُهُ، وفي د: تَوَسَّدْتُ الترابَ.

(٢) في ج و هـ: أَخَذْتُهُ.

(٣) أيِ: الحَدَثَ المدلولَ عليهِ بالمُجَرَّدِ الذي هُوَ أَصْلُ تَفَعَّلَ، فالدَّالُّ على المُجانَبَةِ هُوَ الهَيْئَةُ في (تَفَعَّلَ) لا المادَّةُ، تد ٣٨، **قلتُ**: ولو قالَ: جانَبَ أَصْلَ الفِعْلِ لأَغناهُ عن هذا التَّعليقِ.

(٤) في هـ: أُخرى.

(٥) في ب و د: تَجَرَّعَهُ أي: شَرِبَهُ.

(٦) والفرقُ بينَهُ وبينَ التَّكَلُّفِ هُوَ حُصُولُ أَصْلِ الفِعْلِ في التَّكَلُّفِ دونَ الطَّلَبِ. تد ٣٨

(٧) من هـ.

(٨) نبَّهَ بقيدِ (الصُّدُورِ) على أنَّ القَصْدَ في هذا البابِ قيامُ الفِعْلِ بالفاعلِ، وأنَّ التَّعَلُّقَ بالوقوعِ فيهِ ضِمْنِيٌّ لا قَصْدِيٌّ. تد ٣٨

(٩) في الأصل: تضارَبْنا.

(١٠) سَقَطَ من ب.

(١١) في ج: وتنازَعْنا.

(١٢) يَعْنِي إذا كانَ (تفاعَلَ) مأخوذاً من (فاعَلَ) المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ فيكونُ غيرَ مُتَعَدٍّ؛ لأنّ (تفاعَلَ) دون

وذلك[1] لأنَّ وَضْعَ (فاعَلَ) [لِنِسْبَةِ الفِعْلِ][2] إلى الفاعِلِ المُتَعَلِّقِ[3] بغيرِهِ[4]، معَ أنَّ الغيرَ أيضاً فَعَلَ[5] ذلك[6]، و(تفاعَلَ) وَضْعُهُ لِنِسْبَتِهِ[7] إلى المُشْتَرِكِينَ فيهِ من غيرِ قَصْدٍ إلى تَعَلُّقٍ لهُ[8]، ولِمُطاوعةِ فاعَلَ نَحْوُ: (باعَدْتُهُ فتباعَدَ)، وللتَّكَلُّفِ نَحْوُ: (تجاهَلَ) أي: أَظْهَرَ الجَهْلَ، والحالُ أنَّهُ مُنْتَفٍ عنهُ، والفَرْقُ بينَ التَّكَلُّفِ في هذا البابِ وبينَهُ في بابِ تَفَعَّلَ: أنَّ (المُتَحَلِّمَ) يُريدُ[9] وجودَ الحِلْمِ من نفسِهِ بخلافِ (المُتجاهِلِ)[10].

(**وإمَّا أوَّلُهُ الهمزةُ مِثْلُ انفَعَلَ**) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ، (**نَحْوُ: انقَطَعَ انقِطاعاً**)، وهُوَ لِمُطاوَعَةِ فَعَلَ[11]، نَحْوُ: (قَطَعْتَهُ/ ١٠ ــ ب/ فانْقَطَعَ)، ولهذا لا يَكُونُ إلَّا لازِماً[12]، ومَجيئُهُ لِمُطاوعةِ أَفْعَلَ ـ نَحْوُ: (أَسْفَقْتُ البابَ) أي: رددْتُهُ فـ(انسَفَقَ)، و(أَزْعَجْتُه)

(فاعَلَ) برتبةٍ، تد ٣٨، وفي ب: فَقِسْ.

(١) أي: زيادةُ (فاعَلَ) على (تفاعَلَ) من جهةِ المفعولِ. تد ٣٨

(٢) أيِ: الحَدَثِ المدلولِ عليهِ بالمُجَرَّدِ. تد ٣٨، وفي الأصلِ: النِّسبة المفعول.

(٣) أي: فِعْلُهُ. تد ٣٨

(٤) أي: بغيرِ الفاعِلِ وهُوَ أَحَدُ المُشتركَينِ الذي هُوَ المفعولُ. تد ٣٨ ـ ٣٩

(٥) بالفاعلِ المذكورِ. تد ٣٩

(٦) فدلالتُهُ على المشاركةِ ضِمْنِيَّةٌ. تد ٣٩

(٧) أيِ: الفِعْلِ المُتقدِّمِ ذِكْرُهُ. تد ٣٩

(٨) يعني بدونِ مُلاحظةِ وقوعِ الفِعْلِ فيهِ على المفعولِ، وَجْهُ ذلك: أنَّ ذلك الغيرَ الذي تَعَلَّقَ به الفِعْلُ في (فاعَلَ) على وَجْهِ المفعوليَّةِ نُسِبَ إليهِ الفِعْلُ في (تفاعَلَ) على وَجْهِ الفاعليَّةِ. تد ٣٩

(٩) أي: يَطْلُبُ. تد: ٣٩

(١٠) لأنَّهُ نَقْصٌ وهُوَ لا يُطلَبُ. تد ٣٩

(١١) بخلافِ (تَفَعَّلَ) فإنَّهُ لمطاوعةِ (فَعَّلَ)، ووَجْهُ الاختصاصِ: أنَّ هذا البابَ للتَّكَلُّفِ، فالمُناسِبُ أنْ يكونَ مُطاوِعاً لِمَا فيه مبالغةٌ، بخلافِ الانفعالِ فإنَّهُ لا تَكَلُّفَ فيه. تد ٣٩

(١٢) لاقتضاءِ المطاوعةِ اللُّزومَ.

[أي: أَبْعَدْتُهُ][١] فـ(انزعَجَ) ـ منَ الشَّواذِّ[٢]، ولا يُبنَى إلاَّ مِمَّا فيهِ عِلاجٌ وتأثيرٌ، لا يقالُ: (اِنْكَرَمَ وانْعَدَمَ)[٣] ونَحْوُهُما[٤]؛ لأَنَّهُم [لَمَّا][٥] خَصُّوهُ بالمطاوعةِ التَزَمُوا أنْ يكونَ أَمْرُهُ مِمَّا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وهُوَ عِلاجٌ؛ تَقْوِيَةً للمعنى الذي [ذَكَرُوهُ][٦]، من أنَّ المُطاوعةَ هِيَ[٧]: حُصُولُ الأَثَرِ[٨].

(وافْتَعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والتَّاءِ (**نَحْوُ: اجتَمَعَ اجتِماعاً**)، وهُوَ لمُطاوعةِ (فَعَلَ)[٩]، نَحْوُ: (جَمَعْتُهُ فاجتَمَعَ)، وللاتِّخاذِ، نَحْوُ: (اختبَزَ) أيِ: [اتَّخَذَ][١٠] الخُبْزَ، ولزيادةِ المُبالغةِ في المعنى، نَحْوُ: (اكتَسَبَ) أي: بالَغَ [واضطَرَبَ][١١] في الكَسْبِ، ويكونُ بِمَعْنَى (فَعَلَ) نَحْوُ: (جَذَبَ واجتَذَبَ)، وبمعنى (تفاعَلَ)، نَحْوُ: ([اختَصَموا أي تخاصَموا])[١٢].

---

(١) سَقَطَ من الأَصْلِ.

(٢) أي: من مَجِيْءِ الشَّواذِّ، وإنَّما احتَجْنا إلى تقديرِ مضافٍ؛ لأنَّ المجيءَ نفسَهُ ليسَ شاذّاً. تد ٤٠

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف ـ الجرجاني عبد القاهر(ت ٤٧١هـ): ٥٠، المفصل ـ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ٣٧٣، شرح الشافية ـ الرضي(ت ٦٨٦هـ): ١/ ١٠٨.

(٤) إذْ لا عِلاجَ ولا تأثيرَ في الكُلِّ، أمَّا (الكَرَمُ) فلا أَثَرَ فيهِ بالمُكرَمِ، وأمَّا (العَدَمُ) فلأنَّ المعدومَ ليسَ بموجودٍ حتَّى يقومَ بِهِ أثَرٌ. تد ٤٠ قلت: أما الأول فالمانع فيه لفظي والمثال الثاني معنوي.

(٥) سَقَطَ من الأصلِ.

(٦) في الأصلِ: ذَكَرُه، وفي ب و ج: ذَكَرَ، وفي ه: ذَكَروا.

(٧) سَقَطَ من ب و ج و د.

(٨) أي: فَقَوِيَ الأَثَرُ بكونِهِ ظاهِراً. تد ٤٠

(٩) كذا في الأصلِ، وفي سائرِ النُّسَخِ: للمطاوعةِ.

(١٠) من ه، وفي باقي النُّسَخِ: أَخَذَ.

(١١) في الأصل: واصطَبَرَ.

(١٢) في الأصلِ: اختَصَمُوا أَوْ تخاصَمُوا، وأثبتناهُ من ه.

(وافْعَلَّ) بزيادةِ الهمزةِ واللاَّمِ الأُوْلى أوِ الثَّانيةِ (نَحْوُ: احمَرَّ احمِراراً)، أي: حَمُرَ، وهُوَ للمبالغةِ، ولا يكونُ إلاَّ لازماً، واختَصَّ بالألوانِ والعُيُوبِ.

(والثَّالِثُ) منَ الأقسامِ الثَّلاثةِ (ما كان ماضيهِ[١] على سِتَّةِ أَحْرُفٍ)، وهُوَ ما [يكونُ][٢] الزَّائِدُ فيهِ/ ١١ ـ أ/ ثلاثةَ أَحْرُفٍ[٣]: (مِثْلُ: استَفْعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والسِّينِ والتَّاءِ، (نَحْوُ: استَخْرَجَ استِخراجاً)، وهُوَ لِطَلَبِ الفَعْلِ[٤]، نَحْوُ: (استخرَجْتُهُ) أي: طَلَبْتُ خروجَهُ، ولإصابةِ الشَّيْءِ[٥] على صِفَةٍ، نَحْوُ: (استَعْظَمْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ عظيماً[٦]، وللتَّحَوُّلِ[٧]، نَحْوُ: (استَحْجَرَ الطِّينُ) أي: تَحَوَّلَ إلى الحَجَرِيَّةِ، ويكونُ بمعنى (فَعَلَ)، نَحْوُ: قَرَّ واستَقَرَّ، وقيلَ[٨]: إنَّهُ للطَّلَبِ[٩]، كأنَّهُ يَطْلُبُ القرارَ من نفسِهِ.

(وافعالَّ) بزيادةِ الهمزةِ والألفِ واللاَّمِ، (نَحْوُ: احمارَّ احميراراً)، وحُكْمُهُ [حُكْمُ][١٠] (احمرَّ)[١١] إلاَّ أنَّ المبالغةَ فيهِ زائدةٌ[١٢].

---

(١) سَقَطَ من ب وج ود.

(٢) في الأصلِ: كانَ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٣) في هـ زيادةٌ نَصُّها: ومجموعُهُ خمسةُ أبوابٍ.

(٤) في ج: أَصْل الفِعْلِ. أيِ: الفِعْلِ بالمَعْنى اللُّغَوِيِّ بمعنى: طَلَبِ أَصْلِ الفِعْلِ، صريحاً كانَ ذلك الطَّلَبُ نَحْوُ (استكتبتُهُ) أوْ تقديراً نَحْوُ (استخرجْتُهُ). تد ٤٢، قلت: إنْ قُرِئَتْ نسخة (أَصْلِ الفِعْلِ) فبِكَسْرِ الفاءِ من الفِعْلِ بالمعنى الاصطلاحيِّ، وإنْ قُرِئَتْ بإسقاطِ (أَصْلِ) فـ(فاء) الفَعْلِ مفتوحةٌ، وعليها حاشية التدريج. تد ٤٢

(٥) أيِ: المفعولِ مُشتَمِلًا على... الخ. تد ٤٢

(٦) معناهُ أنَّ الفاعِلَ وَجَدَ المفعولَ موصوفاً بصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ من أَصْلِ ذلك الفِعْلِ، كما في (أَحْمَدْتُهُ). تد ٤٢

(٧) أي: تَحَوُّلِ الفاعلِ إلى أَصْلِ الفِعْلِ، ومنهُ: (استنوَقَ الجَمَلُ)؛ لأَنَّهُ معنويٌّ والأَوَّلُ حقيقيٌّ. تد ٤٢

(٨) وَجْهُ ضَعْفِهِ أنَّ (استقرَّ) يَصِحُّ إسنادُهُ إلى ما يَمْتَنِعُ منهُ الطَّلَبُ كـ(الحَجَرِ). تد ٤٢

(٩) أيِ: التَّقْديرِيِّ لا الصَّريحِ، ولذا قالَ: كأنَّهُ.. الخ. تد ٤٢.

(١٠) في الأَصْلِ: كَحُكْمِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(١١) في: المبالغةِ واللُّزومِ والاختصاصِ، وهُوَ منَ التَّشبيهِ المُؤَكَّدِ بحَذْفِ أداتِهِ ووجْهِ الشَّبَهِ. تد ٤٢

(١٢) في د: أكثرُ.

(وافعوعَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والواوِ وإحْدَى[1] العَيْنَينِ[2]، (نَحْوُ: اعشَوْشَبَ) الأَرْضُ (اعشيشاباً)[3] أي: كَثُرَ عُشْبُها، وهُوَ للمبالغةِ.

وفي بعضِ النُّسَخِ: (وافْعَوَّلَ نَحْوُ: اجلوَّذَ[4] اجلوَّاذاً)[5] وهُوَ بزيادةِ الهمزةِ والواوَينِ.

(وافْعَنْلَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ وإحْدى اللاَّمَينِ[6]، (نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ اقعِنْساساً) أي: خلَّفَ ورَجَعَ، قال أبو عَمرٍو[7]: سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ[8] عنهُ فقالَ: (هكذا)، فَقَدَّمَ بَطْنَهُ وأَخَّرَ[9] صَدْرَهُ[10].

---

(١) في ب و د و هـ: أَحَد.

(٢) كونُها الثانيةَ هنا ظاهِرٌ؛ لانتفاءِ عِلَّةِ أَوْلَوِيَّةِ الْأُوْلَى، وهُوَ سُكُونُها؛ لأنَّهما مُتَحَرِّكانِ هنا. تد ٤٢

(٣) الأصلُ (إِفْعُوْعالًا)، فلمَّا سُكِّنَتِ الواوُ وانكَسَرَ ما قبلَها قُلِبَتْ ياءً، ولم تَنْقَلِبْ في (اجلوَّذَ) للإدغامِ، وفي هذا دليلٌ على تَقَدُّمِ الإدغامِ على الإعلالِ. تد ٤٣

(٤) وهُوَ بناءٌ مُقْتَضَبٌ، أي: موضوعٌ على مثالٍ لم يُسْبَقْ بآخَرَ أَصْلٍ له، أَوْ كالأَصلِ معَ الخُلُوِّ من حرفِ مَعْنى أَوْ إلحاقٍ. تد ٤٣

(٥) في هـ زيادةٌ نَصُّها: أي أَصْلُهُ جَلَذَ، ومعناهُ: أَسْرَعَ في مِشْيَتِهِ.

(٦) ولعلَّ وَجْهَ القولِ بأنَّ الزَّائدَ في هذا هُوَ الأَوَّلُ وإنْ كانَ مُتَحَرِّكاً وقوعُهُ مَوْقِعَ ما حُكِمَ بزيادتِهِ لسُكُونِهِ. تد ٤٣

(٧) هُوَ أبو عَمْرو الشَّيبانِيِّ، إسحاقُ بنُ مِرارٍ: عالمٌ جليلُ القَدْرِ، بل إنَّهُ كانَ من أَعْلَمِ النَّاسِ باللُّغَةِ وأَحْفَظِهِم وأكثَرِهِم أَخْذاً عنِ ثِقاتِ العَرَبِ، ذَكَرَهُ الزُّبَيدِيُّ في الطبقةِ الثانيةِ من طبقاتِ اللُّغَوِيِّينَ الكوفيِّينَ، وهُوَ من أهلِ الرِّيادةِ بالكوفةِ، قيلَ: إنَّهُ تُوُفِّيَ سنةَ ٢٠٥هـ، وقيلَ: ٢٠٦، ومن آثارِهِ الجليلةِ: كتابُ الجيمِ، وكتابُ النَّوادِرِ، ينظر: الأعلام ـ الزركلي: ١/ ٢٩٦.

(٨) عبدُ الملكِ بنُ قُرَيْبِ بنِ عليِّ بنِ أَصْمَعَ الباهلِيُّ، أبو سعيدِ الأَصْمَعِيُّ(ت ٢١٦هـ): راويةُ العَرَبِ، وأَحَدُ أَئِمَّةِ العِلْمِ باللُّغَةِ والشِّعْرِ والبُلْدانِ، ومولدُهُ ووفاتُهُ في البصرة، وتصانيفُهُ كثيرةٌ، منها: الإِبِلُ وخَلْقُ الإنسانِ، والفَرْقُ، والخيلُ والشَّاءُ والدَّاراتُ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٤/ ١٦٢.

(٩) في ج: وأَخْرَجَ.

(١٠) ينظر مقاييس اللغة ـ ابن فارس: ٥/ ١١٠، لسان العرب ـ ابن منظور: ٦/ ١٧٧، شرح الشافية ـ

(وافْعَنْلَى) بزيادةِ الهمزةِ والنّونِ والألفِ[1] (نَحْوُ: اسْلَنْقَى اسلِنْقاءً)[2]/ ١١ ـ ب/ أي: نامَ على ظَهْرِهِ وَوَقَعَ على القَفَا[3]، والبابانِ الأخيرانِ منَ المُلْحقاتِ بـ(احْرَنْجَمَ)، فلا وَجْهَ لنَظْمِهِما في سِلْكِ ما تقدَّمَ[4]، وكذا (تَفَعَّلَ وتفاعَلَ) منَ المُلْحقاتِ بـ(تَدَحْرَجَ)[5]، والمُصَنِّفُ لم يُفَرِّقْ بينَ ذلك.

(وأمَّا الرُّباعِيُّ المَزِيدُ فيهِ[6] فأَمْثِلَتُهُ) أي: أَبْنِيَتُهُ بِحُكْمِ الاستقراءِ (ثلاثةٌ: تَفَعْلَلَ) بزيادةِ التَّاءِ (كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً)[7]، ويُلحَقُ[8] بهِ نَحْوُ: (تَجَلْبَبَ)[9] [أي: لَبِسَ الجلبابَ][10]، و(تَجَوْرَبَ) أي: لَبِسَ الجَوْرَبَ، و(تَفَيْهَقَ) أي: [أَكْثَرَ][11] في كلامِهِ، و(تَرَهْوَكَ) أي:

الرضي: ١/ ٥٥، ٢٣٦.

(١) أي: الألفِ المنقلبةِ عنِ الياءِ للإلحاقِ لا للتَّأنيثِ. تد ٤٣

(٢) أصلُهُ: اِسْلِنْقاياً، قُلِبَتِ الياءُ همزةً؛ لوقوعِها مُتطَرِّفَةً بعدَ ألفٍ زائدةٍ وهُوَ أَلِفُ المَصْدَرِ، ولم يَبْطُلْ بِهِ الإلحاقُ بـ(احرنجمَ) نَظَراً إلى الأَصْلِ. تد ٤٣

(٣) في الأصلِ: قفاءٌ، قال في التدريج: ومَذْهَبُ سيبويهِ أنَّ هذا البناءَ لا يَتَعَدَّى، وخالفَهُ أبو عبيدةَ وأبو الفتحِ لقولِ الرَّاجِزِ: (يعْرَنْدِيني ويَسْرَنْدِيني)، ورُدَّا بأنَّ المُتَعَدِّيَ لم يُسْمَعْ إلاَّ في هذا البيتِ. تد ٤٣

(٤) في هـ زيادةٌ: من أقسامِ الثّلاثيِّ المزيدِ فيهِ.

(٥) فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يُشْتَرَطُ اتِّحادُ المَصْدَرَينِ بينَ المُلْحَقِ والمُلْحَقِ بهِ؛ ولأنَّ زيادةَ الإلحاقِ لا يكونُ لها مَعنىً. تد ٤٤

(٦) سَقَطَ من هـ.

(٧) قلت: ضُمَّتْ لامُ المَصْدَرِ فَرْقاً بينَهُ وبينَ فِعْلِهِ.

(٨) في ج: ومُلْحَقٌ.

(٩) إنَّ تَحَقُّقَ الإلحاقِ في (تَجَلْبَبَ) إنَّما هُوَ بتكرارِ الباءِ، و(التاءُ) إنَّما دَخَلَتْ لمعنى المطاوعةِ؛ لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ في أوَّلِ الكلمةِ، وكذا باقي المُلْحَقَاتِ. تد ٤٤

(١٠) سَقَطَ منَ الأَصْلِ.

(١١) في الأصلِ: كَثُرَ.

تَبَخْتَرَ[١]، و(تَمَسْكَنَ) أي: أَظْهَرَ الذُلَّ والمَسْكنةَ.

(وافْعَنْلَلَ) بزيادةِ الهمزةِ والنُّونِ (كاحْرَنْجَمَ) أيِ: ازدَحَمَ (اِحْرِنْجاماً)، يقالُ: (حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحرَنْجَمَتْ)[٢] أي: رَدَدْتُ بعضَها إلى بعضٍ فارتدَّتْ، ويُلحَقُ[٣] بهِ نَحْوُ: (اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقى)، ولا يجوزُ الإدغامُ[٤] والإعلالُ[٥] في المُلْحَقِ؛ لأنه يَجِبُ أنْ يكونَ مِثْلَ المُلْحَقِ بهِ لَفْظاً، والفَرْقُ بينَ [بابَي][٦] (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ)[٧] أنَّهُ يَجِبُ في الأَوَّلِ[٨] تكريرُ اللاَّمِ دونَ الثَّاني[٩].

(وافْعَلَلَّ) بزيادةِ الهمزةِ واللاَّمِ، وهُوَ بسُكُونِ الفاءِ وفَتْحِ العينِ وفَتْحِ اللاَّمِ الأُوْلى مُخَفَّفَةً والأخيرةِ مُشَدَّدَةً، (كاقْشَعَرَّ) جِلْدُهُ/ ١٢ ـ أ/ (اقشعراراً) أي: أَخَذَتْهُ قَشْعَرِيرةٌ.

---

(١) في الأصل زيادةٌ: في المَشْيِ، وسَقَطَتْ من سائرِ النُّسَخِ.

(٢) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ هذا البابَ لمطاوعةِ (فَعْلَلَ)، ولمَّا كانَ الازدحامُ ليسَ معنىً للاحْرِنْجامِ، بلْ معناهُ: الرَّدُّ، ويَلْزَمُ منهُ: الازدِحامُ فَسَّرَهُ ثانياً بمعناهُ الحقيقِيِّ. تد ٤٥

(٣) في ج و هـ: ومُلْحَقٌ.

(٤) أي: مُطلقاً؛ لأنَّهُ يُبْطِلُ المِثْلِيَّةَ؛ لأنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تسكينَ المُتَحَرِّكِ وتحريكَ السَّاكِنِ، فَيَقَعُ بإزاءِ المُتَحَرِّكِ في المُلْحَقِ بهِ ساكِنٌ في المُلْحَقِ وعكسُهُ. تد ٤٥

(٥) أي: في غيرِ الآخِرِ؛ لأنَّهُ في الآخِرِ جائزٌ، ولا يَبْطُلُ بهِ الإلحاقُ؛ لكونِهِ في مَحَلِّ التَّغيُّرِ. تد ٤٥

(٦) سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٧) أي: بينَ الثُّلاثِيِّ الأصولِ والرُّباعِيِّ الأصولِ.

(٨) كـ(السِّينِ) في (اقعَنْسَسَ)؛ لِيَصِحَّ مقابلةُ الحرفِ الزَّائِدِ باللاَّمِ؛ إذ لو لم يُكَرَّرْ لَعُبِّرَ عنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، فيَخْرُجُ عن بابِ (افعَنْلَلَ) كما تقولُ في (احْبَنْطَى) مَثَلاً (افعَنْلَى). تد ٤٥

(٩) فإنَّ الحرفَ الذي بعدَ الفاءِ والعينِ فيهِ أَصْلِيٌّ ضرورةَ أنَّهُ رُباعِيٌّ، فيُعَبَّرُ عنهُ باللامِ مُماثِلاً كانَ أوْ لا. تد ٤٥

(تَنْبيهٌ[١]: الفِعْلُ إمّا مُتعَدٍّ وَهُوَ) الفِعْلُ (الذي يَتَعَدَّى)[٢] منَ الفاعِلِ؛ أي: يَتَجاوَزُ[٣] (إلى المفعولِ بِهِ[٤]، كقولِكَ: ضَرَبْتُ زيداً)؛ فإنَّ الفِعْلَ[٥] الذي هُوَ[٦] (الضَّرْبُ) قد جاوَزَ الفاعِلَ إلى (زيدٍ)، [فالدَّوْرُ][٧] مدفوعٌ؛ [لأنَّ][٨] المُرادَ بقولِهِ: (يَتَعَدَّى) معناهُ اللُّغَوِيُّ[٩]، وإنَّما قَيَّدَ (المفعولَ) بقولِهِ: (بِهِ)؛ لأنَّ المُتَعَدِّيَ وغيرَهُ سِيَّانِ في نَصْبِ ما عدا المفعولَ بهِ، نَحْوُ: (اجتَمَعَ القومُ والأَميرَ [يومَ الجُمُعَةِ][١٠] في السُّوقِ اجتماعاً

---

(١) التَّنبيهُ في اللُّغَةِ: التَّوقيفُ على الشَّيْءِ والإيقاظُ لهُ، وفي الاصطلاحِ: عبارةٌ عن فائدةٍ مُندرجةٍ تحتَ قاعدةٍ سابقةٍ، بحيثُ لو جُرِّدَ النَّظَرُ إليها لفُهِمَتْ ممَّا سَبَقَ. تد ٤٥

(٢) أي: مدلولُهُ الذي هُوَ الحَدَثُ. تد ٤٦

(٣) في هـ: يتجاوزُهُ.

(٤) والمعنى: أنَّ المُتَعَدِّيَ: ما يَدُلُّ على معنىً يَتجاوزُ الذِّهْنُ عندَ تَصوُّرِ ذلك المعنى وتَصوُّرِ مَحَلِّ صُدُورِهِ وهُوَ الفاعِلُ إلى المفعولِ بِهِ. تد ٤٦

(٥) تفسيرُ الشَّارِحِ هذا يَصْدُقُ بالتَّعدِّي بالحرفِ كـ(مَرَرْتُ بزيدٍ)؛ فإنَّ مدلولَ (مَرَّ) جاوَزَ الفاعِلَ إلى المفعولِ بهِ، لكنَّ قولَهُ فيما سَيَأْتِي: (وفعلٌ واحدٌ قد يَتَعَدَّى بالحرفِ.. الخ) صَريحٌ في أنَّهُ يُسَمَّى لازِماً، وقد صَرَّحَ الرَّضِيُّ بأنَّ اسمَ المُتَعَدِّي لا يَتناوَلُهُ عندَ الإطلاقِ، واستَدَلَّ على ذلك بكلامِهِم، وبيَّنَ أنَّهُ إنَّما يقالُ فيهِ: لازمٌ مُعَدًّى بالحَرْفِ، تد ٤٦ **قلتُ**: ويُمْكِنُ دَفْعُهُ بأنَّ قَصْدَ الشَّارِحِ القولُ: (فإنَّ الفِعْلَ بلا واسطةِ حَرْفٌ قد جاوَزَ... الخ)؛ بقرينةِ المثالِ.

(٦) مدلولُ الفِعْلِ اللَّفْظِيِّ وهُوَ... الخ. تد ٤٦

(٧) في الأصلِ: فإنَّ الدَّوْرَ.

(٨) في الأصلِ و ب و ج: بأنَّ، وفي د: فالمرادُ، وفي هـ: فإنَّ المرادَ.

(٩) وهُوَ مُطلَقُ التَّجاوُزِ، والمرادُ بالمعرَّفِ معناهُ الاصطلاحِيُّ، وهُوَ: النَّاصِبُ للمفعولِ بِهِ، ولا يَتَوَقَّفُ عليهِ مَعْرِفَةُ (يَتعَدَّى) بمعناهُ اللُّغَوِيِّ، فلا دَوْرَ، وقد يقالُ: إنَّ المُتَعَدِّيَ (عَلَمٌ) فلا يكونُ المعنى مُلْتَفَتاً إليهِ. تد ٤٦

(١٠) من ب و د.

تأديباً لزيدٍ)[١] ونَحْوُ ذلك، ولا يُعترَض بِنَحْوِ: (ما ضَرَبْتُ زيداً)[٢]؛ لأنّ الفِعْلَ [إنْ أُريدَ به لَفْظُهُ[٣] الذي][٤] هُوَ (ضَرَبْتُ) فهُوَ قد تَعَدَّى إلى المفعولِ بِهِ[٥] في نَحْوِ: (ضَرَبْتُ زيداً)، وإنْ أُريدَ لَفْظُ الفاعلِ والمفعولِ[٦] فهذا مَدْفُوعٌ بلا خَفاءٍ[٧]، (ويُسَمَّى أَيْضاً) أي: [٨] المُتَعَدِّي (واقِعاً)[٩]؛ لوقوعِهِ على المفعولِ بِهِ، (ومُجاوِزاً)؛ لمُجاوَزَتِهِ الفاعلَ، بخلافِ اللاَّزِمِ.

---

(١) في ب و د و هـ: تأديبَ زيدٍ.

(٢) فإنَّ مدلولَهُ (الضَّرْبُ) ولم يَتَعَدَّ إلى المفعولِ بِهِ، وقد تَعَدَّى إلى المفعولِ بِهِ. تد ٤٦

(٣) أي: مُجَرَّداً عنِ اقترانِهِ بالنَّافِي، أوْ مُجَرَّداً عنِ اقترانِهِ لَفْظاً عمَّا لا يُتَعَقَّلُ معناهُ إلاَّ بِهِ منَ الفاعلِ والمفعولِ بِهِ، ولكنْ لم يُرَدْ بهما لفظُهما بل معناهما. تد ٤٦

(٤) سقطَ من الأصلِ.

(٥) مِمَّا هُوَ مُثْبَتٌ وإنْ لم يَتَعَدَّ إليهِ المُقْتَرِنُ بالنَّافِي؛ لأنَّ النَّافِيَ عارِضٌ لا عِبرةَ بِهِ؛ لأنَّ الفِعْلَ (ضَرَبْتُ) قد تَعَدَّى إلى المفعولِ بِهِ في المُثْبَتِ، ويَكفِي في كونِهِ مُتَعَدِّياً تَعَدِّيهِ في الجُمْلَةِ، ولو في بعضِ الصُّوَرِ؛ إذ لم يُقيِّدِ التَّعَدِيَ بالدوامِ. تد ٤٦

(٦) اللَّذانِ لا يُتَعَقَّلُ معنى هذا الفعلِ إلاَّ بهما.

(٧) وإنَّما كانَ الدَّفْعُ هنا بلا خَفاءٍ؛ لأنَّ لَفْظَ الفِعْلِ جاوزَ لَفْظَ الفاعلِ وعَمِلَ في لَفْظِ المفعولِ بِهِ النَّصْبَ، سواءٌ كانَ معَ الفِعْلِ حرفُ نَفْيٍ أوْ لا. تد ٤٧، قلت: وأمَّا إنْ أُريدَ معنى الفِعْلِ فقط فهُوَ لم يَتَجاوَزْ، ولذا لم يَذْكُرْهُ في الاحتماليَّتَينِ السَّابقَتَينِ، إلاَّ أنْ يُرادَ بالتَّعَدِّي: التَّعَلُّقُ المعنويُّ لا الحِسِّيُّ كما سيأتي في التَّعليقةِ الآتيةِ.

(٨) سَقَطَ من ب و د و هـ

(٩) والمرادُ من الوقوعِ: التَّعَلُّقُ المعنويُّ، وهُوَ تَعَلُّقُ فِعْلِ الفاعلِ بشيءٍ لا يُعْقَلُ الفِعْلُ بدونِ تَعَقُّلِ ذلك الشَّيْءِ، لا الأمْرُ الحِسِّيُّ، فلا يَرِدُ ما قِيلَ: من أنَّ نحوَ قولِكَ: (ذَكَرْتُ اللهَ وعَرَفْتُهُ) لا يُتَصَوَّرُ فيهِ الوقوعُ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ أنْ يكونَ سبحانَهُ مَحَلاًّ للوقائعِ، وأنَّهُ لا يَصْدُقُ على الأفعالِ التي ليسَتْ بواقعةٍ على مفاعيلِها نَحْوُ: (عَلِمْتُ زيداً)، ولا على: (ما ضَرَبْتُ زيداً). تد ٤٧

(وإمَّا[١] غيرُ مُتعَدٍّ، وهُوَ) أي: الفِعْلُ (الذي لم يَتَجاوَزِ الفاعِلَ[٢]، كقولِكَ: حَسُنَ زيدٌ)؛ فإنّ الفَعْلَ الذي هُوَ (الحُسْنُ) لم يَتَجاوَزْ (زيداً) بل يَثْبُتُ فيهِ[٣]، [(ويُسَمَّى)/ ١٢ ـ ب/ غيرُ المُتَعَدِّي (لازِماً)؛ لِلُزُومِهِ الفاعِلَ[٤] وعَدَمِ انفكاكِهِ[٥] عنهُ، (وغيرَ واقِعٍ)؛ لِعَدَمِ وُقُوعِهِ على المفعولِ بِهِ[٦]، والفِعْلُ الواحِدُ[٧] قد يَتَعَدَّى بنفسِهِ فيُسَمَّى مُتَعَدِّياً، وقد يَتَعَدَّى بالحَرْفِ فيُسَمَّى لازِماً[٨]، وذلك عندَ تساوي الاستعمالَينِ[٩]، نَحْوُ: (شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لَهُ، ونَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لَهُ)، والحقُّ أنَّهُ مُتعَدٍّ[١٠] ....

---

(١) سقطَ من هـ.

(٢) سواءٌ كانَ لهُ فاعلٌ ولم يُجاوِزْهُ كـ(قامَ) أوْ لا كـ(كانَ النَّاقِصةِ وأخواتِها)، ولكنْ صَرَّحَ ابنُ هشامٍ بأنَّها لا تُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لزومٍ. تد ٤٧ ـ ٤٨، **قلتُ**: لو شَبَّهْنا اسمَها وخبرَها بالفاعلِ والمفعولِ لكانَتْ مُتَعَدِّيَةً دائماً من حيثُ الصُّورةُ لا المعنى.

(٣) لا يَعنِي أنَّ كلَّ لازِمٍ ثابتٌ ويَسْتَمِرُّ في الفاعلِ ثباتَ الحُسْنِ واستمرارَهُ؛ لأنَّ كثيراً منَ اللَّوازِمِ مُتَجَدِّدُ الوجودِ كـ(القيامِ)، بلِ المُرادُ ثبوتُ هذا اللاَّزِمِ بخصوصِهِ واستمرارُهُ في الفاعلِ، وتسميةُ هذا القسمِ مُطلقاً بـ(اللازمِ) بالنَّظَرِ إلى أنَّهُ لا يتجاوزُ منهُ إلى المفعولِ بهِ، سواءٌ استَمَرَّ فيهِ أم لم يَسْتَمِرَّ. تد ٤٨، وفي ب و د و هـ: بل ثَبَتَ فيهِ.

(٤) في ج و د: على الفاعِلِ، وفي ب: الفِعْلَ.

(٥) أي: عَدَمِ تجاوُزِهِ، وهُوَ عَطْفُ تفسيرٍ؛ لِدَفْعِ إيهامِ ذلك الاستمرارِ في الفاعِلِ في كلِّ لازِمٍ، فلا يَنْتَقِضُ بنحوِ: (قامَ وقَعَدَ). تد ٤٨

(٦) وإلاَّ فالفِعْلُ مُطلقاً واقِعٌ في الوجودِ والزَّمانِ والمكانِ. تد ٤٨

(٧) في ب و د: وفِعْلٌ واحدٌ.

(٨) ولا يُسَمَّى لازماً مُتَعَدِّياً باعتبارٍ واحدٍ حتَّى يَلزَمُ المُحالُ. تد ٤٨

(٩) المرادُ: تَساوِيهما في مُطلَقِ الكَثْرَةِ وإنْ كانَ أَحَدُهما أكثرَ، فحينئذٍ لا يُشكِلُ على قولِ الشَّارِحِ قولُ غيرِهِ أنَّهُما باللاَّمِ أفصَحُ، المُسْتَلزِمُ أنَّهُما بدونِها فصيحٌ، والفصيحُ لا بُدَّ لهُ من موافقةِ استعمالٍ كثيرٍ. تد ٤٨

(١٠) أي: مُطْلَقاً معَ اللاَّمِ ودونَها. تد ٤٨

واللاَّمُ زائِدةٌ[١] مُطَّرِدةٌ؛ لأنَّ مَعْناهُ معَ اللامِ هُوَ المَعْنَى بِدُونِها[٢]/ ٦ ـ ب/ [٣] والتَّعَدِّي واللُّزُومُ بحَسَبِ المعنى[٤].

(وتُعَدِّيهِ) أي: وتُعدِّي أنتَ الفِعْلَ اللاَّزِمَ[٥]، وفي بعضِ النُّسَخِ: (وتَعْدِيَتُهُ) (في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ) خاصّةً بشَيْئَينِ:

(بِتَضْعِيفِ العينِ) أي: بنَقْلِهِ إلى بابِ التَّفْعِيلِ[٦]، (وبالهَمْزَةِ)[٧] أي: بِنَقْلِهِ إلى بابِ الإفعالِ[٨] (كقولك: فَرَّحْتُ زيداً)، فإنَّ قَوْلَكَ: (فَرِحَ زيدٌ) لازِمٌ، فلَمَّا قُلْتَ: (فَرَّحْتُهُ) صارَ مُتَعَدِّياً، (وأَجْلَسْتُهُ)، فإنَّ قَوْلَكَ: (جَلَسْتُ)[٩] لازِمٌ، فلمَّا قُلْتَ: (أَجْلَسْتُهُ) صارَ مُتَعَدِّياً.

(و) تُعَدِّيهِ[١٠] (بحَرْفِ الجرِّ[١١] في الكُلِّ).........

---

(١) لعَدَمِ إحداثِها مَعْنىً. تد ٤٨

(٢) فلم تُفِدِ اللاَّمُ الإيصالَ؛ لأنَّهُ موجودٌ سَلَفاً. تد ٤٨

(٣) هذا التَّرقيمُ منَ النُّسخةِ ب للسَّقْطِ البالغِ ورقتَينِ من الأصلِ.

(٤) لا بِحَسَبِ اللَّفْظِ لِمَا مرَّ من أنَّ المُتَعَدِّيَ هُوَ الذي يَتَجاوزُ معنى الفِعْلِ الفاعِلَ إلى المفعولِ بِهِ. تد ٤٨، قلتُ: هذا صريحٌ في أنَّ نَحْوَ (مَرَرْتُ بزيدٍ) لازِمٌ؛ لأنَّ معنى (مَرَّ) مع الباءِ هُوَ غيرُ معناهُ بدونِها، فقد أفادَتِ (الباءُ) تَعْدِيَتَهُ، ومعَ ذلك لا يقالُ: إنَّهُ مُتَعَدٍّ بنفسِهِ بل بالحرفِ كما هُوَ صريحُ كلامِهِ، فالاستشكالُ السَّابِقُ يُقَوِّي ما وَجَّهْنا بِهِ عبارتَهُ في قولِهِ: (فإنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ الضَّرْبُ قد جاوَزَ... الخ).

(٥) ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ منَ التَّعْدِيَةِ للاَّزِمِ بما ذُكِرَ غيرُ مُخْتَصٍّ بِهِ، بل هُوَ جارٍ في المُتَعَدِّي أيضاً. تد ٤٩

(٦) دَفَعَ بِهِ تَوَهُّمُ تناوُلِ قولِ المُصَنِّفِ لنَحْوِ: (اعشَوْشَبَ)؛ فإنَّهُ من بابِ (الافعيعالِ). تد ٤٩

(٧) في ج: أَوْ بالهمزةِ.

(٨) دَفَعَ بِهِ ورودُ نَحْوِ: (انفَعَلَ وافعالَّ). تد ٤٩

(٩) في ب: جَلَسَ، وفي د و هـ: جَلَسْتُ، وفي ج: جَلَسَ زيدٌ.

(١٠) أيِ: اللاَّزِمَ وتُوصِلُ معناهُ إلى المفعولِ أيَّ مفعولٍ كانَ، كما صرَّحَ به الرَّضِيُّ في بابِ المفعولِ فيهِ. تد ٤٩، وسَقَطَ من هـ

(١١) والحروفُ التي يُعَدَّى بها سِتَّةٌ: الباءُ وهِيَ الأصلُ في تعديةِ جميعِ الأفعالِ اللاَّزمةِ، واللامُ وفي ومِنْ وعَنْ وعَلَى، وهذهِ السِّتَّةُ تُسْمَعُ ولا يقاسُ عليها. تد ٤٩

أي: [١] منَ الثُّلاثيِّ والرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ والمَزِيدِ فيهِ؛ لأنَّ[٢] حُرُوفَ[٣] الجرِّ وُضِعَتْ لِتَجُرَّ[٤] معانِيَ الأفعالِ إلى الأَسماءِ[٥]، (نَحْوُ: ذَهَبْتُ بزيدٍ[٦] وانطَلَقْتُ بِهِ)، فإنَّ (ذَهَبَ وانطَلَقَ) لازِمانِ، فلمَّا قُلْتَ ذلك صارا مُتَعَدِّيَينِ.

ولا يُغَيِّرُ شَيْءٌ من حُرُوفِ الجرِّ مَعْنى الفِعْلِ[٧] إلاَّ (الباءَ) في بعضِ المواضِعِ[٨]، نَحْوُ: (ذَهَبْتُ بِه)[٩]، بخلافِ: (مَرَرْتُ بِهِ)[١٠]، والذي يُغيِّرُ (الباءُ) معناهُ يَجِبُ فيهِ عندَ المُبَرِّدِ[١١] مُصاحَبَةُ الفاعِلِ للمفعولِ بِهِ[١٢]؛.........................

---

(١) من ج.

(٢) تعليلُ العمومِ. تد ٤٩

(٣) في ج: حَرْف.

(٤) أي: لتُوْقِعَ، والمرادُ: الجَرُّ اللَّفْظِيُّ لا الخارجِيُّ؛ لأنَّهُ سابِقُ الوجودِ. تد ٤٩

(٥) أي: على أنَّها مفعولٌ بِهِ أوْ فيهِ أوْ لهُ أوْ معَهُ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ في دارِهِ في هذا اليومِ. تد ٤٩

(٦) فالمَعْنَى المُوْقَعُ على مجرورِ (الباءِ) هُوَ التَّصْيِيرُ، وأمَّا الذَّهابُ فَهُوَ ثابتٌ لهُ قبلَ التَّعْدِيَةِ؛ فإنَّ أَصْلَهُ: (ذَهَبَ زيدٌ). تد ٤٩

(٧) والمرادُ بتغييرِ المعنى: تبديلُهُ بمعنىً آخَرَ. تد ٤٩

(٨) وذلك البعضُ هُوَ المَوْضِعُ الذي لا يُرادُ فيهِ لُصُوقُ معنى الفِعْلِ الوَضْعِيِّ بالمجرورِ، بل تصييرُ المجرورِ فاعلَهُ. تد ٤٩

(٩) فإنَّهُ ليسَ المرادُ منهُ: أنَّ ذهابَكَ لَصَقَ بِهِ، بل تصييرُكَ إياهُ فاعِلَ الذَّهابِ؛ لأنَّ معنى ذَهَبْتُ: مَضَيْتُ، ومعنى ذَهَبْتُ بزيدٍ: صَيَّرْتُهُ ذاهِباً، فقد غيَّرَتِ الباءُ معناهُ إلى التَّصييرِ. تد ٤٩

(١٠) أي: أَلْصَقْتُ المرورَ بِهِ، ففرَّقَ بينَ إلصاقِ فِعْلٍ بمفعولٍ كهذا المثالِ وبينَ إيقاعِهِ عليهِ كالمثالِ الأَوَّلِ. تد ٤٩

(١١) مُحَمَّدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ الأَكْبَرِ الثُّماليِّ الأَزْدِيِّ، أبو العبَّاسِ، المعروفُ بالمُبَرِّدِ(ت ٢٨٥هـ): إمامُ العربيةِ ببغدادَ في زَمَنِهِ، وأَحَدُ أَئِمَّةِ الأدبِ والأخبارِ، مولِدُهُ بالبصرةِ ووَفاتُهُ ببغدادَ. من كُتُبِهِ: الكاملُ والمُقتضَبُ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٧/ ١٤٤.

(١٢) فـ(الباءُ) في قولِهِ تعالى: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ/ البقرة ـ آ: ١٧) عندَهُ للتأكيدِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ المُصاحَبَةِ. تد ٥٠

لأنَّ (باءَ التَّعْدِيَةِ)[١] عندَهُ بمَعْنَى (مَعَ)[٢]، قال سيبويهِ: (الباءُ) في مِثْلِهِ[٣] كـ(الهَمْزَةِ والتَّضْعيفِ)[٤]، فمعنى ذَهَبْتُ بِهِ: (أَذْهَبْتُهُ)، وتَجوزُ المُصاحَبَةُ وعَدَمُها، وأَمَّا في الهمزةِ والتَّضعيفِ فلا بُدَّ منَ التَّغْيِيرِ[٥].

ولا حَصْرَ لِتَعْدِيَةِ حُرُوفِ[٦] الجَرِّ فِعْلاً واحِداً، بل يَجوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ على فِعْلٍ[٧] واحِدٍ حُرُوفٌ كثيرةٌ[٨]، إلاَّ إذا كانَتْ بمعنىً واحِدٍ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ بعَمْرٍو)[٩] فإنَّهُ لا يجوزُ، بخلافِ: (مَرَرْتُ بزيدٍ بالباديةِ)[١٠] أي: في البَرِّيَّةِ[١١].

ولا يَتَعَدَّى كلُّ فِعْلٍ بالهمزةِ والتَّضْعيفِ[١٢]؛ فإنَّ النَّقْلَ منَ المُجَرَّدِ إلى بَعْضِ

---

(١) في ب: الباءُ للتَّعديةِ، وفي د: الباءُ التي للتَّعْدِيَةِ.

(٢) فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ كونَ (الباءِ) بمعنى (مَعَ) إخراجٌ للفِعْلِ عن موضوعِ المَسْأَلَةِ، وهُوَ ما غَيَّرَتِ الباءُ معناهُ، وأيضاً يُشْكِلُ كونُها بمعنى (مَعَ) في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)؛ إذْ لا يُناسِبُ المقصودَ بالكلامِ إلاَّ أَنْ تكونَ هذهِ الباءُ ليسَتْ للتَّعْدِيَةِ عندَهُ. تد ٥٠، قلت: لعلَّ الشَّارِحَ أرادَ (باءَ التَّعْدِيَةِ) التي تُغَيِّرُ إلى التَّصييرِ، لا مُطْلَقَ الباءِ، فلا يَرِدُ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)؛ لأنها للإلصاق. ينظر مغني اللبيب ـ ابن هشام: ١/ ١٣٨، شرح التصريح على التوضيح ـ الأزهري: ١/ ٦٤٦، همع الهوامع ـ السيوطي: ٣/ ١٢.

(٣) أي: مِثْلِ: (ذَهَبْتُ بزيدٍ). تد ٥٠

(٤) أيِ: المُعَدِّيَينِ في عَدَمِ لزومِ المُصاحبةِ. تد ٥٠

(٥) قلت: لأَنَّهما للتَّأثيرِ الذي هُوَ إيجادُ الأَثَرِ في الغَيْرِ، والإيجادُ هُوَ التَّصييرُ المذكورُ.

(٦) في ج: حرفِ.

(٧) سَقَطَ من ج.

(٨) متغايرةٌ، أَوْ مُتكَرِّرَةٌ مختلفةُ المعنى. تد ٥٠

(٩) والمعنى الواحِدُ هنا الإلصاقُ.

(١٠) في ج و هـ: بالبريَّةِ.

(١١) فإنَّهُ يجوزُ؛ لأنَّ الباءَ الأُوْلى للإلصاقِ والثانيةَ للظَّرْفِيَّةِ.

(١٢) دَفْعٌ لِمَا يُوهِمُهُ عمومُ المَتْنِ، وهُوَ مَذْهَبُ المُبَرِّدِ، وظاهِرُ مَذْهَبِ سيبويهِ أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِهِما سماعٌ في المُتَعَدِّي، قياسٌ في اللاَّزِمِ. تد ٥٠ ـ ٥١

أبوابِ المُنْشَعِبَةِ[١] مَوْكُولٌ إلى[٢] السَّماعِ، لا تقولُ: (أَنْصَرْتُ زيداً عَمْراً)، ولا (ذَهَّبْتُ خالداً)[٣]، ونَحْوَ ذلك، كذا[٤] قالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٥].

والحَقُّ: أَنَّهُ لا بُدَّ في المُتَعَدِّي الذي نَبْحَثُ[٦] عنهُ، ونَجْعَلُهُ مُقابِلاً للاَّزِمِ من تغييرِ الحُرُوفِ معناهُ[٧] لِمَا مرَّ، من[٨] أَنَّهُ بِحَسَبِ المعنى[٩]، فلا بُدَّ من مَعْنى التَّغْيِيرِ، كما في: (ذَهَبْتُ بِهِ)، بخلافِ: (مَرَرْتُ بِهِ)[١٠]، نعمْ يَصِحُّ أَنْ يقالَ في كلِّ جارٍّ ومجرورٍ: إنَّ الفِعْلَ مُتَعَدٍ[١١] إليهِ، كما[١٢] يقالُ:...

---

(١) والمرادُ بها: أبوابُ المزيدِ فيهِ. تد ٥١، وفي هـ: السِّتَّةِ.

(٢) في هـ: على.

(٣) في ج و هـ: (أَذْهَبْتُ خالداً بكراً).

(٤) الإشارةُ إلى ما تقدَّمَ من قولِهِ: (ولا يُغَيِّرُ شيءٌ... إلى هنا). تد ٥١

(٥) وهُوَ الرَّضِيُّ، وفيهِ إيماءٌ إلى مُؤَاخَذَتِهِ بما يَقتضيهِ أَوَّلُ كلامِهِ، من أنَّ حروفَ الجَرِّ التي بعضُها يُغَيِّرُ معنى الفِعْلِ وبعضُها لا يُغَيِّرُ مُعَدِّياتٌ للفِعْلِ، فَتَتَحَقَّقُ التَّعْدِيَةُ للفِعْلِ معَ تَغَيُّرِ معناهُ تارةً وبدونِهِ أُخْرَى، وهذا باطِلٌ.

(٦) في هـ: يَبْحَثُ.

(٧) الوَضْعِيُّ إلى مَعْنى التَّصيِيرِ، كمعناهُ معَ الهمزةِ والتَّضْعيفِ. تد ٥١

(٨) سَقَطَ من د.

(٩) والحَرْفُ إذا لم يُغَيِّرْ معنى الفِعْلِ اللاَّزِمِ كانَ معناهُ بدونِهِ هُوَ معناهُ معَهُ، فيكونُ لازِماً أيضاً. تد ٥١

(١٠) فإنَّ (الباءَ) لم تُعَدِّهِ إلى الحَقِّ الذي ذَكَرَهُ؛ لأنَّ ما دَخَلَتْ عليهِ لم يُصَيَّرْ مارّاً، وحاصِلُ ما اختارَهُ الشَّارِحُ: أنَّ الحرفَ إنْ غيَّرَ معنى الفِعْلِ بحيثُ صارَ الفِعْلُ مُجاوِزاً للفاعِلِ واقِعاً على المفعولِ بِهِ، مُصَيِّراً فاعِلاً لأَصْلِ المعنى الوَضْعِيِّ كانَ الفِعْلُ من المُتَعَدِّي كـ(ذَهَبْتُ بزيدٍ)، فإنَّ معناهُ تَغَيَّرَ إلى التَّصييرِ الواقِعِ على المفعولِ، وإلاَّ فهُوَ لازِمٌ كـ(مَرَرْتُ بزيدٍ)، فإنَّ المرورَ لم يَقَعْ على المفعولِ بل لاصَقَهُ، فلم يَصِرْ زيدٌ مارّاً، فلا يقالُ لهذا الفعلِ مُتَعَدٍّ إلاَّ بمعنىً آخَرَ، ككونِهِ عامِلاً فيهِ أوْ نَحْوَ ذلك. تد ٥١

(١١) في هـ: يَتَعَدَّى.

(١٢) سَقَطَ من د.

يَتَعدَّى[١] إلى الظَّرْفِ وغيرِهِ[٢]، ولكنْ لا باعتبارِ هذا التَّعَدِّي[٣] الذي نحنُ فيهِ، على أنَّ في قولِهِ: (ولا يُغَيِّرُ شيءٌ من حُرُوفِ الجَرِّ معنى الفِعْلِ إلاَّ الباءَ) نَظَراً[٤].

هذا (فَصْلٌ في أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ[٥] هذهِ الأَفْعَالِ) المذكورةِ منَ الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجَرَّدِ والمزيدِ فيهِ[٦]، يَعْنِي[٧] إذا صَرَّفْتَ هذهِ الأَفْعالَ[٨] حَصَلَتْ أمثلةٌ كـ(الماضي والمضارعِ والأَمْرِ) وغيرِها، فهذا الفَصْلُ في بَيانِها[٩].

---

(١) في ج: مُتَعَدٍّ.

(٢) كـ(الحالِ). تد ٥١

(٣) في ج: المُتَعَدِّي.

(٤) وَجْهُهُ: أنَّ معنى الفِعْلِ بدونِ الحَرْفِ هُوَ الحَدَثُ المُسْنَدُ إلى فاعلِهِ، ومعَ الحرفِ هُوَ الحَدَثُ المسندُ إلى فاعلِهِ مُتَعَلِّقاً بمجرورِهِ، فقد غيَّرَ الحرفُ معناهُ، فلا يَصِحُّ قولُهُ: (ولا يُغَيِّرُ شيءٌ من... الخ)، وجوابُهُ: أنَّ التغييرَ هُوَ تبديلُ معنىً بمعنىً كما مرَّ، ولا يَحْصُلُ ذلك بغيرِ (الباءِ). تد ٥١، قلتُ: لعلَّ وَجهَ النَّظَرِ أنَّ هنالك تناقُضاً في كلامِ الرَّضِيِّ، فهُوَ يَحْكُمُ على الأفعالِ التي تَصِلُ لمجرورِها بالحروفِ بـ(التَّعْدِيَةِ)، ثُمَّ يَحصِرُ (الباءَ) بتغييرِ مَعْنَى الفِعْلِ إلى التَّصييرِ، فهُوَ يُقِرُّ بأنَّ تلك الحروفَ لا تُغَيِّرُ معنى الفِعْلِ، فكيفَ حَكَمَ عليها بالتَّعْدِيَةِ؟، فيَلْزَمُ من كلامِهِ أنَّ هنالك مَفْهُومَينِ للمُتَعَدِّي، فإنْ حَصَلَتِ التَّعديةُ من دونِ تغييرِ لمَعْنَى الفِعْلِ، فحصولُها معَ التَّغييرِ يَحْتاجُ إلى تسميةٍ أخرى، ويحتملُ وجه النظر أنّ حصرَ التعدية بالباء ليس صحيحاً؛ لأنّ حروفَ التعدية كثيرةٌ لا تنحصرُ فيها. والحاصِلُ: أنَّ (التَّعْدِيَةَ) إنْ فُسِّرَتْ بـ(نَصْبِ المفعولِ لَفظاً)، فلا يَشْمَلُ إلاَّ نَحْوَ: (ضَرَبْتُ زيداً)، وإنْ فُسِّرَتْ بتَغَيُّرِ معنى الفِعْلِ إلى التَّصييرِ، فيَشْمَلُ ما سَبَقَ معَ دخولِ نَحْوِ: (ذَهَبْتُ بزيدٍ)، وإنْ فُسِّرَتْ بوصولِ معنى الفِعْلِ إلى المُتَعَلِّقِ، فيَشْمَلُ ما سَبَقَ مع سائرِ حروفِ الجَرِّ المُوصِلَةِ، ولذا تَعَدَّدَتِ الإطلاقاتُ بالنَّظَرِ إلى تلك الاعتباراتِ.

(٥) الإضافةُ فيهِ من إضافةِ المُسبَّبِ إلى السَّبَبِ، أي: أَمْثِلَةٌ حَصَلَتْ بسَبَبِ تصريفِ.. الخ. تد ٥٢

(٦) صفةٌ لأَحَدِ القِسْمَينِ ويُقَدَّرُ نظيرُهُ في الآخرِ. تد ٥٢

(٧) بقولِهِ: أمثلةِ تصريفِ. تد ٥٢

(٨) أَعَمُّ منَ الماضي وغيرِهِ. تد ٥٢

(٩) أي: بيانِ أنواعِها لا أفرادِها؛ لعَدَمِ انحصارِها. تد ٥٢

وقَدَّمَ الماضِيَ؛ لأنَّ الزَّمانَ الماضِيَ قبلَ زمانِ[١] المُستقبَلِ والحالِ[٢]؛ ولأنَّه أَصْلٌ بالنِّسْبَةِ إلى المُضارِعِ[٣]؛ لأنَّه يَحصُلُ بالزِّيادةِ على الماضِي[٤]، ولا شَكَّ في فَرْعِيَّةِ ما حَصَلَ بالزِّيادةِ وأَصالةِ ما حَصَلَ هُوَ مِنْهُ واشتُقَّ[٥]، فقالَ: (أَمَّا الماضِي: فَهُوَ الفِعْلُ الذي دلَّ على مَعْنًى)، هذا[٦] بِمَنْزِلَةِ الجِنْسِ[٧]؛ لشُمُولِهِ جميعَ الأَفْعالِ[٨]، وخَرَجَ بقولِهِ: (وُجِدَ) ـ ذلك المَعْنَى[٩] (في الزَّمانِ الماضِي) ـ ما سِوَى الماضِي، وأَرَادَ بالماضِي ـ في قوله: (في الزَّمان الماضِي) ـ اللغويَّ[١٠]، وبالأَوَّلِ الصِّناعِيَّ[١١]، فلا يَلْزَمُ[١٢] تعريفُ الشَّيْءِ بنفسِهِ.

---

(١) في ج: الزَّمانِ.

(٢) هذهِ مناسبةٌ من جِهَةِ المعنى. تد ٥٢

(٣) هذهِ مناسبةٌ من جِهَةِ اللَّفظِ. تد ٥٢

(٤) ولا يَرِدُ (أَجْتَمِعُ) فإنَّهُ لم يَحصُلْ بزيادةٍ على ماضيهِ وهو (اجتَمَعَ)؛ لأنَّ همزةَ الوَصْلِ ساقطةٌ في الوَصْلِ غيرُ مُعْتَدٍّ بها. تد ٥٢

(٥) في هـ بزيادة: منهُ.

(٦) المُشارُ إليهِ الفِعْلُ وحدَهُ، وأمَّا ما بعدَهُ فتوطِئةٌ لهُ؛ إذ كلُّ فعلٍ وُضِعَ للدِّلالةِ على معنىً موجودٍ. تد ٥٢

(٧) وإنَّما قالَ: (بمنزلتِهِ)؛ لأنَّ الجنسَ الحقيقيَّ ما تحتَهُ ماهيَّاتٌ مُتَحَقِّقَةٌ في الخارجِ كـ(الحيوانِ) بالنِّسبةِ إلى الإنسانِ، وأمَّا ما هنا فهِيَ الماهيَّاتُ الاعتباريَّةُ، التي تَواطأَ عليها جَمْعٌ منَ العُقَلاءِ واعتبَرُوها في أذهانِهِم، ووَضَعُوا بإزائِها أسماءً، فإِطْلاقُ (الجنسِ) على المُشْتَرَكِ بينَها، و(الفَصْلِ) على المُخْتَصِّ ببعضِها مجازٌ. تد ٥٣

(٨) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ وَضْعَ الجنسِ وما أشبَهَهُ إنَّما هُوَ للإدخالِ دونَ الإخراجِ، إلاَّ أنْ يكونَ بينَهُ وبينَ الفَصْلِ عمومٌ وخصوصٌ وَجْهِيَّانِ. تد ٥٣

(٩) سَقَطَ من ج، وفي هـ: هذا المعنى.

(١٠) وهُوَ الزَّمَنُ المُنقَضِي. تد ٥٣

(١١) وهُوَ الفِعْلُ المخصوصُ. تد ٥٣

(١٢) في هـ بزيادة: عليهِ.

فإنْ قيلَ: هذا الحدُّ غيرُ مانِعٍ[١]؛ إذْ يَصْدُقُ على المُضارِعِ المَجْزومِ بـــ(لم)، نحو: (لم يَضْرِبْ)؛ فإنَّ (لمْ) قد نَقَلَ معناهُ إلى المُضِيِّ[٢]، وغيرُ جامِعٍ[٣]؛ إذ لا يَصْدُقُ على نحو: (نِعْمَ وبِئْسَ ولَيْسَ وعَسَى)[٤] وما أشْبَهَ ذلك[٥]، فالجوابُ عنِ الأوَّلِ: أنَّ دِلالتَه على المُضِيِّ عارِضٌ نشَأَ من (لم)، والاعتبارُ لأَصْلِ الوَضْعِ[٦]، وعنِ الثَّاني: أنَّها من الجوامِدِ، والمرادُ ههنا[٧]: الماضِي الذي هُوَ أحدُ الأمثلةِ الحاصِلَةِ من تصريفِ هذهِ الأفعالِ[٨]، وإنْ أُرِيدَ: المُطْلَقُ[٩]، فالجوابُ عنهُ: أنَّ تجرُّدَها عنِ الزَّمانِ الماضِي/ ٧ ـ ب/ عارِضٌ فلا اعتدادَ به، وكذا الكلامُ في صِيَغِ العُقُودِ، نَحْوُ: (بِعْتُ)[١٠] وأَمْثالِهِ.

ثُمَّ[١١] اعلَمْ أنَّ الماضِيَ إمّا مَبْنِيٌّ للفاعِلِ أوْ مَبْنِيٌّ للمفعولِ[١٢]، (فالمَبْنِيُّ للفاعلِ منهُ) أي: منَ الماضِي (ما) أيِ: الفعلُ الماضي الذي (كانَ[١٣] أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً) نَحْوُ: (نَصَرَ)،

---

(١) مِنْ دخولِ غيرِ المحدودِ. تد ٥٣

(٢) في هـ: المعنى الماضي.

(٣) لخُرُوجِ بعضِ أفرادِ المحدودِ عنهُ. تد ٥٣

(٤) إذِ الإنشاءُ لا يكونُ إلاَّ في الحالِ، و(ليسَ) لِنَفْيِ الحالِ، و(عسى) للرَّجاءِ في الحالِ. تد ٥٣

(٥) كـ(فِعْلَي التَّعَجُّبِ). تد ٥٣، وفي هـ زيادةٌ نَصُّها: منَ الأفعالِ الجامدةِ التي جُرِّدَت عنِ الدِّلالةِ على الزَّمَنِ الماضي.

(٦) فإنَّ التعريفَ خاصٌّ بلفظِ الفِعْلِ. تد ٥٣

(٧) سَقَطَ من ج و هـ.

(٨) والجامِدُ ليسَ أَحَدَ الأمثلةِ الحاصلةِ من تصريفِها. تد ٥٤

(٩) أي: الماضي مُطلَقاً أَعَمُّ من أنْ يكونَ جامِداً أوْ غيرَهُ. تد ٥٤

(١٠) فإنَّ تَجَرُّدَها عارِضٌ بقَصْدِ العَقْدِ وإنشاءِ التَّعَجُّبِ. تد ٥٤

(١١) سَقَطَ من ج.

(١٢) أي: حقيقةً أوْ مجازاً، فلا يَخْرُجُ عنِ التَّقْسيمِ نَحْوُ: جَرَى النَّهْرُ وصامَ نَهارُهُ، وأُفعِمَ السَّيْلُ. تد ٥٤

(١٣) إنْ قيلَ: دُخولُ (كانَ) مُفسِدٌ للحدِّ؛ لِصِدْقِهِ على نَحْوِ (ضُرِبَ) مجهولًا، فإنَّهُ كانَ أَوَّلُهُ قبلَ التَّغيير

(أوْ كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ مَفْتُوحاً) نَحْوُ: (اجْتَمَعَ)؛ فإنَّ أوّلَ مُتَحَرِّكٍ مِن افْتَعَلَ[1] هُوَ التَّاءُ؛ لأنَّ الفاءَ ساكنةٌ والهمزةُ غيرُ مُعتدٍّ بها؛ لسُقُوطِها في الدَّرْجِ[2]/ ١٤ ـ ب/ [3] وهُوَ مَفْتُوحٌ، ولو قالَ: (ما كانَ أَوَّلُ مُتَحَرّكٍ منهُ [مفتوحاً])[4] لانْدَرَجَ فيه القِسمانِ؛ لأنَّ أوّلَ مُتَحَرِّكٍ من (نَصَرَ) هُوَ النُّونُ [كالتَّاءِ][5] منِ (اجْتَمَعَ)، وإنَّما ذكَرَ ذلك لِزِيادةِ التَّوضيحِ[6]، وليسَ (أوْ) في قولِه: (أوْ كانَ...) مِمَّا يُفسِدُ الحدَّ؛ لأنَّ المرادَ بها التَّقْسيمُ في المحدودِ[7]، أي: ما كانَ على أَحَدِ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ، وإنّما يَفسُدُ إذا كانَ المرادُ بها الشَّكَّ[8].

وإنَّما فُتِحَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ؛ لِرَفْضِهِمُ الابتداءَ بالسَّاكِنِ[9]، ولِئَلاَّ يَلْزَمَ التقاءُ السَّاكنَينِ[10]

مفتوحاً، وعَدَمِ صِدْقِهِ على نَحْوِ (ضَرَبَ) معلوماً، فإنَّ أَوَّلَهُ لم يَكُنْ مفتوحاً، قُلْنا: إمَّا أنْ يُجابَ بأنَّ الفِعْلَ في التَّعاريفِ لا دلالةَ لهُ على الزَّمانِ، أو بأنَّ (كان) زائدةٌ. تد ٥٤

(١) في هـ: منِ اجتَمَعَ.

(٢) فلا تكونُ أوّلَ. تد ٥٤

(٣) إلى هنا انتهى سَقْطُ نسخةِ الأصلِ.

(٤) سَقَطَ من الأصلِ.

(٥) من هـ.

(٦) أي: لا لِتَوَقُّفِ التعريفِ عليهِ؛ فلا يُنافي ذِكْرُ ذلك لبيانِ الأقسامِ أيضاً. تد ٥٤

(٧) سَقَطَ من ب و هـ. أيِ: التقسيمُ للمحدودِ لا للحدِّ، وهُوَ الذي عَبَّرَ عنهُ بـ(الشَّكِّ)، والضَّابِطُ أنْ يقالَ: إنْ تَناوَلَ القسمَينِ لفظٌ من ألفاظِ الحَدِّ فهُوَ تقسيمُ المحدودِ، وإلاَّ فهُوَ تقسيمُ الحدِّ. تد ٥٥، **قلت:** كقولِنا: (الجُمْلَةُ: قولٌ مقصودٌ لذاتِهِ أوْ لغيرِهِ)، فـ(القولُ) يَشْمَلُ القِسْمَينِ فهُوَ تقسيمُ المحدودِ، ولو قُلْنا: (الجُمْلَةُ: قولٌ مقصودٌ لذاتِهِ أوْ لغيرِهِ يدلُّ على معنىً أوْ لا، يكونُ تقسيماً للحدِّ؛ لأنَّ عَدَمَ الدِّلالةِ على المعنى لا يَشْمَلُها لفظٌ من ألفاظِ الحَدِّ.

(٨) أوِ الظَّنَّ أوِ الإبهامَ.

(٩) علَّةٌ لتَحَرُّكِ أَوَّلِ (نَصَرَ).

(١٠) عِلَّةٌ لِتَحَرُّكِ أَوَّلِ مُتَحَرِّكٍ من نَحْوِ (اجتَمَعَ). تد ٥٥

[في نَحْوِ: افْتَعلَ واسْتَفعلَ][١]، وكَوْنِ الفَتْحِ أَخَفَّ الحركاتِ[٢]، كما بُنِيَ آخِرُهُ[٣] على الفتحِ، سواءٌ كانَ مَبْنِيّاً للفاعِلِ أوْ [مَبْنِيّاً][٤] للمفعولِ، أَمَّا البناءُ فلأَنَّهُ الأَصْلُ[٥] في الأفعالِ، وأَمَّا الحَرَكَةُ فلِمُشابَهَتِهِ[٦] الاسمَ مُشابهةً مّا في وُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ، نَحْوُ: (زيدٌ ضَرَبَ وزيدٌ ضارِبٌ)، وأمَّا الفتحُ فلِخِفَّتِهِ، إلاَّ إذا[٧] اعتَلَّ آخِرُهُ[٨] نَحْوُ: غَزَا ورَمَى، [أوِ][٩] اتَّصَلَ بهِ الضَّميرُ المرفوعُ المُتَحرِّكُ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ)[١٠]، أوْ واوُ الضَّميرِ، نَحْوُ: (ضَرَبُوا)[١١].

(مِثالُهُ) أي: مثالُ المَبْنِيِّ للفاعِلِ، ولم يَقْتَصِرْ على ذِكْرِ الكُلِّيِّ[١٢]؛ لأنَّهُ قد

---

(١) من ج و هـ.

(٢) هذا تَمامُ عِلَّةِ الفتحِ؛ لأنَّهُ تَضَمَّنَ حُكْمَينِ: التَّحرُّكَ وكونَ الحركةِ فتحةً، فاحتاجَ إلى تعليلِ الأَوَّلِ والثَّاني. تد ٥٥

(٣) أيِ: الماضي، لا بقيدِ كونِهِ مَبنيّاً للفاعِلِ. تد ٥٥

(٤) سَقَطَ من الأصلِ.

(٥) في ب: أصلُ.

(٦) أيِ: الماضي. تد ٥٥، وفي د: فلمشابهةِ.

(٧) سَقَطَ من د و هـ، وفي هـ: إلاَّ مُستثنى اعتَلَّ... الخ.

(٨) أي: إذا كانَ آخِرُهُ مُعْتَلاً بالألفِ بدليلِ التمثيلِ، وأمَّا إذا اعتُلَّ بالواوِ والياءِ كـ(سَرُوَ ورَضِيَ) فإنَّهُ مبنيٌّ على الفتحِ لَفظاً. تد ٥٥

(٩) في الأصلِ و ج و هـ: واتَّصَلَ.

(١٠) سَقَطَ من ج.

(١١) وظاهرُ هذا الاستثناءِ أنَّ نَحْوَ: (غَزَا وضَرَبْتُ) مبنيٌّ على السّكونِ لا الفتحِ المُقَدَّرِ، وأنَّ نَحْوَ (ضَرَبُوا) مبنيٌّ على الضَّمِّ ظاهراً كانَ كما في المثالِ المذكورِ، أوْ مُقَدَّراً نَحْوُ (غزَوا ورمَوا). تد ٥٥

(١٢) سَقَطَ من ب، وفيها: والكلِّيُّ قد يرادُ... الخ، وفي ج: ولم يَقْتَصِرْ بذكرِهِ الكُلِّيِّ.

يُرادُ إيضاحُهُ وإيصالُهُ إلى فَهْمِ المُستفيدِ[١]، فيُذكَرُ جُزئِيٌّ من جُزْئِيَّاتِهِ[٢]، ويقالُ لهُ: إنَّهُ مِثالٌ: (نَصَرَ) [للغائبِ المُفرَدِ][٣]، (نَصَرَا) لمُثنّاهُ، (نَصَرُوا) لجَمْعِهِ، (نَصَرَتْ) للغائبةِ المُفْرَدَةِ، (نَصَرَتَا) لمُثَنَّاها، (نَصَرْنَ) [لجَمْعِها][٤]، (نَصَرْتَ) [للمُخاطَبِ الواحِدِ][٥]، (نَصَرْتُما) لمُثَنَّاهُ، (نَصَرْتُم) لجَمْعِهِ، (نَصَرْتِ) للمُخاطبةِ الواحِدةِ[٦]، (نَصَرْتُمَا) لمُثنّاها، (نَصَرْتُنَّ) لجَمْعِها[٧]، (نَصَرْتُ)[٨] للمُتكلِّمِ الواحِدِ/ ١٥ ـ أ/ ، (نَصَرْنا) لهُ معَ غيرِهِ[٩].

[وزادُوا][١٠] تاءً في (نَصَرَتْ)؛ للدِّلالةِ على التَّأنيثِ كما في الاسمِ نَحْوُ: (نَاصِرَةٌ)، واختَصُّوا[١١] ....

---

(١) في الأصلِ: إلى الفَهْمِ ليستفيدَ، وفي هـ: فَهْمِ المُبتدِئِ.

(٢) ولا شكَّ أنَّ الجزئِيَّ يَتَشَخَّصُ فيه الكُلِّيُّ؛ لأنَّهُ هُوَ معَ زيادةِ المُشَخِّصاتِ، والتَّحقيقُ أنَّ الكُلِّيَّ لا يَقْبَلُ الوجودَ الخارجِيَّ؛ إذِ الموجودُ فيهِ لا يَقْبَلُ الشَّرْكَةَ، فلا يكونُ كُلِّيّاً بل جُزْئِيّاً، بلِ الموجودُ فيهِ شيءٌ مطابِقٌ للكُلِّيِّ يُطلَقُ عليهِ أنَّهُ جُزْئِيٌّ لهُ. تد ٥٦

(٣) في الأصلِ: للمُفْرَدِ الغائبِ.

(٤) في الأصلِ: لِجَمْعِهِ.

(٥) في الأصلِ: للواحدِ المُخاطَبِ.

(٦) في الأصلِ: للواحدةِ المُخاطبَةِ.

(٧) وإنَّما قَدَّمَ فعلَ الغائبِ؛ لأنَّهُ بالنِّسبةِ للمُخاطبِ والمُتكلِّمِ كالمُفردِ بالنِّسبةِ للمُرَكَّبِ، لِمَا فيهما منَ التَّركيبِ معَ الضَّميرِ، ثُمَّ فعلَ المخاطَبِ لكثرتِهِ كـ(فعلِ الغائبِ)، ولأنَّ الغائبَ أَحَطُّ فلمَّا قَدَّمَهُ ناسَبَ أنْ يُقَدِّمَ الأَحَطَّ بعدَهُ، ولأنَّ المُتكلِّمَ أشرفُ لأنَّهُ مفيدٌ؛ ليكونَ تَرَقِّياً تامّاً. تد ٥٦

(٨) مُذَكَّراً كانَ أوْ مُؤَنَّثاً، فهُوَ صيغةٌ واحدةٌ لمَعْنَيَيْنِ. تد ٥٦

(٩) أي: للاثنَينِ مُذَكَّرَينِ أوْ مُؤَنَّثَينِ، وللجماعةِ كذلك، فهُوَ صيغةٌ واحدةٌ لأربعةِ معانٍ. تد ٥٦، وفي هـ زيادة: لِخِفَّتِهِ.

(١٠) في الأصلِ: زادوا.

(١١) في د و ب: وخَصُّوا.

المُتَحَرِّكَةَ بالاسمِ[١] والسَّاكِنَةَ بالفِعْلِ[٢] تعادُلاً بينَهما؛ إذِ الفِعْلُ أثْقَلُ[٣] [منَ الاسمِ][٤] كما تَقَدَّمَ[٥]، وحَرَّكُوها في التَّثْنِيَةِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وزادُوا أَلِفاً وواواً علامَةً[٦] للفاعِلِ الاثنَينِ[٧] والجماعةِ، وقد تُحذَفُ (الواوُ) في النُّدْرَةِ[٨]:

---

(١) الباءُ داخلةٌ على المقصورِ عليهِ وهُوَ صحيحٌ، وإنْ كانَ الأكثرُ دخولَها على المقصورِ. تد ٥٦

(٢) من هـ: لِثِقَلِهِ.

(٣) أَفعَلُ ليسَ على بابِهِ، فالفِعْلُ ثقيلٌ والاسمُ خفيفٌ، والتَّاءُ المُتَحَرِّكَةُ ثقيلةٌ والسَّاكنةُ خفيفةٌ، فأُعْطِيَ الثَّقيلُ للخفيفِ الذي هُوَ الاسمُ، والخفيفُ للثَّقيلِ الذي هُوَ الفِعْلُ. تد ٥٦

(٤) من د.

(٥) أَوَّلَ الكتابِ، من أنَّهُ يَدُلُّ على الحَدَثِ والزَّمانِ والفاعِلِ. تد ٥٦

(٦) سَقَطَ من هـ.

(٧) في هـ: في الاثنين.

(٨) في هـ: الضَّرورةِ. والبيتُ من بحرِ الوافِرِ، ذَكَرَ البغداديُّ في (الخزانةِ): أنَّ الفرّاءَ أَنْشَدَهُ ولم يَعْزُهُ ومَنْ بعدَهُ إلى أَحَدٍ، وذَكَرَهُ ابنُ الأنباريِّ في (الإنصاف) مع بيتٍ آخَرَ، هُوَ:

فلو أنَّ الأطبا كانُ حَوْلِي ... وكانَ معَ الأَطِبّا الشُّفاةُ

إذنْ ما أَذْهَبُوا أَلَماً بقَلْبِي ... وإنْ قيلَ: الشُّفاةُ هُمُ الأساةُ

ولذا رُوِيَ البيتُ الأَوَّلُ في بعضِ المصادرِ بـ(الشُّفاة) و(الأُساة) و(السُّقاة) بدلَ (الشِّفاء)، والشاهِدُ فيهِ: قولُهُ (كانُ) حيثُ حَذَفَ (واوَ الجماعةِ) اكتفاءً بالضَّمَّةِ عنِ الواوِ، وإلاَّ انكسَرَ الوَزْنُ العَرُوضِيُّ، واجتزاءُ الحركةِ منَ الحَرْفِ ضرورةٌ عندَ سيبويهِ لغةٌ عندَ الفرَّاءِ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ٣١٨، ٢/ ٤٤٣، شرح الكافية ـ الرضي: ٢/ ٤١٣، شرح المفصل ـ ابن يعيش: ٧/ ٥، همع الهوامع ـ السيوطي: ١/ ٢٢٩، شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك: ٣/ ١٥٧٢، أسرار العربية ـ ابن الأنباري: ١/ ٢٢٧، معاني القرآن ـ الفراء: ١/ ٩١، الجمل في النحو ـ الفراهيدي: ٢٣٢، علل النحو ـ ابن الوراق: ١٤٩، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١٤٨٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٦٦.

[فلـــو][1] أنَّ الأطبـــا كانُ حولـــي [وكانَ مـــعَ الأَطِبـــا الشِّـــفاءُ][2]

وزادُوا (تاءً) للمُخاطَبِ و(تاءً) للمُخاطَبَةِ و(تاءً) للمُتكَلِّمِ وحَرَّكُوها في الجميعِ؛ خَوْفَ اللَّبْسِ بتاءِ التَّأنيثِ[3]، وضَمُّوها للمُتكَلِّمِ؛ لأنَّ الضَّمَّ أَقْوَى[4]، والمُتكَلِّمُ [أَقْوَى][5] ومُقَدَّمٌ[6] فأَخَذَهُ، وفَتَحُوها للمُخاطَبِ إذ لم [يُمكِنِ][7] الضَّمُّ [للالتباسِ][8]، والفَتْحُ راجِحٌ[9] لخِفَّتِهِ، والمُذَكَّرُ مُقَدَّمٌ[10] فأخَذَهُ، [فبَقِيَتِ الكَسْرةُ][11] والمُخاطبةُ فأُعطِيَتْها؛ [لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالمُتكَلِّمِ والمُخاطَبِ][12]،.............................

---

(١) في الأَصْلِ: فلولا.

(٢) العَجُزُ من هـ.

(٣) ولم يَعْكِسُوا؛ لانتقاضِ الغَرَضِ السَّابِقِ وهُوَ الحامِلُ على تخصيصِ السَّاكنةِ بالفِعْلِ والمُتحرِّكةِ بالاسمِ؛ ولأنَّ (تاءَ التَّأنيثِ) حَرْفٌ وهُوَ أَوْلَى بالسُّكونِ، ولأنَّهُ لو حُرِّكَتْ تاءُ التأنيثِ وسُكِّنَ غيرُها لم يَتَمَيَّزِ المُخاطَبُ والمخاطبةُ والمُتكلِّمُ بعضُهم عن بعضٍ، لأنَّ تاءَ الضَّميرِ مُشترِكَةٌ بينَ معانٍ ثلاثةٍ فلو لَزِمَ طريقةً واحدةً وَقَعَ اللَّبْسُ. تد ٥٧

(٤) لحصولِهِ بالعَضَلَتَينِ فهُوَ أَظْهَرُ، ولأنَّهُ علامةُ الفاعليَّةِ التي هِيَ أَقْوَى وأَشْرَفُ. تد ٥٧

(٥) من ب و ج و د.

(٦) أي: على المخاطبِ، إمَّا من حيثُ الرُّتبةُ لأنّه مفيدٌ والمخاطبُ مستفيدٌ، أوْ من حيثُ الوجودُ لأنَّهُ لا يَتَحقَّقُ وَصْفُ الخطابِ إلاَّ بعدَ تَحقُّقِ وَصْفِ التَّكَلُّمِ. تد ٥٧

(٧) في الأصلِ: يكنْ.

(٨) بالمُتَكَلِّمِ. تد ٥٧، وأثبتناهُ من هـ.

(٩) على الكَسْرِ. تد ٥٧

(١٠) أي: على المُؤَنَّثِ؛ لأنَّ المُذَكَّرَ أَصْلُ المُؤَنَّثِ لأَمْرَينِ، أَحَدُهما: أنَّ (شيئاً) اسمٌ مُذَكَّرٌ يَنْدَرِجُ تحتَهُ كُلُّ موجودٍ مُذَكَّرٍ أوْ مُؤَنَّثٍ، فهُوَ أَعَمُّ منَ المُؤَنَّثِ مطلقاً، والعامُّ أصلٌ للخاصِّ؛ لأنَّهُ أَعْرَفُ منهُ في الوجودِ، والثاني: أنَّ المُذَكَّرَ لا يَفْتَقِرُ إلى علامةٍ يُدرَكُ معناهُ بها لا لَفْظاً ولا تقديراً بخلافِ المُؤَنَّثِ. تد ٥٧

(١١) في الأصلِ: وبَقِيَتِ المكسورةُ.

(١٢) أثبتناهُ من هامشِ ب.

ولأنَّ الياءَ [يَقعُ][١] ضميرُها في نَحْوِ: (اضرِبي)، والكَسْرَةُ أُخْتُ الياءِ فناسَبَ إعطاؤُها/ ١٥ ـ ب/ المُخاطَبَةَ، ولم يُفرِّقُوا بينَهما[٢] في المُثَنّى[٣]، لكنْ زادُوا (ميماً) فَرْقاً بينَ المُخاطبَينِ والمُخاطبتَينِ وبينَ الغائبَينِ والغائبتَينِ، وضَمُّوا ما قبلَها؛ لأنَّ الميمَ شَفَوِيَّةٌ[٤] كـ(الواوِ) فيُناسِبُها الضَّمُّ[٥]، ووَضَعُوا للمُتكَلِّمِ معَ غيرِهِ ضميراً آخرَ كما في المُنْفَصِلاتِ، نَحْوُ: (نَحْنُ)، فقالوا: (فَعَلْنا)، وفرَّقُوا بينَ جَمْعِ المُذَكَّرِ الغائِبِ[٦] وبينَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ الغائِبَةِ[٧] باختصاصِ المُذَكَّرِ بـ(الواوِ) والمُؤَنَّثِ بـ(النُّونِ)[٨] دونَ العَكْسِ؛ لأنَّ الواوَ هنا أَثْقَلُ[٩] منَ النّونِ[١٠]؛ لأنَّها من حروفِ المَدِّ واللِّينِ، [وهِيَ بالزِّيادةِ أَوْلى][١١]،

---

(١) في الأصلِ: وَقَعَ.

(٢) المخاطبِ والمخاطبةِ. تد ٥٧

(٣) اِتّكالًا على قرينةِ الخطابِ، فإنَّهُ يُعلَمُ منَ الخطابِ حالُ المُثَنّى ذكورةً أوْ أنوثةً. تد ٥٧

(٤) سَقَطَ من هـ.

(٥) حَمْلًا على الواوِ لشَبَهِها بها في كونِ كلٍّ منهما شَفَوِيّاً، هذا والظّاهِرُ أنَّ الفرقَ بالنَّظَرِ للغائِبَتَينِ دونَ الغائبَينِ؛ لأنَّ انتفاءَ التّاءِ منهُ يُمَيِّزُهُ عن غيرِهِ ويُمَيِّزُ غيرَهُ عنهُ، تأمَّلْ. تد ٥٨، قلت: لعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أنَّ التفرقةَ بينَ كلا الطَّرَفَينِ، أَعْني طَرَفَ المُخاطَبَينِ والمخاطَبَتَينِ وطَرَفَ الغائِبَينِ والغائِبَتَينِ، ولا شَكَّ أنَّ الميمَ موجودةٌ في الأَوَّلِ دونَ الثّاني إجمالاً دونَ التفصيلِ معَ الطَّرَفِ الثّاني، أي: سواءٌ كانَ مُتَّصِلاً بالتاءِ مثلُ (نَصَرَتا) أوْ لا مِثْلُ (نَصَرا).

(٦) كـ(نَصَرُوا). تد ٥٨

(٧) كـ(نَصَرْنَ). تد ٥٨

(٨) لأنَّ (الواوَ) تكونُ ضميرَ المذكَّرِ و(النّونَ) تكونُ ضميرَ المُؤَنَّثِ، وقابَلُوا الواوَ بالنُّونِ؛ لمشابهةِ النُّونِ حروفَ المدِّ من جِهَةِ الخَفاءِ والغُنَّةِ.

(٩) في ب و د: أَقْعَدُ.

(١٠) لأنَّها مسبوقةٌ بالضَّمِّ بخلافِ النّونِ. تد ٥٨

(١١) من هامش ب.

والمُذَكَّرُ مُقَدَّمٌ على المُؤَنَّثِ[١]، وكذا فَرَّقُوا بينَ جَمْعِ المُخاطَبِ[٢] وجَمْعِ المُخاطَبةِ[٣] باختصاصِ المُذَكَّرِ بـ(الميمِ)؛ لمُناسبتِها الواوَ[٤] التي هِيَ[٥] علامةٌ لهُ في الغَيْبَةِ، واختصاصِ المُؤَنَّثِ بـ(النُّونِ) كما في جَمْعِ الغائبةِ[٦]، وشَدَّدُوا (النُّونَ)؛ لأَنَّهم قالوا: أَصْلُهُ (نَصَرْتِمْنَ)، فأُدغِمَتِ الميمُ في النُّونِ إدغاماً واجِباً[٧]، ولذا[٨] ضَمُّوا ما قبلَ النُّونِ/ ١٦ ـ أ/ أَعْنِي (التَّاءَ)؛ لمُناسبةِ الضَّمِّ الميمَ، وهذهِ مُناسَباتٌ[٩] ذَكَرُوها وإلاَّ [فالحاكِمُ][١٠] بذلك الواضِعُ[١١] لا غيرُ.

(وقِسْ على هذا) المذكورِ من تصريفِ (نَصَرَ)[١٢] [أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاْعَلَ][١٣]، و(فَعْلَلَ وتَفَعْلَلَ[١٤] وافْتَعَلَ وانفَعَلَ واسْتَفْعَلَ وافْعَلَلَّ)، نَحْوُ: اِقْشَعَرَّ اِقشعَرّا اِقشعَرُّوا،

---

(١) سَقَطَ من ج و د، وفي هـ بزيادة: فَأَخَذَها.

(٢) كـ(نَصَرْتُم). تد ٥٨

(٣) كـ(نَصَرْتُنَّ). تد ٥٨

(٤) في كونِها شَفَوِيَّةً.

(٥) سَقَطَ من ج.

(٦) وإنَّما لم يَزِيدوا (الواوَ) بدلَ (الميمِ)، أَعنِي (نَصَرْتُوا) كما في الغَيْبَةِ؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ قد تَسْقُطُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فيَلْتَبِسُ الجَمْعُ بالمفردِ المُتَكَلِّمِ. تد ٥٨

(٧) لوجودِ مُقتضيهِ، وهُوَ تقارُبُهما في المَخْرَجِ. تد ٥٨

(٨) في ب و ج: وكذا.

(٩) من قبيلِ الحَمْلِ على النَّظيرِ. تد ٥٨

(١٠) من ب و د.

(١١) في ج: الوَضْعُ.

(١٢) أي: مادّةِ نَصَرَ. تد ٥٩

(١٣) من هـ.

(١٤) سَقَطَ من ج.

اِقشَعَرَّتْ اِقشَعَرَّتا اِقشَعْرَرْنَ، اِقشَعْرَرْتَ اِقشَعْرَرْتما اِقشعَرَرْتُم، اِقشعْرَرْتِ اِقشعْرَرْتُما اِقشَعْرَرْتُنَّ، اِقشَعْرَرْتُ اِقشَعَرَرْنا، (وافْعَوْعَلَ) نَحْوُ: إعشَوْشَبَ إعشوشَبَا إعشوشَبُوا... إلى آخره، وكذلك[1] البواقي تُرِكَتْ؛ لأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ واحِداً فالبواقي على نَهْجِهِ، فلا حاجةَ إلى تكثيرِ[2] الأَمْثِلَةِ؛ إذ ليسَ الإدراكُ بكَثْرَةِ النَّظائِرِ، فالفَهِمُ الذَّكِيُّ يُدرِكُ بنَظيرٍ واحِدٍ ما لا يُدركُهُ البليدُ بأَلْفِ شاهِدٍ.

([ولا][3] تَعتَبِرْ)[4] أنتَ، وفي بعضِ النُّسَخِ: (ولا تُعتبَرْ) مَبْنِيّاً للمفعولِ/ ١٦-ب/ (حركاتِ الأَلِفاتِ) أيِ: الهَمَزاتِ، وعبَّرَ عنها بها؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ إذا كانَتْ أَوَّلاً تُكتَبُ على صورةِ الألفِ، ويقالُ[5] لها: (أَلِفٌ)، قال في الصِّحاحِ[6]: الألفُ على ضَرْبَينِ: ليِّنةٍ[7] ومُتَحَرِّكةٍ[8]، فاللَيِّنةُ تُسَمَّى (ألفاً)، والمُتَحَرِّكةُ [تُسَمَّى][9] (همزةً)[10] (في الأَوائِلِ) أي:

---

(١) في د و هـ: وكذا

(٢) في ب: تكرارِ.

(٣) في الأصلِ: ولا.

(٤) دَفَعَ المُصَنِّفُ بهذا الاعتراضَ بنَحْوِ (اِفْتَعَلَ) على قولِهِ: (فالمَبْنِيُّ للفاعلِ ما كانَ أَوَّلُهُ مفتوحاً). تد ٥٩

(٥) أي: مُطْلَقاً، وهذهِ الجملةُ مستأنفةٌ لا معطوفةٌ على جملةِ (تُكْتَبُ على صورةِ الألفِ)؛ لِئَلاَّ تُشارِكَها في الاختصاصِ بالظَّرْفِ؛ لأنّهُ قد تَقَرَّرَ في (عِلْمِ المعاني): أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ المعطوفَ عليهِ قَيْدٌ، فالظَّاهِرُ مُشارَكَةُ المعطوفِ لهُ فيهِ. تد ٦٠

(٦) كتابٌ للجوهريِّ (ت ٣٩٣هـ)، عُنوانُهُ الكامل: (تاجُ اللُّغَةِ وصِحاحُ العربيَّةِ)، ينظر: ٦/ ٢٥٤٢.

(٧) وهِيَ حرفُ المدِّ. تد ٦٠

(٨) أي: من شَأْنِها أنْ تُحَرَّكَ، فتَشْمَلُ السَّاكنةَ بالفِعْلِ. تد ٦٠

(٩) سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(١٠) وهذا من قَبِيلِ تقسيمِ الشَّيْءِ إلى مُغايِرَينِ للمَقْسِمِ، أَحَدُهُما يُسَمَّى باسمِهِ على سبيلِ الاشتراكِ اللَّفظِيِّ. تد ٦٠

في أَوائِلِ الفِعْلِ، نَحْوُ: (افْتَعَلَ[١] وانْفَعَلَ واسْتَفْعَلَ) وما أَشْبَهَها مِمَّا أَوَّلُهُ همزةٌ زائدةٌ، سِوَى (أَفْعَلَ) فإنَّ هَمْزَتَهُ للقَطْعِ[٢]؛ لأَنَّها لا تَسْقُطُ في الدَّرْجِ ولذا فُتِحَتْ[٣]، يَعْنِي[٤] لا يقالُ: إنَّ أوائِلَ هذهِ الأفعالِ ليسَتْ مفتوحةً بل مكسورةٌ، فلا يكونُ مَبْنِيّاً للفاعلِ؛ (فإنَّها) أي: فإنَّ[٥] هذهِ الأَلِفاتِ (زائِدَةٌ) لِدَفْعِ[٦] الابتداءِ بالسَّاكِنِ[٧]، (تَثْبُتُ في الابتداءِ)، للاحتياجِ إليها (وتَسقُطُ في الدَّرْجِ) أي: في حَشْوِ الكلامِ؛ لعَدَمِ الاحتياجِ إليها[٨]، نَحْوُ: (افْتَعَلَ وَانْفَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ)[٩]/ ١٧ ـ أ/ بِحَذْفِ الهمزةِ واتِّصالِ (الواوِ) بالكلمةِ.

(والمَبْنِيُّ للمفعولِ منهُ) أي: منَ الماضي، أرادَ أنْ يَذْكُرَ تعريفاً لهُ[١٠] باعتبارِ اللَّفْظِ[١١]، فَذَكَرَ على سبيلِ الاستطرادِ[١٢] تعريفاً لِمُطْلَقِ الفِعْلِ[١٣] المَبْنِيِّ للمفعولِ باعتبارِ المعنى، فقالَ: (وهُوَ) أيِ: المبنيُّ للمفعولِ مُطلَقاً، سواءٌ كانَ منَ الماضي أوِ

---

(١) في ج: في أَوائلِ افتَعَلَ.

(٢) ولأَنَّها تُفيدُ معنىً كـ(التَّعْدِيَةِ) بخلافِ همزةِ الوَصْلِ؛ فإنَّها لا تُفيدُ غيرَ التَّوَصُّلِ إلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ. تد ٦٠

(٣) لِتُخالِفَ همزةَ الوَصْلِ، ولِتَتَمَيَّزَ عنها. تد ٦٠

(٤) أي: بقولِهِ: لا تُعتَبَرْ.

(٥) سَقَطَ من ب.

(٦) في ج: لِرَفْضِ.

(٧) اللازِمِ على عَدَمِ الإتيانِ بها. تد ٦٠

(٨) لاعتمادِ اللِّسانِ على حركةِ ما قبلَها في التَّلَفُّظِ. تد ٦٠

(٩) سَقَطَ من ج و د.

(١٠) أي: للمبنيِّ للمفعولِ منَ الماضي. تد ٦٠

(١١) فإنَّ ضَمَّ أَوَّلِ مُتَحَرِّكٍ خاصَّةٌ للَّفظِ، بخلافِ عَدَمِ ذِكْرِ الفاعِلِ فإنَّهُ خاصّةٌ للمعنى. تد ٦٠

(١٢) وهُوَ: ذِكْرُ ما لهُ تَعَلُّقٌ بالمَسُوقِ، وليسَ المَسُوقَ لهُ. تد ٦٠

(١٣) كذا في الأصلِ، وسَقَطَ من سائِرِ النُّسَخِ.

المُضارِعِ[١] (الفِعْلُ[٢] الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ)، كما تقولُ: (ضُرِبَ زيدٌ)، فتَرْفَعُ (زيداً)[٣] لقيامِهِ مُقامَ الفاعلِ، ولا تَذْكُرِ الفاعلَ لتعظيمِهِ فتصونَهُ عن لسانِكِ، أوْ لتحقيرِهِ فتصونَ لسانَكَ عنهُ، أوْ لعَدَمِ العِلْمِ بهِ، أوْ لقَصْدِ صُدورِ الفِعْلِ[٤] عن أيِّ فاعلٍ[٥] كانَ؛ [إذْ لا غَرَضَ في ذِكْرِ][٦] الفاعِلِ[٧]، نَحْوُ: (قُتِلَ الخارجيُّ)؛ فإنَّ الغَرَضَ المُهِمَّ قَتْلُهُ لا قاتِلُهُ، أوْ لغيرِ ذلك[٨] مِمَّا تَقَرَّرَ[٩] في عِلْمِ المَعاني.

ويَنْتَقِضُ بالمَبْنِيِّ للفاعِلِ عندَ مَنْ يُجَوِّزُ حَذْفَ الفاعِلِ[١٠]، (ما كانَ) خَبَرُ/ ١٧ ـ ب/ [المُبتدأِ][١١]، أي: المَبْنِيُّ للمفعولِ منَ الماضِي الفِعْلُ الماضِي[١٢] الذي كانَ (أَوَّلُهُ مَضْموماً كفُعِلَ وفُعْلِلَ وأُفْعِلَ وفُعِّلَ[١٣] وفُوْعِلَ)، بقَلْبِ الألِفِ واواً لانضمامِ ما قبلَها،

---

(١) في د: أوْ منَ المُضارِعِ.

(٢) سَقَطَ من هـ.

(٣) في ب: فيُرْفَعُ زيدٌ.

(٤) أي: لِقَصْدِ الإخبارِ بصدورِ الفِعْلِ. تد ٦١

(٥) سَقَطَ من ج.

(٦) في الأصلِ وهـ: ولا غَرَضَ في الفاعلِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٧) المُعَيَّنِ. تد ٦١

(٨) كـ(الإيجازِ)، نَحْوُ قولِهِ تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ/ الحجر ـ آ: ٩٤)، ولا يكونُ إلاَّ حيثُ يُعْلَمُ الفاعلُ؛ لاشتراطِ العِلْمِ بالمحذوفِ في (بابِ الإيجازِ) مُطْلَقاً بأيِّ طريقٍ كانَ كـ(العَقْلِ) أوِ (العادةِ). تد ٦١

(٩) سَقَطَ من هـ.

(١٠) وهُوَ الكسائيُّ على تقديرِ إعْمالِ الثَّاني، فَحُذِفَ الفاعلُ منَ الأَوَّلِ ولم يُضْمَرْ؛ لأنَّهُ قبلَ الذِّكْرِ، والجوابُ: بأنَّ التَّعريفَ على مَذْهَبِ الجُمهورِ؛ لأنَّهم أَوْجَبُوا الإضمارَ. تد ٦١

(١١) في الأَصْلِ: مبتدأ، وفي ب: لمبتدأ.

(١٢) سَقَطَ من هـ.

(١٣) كذا في الأَصْلِ، وسَقَطَ من سائِرِ النُّسَخِ.

(وتُفُعِّل) بضَمِّ التَّاءِ والفاءِ أيضاً؛ لأنَّكَ لوْ[١] قُلْتَ: (تُفَعِّلَ) بضَمِّ التَّاءِ فقط لالتبَس بمُضارِعِ (فَعَّلَ - فَعَّلْتُ)[٢]، (و) كذلكَ قالُوا في تَفَاعَلَ (تُفُوعِلَ) بضَمِّ التَّاءِ والفاءِ[٣]؛ إذ لوِ اقتَصَرُوا على ضَمِّ التَّاءِ لالتبَسَ بمضارعِ (فاعَلَ - فاعَلْتُ)[٤]، وقُلِبَتِ الألفُ واواً لانضمامِ ما قبلَها، (أوْ كانَ أَوَّلُ مُتحرِّكٍ منهُ مَضْمُوماً نَحْوُ: افتُعِلَ) بضَمِّ التَّاءِ[٥]؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مُتحَرِّكٍ منهُ كما ذُكِرَ في المبنيِّ للفاعِلِ[٦]، (واستُفْعِلَ) بضَمِّ التَّاءِ[٧]، وكذا قياسُ كلِّ ما كانَ[٨] أَوَّلُهُ همزةَ وَصْلٍ[٩]، ولم يَذكُرِ: (انْفُعِلَ وافْعُلَّ وافْعُوعِلَ وافعُوِّلَ وافعُنلِلَ)[١٠] ونَحْوَ ذلك[١١]؛ لأنَّها منَ اللَّوازِمِ/ ١٨ - أ/ ، وبناءُ المفعولِ منها لا يَكادُ يُوجَدُ[١٢].

---

(١) في ب: إذا.

(٢) سَقَطَ (فَعَّلْتُ) من سائرِ النُّسَخِ ما عدا الأصلَ، قال في التَّدريجِ: (أي: حالةَ الوَقْفِ، أوْ حالةَ دُخولِ النَّاصِبِ، أوْ حالةَ الغَفْلَةِ عنِ الآخِرِ. تد ٦٢

(٣) في هـ بزيادة: أَيْضاً.

(٤) سَقَطَ (فاعلْتُ) من سائرِ النُّسَخِ ما عدا الأصلَ، وفي هـ: فاعَلْتُ تفاعَلَ.

(٥) في هامشِ ب: فقط.

(٦) من أَنَّهُ لا اعتدادَ بهَمْزةِ الوَصْلِ؛ لسُقُوطِها في الدَّرْجِ. تد ٦٢

(٧) في هـ بزيادة: منهُ.

(٨) سَقَطَ من ج.

(٩) فإنَّ أَوَّلَ مُتَحَرِّكٍ منهُ يكونُ مضموماً. تد ٦٢

(١٠) في نسخة: (أُنْفُعِلَ وافعُلَّ وافعُوِّلَ) نَحْوُ: (أُجلُوِّذَ) وافعُوعِلَ وافعُنْلِلَ وافعُلِلَّ.

(١١) كـ(افعَنْلَى وافعالَّ). تد ٦٢

(١٢) لأنَّ هذهِ الأفعالَ لازِمَةٌ لا يُوجَدُ لها مفعولٌ بهِ، فلا يُمْكِنُ بناؤُها للمفعولِ، هذا حاصِلُ كلامِهِ، لكنْ يَرِدُ عليهِ أنَّ المبنيَّ للمفعولِ: ما حُذِفَ فاعلُهُ وأُسْنِدَ إلى المفعولِ، سواءٌ كانَ مفعولاً بهِ أوْ فيهِ أوْ مُطلقاً، فكيفَ يقالُ: إنَّ اللاَّزِمَ لا يُوجَدُ بناءُ المفعولِ منهُ؟ ويجابُ بأنَّ (يكادُ) المَنْفِيَّةَ وإنْ أفادَتْ عَدَمَ الوجودِ لاستلزامِ نَفْيِ المُقاربةِ، بناءً على أنَّ نَفْيَها نَفْيٌ لهُ، إلاَّ أنَّها قد تُسْتَعْمَلُ للدِّلالةِ على وُقُوعِ الفِعْلِ عسيراً، كقولِهِ تعالى: (وَلَا يَكَادُ يُبِينُ/ الزخرف: ٥٢)، وهذا مرادُ الشَّارِحِ، بدليلِ قولِهِ بعدُ: (ولم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ غيرَ المُتَعَدِّي؛ لأَنَّهُ قلَّما يُوجَدُ منهُ). تد ٦٢

(وهَمْزَةُ الوَصْلِ) فيما أَوَّلُ مُتحَرِّكٍ منهُ مَضْمُومٌ (تَتْبَعُ هذا المضمومَ)[١] الذي هُوَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ[٢] (في الضَّمِّ)، يعني يكونُ مضموماً عندَ الابتداءِ[٣]، كقولِكَ مُبْتَدِئاً: (اُسْتُخْرِجَ المالُ) مَثَلاً[٤]، بضَمِّ الهَمْزَةِ لمتابعةِ التَّاءِ، (وما قَبْلَ آخِرِهِ)[٥] أي: آخِرِ المَبْنِيِّ للمفعولِ (يكونُ مَكْسُوراً أَبَداً، نَحْوُ: نُصِرَ زيدٌ واستُخْرِجَ المالُ)[٦]، وفي نَحْوِ: (اُفْعُلَّ وافعُوِّلَ) يُقَدَّرُ[٧] الأَصْلُ: (اُفْعُلِلَ وافعُوْلِلَ)، وفي [نَحْوِ][٨]: اُفْعُلِلَ كـ(اقشُعِرَّ) الأَصْلُ (اُفْعُلْلِلَ)، فَنُقِلَتْ كَسْرَةُ اللاَّمِ[٩] فليُتأَمَّل[١٠]، ولو قالَ: (ما كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ مضموماً) لكانَ كافياً كما تقدَّمَ[١١]، والسِّرُّ في ضمِّ الأَوَّلِ وكَسْرِ ما قبلَ الآخِرِ أَنَّهُ لا بدَّ من تغييرٍ؛ ليُفصَلَ منَ المَبْنِيِّ للفاعلِ، والأَصْلُ (فَعَلَ)، فغَيَّرُوهُ إلى (فُعِلَ) بضَمِّ الأَوَّلِ

---

(١) سواءٌ بَقِيَ الضَّمُّ كما مَثَّلَ أم زالَ لعارِضٍ نَحْوُ: (اُختِيرَ). تد ٦٣

(٢) في هـ بزيادة: منهُ.

(٣) فَسَّرَ بذلك؛ لأَنَّهُ عندَ الوَصْلِ لا تُوجَدُ الهمزةُ حتَّى تُضَمَّ. تد ٦٣

(٤) سَقَطَ من ج، وأَتَى بـ(مثلًا) معَ (الكافِ) لتأكيدِ إرادةِ التَّمثيلِ؛ لأنَّ (الكافَ) في مِثْلِهِ قد تكونُ مُقْحَمَةً. تد ٦٣

(٥) لِيَعُمَّ ما قبلَ آخِرِهِ عينٌ كما ذَكَرَ، وما قبلَ آخرِهِ لامٌ كـ(دُحْرِجَ). تد ٦٣

(٦) وإنَّما اختارُوا هذهِ الصِّيغةَ للمَبْنِيِّ للمفعولِ؛ لأَنَّهُم أَرادوا أنْ يكونَ أَبْعَدَ الصِّيَغِ عنِ الفِعْلِ؛ ليكونَ أَبْعَدَ عنِ الفِعْلِ بِحَسَبِ المعنى؛ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ يَحتاجُ إلى فاعلٍ، فلمَّا حُذِفَ فاعلُهُ بعُدَ منَ الفِعْلِ. تد ٦٣

(٧) في هـ: تقديرُ.

(٨) أثبتناهُ من هـ.

(٩) الثانيةِ إلى ما قبلَها وأُدْغِمَتِ الثانيةُ في الثالثةِ. تد ٦٣

(١٠) يجوزُ أنْ يكونَ الأَمْرُ بالتأَمُّلِ؛ لِئَلَّا يُغْفَلَ عن كونِ أَصْلِ الأفعالِ المذكورةِ ما ذُكِرَ، فَتَرِدُ على قولِهِ: (مكسوراً أبداً). تد ٦٣

(١١) ينظر ص: ٥٢.

وكَسْرِ الثَّاني[١] دونَ سائِرِ الأَوْزانِ؛ ليَبْعُدَ عن أوزانِ/ ١٨ ـ ب/ الاسمِ[٢]، ولو كُسِرَ الأَوَّلُ وضُمَّ الثَّاني لَحَصَلَ هذا الغَرَضُ، لكنَّ الخروجَ منَ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ أَوْلَى منَ العَكْسِ؛ لأَنَّهُ طَلَبُ خِفَّةٍ بعدَ الثِّقَلِ، ثُمَّ حُمِلَ غيرُ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ عليهِ في ضَمِّ الأَوَّلِ وكَسْرِ[٣] ما قبلَ الآخِرِ[٤]، وما يقالُ: إنَّ ضمَّ الأَوَّلِ عِوَضٌ عن المرفوعِ المحذوفِ فليسَ بشَيْءٍ؛ لأنَّ المفعولَ المرفوعَ عِوَضٌ عنهُ، وهُوَ كافٍ.

وجاءَ (فُزْدَ لهُ) بسكونِ الزَّايِ، والأَصْلُ: (فُصِدَ [لهُ])[٥]، أُسكِنَ الصَّادُ وأُبدِلَ[٦]، وحَكَى قُطْرُبٌ[٧]: (ضِرْبَ) بِنَقْلِ كسرةِ[٨] ....

---

(١) ولم يُكْتَفَ بمُجَرَّدِ ضَمِّ الأَوَّلِ وإلاَّ لالتَبَسَ مجهولُ الماضي بمجهولِ المُضارِعِ في (باب الإفعالِ) حالةَ الوَقْفِ أوِ الغَفْلَةِ أوْ دُخولِ النَّاصِبِ، ولا بمُجَرَّدِ كَسْرِ ما قبلَ الآخِرِ وإلاَّ لالتَبَسَ بالمعلومِ في نحْوِ (عَلِمَ)، فحينئذٍ لا بُدَّ منَ التَّمييزِ. تد ٦٤

(٢) إذ لو ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قبلَ آخِرِهِ لَأَشْبَهَ وَزْنَ الاسمِ كـ(صُرَد). تد ٦٤

(٣) في ب بزيادةِ: الثاني.

(٤) أي: في خصوصِ هذا التَّغييرِ دونَ عِلَّتِهِ الخاصَّةِ بهِ؛ إذ لو ضُمَّ الأَوَّلُ وفُتِحَ ما قبلَ الآخِرِ في نَحْوِ: (دُخْرِجَ)، أوْ ضُمَّ أَوَّلُ المُتَحَرِّكِ وفُتِحَ ما قبلَ الآخِرِ في نَحْوِ: (اُسْتُخْرِجَ) لَحَصَلَ الفَرْقُ معَ البُعْدِ عن أوزانِ الاسمِ، لكنَّهُ حُمِلَ عليهِ في ذلك. تد ٦٤

(٥) أثبتناهُ من هـ.

(٦) في د بزيادة: زاياً، قال في التدريج: لأنَّ الصَّادَ مهموسةٌ والدَّالَ والزَّايَ مجهورتانِ، فقُلِبَتِ الصَّادُ زاياً لتجانُسِ الدَّالِ والزَّايِ في الجَهْرِ، وهُوَ إشارةٌ إلى قولِهِم في المَثَلِ: (لم يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ لهُ) أي: مَنْ فُصِدَ لهُ البعيرُ، وبعضُهُم يقولُ: (مَنْ قُزْدَ لهُ) بالقاف، أي: مَنْ أُعْطِيَ قَصْداً) أي: قليلاً. تد ٦٤، وينظر الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٤٢٩، الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ١٤٦، المفصل في صنعة الإعراب ـ الزمخشري: ٥١٩.

(٧) هُوَ مُحَمَّدُ بنُ المستنيرِ بنُ أحمدَ (ت ٢٠٦هـ)، نَحْوِيٌّ عالمٌ باللُّغَةِ والأدبِ من أَهْلِ البصرةِ، وقُطْرُبٌ لَقَبٌ دعاهُ بهِ أستاذُهُ سيبويهِ فلَزِمَهُ، من كُتُبِهِ: معاني القرآنِ، والنَّوادِرُ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٧/ ٩٥.

(٨) في د: حركةِ.

الرَّاءِ إلى الضَّادِ[١]، وجاءَ (عُصْرَ)[٢] بسكونِ ما قبلَ الآخِرِ، وقُرِئَ (رُدَّتْ إِلَيْنَا/ يوسف ـ آ: ٦٥)[٣] بكَسْرِ الرَّاءِ[٤]، وكلُّ ذلك مِمَّا لا يُعتَدُّ بِهِ [نَقْضاً][٥]، وجاءَ نَحْوُ: (جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ وحُمَّ وفُئِدَ[٦] وعُلَّ[٧] ووُعِكَ[٨]) مَبْنِيَّةً للمفعولِ أَبدًا؛ لِلْعِلْمِ بفاعِلِها في غالبِ العادةِ أنَّهُ هُوَ اللهُ تعالى.

وَعَقَّبَ/ ١٩ ـ أ/ الماضِيَ بالمُضارِعِ؛ لأنَّ الأَمْرَ فَرْعٌ عليهِ، وكذا اسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ؛ لاشتقاقِهِما[٩] منهُ[١٠].

فقالَ: (**وأَمَّا الفِعْلُ المُضارِعُ فهُوَ ما**) أيِ: الفِعْلُ الذي (**يكونُ في أَوَّلِهِ**[١١] **إِحْدى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ**، وهِيَ:) أيِ: الزَّوائِدُ الأَرْبَعُ (**الهَمْزَةُ والنُّونُ والتَّاءُ والياءُ، يَجْمَعُها**) أي:

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ١/ ٤٢.

(٢) إشارةٌ إلى قولِ أبي النَّجْمِ: (لو عُصْرَ فيهِ البانُ والمسكُ انعَصَرْ)، يُريدُ (عُصِرَ) فخَفَّفَ، وهذا وبابُ (فُزْدَ) واحدٌ، وإنَّما فَصَلَهُ عنهُ لسلامتِهِ منَ الإبدالِ. تد ٦٤، وينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ١١٤.

(٣) وهِيَ قراءةُ علقمةَ، ومذهَبُ الجمهورِ تَعَيُّنُ الضَّمِّ، وأجازَ الكَسْرَ بعضُ الكوفيِّينَ. تد ٦٤، وينظر معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٣/ ١٨٠.

(٤) **قلت**: وإنَّما أَتى بـ(إلينا)؛ لأنَّ القراءةَ وَرَدَتْ فيها ولم تَرِدْ في (رُدَّتْ) السَّابقةِ لها، من قولِهِ تعالى: (وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَاعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ/ يوسف ـ آ: ٦٥).

(٥) من د و ب، قال في التدريجِ: لأنَّهُ خلافُ الاستعمالِ الكثيرِ، وفَرْعٌ عنهُ. تد ٦٥

(٦) أَصابَهُ مرضٌ في فُؤَادِهِ. تد ٦٥

(٧) من ج، مع زيادة: قُدَّ.

(٨) ومِثْلُها: (هُزِلَ وفُلِجَ وغُبِنَ وغُمَّ وعُنِيَ وزُهِيَ). تد ٦٥

(٩) سَقَطَ من هـ.

(١٠) والقولُ باشتقاقِهِما منَ المضارِعِ أَوْلى منَ القولِ باشتقاقِهِما منَ المَصْدَرِ؛ لأنَّ المصدرَ مادَّةُ الفِعْلِ، والفِعْلُ مادَّةُ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ، فالمَصْدَرُ مادةٌ بعيدةٌ والفعلُ مادةٌ قريبةٌ. تد ٦٥

(١١) أي: معَ أَوَّلِهِ. تد ٦٥.

يَجْمعُ تلك الزَّوائِدَ الأربعَ، قولُك[1]: (نَأَيْتُ[2] أَنَيْتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي)، وإنَّما زادُوها فَرْقاً بينَهُ وبينَ الماضي، واختصُّوا الزِّيادةَ بِهِ؛ لأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ[3] بالزَّمانِ عنِ الماضي، والأَصْلُ عَدَمُ الزِّيادةِ[4] فَأَخَذَهُ المُقدَّمُ[5].

ولقائلٍ أنْ يقولَ: هذا التَّعريفُ شامِلٌ لنَحْوِ: (أَكْرَمَ [وتَكَسَّرَ][6] وتَباعَدَ)؛ فإنَّ أَوَّلَهُ إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ وليسَ بمُضارِعٍ، ويُمْكِنُ الجوابُ[7] عنهُ: بأَنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ أَوَّلَهُ[8] إِحْدى الزَّوائدِ الأَرْبَعِ؛ لأَنَّا[9] نَعْنِي بها الهمزةَ التي تكونُ[10] للمُتكلِّمِ وحدَهُ، والنُّونَ التي تكونُ لهُ معَ غيرِهِ[11]، وكذا الياءُ والتَّاءُ/ ١٩ ـ ب/ ، كما أشارَ إليهِ بقولِهِ: **(فالهمزةُ للمُتكلِّمِ وحدَهُ)** نَحْوُ: (أَنا أَنْصُرُ) **(والنّونُ لهُ)**[12] أي: للمُتكلِّمِ[13] **(إذا كانَ معَهُ غيرُهُ)** نَحْوُ: (نَحْنُ نَنْصُرُ)[14]،..

---

(١) سَقَطَ من ب.

(٢) كذا في الأَصْلِ، وسَقَطَ من سائرِ النُّسَخِ.

(٣) أي: باعتبارِ الذَّاتِ لا باعتبارِ الاتِّصافِ، وإلاَّ فالأمرُ بالعَكْسِ. تد ٦٦

(٤) لأنَّ العَدَمَ أَصْلٌ؛ لتَقَدُّمِهِ على الوجودِ. تد ٦٦

(٥) في د: المُتَقَدِّمُ.

(٦) في الأصلِ: وتكرمُ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٧) في د: أنْ يجابَ.

(٨) في د: في أَوَّلِهِ.

(٩) أي: لا نَعْنِي بـ(الزَّوائدِ): مُطْلَقَ الزوائدِ الأربعِ، بل نَعْنِي... الخ. تد ٦٦

(١٠) سَقَطَ من ج.

(١١) وفي هـ بزيادةِ: أَوْ كانَ مُعَظِّماً نفسَهُ.

(١٢) سَقَطَ من ب.

(١٣) في ب: المُتكلِّمِ.

(١٤) كذا في الأصلِ وب، وباقي النُّسَخِ: نَنْصُرُ نحنُ.

ويُستَعْمَلُ للمُتكلِّمِ[١] وحدَهُ في مَوْضِعِ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ[٢]، نَحْوُ [قولِهِ تعالى][٣]: (نَحْنُ نَقُصُّ/ يوسف ـ آ: ٣) (والتَّاءُ للمُخاطَب مفرداً) نَحْوُ: ([أنتَ][٤] تَنْصُرُ) (ومُثَنَّىً) نَحْوُ: (أَنْتُما تَنْصُرَانِ) (ومَجْمُوعاً) نَحْوُ: (أنتم تَنْصُرُونَ) (مُذَكَّراً كانَ) المُخاطَبُ [كما][٥] في هذهِ الثَّلاثةِ (أَوْ مُؤَنَّثاً، وللغائبةِ المفردةِ) نَحْوُ: (هِيَ تَنْصُرُ)، (ولمُثَنَّاها) نَحْوُ: (هما تَنْصُرَانِ) (والياءُ للغائِبِ المُذَكَّرِ مُفْرَداً) نَحْوُ: (هُوَ يَنْصُرُ) (ومُثَنَّىً) نَحْوُ: (هُما يَنْصُرَانِ) (ومَجْمُوعاً) نَحْوُ: (هُمْ يَنْصُرُونَ) (ولِجَمْعِ المُؤَنَّثَةِ الغائبةِ) نَحْوُ: (هُنَّ يَنْصُرْنَ)[٦].

واعتُرِضَ[٧] بأنَّهُ يُستَعمَلُ[٨] في اللهِ تعالى، وليسَ بغائبٍ ولا مُذَكَّرٍ [ولا مُؤَنَّثٍ][٩] تعالى اللهُ عن ذلك [عُلُوّاً كبيراً][١٠]، فالأَوْلى أنْ يقالَ: والياءُ لما عدا [ما ذكرنا][١١]، وأُجِيبَ: بأنَّ المرادَ اللَّفظُ، فإذا قُلْتَ: (اللهُ يَحْكُمُ)، فـ(اللهُ) لَفظٌ[١٢] مُذكرٌ/ ٢٠ ـ أ/

---

(١) في د و هـ: في المُتَكَلِّمِ.

(٢) سَقَطَ من ج و د.

(٣) من هـ.

(٤) من د و هـ و ب أثبتنا الضَّمائرَ، قالَ في التدريجِ: وإنَّما أتى بـ(أنتَ) دَفْعاً للالتباسِ بِفعْلِ الغائبةِ، وزادَ الضَّميرَ في أمثلةِ الغائبِ؛ إيضاحاً للمُرادِ. تد ٦٧

(٥) من ج.

(٦) وإنَّما اختصَّتِ الهمزةُ بالمُتكَلِّمِ المُفْرَدِ؛ ليُوافِقَ همزةَ (أنا)، والتَّاءُ بالمُخاطَبِ؛ ليُوافِقَ تاءَ (أنتَ)، والنُّونُ بالمُتكلِّمِ إذا كانَ معَهُ غيرُهُ؛ ليوافِقَ نونَ (نحنُ)، والياءُ بالغائبِ؛ ليُوافِقَ ياءَ (هي). تد ٦٧

(٧) على قولِهِ: والياءُ للغائبِ المُذَكَّرِ. تد ٦٧

(٨) في د: مُستعمَلٌ.

(٩) من ج و د.

(١٠) أثبتناهُ من ب و هـ.

(١١) في الأصلِ: عداها.

(١٢) في ب و ج و د: لَفظُهُ.

غائِبٌ؛ لأنَّهُ ليسَ بمُتكلِّمٍ ولا مُخاطَبٍ وهُوَ المرادُ بالغائِبِ.

فإنْ قُلْتَ: لمَ زادُوا هذه الحروفَ دونَ غيرِها؟ ولِمَ اختصُّوا كُلاًّ منها بما اختصُّوا؟ قُلْتُ: لأنَّ الزِّيادةَ مُستلزِمَةٌ للثِّقَلِ، وهُمُ احتاجوا إلى حُروفٍ تُزادُ لِنَصْبِ العلاماتِ[١]، فوَجَدُوا أَوْلى الحروفِ بذلك (حُرُوفَ المدِّ واللِّينِ)؛ لِكَثْرَةِ دَوْرِها في كلامِهِم، إمَّا بأَنْفُسِها أوْ[٢] بأبعاضِها، أَعْنِي: الحَرَكاتِ الثَّلاثَ[٣]، فزادُوها وقَلَبُوا الأَلِفَ هَمْزَةً؛ لِرَفْضِهِمُ الابتداءَ بالسَّاكِنِ، ومَخْرَجُ الهمزةِ قريبٌ من مَخْرَجِها، وأَعْطَوْها المُتكَلِّمَ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ[٤]، والهَمْزَةُ أيضاً مَخْرَجُها مُقَدَّمٌ على مَخْرَجِهِما؛ لِكَوْنِهِ[٥] أَقْصَى الحَلْقِ، ثُمَّ قَلَبُوا الواوَ تاءً؛ لأنَّهُ تُؤَدِّي زيادتُها إلى الثِّقَلِ لا سيَّما في مثلِ: (وَوَوْجَلُ) بالعَطْفِ، وقَلْبُها تاءً كثيرٌ في الكلامِ نَحْوُ: (تُراثٌ وتُجاهٌ)[٦]، والأَصْلُ/ ٢٠ ـ ب/ : (وُراثٌ وَوُجاهٌ)، فَقَلَبُوها هنا أَيْضاً [تاءً][٧]، وأَعْطَوها المُخاطَبَ؛ لأنَّهُ مُؤَخَّرٌ عنهما[٨]، بمعنى: أنَّ الكلامَ إنَّما

---

(١) الدالَّةُ على المُتكلِّمِ وحدَهُ... الخ، لَأجْلِ الفَرْقِ بينَ الماضي والمُضارِعِ، فالزِّيادةُ المُعَلَّلَةُ بنَصْبِ العلاماتِ مُعَلَّلَةٌ بالفرقِ المذكورِ، فلا يَرِدُ أنَّ جَعْلَها لنَصْبِ العلاماتِ يُنافِي قولَهُ السَّابقَ: (إنَّما زادُوها فَرْقاً بينَهُ وبينَ الماضي). تد ٦٨

(٢) لِمَنْعِ الخُلُوِ لا الجَمْعِ، تد ٦٨.

(٣) وإنَّما كانتْ أبْعاضاً لها؛ لأنَّ (الواوَ) ضَمَّةٌ ومَدَّةٌ، ومَدَّةُ الضَّمَّةِ ضَمَّةٌ، فـ(الواوُ) إذن حاصِلَةٌ من ضَمَّتَينِ، وهكذا الألفُ والياءُ. تد ٦٨

(٤) لأنَّ المُتكَلِّمَ مفيدٌ والمُخاطَبَ مستفيدٌ، والغائِبُ دائِرٌ بينَهُما، والمُفيدُ مُقَدَّمٌ على المستفيدِ وعلى الدَّائِرِ بينَهما. تد ٦٨

(٥) كذا في الأصل وب و ج، فالضَّميرُ راجِعٌ إلى المَخْرَجِ، وفي البقيَّةِ: لكونِها من أَقْصَى، فالضَّميرُ راجِعٌ إلى الهمزةِ.

(٦) منَ الوِراثةِ والمُواجَهَةِ. تد ٦٨

(٧) سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتُّها منَ الباقي.

(٨) أيِ: المُتكلِّمِ والغائبِ. تد ٦٩

يَنْتَهِي إليهِ[١]، والواوُ[٢] مُنتَهى مَخْرَجِ الهمزةِ والياءِ لكَوْنِها شَفَوِيَّةً، وأَتْبَعُوه[٣] الغائبةَ والغائِبَتَينِ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالغائبِ والغائبَينِ، وحينئذٍ وإنِ التبَسَ[٤] بالمُخاطَبِ والمُخاطبَينِ لكنَّ هذا أَسْهَلُ[٥]، ويُوجَدُ الفَرْقُ [بينَهما][٦] بالواوِ[٧] والنُّونِ[٨]، نَحْوُ: (يَضْرِبُونَ ويَضْرِبْنَ)، ولم يُجعَلِ الجَمْعُ [المُؤَنَّثُ][٩] بالتَّاءِ كما في الواحدةِ، بل بالياءِ كما هُوَ مُناسِبٌ للغائِبِ؛ لكَوْنِ مَخْرَجِ الياءِ مُتَوَسِّطاً بينَ مَخْرَجَيِ الهَمْزَةِ والواوِ، وكَوْنِ ذِكْرِ الغائِبِ دائِراً بينَ المُتكَلِّمِ والمُخاطَبِ.

ولمَّا كانَ في الماضي فَرْقٌ بينَ المُتكَلِّمِ وحدَهُ ومعَ غيرِهِ أَرادُوا أنْ يُفَرِّقُوا بينَهما في المضارِعِ أَيضاً، فَزادُوا النُّونَ لمُشابَهَتِها حُرُوفَ المَدِّ[١٠] واللِّينِ[١١] من جِهَةِ الخَفاءِ[١٢]

---

(١) حاصلُهُ: أنَّ الكلامَ يَصْدُرُ منَ المُتكَلِّمِ مُتَعَلِّقاً بشَأْنِ الغائِبِ، ثُمَّ يَصِلُ إلى المُخاطَبِ، فالغائِبُ من حيثُ تَعَلَّقَ بِهِ الكلامُ كانَ مُقَدَّماً على المُخاطَبِ. تد ٦٩

(٢) أي: مَخْرَجُها. تد ٦٩

(٣) أي: صَيَّروا الغائبةَ والغائِبَتَينِ تابعتَينِ للمُخاطَبِ، ففيهِ تقديمٌ وتأخيرٌ في المفاعيلِ. تد ٦٩

(٤) في هـ: التبَسا.

(٥) لوجودِ قرينةِ الخِطابِ؛ فإنَّهُ إذا كانَ الفاعِلُ مُشاهَداً أَوْ بمنزلةِ المُشاهَدِ تَبَيَّنَ أنَ تاءَ الصِّيغَتَينِ للخِطابِ، وإلاَّ فَهُما للغَيْبَةِ. تد ٦٩

(٦) أثبتناهُ من هـ.

(٧) أي: في الغائِبينَ.

(٨) أي: في الغائباتِ.

(٩) من ج.

(١٠) سَقَطَ من ب و ج.

(١١) من عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ، فلوِ اقتَصَرَ على الأَوَّلِ لَكَفَى؛ لاستلزامِ وجودِهِ وجودَ اللِّينِ من غيرِ عَكْسٍ. تد ٧٠

(١٢) وهُوَ الهَمْسُ ضدُّ الجَهْرِ. تد ٧٠

والغُنَّةِ(١).

فإنْ قُلْتَ/ ٢١ ـ أ/ : لِمَ سُمِّيَ(٢) هذا القِسْمُ مُضارِعاً؟ قلتُ: لأنَّ المُضارَعَةَ في اللُّغَةِ: المُشابَهَةُ منَ (الضِّرْعِ)، كأنَّ كِلا الشَّبِيْهَينِ(٣) ارتَضَعا منْ ضِرْعٍ واحدٍ(٤)، فهُما أَخَوانِ رِضاعاً، وهُوَ مُشابهتُهُ(٥) لاسمِ الفاعلِ في الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ(٦)، ولمُطْلَقِ(٧) الاسمِ في وُقُوعِهِ مُشتَرَكاً، وتخصيصُهُ بـ(السِّينِ وسوفَ(٨) أوِ اللاَّمِ)(٩)، كما أنَّ رَجُلاً يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ زيداً وعَمْراً وغيرَهما، فإذا عَرَّفْتَهُ باللاَّمِ(١٠) وقُلْتَ: (الرَّجُلُ) اختَصَّ بواحدٍ، [ولهذهِ](١١) المُشابَهةِ التَّامَّةِ أُعربَ المُضارِعُ(١٢) من بينِ سائرِ الأفعالِ.

---

(١) وهُوَ الامتدادُ في الخيشومِ، فإنَّ النُّونَ مَدَّةٌ في الخيشومِ كما أنَّ حروفَ العِلَّةِ مَدَّةٌ في الحَلْقِ، فتكونُ زيادتُها بمنزلةِ زيادةِ حَرْفِ اللِّيْنِ. تد ٧٠

(٢) في هـ: يُسَمَّى.

(٣) في ب: الشَّبَهَينِ، وفي هـ: المُشْتَبِهَينِ.

(٤) لأنَّ أَصْلَ المُضارَعَةِ تقابُلُ السَّخْلَتَينِ على ضِرْعِ الشَّاةِ عندَ الرِّضاعِ. تد ٧٠

(٥) في هـ: مُشابِهٌ.

(٦) وهذهِ مُشابَهَةٌ لَفظِيَّةٌ، والمرادُ: تقابُلُ حركةٍ بحركةٍ، سواءٌ كانتْ مِثْلَها أمْ لا كـ(يَضْرِبُ وضارِبٌ، ويَنْصُرُ وناصِرٌ). تد ٧٠

(٧) في هـ: ومطلقٌ.

(٨) في ب و ج: أوْ سوفَ.

(٩) وهذهِ مشابهةٌ مَعْنَوِيَّةٌ. تد ٧٠

(١٠) في ب: بلامٍ.

(١١) كذا في ج و هـ، وفي ب و د: وبهذهِ، وفي الأصلِ: ولهذا..

(١٢) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ. قال في التدريجِ: ورَدَّ ابنُ مالكٍ هذهِ الوجوهَ، بأنَّ الماضِيَ يَقْبَلُ الابهامَ والتَّخصيصَ، وبأنَّ جَرَيانَهُ على حَرَكاتِ الاسمِ وسَكَناتِهِ غيرُ مُطَّرِدٍ، ولو سُلِّمَ فالماضي أيضاً يَجْري كـ(فَرِحَ فهُوَ فَرِحٌ). تد ٧٠

(وهُوَ)[١] أيِ: المُضارِعِ (يَصْلُحُ للحالِ)، والمرادُ بها ههنا: أَجْزاءٌ من [طَرَفَيِ][٢] الماضِي[٣] والمُستقبَلِ، يَعقِبُ بَعْضُها بَعْضاً من غيرِ فَرْطِ مُهْلَةٍ وتراخٍ، والحاكِمُ في ذلك[٤] هُوَ العُرْف[٥] لا غيرُ[٦]، (والاستقبالِ) والمرادُ [بهِ][٧]: ما يُتَرَقَّبُ وُجُودُهُ بعدَ[٨] زمانِكَ الذي أنتَ فيهِ، (تقولُ: يَفْعَلُ[٩] الآنَ ويُسَمَّى حالاً وحاضِراً، وَيَفْعَلُ غداً ويُسَمَّى مُسْتَقْبَلاً)[١٠]، والمَشْهُورُ المُستقبَلُ بفتحِ الباءِ اسمَ مفعولٍ، والقياسُ يَقْتَضِي كَسْرَها [لأَنَّهُ][١١] اسمُ فاعلٍ؛ لأنّهُ يَسْتَقِبلُ[١٢] كما يقالُ: الماضِي، ولعلَّ وَجْهَ الأَوَّلِ أنَّ الزَّمانَ تَسْتَقْبِلُهُ[١٣] فهُوَ مُسْتَقْبَلٌ اسمَ مفعولٍ، لكنَّ الأَوْلى أنْ يقالَ: (المُسْتَقْبِلُ) بكَسْرِ الباءِ؛

---

(١) في ج: وهذا.

(٢) في الأصلِ: طرفِ.

(٣) أي: معَ الجزءِ الذي بينَهُما، وهُوَ الحاجِزُ حقيقةً، فهُوَ من جُمْلَةِ الحالِ. تد ٧١

(٤) أيِ: انتفاءِ التَّراخي والمُهْلَةِ، أوْ في تعيينِ مِقدارِ الحالِ؛ إذ لا يَتَعَيَّنُ له مقدارٌ مخصوصٌ. تد ٧١

(٥) في ب: والحُكْمُ في ذلك للعُرْفِ.

(٦) إمَّا المرادُ بهِ: أنّهُ لا دليلَ نَقْلِيّاً يُعْتَمَدُ عليهِ ولا عَقْلِيّاً يُستنتَجُ بالقياسِ، أوِ المرادُ: ليسَ للحالِ اعتبارٌ حقيقيٌّ؛ لأنّهُ إذا مَضَى آخِرُ جزءٍ منَ الماضي لَحِقَهُ أَوَّلُ جزءٍ منَ المُستقبَلِ من غيرِ أَنْ يُعْتَبَرَ بينَهما شيءٌ يُسَمَّى حالاً. تد ٧١

(٧) سَقَطَ من الأصلِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٨) الظَّرْفُ قيدٌ للوجودِ لا للتَّرَقُّبِ. تد ٧١

(٩) في ب: زيدٌ يَفْعَلُ.

(١٠) لعلَّ وجهَهُ: أنَّ المُخاطَبَ عندَ سماعِهِ يَتَرَقَّبُ مدلولَهُ ويَطْلُبُ إقبالَهُ لأَمْرٍ منَ الأمورِ، فسُمِّيَ بهِ لأَنَّ المطلوبَ إقبالُهُ مُستقبَلٌ.

(١١) من ج، وفي هـ: ليكونَ.

(١٢) أيِ: الوقوعَ في الزَّمانِ الآتِي الذي هُوَ مدلولُهُ. تد ٧١

(١٣) أي: أَنْتَ وتَتَوَجَّهُ إليهِ، فالخطابُ فيهِ للمُتَكَلِّمِ. تد ٧١.

فإنَّهُ الصَّحيحُ[١]، وتوجيهُ الأوَّلِ لا يَخْلُو عن حزازةٍ[٢]، قيلَ: إنَّ المُضارعَ مَوْضوعٌ للحالِ[٣] واستعمالُهُ في الاستقبالِ مَجازٌ، وقيلَ: بالعَكْسِ[٤]، والصَّحيحُ: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بينَهما[٥]؛ لأَنَّهُ يُطلَقُ عليهما إطلاقَ كلِّ مُشْتَرَكٍ[٦] على أَفْرادِهِ[٧]، هذا ولكنَّ تَبادُرَ الفَهْمِ إلى الحالِ عندَ الإطْلاقِ من غيرِ قرينةٍ يُنْبِئُ عن كونِهِ أَصْلاً في الحالِ[٨]، وأَيْضاً منَ المُناسِبِ أنْ يكونَ لها صيغةٌ خاصَّةٌ كما للماضِي/ ٢٢ـأ/ والمُستقبَلِ[٩].

(فإذا أَدْخَلْتَ عليهِ) أي: علـى المُضارِعِ (السِّينَ أوْ سَوْفَ فقُلْتَ: سَيَفْعَلُ أوْ سَوْفَ يَفْعَلُ اختَصَّ بزمانِ الاستقبالِ)[١٠]؛ لأَنَّهما حَرْفـا استقبالٍ وَضْعاً[١١]، وسُمِّيا

---

(١) لأَنَّهُ الموافقُ للقياسِ. تد ٧١

(٢) وَجْهُ الحزازةِ: أَنَّ بناءَ ذلك التَّوجيهِ على أنَّ الزَّمَنَ قارٌّ في نفسِهِ وأنتَ ذاهبٌ إليهِ، وإثباتُ ذلك صَعْبٌ، ولأنَّ الاستقبالَ يُنْسَبُ إلى الآتِي دونَ القارِّ. تد ٧١

(٣) بدليلِ تبادُرِهِ إلى الفَهْمِ عندَ الإطلاقِ، فيكونُ استعمالُهُ فيهِ حقيقةً. تد ٧١ ـ ٧٢

(٤) لأنَّ الاستقبالَ زمانٌ مُستقبلٌ، فيَقْتَضِي وَضْعَ اللَّفْظِ بإزائِهِ بخلافِ الحالِ، فإنَّهُ: أواخِرُ الماضي وأوائِلُ الحالِ، فلا وَجْهَ لِوَضْعِ اللَّفْظِ بإزائِهِ. تد ٧٢

(٥) وحقيقةٌ فيهما. تد ٧٢

(٦) اشتراكاً لَفظِيّاً. تد ٧٢

(٧) وهُوَ إنْ كانَ الإطلاقُ معَ القرينةِ المُعَيِّنَةِ تُعَيِّنُ ما دَلَّتْ عليهِ، وإنْ كانَ بدونِها فلا تَعْيِينَ، بل يكونُ مُجْمَلًا بينَهُما. تد ٧٢

(٨) أي: فقط، إذ لو كانَ مُجْمَلًا لم يُتبادَرْ إليهِ شيءٌ من أفرادِ الحالِ بدونِ القرينةِ؛ لأنَّ التَّبادُرَ دليلُ الحقيقةِ في الجُمْلَةِ. تد ٧٢

(٩) فإنَّ زَمَنَ الحَدَثِ المطلوبِ وقوعُهُ مستقبلٌ فيهِ، وإنْ كانَ الطَّلَبُ في الحالِ. تد ٧٢

(١٠) غالبـاً، وإلَّا فقـد يُـرادُ الحالُ، كقولِهِ تعالى: (سَـنَكْتُبُ مَـا قَالُواْ/ آل عمـران ـ آ: ١٨١)، فهِيَ للتأكيدِ. تد ٧٢

(١١) فدليلُ الاختصاصِ نقليٌّ لا عقليٌّ. تد ٧٢

[حَرْفَي][1] تنفيسٍ[2]، ومعناهُ: تأخيرُ الفِعْلِ في الزَّمانِ المُسْتَقْبَلِ وعَدَمُ التَّضييقِ في الحالِ، يقالُ: (نَفَّسْتُهُ) أي[3]: وَسَّعْتُهُ، و(سَوْفَ) أَكْثَرُ تنفيساً[4]، وقد تُخَفَّفُ بحذفِ الفاءِ، فيقالُ: (سَو)، وقد يقالُ: (سَي) بقَلْبِ الواوِ ياءً[5]، وقد تُحْذَفُ الواوُ فيَسْكُنُ الفاءُ الذي كانَ مُتَحَرِّكاً لأَجْلِ [التقاءِ][6] السَّاكنَينِ، فيقالُ: (سَفْ أَفْعَلُ)، وقيلَ[7]: إنّ (السِّينَ) منقوصٌ من (سَوْفَ) دلالةً بتقليلِ الحروفِ على تقريبِ الفِعْلِ.

قيلَ: وإذا دَخَلَهُ[8] لامُ الابتداءِ اختصَّ بزمانِ الحالِ، نَحْوُ قولِكَ: (لَتَفْعَلُ)، وفي التَّنزيلِ: (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي/ يوسف ـ آ: ١٣)[9]، وأَمَّا[10] في/ ٢٢ ـ ب/ قولِهِ تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى/ الضحى ـ آ: ٥)، و(لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً/ مريم ـ آ: ٦٦)،

---

(١) في الأصلِ و ج و هـ: حرفا، وفي ب و د: وهما حرفا.

(٢) قال في المُغني: الأَحْسَنُ فيه حَرْفا استقبالٍ؛ لأَنَّهُ أَوْضَحُ. تد ٧٢، وينظر مغني اللبيب: ١: ٨٦٩.

(٣) في ب و ج: إذا.

(٤) في هـ بزيادة: على الأَصَحّ، وفي د بزيادة: منَ السِّينِ.

(٥) ينظر المفتاح في الصرف ـ الجرجاني: ١٠٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ٢٣٢، اللباب في علل البناء والإعراب ـ العكبري: ١/ ٣١٠.

(٦) من هـ.

(٧) ومقابلُهُ هُوَ الأَصَحُّ؛ وهُوَ أنَّ (السِّينَ) صيغةٌ مُرْتَجَلَةٌ ليسَتْ مُتَفَرِّعَةً عن (سَوْفَ) بوَجْهَينِ: أَنَّهُ أكثَرُ استعمالاً من سَوْفَ، ولو كانَ فَرْعاً لكانَ أَقَلَّ، وأنَّ مُدَّةَ التَّسويفِ بـ(سوفَ) أطولُ، فلو كانَ فرعَها لتَساوَتْ مُدَّةُ التَّسويفِ بينهما. تد ٧٣

(٨) في ج و د: أَدْخَلْتَ عليهِ.

(٩) قيلَ: هذا الفِعْلُ مُستقبَلٌ؛ لأنَّ فاعلَهُ لم يُوجَدْ عندَ النُّطْقِ وهُوَ الذَّهابُ، وأُجيبَ: بأنَّ التقديرَ (قَصْدَ أنْ تذهبوا)، والقَصْدُ حالٌ. تد ٧٣

(١٠) جوابُ سؤالٍ واردٍ على قولِهِ: (وإذا دَخَلَهُ اللّامُ اختَصَّ بزمانِ الحالِ) تقديرُهُ: إذا كانَتِ اللّامُ قرينةَ الحالِ يَجِبُ أنْ لا تُجامِعَ قرينةَ الاستقبالِ، وأنَّ الإعطاءَ والإخراجَ في يومِ القيامةِ. تد ٧٣

فقد تَمَحَّضَتِ اللاَّمُ للتَّوكيدِ مُضْمَحِلاًّ عنها مَعْنَى الحاليَّةِ[١]؛ لأنَّها إنَّما تُفيدُ ذلك إذا دَخلَتْ على المُضارِعِ المُحْتَمِلِ لَهُما لا المُستقبلِ الصِّرْفِ، و[في][٢] قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ/ النحل ـ آ: ١٢٤﴾ نُزِّلَ [المُستقبَلُ][٣] مَنْزِلَةَ الحالِ؛ إذ لا شكَّ في وقوعِهِ، وأمثالُ ذلك [كثيرٌ][٤] في كلامِ اللهِ تعالى، وعندَ البَصْرِيِّينَ[٥] اللاَّمُ للتَّأكيدِ فقط.

واعلَمْ أنَّ المُضارِعَ أيضاً إمَّا مَبْنِيٌّ للفاعِلِ أوْ مَبْنِيٌّ للمفعولِ، (فالمَبْنِيُّ للفاعِلِ منهُ: ما) [أيِ][٦]: الفِعْلُ المُضارِعُ الذي (كانَ حَرْفُ المُضارَعةِ منهُ مفتوحاً إلاَّ ما كانَ ماضيهِ على أربعةِ أَحْرُفٍ) نَحْوُ: (دَحْرَجَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ وفَرَّحَ) (فإنَّ حَرْفَ المُضارَعةِ منهُ) أي: مِمَّا كانَ ماضيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ (يكونُ مَضْموماً أَبَداً، نَحْوُ يُدَحْرِجُ/ ٢٣ ـ أ/ ويُكْرِمُ ويُقاتِلُ ويُفَرِّحُ)، أَمَّا الفَتْحُ فَهُوَ الأَصْلُ لِخِفَّتِهِ، وَكَسْرُ غيرِ[٧] الياءِ مِمَّا ماضيهِ مكسورُ العينِ لغةُ غيرِ الحِجازِيِّينَ[٨]،.......................................

---

(١) ويجوزُ أيضاً في الآيةِ الأُوْلى أنْ تكونَ للدِّلالةِ على أنَّ الإعطاءَ كائنٌ لا محالةَ، فنُزِّلَ منزلةَ الواقِعِ وإنْ تَأَخَّرَ لِحِكْمَةٍ. تد ٧٣

(٢) من ج و هـ.

(٣) من هـ.

(٤) في الأصلِ: كثيرةٌ. قال في التَّدريج: كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ/ الذاريات ـ آ: ٦﴾، وقولِهِ: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ/ هود ـ آ: ١٠٣﴾؛ لأنَّ القيامةَ واجتماعَ النَّاسِ للحسابِ مُستقبَلٌ، ولأنَّ اسمَ الفاعِلِ والمفعولِ حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ، فَعَبَّرَ عمَّا سَيَقَعُ بصيغةِ الواقِعِ في الحالِ. تد ٧٤

(٥) مقابلُ قولِهِ (وإذا دَخَلَهُ اللاَّمُ... الخ)، وقائلُهُ الكوفيُّونَ. تد ٧٤

(٦) من هـ.

(٧) سَقَطَ من ج.

(٨) وهُم بنو أَسَدٍ، فيقولونَ: (إِعلَمْ ونِعلَمْ وتِعلَمْ)، لِيُدِلُّوا بذلك على كَسْرِ العينِ في الماضي. تد ٧٤، وينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٩٢.

و[هُمْ][(١)] يَكسِرونَ (الياءَ) إذا كانَ بعدَها ياءٌ أُخرَى[(٢)]، ولا يَنْطَبِقُ التَّعريفُ على ذلك[(٣)]، وأَمَّا الضَّمُّ فيما كانَ ماضيهِ على أربعةِ أحْرُفٍ فلأنَّهُ[(٤)] لو يُفْتَحُ[(٥)] في (يُكرِمُ) مَثلاً[(٦)]، ويقالُ: (يَكرِمُ) لم يُعْلَمْ أنَّهُ مُضارِعُ المُجَرَّدِ[(٧)] هُوَ أوِ المزيدُ فيهِ؟ ثُمَّ حُمِلَ عليهِ كلُّ [ما][(٨)] كانَ ماضيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ.

فإنْ قُلْتَ: لِمَ لمْ يُفْتَحْ حَرْفُ المُضارَعةِ في (يُدَحْرِجُ ويُقاتِلُ ويُفَرِّحُ) ولا لَبْسَ[(٩)] فيهِ، ثُمَّ يُحمَلُ (يُكرِمُ) [عليها][(١٠)]، وَحَمْلُ الأقلِّ على الأَكْثرِ أَوْلى؟ قُلْتُ: لأنَّهُ لو حُمِلَ الأقَلُّ على الأَكْثَرِ لَزِمَ [الالتباسُ][(١١)] ولو في صُورةٍ بخلافِ العَكْسِ، فإنَّهُ لا [التباسَ][(١٢)] فيهِ أَصْلًا.

---

(١) سَقَطَ من الأصل و ج.

(٢) فيقولونَ: (يِيْجَلُ ويِيْسَرُ)، وإنَّما لم يَكْسِروها مُطلقاً لاستثقالِ الكَسْرَةِ على الياءِ، وحَمَّلوها الكسرةَ إذا كانَ بعدَها (ياءٌ)؛ لِتَقَوِّيها بالياءِ التي بعدَها. تد ٧٤

(٣) ويجابُ: بأنَّهُ شاذٌّ خارجٌ عنِ القياسِ. تد ٧٤

(٤) في هـ: فإنَّهُ.

(٥) في ب و ج: فُتِحَ.

(٦) أي: في بابِ الإفعالِ فقط، لا سائرِ أبوابِ الرُّباعِيِّ لِعَدَمِ الالتباسِ. تد ٧٥

(٧) وهُوَ (كَرَمَ) بفتحِ الرَّاءِ، وإنْ لم يُستعمَلْ. تد ٧٥، قلتُ: وضَعْفُهُ ظاهِرٌ، والأَوْلى التَّعليلُ بأنَّ الفتحَ هُوَ الأصلُ لِخِفَّتِهِ، وضَمَّ الرُّباعيُّ ليُغايَرَ بينَ اللاَّزمِ والمُتَعَدِّي من نَحْوِ: (يَجْلِسُ) الثُّلاثِيِّ و(يُجلِسُ) الرُّباعِيِّ المُتَعَدِّي.

(٨) سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٩) في ج و هـ: التباسَ.

(١٠) من هـ، وفي سائرِ النُّسَخِ: عليهِ.

(١١) كذا في سائرِ النُّسَخِ، وفي الأصل: الإلباسُ.

(١٢) من ج و د، وفي سائرِ النُّسَخِ: لَبْسَ.

فإنْ قُلْتَ: فَلِمَ اختصَّ الضَّمُّ بهذهِ الأربعةِ والفَتْحُ بما عداها[١] دونَ العَكْسِ؟/ ٢٣ ـ ب/ قُلْتُ: لأنَّها أَقَلُّ مِمَّا عداها والضَّمُّ أثْقَلُ منَ الفَتْحِ، فاختصَّ الضَّمُّ بالأَقَلِّ والفَتْحُ بالأَكْثَرِ تعادُلاً بينَهُما، هذا وقد عُرِفَ[٢] جوابُ ذلك مِمَّا مرَّ[٣].

ولقائلٍ أنْ يقولَ: لا يَدْخُلُ في هذا التَّعريفِ نَحْوُ: (أَهراقَ يُهرِيقُ وأَسطاعَ يُسطِيعُ)[٤] بضَمِّ حَرْفِ المُضارَعَةِ، والأَصْلُ: (أَراقَ وأطاعَ)[٥]، زِيدَتِ الهاءُ والسِّينُ[٦]، فإنَّهما مَبْنِيّانِ للفاعِلِ وليسَ حَرْفُ المُضارَعَةِ مِنْهُما مفتوحاً، وليسا أَيضاً مِمَّا ماضيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، ويُمْكِنُ الجوابُ: بأنَّ (الهاءَ والسِّينَ) زائِدتانِ على خلافِ القياسِ، [فكأَنَّهُما][٧] على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ تقديراً، أوْ[٨] بأَنَّهما منَ الشَّواذِّ، ولا يَجِبُ أنْ يَدْخُلَ في الحَدِّ الشَّواذُّ.

ونَحْوُ: (خَصَّمَ وقَتَّلَ) بالتَّشديدِ، والأَصْلُ: (اختَصَمَ واقتَتَلَ) أُدغِمتِ التَّاءُ فيما بعدَها وحُذِفَتِ الهَمْزةُ، [فهُوَ][٩] على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ تقديراً، فلذا/ ٢٤ ـ أ/ يُفْتَحُ حَرْفُ المُضارَعَةِ، ويقالُ: (يَخِصِّمُ ويَقِتِّلُ)، وهُنا مَوْضِعُ بَحْثٍ[١٠].

---

(١) في د: سواها، قال في التَّدريجِ: أي: منَ المُجَرَّداتِ والخُماسيَّاتِ والسُّداسِيَّاتِ. تد ٧٥

(٢) في ب: عَرَفْتَ.

(٣) حيثُ قُلْنا: إنَّ الفتحةَ للخِفَّةِ، والمُعادلةُ في هذهِ الأربعةِ إلى الضَّمِّ؛ لضرورةِ دَفْعِ الالتباسِ الحاصِلِ في نَحْوِ: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ) كما مرَّ، وقد عُرِفَ جوابُ ذلك مِمَّا قُرِّرَ

(٤) فإنَّهما مَبْنِيَّانِ للفاعِلِ وليسَ حَرْفُ المضارعةِ منهُما مفتوحاً، ولا ماضيهما على أربعةِ أَحْرُفٍ. تد ٧٦

(٥) وإنَّما حَكَمَ بأنَّ أَصْلَهُما كذلك؛ لأَنَّهما ليسا من أبنيةِ الأَفْعالِ، ومعناهُما معنى الرُّباعِي. تد ٧٦

(٦) عِوَضاً عن ذَهابِ العينِ، أي: عن حَرَكَتِها، فإنَّ العينَ وإنْ لم تَذْهَبْ منَ الكلمةِ إلاَّ أَنَّها تَهَيَّأَتْ للحَذْفِ بالسُّكونِ؛ لأنَّ الأَصْلَ: (أَرْيَقَ وأَطْوَعَ) نُقِلَتِ الحركةُ منَ العينِ إلى الفاءِ، فقُلِبَتْ ألفاً؛ لِتَحَرُّكِها في الأَصْلِ وانفتاحِ ما قبلَها الآنَ، فصارَ: (أَراقَ وأَطاعَ). تد ٧٦

(٧) في الأَصْلِ: وكأَنَّهُما.

(٨) في ج: وبأَنَّهُما.

(٩) سَقَطَ من الأصلِ وج.

(١٠) أي: نزاعٌ وإطالةٌ بعدَ الجوابَينِ المذكورَينِ، وهُما أنَّ الأَوَّلَينِ على أربعةِ أَحْرُفٍ تقديراً، وأنَّ الأَخيرَينِ

ولمَّا ضُمَّ حَرْفُ المُضارَعَةِ من هذهِ الأربعةِ كما في المَبْنِيِّ للمفعولِ أرادَ أنْ يَذْكُرَ[١] علامةَ[٢] كونِ هذهِ الأربعةِ مَبْنِيّاً[٣] للفاعِلِ، فقالَ: **(وعلامةُ بناءِ هذهِ الأَربعةِ)** يَعْنِي: **(يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقاتِلُ ويُفرِّحُ)** **(للفاعِلِ: كَوْنُ الحَرْفِ الذي قبلَ آخِرِهِ)**[٤] أي: آخِرِ كلِّ واحدٍ من هذهِ الأربعةِ حالَ كونِهِ مَبْنِيّاً للفاعِلِ **(مَكْسُوراً أَبَداً)**، بخلافِ المَبْنِيِّ للمفعولِ فإنَّهُ مَفتوحٌ[٥] أَبَداً كما نَذْكُرُ في بَحْثِهِ.

(مثالُهُ) أي: مثالُ مَبْنِيِّ الفاعِلِ[٦] **(مِنْ يَفعُل)** بِضَمِّ العَيْنِ نَحْوُ[٧]: **(يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ تَنْصُرانِ يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ تَنْصُرانِ تَنْصُرونَ، تَنْصُرينَ تَنْصُرانِ تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ)**، وقد يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ[٨] الاثنَينِ في بعضِ المواضِعِ للواحِدِ[٩]، كقولِهِ[١٠]:

على خمسةِ أَحْرُفٍ تقديراً؛ لأنَّ قولَ المُصَنِّفِ: (إلاَّ ما كانَ ماضيهِ... الخ)، لا يَدُلُّ على أنَّهُ عليها لفظاً أوْ تقديراً، أوْ يقالُ وَجْهُهُ: أنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (التّاءَ) أُدْغِمَتْ في الصّادِ؛ لأنَّهُ موقوفٌ على قَلْبِها (صاداً)، وهُوَ لا بُدَّ لهُ من سَبَبٍ، ولا حَذْفُ الهمزةِ؛ لأنَّهُ موقوفٌ على نَقْلِ حركةِ التّاءِ إلى ما قبلَها حتّى يُستغنَى عنها، وقيلَ وَجْهُهُ: أنَّهُ لم يَتعَرَّضْ إلى (يُهريقُ ويُسطيعُ ويَخِصِّمُ ويَقِتِّلُ) مع أنَّ تعريفَهُ لا يَشْمَلُها. تد ٧٦ ـ ٧٧

(١) في د: يُبَيِّنَ.

(٢) في ب: علاماتِ.

(٣) في د: مبنيَّةً.

(٤) في د: الآخِرِ.

(٥) في د و هـ: فإنَّهُ فيهِ يكونُ مفتوحاً.

(٦) كذا في الأَصْلِ، وفي سائِرِ النُّسَخِ: المبنيِّ للفاعِلِ.

(٧) من ب و ج.

(٨) سَقَطَ من هـ.

(٩) لأنَّ أَقَلَّ أقرانِ الرَّجُلِ في مالِهِ وأَهْلِهِ اثنانِ، فجَرَى كلامُ الرَّجُلِ على حَدِّ ما أَلِفَ من خطابِهِ، والبَصْرِيُّونَ يُنْكِرونَ هذا للإلباسِ، ومَذْهَبُ المُبَرِّدِ أنَّ تثنيةَ الفِعْلِ للتأكيدِ، فنَزَّلَ تثنيتَهُ منزلَةَ التَّكريرِ. تد ٧٧

(١٠) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: سُوَيْدُ بنُ كُراعٍ (ت ١٠٥هـ)، ورُوِيَ (أَزْدَجِرْ) بدلَ (أَنْزَجِرْ) و(تَتْرُكانِي) بدلَ (تَدَعانِي)، وفي اللِّسانِ ما يُفيدُ أنَّهُ خاطَبَ الاثنَينِ حقيقةً فلا شاهدَ فيهِ حينئذٍ، وأَثْبَتْنا العَجْزَ من ب و ج و

فإنْ تزْجراني/ ٢٤ـب/ يا ابْن عفَّانَ أَنْزَجِرْ وإنْ تَـدَعـانـيْ أَحْـمِ عِـرْضـاً مُمَنَّعا

وقولِهِ(١):

فقلْـتُ لِصاحِبـيْ: لا تَحْبِسـانا بِنَزْعِ أُصولِـهِ واجْـدَزَّ شِـيْحا(٢)

(وقِسْ على هذا) المذكورِ من تصريفِ (يَنْصُرُ): (**يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ ويُقاتِلُ ويُفَرِّحُ ويَتَكَسَّرُ ويَتَبَاعَدُ ويَنْقَطِعُ ويَجْتَمِعُ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ ويَسْتَخْرِجُ ويَعْشَوْشِبُ ويَقْعَنْسِسُ ويَسْلِنقي ويَجْلَوِّذُ ويَتَدَحْرَجُ ويَحْرَنْجِمُ ويَقْشَعِرُّ**)، ونحنُ لا نَشْتَغِلُ بتفصيلِها؛ فإنَّهُ لا يَخْفَى(٣) على مَنْ لهُ أَدْنى تمييزٍ، ولو أَشْكَلَ شَيْءٌ من نَحْوِ: ([يَقْشَعِرُّ ويَسْلَنْقِي])(٤) يُعرَفُ(٥) في المُضاعَفِ والنَّاقِصِ(٦).

د، ينظر: معاني القرآن ـ الفراء: ٣/ ٧٨، تأويل مشكل القرآن ـ ابن قتيبة: ٢٩١، سر صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ١٩٨، الصاحبي في فقه اللغة العربية ـ ابن فارس: ١/ ١٦٦، المزهر ـ السيوطي: ١/ ٢٦٥، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٨٦٨، لسان العرب ـ ابن منظور: ٥/ ٣٢٠، تصحيح لسان العرب ـ تيمور: ٤٥.

(١) من بَحْرِ الوافِرِ، لمُضَرِّسِ بنِ رِبْعِيٍّ الأَسَدِيِّ، ونَسَبَهُ الجوهريُّ لـ(يزيدَ بنِ الطثريةِ)، ورُوِيَ (لا تَحْبِسْنَّا) فلا شاهدَ فيهِ، كما رُوِيَ (لحاطِبي) بدلَ (لِصاحِبي)، وذَكَرَ الفارابيُّ أنَّ هذَينِ مُحتَطِبانِ، يقولُ أَحَدُهما لصاحِبِهِ: إنِ اشتَغَلْنا بِنَزْعِ الحَطَبِ من أصولِهِ أبْطَأْنا، ولكنْ نَقْطَعُ شيحاً ونَنْصَرِفُ، وأَثْبَتْنا العَجُزَ من هامشِ ج و د، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ١٩٨، الصاحبي في فقه اللغة العربية ـ ابن فارس: ١/ ١٦٦، المزهر ـ السيوطي: ١/ ٢٦٥، معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٣/ ١٧٨، تأويل مشكل القرآن ـ ابن قتيبة: ٢٢٤، شرح شواهد الألفية ـ العيني: ٤/ ٥٩١، لسان العرب ـ ابن منظور: ٥/ ٣٢٠، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٢٢٨.

(٢) أي: لا تُثْقِلنا بِنَزْعِ أصولِ الكلامِ؛ لِئَلاَّ يطولَ الكلامُ، واقطَعْ شيحاً وهُوَ النَّبْتُ المعروفُ، وأَصْلُهُ: (اِجْتَزَّ) بتاءِ الافتعالِ. تد ٧٧

(٣) في د: فإنَّها لا تَخْفَى.

(٤) في الأَصْلِ و ج: اِقْشَعَرَّ واسلَنْقَى، أي: من حيثُ الإدغامُ والإعلالُ.

(٥) في د بزيادةِ: بيانُهُ.

(٦) من وجوبِ فَكِّ (يَقْشَعِرُّ) إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِ الإناثِ مُطلقاً، ووجوبِ حَذْفِ اللاَّمِ إذا أُسْنِدَ الفِعْلُ النَّاقِصُ إلى ضميرِ الجَمْعِ مُطْلقاً. تد ٧٨.

(والمَبْنِـيُّ للمفعولِ منـهُ) أي: منَ المُضـارِعِ (ما) أيِ: الفِعْلُ المُضـارِعُ الذي (كانَ حَـرْفُ المُضارَعـةِ منـهُ[١] مَضْمُومـاً)؛ حَمْـلاً علـى الماضـي (و) كانَ (مـا قبلَ آخِـرِهِ[٢] مَفْتُوحـاً)، فـإنْ كانَ مفتوحـاً في الأَصْـلِ أُبقِيَ عليـهِ، وإلاَّ فُتِـحَ لِيَعْتَدِلَ[٣] الضَّـمُّ بالفتحِ فـي المُضـارِعِ الذي هُوَ أَثْقَلُ مـنَ الماضـي[٤]/ ٢٥ ـ أ/ (نَحْوُ: يُنْصَرُ ويُدَحْـرَجُ ويُكْرَمُ ويُقاتَـلُ ويُفـرَّحُ ويُسـتخرَجُ)، وتصريفُها على قياسِ المَبْنِـيِّ للفاعِلِ، وفي نَحْـوِ: (يُفْعَلُّ ويُفْعَـالُّ ويُفْعَلَـلُّ)[٥]، يُقَـدَّرُ الأَصْـلُ: (يُفْعَلَـلُ ويُفْعَالَـلُ ويُفْعَلَّـلُ) بِفَتْحِ ما قبـلَ الآخِرِ، ولـم يَذْكُـرِ المُصَنِّفُ غيـرَ المُتَعَـدِّي؛ لأَنَّهُ قلَّمـا يُوجَدُ منهُ.

(واعلَمْ أَنَّهُ) الضَّميرُ للشَّأنِ (يَدْخُلُ على الفِعْلِ المُضارِعِ ما ولا النَّافيتانِ) للفِعْلِ[٦]، (فلا تُغَيِّرانِ صيغتَهُ) أي: صيغةَ الفِعْلِ المُضارِعِ، وقد مرَّ تفسيرُ (الصِّيغةِ) في صَدْرِ الكتابِ، يَعْنِي: لا يَعْملانِ فيهِ لَفْظاً[٧]، وقد سُمِعَ [عن بعضِ][٨] العَرَبِ الجَزْمُ بـ(لا النَّافيةِ) إذا صَلَحَ قبلَها (كي)، نَحْوُ: (جِئْتُهُ لا يَكُنْ لهُ عليَّ حُجَّةٌ)[٩]، (تقولُ: لا يَنْصُرُ لا يَنْصُرانِ [لا

---

(١) سَقَطَ من هـ.

(٢) في د: الآخِرِ منهُ.

(٣) في ب: ليُعَدِّلَ.

(٤) لزيادتِهِ عليهِ لَفْظاً ومَعنىً. تد ٧٩

(٥) يَعْنِي: يَحْمَرُّ وَيَحْمارُّ ويَقْشَعِرُّ.

(٦) سَقَطَ من د.

(٧) بل يَنْفِيانِهِ مَعْنَىً. تد ٧٩

(٨) في الأصلِ: منَ العَرَبِ.

(٩) لكنَّهُ قليلٌ، ولِقِلَّتِهِ لم يَرِدْ على المُصَنِّفِ، وقالَ الرَّضِيُّ: لا مَنْعَ من أنْ يُجْعَلَ (لا) في مِثْلِهِ ناهيةً. تد ٨٠، ينظر همع الهوامع ـ السيوطي: ٢/ ٤٠٢.

يَنْصُرونَ][١]... الخ) كما تَقَدَّمَ في (يَنْصُرُ) بعينِهِ، (وكذلك: ما يَنْصُرُ ما يَنْصُرانِ [ما يَنْصُرُونَ][٢]... الخ).

(و) اعلَمْ أَنَّهُ (يَدْخُلُ) على الفِعْلِ المُضارِعِ (الجازِمُ)[٣]، وهُوَ: (لَمْ ولمّا، و(لا) في النَّهيِ،/ ٢٥ ـ ب/ و(اللاَّمُ) في الأَمرِ، و(إنِ) الشَّرْطِيَّةُ[٤]، والأسماءُ التي تَضَمَّنَتْ معناها)، والغَرَضُ من هذا الفَنِّ بيانُ آخِرِ الفِعْلِ عندَ دُخُولِ الجوازِمِ[٥] عليهِ، (فيَحذِفُ حَرَكَةَ الواحِدِ)[٦]، نَحْوُ: (لم يَنْصُرْ) بِسُكُونِ الرَّاءِ، (و) يَحذِفُ (نونَ التَّثْنِيَةِ) نَحْوُ: (لم يَنْصُرا)، (وَ) يَحذِفُ نُونَ (الجَمْعِ المُذَكَّرِ) نَحْوُ: (لم يَنْصُرُوا) (وَ) يَحذِفُ نونَ (الواحدةِ المُخاطَبَةِ) نَحْوُ: (لم تَنْصُري)؛ لأَنَّ النُّونَ في هذهِ الأَمْثِلَةِ علامةُ الرَّفْعِ كـ(الضَّمَّةِ) في الواحِدِ، فكما يَحذِفُ الحركةَ من الواحِدِ كذا يَحذِفُ النُّونَ، وإِنَّما جُعِلَتْ علامةً للإعرابِ كـ(الحركةِ)؛ لأَنَّهُ لمَّا وَجَبَ أنْ تكونَ هذهِ الأفعالُ مُعربةً[٧]، والإعرابُ إِنَّما يكونُ في آخِرِ الكَلِمَةِ[٨]، وكانتْ أَواخِرُ هذهِ الأفعالِ ساكِنةً وهِيَ الضَّمائِرُ؛ لأَنَّها اتَّصَلَتْ بالأفعالِ وصارَتْ كأَجْزاءٍ[٩] منها[١٠]،..................................

---

(١) سَقَطَ من الأصلِ.

(٢) سَقَطَ من الأصلِ.

(٣) وسُمِّيَتْ جوازِمَ؛ لِقَطْعِها عنِ الفِعْلِ حَرَكَتَهُ أَوْ بَعْضَ حُرُوفِهِ. تد ٨٠

(٤) في هـ بزيادةِ: وإذما.

(٥) في بقيَّةِ النُّسَخِ: الجازِم.

(٦) المرادُ: الجنسُ، فيَشْمَلُ الواحِدَ المُذَكَّرَ الغائِبَ والمُخاطَبَ والواحدةَ المُؤَنَّثَةَ الغائبةَ والمُتكلِّمَ الواحِدَ، مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً، والجَمْعَ المُتَكَلِّمَ مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً. تد ٨٠ ـ ٨١

(٧) لوجودِ المشابهةِ اللَّفْظِيَّةِ والمعنويَّةِ فيها كما تَقَدَّمَ. تد ٨١

(٨) لأنَّ حقَّ الطَّارِئِ أنْ يكونَ في الآخِرِ. تد ٨١

(٩) في د و هـ: كالجُزْءِ.

(١٠) هذا تعليلٌ لكونِها آخِرَ الأفعالِ. تد ٨١

ولم يُمْكِنْ إجراءُ الإعرابِ عليها[١] وَجَبَ/ ٢٦ ـ أ/ زيادةُ حَرْفٍ للإعرابِ[٢]، ولم يُمكِنْ زيادةُ حُرُوفِ اللِّينِ[٣] فزادُوا النُّونَ؛ لمُناسَبَتِها إيَّاها كما سَبَقَ[٤].

(ولا يَحذِفُ) الجازِمُ (نونَ جَماعةِ المُؤَنَّثِ)، فلا يقالُ: (لم يَنْصُرْ) في: (لم يَنْصُرْنَ)؛ (فإنَّهُ)[٥] أي: لأنَّ نونَ جماعةِ المُؤَنَّثِ (ضميرٌ كالواوِ في جَمْعِ المُذَكَّرِ) وهُوَ فاعِلٌ، (فيَثبُتُ على كلِّ حالٍ) فلا يُحذَفُ[٦]، بخلافِ النُّوناتِ الأُخَرِ[٧]؛ فإنَّها علاماتٌ للإعرابِ، وهذهِ ضميرٌ لا علامةٌ للإعرابِ؛ لأنَّها إذا اتَّصَلَتْ بالفِعْلِ المُضارِعِ صارَ مَبْنِيّاً؛ لأنَّهُ إنَّما أُعرِبَ لمشابهةِ[٨] الاسمِ، ولمَّا اتَّصَلَ[٩] بِهِ النُّونُ التي لا تَتَّصِلُ إلاَّ بالفِعلِ ورجَّحَ جانِبَ الفِعْلِيَّةِ[١٠]، وصارَ الفِعْلُ بمنزلةِ جُزْءٍ منَ الكَلِمَةِ[١١] كما في (بَعْلَبَكَّ)، وتَعَذَّرَ الإعرابُ بالحَرْفِ والحركةِ[١٢]........................

---

(١) أي: على الضَّمائِرِ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ على غيرِ الألِفِ وتَعَذُّرِها عليهِ. تد ٨١

(٢) في ب و ج و د: حرفِ الإعرابِ.

(٣) لِتَأْدِيَتِهِ إلى التقاءِ السَّاكِنَينِ إنْ زِيدَ ساكِناً، وإلى اجتماعِ حَرْفَي عِلَّةٍ إنْ زِيدَ مُتَحَرِّكاً. تد ٨١

(٤) من حيثُ الخَفاءُ والغُنَّةُ. تد ٨٢

(٥) في د: لأنَّهُ.

(٦) فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ (واوَهُ) تُحْذَفُ في نَحْوِ: (أُغْزُنَّ وارمِنَّ) فلا تَثْبُتُ على كلِّ حالٍ، وأُجيبَ: بأنَّهُ لمَّا دلَّ ضَمُّ ما قبلَها عليها فكأنَّها لم تُحْذَفْ. تد ٨٢

(٧) أَعنِي النُّوناتِ الواقعةَ بعدَ ألفِ التَّثْنِيَةِ وواوِ الجَمْعِ وياءِ المُخاطَبَةِ. تد ٨٢

(٨) في هـ: لمُشابهتِهِ.

(٩) في د: ولمَّا اتَّصلَ بالنُّونِ.

(١٠) على جانِبِ المشابهةِ معَ مُعارَضَتِها لذلك الاتِّصالِ؛ لمُوافقةِ الأصلِ وهُوَ البناءُ في الأفعالِ. تد ٨٢

(١١) كذا في الأصلِ و ج و د، وفي الباقي: وصارَتِ النُّونُ... الخ.

(١٢) أمَّا تَعَذُّرُهُ بالحرفِ فلأنَّهُ لو زِيدَ الألفُ صارَ (يَنْصُرانِ) ومثلُهُ الواوُ والياءُ، واللَّبْسُ ظاهِرٌ في الكُلِّ، ولو زِيدَ النُّونُ لَزِمَ اجتماعُ النُّونَينِ، وأمَّا تَعَذُّرُهُ بالحركةِ فلأنَّ زِيادَتَها قبلَ النُّونِ يُؤَدِّي إلى الفَصْلِ بينَ الفِعْلِ

على ما لا يَخفَى[١]؛ رُدَّ إلى ما هُوَ أَصْلُ الفِعْلِ/ ٢٦ ـ ب/ أَعْنِي: البناءَ، وأشارَ إلى الأمثلةِ [بقولِهِ][٢]: (تَقُولُ: لم يَنْصُرْ لم يَنْصُرا لم يَنْصُروا، لم تَنْصُرْ لم تَنْصُرا لم يَنْصُرْنَ، لم تَنْصُرْ لم تَنْصُرا لم تَنْصُروا، لم تَنْصُري لم تَنْصُرا لم تَنْصُرْنَ، لم أَنْصُرْ لم نَنْصُرْ)، وجاءَ (لم) في الضُّرورةِ غيرَ جازِمةٍ[٣]، وجاءَ أيضاً مَفْصُولاً بينَها وبينَ المجزومِ[٤]، وجاءَ حَذْفُ المجزومِ [بَعْدَها][٥].

(و) اعلَمْ أَنَّهُ (يَدْخُلُ) على الفِعْلِ المُضارِعِ (النَّاصِبُ)، وهُوَ: (أَنْ ولَنْ وكي وإذنْ)، والأَصْلُ (أَنْ)[٦]، والبواقِي فَرْعٌ عليهِ[٧]، وإنَّما عَمِلَ النَّصْبَ؛ لكونِهِ مُشابِهاً

والفاعِلِ وإلى اللَّبْسِ، وزيادتَها على النُّونِ يَسْتَلْزِمُ إجراءَ الحركةِ الإعرابيَّةِ على المَبْنِيِّ؛ لأنَّ النُّونَ ضميرٌ وهُوَ مَبْنِيٌّ، وإنَّما سُكِّنَ ما قبلَها لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ حَرَكَتَهُ حركةُ إعرابٍ. تد ٨٢

(١) لأنَّ هذهِ النُّونَ أَوْجَبَتْ تسكينَ ما قبلَها قياساً على (فَعَلْتُ)، فلا يَحصُلُ الإعرابُ معَ التَّسكينِ، وأيضاً لأنَّ الفِعْلَ بعدَ اتِّصالِها بِهِ صارَ جُزْءَ أَوَّلَ، والجزءُ الأَوَّلُ لا يُعْرَبُ، فثَبَتَ المُدَّعَى وهُوَ كَوْنُها ضميراً. تد ٨٢ ـ ٨٣

(٢) سَقَطَ من الأصلِ.

(٣) كقولِ الشَّاعِرِ:

لَوْلا فَوارِسُ مِن نُعْمٍ وأُسْرَتُهُم … يومَ الصُّلَيفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

تد ٨٣، اللمحة في شرح الملحة ـ ابن الصائغ: ٢/ ٨٥٠.

(٤) كقولِ الشَّاعِرِ:

فأَضْحَتْ مَغَانيها قِفاراً رُسُومُها … كأنْ لم سِوَى أَهْلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَلِ.

تد ٨٣، همع الهوامع ـ السيوطي: ٢/ ٥٤٢.

(٥) كقولِ الشَّاعِرِ:

إِحْفَظْ وَديعَتَكَ التي اسْتُودِعْتَها … يومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لمِ.

تد ٨٣، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١٢٧١، وفي الأَصْلِ: بعده.

(٦) لِعَمَلِها ظاهرةً ومُضمرةً. تد ٨٣

(٧) وإنَّما حُمِلَتْ عليها؛ لشَبَهِها بها في نَقْلِ الفِعْلِ إلى المُستقبَلِ. تد ٨٤

لـــ(أَنَّ)[١]، [وهِيَ][٢] تَنْصِبُ الأسماءَ وهذهِ تَنْصِبُ الأفعالَ، (فيُبدَلُ منَ الضَّمَّةِ فَتْحَةٌ)، كما هُوَ مُقْتَضَى النَّاصِبِ[٣]؛ فإنَّ النَّصْبَ يكونُ بالفتحةِ، كما أنَّ الرَّفْعَ يكونُ بالضَّمَّةِ والجَزْمَ[٤] بالسُّكُونِ.

فإنْ قيلَ: كانَ الواجِبُ أنْ يقولَ: (منَ الرَّفْعِ/ ٢٧ ـ أ/ النَّصْبَ)؛ لأَنَّهُ مُعرَبٌ، والضَّمُّ والفتحُ إنَّما يُستَعْمَلانِ في المَبْنِيَّاتِ[٥]، فالجَوابُ: أنَّ الغَرَضَ بيانُ الحَرَكَةِ دونَ التَّعَرُّضِ للإعرابِ والبناءِ، والحَرَكَةُ من حيثُ هِيَ حَرَكَةٌ[٦] هِيَ: الضَّمُّ والفَتْحُ والكَسْرُ[٧]، لا الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ فإنَّ هذا أَمْرٌ زائِدٌ[٨] فليُتَأَمَّلْ.

(ويُسقِطُ[٩] النُّوناتِ)؛ لأَنَّها علامةُ الرَّفْعِ، (سِوَى نونِ جَمْعِ[١٠] المُؤَنَّثِ)؛ لِمَا ذُكِرَ

---

(١) في هـ بزيادةِ: المُشَدَّدَةِ.

(٢) من ب و د و هـ، وفي الأَصْلِ: فهُوَ.

(٣) في ب: النَّصْبِ.

(٤) في ب و د بزيادةِ: يكونُ.

(٥) **قلتُ**: لكنَّ المُصَنِّفَ لم يَسْتَعْمِلِ الضَّمَّ والفَتْحَ بدونِ تاءٍ، اللَّذَينِ هما من ألقابِ البناءِ، وإنَّما قالَ: الضَّمةَ والفتحةَ، فلا يَتَوَجَّهَ الاعتراضُ من أَصْلِهِ.

(٦) أي: بدونِ مُلاحظَةِ الإعرابِ والبناءِ. تد ٨٤

(٧) أي: الضَّمَّةُ والفتحةُ والكسرةُ؛ لأنَّ المُجَرَّدَةَ عنِ (التاءِ) ألقابُ البناءِ عندَ البصريِّينَ، أوْ يقالُ: إنَّ الشَّارِحَ مَشَى على مَذْهَبِ الكوفِيِّينَ، حيثُ يُطلِقونَ ألقابَ البناءِ على الإعرابِ وبالعَكْسِ. تد ٨٤

(٨) أي: على الحَرَكَةِ من حيثُ هِيَ، فإنَّ الحركةَ الضَّمَّةُ، وأمَّا الرَّفْعُ فأمْرٌ يَعْرِضُ لها بواسطةِ كَوْنِها (علَمَ الفاعليَّةِ)، وهُوَ أَمْرٌ زائِدٌ عليها؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على هيئةِ مَحَلِّهِ. تد ٨٤، **قلتُ**: الرَّفْعُ أَمْرٌ يَعْرِضُ على الكلمةِ بواسطةِ قَبُولِهِ الضَّمَّةَ لا يَعرِضُ على الحركةِ كما يُتبادَرُ.

(٩) في هـ: ويُحذفُ.

(١٠) في هـ: جماعةِ.

مِن أَنَّهُ ضميرٌ [لا علامةُ إعرابٍ][١]، وإنَّما أَسْقَطَ [النَّاصِبُ][٢] هذهِ النُّوناتِ؛ حَمْلاً لَهُ على الجازِمِ[٣]؛ لأنَّ الجَزْمَ في الأفعالِ بمَنْزِلَةِ الجَرِّ في الأسماءِ، فكما حُمِلَ النَّصْبُ على الجَرِّ في الأسماءِ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ[٤]، فكذا هنا حُمِلَ النَّصْبُ على الجَزْمِ، وحُذِفَتِ النُّوناتُ المَحذوفةُ حالَ الجَزْمِ، (فتقولُ[٥]: لن يَنْصُرَ لن يَنْصُرا لن يَنْصُروا / ٢٧ ـ ب/ ... ، إلى: لن أَنْصُرَ لن نَنْصُرَ)[٦]، [ومعنى][٧] (لَنْ): نَفْيُ الفِعْلِ معَ التَّأْكيدِ.

(ومنَ الجوازِمِ لامُ الأَمْرِ)؛ لأنَّ المُضارِعَ لمَّا دَخَلَهُ لامُ الأَمْرِ شابَهَ أَمْرَ المُخاطَبِ[٨]، وهُوَ مَبْنِيٌّ، ولم يُمكِنْ بناءُ ذلك؛ لوجودِ حَرْفِ المُضارَعَةِ[٩] معَ عَدَمِ تَعذُّرِ الإعرابِ[١٠]، فأُعرِبَ بإعرابٍ يُشْبِهُ البناءَ وهُوَ السُّكُونُ[١١]؛ لأنَّهُ الأَصْلُ في البناءِ[١٢]، فاللاَّمُ[١٣]

---

(١) سَقَطَ من الأصلِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٢) سَقَطَ من الأصلِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٣) في ج: الجَزْمِ.

(٤) في تفريعِ هذا على ما قبلَهُ نَظَرٌ، ولعلَّ وَجْهَهُ: أنَّ حَمْلَ النَّصْبِ على الجرِّ ليسَ مُفَرَّعاً على حَمْلِ النَّاصِبِ على الجازِمِ في إسقاطِ النُّوناتِ، بل هُوَ مُفَرَّعٌ على جَعْلِ إسقاطِ النُّوناتِ علامةً للنَّصْبِ كما جُعِلَ علامةً للجَزْمِ. تد ٨٥.

(٥) في ج و هـ: تقولُ.

(٦) المثالانِ الأخيرانِ سَقَطا من ج.

(٧) سَقَطَ من الأصلِ.

(٨) في كونِهِ للطَّلَبِ. تد ٨٥

(٩) الذي به المُشابهةُ التي لأَجْلِها أُعْرِبَ. تد ٨٥

(١٠) وهُوَ خُلُوُّهُ من نونِ التوكيدِ المُباشِرِ ومن نونِ الإناثِ. تد ٨٥

(١١) وسكونُ الإعرابِ مُغايِرٌ لسكونِ البناءِ بالاعتبارِ، فلا يَستلزِمُ مُشابهةَ الشَّيْءِ لنفسِهِ. تد ٨٥

(١٢) لأنَّ البناءَ يُقابِلُ الإعرابَ، وأَصْلُهُ أنْ يكونَ بـ(الحركة)، فضِدُّهُ يكونُ بالسُّكُونِ؛ لتَحقُّقِ المُضادَّةِ؛ لأنَّ السُّكونَ أَخَفُّ والبناءَ مُسْتَثْقَلٌ للُزُومِهِ حالةً واحدةً. تد ٨٥

(١٣) في ب و د: واللاَّمُ.

لِكَوْنِ المُشابهةِ مُستفادةً منهُ عَمِلَ[١] الجَزْمَ، وتكونُ مكسورةً تشبيهاً باللاَّمِ الجارَّةِ؛ لأنَّ الجَزْمَ بمنزلةِ الجَرِّ[٢]، وفَتْحُها لُغَةٌ[٣]، لكنْ إذا دَخَلَ عليها: (الواوُ والفاءُ[٤] أوْ ثُمَّ) جازَ سُكُونُها[٥]، قالَ اللهُ تعالى: (فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً/ التوبة ـ آ: ٨٢)، وقالَ اللهُ تعالى: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ/ الحج ـ آ: ٢٩)، قُرِئَ بسكونِ اللاَّمِ وكَسْرِها[٦]، وقولُهُ: (فتقولُ في أَمْرِ الغائِبِ) إشارةٌ إلى أَنَّهُ لا يُؤمَرُ بِهِ المُخاطَبُ/ ٢٨ ـ أ/ ؛ لأنَّ المُخاطَبَ لهُ صيغةٌ تَخُصُّهُ[٧]، وقُرِئَ: (فلْتفرحوا/ يونس ـ آ: ٥٨) بالتَّاءِ خِطاباً، وهُوَ شاذٌّ[٨]، وجازَ في المجهولِ [نَحْوُ][٩]: (لِتُضرَبْ أنتَ... الخ)؛ لأنَّ الأَمْرَ [باللاَّمِ][١٠] ليسَ[١١] للفاعِلِ المُخاطَبِ؛ لأنَّ الفاعِلَ مَحْذوفٌ[١٢]، وكذا: (لَأضرِبْ أنا ولنَضرِبْ

---

(١) الذي يُشبِهُ البناءَ الذي اقتَضَتْهُ المشابهةُ الحاصلةُ بواسطتِهِ. تد ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) في الاختصاصِ. تد ٨٦

(٣) ينظر: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ـ البعيمي، إبراهيم بن سليمان: ٢٧٠.

(٤) في د: أوِ الفاءُ.

(٥) للتَّخفيفِ، ومِنْ ثَمَّ كانَ السُّكونُ معَ الفاءِ أقوى منهُ معَ الواوِ؛ لِشِدَّةِ لُصُوقِ (الفاءِ) بالكلمةِ لَفْظاً وكِتابةً ومَعْنىً، ومعَ الواوِ أَقْوَى منهُ مع ثُمَّ؛ لأنَّها لكثرةِ حُرُوفِها لا تُعَدُّ جزءاً منَ الكلمةِ. تد ٨٦.

(٦) وهِيَ قراءةُ أبي عمرٍو وابنِ عامرٍ وابنِ كثيرٍ ونافعٍ وقنبلَ وغيرِهم. تد ٨٦، ينظر معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٤/ ١٧٧.

(٧) وتَنْفَرِدُ بِهِ عن صيغةِ المُضارِعِ بحَذْفِ حَرْفِ المضارعةِ، بخلافِ صيغةِ (أَمْرِ الغائِبِ) فإنَّها صيغةُ المُضارَعَةِ بعينِها معَ زيادةِ اللاَّمِ، ولم يُحذَفْ حرفُ المُضارِعِ كما في أَمْرِ المُخاطَبِ للفَرْقِ بينَهما، واختِيرَ الحَذْفُ في الحاضِرِ دونَ الغائِبِ؛ لكَثْرَةِ استعمالِ الحاضِرِ. تد ٨٦، وفي ج و هـ: مُخْتَصَّةٌ.

(٨) وهِيَ قراءةُ أبي جعفرٍ ويعقوبَ ورُوَيْسٍ، ينظر معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٣/ ٨٠.

(٩) من ب و د و هـ.

(١٠) من ب.

(١١) أي: مُسْنَداً. تد ٨٦.

(١٢) إذِ الأصلُ: (لِيَضرِبْكَ زيدٌ)، فَحُذِفَ الفاعلُ وغُيِّرَ الفِعْلُ إلى المجهولِ، وقامَ المفعولُ مُقامَهُ وصارَ مرفوعاً، فحُذِفَ الياءُ وأُتِيَ بالتاءِ القائمِ مُقامَ الفاعِلِ المُخاطَبِ، فصارَ: (لِتُضرَبْ أنتَ). تد ٨٦

نحنُ...) ونَحْوُ ذلك؛ لأنَّ الأَمْرَ بالصِّيغةِ يَخْتَصُّ بالمُخاطَبِ فلا بُدَّ منِ استعمالِ اللاَّمِ في هذهِ المواضِعِ؛ لأنَّها غيرُ المُخاطَبِ[١]، فكانَ على المُصَنِّفِ أنْ يقولَ (فتقولُ[٢] في أَمْرِ غيرِ المُخاطَبِ)، ويُمثِّلُ بالمُتكَلِّمِ والمُخاطَبِ المجهولِ[٣]، وفي الحديثِ[٤]: (قُومُوا فِلأُصَلِّ لَكُمْ)[٥]، وفي التَّنْزِيلِ[٦]: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ/ العنكبوت ـ آ: ١٢﴾.

وإذا كانَ المأمورُ جماعةً[٧] بعضُهُم حاضِرٌ وبعضُهُم غائِبٌ، [فالقِياسُ][٨] تغليبُ الحاضِرِ على الغائِبِ، نَحْوُ: (اِفْعَلا وافعَلُوا)[٩]، ويجوزُ على قِلَّةٍ إدخالُ اللاَّمِ في المُضارِعِ المُخاطَبِ؛ لتُفيدَ (التَّاءُ) الخِطابَ و(اللاَّمُ) الغَيْبَةَ، معَ التَّنْصِيصِ[١٠]/ ٢٨ ـ أ/

---

(١) في ه: مُخاطبٍ.

(٢) سَقَطَ من د.

(٣) وإنَّما لم يَقُلْ ذلك نَظَراً إلى الأَكْثَرِ، أوْ بأنَّ المرادَ بـ(الغائِبِ): غيرُ المُخاطَبِ. تد ٨٧

(٤) وقَدَّمَهُ على التَّنزيلِ؛ لأنَّ فيه دليلًا على دُخُولِ اللاَّمِ على المُتكَلِّمِ وحدَهُ. تد ٨٧

(٥) هذا الحديثُ رُوِيَ (فلأُصَلِّيَ) ولا شاهدَ فيهِ، وعليهِ روايةُ مُسلِمٍ برقم (٦٦٠) في المساجد، (بابُ جوازِ الجماعةِ في النَّافِلَةِ)، وأبي داودَ برقم (٦١٢) في الصَّلاةِ، (بابُ الرَّجُلَينِ يَؤُمُّ أَحَدُهما صاحبَهُ كيفَ يقومانِ)، والنَّسائي برقم (٨٠١ ـ ٨٠٢) في الإمامةِ، ورُوِيَ (فلأُصَلِّ) وفيهِ الشَّاهِدُ، وعليهِ روايةُ البخاريِّ برقم (٣٨٠)، ومُسندُ الشَّافِعِيِّ برقم (٣١٠)، ومُسْنَدُ أحمدَ برقم (١٢٣٤٠)، ينظر جامع الأصول ـ ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ): ٥/ ٦٠٤، نصب الراية ـ الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): ٢/ ٣٥، وفي الأصلِ و ج: فلأُصَلِّ عليكُمْ.

(٦) سَقَطَ من ه.

(٧) والمرادُ بها: ما فوقَ الواحِدِ بدليلِ تمثيلِهِ بالمُثَنَّى. تد ٨٧.

(٨) في الأصلِ: والقياسُ، وأثبتناهُ من سائِرِ النُّسَخِ.

(٩) وإنَّما غُلِّبَ الحاضِرُ لِتَقَدُّمِهِ على الغائِبِ؛ لكَوْنِ الخطابِ معَهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ/ الإسراء ـ آ: ٦٣﴾. تد ٨٧

(١٠) لإفادةِ (التَّاءِ) الخطابَ و(اللاَّمِ) الغَيْبَةَ، وهُما أمرانِ مُتنافِيانِ، ولا يُمْكِنُ اجتماعُهُما في شيءٍ واحِدٍ، فيُعْلَمُ قَطْعاً أنَّ البَعْضَ حاضِرٌ والآخَرَ غائِبٌ. تد ٨٧ ـ ٨٨

على كَوْنِ بعضِهم حاضِراً وبعضِهم غائِباً، كقولِهِ عليهِ [الصَّلاةُ][١] والسَّلامُ: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)[٢]، وقد جاء في الشذوذ حذفُها وجزمُ الفعل، كقوله[٣]:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نفْسَـكَ كُلُّ نفْـسٍ ... إِذا مـا خِفْـتَ مِـنْ أَمْـرٍ تَبَـالا

أي: لِتَفْدِ، [وكذا قولُهُ[٤]:

قُلْـتُ لبَـوَّابٍ علـى قُصورها: ... تِـأْذَنْ فإِنِّـي حَمْؤُهـا وَجارُهـا

أي: لِتِأْذَنْ، وفيهِ شُذُوذٌ آخرُ، وهُوَ أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ المُخاطَبَ، كما في قولِهِ تعالى:

---

(١) من ب.

(٢) الحديثُ بهذا اللَّفْظِ غريبٌ، وجاءَ حَسَنا صحيحاً برواياتٍ أُخرى لا شاهِدَ فيها، والمَصافُّ جَمْعُ (مَصَفٍّ)، وهُوَ الموقِفُ في الحَرْبِ، والشَّاهِدُ فيهِ إفادةُ اللاَّمِ الغَيْبَةَ والتاءِ الخطابَ، والقرينةُ على كونِ البعضِ غائباً إطلاقُ هذا الكلامِ على صفوفِ عَسْكَرِ الصَّحابةِ، تد ٨٨، وينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ـ الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): ٢/ ١٢٧.

(٣) من بحرِ الوافِرِ، وهناكَ خلافٌ في نِسْبَتِهِ، فقد نُسِبَ لحسانَ بنِ ثابتٍ ولأبي طالبٍ ولعَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ، ونَسَبَهُ المُستشرِقُ (جاير) للأَعْشَى وأَثْبَتَهُ في زياداتِ ديوانِهِ، والشَّاهِدُ فيهِ: جَزْمُ الفِعْلِ معَ حَذْفِ الأداةِ، وهُوَ عندَ البصريِّينَ منَ الضَّرورةِ، وخَرَّجَهُ البعضُ على الاكتفاءِ بالحركةِ عنِ الحرفِ، وأَصْلُهُ (تَفْدِي) فلا شاهدَ عليهِ، و(التَّبَالُ) كالوَبالِ بمعنى: سوءِ العاقبةِ، ينظر أسرار العربية ـ ابن الأنباري: ٢٢٨ـ٢٢٩، المخصص ـ ابن سيده: ٥/ ٢٢٢، الكتاب ـ سيبويه: ٣/ ٨، المقتضب: ٢/ ١٣٢، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٢/ ١٧٥، شرح المفصل ـ ابن يعيش: ١/ ٤٥١، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ٢/ ٤٣٢، ٤٤٢، اللمحة في شرح الملحة ـ ابن الصائغ: ٢/ ٧٩٥.

(٤) من بَحْرِ الرَّجَزِ، لمَنظورِ بنِ مَرْثَدٍ الأَسَدِيِّ، ورُوِيَ (لديهِ دارُها) بدلَ (على قُصُورها) و(تيذَنْ) بدلَ (تِإْذَنْ)، والشَّاهِدُ فيهِ: حذفُ (لامِ الأمرِ) معَ بقاءِ الجَزْمِ، وذَكَرَ ابنُ هشامٍ: أنَّ هذا الحذفَ ليسَ بضرورةٍ؛ لتَمَكُّنِهِ من أنْ يقولَ (ايذنْ)، ينظر مغني اللبيب ـ ابن هشام: ١/ ٢٩٨، النحو الوافي ـ عباس حسن: ٤/ ٤٠٧، الصحاح ـ الجوهري: ١/ ٤٥، ٢٠٣٥، لسان العرب ـ ابن منظور: ١٢/ ٥٦٠، شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك: ٣/ ١٥٧٠.

(فَلْتَفْرَحُوا)][1]، وأَجازَ الفَرّاءُ[2] حَذْفَها في النَّثْرِ، كقولِكَ: (قُلْ لهُ يَفْعَلْ)[3]، [قالَ اللهُ تعالى][4]: (قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ/ إبراهيم ـ آ: ٣١)، والحَقُّ أَنَّهُ جوابُ الأَمْرِ[5]، والشَّرْطُ لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ عِلَّةً تامَّةً للجزاءِ، وإنَّما اختَصَّ هذا الأَمْرُ[6] باللاَّمِ والمُخاطَبُ بغيرِها[7]؛ لأنَّ أَمْرَ المُخاطَبِ أَكْثَرُ استعمالاً [فكانَ][8] التَّخفيفُ [فيهِ][9] أَوْلى، وأَمْثِلَتُهُ: (لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُروا، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرا لِيَنْصُرْنَ)، لِأَنْصُرْ لِنَنْصُرْ، وفي المَجْهُولِ: (لِتُنصَرْ أنتَ لِتُنْصَرا لِتُنْصَروا، لِتُنْصَري لِتُنْصَرا لِتُنْصَرْنَ)، (وقِسْ على هذا: لِيَضرِبْ ولْيَعْلَمْ/ ٢٩ ـ أ/ ولْيُدَحْرِجْ... وغيرِها)، منْ نَحْوِ: (لِيُكرِمْ ولْيُقَاتِلْ ولْيُفَرِّحْ

---

(١) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ، وأثبتناه من نسخة طبعة بولاق.

(٢) هُوَ يَحْيَى بنُ زيادِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ منظورٍ الدَّيْلَمِيِّ، أبو زكرياء، المَعْرُوف بالفرَّاءِ (ت ٢٠٧ هـ): إمامُ الكوفيِّينَ، وأَعْلَمُهُم بالنَّحوِ واللُّغَةِ وفنونِ الأدبِ، كانَ يقالُ: الفراءُ أميرُ المؤمنينَ في النَّحْوِ. ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٨/ ١٤٥.

(٣) فهذا الذي مَنَعَهُ المُبَرِّدُ في الشِّعْرِ أجازَهُ الفراءُ في النَّثْرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ (قُلْ). تد ٨٨، وينظر معاني القرآن ـ الفراء: ٢/ ٧٧.

(٤) في الأصلِ: وفي التَّنزيلِ، وأثبتناهُ من سائرِ النُّسَخِ.

(٥) وهُوَ (قُلْ)، فيكونُ جوابُ الشَّرْطِ لا مجزوماً باللاَّمِ المحذوفةِ؛ لأنَّ إضمارَ الجازِمِ ضعيفٌ، ولمَّا كانَ الشَّرْطُ سَبَباً للجزاءِ، والسَّبَبِيَّةُ مُنْتَفِيةٌ ههنا؛ لجوازِ أنْ يَقَعَ الأَمْرُ ولا يُوجَدُ الامتثالُ، فيُوجَدُ الشَّرْطُ بدونِ المشروطِ، ويَلْزَمُ الكَذِبُ في خَبَرِ اللهِ تعالى على تقديرِ عَدَمِ الامتثالِ، أجابَ بقولِهِ: (والشَّرْطُ لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ عِلَّةً تامَّةً للجزاءِ)، بل يُمْكِنُ أنْ يَتَوَقَّفَ على شَيْءٍ آخَرَ كـ(الإرادةِ)، فلا يَضُرُّ تَخَلُّفُ المعلولِ، ولا يَلْزَمُ الكَذِبُ على تقديرِ عَدَمِ الامتثالِ. تد ٨٨

(٦) أي: أَمْرُ غيرِ المُخاطَبِ. تد ٨٩

(٧) أي: بالصِّيغةِ. تد ٨٩

(٨) في الأصلِ: وكانَ.

(٩) في الأصلِ: فيهِ، وأثبتناهُ من ب و د و هـ.

ولْيَتَكَسّرْ ولْيَتبَاعَدْ ولْيَنْقَطِعْ ولْيَجْتَمِعْ... إلى آخِرِ الأمثلةِ) على قياسِ المجزومِ[١].

(ومنها) أي: ومِنَ الجوازِمِ (لا النَّاهِيَةُ)، وهِيَ التي يُطلَبُ بها تَرْكُ الفِعْلِ، وإسنادُ النَّهْيِ إليها مَجازٌ[٢]؛ لأنَّ النَّاهِيَ هُوَ المُتكَلِّمُ بواسطتِها، وإنَّما عَمِلَتِ الجَزْمَ؛ لكَوْنِها نظيرةَ (لامِ الأَمْرِ) من جِهَةِ أَنَّها للطَّلَبِ[٣]؛ ونقيضتَها من جِهَةِ أنَّ (اللاَّمَ) لِطَلَبِ الفِعْلِ وهِيَ لِطَلَبِ التَّرْكِ[٤]، بخلافِ (لا النَّافِيَةِ)؛ إذْ لا طَلَبَ فيها[٥] **(فتَقولُ في نَهْيِ الغائِبِ: لا يَنْصُرْ لا يَنْصُرَا لا يَنْصُرُوا، لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرا لا يَنْصُرْنَ، وفي نَهْيِ الحاضِرِ: لا تَنْصُرْ لا تَنْصُرا لا تَنْصُروا، لا تَنْصُري لا تَنْصُرا لا تَنْصُرْنَ، وكذا قياسُ سائِرِ الأَمْثِلَةِ)**، من نَحْوِ: (لا يَضْرِبْ/ ٢٩ ـ ب/ ولا يَعْلَمْ ولا يُدَحْرِجْ... إلى غير ذلك) كما مَرَّ في المجزومِ، وقد جاءَ في المُتكَلِّمِ قليلاً كـ(لامِ الأَمْرِ).

(وأَمَّا الأَمْرُ بالصِّيغةِ) سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ حُصُولَهُ بالصِّيغةِ المخصوصةِ دونَ (اللاَّمِ)، **(وهُوَ أَمْرُ الحاضِرِ)** أيِ: المُخاطَبِ[٦] **(فهُوَ جارٍ على لَفْظِ المُضارِعِ المجزومِ)**، في حَذْفِ الحَرَكاتِ والنُّوناتِ التي تُحذَفُ في المُضارِعِ المجزومِ، وكَوْنِ حَرَكاتِهِ

---

(١) في حَذْفِ الحركةِ والنُّوناتِ وحرفِ العِلَّةِ. تد ٨٩

(٢) عَقْلِيٌّ من إسنادِ الشَّيْءِ إلى أداتِهِ، والمرادُ بـ(الإسنادِ) هنا: النِّسْبَةُ الوصفيَّةُ. تد ٨٩

(٣) أي: بدونِ مُلاحظةِ التَّرْكِ أوْ بمُلاحظةِ مُطلقِ الطَّلَبِ. تد ٨٩

(٤) والشَّيءُ يُحْمَلُ على نقيضِهِ كما يُحمَلُ على نظيرِهِ؛ لِيَتَنَبَّهَ الذِّهْنُ عندَ استحضارِ أَحَدِ المُتناقِضَينِ للآخَرِ كما يُتَنَبَّهُ لنظيرِهِ. تد ٨٩

(٥) فإنَّها ليسَتْ نظيرةً لـ(لامِ الأَمْرِ) ولا نقيضةً لها؛ إذ لا طَلَبَ فيها. تد ٨٩، قلتُ: لا يقالُ كيفَ لا تكونُ نقيضةً لـ(لامِ الأَمْرِ) الموضوعةِ للطَّلَبِ وهِيَ ليسَتْ كذلك، لأنَّ مرادَ المُصَنِّفِ الحَمْلُ على النَّظيرِ في الجِنْسِ وعلى النَّقيضِ في الفَصْلِ، لا الحَمْلُ على مُجَرَّدِ النَّقيضِ الجِنْسِيِّ، فوَجْهُ الشَّبَهِ مُرَكَّبٌ.

(٦) وإنَّما فَسَّرَهُ بِهِ؛ لأنَّ الحاضِرَ أَعَمُّ منَ المُخاطَبِ، فخَرَجَ: المُتكَلِّمُ والحاضِرُ المُنَزَّلُ منزلةَ الغائِبِ. تد ٩٠

وسَكَناتِهِ مِثْلَ حَرَكاتِ المُضارِعِ وسَكَناتِهِ، أي: لا تُخالِفُ صيغةُ الأَمْرِ صيغةَ المضارِعِ، إلاَّ أنْ يُحذَفَ حرفُ المُضارعَةِ ويُعطَى آخِرُهُ حُكْمَ المجزومِ، وإنَّما قالَ: (جارٍ على لَفْظِ المضارِعِ [المجزومِ])[1]؛ لِئَلاَّ يُتوهَّمَ أنَّهُ أيضاً مَجْزومٌ مُعرَبٌ كما هُوَ مَذْهَبُ الكوفيِّينَ، فإنَّهُ ليسَ بمجزومٍ بل هُوَ مَبنيٌّ أُجرِيَ مُجرَى المضارِعِ [المجزومِ][2]، أَمَّا البناءُ فلأنَّهُ الأصلُ في الفِعْلِ، [وما أُعرِبَ منهُ فلمُشابهَتِهِ الاسمَ][3]، [وهذا][4] لم يُشبِهِ/ ٣٠ ـ أ/ الاسمَ[5] فلم يُعرَبْ، والكوفيُّونَ على أنَّهُ مجزومٌ[6]، وأَصْلُ: اِفْعَلْ (لِتَفْعَلْ)، فحُذِفَتِ (اللاَّمُ) لكثرةِ الاستعمالِ[7]، ثُمَّ حُذِفَ[8] حَرْفُ المُضارَعَةِ خَوْفَ التباسِهِ بالمضارِعِ[9]، وليسَ بالوَجْهِ؛ لأنَّ إضمارَ الجازِمِ ضعيفٌ كـ(إِضْمارِ الجارِّ)، وما ذَكَرُوهُ خلافُ الأَصْلِ فلا يُرتَكَبُ[10]، وأمَّا إجراؤُهُ مُجرَى المجزومِ فلأنَّ الحَرَكاتِ والنُّوناتِ[11] علامةُ الإعرابِ فتُنافِي البناءَ[12]،

---

(١) من د و هـ.

(٢) من ب و د و هـ.

(٣) من هامشِ ب و د.

(٤) في الأصلِ و ج: وههنا.

(٥) لسُقُوطِ حَرْفِ المُضارعةِ الذي بِهِ المُشابهةُ، وعَدَمِ وقوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ. تد ٩١

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ٢/ ٤٢٧.

(٧) والمرادُ: أنّهم فَعَلُوا ذلك من أَوّلِ الأَمرِ لِعِلْمِهِم أنّهُ يكثُرُ استعمالُهُ بناءً على أنّهم الواضِعونَ، لا أنّهم تَكَلَّمُوا بِهِ على الأَصْلِ ثُمَّ خَفَّفُوهُ؛ لاستلزامِ ذلك وقوعَهُ في كلامِهِم كذلك كثيراً. تد ٩١

(٨) من ج و د.

(٩) عندَ الوَقْفِ. تد ٩٠

(١٠) إذِ الأَصْلُ عَدَمُ الحَذْفِ. تد ٩١

(١١) في هـ بزيادةِ: وحروفَ العِلّةِ.

(١٢) في المنافاةِ بَحْثٌ، لأنَّ الحركاتِ أَعَمُّ من علامةِ الإعرابِ بدليلِ أنّها تكونُ بناءً أيضاً، إلّا أنْ يُرادَ

ولذا لم تُحذَفْ نونُ جماعةِ المُؤَنَّثِ[١].

وإذا أُجرِيَ على المجزومِ (فإنْ كانَ ما بعدَ حَرْفِ المُضارَعةِ مُتَحَرِّكاً)[٢] كـ(تُدَحْرِجُ)، (فتُسقِطُ) أنتَ (منهُ) أي: منَ المُضارِعِ (حَرْفَ المُضارعةِ)؛ لِيُفْرَقَ منَ المضارِعِ، (وتَأْتِيَ بصورةِ الباقي) بعدَ حَذْفِ حَرْفِ المُضارعةِ (مَجْزُوماً).

وفي هذا اللَّفْظِ حزازةٌ؛ لأنَّ صورةَ الباقِي/ ٣٠ ـ ب/ ليسَتْ بِمَجْزومةٍ[٣] بل مِثْلَ المَجزومِ، فالتَّوجيهُ أنْ يقالَ: حُذِفَ المضافُ وهُوَ (أداةُ التَّشبيهِ) تَنْبِيهاً على المُبالغَةِ، والأَصْلُ: (مِثْلَ المجزومِ)، وهذا كثيرٌ في الكلامِ، أوْ يقالُ: المَجْزومُ بمعنى: (المُعامَلُ مُعاملةَ المَجْزومِ) مَجازاً[٤]، أوْ يُجعَلُ (مَجزوماً) مَفْعولَ (تَأْتِي)[٥] و(الباءُ) لغيرِ التَّعْدِيَةِ[٦]، أَيْ: تَأْتِي مَجْزُوماً يكونُ[٧] بصورةِ الباقِي، فيَكُونُ من بابِ القَلْبِ، والمَعْنَى: (تَأْتِي الباقي بصورةِ المَجْزومِ).

ولم يَقُلْ: (مَجْزُومةً)[٨]؛...

الحركاتُ التي في المُضارِعِ؛ بدليلِ أنَّ الأَمْرَ يُؤْخَذُ منهُ على الطريقةِ الأَوْلى. تد ٩١

(١) لِعَدَمِ مُنافاتِها البناءَ؛ لأنَّها ليسَتْ علامةً للإعرابِ. تد ٩١

(٢) أي: لفظاً لا وَضْعاً فقط، فلا يَرِدُ: نَحْوُ (يَرُدُّ) ممَّا كانَ ما بعدَهُ ساكناً في الأَصْلِ ولم يُزَدْ في أَمْرِهِ همزةُ الوصلِ. تد ٩١

(٣) في ب و ج: مجزومةً.

(٤) على كِلا التَّأْوِيلَينِ، فالأَوَّلُ على الإضمارِ، والثَّاني على المَجازِ الذي هُوَ من بابِ تسميةِ الشَّيْءِ باسمِ مُشاكِلِهِ. تد ٩٢

(٥) وحينئذٍ فهُوَ مُضَمَّنٌ معنَى (تَأْخُذْ أوْ تَذْكُرُ). تد ٩٢

(٦) أي: للمُلابَسَةِ. تد ٩٢

(٧) في هـ: فيكونُ.

(٨) لِيَحْصُلَ التَّطابُقُ بينَ الحالِ وصاحِبِها في التأنيثِ. تد ٩٢

لأَنَّهُ حالٌ منَ الباقِي[١]، أوْ لأَنَّهُ وَصْفٌ [للفِعْلِ][٢] أي: حالَ كونِها فِعْلاً مَجزوماً على أَحَدِ التَّأْويلَينِ[٣].

وإذا حَذَفْتَ حَرْفَ المُضارعَةِ وعامَلْتَ آخِرَهُ مُعاملةَ المجزومِ، **(فتقولُ في الأَمْرِ منْ تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا، دَحْرِجي دَحْرِجا دَحْرِجْنَ)**، [وقد][٤] **يُستعمَلُ لَفْظُ الجَمْعِ**[٥] للواحِدِ في مَوضِعِ التَّفخيمِ، كقولِهِ[٦]/ ٣١ ـ أ/ :

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ [فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ][٧]

---

(١) قلتُ: وهذا توجيهٌ رابعٌ غيرُ التوجيهاتِ الثَّلاثةِ السَّابقةِ، ولا يَخْفَى انتفاءُ الحزازةِ عنِ الكلامِ بمُراعاةِ هذا التَّوجيهِ. والتقدير: والباقي مجزوم صورة.

(٢) في الأَصْلِ: الفِعْلِ، وفي ج: لِفِعْلٍ.

(٣) في الأصلِ وه زيادةُ: في المعنى، وقال في التَّدريجِ: أيِ: السَّابقَينِ الأوَّلِ والثَّاني في توجيهِ لَفْظِ (المجزومِ)، وأمَّا على الثَّالثِ فلا إشكالَ في تذكيرِ (مجزوماً)؛ لأنَّ قَوْلَهُ (بصورةِ الباقِي حينئذٍ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، لا بـ(تَأْتِي)، فلا يَرْجِعُ إليهِ قولُهُ (مجزوماً). تد ٩٢ ـ ٩٣

(٤) من هـ.

(٥) في ب: الجميعِ.

(٦) من بَحْرِ الطَّويلِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ مُخاطبةُ الواحِدِ بلَفْظِ الجَمْعِ للتَّعظيمِ، ويُمْكِنُ أنْ يُرادَ بهِ تكريرُ الفِعْلِ، كأَنَّهُ قالَ: (ارْحَمْنِي) ثلاثَ مرَّاتٍ فلا شاهِدَ حينئذٍ، ونَسَبَهُ الشِّنقيطيُّ في (أضواءِ البيانِ) إلى حسَّانَ بنِ ثابتٍ أوْ غيرِهِ، ينظر الكليات ـ الكفوي: ١/ ٣٣٧، معاني القرآن وإعرابه ـ الزجاج: ٤/ ٢١، تفسير الكشاف ـ الزمخشري: ٣/ ٢٠٢، البحر المحيط ـ أبو حيان: ٧/ ٥٨٤، الدر المصون ـ السمين الحلبي: ٨/ ٣٦٦، اللباب في علوم الكتاب ـ ابن عادل: ١٤/ ٢٥٤، غرائب القرآن ـ النيسابوري: ٥/ ١٣٥، السراج المنير ـ الخطيب الشربيني: ٢/ ٥٩١، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي(عناية القاضي): ٢/ ١٣٩، فتح القدير ـ الشوكاني: ٣/ ٥٨٩، أضواء البيان ـ الشنقيطي: ٥/ ٣٥٥، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبكار): ٢/ ٢١٠ ـ ٢١١، روح المعاني ـ أبو الثناء الآلوسي: ٦/ ١٥٨.

(٧) من هـ وهامش ج.

(وهكذا تقولُ في) كلِّ ما يكونُ بعدَ حَرْفِ المُضارعةِ منهُ مُتحَرِّكاً، نَحْوُ: (فَرِّحْ وقاتِلْ وتَكَسّرْ وتَبَاعَدْ وتَدَحْرَجْ)، وإنَّما اشتُقَّ منَ المُضارِعِ؛ لأنَّ الماضِيَ لا يُؤْمَرُ بهِ[١] فلا مُناسَبةَ بينَهما، (وإنْ كانَ ما بعدَ حَرْفِ المُضارعةِ ساكِناً)[٢] كما في (تنْصُرُ) (فَتَحْذِفُ منهُ حَرْفَ المُضارعَةِ وتَأْتِي بصورةِ الباقِي مَجْزوماً) حالَ كَوْنِ هذا الباقِي (مَزِيداً في أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ[٣]، مَكْسُورةً)، أَمَّا زِيادتُها فَلِدَفْعِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ[٤]، وأمَّا تَخصيصُها بالزِّيادةِ دونَ غيرِها منَ الحروفِ[٥]، فلأنَّها أَقْوَى الحُرُوفِ، والابتداءُ بالأَقْوَى أَوْلى، وأمَّا كَسْرُها فلأنَّها زِيدَتْ ساكِنةً عندَ الجُمهورِ؛ لِمَا فيهِ من [تقليلِ][٦] الزِّيادةِ، ثُمَّ لمَّا احتِيجَ إلى تَحْريكِها حُرِّكَتْ بالكَسْرِ كما هُوَ الأَصْلُ[٧]، وظاهِرُ مَذْهَبِ سيبويهِ أَنَّها زِيْدَتْ / ٣١ ـ ب/ مُتحَرِّكةً بالكَسْرِ، التي هِيَ أَعْدَلُ[٨]؛ لأنَّا نحتاجُ إلى مُتُحَرِّكٍ لسُكُونِ أَوَّلِ الكلمةِ، فزِيادتُها ساكِنةً ليسَتْ[٩] بوَجْهٍ.

---

(١) أي: لا يُطلَبُ بهِ؛ لكَوْنِهِ فائتاً، وطَلَبُ الغائِبِ مُستحيلٌ، بخلافِ المُضارعِ فإنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ عندَ اقترانِهِ باللاَّمِ، فصحَّ اشتقاقُهُ منه المُقْتَضِي نَقْلَ حروفِ الأَصْلِ ومعناهُ إلى الفَرْعِ. تد ٩٣

(٢) سُكُوناً لَفْظاً وتقديراً؛ لِيَخرُجَ نَحْوُ (تَقُومُ وتَبِيعُ وتَرُدُّ). تد ٩٣

(٣) ولا يَنْتَقِضُ هذا بنَحْوِ: (مُرْ وكُلْ)؛ لأنَّهُ جِيءَ بهمزةِ وَصْلٍ، فاستُثْقِلَ اجتماعُها معَ همزةِ الفِعْلِ، فحُذِفَتِ الثانيةُ تخفيفاً، فاستُغْنِيَ عنِ الأُوْلى. تد ٩٣

(٤) وإنَّما لم يُحَرَّكْ ما بعدَ حَرْفِ المُضارَعَةِ معَ أَنَّهُ أَيْسَرُ منِ اجتلابِ الهمزةِ؛ مُحافظةً على صيغةِ المُضارعِ، ولذلك أَعادُوها في أَوَّلِ الرُّباعِيِّ كـ(أَكْرِمْ)، وأَيضاً التَّغييرُ في الأَوَّلِ قليلٌ. تد ٩٣

(٥) أي: حروفِ (سَأَلْتُمُونِيها). تد ٩٤

(٦) في الأَصْلِ و ب و ج و هـ: تعليلِ، وأثبتناهُ من د.

(٧) أي: في تحريكِ السَّاكِنِ؛ لِمَا بينَ الكَسْرَةِ والسُّكونِ منَ المُؤَاخاةِ، من حيثُ اختصاصُ كلٍّ بقَبِيلٍ منَ المُعْرَباتِ، ولأنَّ الجَزْمَ جُعِلَ في الأفعالِ عِوَضاً عنِ الجَرِّ لِتَعذُّرِ دُخُولِهِ، فناسَبَ جَعْلُ الكسرةِ عِوَضاً عنِ السُّكونِ في مَوْضِعٍ تَعَذَّرَ بقاؤُهُ. تد ٩٤

(٨) أي: مُعتدلةٌ بينَ الضَّمَّةِ التي هِيَ أَثْقَلُها والفتحةِ التي هِيَ أَخَفُّها، فالتَّفْضِيلُ غيرُ مُرادٍ. تد ٩٤

(٩) في ج و د: ليسَ.

وسُمِّيَتْ[1] (هَمْزَةَ وَصْلٍ)؛ لأنَّها [يُتَوَصَّلُ][2] بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ، ويُسَمِّيها[3] الخليلُ (سُلَّمَ اللِّسانِ)[4] لذلك، فتكونُ مكسورةً في جميعِ الأحوالِ[5] (إلاَّ) في حالِ (أنْ يكونَ عَيْنُ المُضارِعِ منهُ) أي: منَ الباقي أوْ منَ المُضارِعِ (مَضْموماً[6]، فَتَضُمُّها) أي: تلك الهمزةَ [إتْباعاً][7]؛ لمُناسبةِ حَرَكَةَ العينِ، ولأنَّها لوْ كُسِرَتْ لَثَقُلَ الخروجُ منَ الكَسْرِ إلى الضَّمِّ[8]، ولو فُتِحَتْ لالتبَسَ بالمُضارِعِ[9] إذا كانَ للمُتكلِّمِ، (فتقولُ: أُنْصُرْ أُنْصُرا أُنْصُروا، أُنْصُري أُنْصُرا أُنْصُرْنَ، وكذلك اِضْرِبْ واعْلَمْ وانْقَطِعْ واجْتَمِعْ واسْتَخْرِجْ).

ثُمَّ اسْتَشْعَرَ[10] اعتِراضاً بأنَّ (أَكْرِمْ) بفَتْحِ الهمزةِ أَمْرٌ منْ (تُكْرِمُ)، وما بعدَ حَرْفِ المضارعةِ ساكِنٌ وعينُهُ/ ٣٢ ـ أ/ مَكْسورٌ[11]، فلِمَ لَمْ يُزَدْ في أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ[12] مكسورةٌ؟ فأَجابَ بقولِهِ:

---

(١) قلتُ: فيهِ إشارةٌ إلى ترجيحِ قولِ سيبويهِ.

(٢) في جميعِ النُّسَخِ: للتَّوَصُّلِ، إلاَّ د.

(٣) في ج و هـ: وسَمَّاها.

(٤) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/ ٧٤.

(٥) أي: أحوالِ عيْنِ المُضارِعِ من فَتْحِ نَحْوِ: (اِذهَبْ)، أوْ كَسْرِ نَحْوِ: (اِضرِبْ)، ولِتَعَذُّرِ الضَّمِّ والفتحِ لحُصُولِ الالتباسِ؛ إذ لو قيلَ: (أُضرِبْ) لالتبَسَ بالماضِي الرُّباعِيِّ المَبْنِيِّ للمفعولِ، وبمُضارِعِ الرُّباعِيِّ المُتَكَلِّمِ عندَ الوَقْفِ فيهما، ولو قيلَ: (اَضرِبْ) بالفتحِ لالتبَسَ بأَمْرِ الرُّباعِيِّ. تد ٩٤

(٦) أي: ضَمّاً أَصْلِيّاً، مَوْجوداً كانَ نَحْوُ: (أُنصُرْ)، أوْ مُقَدَّراً نَحْوُ: (أُغزِي أنتَ)؛ فإنَّ أَصْلَهُ (أُغزُوِي)، لا عارِضاً كـ(اِمشُوا). تد ٩٤

(٧) من هـ.

(٨) لأنَّ السَّاكِنَ لا يُعَدُّ حاجِزاً. تد ٩٤

(٩) الموقوفِ عليهِ. تد ٩٤

(١٠) أي: أَضْمَرَ. تد ٩٥

(١١) في د و هـ: مكسورةٌ.

(١٢) سَقَطَ من نسخةٍ.

(وفَتَحُوا همزةَ[١] أَكْرِمْ بناءً على الأَصْلِ المَرْفوضِ) أيِ: المَتْرُوكِ[٢]، (فإنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ)؛ لأنَّ حُرُوف المُضارِعِ هِيَ حُرُوفُ الماضِي معَ زيادةِ حَرْفِ المُضارَعةِ، فَحَذَفُوا الهَمْزَةَ[٣] لاجتماعِ الهَمْزَتَينِ في نَحْوِ: (أُؤَكْرِمُ)، ثُمَّ حَمَلُوا (يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ) عليهِ، وقدِ استَعمَلَ الأَصْلَ المَرْفوضَ مَنْ قالَ:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما ... شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما[٤]

فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكرَما[٥]

فلمَّا رَأَوْا أَنَّهُ تَزُولُ عِلَّةُ الحَذْفِ عندَ اشتقاقِ الأَمْرِ بحَذْفِ حَرْفِ المُضارعَةِ رَدُّوها؛ لأنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ إنَّما هِيَ عندَ الاضطِرارِ، فقالُوا مِنْ (تُؤَكرِمُ): أَكْرِمْ، كما قالُوا من (تُدَحْرِجُ): دَحْرِجْ، فلا يكونُ منَ القِسْمِ الثَّاني بل منَ القِسْمِ الأَوَّلِ، وقولُهُ: (بناءً) نَصْبٌ على المَصْدَرِ/ ٣٢ ـ ب/ لـ(فِعْلٍ[٦] محذوفٍ)..........

---

(١) سَقَطَ من هـ.

(٢) في ب: أَصْلِ المتروكِ، وسَقَطَ من ج.

(٣) وإنَّما خَفَّفُوهُ بالحَذْفِ ولم يُخَفِّفوهُ بالقَلْبِ كما في: (أُوخِرَ)، فَرْقاً بينَ الهمزةِ الأَصْلِيَّةِ والزَّائِدَةِ، واختصَّتِ الزَّائدةُ بالحَذْفِ؛ لأنَّهُ أَلْيَقُ بها منَ الأصليَّةِ. تد ٩٥

(٤) أَثْبَتُّ الصَّدْرَ والعَجُزَ من هامشِ ب وج.

(٥) نُسِبَ هذا الرَّجَزُ لأبي حيانَ الفَقْعَسِيِّ أوْ غيرِه، ورَدَّ عليهِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: قولُهُ (يُؤَكْرَما) والقياسُ (يُكرَما) فأثبتَ الهمزةَ على الأصلِ الأصيلِ للضَّرورةِ، ينظر بحوث ومقالات في اللغة ـ رمضان عبد التواب: ٥٢، الصحاح ـ الجوهري: ٥/ ٢٠٢٠، لسان العرب ـ ابن منظور: ١/ ٤٣٥، المقتضب ـ المبرد: ٢/ ٩٨، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ١١٥، الخصائص ـ ابن جني: ١/ ١٤٥، المنصف ـ ابن جني: ١/ ١٩٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ١٢، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ١/ ٢٨٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/ ١٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٧٥١، خزانة الأدب ـ ابن حجة الحموي: ١/ ٣٦٨.

(٦) في د: بِفِعْلٍ.

في مَوْضِعِ الحالِ[١]، أوْ على المفعولِ لَهُ، وهذا أَوْلَى[٢].

(واعلَمْ أنَّهُ) الضَّميرُ للشَّأْنِ (إذا اجتَمَعَ تاءانِ[٣] في أَوَّلِ مُضارِعِ[٤] تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ)، وذلك حالَ كونِهِ فِعْلَ المُخاطَبِ أوِ المُخاطَبةِ مُطْلَقاً، أوِ الغائِبةِ المُفْرَدَةِ أوِ[٥] المُثَنَّاةِ[٦]، [إحْداهُما][٧] حَرْفُ المُضارعَةِ والثَّانيةُ التَّاءُ التي كانَتْ في أَوَّلِ[٨] الماضِي، (فيَجُوزُ إِثْباتُهما) أي: إِثْباتُ التَّائَينِ وهُوَ الأَصْلُ، (نَحْوُ: تَتَجَنَّبُ وتَتَقَاتَلُ وتَتَدَحْرَجُ، ويَجوزُ حَذْفُ إِحْداهما)[٩] أي: إِحْدى التَّائَينِ تَخْفيفاً؛ لأَنَّهُ لَمَّا اجتَمَعَ مِثْلانِ ـ ولم يُمْكِنِ الإدغامُ؛ لِرَفْضِهِمُ الابتداءَ بالسَّاكِنِ[١٠] ـ حَذَفُوا إِحْدى التَّائَينِ لِيَحْصُلَ التَّخفيفُ، كما تقولُ: (أَنْتَ[١١] تَجَنَّبُ وتَقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ)، (وفي التَّنْزِيلِ: (فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى / عبس ـ آ: ٦))، والأَصْلُ: (تَتَصَدَّى)/ ٣٣ ـ أ/ أي: تَتَعَرَّضُ، ولو كانَ [فِعْلاً ماضِياً][١٢]

---

(١) والتقديرُ: (وفتحُوها وقد بَنَوهُ بِناءً). تد ٩٥

(٢) لإفادةِ التَّعليلِ صَريحا، ولِسَلامَتِهِ منَ التَّقديرِ الذي هُوَ خلافُ الأَصْلِ. تد ٩٥

(٣) خَرَجَ: النُّونانِ؛ فإنَّ التخفيفَ بِحَذْفِ إحداهما قليلٌ، كقراءةِ (نُجِّيْ المؤمنين/ الأنبياء ـ آ: ٨٨) بسكون الياء. تد ٩٦

(٤) خَرَجَ: الماضي نَحْوُ: (تَتَبَّعَ وتتابَعَ)، فإنَّه لا يَجوزُ فيهِ إلاَّ التخفيفُ بإدغامِ أَوَّلِهِما وَصْلًا وابتداءً واجتلابُ همزةِ الوَصْلِ. تد ٩٦

(٥) في ج و هـ: والمثنّاةُ.

(٦) بخلافِ المجموعةِ فإنَّها مبدوءةٌ بالياءِ. تد ٩٦

(٧) في الأَصْلِ و ج و د: أَحَدِهِما.

(٨) منَ الأصلِ و هـ.

(٩) في ب: أَحَدِهِما.

(١٠) الحاصلِ بالإدغامِ، ولعَدَمِ إمكانِ الإتيانِ بهمزةِ الوَصْلِ؛ لأَنَّها لا تكونُ في المُضارِعِ. تد ٩٦

(١١) قدَّمَ (أنتَ)؛ لِيَتَّضِحَ الحذفُ ويَنْقَطِعَ احتمالُ أنَّ ما بعدَها غيرُ مضارِعِ مُخاطَبٍ. تد ٩٦

(١٢) من د، وفي سائرِ النُّسَخِ: فِعْلَ الماضي.

لَوَجَبَ أنْ يقالَ: (تَصَدَّيْتَ)[١]؛ لأنَّهُ خِطابٌ، (و (ناراً تَلَظَّى/ الليل ـ آ: ١٤)) أي: تَتَلَهَّبُ، والأَصْلُ: (تَتَلَظّى)؛ إذ لو كانَ ماضِياً لَوَجَبَ أنْ يقالَ: (تَلَظَّتْ)[٢]، (و (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ/ القدر ـ آ: ٤))، والأَصْلُ (تَتَنَزَّلُ)[٣]، واختُلِفَ في المَحْذوفِ، فَذَهَبَ البصريُّونَ إلى أَنَّهُ هُوَ[٤] الثَّانيةُ؛ لأنَّ الأُوْلَى حرفُ المُضارَعَةِ، وَحَذْفُها مُخِلٌّ، وقيلَ الأُوْلَى؛ لأنَّ الثَّانيةَ من نَفْسِ الكَلِمَةِ للمُطاوَعَةِ، فحَذْفُها مُخِلٌّ[٥]، والوَجْهُ هُوَ الأَوَّلُ؛ لأنَّ رِعايَةَ كَوْنِهِ مُضارِعاً أَوْلى[٦]، ولأنَّ الثِّقَلَ إنَّما يَحْصُلُ عندَ الثَّانيةِ، وإنَّما قالَ (مُضارِعُ: تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ) بلَفْظِ المَبْنِيِّ للفاعِلِ[٧]؛ للتَّنبيهِ على أنَّ الحَذْفَ لا يجوزُ في المَبْنِيِّ للمفعولِ أَصْلاً؛ لأنَّهُ خِلافُ الأَصْلِ فلا يُرتكَبُ إلاَّ في الأَقْوى وهُوَ المَبْنِيُّ للفاعِلِ، ولأنَّهُ في[٨] هذهِ الأبوابِ/ ٣٣ ـ ب/ أَكْثَرُ استعمالاً منَ المَبْنِيِّ للمفعولِ، فالتَّخفيفُ بِهِ أَوْلى؛ ولأنَّهُ لو حَذَفَ[٩] (التّاءَ)..............................

---

(١) بقرينةِ تَقَدُّمِ ضميرِ المُخاطَبِ عليهِ، والمرادُ بـ(الوجوبِ) بالنِّسبةِ إلى قياسِ التَّصريفِ، لا مُطْلَقاً؛ لجوازِ أنْ يكونَ ماضياً على سبيلِ الالتفاتِ. تد ٩٦

(٢) بقرينةِ إسنادِهِ إلى ضميرِ (التّاءِ)، نَحْوُ: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ). تد ٩٦

(٣) إنَّما لم يَقُلِ الشَّارِحُ: (إذ لو كانَ ماضياً لَوَجَبَ أنْ يُقالَ: تَنَزَّلَتْ)، لأنَّ الفِعْلَ إذا أُسنِدَ إلى المُؤَنَّثِ غيرِ الحقيقيِّ يجوزُ فيهِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ. تد ٩٦

(٤) في ب و هـ: هِيَ.

(٥) قلتُ: وَجْهُهُ أنَّ حَذْفَ حرفِ المضارعةِ هَيِّنٌ؛ لوجودِ الدليلِ على حَذْفِهِ كـ(الإعرابِ)، بخلافِ المُطاوَعَةِ. وفي ب: يُخِلّ.

(٦) لأنَّ (التّاءَ) الأُوْلى تُحَقِّقُ ذاتَ المُضارِعِ، بخلافِ الثَّانيةِ فإنَّها تُحَقِّقُ العارِضَ وتُوَضِّحُهُ وهُوَ المطاوعةُ، ورعايةُ مُحَقِّقِ الذاتِ أَوْلَى من رِعايةِ مُحَقِّقِ العارِضِ. تد ٩٧

(٧) بقرينةِ (الألفِ) في (تفاعَلَ). تد ٩٧

(٨) في د: مِنْ.

(٩) في ب و د: تُحْذَفُ.

الأُوْلى المَضْمُومةَ[١] لالتبَس بالمَبْنِيِّ للفاعِلِ المَحذوفِ منهُ التَّاءُ؛ لأنَّ الفارِقَ هُوَ التَّاءُ المضمومةُ، ولو [حَذَفَ][٢] (التَّاءَ) الثَّانيةَ لالتبَسَ بالمَبْنِيِّ للمفعولِ منْ مُضارِعِ (فَعَّلَ وفَاعَلَ وفَعْلَلَ).

(واعلَمْ أنَّهُ متى كانَ فاءُ افْتَعَلَ صاداً أوْ ضاداً أوْ طاءً أوْ ظاءً قُلِبَتْ تاؤُهُ) أي: تاءُ[٣] افتَعَلَ (طاءً)؛ لتَعَسُّرِ النُّطْقِ بالتَّاءِ بعدَ هذهِ الحُرُوفِ[٤]، واختِيرَ الطَّاءُ لقُرْبِها منَ التَّاءِ مَخْرَجاً، والحاصِلُ عندَنا يَرْجِعُ إلى السَّماعِ وعندَ العَرَبِ إلى التَّخفيفِ، (فتقولُ[٥] في افْتَعَلَ منَ الصُّلْحِ اصْطَلَحَ)، والأَصْلُ: (اِصْتَلَحَ) (وَ) في افتَعَلَ (منَ الضَّرْبِ اضْطَرَبَ) والأَصْلُ: (اِضْتَرَبَ)، والاضطِرابُ: الحَرَكَةُ، و(المَوْجُ[٦] يَضْطَرِبُ) أي: يَمُوجُ بَعْضُها بَعْضاً[٧]، (و) في افْتَعَلَ (مِنَ الطَّرْدِ/ ٣٤ ـ أ/ اِطَّرَدَ) والأَصْلُ: (اِطْتَرَدَ) (و) في افتَعَلَ (مِنَ الظُّلْمِ اِظْطَلَمَ) والأَصْلُ: (اِظْتَلَمَ).

واعلَمْ أنَّ الوَجْهَ في نَحْوِ (فاءِ)[٨]: (اِصْطَلَحَ واضْطَرَبَ) عَدَمُ الإدغامِ؛ لأنَّ حُرُوفَ الصَّفيرِ وهِيَ: (الزَّايُ المُعْجَمَةُ، والسِّينُ والصَّادُ المُهملتانِ) لا تُدغَمُ في غيرِها[٩]،

---

(١) سَقَطَ من ج.

(٢) من ج و هـ، وفي الأصلِ: يُحْذَفُ.

(٣) سَقَطَ من ب.

(٤) دَفْعاً لتنافُرِ الحروفِ، فإنَّ (التَّاءَ) منَ المُنخفِضَةِ، وهذهِ الحروفُ منَ المُسْتَعْلِيَةِ المُطبَقَةِ، فالانتقالُ من أَحَدِهما إلى (التَّاءِ) شَبَهُ الانحدارِ، ولا شكَّ في تَعَسُّرِهِ. تد ٩٧

(٥) سَقَطَ من د.

(٦) في ج بزيادة: والبَحْرُ.

(٧) في ب: بعضُها في بعضٍ.

(٨) كذا في الأصلِ وهـ، وسَقَطَ من سائرِ النُّسَخِ.

(٩) بل تُدْغَمُ بعضُها في بعضٍ، وإنَّما لم تُدغَمْ في غيرِها؛ لِئَلاَّ يفوتَ صفيرُها، وسُمِّيَتْ (حروفَ الصَّفيرِ)؛ لأنَّكَ إذا وَقَفْتَ على كلِّ واحدٍ منها بإتيانِ همزةِ وَصْلٍ في أوَّلِهِ فقُلْتَ: (إسْ) مَثَلاً، سَمِعْتَ صَوْتاً يُشْبِهُ

وحُرُوفَ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ)[١] بـ(الضَّادِ والشِّينِ المُعْجَمَتَينِ والرَّاءِ المُهْمَلَةِ) لا تُدغَمُ فيما [يُقارِبُها][٢]، وقليلاً مَّا جاءَ: (اِصَّلَحَ) وَ: (اِضَّرَبَ)[٣] بِقَلْبِ الثَّاني إلى الأَوَّلِ ثُمَّ الإدغامِ، وهذا التَّمثيلُ عَكْسُ قياسِ الإدغامِ[٤]، فَعَلُوهُ[٥] رِعايةً لصفيرِ[٦] الصَّادِ واستطالةِ الضَّادِ، وضَعُفَ (اِطَّجَعَ)[٧] في (اِضْطَجَعَ) أي: نامَ على الجَنْبِ، وقُرِئَ في[٨]: (لِبَعْض شَأْنِهِمْ/ النور ـ آ: ٦٢)، و(نَخْسِفْ بِهِمُ/ سبأ ـ آ: ٩)، و(يَغْفِرْ لَكُم/ الأحقاف ـ آ: ٣١)، و(ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً/ الإسراء ـ آ: ٤٢) بالإدغامِ[٩]، وأمّا في نَحْوِ (اِطَّرَدَ) فلا يجوزُ إلاَّ الإدغامُ لاجتماعِ المِثْلَينِ معَ عَدَمِ المانِعِ منَ الإدغامِ[١٠]، وأَمَّا في نَحْوِ/ ٣٤ ـ ب/ (اِظْطَلَمَ) فثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الصَّفيرَ. تد ٩٨، وينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٤٦٥ وما بعدها.

(١) يقالُ: (ضَوِيَ الرَّجُلُ) إذا نَحُفَ بدَنَهُ، والمِشْفَرُ: شَفَةُ البعيرِ. تد ٩٨

(٢) بل تُدغَمُ في مِثلِها، وإنَّما لم تُدغَمْ فيما يُقارِبُها؛ لزيادةِ صِفَتِها على صفةِ غيرِها؛ لأنَّ في (الضَّادِ) استطالةً، وفي (الواوِ والياءِ) لينٌ، فلو أُدْغِمَتْ زالتِ الزيادةُ لعَدَمِها في مُقارِبِها. تد ٩٨، وفي الأصل: يُقارِنُها.

(٣) ينظر لسان العرب ـ ابن منظور: ٢/ ٥١٦.

(٤) إذِ القياسُ قَلْبُ المُدغَمِ إلى جنسِ المُدغَمِ فيهِ عندَ انتفاءِ الجنسيَّةِ؛ لأنَّهُ الأَصْلُ. تد ٩٨

(٥) في ج: فَعَلَى.

(٦) في ج: تصفيرِ.

(٧) ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٤٦٧، ٤٨٣، المفصل ـ الزمخشري: ٥٥٥.

(٨) كذا في الأصلِ، وسَقَطَ من باقي النُّسَخِ.

(٩) أي: إدغام (الضَّادِ) في (الشِّينِ)، و(الفاءِ في (الباءِ)، و(الرَّاءِ) في (اللاَّمِ)، و(الشِّينِ) في (السِّينِ)، كلُّ ذلك شاذٌّ على خلافِ القياسِ؛ لأنَّ كلاًّ منَ المُدْغَماتِ من حروفِ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ)، وهِيَ لا تُدغَمُ بعضُها في بعضٍ فَضْلاً عن غيرِها. تد ٩٨، وينظر على التَّرتيب معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٤/ ٢٧٠، ٥/ ١٤٥، ٢/ ٢١، ٣/ ٣٢٤.

(١٠) وهُوَ فواتُ الصَّفيرِ وزيادةُ الصِّفاتِ. تد ٩٨

الأَوَّلُ: اِظْطَلَمَ بلا إدغامٍ.

والثَّاني: اِطَّلَمَ بالطَّاءِ المُهمَلَةِ بقَلْبِ المُعجَمَةِ إليها كما هُوَ القياسُ.

والثَّالثُ: اِظَّلَمَ بالظَّاءِ المُعْجَمَةِ بِقَلْبِ المُهملَةِ إليها.

ورُوِيَتْ الوجوهُ الثَّلاثةُ في قولِ زُهَيْرٍ[١]:

هُــوَ الجَــوادُ الــذي يُعْطِيــكَ نائِلَهُ عَـفْــواً وَيُظْلَــمُ أَحْيانــاً فَيَظْطَلِــمُ

(وكذلك جميعُ مُتَصَرِّفاتِهِ)[٢] أي: مُتَصرِّفاتُ كلِّ واحِدٍ منها فإِنَّهُ يَجْرِي فيها ذلك[٣]، (نَحْوُ: اِصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ اِصْطِلاحاً[٤] فهُوَ مُصْطَلِحٌ وذاكَ مُصْطَلَحٌ عليهِ، والأمرُ: اِصْطَلِحْ، والنَّهيُ: لا تَصْطَلِحْ)، وكذلك: اِضْطَرَبَ يَضْطَرِبُ اضْطِراباً[٥] فهُوَ مُضْطَرِبٌ، ويَطَّرِدُ فهُوَ مُطَّرِدٌ، ويَظْطَلِمُ فهو مُظْطَلِمٌ، وكذا بَوَاقِي الأَمْثِلَةِ بِأَسْرِها.

(و) اعلَمْ أَنَّهُ (متى كانَ فاءُ افْتَعَلَ دالاً أَوْ ذالاً) مُعْجَمَةً (أَوْ زاياً) مُعْجَمَةً (قُلِبَتْ تاؤُهُ) أي: تاءُ افتَعَلَ (دالاً) مُهْمَلَةً تَخْفيفاً[٦]، (فتَقُولُ في افْتَعَلَ منَ الدَّرءِ) وهُوَ: الدَّفْعُ/ ٣٥ـأ/

---

(١) من بَحْرِ البسيطِ، وقائلُهُ زُهَيرُ بنُ أبي سَلَمَةَ المُزَنِيِّ جاهِلِيٌّ مشهورٌ، وقد رُوِيَ هذا البيتُ بأربعةِ أَوْجُهٍ، هي: (فَيَظْطَلِمُ، فَيَطَّلِمُ، فَيَظَّلِمُ، فَيَنْظَلِمُ)، والأخيرةُ لا شاهدَ فيها، ومَوطِنُ الشَّاهِدِ في المكتوبِ: إبدالُ تاءِ الافتعالِ طاءً لمجاورةِ الضَّاءِ، ينظر ديوانه: ٩١، سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ٢٣٠، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ١٠/ ٢٦، الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ١٤٣، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٢٨٩، ٤٩٣، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١٦٢١، شرح أبيات سيبويه ـ السيرافي: ٢/ ٣٤٥، الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٤٦٨، شرح المفصل ـ ابن يعيش: ١٠/ ٤٧.

(٢) في في ب و د و هـ: وكذا جميعُ مُتَصَرِّفاتِهِ.

(٣) منَ القَلْبِ والإدغامِ بِقِسْمَيهِ. تد ٩٩

(٤) كذا في الأصلِ، وفي سائِرِ النُّسَخِ: يَصْطَلِح فقط.

(٥) كذا في الأصلِ، وفي سائرِ النُّسَخِ: يَضْطَرِبُ فقط.

(٦) لأَنَّهُ يَعْسُرُ النُّطْقُ بالتَّاءِ بعدَ هذهِ الثلاثةِ؛ لمُخالفَتِها في الصِّفاتِ، إذِ (التّاءُ) مهموسةٌ وهِيَ مجهورةٌ، وفي

(والذِّكْرِ) وهُوَ: [ضِدُّ النِّسيانِ][١]، (والزَّجرِ) وهُوَ المَنْعُ والنَّهْيُ، (اِدَّرَأَ) والأَصْلُ: (اِدْتَرَأَ)، ولا يَجوزُ إلاَّ الإدغامُ[٢]، (واذّكَرَ) والأَصْلُ: (اِذْتَكَرَ)، وفيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: اِذْدكَرَ بلا إدغامٍ[٣]، واذَّكَرَ بالذَّالِ المُعْجَمَةِ بقَلْبِ المُهْمَلَةِ إليها[٤]، وادَّكَرَ بالدَّالِ المُهْمَلَةِ بقَلْبِ[٥] المُعْجَمَةِ إليها، قالَ[٦]:

تُنْحِي على الشَّوْكِ جُرازاً مِقضَبا والهَرمَ تُذريهِ ادِّراءً عَجَبا[٧]

وفي التَّنزيلِ: (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ/ يوسف ـ آ: ٤٥)، (وازْدَجَرَ) والأَصْلُ: (اِزْتَجَرَ)، وفيهِ وَجْهانِ:

البيانُ نَحْوُ: اِزْدَجَرَ، وفي التنزيل: (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ/ القمر ـ آ: ٩).

(التَّاءِ) شِدَّةٌ وفي المُعْجَمَتَينِ رَخاوةٌ، فقُلِبَتْ دالاً؛ لكونِهِ موافقاً لها في المَخْرَجِ والشِّدَّةِ، وللمُعْجَمَتَينِ في الجَهْرِ. تد ١٠٠

(١) سَقَطَ من الأصلِ وج.

(٢) لأَنَّهُ بعدَ القَلْبِ اجتمَعَ فيهِ المِثْلانِ فكانَ الإدغامُ واجِباً. تد ١٠٠

(٣) لعَدَمِ الجِنْسِيَّةِ. تد ١٠٠

(٤) على عَكْسِ قياسِ الإدغامِ؛ لأنَّ فيهِ قَلْبَ الثّاني إلى الأَوَّلِ. تد ١٠٠

(٥) في د: وقَلْبِ.

(٦) كذا في الأصلِ، وفي سائِرِ النُّسَخِ بزيادةِ: (الشَّاعِرُ). والبيتُ من بَحْرِ الرَّجَزِ، وقد رُوِيَ (اِذْدِراءً) و(اِذْدِكاراً)، و(تُنْحِي) تُوَجِّهُ وتُلْقِي، و(الجُراز) أَسنانُها، و(الهَرمُ) ضَرْبٌ من نباتِ الحَمْضِ، و(تُذريهِ) تُطَيِّرُهُ، وموطنُ الشَّاهِدِ على الرِّوايةِ المكتوبةِ: قَلْبُ تاءِ الافتعالِ دالاً ثُمَّ إدغامُها في الدَّالِ، ينظر سر صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ١٩٩، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٦/ ٧٨٧، لسان العرب ـ ابن منظور: ٤/ ٣٠٨، الممتع الكبير في التصريف ـ ابن عصفور: ١/ ٢٣٧، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/ ١٣٦.

(٧) والمعنى: أنَّ هذهِ النَّاقةَ تَعْمَلُ أسنانُها في الشَّوكِ فَتَقْطَعُهُ كـ(السيفِ القاطِعِ) الذي هُوَ آلةُ القَطْعِ، وتُنْحِي: تَعْرِضُ، والجُرازُ: القَطَّاعُ.

والإدغامُ بقَلْبِ الدَّالِ زاياً [نَحوُ][1]: (اِزَّجَرَ) دونَ العَكْسِ؛ لفَواتِ صَفيرِ الزَّاي، وأَمَّا قَلْبُ تاءِ افتَعَلَ معَ الجيمِ دالاً ـ كما في قولِهِ[2]:

فَقُلْتُ لِصاحِبي: لا تَحْبِسانا ... بِنَزْعِ أُصولِهِ واجْدَزَّ شِيْحا

والأَصْلُ: (اِجْتَزَّ) أي: اقتَطَعَ ـ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليهِ، والقَلْبانِ المُتَقَدِّمانِ[3] على سبيلِ/ ٣٥ ـ ب/ الوجوبِ[4][5].

(وَيَلْحَقُ الفِعْلَ) حالَ كَوْنِ الفِعْلِ (غيرَ الماضِي والحالِ نُونانِ للتَّوكيدِ)[6]، ولا يَلْحَقانِ الماضيَ[7] والحالَ، قيلَ: لاستِدعائِهِما الطَّلَبَ[8]، إذِ الطَّالِبُ إنَّما يَطْلُبُ في العادةِ ما هُوَ مرادٌ لهُ، فكانَ ذلكَ[9] مُقْتَضِياً لتأكيدِهِ[10]؛ لأنَّ غَرَضَهُ في[11] تحصيلِهِ، والطَّلَبُ إنَّما يَتَوَجَّهُ إلى المُستقبَلِ الغَيرِ الموجودِ[12]، وقيلَ: لأنَّ الحاصِلَ في الزَّمانِ

---

(١) في الأصلِ: يجوزُ.

(٢) تقدَّمَ تخريجُهُ.

(٣) أي: قَلْبُ التَّاءِ طاءً بعدَ الحروفِ المُسْتَعْلِيَةِ، وقَلْبُها دالًا بعدَ الثَّلاثةِ الأخيرةِ... الخ. تد ١٠١

(٤) بخلافِ قَلْبِ (التَّاءِ) بعدَ (الجيمِ)، فإنَّهُ شاذٌّ جائزٌ في مادَّةٍ مخصوصةٍ. تد ١٠١

(٥) في نُسخةٍ من نُسَخِ المتنِ هذهِ الزيادةُ: «**ومتى كانَ فاءُ افْتَعَلَ واواً أو ياءً أو ثاءً قُلِبَتْ فاؤُهُ تاءً، فتقولُ في افتعلَ من (الوَعْدِ: اِتَّعَدَ)، ومنَ (اليُسْرِ: اِتَّسَرَ)، ومنَ (الثَّغْرِ: اِتَّغَرَ)**، ويبدو أنَّ التفتازانيَ رَحِمَهُ اللهُ لم يُعَلِّقْ عليها بالشَّرْحِ؛ لسُقُوطِها في النُّسَخِ التي اطَّلَعَ عليها.

(٦) وهُوَ تقريرُ الحُكْمِ معَ رَفْعِ الشَّكِّ بالنسبةِ إلى المحكومِ عليهِ. تد ١٠١

(٧) ما لم يكُنْ مُستقبَلَ المعنى. تد ١٠١

(٨) أي: وجودَهُ؛ للاحتياجِ إليهما؛ لاقتضائِهِ لَهُما. تد ١٠١

(٩) أي: طَلَبُ مرادِهِ. تد ١٠١

(١٠) أي: تأكيدِ الطَّلَبِ لِتَعَلُّقِهِ بالمرادِ، والتأكيدُ من مُحَصِّلاتِهِ. تد ١٠١، وفي هـ: للتأكيدِ.

(١١) سَقَطَ من ج.

(١٢) بخلافِ الماضي، فإنَّهُ مُنْقَضٍ فلا يُطلَبُ، وبخلافِ الحالِ فإنَّهُ حاصِلٌ، والحاصِلُ لا يُطْلَبُ. تد ١٠٢

الماضِي لا[١] يَحْتَمِلُ التَّأكيدَ[٢]، وأَمَّا الحاصِلُ في زمانِ الحالِ فهُوَ وإنْ كانَ مُحْتَمِلاً للتَّأكيدِ، بأَنْ يُخبِرَ المُتكَلِّمُ بأنَّ الحاصِلَ في الحالِ مُتَّصِفٌ بالمبالغةِ والتَّأكيدِ، لكِنَّهُ[٣] لمَّا كانَ موجوداً وأَمْكَنَ للمُخاطَبِ في الأَغْلَبِ الاطِّلاعُ على ضَعْفِهِ وقُوَّتِهِ اختَصَّ نونُ التأكيدِ بغيرِ الموجودِ، الأَوْلى بالتَّأكيدِ[٤] أي: الاستقبالِ، ولا يُتَوَهَّمُ[٥] جوازُ إلْحاقِهِما بالمُستقبَلِ الصِّرْفِ[٦] من نَحْوِ: (سَيَضْرِبَنَّ/ ٣٦ ـ أ/ وسوفَ[٧] يَضْرِبَنَّ)، فإنَّهما لا يَلْحَقانِ في السَّعَةِ[٨] إلاَّ ما فيهِ معنى الطَّلَبِ أوْ شِبْهِهِ[٩]، وعليهِ جميعُ المُحَقِّقِينَ[١٠]، حيثُ قالُوا: ولا يَلْحَقُ إلاَّ مُستقبلاً فيهِ معنى الطَّلَبِ[١١] كـ(الأَمْرِ والنَّهْيِ والاستفهامِ والتَّمَنِّي[١٢] والعَرْضِ والقَسَمِ[١٣]؛ لكَوْنِهِ غالباً [يَدْخُلُ][١٤] على ما هُوَ المَطلوبُ[١٥].

---

(١) سَقَطَ من ب.

(٢) أي: لا يَقْبَلُهُ؛ لكونِهِ فائتاً. تد ١٠٢

(٣) في هـ: لكَوْنِهِ.

(٤) لأنَّ التأكيدَ من دَوَاعِي وجودِ غيرِ الموجودِ. تد ١٠٢

(٥) في ج: ولا يَتَوَجُّهُ.

(٦) أي: غيرِ المَشُوبِ بمعنى الطَّلَبِ؛ إذ لا يَلْزَمُ مِنِ اختصاصِ الكتابةِ بالفِعْلِ بـ(الإنسانِ) وجودُها في جميعِ أفرادِهِ. تد ١٠٢

(٧) في ب و هـ: أو سوفَ.

(٨) سَقَطا من ج.

(٩) كـ(التَّمَنِّي والعَرْضِ). تد ١٠٢

(١٠) ينظر المفصل ـ الزمخشري: ٤٥٧.

(١١) أي: حقيقةً أوْ حُكْماً. تد ١٠٢

(١٢) سَقَطَ من هـ.

(١٣) والمرادُ جوابُهُ؛ لأنَّهُ لا يُؤَكَّدُ. تد ١٠٢

(١٤) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ، وأثبتناهُ لاستقامةِ النَّصِّ.

(١٥) وإنَّما قالَ: (غالباً)؛ لأنّه قد يُقْسِمُ الإنسانُ على ما يَعْمَلُهُ مِمَّا هُوَ ليسَ من مطلوبِهِ، نَحْوُ: (مَنْ أَتَى كبيرةً واللهِ لأُعاقِبَنَّهُ). تد ١٠٣

ويُشبَّهُ بالقَسَمِ [نَحْوُ][(١)]: (إمَّا تَفعَلَنَّ) في أنَّ (ما) للتأكيدِ كـ(لامِ) القَسَمِ[(٢)]، ولأنَّهُ لمَّا أُكِّدَ حرفُ الشَّرْطِ بـ(ما) كانَ تأكيدُ الشَّرْطِ أَوْلَى[(٣)]، وقد تَلْحَقُ بالنَّفْيِ تشبيهاً لهُ بالنَّهْيِ[(٤)] وهُوَ قليلٌ، منهُ[(٥)] قولُ الشَّاعِرِ[(٦)]:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أيْ: (لَم يَعْلَمَنْ)، قُلِبتِ النُّونُ ألفاً للوَقْفِ[(٧)]، قالَ اللهُ تعالى: (لَنَسْفَعاً/ العلق ـ آ: ١٥) أي: لَنَسْفَعَنْ، فإنْ قُلْتَ: لمَ أُلحِقَ بالمُستقبَلِ الصَّرْفِ في قولِهِ[(٨)]:

---

(١) من ج.

(٢) فكما أنَّ اللاَّمَ لتأكيدِ القَسَمِ كذلك (ما) لتأكيدِ الشَّرْطِ فأَشْبَهَهُ، وبِسَبَبِ هذا الشَّبَهِ لَحِقَ النُّونُ بِهِ معَ انتفاءِ الطَّلَبِ فيهِ. تد ١٠٣

(٣) لِئَلاَّ يلزمَ مَزِيَّةُ الواسطةِ على المقصودِ بالذاتِ. تد ١٠٣

(٤) إذِ النَّفْيُ عَدَمٌ، والنَّهْيُ طَلَبٌ للعَدَمِ. تد ١٠٣

(٥) في هـ: ومنهُ.

(٦) من بَحْرِ الرَّجَزِ، نُسِبَ إلى العجَّاجِ وأبي الصَّمْعاءِ مُساورِ بنِ هندِ العَبْسِيِّ وابنِ حُبابةَ اللِّصِّ، يَصِفُ الشاعِرُ قُمْعاً يُجعَلُ في فَمِ الوِطابِ الذي تُحلَبُ فيه الإبلُ، وقد عَلَا ذلك القُمْعَ رَغْوَةٌ شَبَّهَها بشيخٍ على كرسيٍّ مُتَزَمِّلٍ في ثيابٍ، وقد رُوِيَ بدلَ (ما لم يَعْلَما) (ما كانَ عَمَى)، ومَوْطِنُ الشاهِدِ: (لم يَعْلَما) حيثُ بُنِيَ الفعلُ المُضارِعُ على الفتحِ معَ أنَّهُ مجزومٌ؛ لأنَّهُ مُتَّصِلٌ بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ المُنْقَلِبَةِ ألفاً للوَقْفِ، وفيه دليلٌ على لَحاقِ نونِ التوكيدِ للفِعْلِ المَنْفِيِّ، وهُوَ قليلٌ تشبيهاً للنَّفْيِ بالنَّهْيِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ٢/ ٣١٧، تهذيب اللغة ـ الأزهري: ١٥/ ٤٧٨، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٢/ ٢٦٦، لسان العرب ـ ابن منظور: ١٤/ ٢٢٩، الجمل في النحو ـ الفراهيدي: ٢٥٦، الكتاب ـ سيبويه: ٣/ ٥١٦، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٢/ ١٧٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ٢/ ٥٣٨، شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك: ٣/ ١٤٠٦، شرح أبيات سيبويه ـ السيرافي: ٢/ ٢٣٩، خزانة الأدب ـ الحموي: ١١/ ٤٠٩.

(٧) في د: في الوَقْفِ.

(٨) من بَحْرِ المديدِ، قائِلُهُ: جُذَيْمَةُ بنُ الأبرشِ، وقيلُ: عمرو بنُ هندٍ، والمعنى: كثيراً ما أَنْزِلُ على الجبالِ

رُبَّمـــا أَوْفَيـــتُ فـــي عَلَمٍ تَرْفَعَـــنْ ثَوْبِـــي شَـــمالاتُ

قُلْـتُ: لأَنَّهُ شُـبِّهَ[١] بالنَّفْيِ/ ٣٦ ـ ب/ منْ حيـثُ إنَّ (رُبَّما) للقِلَّةِ، والقِلَّةُ تُناسِـبُ النَّفْـيَ والعَـدَمَ، والنَّفْيُ مُشَـبَّهٌ بالنَّهْـيِ، وهُوَ معَ ذلك خِـلافُ القياسِ لا يُعْتَـدُّ بهِ، وقالَ سـيبويهِ: يَجوزُ في الضَّرورةِ: (أَنْـتَ تَفْعَلَنَّ)[٢].

وهذانِ[٣] النُّونانِ إِحْداهما (خفيفةٌ ساكِنةٌ)[٤] كقولِكَ: (اِذْهَبَنْ) (وَ) الأُخْرى (ثقيلةٌ مفتوحةٌ)[٥] نَحْوُ: (اِذْهَبَنَّ)[٦]، وفي بعضِ النُّسَخِ (بالنَّصْبِ) أي: حالَ كَوْنِ إحداهما خفيفةً ساكِنةً والأُخرى ثقيلةً مفتوحةً في جميعِ الأَفْعالِ، (إلاَّ فيما) أي: في[٧]

العاليةِ في مَهَبِّ الرياحِ العاتيةِ، مُتَحَمِّلاً المصاعبَ لأَرْقُبَ الأعداءَ؛ فهُوَ يَفْتَخِرُ بأَنَّهُ يَرْقُبُ الطليعةَ بنفسِهِ مُتَحَمِّلاً المَشاقَّ ولا يَعْتَمِدُ على غيرِهِ في المراقبةِ، فقولُ التفتازانيِّ: إنَّهُ للقِلَّةِ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ لأَنَّهُ في مقامِ الافتخارِ ويُناسِبُهُ الكثرةُ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (تَرْفَعَنْ) حيثُ أُلْحِقَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ بالفِعْلِ المُضارِعِ الخالي منَ الطَّلَبِ، لأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ معنى النَّفْيِ، وهُوَ ضرورةٌ، ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ـ القيسي: ١/ ٣٠٦، الصحاح ـ الجوهري: ٥/ ١٧٤٠، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢٩/ ٢٨٦، الكتاب ـ سيبويه: ٣/ ٥١٨، المقتضب ـ المبرد: ٣/ ١٥، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٤٥٣، المفصل ـ الزمخشري: ١/ ٤٥٨، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١١٧٥، مغني اللبيب ـ ابن هشام: ١/ ١٨٠، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ١١٨، شرح التصريح على التوضيح ـ الأزهري: ٢/ ٣٠٦، خزانة الأدب ـ الحموي: ١١/ ٤٠٤.

(١) في ج: يُشَبَّهُ، وفي هـ: شبيهٌ.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٥١٧.

(٣) كذا في الأصل وهـ، وفي سائرِ النُّسَخِ: هاتانِ.

(٤) على الأصلِ؛ لكَوْنِها مبنيَّةً. تد ١٠٤

(٥) أي: مُتَحَرِّكَةٌ بالفتحِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ولِخِفَّةِ الفتحةِ. تد ١٠٤

(٦) في ب بزيادةِ: بهِ.

(٧) سَقَطَ من هـ.

الفِعْلِ الذي (تَخْتَصُّ) النُّونُ الثَّقيلةُ (بِهِ) أي: بذلك الفِعْلِ[١]، يَعْنِي أنَّ[٢] مِنْ بينِ النُّونَينِ يَخْتَصُّ الثَّقيلةُ بهذا الفِعْلِ[٣]، أي: تَنْفَرِدُ بلُحُوقِ هذا الفِعْلِ، كما يقالُ: نَخُصُّك بالعبادةِ[٤] أي: لا نَعْبُدُ غيرَك، وبهذا ظَهَرَ[٥] فَسادُ ما قيلَ: إنَّهُ كانَ حقُّ[٦] العبارةِ أنْ يقولَ: (إلاَّ في الفِعْلِ/ ٣٧ ـ أ/ الذي يَخْتَصُّ بالثَّقيلةِ)[٧] أي: لا يَعُمُّ الثقيلةَ والخفيفةَ؛ لأنَّ الثقيلةَ لا تَخْتَصُّ بفِعْلِ الاثنَينِ وفِعْلِ[٨] جماعةِ النِّساءِ، بل تَعُمُّ الجميعَ، (وهُوَ) أي: ما تَخْتَصُّ بهِ (فِعْلُ الاثنَينِ[٩] و) فِعْلُ[١٠] (جماعةِ النِّساءِ، فهِيَ)[١١] أي: النُّونُ الثقيلةُ (مكسورةٌ [فيهِ][١٢] أبداً)، فالضَّميرُ عائِدٌ إلى (الفِعْلِ)، ويَجوزُ أنْ يكونَ عائِداً إلى (ما)[١٣]، [وفي بعضِ

---

(١) قلتُ: والمعنى قَصَرْنا الفِعْلَ المذكورَ (المقصور) على النُّونِ الثقيلةِ (المقصورِ عليهِ)، فتَدْخُلُ النُّونُ عليهِ وعلى غيرِهِ، ولكنَّها تَخْتَصُّ بِهِ.

(٢) سَقَطَ من ب.

(٣) سَقَطا من هـ.

(٤) قلتُ: أي قَصَرْنا العبادةَ على اللهِ تعالى، فغيرُ العبادةِ تكونُ لهُ ولغيرِهِ.

(٥) أي: بإرادةِ الانفرادِ منَ الاختصاصِ. تد ١٠٤

(٦) في هـ: من حَقِّ.

(٧) قلت: والمعنى قَصَرْنا النُّونَ الثقيلةَ (المقصورَ) على الفِعْلِ المذكورِ (المقصورِ عليهِ)، فلا تَدْخُلُ على غيرِهِما.

(٨) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ، وأثبتُّهُ منَ الأصلِ.

(٩) أَعَمُّ من أنْ يكونَ مُذَكَّراً أوْ مُؤَنَّثاً. تد ١٠٤

(١٠) سَقَطَ من د.

(١١) في ب: وهِيَ.

(١٢) في جميعِ النُّسَخِ: فيهما.

(١٣) وإنَّما احتاجَ إلى بيانِ المَرْجِعِ؛ لِئَلَّا يَرِدَ بأنَّ الرَّاجعَ غيرُ مُطابِقٍ للمَرْجِعِ، فإنَّهُ مفردٌ والمَرْجِعُ اثنانِ، وهُما فِعْلُ الاثنَينِ وجماعةِ النِّساءِ. تد ١٠٤ ـ ١٠٥

النُّسَخِ: (فيهما) أي: في فِعْلِ الاثنَينِ وفِعْلِ[١] جماعةِ النِّساءِ][٢]، (فتقولُ[٣]: **اِذْهَبانِّ** للاثنَينِ **واذْهَبْنَانِّ** [يا نُسْوَةُ])[٤] بكَسْرِ النُّونِ فيهما؛ تشبيهاً لها بنونِ التَّثْنِيَةِ؛ لأَنَّها واقِعةٌ بعدَ الأَلِفِ[٥] مثلَ نونِ التَّثنيةِ، وأَمَّا ما أجازَهُ يونُسُ[٦] والكوفيُّونَ من دخولِ الخفيفةِ في فِعْلِ الاثنَينِ وجماعةِ النِّساءِ ـ باقيةً على السُّكونِ عندَ يونسَ ومُتَحَرِّكةً بالكَسْرِ عندَ بَعْضٍ، وقد حُمِلَ عليهِ قولُهُ تعالى: (وَلاَ تَتَّبِعَانِ/ يونس ـ آ: ٨٩)[٧] بتخفيفِ النُّونِ ـ فلا[٨] يَصْلُحُ للتَّعْويلِ؛ لمُخالفَتِهِ[٩] القياسَ واستعمالَ الفُصَحاءِ، وهِيَ ليسَتْ في (تَتَّبِعَانِ) للتأكيدِ/ ٣٧ ـ ب/ [١٠].

(فتُدخِلُ)[١١] أنتَ (أَلِفاً بعدَ نونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ)، كما تقولُ: (اِذْهَبْنانِّ)، والأَصْلُ:

---

(١) منَ الأصلِ و هـ.

(٢) سَقَطَ من جميعِ النُّسَخِ، وأَثبتناهُ لتتميمِ العبارةِ.

(٣) في د: تقولُ.

(٤) من ب و ج، وفي باقي النُّسَخِ: للنُّسْوَةِ.

(٥) ولو فُتِحَتْ يَلْزَمُ توالي أَرْبَعِ حَرَكاتٍ تقديراً؛ لأنَّ الألفَ بمنزلةِ فَتْحَتَينِ وما قبلَها مفتوحٌ أيضاً. تد ١٥٠.

(٦) والتقاءُ السَّاكِنَينِ على غيرِ حدّهِ جائزٌ عندَهُ؛ لأَنَّ حَرْفَ المَدِّ بمنزلةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ، فكأَنَّهُ ليسَ هناك إلاَّ ساكِنٌ واحدٌ وهُوَ النُّونُ. تد ١٠٥. وينظر الكتاب ـ سيبويه: ٣/ ٥٢٧، همع الهوامع ـ السيوطي: ٢/ ٦١٧.

(٧) وَجْهُ الحَمْلِ أنَّ (لا) للنَّهْيِ؛ لأنَّ الواوَ فيهِ عاطفةٌ على الأَمْرِ (فاستقيما)، فالنُّونُ للتأكيدِ لا للإعرابِ، لأنَّ نونَ الإعرابِ تُحْذَفُ بـ(لا النَّاهيةِ). تد ١٠٥، وينظر معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٣/ ٩٠.

(٨) في ب: ولا.

(٩) في د: لمخالفةِ.

(١٠) في هـ بزيادةِ: بل نونِ الإعرابِ. قال في التَّدريجِ: بل هِيَ نونُ الإعرابِ؛ لأنّ (الواوَ) حاليَّةٌ لا عاطفةٌ على الأَمْرِ، و(لا) للنَّفْيِ لا للنَّهْيِ. تد ١٠٥

(١١) في ج: فَتُدْخِلُ.

(اذْهَبْنَانِّ)، فأَدْخَلْتَ ألفاً بعدَ نونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ وقبلَ النُّونِ الثقيلةِ؛ (لتَفصِلَ) تلك الأَلِفُ (بينَ النُّوناتِ) الثَّلاثةِ[١]: نُونِ جماعةِ النِّساءِ[٢] والمُدغَمَةِ والمُدْغَمِ فيها غيرُها، واختَصُّوا الألفَ لِخِفَّتِها، (ولا تَدخُلُهُما) أي: فِعْلَ[٣] الاثنَينِ وجماعةَ النِّساءِ النُّونُ[٤] (الخفيفةُ)، لا يقالُ: (اِضْرِبانْ واضْرِبْنانْ)؛ (لأَنَّهُ يَلْزَمُ) من دُخولِها فيهما (التقاءُ السَّاكِنَينِ على غيرِ حَدِّهِ) وهما الألفُ والنُّونُ، وحينئذٍ لو حرَّكْتَها لأَخْرَجْتَها عن وَضْعِها؛ لأَنَّها[٥] لا تَقبَلُ الحَرَكَةَ؛ بدليلِ حَذْفِها في نَحْوِ: (اِضْرِبَ القومَ)، والأَصْلُ: (اِضْرِبَنْ القومَ) دونَ تحريكِها، قال الشَّاعِرُ[٦]:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ

أي: (لا تُهينَنْ)، وإلاَّ لَوَجَبَ[٧] أنْ يقالَ: (لا تُهِنِ)؛ لأَنَّهُ نَهْيٌ/ ٣٨ـأ/ ، فحُذِفَتِ النُّونُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ولم تُحرَّكْ، ولو حُذِفَتِ الألفُ من فِعْلِ الاثنَينِ لالتبَسَ بفِعْلِ

---

(١) في د و هـ: الثَّلاثِ.

(٢) في هـ: المُؤَنَّثِ.

(٣) في ب و ج: في فِعْلِ.

(٤) سَقَطَ من ج.

(٥) سَقَطَ من هـ.

(٦) من بَحْرِ المُنْسَرِحِ، للأَضْبَطِ بنِ قُرَيْعٍ السَّعْدِيِّ، ورُوِيَ (لا تُعادِ الفقيرَ) بدلَ (لا تُهينَ)، ولا شاهدَ عليهِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (لا تُهينَ) حيثُ حَذَفَ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، والفِعْلُ مبنيٌّ على الفتحِ، وإلاَّ لكانَ مجزوماً فصارَ (لا تُهِنْ)، ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس ـ الأنباري: ٢/ ٢٩٣، لسان العرب ـ ابن منظور: ٦/ ١٨٤، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢٠/ ٤٨٧، الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة: ٢٦٦، الجمل في النحو ـ الفراهيدي: ٣٣٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ١٧٩، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٢/ ٢٣٢، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١١٨٥، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ ابن هشام: ٤/ ٩٣، خزانة الأدب ـ الحموي: ١١/ ٤٥٠.

(٧) في د: لوجوبِ، وفي هـ: الواجب.

الواحِدِ[١]، ولـو حَذَفْتَهـا مـن فِعْـلِ جماعـةِ النِّسـاءِ لأَدَّى إلى حَذْفِ مـا زِيدَ لغَـرَضٍ[٢] هكـذا ذَكَرُوهُ.

ولقائِلٍ أنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنَّهُ يَلْزَمُ من دُخُولِها في فِعْلِ جماعةِ النِّساءِ التقاءُ السَّاكِنَينِ وهُوَ ظاهِرٌ؛ لأنَّكَ تقولُ: (اِضْرِبْنَ)، فلو أدْخَلْتَها وقلتَ: (اِضربْنَنْ) لا يكونُ منِ التقاءِ السَّاكِنَينِ في شَيْءٍ، وأشارَ ابنُ الحاجِبِ[٣] إلى جوابِهِ[٤] بأنَّ الثقيلةَ هِيَ الأَصْلُ والخفيفةُ فَرْعُها[٥]، وأُدخِلَتِ الألفُ معَ الثقيلةِ فتَلْزَمُ معَ الخفيفةِ وإنْ لم تَجْتَمِعِ النُّوناتُ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ للفرعِ مَزِيَّةٌ على الأَصْلِ، ألا يُرى أنَّ يونُسَ حينَ أَدْخَلَها في[٦] فِعْلِ الاثنَينِ وجماعةِ النِّساءِ أَدْخَلَ الألفَ، وقالَ: (اِضْرِبانْ واضْرِبْنانْ) دونَ (اِضْرِبْنَنْ).

وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ أصالةَ الثقيلةِ[٧] إنَّما هِيَ/ ٣٨ـب/ عندَ الكوفِيِّينَ[٨] على ما نُقِلَ، معَ

---

(١) ولفاتَ الغَرَضُ منها؛ إذ لا دليلَ عليها كـ(فِعْلِ الواحِدِ)؛ فإنَّ الفتحةَ فيهِ تَدُلُّ عليها، وأيضاً في الإتيانِ بها ثُمَّ حَذْفِها عَبَثٌ، وكذا حذفُ النُّونَينِ مُتَعَذِّرٌ لفواتِ المعنى الذي أُتِيَ بِهِما لأَجْلِهِ. تد ١٠٦

(٢) وهُوَ الفَصْلُ بينَ النُّوناتِ. تد ١٠٦

(٣) هُوَ أبو عمرٍو عثمانُ بنُ عمرَ جمالُ الدينِ ابنُ الحاجبِ(ت ٦٤٦هـ): فقيهٌ مالكيٌّ، من كبارِ العلماءِ بالعربيَّةِ، كرديُّ الأصلِ، وُلِدَ في أسنا (من صعيدِ مصرَ) ونَشَأَ في القاهرةِ، وسَكَنَ دمشقَ، وماتَ بالإسكندرية، وكان أبوهُ حاجباً فعُرِفَ بهِ، من تصانيفِهِ: الكافيةُ في النَّحْوِ، والشَّافيةُ في الصَّرْفِ، ومختصرُ الفقهِ، استخرجَهُ من ستينَ كتاباً في فقهِ المالكيَّةِ، والمقصدُ الجليلُ قصيدةٌ في العَروضِ، والأمالي النَّحويَّةُ ومُنْتَهى السُّول والأَمَلِ في عِلْمَيِ الأصولِ والجَدَلِ في أصولِ الفقهِ، وغيرُها، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٤/ ٢١١.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ـ ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ): ٢/ ٢٨٠.

(٥) باعتبارِ أنَّ الخفيفةَ مُختصَرَةٌ منها، أوْ باعتبارِ التأكيدِ؛ إذِ الثقيلةُ أفادَتْهُ أكثَرَ ممَّا أفادَتْهُ الخفيفةُ. تد ١٠٧

(٦) في هـ: على.

(٧) قلت: باعتبارِ الدُّخولِ؛ لأنَّهُم يُجوِّزونَ دخولَ الخفيفةِ قياساً على الثَّقيلةِ، لا باعتبارِ أَصْلِ الوَضْعِ.

(٨) أي: والمُدَّعَى على مذهبِ البصريِّينَ الذينَ لا يُجوِّزونَ دُخُولَها. تد ١٠٧، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ٢/ ٥٣٨.

أنَّ الفَرْعَ لا يَجِبُ أنْ يَجْرِيَ على الأَصْلِ في جميعِ الأحكامِ[١]، ثُمَّ المُناسبةُ المَعلومةُ من قوانينِهِم[٢] تَقْتَضِي أصالةَ الخفيفةِ؛ لأنَّ التَّأكيدَ في الثَّقيلةِ أَكْثَرُ، فالمُناسِبُ أنْ يُعدَلَ منَ الخفيفةِ إليها.

ولمَّا قالَ: (فإنَّهُ[٣] يَلْزَمُ التقاءُ السَّاكِنَينِ على غيرِ حَدِّهِ)، كأنَّهُ[٤] قيلَ: ما حَدُّهُ؟ ومتى يجوزُ؟ فقالَ: **(فإنَّ التقاءَ السَّاكِنَينِ إنَّما يجوزُ)** أي: لا يجوزُ إلاَّ **(إذا كانَ الأَوَّلُ)** منَ السَّاكِنَينِ **(حَرْفَ مَدٍّ)**[٥]، وهُوَ الألِفُ والواوُ والياءُ [السَّواكِنُ][٦]، (و) كانَ **(الثَّاني)** منهما **(مُدْغماً)** في حَرْفٍ آخَرَ **(نَحْوُ: دابَّةٍ)**، فإنَّ الأَلِفَ والباءَ ساكِنانِ، والأَلِفُ حَرْفُ مَدٍّ والباءُ مُدْغَمٌ فجازَ؛ لأنَّ اللِّسانَ يَرْتَفِعُ عنهما[٧] دُفْعَةً واحدةً من غيرِ كُلفةٍ؛ والمُدْغَمُ فيهِ مُتَحَرِّكٌ فيَصيرُ الثَّاني منَ السَّاكِنَينِ[٨] كـ(لا ساكِنٍ)[٩]، فلا يَتَحَقَّقُ التقاءُ السَّاكِنَينِ

---

(١) أي: فليُزَدْ في الثَّقيلةِ لاجتماعِ النُّوناتِ لا في الخفيفةِ؛ لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى الزِّيادةِ. تد ١٠٧، **قلت:** مَطْمَحُ نَظَرِ ابنِ الحاجبِ أنَّ الزِّيادةَ خلافُ الأصلِ، وانثلامُهُ يَستدعِي انثلامَ الفَرْعِ، وإلاَّ لَزِمَ مزيَّةُ الفرعِ على الأَصْلِ، ومَطْمَحُ نَظَرِ التفتازانيِّ الزيادةُ، ولا يَلْزَمُ منَ الزيادةِ في الأصلِ الزيادةُ في الفرعِ، فالفرعُ لا يَجِبُ أنْ يجريَ على الأصلِ في الأحكامِ التي تَخُصُّ الأصلَ ولا تَثْلِمُهُ.

(٢) من أنَّ كلَّ ما كانَ أكثرَ حروفاً ومعنىً فهُوَ فرعٌ عنِ الأقلِّ. تد ١٠٧، **قلت:** ويُشكِلُ عليهِ أصالةُ (أنَّ) المُثَقَّلَةِ المُؤَكِّدَةِ على (أنْ) المُخَفَّفَةِ الأَقَلِّ تأكيداً.

(٣) في ج و د: لأنَّهُ.

(٤) في هـ: فكأنَّهُ.

(٥) وهُوَ ما قبلَهُ حركةٌ من جنسِهِ، لكنَّ المرادَ بهِ هنا: ما هُوَ أَعَمُّ، كما سَيُنَبِّهُ عليهِ الشَّارِحُ. تد ١٠٨

(٦) من ج، وفي باقي النُّسَخِ: سواكِنَ.

(٧) في ج: منهما.

(٨) وهُوَ المُدْغَمُ. تد ١٠٨

(٩) ولأنَّ امتدادَ الأَوَّلِ منَ السَّاكِنَينِ ولِينَهُ مُنَزَّلٌ منزلةَ الحركةِ. تد ١٠٨

الخالِصَيِ[1] السُّكُونِ، وكانَ الأَوْلى أنْ يقولَ: (حَرْفَ لِينٍ)؛ لِيَدْخُلَ فيهِ نَحْوُ[2]: (خُوَيْصَّةٍ [ودوَيْبَّةٍ])[3]؛ لأنَّ حَرْفَ اللِّينِ أَعَمُّ من حَرْفِ المَدِّ[4] [كما سَنَذْكُرُهُ][5]، لكنَّ المُصَنِّفَ لم يُفرِّقْ بينَهُما[6].

وفي عبارتِهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ (إنَّما) [تُفيدُ][7] الحَصْرَ كما فَسَّرْنا، وهذا غيرُ مُستقيمٍ على ما لا يَخْفَى؛ فإنَّ التقاءَ السَّاكِنَينِ جائزٌ في الوَقْفِ مُطْلَقاً[8]؛ لأَنَّهُ مَحَلُّ التَّخفيفِ نَحْوُ: (زيْدْ [وعمْرْو وبكْرْ])[9]، سَلَّمْنا أنَّهُ أرادَ غيرَ الوَقْفِ، لكنَّهُ يجوزُ في غيرِ الوَقْفِ في الاسمِ المُعَرَّفِ باللاَّمِ الدَّاخِلَةِ عليهِ هَمْزَةُ الاستفهامِ، نَحْوُ: (آلْحَسَنُ [عندَكَ][10])؟ بِسُكُونِ الألفِ واللاَّمِ[11]، وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ[12] بالخَبَرِ، وفي التَّنْزِيلِ: (آلآنَ/ يونس ـ آ: ٩١) بِسُكُونِ الألفِ واللاَّمِ، وفي بَعْضِ القِراءاتِ: (مِّن بَعْدْ ذَّلِكَ/ البقرة ـ آ: ٥٢)، و(لِبَعْضْ شَّأْنِهِمْ/ النور ـ آ: ٦٢)، و(ذِي الْعَرْشْ سَّبِيلاً/ الإسراء ـ آ: ٤٢)

(١) في ب و ج: الخالص.

(٢) سَقَطَ من هـ.

(٣) من هـ.

(٤) لأَنَّهُ حرفُ علَّةٍ ساكنٌ، سواءٌ جانَسَهُ حركةُ ما قبلَهُ أم لا، بخلافِ حَرْفِ المدِّ فإنَّهُ ساكِنٌ جانَسَهُ حركةُ ما قبلَهُ. تد ١٠٨

(٥) من هـ.

(٦) قلت: في الاصطلاحِ، لا أنَّ بينَهما فرقاً وهُوَ لا يَعْلَمُهُ.

(٧) في الأصلِ: مفيدٌ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٨) أي: سواءٌ كانَ الأَوَّلُ حرفَ مدٍّ والثَّاني مُدْغَماً أوْ لم يكُنْ كذلك. تد ١٠٩

(٩) في الأصلِ: بلا تعاطفٍ بين هذه الأعلام.

(١٠) سَقَطَ منَ الأصلِ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(١١) أي: بإبدالِ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ الحذفُ إلى الالتباسِ كما ذَكَرَهُ. تد ١٠٩

(١٢) أي: الاستخبارُ. تد ١٠٩

و(اللاَّيْ/ الطلاق ـ آ: ٤)[١] و(وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي/ الإنعام ـ آ: ١٦٢)[٢] ونَحْوِ ذلك[٣]، فلا وَجْهَ للحَصْرِ، ويُمْكِنُ/ ٣٩ ـ ب/ الجوابُ [عنهُ][٤]: بأنَّ كلَّ ذلك منَ الشَّواذِّ[٥]، ومُرادُهُ: غيرُ الشَّاذِّ[٦].

فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لَمْ يَجُزْ في نَحْوِ[٧]: (فِيْ الدّارِ، وقالُوْا ادّارَأْنا)[٨]، معَ أنَّ الأَوَّلَ حَرْفُ مَدٍّ والثَّانِيَ مُدْغَمٌ، قُلْتُ: جَوازُهُ مَشْرُوطٌ بذلك، ولا يَلْزَمُ من وجودِ الشَّرْطِ وُجودُ المَشْروطِ، كما تَقَدَّمَ في (أَبَى يَأْبَى)[٩].

(**ويُحذَفُ منَ الفِعْلِ مَعَهُما**) أي: معَ النُّونَينِ (**النُّونُ التي في الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ**) [كما يُحذَفُ معَ الجوازِمِ][١٠]، (**وهِيَ: يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ وتَفْعَلونَ ويَفْعَلونَ وتَفْعَلينَ**)؛ لِمَا سَبَقَ

---

(١) منَ: اللائِي.

(٢) قال الغَزِيُّ: وأَمَّا (مماتِي) فثابتةُ الياءِ مفتوحةٌ عندَ نافعٍ ساكنةٌ عندَ الباقينَ، ولا نعلَمُ أَحداً منَ القُرّاءِ حَذَفَها وسَكَّنَ (التَّاءَ) لا وَقْفاً ولا وَصْلاً، فذِكْرُها في الشَّرْحِ استطراداً. تد ١٠٩، وينظر معجم القراءات القرآنية على الترتيب: ١/ ٥٦، ٤/ ٢٧٠، ٣/ ٣٢٤، ٧/ ١٦٧، ٢/ ٣٤٠.

(٣) منَ الأسماءِ المَبْنِيَّةِ لغيرِ التَّركيبِ كـ(عيْنْ وميْمْ وعمْرْو)، فإنَّها تُسَكَّنُ في الوَصْلِ أيضاً؛ فَرْقاً بينَها وبينَ المَبْنِيِّ لعارِضٍ كـ(أيْنَ وكَيْفَ). تد ١٠٩

(٤) من ج.

(٥) يُريدُ بهِ مخالفةَ القياسِ فقط؛ لتَواتُرِ ما نَقَلَهُ في التَّنزيلِ، وإنَّما اغتُفِرَ الالتقاءُ لكونِهِ عارِضاً كـ(الوَقْفِ) بجامِعِ قَصْدِ الخِفَّةِ. تد ١١٠

(٦) أي: قياساً واستعمالاً. تد ١١٠.

(٧) سَقَطَ من ج و هـ.

(٨) يَعني بإثباتِ الياءِ من (في الدَّارِ)، وإثباتِ الواوِ من (قالُوا ادَّارَأْنا). تد ١١٠

(٩) لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ تأثيرَ الشَّرْطِ في العَدَمِ لا في الوجودِ. تد ١١٠، وأثبتناهُ منَ الأصلِ و هـ، وقد سَقَطَ التمثيلُ من بقيَّةِ النُّسَخِ.

(١٠) من ب.

منَ أنَّ النُّونَ في هذهِ الأَمْثِلَةِ علامةُ الإعرابِ، والفِعْلُ معَ (نُونِ التَّأكيدِ) يَصيرُ مَبْنِيّاً[١]؛ لِمَا ذَكَرْنا في نونِ جماعةِ النِّساءِ[٢].

واعلَمْ أنَّ قَوْلَهُ هذا[٣] يُوهِمُ جَوازَ دُخُولِ كلٍّ منَ النُّونَينِ في الأمثلةِ الخَمْسَةِ، واثنانِ منها: (يفعلانِ وتفعلانِ)، وقد[٤] تَقَرَّرَ أنَّ الخفيفةَ لا تَدْخُلُهُما/ ٤٠ ـ أ/ ، وأَجابَ بعضُهم: بأَنَّهُ تنبيهٌ على أنَّ النُّونَ تُحذَفُ [منَ الفِعْلِ][٥] مِنْهُما على مَذْهَبِ يونُسَ، حيثُ [أجازَ][٦] دُخُولَها في (يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ)، وفَسَادُهُ يَظْهَرُ[٧] بأَدْنَى تَأَمُّلٍ؛ إذ لا أَثَرَ في الكتابِ من مَذْهَبِ يونسَ[٨]، لكنْ يُمكِنُ الجَوابُ عنهُ بأَنْ تقولَ: إنَّ النُّونَ في الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ تُحذَفُ معَ النُّونِ الخفيفةِ والثَّقيلةِ، وهذا إنَّما يكونُ عندَ ثُبُوتِ المَعِيَّةِ[٩]، وأَمَّا ما لا يَثْبُتُ [معَ المَعِيَّةِ][١٠] كـ(يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ) فلا [يكونُ الحَذْفُ ثَمَّةَ][١١]، وقَدْ تَقَدَّمَ

---

(١) هذا ما مَشَى عليهِ ابنُ الحاجبِ، وأمَّا على قولِ ابنِ مالكٍ من أنَّ المُضارعَ لا يُبنَى إلاَّ إذا باشَرَتْهُ النُّونانِ، فلا يَجرِي فيهِ التعليلُ الآتِي؛ لفَصْلِ الضَّمائرِ بينَهُ وبينَ النُّونَينِ وهُوَ مانعٌ منَ البناءِ. تد ١١٠، **قلت:** فالحَذْفُ عندَ ابنِ مالكٍ لكراهةِ توالي الأمثالِ حينئذٍ.

(٢) وهُوَ أنَّهُ لمَّا اتَّصَلَ بالمُضارعِ ما يَخْتَصُّ بالأفعالِ رجَّحَ جانِبَ الفِعْلِيَّةِ على وجودِ المشابهةِ المُقْتَضِيَةِ للإعرابِ. تد ١١٠

(٣) وهُوَ اعتراضٌ مَنْشَؤُهُ قولُهُ (معَهُما). تد ١١٠

(٤) في د: قد.

(٥) من هـ.

(٦) في الأصلِ: أَجازا، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٧) في هـ: ظاهرٌ.

(٨) ولا دلالةَ للسَّوْقِ عليهِ أَصْلًا. تد ١١١

(٩) أي: عندَ ثُبُوتِ مقارنةِ الثقيلةِ بالفِعْلِ وثبوتِ مقارنةِ الخفيفةِ بهِ. تد ١١١

(١٠) في الأصلِ و د: معَهُ، وفي ج: فيهِ المعيَّةُ، وأثبتناهُ من ب.

(١١) من هامشِ ب.

أَنَّهُ لا [مَعِيَّةَ][(١)] بينَ الخفيفةِ وفِعْلِ الاثنَينِ، فلا يكونُ فيهِ ذلك، فافْهَمْ فإنَّهُ لطيفٌ.

(وتُحذَفُ) معَ حَذْفِ النُّونِ (واوُ يفعلونَ، و) واوُ (تفعلونَ) أي: [(٢)] فعلُ جماعةِ الذُّكورِ الغائبُ والمُخاطَبُ، (وياءُ تفعلينَ) أي: فعلُ الواحدةِ المخاطَبةِ؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكِنَينِ/ ٤٠ ـ ب/ وإنْ كانَ على حدِّهِ على ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ[(٣)]، لكنَّهُ ثَقُلَتِ الكلمةُ[(٤)] واستطالَتْ[(٥)]، وكانتِ الضَّمَّةُ والكسرةُ تَدُلاّنِ على الواوِ والياءِ[(٦)] فحُذِفَتا[(٧)]، هذا معَ الثَّقيلةِ، وأمَّا معَ الخفيفةِ فالتقاءُ السَّاكِنَينِ على غيرِ حَدِّهِ، ولم تُحذَفِ الألفُ من[(٨)] (يفْعَلانِ وتَفْعَلانِ)[(٩)]؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسا[(١٠)] بالواحِدِ[(١١)]، والقياسُ يَقْتَضِي ألاّ تُحْذَفَ (الواوُ والياءُ) أيضاً كما هُوَ مَذْهَبُ بعضِهِم[(١٢)]؛ إذ كلٌّ[(١٣)] مِنْهُما في هذهِ الأَمْثِلَةِ

---

(١) في الأصلِ: مُعَيَّنَ، وأثبتناهُ من باقي النُّسَخِ.

(٢) فَسَّرَهُ للإشارةِ إلى أنَّ هذا الحذفَ لا يَختصُّ بالمرفوعِ كما في التمثيلِ، بل فيهِ وفي المنصوبِ وغيرِهِ. تد ١١١

(٣) أي: لا على ما ذَكَرَهُ الشَّارحُ المُحقِّقُ؛ لأنَّهُ يَشمَلُ ما إذا كانا في كَلِمَتَينِ. تد ١١١

(٤) بزيادةِ النُّونِ. تد ١١١.

(٥) عطفُ العِلَّةِ على المعلولِ. تد ١١٢

(٦) في هـ بزيادةِ: أيضاً.

(٧) في ج: فحُذِفَتْ.

(٨) في هـ: في.

(٩) معَ وجودِ الاستطالةِ ودلالةِ الفتحةِ على حَذْفِها. تد ١١٢

(١٠) في هـ: يلتبسَ.

(١١) وإنْ كانَتِ النّونُ معَ فِعْلِ الواحدِ مفتوحةً، ومعَ فِعْلِ الاثنَينِ مكسورةً؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بِحَرَكَتِها؛ لأنَّهُ قد يُذهَلُ عن كَسْرِها. تد ١١٢

(١٢) في ب: لبَعْضِهِم.

(١٣) في هـ بزيادةِ: واحدٍ.

ضميرُ الفاعِلِ، والتقاءُ السَّاكِنَينِ على حدِّهِ، لكنْ قد ذَكَرْنا أنَّهُ لا يَجِبُ، [بل][١] يجوزُ وإنْ كانَ على حَدِّهِ.

وقيلَ[٢]: حَدُّ التقاءِ السَّاكِنَينِ أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفَ لِينٍ والثَّاني مُدْغَماً ويكونانِ[٣] في كلمةٍ [واحدةٍ][٤]، فهُوَ هنا ليسَ على حَدِّهِ؛ لأنَّهُ في كَلِمَتَينِ: الفِعْلِ ونونِ التَّأكيدِ، لكنِ اغتُفِرَ في الألفِ وإنْ لم يَكُنْ على حدِّهِ؛ لِدَفْعِ الالتباسِ[٥] وكَوْنِها[٦] أَخَفَّ[٧]، ولعلَّهُ[٨]/ ٤١ ـ ب/ مرادُ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ، ولم يُصَرِّحْ بِهِ؛ اكتفاءً بتمثيلِهِ بكلمةٍ واحدةٍ أَعْنِي (دابَّةً)، كذا فَعَلَ [العلاَّمَةُ][٩] جارُ اللهِ [رَحْمَةُ اللهِ عليهِ][١٠]، وهَهُنا[١١] مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ[١٢].

---

(١) في الأصلِ و ب و ج: أنْ.

(٢) هذا مقابلُ قولِهِ (وإنْ كانَ على حدِّهِ على ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ). تد ١١٢

(٣) في هـ: ويكونُ.

(٤) من ج و هـ.

(٥) أيِ: التباسِ فِعْلِ الاثنَينِ بِفِعْلِ الواحِدِ. تد ١١٢

(٦) كذا في الأصلِ و ج، وفي د و ب: وكونِهِ، وفي هـ: ولكونِها.

(٧) أيِ: الالتقاءُ أخَفُّ من حَذْفِ الأَلِفِ؛ لأنَّ فيهِ انتقالًا منَ الأخَفِّ وهُوَ الفتحُ إلى الأَثْقَلِ وهُوَ الكَسْرُ. تد ١١٢، **قلت**: في هذه التَّحشيةِ نَظَرٌ، والأَوْلى: أَخَفُّ منَ الواوِ والياءِ.

(٨) أيِ: لعلَّ هذا القيدَ وهُوَ قولُهُ (ويكونانِ في كلمةٍ). تد ١١٢

(٩) من هـ.

(١٠) من ج و هـ.

(١١) أيِ: في إرادةِ قَيْدٍ في الحَدِّ معَ عَدَمِ التَّصريحِ بِهِ؛ لقرينةِ التَّمثيلِ. تد ١١٢

(١٢) **قلت**: لعلَّ وَجْهَهُ أنَّهُ يردُ على كلامِ المُصَنِّفِ إشكالٌ قويٌّ حينئذٍ، وهُوَ تعليلُهُ فيما سَبَقَ عَدَمَ دخولِ الخفيفةِ على فِعْلِ الاثنَينِ وجماعةِ النِّساءِ بِلُزُومِ التقاءِ السَّاكِنَينِ على غيرِ حَدِّهِ، وفي التدريجِ وجوهٌ أُخَرُ. تد ١١٣

فَفِي الجُمْلَةِ تُحذَفُ الواوُ والياءُ (إلاَّ إذا انفتَحَ ما قبلَهُما)، فإنَّهما لا يُحذَفانِ حينئذٍ[١]؛ لِعَدَمِ ما يدُلُّ عليهما أَعْنِي (الضَّمَّ والكَسْرَ)، بل تُحرَّكُ (الواوُ) بالضَّمِّ و(الياءُ) بالكَسْرِ؛ لِدَفْعِ التقاءِ السَّاكِنَينِ، (نَحْوُ: لا تَخْشَوُنَّ)، أَصْلُهُ: (تَخْشَيُوْنَ)، حُذِفَتْ ضَمُّ[٢] الياءِ للثِّقَلِ، ثُمَّ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَين، فقيلَ: (تَخْشَوْنَ) وأُدخِلَ[٣] (لا النَّاهيةُ) فحُذِفَتِ [النُّونُ][٤] فقيلَ: (لا تَخْشَوْا)، فلَمَّا أُلحِقَ نونَ التأكيدِ التَقَى ساكِنانِ: الواوُ والنُّونُ المُدْغَمَةُ، ولم يَحذِفِ الواوَ لعَدَمِ ما يَدُلُّ عليهِ، بل حُرِّكَ[٥] بما يُناسِبُهُ وهُوَ الضَّمُّ لكونِهِ أُخْتَهُ، فقيلَ: (لا تخْشَوُنَّ)، وهِيَ[٦] نَهْيُ المُخاطَبِ لجماعةِ الذُّكُورِ.

(ولا تَخْشَيِنَّ) أَصْلُهُ: (تَخْشَيِيْنَ) حُذِفَتْ كَسْرَةُ الياءِ ثُمَّ الياءُ، وأُدخِلَ (لا)/ ٤١ ـ ب/ فحُذِفَتِ النُّونُ، فقيلَ: (لا تَخْشَيْ)، فلَمَّا أُلحِقَ نونَ التَّأكيدِ التقى ساكِنانِ: الياءُ والنُّونُ، فلم تُحذَفِ الياءُ لِمَا مرَّ بل حُرِّكَ[٧] بالكَسْرِ؛ لكونِهِ مُناسِباً لهُ، [وهُوَ][٨] نَهْيُ المُخاطَبَةِ، (وَ(لتبلَوُنَّ/ آل عمران ـ: ١٨٦)) أَصْلُهُ: (لَتُبْلَوُوْنَ)، فأُعِلَّ إِعْلالَ (تخشَوْنَ)، فقيلَ: (لتُبلَوْنَ)،

---

(١) سَقَطَ من ج.

(٢) في باقي النُّسَخِ: ضمَّةُ.

(٣) في د: وأُدْخِلَتْ.

(٤) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ هذا الحذفَ الذي هُوَ للجازمِ قبلَ ورودِ التأكيدِ، فلا يُنافِي ما مرَّ من أنَّ الفِعْلَ المُؤَكَّدَ بالنُّونِ مبنيٌّ؛ لأنَّ مقتضاهُ أنَّ عامِلَ الإعرابِ إنَّما دَخَلَ على الفِعْلِ مُؤَكَّداً، والدليلُ على ما ذَكَرَهُ أنَّ نونَ التأكيدِ لا يَلْحَقُ إلاَّ ما فيهِ طَلَبٌ أوْ شِبْهُهُ، ولا يَحْصُلانِ إلاَّ بعدَ النَّهْيِ. ١١٣، أثبتناها من باقي النُّسَخِ.

(٥) في باقي النُّسَخ: حُرِّكَتْ.

(٦) ما عدا الأصل و ج: وهُوَ.

(٧) في د: حُرِّكَتْ.

(٨) من ب و هـ.

فأُدخِلَ نونَ التأكيدِ وحُذِفتْ نونُ الإعْرابِ[١] وضُمَّتِ (الواوُ) كما في (لا تخشَوُنَّ)، وهُوَ فِعْلُ جماعةِ الذُّكُورِ المُخاطَبِينَ مَبْنِيّاً للمفعولِ، منَ (البلاءِ) وهُوَ: التَّجْرِبَةُ.

(فإمَّا ترَيِنَّ/ مريم ـ آ: ٢٦) أَصْلُهُ: (ترأَيِيْنَ) على وَزْنِ (تَمْنِعِينَ)[٢] حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ[٣] كما سَيَجِيءُ[٤]، فقِيلَ: (تَرَيِيْنَ) ثُمَّ حُذِفَتْ كَسْرَةُ الياءِ ثُمَّ الياءُ ـ ولكَ أنْ تقولَ في الجميعِ: قُلِبَتْ الواوُ والياءُ (ألفاً)؛ لِتَحَرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهما، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ وهذا أَوْلى[٥]، وإيَّاكَ أنْ تَظُنَّ أنَّ[٦] المحذوفَ (واوُ الضَّميرِ وياؤُهُ) كما ظَنَّ صاحِبُ الكَوَاشِيِّ[٧] في تفسيرِهِ[٨]/ ٤٢ ـ أ/ فإنَّهُ من بَعْضِ الظَّنِّ، بلِ المَحذوفُ لامُ الفِعْلِ؛ لأنَّهُ أَوْلى بالحَذْفِ من ضميرِ الفاعِلِ وهُوَ ظاهِرٌ ـ فقيلَ: تَرَيْنَ، فأُدخِلَ (إمَّا) وهِيَ من حُرُوفِ الشَّرْطِ، فحُذِفَتِ النُّونُ علامةً للجَزْمِ، فأُلحِقَ نونَ التأكيدِ وكُسِرَ الياءُ

---

(١) لِئَلاَّ يلزمَ اجتماعُ الإعرابِ والبناءِ؛ لأنَّ الفِعْلَ حينَ دَخَلَ عليهِ نونُ التأكيدِ صارَ مَبْنِيّاً، فحُذِفَتْ نونُ الإعرابِ؛ لانتفاءِ الاعرابِ التي هِيَ علامةٌ عليهِ، وهذا مَذْهَبُ ابنِ الحاجبِ. تد ١١٤

(٢) كذا في الأصل و د، وفي الباقي: تفعلينَ.

(٣) في هـ: الهمزةُ.

(٤) في هـ: كما سيأتي بيانُهُ.

(٥) لِجَرْيِهِ على قانونِهم المُطَّرِدِ، ولأنَّ القَلْبَ تغييرٌ إلى بَدَلٍ بخلافِ الحذفِ. تد ١١٤

(٦) سَقَطَ من ب و ج.

(٧) هُوَ أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ الحَسَنِ الشيبانيِّ الموصليِّ، مُوَفَّقُ الدينِ أبو العبَّاسِ الكَوَاشِيُّ(ت ٦٨٠هـ): عالمٌ بالتفسيرِ، من فُقَهاءِ الشَّافعيَّةِ، من أهلِ الموصلِ، كانَ يزورهُ المَلِكُ ومَنْ دونَهُ فلا يقومُ لهم ولا يَعْبَأُ بهم، من كُتُبِهِ: تبصرةُ المُتَذَكِّرِ في تفسيرِ القرآنِ، وكَشْفُ الحقائقِ، ويُعْرَفُ بـ(تفسير الكَوَاشِيِّ) وتلخيصٌ في تفسيرِ القرآنِ العزيزِ، نِسْبَتُهُ إلى كَوَاشَةَ (أوْ كَوَاشَى) قلعةٌ بالموصلِ، كُفَّ بَصَرُهُ بعدَ بلوغِهِ السَّبعينَ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ١/ ٢٧٤.

(٨) ولكنَّ السُّيوطيَّ والنيسابوريَّ اعتمداهُ في الهَمْعِ وغرائبِ القرآنِ، وجَعَلاهُ من مواطنِ حَذْفِ الفاعِلِ، ينظر همع الهوامع ـ السيوطي: ١/ ٥٧٧، غرائب القرآن ـ النيسابوري: ٤/ ٤٨١.

ولم يُحذَفْ؛ لِمَا ذَكَرْنا في ([لا][١] تَخْشَينَّ) فصارَ: (إِمَّا تَرَينَّ)، وقد أَخْطَأَ مَنْ قالَ: حُذِفَتِ النُّونُ لأَجْلِ نونِ التَّأكيدِ؛ لأنَّهُ لا[٢] يَلْحَقُهُ قبلَ دُخُولِ (إِمَّا)؛ لِمَا تَقَدَّمَ في أَوَّلِ البَحْثِ[٣]، وكذا: (لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَينَّ)، بخلافِ (لتُبْلَوُنَّ) فإنَّهُ [لَحِقَهُ][٤] لكونِهِ جوابَ القَسَمِ، وعلى هذا الخفيفةُ نَحْوُ: (لا تَخْشَوُنْ ولا تَخْشَينْ)، ولم تُقلَبِ الواوُ والياءُ من هذهِ الأَمْثِلَةِ ألفاً؛ لأنَّ حَرَكَتَهُما عارِضةٌ لا اعتِدادَ بها، وهذا هُوَ السِّرُّ في عَدَمِ إعادةِ اللاَّمِ المَحْذوفةِ، حيثُ لم يَقُلْ: (لا تَخْشَاوُنَّ)[٥]، وقالَ/ ٤٢ ـ ب/ المالِكِيُّ: حَذْفُ (ياءِ الضَّميرِ) بعدَ الفتحةِ لُغَةٌ [طائِيَّةٌ][٦]، نَحْوُ: (ارْضَنَّ) في (ارْضَي)، وكذا: (لا تخْشَنَّ) في (لا تَخْشَي)[٧].

(ويُفتَحُ معَ النُّونَينِ آخِرُ الفِعْلِ إذا كانَ) الفِعْلُ (فِعْلَ الواحِدِ والواحِدةِ الغائِبَةِ)؛ لأنَّهُ الأَصْلُ لِخِفَّتِهِ، فالعُدُولُ عنهُ إنَّما يكونُ لغَرَضٍ، (ويُضَمُّ) آخِرُ الفِعْلِ (إذا كانَ) الفِعْلُ (فِعْلَ جماعةِ الذُّكُورِ)؛ لِيَدُلَّ الضَّمُّ على الواوِ المحذوفةِ، (ويُكسَرُ) آخِرُ الفِعْلِ (إذا كانَ) الفِعْلُ (فِعْلَ الواحِدةِ المُخاطَبَةِ)؛ [لِيَدُلَّ الكَسْرُ][٨] على الياءِ المحذوفةِ، [وكانَ][٩] الأَوْلى أنْ يقولَ (ما قبلَ النُّونِ) بَدَلَ (آخِرَ الفِعْلِ)؛ لِيَشْمَلَ نَحْوَ: (لا تخشَوُنَّ

---

(١) سَقَطَ منَ الأصلِ.

(٢) في ب: لم.

(٣) من أنَّهما لا تَدْخُلانِ إلاَّ على ما فيهِ طَلَبٌ أوْ على ما يُشْبِهُهُ. تد ١١٥

(٤) في الأصلِ: لِخِفَّتِهِ.

(٥) بناءً على الإعلالِ الثَّاني الذي هُوَ الأَوْلى. تد ١١٥

(٦) في الأصلِ وب: طائفةٍ.

(٧) بـل نَقَلَـهُ الفـرَّاءُ عنهـم قبـلَ ابنِ مالـكٍ، ينظر همـع الهوامـع ـ السيـوطي: ٢/ ٦١٧، تسـهيل الفوائد ـ ابن مالـك: ٢١٦.

(٨) في الأصل: لتدلّ الكسرةُ.

(٩) في أ: فكان، وفي ب: وقد كان.

ولا تخشَينَّ)، فإنَّ (الواوَ والياءَ) ليسا[١] آخِرَ الفِعْلِ بل كلٌّ مِنْهُما اسمٌ برأسِهِ؛ لأنَّ الفِعْلَ (تَخْشَى)، وهُما ضميرُ الفاعِلِ، والجَوابُ: أنَّ هذا الضَّميرَ كـ(جُزْءٍ) منَ الفِعْلِ، فكأنَّهُ / ٤٣ ـ أ/ آخِرُ الفِعْلِ، وقيلَ: الغَرَضُ بيانُ آخِرِ[٢] الفِعْلِ غيرَ النَّاقِصِ؛ لأنَّ النَّاقِصَ قد[٣] عُلِمَ حُكْمُهُ[٤] في: (لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَينَّ).

(فتقولُ في أَمْرِ الغائِبِ مُؤَكِّداً بالنُّونِ الثَّقيلةِ: لِيَنْصُرَنَّ) بالفَتْحِ لكونِهِ فِعْلَ الواحِدِ، (لِيَنْصُرانِّ لِيَنْصُرُنّ) بالضَّمِّ لكونِهِ فِعْلَ جماعةِ الذُّكُورِ، أَصْلُهُ: (لِيَنْصُروْنَّ) حُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، (لِتَنْصُرَنَّ) بالفتحِ أيضاً؛ لأنَّهُ فِعْلُ الواحدةِ الغائِبةِ، (لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنانِّ، وبالخفيفةِ: لِيَنْصُرَنْ) بالفتحِ (لِيَنْصُرُنْ) بالضَّمِّ (لِتَنْصُرَنْ) بالفتحِ لِمَا عُلِمَ[٥]، وتَرَكَ البواقِيَ؛ لأنَّ الخفيفةَ لا تَدْخُلُها.

(وتقولُ في أَمْرِ الحاضِرِ [مُؤَكِّداً][٦] بالنّونِ الثَّقيلةِ: أُنْصُرَنَّ أُنْصُرانِّ أُنْصُرُنَّ أُنْصُرِنَّ) بالكَسْرِ؛ لأنَّهُ فِعْلُ الواحدةِ المُخاطبةِ (أُنْصُرانِّ أُنْصُرْنانِّ، وبالخفيفةِ: أُنْصُرَنْ أُنْصُرِنْ أُنْصُرُنْ، وقِسْ على هذا نظائرَهُ) أي: نَظائِرَ كلٍّ[٧] من: (لِيَنْصُرَنَّ وانْصُرَنَّ...) الى الآخِرِ من نَحْوِ: (اِضْرِبَنَّ واعْلَمَنَّ ولِيَضْرِبَنَّ ولِيَعْلَمَنَّ...) وغيرِ ذلك إلى سائِرِ الأَفعالِ والأَمْثِلَةِ.

---

(١) في ب و د: ليستا.

(٢) سقط من ج.

(٣) سقط من هـ.

(٤) وهُوَ أنَّ المضمومَ والمكسورَ فيهِ بسَبَبِ النُّونَينِ هُوَ الضَّميرُ لا آخِرُ الفِعْلِ. تد ١١٦

(٥) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ: تعلم.

(٦) سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من هامش ب.

(٧) في ب: كل واحد.

(وأمّا[١] اسمُ الفاعِلِ والمَفْعُولِ منَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ فالأَكْثَرُ[٢] أنْ يَجِيْءَ اسمُ الفاعِلِ منهُ على) وَزْنِ (فاعِلٍ[٣]، تقولُ: ناصِرٌ) للواحِدِ (ناصِرانِ) للاثنَينِ حالَ الرَّفْعِ، و(ناصِرَينِ) حالَ النَّصْبِ والجَرِّ، (ناصِرُونَ) لجماعةِ الذُّكُورِ في الرَّفْعِ، و(ناصِرينَ) في حالِ[٤] النَّصْبِ والجَرِّ، وذلك لأَنَّهُم لمَّا جَعَلُوا إعرابَهما بالحروفِ[٥] ـ وكانَ الحُرُوفُ ثلاثةً أَعْنِي: الواوَ والألفَ والياءَ ـ جَعَلُوا رَفْعَ المُثَنَّى بـ(الألفِ) لِخِفَّتِها، والمُثَنَّى مُقَدَّمٌ، ورَفْعَ الجَمْعِ بـ(الواوِ) لمُناسبةِ الضَّمَّةِ، ثُمَّ جَعَلُوا جرَّ المُثَنَّى والمجموعِ بـ(الياءِ)[٦]، وفَتَحُوا ما قبلَ الياءِ في المُثَنَّى وكَسَرُوهُ في الجَمْعِ فَرْقاً بَيْنَهُما[٧]، ولمَّا رَأَوْا أَنَّهُ يُفْتَحُ/ ٤٤ ـ أ/ في بعضِ الصُّوَرِ في الجَمْعِ أَيضاً نَحْوُ: (مُصْطَفَيْنَ)[٨] فَتَحُوا النُّونَ في الجَمْعِ وكَسَرُوهُ في المُثَنَّى[٩]، ثُمَّ جَعَلُوا النَّصْبَ فيهما [تابِعاً][١٠] للجَرِّ[١١]، (ناصِرةٌ) للواحدةِ

---

(١) سقط من د.

(٢) اِحْتَرَزَ بهِ عن (فعيلٍ وفعولٍ وفعّالٍ ومفعالٍ). تد ١١٧

(٣) ولهذا سُمِّيَ اسمُ الفاعِلِ بهذا اللَّفظِ، سواءٌ كانَ ممَّا ذُكِرَ أوْ من غيرِهِ، فلم يُسَمَّ بـ(اسم فعّالٍ) ونحوِهِ، وكذا القولُ في اسمِ المفعولِ. تد ١١٧

(٤) سقط من ب و ج.

(٥) لتَعَذُّرِ الإعرابِ بالحركةِ: تد ١١٨

(٦) لمُناسبَتِها الكسرةَ في الآحادِ. تد ١١٨

(٧) ولم يَعْكِسُوا؛ لأنَّ المُثَنَّى مُقَدَّمٌ والفتحُ راجِحٌ لِخِفَّتِهِ. تد ١١٨

(٨) الأصلُ (مُصْطَفَيِيْنَ) قُلِبَتْ الياءُ ألفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ (مُصْطَفَايْنَ)، فحُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. تد ١١٨

(٩) فيكونُ ذلك فارقاً في جميعِ الصُّوَرِ، إلاَّ أنَّ هذا الفرقَ أيضاً لا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عندَ الإضافةِ أوِ الوَقْفِ. تد ١١٨

(١٠) في الأصل: تابعة.

(١١) لاشتراكِهِما مَعْنىً في كثيرٍ منَ المواضِعِ كـ(قُلْتُ لزيدٍ) و(خاطَبْتُ زيداً)، ولَفْظاً نَحْوُ: (لهُ وإنَّهُ ولك وإنَّكَ)، ولكَوْنِهما علامَتَي الفَضْلاتِ. تد ١١٨

(ناصِرتانِ) [للتَّثْنِيَةِ][١] (ناصِراتٌ) لجماعةِ الإناثِ (ونَواصِرُ)[٢] أيضاً لها.

(و) الأَكْثَرُ أنْ يَجِيْءَ (اسمُ المفعولِ منهُ[٣] على مَفْعُولٍ[٤]، تقولُ: مَنْصورٌ مَنْصُورانِ مَنْصُورونَ، مَنْصُورةٌ مَنْصُورتانِ مَنْصُوراتٌ ومَناصِرُ)[٥]، وإنَّما قالَ: (الأَكْثَرُ)؛ لأنَّهُما قد يَكونانِ على غيرِ (فاعِلٍ ومفعولٍ)، نَحْوُ: (ضَرّابٍ وضَرُوبٍ ومِضْرابٍ وعليمٍ وحَذِرٍ) في اسمِ الفاعِلِ[٦]، ونَحْوُ: (قَتِيلٍ وحَلُوبٍ) في اسمِ المفعولِ، وكذا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ اسمُ[٧] فاعِلٍ عندَ أهلِ هذهِ الصِّناعةِ[٨]، (وتقولُ): رَجُلٌ (مَمْرُورٌ بِهِ) ورَجُلانِ (مَمْرُورٌ بِهِما) ورِجالٌ (مَمْرُورٌ بِهِم) وامرأةٌ (مَمْرُورٌ بها) وامرأتانِ (مَمْرُورٌ بِهِما) ونِساءٌ (مَمْرُورٌ بِهِنَّ، مَمْرورٌ بكَ، ممرورٌ بكما ممرورٌ بكم، ممرورٌ بكِ ممرورٌ بكما ممرورٌ بكُنَّ،

---

(١) في الأصل: للاثنين، وفي بقية النسخ: للثنتين.

(٢) فهُوَ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ مُكَسَّرٌ. تد ١١٨

(٣) سقط من د و هـ.

(٤) لأنَّهُ مأخوذٌ منَ المضارعِ المجهولِ للمُناسبةِ بينَهما؛ من حيثُ إنَّهما يُسنَدانِ إلى مفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ. تد ١١٨

(٥) في هـ: مناصير.

(٦) يَعنِي أنَّ هذا النَّوعَ والذي بعدَهُ داخِلانِ في اسمِ الفاعِلِ عندَ أهلِ هذا الفَنِّ وكذا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وأمَّا عندَ النَّحويِّينَ فالنَّوعُ الأَوَّلُ مشهورٌ بأمثلةِ المبالغةِ وأمثلةِ التحويلِ، والثَّاني يُعبِّرونَ عنهُ بـ(فعيلٍ) بمعنى (مفعولٍ أوْ فاعلٍ). تد ١١٩

(٧) في ب و د: باسم.

(٨) لكنَّ إطلاقَ اسمِ الفاعِلِ عليها باعتبارِ أنَّ كليهما وَصْفانِ مُشْتَقَّانِ منَ الفعلِ لا من حيثُ المعنى؛ لأنَّهما حقيقتانِ مُختلِفتانِ لا يُمكِنُ جَمْعُهُما واتِّحادُهُما، فإنَّ اسمَ الفاعِلِ عندَ النَّحويِّينَ مُشْتَقٌّ منَ الفِعْلِ لذاتٍ قامَ بها الفِعْلُ بمعنى الحُدُوثِ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ مُشْتَقَّةٌ منَ الفِعْلِ لذاتٍ قامَ بها الفِعْلُ بمعنى الثُّبُوتِ، وأمَّا أَهْلُ هذا الفنِّ فيقولونَ: اسمُ الفاعِلِ مُشْتَقٌّ منَ الفِعْلِ مُطْلَقاً، سواءٌ كانَ بمعنى الحُدُوثِ أوْ بمعنى الثُّبوتِ. تد ١١٩، وفي ب و ج: الصنعة.

ممرورٌ بي ممرورٌ بنا)، أي: لا يُبنَى اسمُ المفعولِ منَ اللاَّزمِ إلاَّ بعدَ أنْ تُعَدِّيَهُ؛ إذ[1] ليسَ لهُ مفعولٌ، (فَتُثَنِّي) أنتَ (وتَجْمَعُ وتُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ الضَّميرَ فيما) أي: في [الاسمِ المفعولِ][2] الذي (يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ لا اسمَ المفعولِ)، لا[3] تَقُولُ: (مَمْرُورانِ بِهِما ولا مَمْرُورونَ بِهِم ولا مَمْرُورةٌ بها..) ونَحْوَ ذلك؛ لأنَّ القائِمَ مُقامَ الفاعِلِ لَفْظاً، أَعنِي الجارَّ والمجرورَ من حيثُ هُوَ هُوَ[4] ليسَ بمُؤَنَّثٍ ولا مُثَنًّى ولا مَجْمُوعٍ[5]، فلا وَجْهَ لتأنيثِ العامِلِ وتَثْنِيَتِهِ وجَمْعِهِ، وظاهِرُ[6] كلامِ صاحِبِ الكشَّافِ أنَّ مِثْلَ هذا الفاعِلِ[7] يجوزُ أنْ يُقَدَّمَ، فيقالُ: زيدٌ بِهِ مَمْرُورٌ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ في قولِهِ تعالى: (كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً/ الإسراء ـ آ: ٣٦): أنَّ (عَنْهُ) فاعِلُ (مَسْؤُولاً) قُدِّمَ عليهِ[8].

(وفَعِيـلٌ قـد[9] يَجِـيْءُ بمعنـى الفاعِـلِ كالرَّحيـمِ بمعنـى الرَّاحِـمِ) مـعَ المُبالغةِ،

---

(١) إذِ اسمُ المفعولِ لا بُدَّ وأنْ يقامَ المفعولُ مُقامَ الفاعِلِ، واللاَّزم.... الخ. تد ١١٩، وفي د: لأنه.

(٢) في الأصل و ج: اسم مفعول.

(٣) في الأصل: فلا.

(٤) واحتَرَزَ بِهِ عنِ الجارِّ والمجرورِ من حيثُ إنَّهُ مُسْنَدٌ إليهِ المرورُ بِهِ في المعنى، فإنَّ ذلك هُوَ المجرورُ فقط، وهُوَ مُؤَنَّثٌ ومُثَنًّى ومجموعٌ. تد ١٢٠، وفي ب و هـ: بإسقاط هو الثانية.

(٥) لأنَّ الجارَّ والمجرورَ من حيثُ المجموعُ مُرَكَّبٌ، والمُرَكَّبُ لا يكونُ مُفرداً... الخ. تد ١٢٠

(٦) وإنَّما قالَ (وظاهِرُ)؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ التَّقديمُ أَخْرَجَهُ عن كونِهِ نائبَ فاعِلٍ، وصارَ الفاعِلُ ضميرَ السُّؤالِ، والتقديرُ: (يُفعَل السُّؤالُ عنهُ)، تد ١٢٠ قلت: ويُضْعِفُ هذا الاحتمالَ نصُّ كلامِ الزمخشريِّ، وهُوَ: «وعَنْهُ في مَوْضِعِ الرَّفْعِ بالفاعليَّةِ، أي: كلُّ واحِدٍ منها كانَ مَسؤُولاً عنهُ، فـ(مَسْئولٌ) مُسْنَدٌ إلى الجارِّ والمجرورِ»، ينظر تفسير الكشاف ـ الزمخشري: ٢/ ٦٦٥.

(٧) أي: نائبِهِ؛ جَرْياً على اصطِلاحِ الزمخشريِّ من تَسْمِيَةِ النَّائبِ فاعِلًا. تد ١٢٠

(٨) فاسمُ (كانَ) ضميرٌ عائدٌ على (كلٍّ)، وعندَ غيرِ الزمخشريِّ عائِدٌ على المُكَلَّفِ، وفاعلُ (مَسْؤُولًا) ضميرٌ مثلُهُ، و(عنهُ) فَضْلَةٌ. تد ١٢٠، وفي ج و د: وقدم.

(٩) نَبَّهَ بـ(قد) المفيدِ لِقِلَّةِ الحُكْمِ على كونِ ذلك مَوْكولًا إلى السَّماعِ. تد ١٢٠

(وبمعنى المفعولِ/ ٤٥ ـ أ/ كالقَتِيلِ بمعنى المَقْتولِ)، وأَمْثِلَتُهُما في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ كأَمْثِلَةِ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ، إلاَّ أنَّهُ يَسْتَوِي لَفظُ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الذي بِمَعْنى المفعولِ[١] إذا ذُكِرَ الموصوفُ[٢]، نَحْوُ: (رَجُلٌ قَتيلٌ وامرأةٌ قَتيلٌ)[٣]، بخلافِ نحوِ: (مَرَرْتُ بقتيلِ فلانٍ وقتيلتِهِ)، فإنَّهما لا يَسْتَوِيانِ خَوْفَ[٤] اللَّبْسِ[٥]، هذا في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ.

(وأَمَّا ما زادَ على الثَّلاثةِ) ثُلاثِيّاً[٦] كانَ أَوْ رُباعِيّاً، **(فالضَّابِطُ فيهِ)** أي: [في][٧] بناءِ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ منهُ، والمُرادُ بـ(الضَّابِطِ): أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنطَبِقٌ على الجُزْئِيَّاتِ **(أَنْ تَضَعَ في مُضارِعِهِ الميمَ المَضْمُومةَ مَوْضِعَ حَرْفِ المُضارَعَةِ، وتَكسِرَ ما قبلَ آخِرِهِ)** أي: آخِرِ المُضارِعِ[٨] **(في)** اسمِ **(الفاعِلِ)** كما فَعَلْتَ في أَكْثَرِ[٩] فِعْلِهِ وهُوَ المَبْنِيُّ للفاعِلِ

---

(١) بخلافِ الذي بمعنى الفاعِلِ، والعِلَّةُ طَلَبُ الفَرْقِ بينَهما، وهُوَ وإنْ حَصَلَ بالعَكْسِ إلاَّ أنَّ الذي بمعنى (فاعِلٍ) أصلٌ بالنسبةِ للذي بمعنى (المفعولِ)، والتَّمييزُ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ أصلٌ بالنَّظَرِ إلى المُستويةِ؛ إذِ الأصلُ جَرَيانُ الصِّفَةِ على الموصوفِ ومطابقَتُها إيَّاهُ، فأُعْطِيَ الأصلُ للأَصْلِ والفَرْعُ للفَرْعِ. تد ١٢١

(٢) فيهِ إشارةٌ خفيَّةٌ إلى ما هُوَ موضوعُ المسأَلةِ، مِن اشتراطِ بقاءِ (فعيلٍ) على وَصْفِيَّتِهِ، بخلافِ ما إذا خَرَجَ إلى الاسميَّةِ فلا يَجرِي فيه ذلك، مثلُ: (ذبيحةٍ ونطيحةٍ) مِمَّا دَخَلَهُ (تاءُ النَّقْلِ) مِنَ الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ. تد ١٢١

(٣) للاستغناءِ عنِ الفَرْقِ بِذِكْرِ الموصوفِ. تد ١٢١

(٤) في هـ: لخوف.

(٥) إذِ الفَرْقُ بالموصوفِ وهُوَ لم يُذكَرْ. تد ١٢١

(٦) في هـ بزيادة: مزيدا كان.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) عَيْناً كـ(مُكرِمٍ) أَوْ لاماً كـ(مُدَحْرِجٍ)، تحقيقاً أَوْ تقديراً كـ(مُختارٍ). تد ١٢١

(٩) اِحترازٌ عن أَقَلِّهِ، فإنَّ ما قبلَ آخِرِهِ مفتوحٌ كـ(يَتَدَحْرَجُ ويَتَباعَدُ ويَتَكَلَّمُ). تد ١٢١

(وتَفْتَحَهُ)/ ٤٥ ـ ب/ أي: ما قبلَ الآخِرِ[١] (في) اسمِ (المفعولِ) كما فَتَحْتَهُ في فِعْلِهِ[٢] أَعْنِي المَبْنِيَّ للمفعولِ (نَحْوُ: مُكْرِمٌ) بالكَسْرِ اسمَ فاعِلٍ (ومُكْرَمٌ) بالفتحِ اسمَ مَفعولٍ (ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ ومُسْتَخرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ) وكذا قياسُ بواقِي الأَمثلةِ، إلاَّ ما شذَّ من[٣] نَحوِ (أَسْهَبَ) أي: أَطْنَبَ وأَكْثَرَ[٤] في الكلامِ؛ فهُوَ: مُسْهَبٌ[٥]، و(أَحْصَنَ) فهُوَ: مُحْصَنٌ[٦]، و(أَلْفَجَ) أي: أَفْلَسَ فهُوَ: مُلْفَجٌ، بفَتْحِ ما قبلَ الآخِرِ في الثَّلاثةِ اسمَ فاعِلٍ، وكذا [نحو][٧](أَعْشَبَ) المكانُ فهُوَ: عاشِبٌ، و(أَوْرَسَ)[٨] فهُوَ: وارِسٌ، و(أَيْفَعَ) الغلامُ فهُوَ يافِعٌ، ولا يقالُ: (مُعشِبٌ ولا مُورِسٌ ولا مُوفِعٌ).

(وقد يَسْتَوِي[٩] لَفْظُ) اسمِ (الفاعِلِ و) [اسمِ (المفعولِ في بعضِ المواضِعِ

---

(١) سقط من ج.

(٢) على الاطِّرادِ، واستثنى بعضُ المُحَقِّقِينَ بابَ (الافعلالِ والافعيلالِ) نَظَراً إلى الظَّاهِرِ، وإنْ كانَ مفتوحاً تقديراً. تد ١٢٢

(٣) سقط من هـ.

(٤) في ب و د و هـ: أكثر وأطنب.

(٥) أي: مُكثِرٌ في كلامِهِ، ولو أُريدَ معنى اسمِ المفعولِ لاختلَّ المعنى. تد ١٢٢ قلت: لأن (مُسهِب) بالكسر يقال للبليغ بخلاف الفتح، أو لأن حمله على معنى المفعول يؤدي إلى تكثر ذاته.

(٦) أي: عاصمٌ نفسِهِ عنِ الزِّنا، ولو أُريدَ معنى اسمِ المفعولِ لاختلَّ المعنى. تد ١٢٢ قلت: لأن (محصَن) بالفتح العفيف المتزوج فلو أريد المفعول لانقلب المعنى وتصير المرأة محصنةً له فيكون معصوماً عن الزنا بالمرأة فيقع عليه الزواج، فللرجل استعمال واحد هو اسم الفاعل على صورة اسم المفعول؛ لأنه الصائن عفة المرأة دون العكس.

(٧) من ب و د و هـ.

(٨) أيِ: اصفرَّ. تد ١٢٢

(٩) بسَبَبِ الإدغامِ أو الإعلالِ. تد ١٢٢

كمُحَابٌّ ومُتَحابٌّ[١] ومُخْتارٍ ومُضْطَرٍّ ومُعْتَدٌّ[٢]، ومُنْصَبٌّ) في اسمِ الفاعِلِ، (ومُنْصَبٌّ فيهِ) في اسمِ المفعولِ، (ومُنْجَابٍ) أي: مُنْقَطِعٌ مُنْكَشِفٌ في الفاعِلِ (ومُنْجَابٌ عنهُ) في المفعولِ، فإنَّ لَفْظَ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ في هذهِ الأمثلَةِ مُسْتَوٍ لسُكُونِ ما قبلَ الآخِرِ بالإدغامِ في بعضٍ[٣] وبالقَلْبِ في بعضٍ، والفَرْقُ إنَّما كانَ[٤] بِحَرَكَتِهِ فلمَّا زَالَ[٥] الحَرَكَةُ استَوَيا (ويَخْتَلِفُ في التَّقديرِ)؛ لأنَّهُ يُقدَّرُ[٦] كَسْرُ ما قبلَ الآخِرِ في اسمِ الفاعِلِ وفَتْحُهُ في المفعولِ، ويُفَرَّقُ[٧] في الأَخيرَينِ[٨] بأنَّهُ يَلْزَمُ معَ اسمِ المفعولِ ذِكْرُ الجارِّ والمجرورِ؛ لكَوْنِهما لازِمَينِ بخلافِ اسمِ الفاعِلِ.

لا يقالُ: لا نُسَلِّمُ استواءَهُما في الأَخيرَينِ[٩]؛ لأنَّا نقولُ[١٠]: اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ هُما لَفْظتا: (مُنْصَبٌّ ومُنْجَابٌّ)، والجارُّ والمجرورُ شَرْطٌ لا شَطْرٌ[١١].

وإذ قد فَرَغْنا منَ السَّالِمِ فقد حانَ أنْ نَشْرَعَ في غيرِه، فنقولُ: قد تَبَيَّنَ من تعريفِ

---

(١) في د و هـ: كمجابّ ومتجابّ.

(٢) في ب: معتلّ.

(٣) ما عدا مُختاراً ومُنجاباً. تد ١٢٣

(٤) في هـ: يكون.

(٥) في هـ: زالت.

(٦) في هـ: لا يقدر.

(٧) زيادةٌ على الفرقِ بالتقديرِ.

(٨) نَظَرَ فيهِ الطبلاويُّ بأنَّ (مُعْتَدٌّ) لازِمٌ أيضاً، فكانَ يَنْبَغِي الفرقُ بينهما أيضاً، فيقالُ: (مُعْتَدٌّ ومُعْتَدٌّ فيهِ) فليُراجَعْ وليحرَّرْ. تد ١٢٣

(٩) لحُصُولِ الفَرْقِ بينَهما بلُزُومِ حَرْفِ الجَرِّ في اسمِ المفعولِ. تد ١٢٣

(١٠) في ج: لا نقول.

(١١) أي: خارجٌ عن حقيقةِ اسمِ المفعولِ، لا جزءٌ من اسمِ المفعول. تد ١٢٣

(السَّالِمِ) أنَّ غيرَ السَّالِمِ ثلاثةٌ، وهِيَ[1]: المُضاعَفُ/ ٤٦ ـ ب/ والمُعْتَلُّ والمَهْموزُ، والمُصَنِّفُ ـ رَحْمَةُ اللهِ عليهِ[2] ـ يَذْكُرُها في ثلاثةِ فصولٍ، مُقَدِّماً المُضاعَفَ وإنْ كانَ مُلْحقاً بالمُعتَلَّاتِ مناسِباً أن يُذكَرَ عَقِيبَها، لكنْ قدَّمَهُ ـ لمُشابهةِ السَّالِمِ في قِلَّةِ التَّغييرِ وكَوْنِ حُرُوفِهِ [حُرُوفَ][3] الصَّحيحِ[4] ـ قائِلاً:

(فَصْلٌ: المُضاعَفُ)، وهُوَ اسمُ مَفْعولٍ من: (ضاعَفَ)[5]، قال الخليلُ: التَّضعيفُ: أنْ يُزادَ على الشَّيْءِ[6] [مِثْلُهُ][7] فيُجعَلَ اثنَينِ أوْ[8] أكثرَ، وكذلكَ الإضعافُ والمُضاعَفةُ[9] (ويقالُ لهُ) أي: للمُضاعَفِ[10]: (الأَصَمُّ)؛ لِتَحقُّقِ الشِّدَّةِ فيهِ بواسطةِ الإدغامِ[11]، يقالُ: (حَجَرٌ[12] أَصَمُّ)..

---

(١) في ب و ه: وهو.

(٢) من د.

(٣) في الأصل: حرف.

(٤) في احتمالِ الحَرَكاتِ. تد ١٢٤

(٥) أي: من مادَّتِها. تد ١٢٤

(٦) في ج: شيء.

(٧) أي: من جِنْسِهِ. تد ١٢٤، من د و ه.

(٨) يزادُ عليهِ. تد ١٢٤

(٩) ونصُّ عبارتِهِ في العينِ: «أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ إضْعافاً، وضاعَفْتُهُ مُضاعَفَةً، وضَعَّفْتُهُ تضعيفاً، وهُوَ إذا زادَ على أَصْلِهِ فَجَعَلَهُ مِثْلَينِ أوْ أَكْثَرَ، وضَعَفْتُ القومَ أَضْعُفُهُمْ ضَعْفاً إذا كَثَرْتُهُمْ، فصارَ لكَ ولأَصْحابِكَ الضِّعْفُ عليهم»: ١/ ٢٨٢.

(١٠) مُطلقاً سواءٌ كانَ ثُلاثِيّاً أم رُباعِيّاً. تد ١٢٤، وفي ب: أي المضاعف.

(١١) أوْ لأنَّهُ حينَ يُدْغَمُ أَوَّلُ المِثْلَينِ يَصيرُ ذلك المُدغَمُ كالمُستهلَكِ، فكأنَّ الآذانَ صُمٌّ عن استماعِهِ. تد ١٢٤، قلت: هذا الوَجْهُ يُناسِبُ قولَ الخليلِ الآتي بلا تَكَلُّفٍ.

(١٢) سقط من ب.

أي: صُلْبٌ، وكانَ أَهْلُ[١] الجاهليَّةِ يُسمُّونَ رَجباً بـ(شَهْرِ[٢] اللهِ الأَصَمِّ)، قالَ الخليلُ: إنَّما سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّهُ لا يُسمَعُ فيهِ[٣] صَوْتُ مُستغيثٍ[٤]؛ لأنَّهُ منَ الأَشْهُرِ [الحُرُمِ][٥]، ولا[٦] يُسمَعُ فيهِ أيضاً حَرَكَةُ قتالٍ ولا قَعْقَعَةُ سِلاحٍ[٧].

ولمَّا كانَ المُضاعَفُ/ ٤٧ ـ أ/ في الثُّلاثِيِّ غيرَهُ في الرُّباعِيِّ لم يَجْمَعْهُما في تعريفٍ واحِدٍ[٨]، بل ذَكَرَ أوَّلاً الثُّلاثِيَّ، وقالَ: (وهُوَ) أي: المُضاعَفُ **(منَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ والمزيدِ فيهِ: ما كانَ عينُهُ ولامُهُ من جِنْسٍ واحِدٍ)**[٩]، يَعْنِي إنْ كانَ (العَيْنُ) [باءً][١٠]

---

(١) في هـ: وكانت الجاهلية.

(٢) في ج و هـ: شهر.

(٣) في د: إلا.

(٤) والمرادُ من هذا التَّعليلِ أنَّ تسميتَهُ بذلك لِشِدَّةِ الشَّهْرِ وقُوَّتِهِ، حتَّى كأنَّهُ لا يَحْصُلُ فيهِ اختلاجٌ ولا تَخَلْخُلٌ، فظَهَرَ المعنى المقصودُ إثباتُهُ. تد ١٢٤

(٥) في الأصل: الحرام.

(٦) في ج: ولأنه لا.

(٧) ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٥/ ١٩٦٧، النهاية في غريب الحديث ـ ابن الأثير: ٣/ ٥٤.

(٨) لأنَّ جَمْعَهُما مُتَعَذِّرٌ؛ لأنَّ ماهيَّتَهُما مختلفةٌ، ولا يُمْكِنُ جَمْعُ شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَي الحقيقةِ في حَدٍّ؛ لأنَّ الحدَّ مُبَيِّنٌ للماهيَّةِ، بذِكْرِ جميعِ أجزائِها مُطابقةً أوْ تَضَمُّناً، والمُختلِفانِ لا يَتساوَيانِ في جميعِ الأجزاءِ، نعمْ يُمكِنُ جَمْعُ مُخْتَلِفَي الحقيقةِ في حدٍّ لَفْظِيٍّ لا حقيقيٍّ حيثُ أَمْكَنَ؛ لأنَّ مُخْتَلِفَي الماهيَّةِ لا يَمْتَنِعُ اشتراكُهما في اللَّفْظِ، كما يقالُ في (المستثنى): هُوَ المذكورُ بعدَ (إلاَّ)، فيَشْمَلُ المُتَّصِلَ والمُنْقَطِعَ بخلافِ قِسْمَيِ المُضاعَفِ، ومن ثَمَّ عبَّرَ الشَّارِحُ بالتَّعريفِ دونَ الحَدِّ. تد ١٢٥، قلت: لكنَّ علماءَ العربيَّةِ لا يُفرِّقونَ بينَ التَّعْريفِ والحدِّ، فهُما سواءٌ عندَهما، ويرادُ بهما: الجامِعُ المانِعُ، سواءٌ اشتَمَلَ على الذَّاتيَّاتِ أمِ العَرَضِيَّاتِ.

(٩) والمرادُ: بيانُ ما كانَ التَّضعيفُ فيهِ أَصْلًا لا بِسَبَبِ الزِّيادةِ، فلا يَنْتَقِضُ بنَحْوِ (فَرَّحَ). تد ١٢٥

(١٠) وإنَّما خَصَّهُ بالذِّكْرِ؛ لأنَّهُ أوَّلُ الحروفِ التي تُزادُ. تد ١٢٥، في الأصل وب و ج: ياءً في الموضعين.

كانَ (اللاَّمُ) باءً، وإنْ كانَ دالاً كانَ دالاً[١]... وهكذا، (كَرَدَّ) في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ[٢] (وأَعَدَّ) الشَّيْءَ ـ أي: هيَّأَهُ ـ في المزيدِ فيهِ، فَبَيَّنَ كَوْنَ عينِهما ولامِهما من جِنْسٍ واحِدٍ بقولِهِ: (فإنَّ أَصْلَهما: رددَ وأعْدَدَ)، فـ(العَيْنُ واللاَّمُ) دالانِ كما تَرى، فأُسكِنتِ الأُوْلى[٣] وأُدغِمتْ في الثَّانيةِ.

فقولُهُ: (المُضاعَفُ) مبتدأٌ[٤]، و(هُوَ) مبتدأٌ ثانٍ، خَبَرُهُ (ما كانَ)، والجملةُ خَبَرُ المبتدأ الأَوَّلِ[٥]، وقولُهُ (منَ الثُّلاثِيِّ) حالٌ[٦]، (ويقالُ لهُ: الأَصَمُّ) جملةٌ مُعترِضةٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ (فَصْلُ المُضاعَفُ) على الإضافةِ[٧].

(و) هُوَ أَعْنِي المُضاعَفَ/ ٤٧ ـ ب/ (منَ الرُّباعِيِّ) مُجَرَّداً كانَ أوْ مَزِيداً فيهِ: (ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأُوْلى من جِنْسٍ واحِدٍ، وكذلك عينُهُ ولامُهُ الثانيةُ أَيضاً من جِنْسٍ واحِدٍ[٨]، ويقالُ لهُ) أي: للمُضاعَفِ[٩] منَ الرُّباعِيِّ (المُطابَقُ أيضاً) [بالفَتْحِ][١٠] اسمُ مفعولٍ منَ: (المطابَقةِ) وهِيَ المُوافَقةُ، [تقولُ][١١]: (طابَقْتُ بينَ الشَّيْئَيْنِ) إذا جَعَلْتَهُما

---

(١) خَصَّهُ بالذِّكْرِ؛ لِكَوْنِهِ في مثالِ المُصَنِّفِ. تد ١٢٥

(٢) سقط من ج.

(٣) بالحَذْفِ في الأَوَّلِ، والنَّقْلِ في الثَّاني. تد ١٢٥

(٤) على تقديرِ أنْ يكونَ لَفْظُ (فَصْلُ) مُنَوَّناً غيرَ مُضافٍ إليهِ. تد ١٢٥

(٥) سقط من ب.

(٦) في ج: حال منه.

(٧) في هـ بزيادة: ويكون حينئذ خبر مبتدأ محذوف.

(٨) سقط من د.

(٩) في هـ: المضاعف.

(١٠) سقط من الأصل و ب و ج.

(١١) في الأصل: وتقول.

على [حدٍّ][1] واحِدٍ، وقد طُوبِقَ فيهِ الفاءُ واللاَّمُ الأُوْلى والعَيْنُ واللاَّمُ الثَّانيةُ، (نَحْوُ: زَلْزَلَ)[2] الشَّيْءَ (زلزلةً وزِلْزالاً) أي: [حَرَّكَهُ][3]، ويجوزُ في مَصْدَرِهِ[4] فَتْحُ الفاءِ وَكَسْرُهُ[5]، بخلافِ الصَّحيحِ[6] فإنَّهُ بالكَسْرِ[7] لا غيرُ، نَحْوُ: (دَحْرَجَ دِحْراجاً)، وقولُهُ: (أيضاً) إشارةٌ إلى أنَّهُ[8] يُسمَّى (الأَصَمَّ) أيضاً[9]؛ لأنَّهُ وإنْ لم يَكُنْ فيهِ إدغامٌ [ليُحَقِّقَ][10] شِدَّتَهُ[11] لكنَّهُ حُمِلَ على الثُّلاثِيِّ، ولأنَّ عِلَّةَ الإدغامِ اجتماعُ المِثْلَينِ[12]، فإذا كانَ مَرَّتَينِ كانَ أَدْعَى إلى الإدغامِ/ ٤٨ ـ أ/ ، لكنْ لم يُدغَمْ لمانِعٍ، وهُوَ وُقُوعُ الفاصِلَةِ بينَ

---

(١) في الأصل: جزء.

(٢) هـذا على مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ، فوَزْنُـهُ عندَهم (فَعْلَـلَ)، وأمَّا الكوفيّـونَ فيُجَوِّزونَ تضعيـفَ الفاءِ وحدَها ويقولـونَ: إنَّ زَلْـزَلَ مُشْـتَقٌّ مـن (زَلَّ)؛ لمُوافقَتِـهِ إيَّـاهُ فـي المعنى، فالـزَّايُ الثانيـةُ عندَهُم زائـدةٌ، ووَزْنُهُ فَعْفَـلَ. تد ١٢٦

(٣) في الأصل: حركةً.

(٤) أي: فعلالٌ دونَ الأوَّلِ. تد ١٢٧

(٥) أمَّا الفتحُ فلِجَبْرِ ما اشتَمَلَ عليهِ من الثِّقَلِ الحاصِلِ بواسطةِ تقارُبِ الأمثالِ، وأمَّا الكَسْرُ فلأنَّهُ الأصلُ. تد ١٢٧

(٦) وهُوَ السَّالِمُ؛ لأنَّهُ مُرادِفٌ لهُ عندَ الصَّرْفِيِّينَ. تد ١٢٧

(٧) في هـ: بكسر الفاء.

(٨) في هـ بزيادة: أي الرباعي المضاعف.

(٩) وفيهِ شيءٌ؛ لجَوازِ أنْ يكونَ قولُهُ (أيضاً)، أي: كما أنَّهُ يُسَمَّى بـ(المُضاعَفِ). تد ١٢٧

(١٠) في الأصل: ليتحقق وفي هـ: لتحقق.

(١١) التي بسَبَبِها يُسَمَّى أَصَمَّ. تد ١٢٧

(١٢) تصريحٌ بأنَّ اجتماعَ المِثْلَينِ أَعَمُّ من أنْ يَتَّصِلَ أَحَدُهما بالآخَرِ أوْ لا، وبأنَّ هذا الاجتماعَ الأَعَمَّ هُوَ علَّةُ الإدغامِ، ولا مانِعَ من ذلك؛ إذِ الاجتماعُ يَصْدُقُ بوجودِهِما على أيِّ وجهٍ كانَ، ولأنَّ الزَّائِدَ على مُجَرَّدِ الاجتماعِ كاتِّصالِ أَحَدِهِما بالآخَرِ شَرْطٌ للعِلَّةِ، لا جزءٌ منها. تد ١٢٧

المِثلَينِ، فكانَ مثلَ ما امتنَعَ فيهِ الإدغامُ منَ الثُّلاثيِّ[١]، فإنَّهُ يُسمَّى بذلك حَمْلاً على الأَصْلِ[٢].

ولمَّا كانَ هنا[٣] مَظِنَّةُ سُؤالٍ وهُوَ: أَنَّهُ لِمَ أُلحِقَ المُضاعَفُ بالمُعْتَلَّاتِ وجُعِلَ من غيرِ السَّالِمِ مِثْلَها، معَ أنَّ حُرُوفَهُ حُرُوفُ الصَّحيحِ؟ أَشارَ إلى جوابِهِ بقولِهِ[٤]: (**وإنَّما أُلحِقَ المُضاعَفُ بالمُعْتَلَّاتِ؛ لأَنَّ حَرْفَ التَّضعيفِ[٥] يَلْحَقُه الإبدالُ**)[٦]، وهُوَ: أنْ [يُجعَلَ حرفٌ][٧] مَوْضِعَ[٨] حرفٍ آخَرَ[٩]، والحروفُ التي تُجعَلُ مَوْضِعَ حرفٍ آخرَ[١٠] حُرُوفُ: (أَنْصِتَ يومَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ)، وكلٌّ منها يُبدَلُ من عدَّةِ حروفٍ، ولا يَليقُ بيانُ ذلك هنا، وذلك الإبدالُ (**كقولِهِم: أَمْلَيْتُ[١١] بمعنى أَمْلَلْتُ**)، ....

---

(١) كـ(مَدَدْتُ وأَعْدَدْتُ). تد ١٢٧

(٢) الذي لا مانِعَ فيهِ كـ(مَدَّ). تد ١٢٧

(٣) سقط من ب.

(٤) سقط من د.

(٥) في هـ: حروف المضعّف.

(٦) كما يَلْحَقُ حروفَ العِلَّةِ. تد ١٢٧

(٧) في الأصل و هـ: تجعل حرفاً.

(٨) ولم يَقُلْ: (عِوَضاً) احترازاً عن جَعْلِ حرفٍ عِوَضاً عن حرفٍ في غيرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوُ: همزةِ (ابنٍ واسمٍ) وتاءِ (عِدَةٍ) فلا يُسَمَّى ذلك إبدالاً. تد ١٢٧

(٩) اِحترازٌ عن رَدِّ المحذوفِ في مِثْلِ (أَبٍ وأَخٍ) عندَ النِّسْبَةِ، فلا يُسَمَّى ذلك إبدالًا؛ إذ ليسَ هنالك جَعْلُ حرفٍ مَوْضِعَ حرفٍ آخرَ، بل هُوَ جَعْلُ حَرْفٍ مَوْضِعَ حَرْفٍ هُوَ نفسُهُ، ولم يَزِدْ قيدَ (لا للإدغامِ)؛ ليَخْرُجَ نَحْوُ: (اِظَّلَمَ)، وأَصْلُهُ: (اِظْتَلَمَ)؛ لأَنَّ الظاءَ ليسَ من حروفِ الإبدالِ؛ لأَنَّهُ يُغْني عنهُ قولُهُ: (والحروفُ التي تُجعَلُ.... الخ). تد ١٢٧ ـ ١٢٨

(١٠) في ب و هـ: حروف أخر.

(١١) يقالُ: (أَمْلَيْتُ وأَمْلَلْتُ) لُغَتانِ جاءَ بِهِما التَّنزيلُ، قال تعالى: (فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا/ الفرقان ـ آ: ٥)، و(وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ/ البقرة ـ آ: ٢٨٢). تد ١٢٨

يَعنِي أنَّ[١] أَصْلَهُ[٢] (أَمْلَلْتُ)، قُلِبَتِ اللاَّمُ الأخيرةُ[٣] ياءً[٤]؛ لِثِقَلِ اجتماعِ المِثْلَينِ معَ تَعذُّرِ الإدغامِ/ ٤٨ ـ ب/ لسُكُونِ الثَّاني، وأمثالُ هذا [كثيرٌ][٥] في الكلامِ، نَحْوُ:

(تَقَضِّـي البـازِيِّ)[٦] ....

أي: تَقَضُّـضَ[٧]، و(حَسِيْتُ بالخَيرِ) أي: حَسِسْتُ، و(تَلَعَّيتُ) أي: تَلَعَّعْتُ[٨]، (وكـذا) الرُّباعِـيُّ نَحْـوُ: (دَهْدَيْـتُ) أي: دَهْدَهْـتُ، و(صَهْصَيْـتُ) أي: صَهْصَهْـتُ وأمثـالِ ذلك.

(و) لأَنَّهُ[٩] يَلْحَقُهُ (الحَذْفُ كقولِهِم: مَسْتُ وظَلْتُ بفَتْحِ الفاءِ وكَسْرِها، وأَحَسْتُ، أي: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ)، يعني أنَّ[١٠] أَصْلَ مَسْتُ: (مَسِسْتُ) بالكَسْرِ، فحُذِفَتِ السِّينُ الأُوْلى لِتَعَذُّرِ الإدغامِ معَ اجتماعِ المِثْلَينِ، والتَّخفيفُ مَطلوبٌ، واختَصَّتِ الأُوْلى

---

(١) سقط من ج و د.

(٢) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ قولَهُ: (بمعنى أَمْلَلْتُ) لا يَقتَضِي أَنَّهُ أَصْلُهُ؛ لجوازِ أنْ يكونا أَصْلَينِ مُتَّفِقَي المعنى، أي: فلا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُرادِفٌ لهُ. تد ١٢٨

(٣) لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما نَشَأَ منها، ولأنَّها هِيَ المَحَلُّ للتغييرِ. تد ١٢٨

(٤) لأنَّها أقرَبُ الحروفِ إلى (اللاَّمِ) في المَخْرَجِ. تد ١٢٨

(٥) في الأصل و ج و هـ: كثيرة.

(٦) قال العَجَّاجُ:

إذا الكِـرامُ ابتَـدَرُوا البـاعَ بَدَرْ   تَقَضِّـيَ البـازِيِّ إذا البـازُ كَسَـرْ

تد ١٢٩

(٧) و(التَّقَضُّضُ): النُّزُولُ، و(تَقَضِّيَ) بالكَسْرِ أَصْلُهُ (تَقَضُّض) بالضَّمِّ، ثُمَّ كُسِرَتْ لأجْلِ الياءِ المُبدَلَةِ كـ(التَّرَدِّي). تد ١٢٩

(٨) في تدريج الأداني: وتَلَعَّيتُ أي: تَلَعَّعْتُ، أيْ: تَناوَلْتُ اللُّعاعَ، وهُوَ نبتٌ ناعِمٌ في أوَّلِ ما يَبدُو. تد ١٢٩

(٩) في ج: وكذلك.

(١٠) سقط من ب.

لأَنَّها تُدْغَمُ[١]، وقيل: الثَّانيةُ؛ لأَنَّ الثِّقَلَ إنَّما يَحصُلُ [عندَها][٢]، أَمَّا فَتْحُ الفاءِ فلأَنَّهُ حُذِفَتِ السِّينُ معَ حَرَكَتِها[٣] فبَقِيَ الفاءُ مَفْتُوحةً بحالِها، وأمَّا الكَسْرُ فلأَنَّهُ [نَقَلَ][٤] حَرَكَةَ السِّينِ إلى الميمِ بعدَ إِسْكانِها[٥]/ ٤٩ ـ أ/ وحُذِفَتِ السِّينُ[٦]، فقيلَ: (مِسْتُ) بِكَسْرِ الميمِ[٧]، وكذا[٨] (ظَلْتُ) بلا فَرْقٍ، وأَصْلُ أَحَسْتُ: (أَحْسَسْتُ)، نُقِلَتْ فَتْحَةُ السِّينِ إلى الحاءِ[٩]، وحُذِفَتْ[١٠] إِحْدى السِّينَينِ، فقيلَ: (أَحَسْتُ)، وأَنْشَدَ الأَخْفَشُ[١١]:

مِسْنَا[١٢] السَّماءَ فنِلناها وَدامَ لَنَا ... حتَّى نَرَى أُحُداً يَهْوِي وثُهلانا[١٣]

---

(١) أي: من شَأْنِها أنْ تُدْغَمَ، فلمَّا لم تُدْغَمْ لمانِعٍ حُذِفَتْ بَدَلَ الإدغامِ. تد ١٢٩

(٢) في الأصل: عنده.

(٣) مَبْنِيٌّ على أنَّ المحذوفَ الأُولى. تد ١٢٩، قلتُ: والوزنُ الصَّرْفِيُّ على الأَوَّلِ: فَلْتُ، وعلى الثَّاني: فَعْتُ.

(٤) في الأصل: ينقل.

(٥) الذي هُوَ الميمُ. تد ١٢٩

(٦) أي: إِحْدى السِّينَينِ، إمَّا الأُولى وإمَّا الثَّانيةُ، فَلِلَمْحِ هذا المعنى أَتَى بالظَّاهِرِ، وإلاَّ لقالَ: (وَحُذِفَتْ). تد ١٢٩

(٧) سقط من هـ.

(٨) في ب و هـ: وكذلك.

(٩) في هـ: إلى ما قبلها.

(١٠) في ب: فحذفت.

(١١) هُوَ سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ المُجاشِعِيُّ بالولاءِ، البَلْخِيُّ ثُمَّ البَصْرِيُّ، أبو الحَسَنِ، المعروفُ بالأخفشِ الأوسَطِ (ت ٢١٥هـ)، نَحْوِيٌّ، عالمٌ باللُّغَةِ والأدبِ، من أَهْلِ بَلْخٍ، سَكَنَ البصرةَ، وأَخَذَ العربيَّةَ عن سيبويهِ، وصَنَّفَ كتباً، منها: تفسيرُ معاني القرآنِ وشرحُ أبياتِ المعاني والاشتقاقُ ومعاني الشِّعْرِ وكتابُ الملوكِ والقوافي، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٣/ ١٠١.

(١٢) أَصْلُه: (مَسِسْنا)، نُقِلَتْ حَرَكَةُ السِّينِ الأُولى ثُمَّ حُذِفَتْ وصارَتْ دليلًا على أنَّ عينَ الفِعْلِ كانَتْ مكسورةً، ويجوزُ أنْ تقولَ: حُذِفَتْ بِحَرَكَتِها ثُمَّ أُبْدِلَتْ الفتحةُ كَسْرَةً لِتَدُلَّ على ذلك، لكنَّ الأَوَّلَ أَوْلَى، وليسَ المحذوفُ الثانيةُ؛ لأنَّها لمَّا كانَتْ خفيفةً بالسكونِ والأُولى ثقيلةً بالحركةِ كانَ المُناسِبُ حَذْفَ ما كان ثقيلاً، قلت: وقد يقالُ إنَّ المناسِبَ حَذْفُ الخفيفِ لِقِلَّةِ المحذوفِ. تد ١٣٠

(١٣) من بَحْرِ البسيطِ، لأوسِ بنِ مَغراءَ، وقد رُوِيَ في المصادِرِ برواياتٍ مُتَعَدِّدَةٍ لا تَمَسُّ مَوْطِنَ الشَّاهِدِ،

وفـي التَّنزيـلِ: (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ/ الواقعـة ـ آ: ٦٥)، ورَوَى أبو عبيـدةَ[١] قَوْلَ أبي زُبَيْدٍ[٢]:

خــلا أنَّ العِتــاقَ مــنَ المَطايــا أَحَسْنَ بــهِ فهُــنَّ إليــه شُــوْسُ

وهذهِ من شَوَاذِّ التَّخْفيفِ[٣]، قالَ في الصِّحاحِ: [مَسِسْتُ][٤] الشَّيْءَ بالكَسْرِ[٥] أَمَسُّهُ مَسّاً، فهذهِ[٦] اللُّغَةُ الفصيحةُ، وحَكَى أبو عُبَيْدَةَ: مَسَسْتُ[٧] الشَّيْءَ بالفَتْحِ[٨] أَمُسُّهُ بالضَّمِّ[٩]،

والشَّاهِدُ فيهِ: (مِسْنا) حيثُ حَذَفَ إحدى السِّينَيْنِ تخفيفاً معَ كَسْرِ الفاءِ، ينظر العين ـ الخليل: ٧/ ٢٠٩، تهذيب اللغة ـ الأزهري: ١٢/ ٢٢٧، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٩٧٨، لسان العرب ـ ابن منظور: ٦/ ٢١٧، تاج العروس ـ الزبيدي: ١٦/ ٥٠٦، شرح ديوان المتنبي ـ العكبري: ٣/ ٧٥.

(١) هُوَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى التَّيْمِيُّ بالولاءِ، البَصْرِيُّ (أبو عبيدةَ) (ت٢٠٩هـ) أديبٌ، لُغَوِيٌّ، نَحْوِيٌّ عالمٌ بالشِّعْرِ والغريبِ والاخبارِ والنَّسَبِ، وُلِدَ وتُوُفِّيَ بالبصرةِ، من تصانيفِهِ الكثيرةِ: معاني القرآنِ، نقائضُ جريرٍ والفرزدقِ، ينظر معجم المؤلفين ـ كحالة: ١٢/ ٣٠٩.

(٢) من بَحْرِ البسيطِ، لأبي زُبَيْدٍ الطَّائِيِّ، وهُوَ من قصيدةٍ يَصِفُ فيها الأَسَدَ، ذَكَرَ أنَّ قَوْماً يَسيرونَ والأَسدُ يَتْبَعُهُم فلم يَشْعُرْ بهِ إلاَّ المطايا، و(الشُّوْسُ): واحدُهُ (أَشْوَسُ وشَوْساءُ) منَ (الشَّوْسِ)، وهُوَ النَّظَرُ بمُؤَخَّرِ العينِ تَكَبُّراً أَوْ تَغَيُّظاً، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (أَحَسْنَ)، فقد حَذَفَ إِحْدى السِّينَيْنِ تَخْفيفاً، ينظر شعرُهُ: ٩٦، كتاب الأفعال ـ ابن القطاع: ١/ ٢٤٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير: ١/ ٣٨٨، تاج العروس ـ الزبيدي: ١٥/ ٥٣٩، المقتضب ـ المبرد: ١/ ٢٤٥، الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ٤٤٠، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٩١٨.

(٣) عندَ سيبويهِ. تد ١٣١

(٤) في الأصل: مِستُ.

(٥) من بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ). تد ١٣١

(٦) في ب و ج و د: وهذه.

(٧) في ب و ج و هـ: مَستُ.

(٨) من بابِ (نَصَرَ يَنْصُرُ). تد ١٣١

(٩) ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٩٧٨، في ب و د و هـ: أَمِسّهُ بالكسر.

ويقالُ: (ظَلِلْتُ[١] أَفْعَلُ ـ بالكَسْرِ ـ ظَلُولاً)، إذا عَمِلْتَهُ بالنَّهارِ دونَ اللَّيلِ[٢]، و(أَحَسَسْتُ بالخَيرِ وأَحَسْتُ بِهِ) أي: أَيقَنْتُ بِهِ، ورُبَّما قالوا: ([أَحْسَيتُ][٣] بالخَيرِ)، يُبدِلونَ من السِّينِ ياءً، قال أبو زُبَيْدٍ[٤]:

.... حَسِيْنَ به فهُنَّ إليهِ شُوْسُ/ ٤٩ ـ ب/

فلَمَّا لَحِقَ[٥] الإبدالُ والحَذْفُ حَرْفَ التَّضعيفِ كما يَلْحَقانِ حُرُوفَ العِلَّةِ كما يُذكَرُ[٦] في بابِهِ أُلحِقَ المُضاعَفُ بالمُعْتلاَّتِ وجُعِلَ من غيرِ السَّالِمِ مِثْلَها.

وفيه نظرٌ؛ لأَنَّ الإبدالَ والحَذْفَ كما يَلْحَقانِ المُضاعَفَ يَلْحَقانِ الصَّحيحَ أيضاً، أَمَّا الحَذْفُ ففي [نَحْوِ][٧]: (تَجَنَّبُ وتَقاتَلُ وتَدَحْرَجُ) كما مرَّ[٨]، وأَمَّا الإبدالُ فأَكْثَرُ من أنْ يُحْصَى، ويُمكِنِ الجوابُ: بأَنَّهما يَلْحَقانِ المُضاعَفَ في الحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ كـ(المُعْتَلِّ)، بخلافِ الصَّحيحِ فإنَّهما لا يَلْحَقانِ حُرُوفَهُ الأَصْلِيَّةَ، بل الإبدالُ يَلْحَقُها دونَ الحَذْفِ[٩]،

---

(١) في ب وج: ظلتُ.

(٢) م. ن: ٥/ ١٧٥٦.

(٣) في الأصل وج: حَسَيتُ.

(٤) وهِيَ الرِّوايةُ الثَّانيةُ للبيتِ المُتقدِّمِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (حَسِيْنَ) فقد أَبْدَلَ السِّينَ الثانيةَ ياءً ولم يَحْذِفْها كما سَبَقَ، ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ـ الأنباري: ١/ ٢٣١، تهذيب اللغة ـ الأزهري: ٣/ ٢٦٣، غريب الحديث ـ الخطابي: ٢/ ٥٠٥، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٩١٧، لسان العرب ـ ابن منظور: ٦/ ٤٩.

(٥) في ج و هـ: أُلحق.

(٦) في د: نذكر.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) من أنَّ الأصلَ: (تَتَجَنَّبُ... الخ).

(٩) فإنَّهُ في الصَّحيحِ مخصوصٌ بالحرفِ الزَّائِدِ. تد ١٣٢

وقولُهُ: (كما في قَوْلِهم [أَمْلَيْتُ][١]... الخ) رَمْزٌ خَفِيٌّ إلى ذلك[٢]، فكانَ[٣] الأَوْلى أنْ يقولَ[٤]: لأَنَّ حَرْفَ[٥] التَّضعيفِ يَصيرُ حَرْفَ عِلَّةٍ كما في: (أَمْلَيْتُ وأَحْسَيْتُ)[٦].

(والمُضاعَفُ يَلْحَقُهُ الإدغامُ)[٧]، وهُوَ في اللُّغَةِ: (الإخفاءُ والإدخالُ)، يقالُ: (أَدْغَمْتُ اللِّجامَ الفَرَسَ)[٨]/ ٥٠ – أ/ ، أي[٩]: أَدْخَلْتُهُ في فيهِ[١٠]، و(أَدْغَمْتُ الثَّوْبَ في الوِعاءِ)، والإِدْغامُ إِفْعالٌ من عِباراتِ[١١] الكُوفيِّينَ، والادِّغامُ افتِعالٌ من عِباراتِ البَصْرِيِّينَ، وقد ظُنَّ أنَّ (الادِّغامَ) بالتشديدِ افتِعالٌ غيرُ مُتَعَدٍّ، وهُوَ سَهْوٌ؛ لِمَا قالَ في الصِّحاحِ يُقالُ[١٢]:..

---

(١) من د.

(٢) حيثُ مَثَّلَ بما وَقَعَ الإبدالُ والحذفُ في حروفِهِ الأَصْلِيَّةِ من أمثلةِ المُضاعَفِ. تد ١٣٢

(٣) كذا في الأصل، وفي سائر النسخ: وكان.

(٤) في التَّوجيهِ؛ لِيَسْلَمَ عنِ الاعتراضِ المذكورِ، وإنْ أَمْكَنَ دَفْعُهُ بما قدَّرَهُ الشَّارِحُ، وليكونَ أَظْهَرَ في بيانِ الحامِلِ على الإلحاقِ. تد ١٣٢ قلت: يعني أن الإبدال مختص بالانقلاب إلى حرف علة، لكن قد يقع الانقلاب إلى حرف علة في الصحيح كذلك إبدالاً، بل الأولى أن يقتصر على الحذف أو لأن الإبدال والحذف خلاف الأصل في الصحيح بخلاف المضاعف.

(٥) في هـ: حروف.

(٦) وَجهُ الأَوْلَوِيَّةِ: أنَّ انقلابَ أَحَدِ حَرْفَي التَّضعيفِ حَرْفَ عِلَّةٍ أَصْرَحُ في وَجْهِ الإلحاقِ كما تَقَدَّمَتِ الإشارةُ إليهِ بخلافِ إبدالِهِ، فإنَّ الإبدالَ لا يَستلزِمُ أنْ يكونَ المُبدَلُ إليهِ حَرْفَ عِلَّةٍ. تد ١٣٢، وفي ج: وَحَسَيْتُ.

(٧) تَخفيفاً؛ فإنَّ التَّلَفُّظَ بالمِثْلَينِ في غايةِ الثِّقَلِ؛ لأنَّ فيهِ عَوْداً إلى حَرْفٍ بعدَ النُّطْقِ بهِ.

(٨) في د: في الفرس، وفي ج و هـ: في فم الفرس.

(٩) في ب و هـ: إذا.

(١٠) الظَّاهِرُ أنَّ نَصبَ (الفرسِ) بنَزْعِ الخافِضِ، ويَدُلُّ عليهِ قولُهُ: (في الوِعاءِ)، وفي د: فمه.

(١١) في د: عبارة بالموضعين.

(١٢) سقط من ب و د.

(أَدْغَمْتُ الحَرْفَ وادَّغَمْتُهُ على: افتَعَلْتُهُ)[١].

(و) في الاصطِلاحِ: (هُوَ أنْ [يُسكِّنَ][٢] الحَرْفُ الأَوَّلُ)[٣] منَ المُتجانِسَينِ[٤] (ويُدرَجَ في) الحَرْفِ[٥] (الثَّاني)، نَحْوُ: (مَدَّ)، فإنَّ أَصْلَهُ (مَدَدَ)، أَسكنْتَ الدَّالَ الأُولى [وأَدْرَجْتَها][٦] في الثَّانيةِ، وإنَّما أُسكِنَ الأَوَّلُ لِيَتَّصِلَ بالثَّاني؛ إذ لو حُرِّكَ لم يَتَّصِلْ بِهِ لِحُلُولِ الفاصِلِ وهُوَ الحَرَكَةُ[٧]، والثَّاني لا يكونُ إلاَّ مُتَحَرِّكاً؛ لأنَّ السَّاكِنَ كـ(الميِّتِ) لا يُظهِرُ نفسَهُ فكيفَ يُظهِر غيرَهُ!

(ويُسَمَّى) الحَرْفُ (الأَوَّلُ) منَ المُتجانِسَينِ إذا أَدغَمْتَهُ (مُدْغَماً) اسمَ مَفعولٍ لإِدْغامِكَ[٨] إيَّاهُ، (و) يُسَمَّى الحَرْفُ (الثَّاني/ ٥٠ ـ ب/ مُدغَماً فيهِ)؛ لإِدغامِكَ الأَوَّلَ فيهِ، والغَرَضُ من الإِدغامِ التَّخفيفُ؛ فإنَّ التَّلَفُّظَ بالمِثْلَينِ في غايةِ الثِّقَلِ حِسَّاً.

لا يقالُ: إنَّ قولَهُ: (أنْ تُسَكِّنَ الأَوَّلَ) غيرُ شامِلٍ لنَحْوِ (مَدٍّ) مَصْدراً، فإنَّ أَصْلَهُ (مَدْدٌ)، والأَوَّلُ ساكِنٌ فلا يُسكَّنُ[٩]؛ لأَنَّا نقولُ: إنَّهُ[١٠] لمَّا ذَكَرَ أنَّ المُتَحَرِّكَ يُسَكَّنُ عندَ

---

(١) ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٥/ ١٩٢٠.

(٢) في الأصل و ج و هـ: تسكن.

(٣) إنْ لم يَكُنْ ساكِناً، وإسكانُهُ شَرْطٌ للإدغامِ لا شَطرٌ منهُ.

(٤) أي: المُتماثِلَينِ؛ لتَرادُفِهِما اصطلاحاً، وإنْ خَصَّ الحكماءُ (المُماثَلَةَ) بالاتِّحادِ بالنَّوْعِ، و(المُجانَسَةَ) بالاتِّحادِ بالجِنْسِ.

(٥) سقط من هـ.

(٦) في الأصل: وأدرجته.

(٧) هذا مَبْنِيٌّ على أنَّ الحركةَ عَقِبَ الحَرْفِ لا معَهُ.

(٨) أي: لإيقاعِكَ الإدغامَ عليهِ، وفي هـ: لإدغامه.

(٩) لِئَلاَّ يلزمَ تحصيلُ الحاصِلِ، وهُوَ محالٌ. تد ١٣٤

(١٠) سقط من هـ.

إِدْغامِهِ[١] عُلِمَ إبقاءُ السَّاكِنِ بحالِهِ بالطَّرِيقِ[٢] الأَوْلى[٣].

(وذلـك) الإِدغـامُ[٤] (واجِـبٌ فـي) الماضِـي والمُضـارِعِ مـنَ الثُّلاثِـيِّ المُجَـرَّدِ مُطلقـاً[٥]، ومـنَ المزيـدِ فيـهِ مـنَ الأبـوابِ التـي نَذْكُرُهـا[٦]، مـا لـم يَتَّصِـلْ[٧] بِهِما[٨] الضَّمائِـرُ البـارِزةُ[٩] المَرْفوعـةُ[١٠] المُتَحَرِّكَـةُ[١١]، فـإنِ اتَّصَلَـتْ[١٢] ففيـهِ تفصيـلٌ يُذكَـرُ[١٣]، [فعبَّـرَ][١٤] عمَّـا ذَكَرْنا بقولِهِ فـي: (نَحْوِ: مَدَّ[١٥] يَمُـدُّ[١٦]، وأَعَدَّ يُعِـدُّ، وانقَدَّ يَنقَـدُّ[١٧]، واعتَـدَّ يعتَدُّ).

---

(١) وفيهِ إيماءٌ إلى ما قدَّمناهُ من أنَّ الإسكانَ شَرْطٌ لا شَطْرٌ. تد ١٣٤

(٢) في ج: بطريق.

(٣) فيهِ أنَّ الاعتذارَ بالأَوْلَوِيَّةِ غيرُ مُعتَبَرٍ في التَّعريفاتِ قَطْعاً. تد ١٣٤

(٤) في ج و هـ: أي الإدغام.

(٥) سواءٌ كانَ مفتوحَ العينِ أَوْ مكسورَها أَوْ مضمومَها، معلوماً أَوْ مجهولاً، مُجَرَّداً عن ألفِ الضَّميرِ وواوِهِ ويائِهِ أَوْ مقروناً. تد ١٣٤

(٦) وهي: (الافعلالُ والافعيلالُ والاستفعالُ والافعلاَّلُ والتَّفاعُلُ). تد ١٣٤، في ج و هـ و د: يذكرها.

(٧) في د و هـ: تتصل.

(٨) أي: بالماضِي والمُضارِعِ منَ المُجَرَّدِ والمزيدِ فيهِ منَ الأبوابِ المذكورةِ. تد ١٣٤

(٩) خَرَجَتِ: المُسْتكِنَّةُ، فلا تَمْنَعُ الإدغامَ. تد ١٣٤

(١٠) خَرَجَتِ: المنصوبةُ، فلا تُبْطِلُ الإدغامَ. تد ١٣٤

(١١) خَرَجَتِ: المرفوعةُ السَّاكِنَةُ. تد ١٣٤

(١٢) في د: اتصل.

(١٣) من أنَّ المُتَحَرِّكَةَ يَمْتَنِعُ الإدغامُ فيها مُطلقاً. تد ١٣٤

(١٤) في الأصل: يعبر.

(١٥) إِسْكاناً وإدغاماً. تد ١٣٤

(١٦) نَقْلاً وإدغاماً. تد ١٣٤

(١٧) في د: وانقذّ ينقذّ، وفي ب و هـ: وانفدّ ينفدّ.

ولمَّا كانَ هنا[١] أَفْعالٌ يَجِبُ فيها الإدغامُ مثلَ المُضاعَفِ[٢] وإن لم تكُنْ مُضاعَفاً[٣]/ ٥١ ـ أ/ ذكَرَها استطراداً بَيْنَ ذلك لكنَّهُ خَلطَها، وكانَ الأَوْلى أنْ يُمَيِّزَها، فقالَ: (واسوَدَّ يَسْوَدُّ) من بابِ الافعلالِ (واسوادَّ يَسْوادُّ) من بابِ الافعيلالِ، وليسا منَ المُضاعَفِ؛ لأنَّ عَيْنَهُما ولامَهُما ليسا من جِنْسٍ واحِدٍ؛ فإنَّ عَيْنَهما الواوُ ولامَهُما الدَّالُ[٤] (واستَعَدَّ يَسْتَعِدُّ) مُضاعَفٌ من بابِ الاستفعالِ (واطمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ) أي: سَكَنَ[٥] اطمِئْناناً وطَمَأْنينةً، ليسَ منَ المُضاعَفِ؛ لأنَّ عَيْنَهُ الميمُ ولامَهُ النُّونُ، وهُوَ من بابِ الافْعِلَّالِ كـ(الاقشعرارِ) (وتمَادَّ يَتَمادُّ) مُضاعَفٌ من بابِ[٦] التَّفاعُلِ، فَيَجِبُ في هذهِ الصُّوَرِ الإدغامُ؛ لاجتماعِ المِثْلَينِ معَ عَدَمِ مانِعٍ[٧] منَ الإِدغامِ، وكذا إذا لَحِقَتْها[٨] تاءُ التَّأنيثِ[٩]، نَحْوُ: مَدَّتْ وأَعَدَّتْ وانقَدَّتْ[١٠]... الخ.

(وكذا هذهِ الأفعالُ) التي يَجِبُ فيها الإدغامُ إذا بُنِيَتْ[١١]/ ٥١ ـ ب/ للفاعِلِ، يَجِبُ فيها الإدغامُ (إذا بُنِيَتْ[١٢] للمفعولِ) ماضِياً كانَ أَوْ مُضارِعاً (نَحْوُ: مُدَّ يُمَدُّ)

(١) أي: في المزيدِ فيهِ. تد ١٣٤، في ج: هناك، وفي هـ: ههنا.

(٢) الاصطلاحيِّ. تد ١٣٤

(٣) في د: مضاعفةً.

(٤) فهُما منَ الثلاثيّ المزيدِ فيهِ أُلحِقا بالمُضاعَفِ الثُّلاثِيِّ المزيدِ فيهِ في وجوبِ الإدغامِ. تد ١٣٥

(٥) في هـ: تسكن، وسقط من ب.

(٦) سقط من ج و هـ و د.

(٧) في ب و د و هـ: المانع.

(٨) في ج: لحقها.

(٩) لأنَّ لُحُوقَها لا يَمْنَعُ الإدغامَ؛ لاقتضائِها تحريكَ ما قبلَها. تد ١٣٥

(١٠) في د: وانقذّت، وفي هـ: واتعدت.

(١١) في ج و هـ: بنيتها.

(١٢) وفي هـ: بنيتها.

والأَصْلُ (مُدِدَ يُمْدَدُ)[١]، ومُدَّتْ والأَصْلُ (مُدِدَتْ)، وكذا تُمَدُّ وأُمَدُّ ونُمَدُّ، (وكذا نظائِرُهُ) أي: نَظائِرُ نَحْوِ[٢]: مُدَّ يُمَدُّ كـ(أُعِدَّ يُعَدُّ)، و(انقَدَّ يُنقَدُّ[٣] فيهِ)، و(اعْتُدَّ يُعْتَدُّ [بهِ][٤])، و(اسْتُعِدَّ يُسْتَعَدُّ [لهُ][٥]، و(تُمُوْدَّ يُتَمَادُّ)[٦] بالتقاءِ السَّاكِنَينِ على حَدِّهِ وكذلكَ البَواقِي، فهذهِ هِيَ الأَبوابُ التي يَدْخُلُ فيها الإِدْغامُ، وما بَقِيَ فَبَعْضُهُ لم يَجِئْ منهُ[٧] المُضاعَفُ[٨] وبَعْضُهُ جاءَ، ولكنْ ليسَ للإدغامِ [إليهِ][٩] سَبيلٌ، نَحْوُ: (مَدَّدَ وتَمَدَّدَ)[١٠] في التَّفعيلِ والتَّفَعُّلِ، وذلك لأنَّ العينَ وهُوَ الذي يُدغَمُ[١١] مُتَحَرِّكٌ أَبداً لإدغامِ[١٢] [حَرْفٍ][١٣] آخَرَ فيهِ، فهُوَ لا يُدغَمُ في حَرْفٍ آخَرَ لامتناعِ إِسْكانِهِ[١٤].

---

(١) سقط المضارع من جميع النسخ إلا الأصل.

(٢) سقط من د.

(٣) في ب و هـ: وانفدّ ينفدّ، وفي د: وانقذّ ينقذُّ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل و ب و د، وفي ج: به، وأثبتناه من هـ.

(٦) في ب: وتمادَّ يتمادّ.

(٧) في د: فيه.

(٨) كـ(افعوَّلَ وافعَنْلَلَ وافعَنْلَى)، وفي التَّعبيرِ بـ(لم) إشارةٌ إلى جوازِ المَجِيْءِ من كلِّ بابٍ وإنْ تَخَلَّفَ لِعَدَمِ الوَضْعِ. تد ١٣٥

(٩) في الأصل: فيه.

(١٠) في هـ بزيادة: يتمدّدُ. قلت: فكأن الحرف الأول انشغل عن الإدغام بإدغام غيره فيه، والحاصل: أن كل مدغم فيه يمتنع إدغامه في غيره وإلا لزم عدم تحقق شرطه وهو إسكان الأول.

(١١) في هـ: يدغم فيه.

(١٢) في الأصل: لا لإدغام.

(١٣) سقط من الأصل.

(١٤) لأدائِهِ إلى تَفَكُّكِ الإدغامِ. تد ١٣٦

(وفي نَحْوِ: مَدٍّ) أَعْنِي (مَصْدَراً) أي: وكذلك الإِدغامُ واجِبٌ/ ٥٢ ـ أ/ في كُلِّ مَصْدَرٍ مُضاعَفٍ لم يَقَعْ بينَ حَرْفَي التَّضعيفِ[١] حَرْفٌ فاصِلٌ ويكونُ الثَّاني مُتَحَرِّكاً، وعَقَّبَ نَحْوَ: (مَدٍّ) بقولِهِ: (مَصْدَراً)؛ دَفْعاً لِتَوَهُّمِ أَنَّهُ ماضٍ أَوْ أَمْرٌ.

(وكذلك) الإدغامُ[٢] واجِبٌ (إِذِ اتَّصلَ بالفِعْلِ) المُضاعَفِ أَوْ ما شاكَلَهُ[٣] مِمَّا مَرَّ (أَلفُ الضَّميرِ أَوْ واوُهُ أَوْ ياؤُهُ)، سواءٌ كانَ ماضِياً أَوْ مُضارِعاً أَوْ أَمْراً، مُجَرَّداً أَوْ مَزِيداً فيهِ، مَجْهولاً أَوْ مَعْلوماً، ولذا قالَ بـ(الفِعْلِ)[٤] ولم يَقُلْ بـ(هذهِ الأَفعالِ)، وذلك لأَنَّ ما [قَبْلَ][٥] هذهِ الضَّمائرِ وهُوَ الثَّاني منَ المُتجانِسَينِ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُتَحَرِّكاً؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ التقاءُ السَّاكِنَينِ[٦]، وحينئذٍ [إِنْ كانَ الأَوَّلُ ساكِناً][٧] يُدرَجُ وإلاَّ يُسكَّنُ ويُدرَجُ في الثَّاني، فالأَلِفُ (نَحْوُ: مدَّا) بفَتْحِ الميمِ أَوْ ضَمِّهِ[٨]، فِعْلُ الاثنَينِ منَ الماضِي أَوِ الأَمْرِ (و) الواوُ نَحْوُ: (مدُّوا) بفَتْحِ الميمِ أَوْ ضَمِّهِ، فِعْلُ جماعةِ الذُّكُورِ/ ٥٢ ـ ب/ منَ الماضِي أَوِ الأَمْرِ، (و) الياءُ نَحْوُ: (مُدِّي) بِضَمِّ الميمِ، وهُوَ فِعْلُ الأَمْرِ للمُؤَنَّثِ من (تَمُدِّينَ)، فإِنَّ المُحَقِّقِينَ[٩] على أَنَّ هذهِ الياءَ (ياءُ الضَّميرِ) كـ(أَلفِ يَفْعَلانِ وواوِ يَفْعَلونَ)، وخالَفَهُمُ الأَخْفَشُ[١٠]،

---

(١) اِحترازٌ عن نَحْوِ: فِرارٍ. تد ١٣٦

(٢) في ج: أي الإدغام.

(٣) في ج: يشاكله.

(٤) أي: بِتَرْكِ الإشارةِ وبلَفْظِ المفردِ. تد ١٣٧، قلت: هذهِ تبرئةٌ للمُصَنِّفِ عندما خَلَطَ المُضاعَفَ بغيرِهِ.

(٥) في الأصل وب: بعد.

(٦) معَ سُكُونِ هذهِ الضَّمائرِ. تد ١٣٧

(٧) في الأصل: وحينئذ الأول إن كان ساكناً.

(٨) يَحتمِلُ أَنْ يكونَ ماضياً مَبْنِيّاً للمجهولِ، وأَنْ يكونَ أَمراً. تد ١٣٧

(٩) في هـ: بزيادة أكثر المحققين.

(١٠) حيثُ قالَ: هِيَ في (تَمُدِّينَ) علامةُ التأنيثِ والفاعِلُ مُسْتَكِنٌّ، وفيهِ لُزُومُ اجتماعِ العلامَتَينِ، والاعتذارُ ـ بأَنَّ التَّاءَ في (تَمُدِّينَ) علامةٌ للمُخاطَبِ معَ شيءٍ آخَرَ ـ لا يَدْفَعُ هذا المَحْذورَ، تد ١٣٧ ينظر همع الهوامع ـ السيوطي: ١/ ٢٠٠.

وقِسْ على هذه[١] البَوَاقِي منَ المَزيدِ فيهِ ومنَ المُضارِعِ وغيرِ ذلك.

والضَّابِطُ: أنَّهُ يَجِبُ[٢] في كُلِّ فِعْلٍ اجتَمَعَ فيهِ مُتجانِسانِ، ولم يَقَعْ [بينَهما][٣] فاصِلٌ[٤] ويكونُ الثَّاني مُتَحَرِّكاً[٥]، وأمَّا قولُهم[٦]: (قَطِطَ شَعْرُهُ) ـ إذا اشتَدَّتْ جُعُودَتُهُ، و(ضَبِبَ البلدُ) إذا كَثُرَ ضَبابُها بِفَكِّ الإدغامِ ـ فشاذٌّ، جِيْءَ بهِ لبيانِ الأَصْلِ، و(ضَنِنُوا) في قولِهِ[٧]:

.... أنِّـــي أَجُـــودُ لأَقْـــوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

---

(١) في ج و د و هـ: هذا.

(٢) في هـ بزيادة: الإدغام.

(٣) في الأصل: عنهما.

(٤) خَرَجَ بِهِ: نَحْوُ زَلْزَلَ. تد ١٣٧

(٥) خَرَجَ بِهِ: نَحْوُ مَدْذَنَ، فإنْ قيلَ يَنْتَقِضُ هذا الضَّابِطُ بنَحْوِ: (قُوْوِلَ واقْتَتَلَ...) فإنَّهُ يَصْدُقُ على كُلٍّ منها هذا الضَّابِطُ ولم يُدْغَمْ، أُجيبَ عنِ المثالِ الأَوَّلِ: بأَنَّهُ لو أُدْغِمَ التَبَسَ بمجهولِ (قَوَّلَ)، وعن الباقِيِينَ: بأَنَّهُ لو نُقِلَ حركَةُ (التَّاءِ) إلى (القافِ)، وأُدغِمَتِ التاءُ في التاءِ سَقَطَ همزةُ الوَصْلِ، ويقالُ فيهِ: (قَتَّلَ) فَيَلْتَبِسُ بماضي (التَّفعيلِ). تد ١٣٨

(٦) في هـ: نحو قولهم.

(٧) من بَحْرِ البسيطِ، وصدره: (مهلًا أعاذلُ قد جرّبتِ من خُلُقي)، قائلُهُ: قَعْنَبُ بنُ أمِّ صاحبِ الغَطَفانِيُّ، من شُعَراءِ الدَّولةِ الأُمَويَّةِ، ونُسِبَ إلى كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ، وَصَفَ الشَّاعِرُ نفسَهُ بالجُوْدِ حتَّى ولو كانَ مَنْ يَجُودُ عليهِ بخيلاً حريصاً، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (ضَنِنُوا) والأَصْلُ: (ضَنُّوا)، وفُكَّ الإدغامُ للضَّرورةِ، ينظر درة الغواص في أوهام الخواص ـ الحريري: ١٠٢، غريب الحديث ـ الخطابي: ٣/ ٥٢، الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢١٥٦، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٢/ ٥٥٥، لسان العرب ـ ابن منظور: ١٢/ ١٥٧، الكتاب ـ سيبويه: ١/ ٢٩، المقتضب ـ المبرد: ٣/ ٣٥٤، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٤٤١، الخصائص ـ ابن جني: ١/ ١٦١، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٢٤١، الموشح ـ المرزباني: ١/ ١٢٥، مختارات شعر العرب ـ ابن الشجري: ١/ ٧.

مَحْمُولٌ على الضَّرورةِ، والشَّائِعُ الكثيرُ: (ضَنُّوا) أي: بَخِلُوا.

(و) الإِدغامُ (مُمْتَنِعٌ)[١] في كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ الضَّميرُ البارِزُ المَرْفُوعُ المُتَحَرِّكُ[٢]، كـ(تاءِ الخِطَابِ وتاءِ المُتَكَلِّمِ ونونِهِ) في الماضِي[٣] و(نونِ جماعةِ النِّساءِ) مُطْلَقاً، ماضِياً كانَ/ ٥٣ ـ أ/ أوْ غيرَهُ، مُجَرَّداً[٤] أوْ مَزيداً فيهِ، مَبْنِيّاً للفاعِلِ أوِ للمفعولِ؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ[٥] يَقْتَضِي أنْ يكونَ ما قبلَهُ ساكِناً، وهُوَ الثَّاني منَ المُتجانِسَينِ فلا يُمكِنُ الإدغامُ، وعبَّرَ عن جميعِ ذلك بقولِهِ: (في نَحْوِ: مَدَدْتُ ومَدَدْنا، ومَدَدْتَ... إلى مَدَدْتُنَّ) يَعْنِي: مَدَدْتَ مَدَدْتُما مَدَدْتُم، مَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدْتُنَّ (ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ وتَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ ولا تَمْدُدْنَ)[٦]، أي: [٧] هذهِ أَمْثِلَةُ نونِ جماعةِ النِّساءِ.

(و) الإِدْغامُ (جائِزٌ إذا دَخَلَ الجازِمُ على فِعْلِ الواحِدِ) أيَّ جازِمٍ كانَ[٨]، فيجوزُ عَدَمُ الإدغامِ[٩]؛ نَظَراً إلى أنَّ شَرْطَ الإدغامِ تَحَرُّكُ الحَرْفِ الثَّاني، وهُوَ ساكِنٌ هنا فلا يُدغَمُ، ويقالُ: (لم يَمْدُدْ)، وهُوَ لُغَةُ الحِجازِيِّينَ[١٠]، قالَ[١١]:

---

(١) فإنْ قيلَ: لا يجوزُ أنْ يكونَ المُمْتَنِعُ قِسْماً من أقسامِ الإدغامِ؛ لِعَدَمِ صِدْقِ المَقْسِمِ عليهِ، والمَقْسِمُ هُوَ الإدغامُ، وهُوَ موجودٌ لا مُمْتَنِعٌ؛ لأنَّهُ إسكانُ الأَوَّلِ والإدراجُ في الثَّاني، قُلْنا: هذا تقسيمٌ بِحَسَبِ الحالِ، بمعنى: أَنَّ إسكانَ الأَوَّلِ وإدراجَهُ في الثَّاني يكونُ واجِباً وجائِزاً ومُمْتَنِعاً. تد ١٣٨ ـ ١٣٩

(٢) خَرَجَ بالقيودِ نَحْوُ: مَدَّ زيدٌ، وزيدٌ مَدَّ، ومَدَّهُ، ومَدَّا. تد ١٣٩

(٣) بخلافِهِ في المُضارِعِ فإنَّه لا يَمْنَعُ الإدغامَ نَحْوُ: نَمُدُّ. تد ١٣٩

(٤) في د و هـ: بزيادة: كان.

(٥) في هـ ك: هذه الضمائر. قلت: أي الضمير البارز المرفوع المتحرك.

(٦) في ب: ولا تمددنَ.

(٧) سقط من كافة النسخ وأثبتناه من الأصل.

(٨) في ج: أيّاً كان.

(٩) وإنَّما قَدَّمَهُ على مُقابِلِهِ؛ لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى طُولِ الكلامِ فيهِ، ولأنَّهُ أَقْرَبُ إلى القياسِ. تد ١٣٩

(١٠) في د: وهي لغة للحجاز.

(١١) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ زُهَيرُ بنُ أبي سُلْمَى المُزَنِيُّ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (ويُذْمَمِ) فقد جاءَ بِفَكِّ الإدغامِ

ومَـنْ يَـكُ ذا فَضْـلٍ فَيَبْخَـلْ بِفَضْلِهِ   علـى قَوْمِـهِ يُسْـتَغْنَ عَنْـهُ ويُذْمَـمِ

فإنَّ قَوْلَهُ: (ويُذْمَمِ) مَجْزُومٌ/ ٥٣٠ ب/ ؛ لكَوْنِهِ عَطْفاً[1] على (يُسْتَغْنَ)، وهُوَ جَوابُ الشَّرْطِ أَعْنِي (منْ يَكُ)، ويجوزُ الإدغامُ نَظَراً إلى أنَّ السُّكونَ[2] عارِضٌ لا اعتدادَ بِهِ، فتُحَرَّكُ السّاكنَ[3] ويُدغَمُ فيهِ الأَوَّلُ، فيقالُ: (لم يَمُدُّ) بالضَّمِّ أوِ الفَتْحِ أوِ الكَسْرِ لِما سَيَأْتِي[4]، وهُوَ لُغَةُ بني تميمٍ، والأَوَّلُ هُوَ[5] الأَقْرَبُ إلى القياسِ[6]، وفي التَّنزيلِ: (وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ/ المدثر ـ آ: ٦).

فـإنْ قُلْـتَ: إنَّ السُّـكُونَ فـي [نحـوِ][7] (مَـدَدْتُ) ونَحْـوِه أيضـاً عـارِضٌ، فلمَ لا يجـوزُ [فيـهِ][8] الإدغـامُ؟ قُلْـتُ: لأنَّ هذهِ الضَّمائِـرَ كـ(جُزءٍ) مِـنَ الكلمةِ، وسُـكِّنَ ما قبلَهـا دِلالـةً على ذلك، فَلَوْ حُرِّكَ لَـزَالَ الغَرَضُ[9]، ولأنَّ الإدغـامَ مَوْقُوفٌ على تَحَرُّكِ الثَّانـي، وهُوَ مَوْقُوفٌ علـى الإدغامِ؛ لِئَلاَّ تَتَوالى الحَـرَكَاتُ الأَرْبَعُ [فَيَلْـزَمُ][10] الدَّورُ،

على لُغَةِ الحِجازِيِّينَ؛ لكونِهِ معطوفاً على المجزومِ، وسكونُ الجَزْمِ عارِضٌ بسَبَبِ العامِلِ، ينظر ديوانه: ٨٠، جمهرة أشعار العرب ـ القرشي: ١/ ١٧٤، شرح المعلقات السبع ـ الزوزني: ١/ ١٥٠.

(١) في ج: معطوفاً، وفي هـ: لعطفه.

(٢) في د: الساكن.

(٣) في ب: الثاني.

(٤) في هـ: سيجيءُ.

(٥) سقط من ج.

(٦) وإنَّما كانَ أَقْرَبَ؛ لمُوافقَتِهِ للأَصْلِ (أَعْنِي عَدَمَ الإدغامِ)، وتقديماً لأَقْوَى الطَّالِبَينِ وهُوَ العامِلُ، وحَمْلًا على ما أُجمِعَ على إِظْهارِهِ من نَحْوِ (رَدَدْتُ)؛ لِشَبَهِهِ بِهِ في الجُمْلَةِ، ولانتفاءِ الثِّقَلِ بسُكونِ أَحَدِ الحَرْفَينِ. تد ١٤٠

(٧) من هـ.

(٨) من هـ.

(٩) أيِ: المقصودُ وهُوَ الدِّلالةُ على أَنَّها كالجُزْءِ. تد ١٤١

(١٠) في الأصل: فلزم.

وفـي هـذا[١] نَظَـرٌ؛ إذْ تَحَـرُّكُ الثَّانـي لا يَتَوَقَّفُ علـى الإدْغامِ بـل على إِسْـكانِ الأَوَّلِ، وهُـوَ جُـزْءُ الإدْغامِ لا نَفْسُـهُ[٢].

وإِنَّما قالَ: (على فِعْلِ الواحِدِ)؛ لأنَّ الإدْغامَ واجِبٌ/ ٥٤ ـ أ/ في فِعْلِ الاثنَينِ[٣] وفِعْلِ جَماعةِ الذُّكُورِ وفِعْلِ الواحدةِ المُخاطَبَةِ كما مَرَّ، ومُمْتَنِعٌ في فِعْلِ جماعةِ النِّساءِ، فالجائِزُ[٤] في فِعْلِ الواحِدِ غائِباً كانَ أوْ مُخاطَباً أوْ مُتكَلِّماً وكذا في الواحِدةِ الغائِبةِ، ولَفْظُ المُصَنِّفِ لا يُشعِرُ بذلك[٥]؛ إذْ لا يَنْدَرِجُ في (الواحِدِ): الواحِدَةُ، ولا [يَصِحُّ][٦] أنْ يقالَ: المُرادُ فِعْلُ[٧] الشَّخْصِ الواحِدِ مُذَكَّراً كانَ[٨] أوْ مُؤَنَّثاً؛ لأنَّهُ يَنْدَرِجُ فيهِ حينئذٍ فِعْلُ الواحِدةِ المُخاطَبَةِ، والإدغامُ فيهِ واجِبٌ لا جائِزٌ، اللَّهُمَّ إلاَّ[٩] أنْ يقالَ: قد عُلِمَ حُكْمُهُ، فهُوَ في[١٠] حُكْمِ المُسْتَثْنَى، ولا يَخْلُو عن تَعَسُّفٍ.

فهذا المُضارِعُ المَجزومُ لا يَخْلُو منْ[١١] أنْ يكونَ مَكْسورَ العَينِ أوْ مفتوحَهُ أوْ

---

(١) أي: في تعليلِ عَدَمِ الإدغامِ فيما ذُكِرَ بهذا الوَجْهِ. تد ١٤١

(٢) ويُمْكِنُ أنْ يُمْنَعَ ذلك الدَّليلُ مَنْعاً إِجْماليّاً فيقالُ: هذا الدَّليلُ بِجَميعِ مُقَدِّماتِهِ غيرُ صحيحٍ؛ لِتَخَلُّفِ مُقتضاهُ في الفِعْلِ إذا دَخَلَ عليهِ الجازِمُ نَحْوُ: (لم يَمُدَّ). تد ١٤١

(٣) سقط من هـ.

(٤) في ب و د: وجائز.

(٥) أي: بِجَوازِهِ في الواحدةِ، بناءً على أنَّ المُرادَ بِفِعْلِ الواحِدِ: ليسَ هُوَ الذي لم يَتَّصِلْ بِهِ الضَّميرُ البارِزُ، بل هُوَ أَخَصُّ منهُ، وهُوَ الموضوعُ للواحِدِ المُذَكَّرِ. تد ١٤١

(٦) في الأصل: يصلح، وفي ب: يجوز.

(٧) سقط من ج.

(٨) سقط من د.

(٩) سقط من ج و هـ.

(١٠) سقط من د.

(١١) في هـ: إما.

مَضْمومَهُ، (فإنْ كانَ مَكْسورَ العَينِ كيَفِرُّ) أي: يَهْرُبُ، (أوْ مَفْتُوحَهُ كيَعَضُّ) الشَّيْءَ، ويَعَضُّ عليهِ [أي][1]: يَأْخُذُهُ بالسِّنِّ، (فتقولُ: لم يَفِرَّ ولم يَعَضَّ/ ٥٤ ـ ب/ بكَسْرِ اللاَّمِ وفَتْحِها)، أمّا الكَسْرُ فلأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكَسْرِ؛ لِمَا بينَ الكَسْرِ[2] والسُّكونِ منَ التَّآخِي[3]، ولأنَّ الجَزْمَ قد جُعِلَ عِوَضاً عنِ الجَرِّ عندَ تَعَذُّرِ الجَرِّ أَعْنِي[4] في الأَفْعَالِ[5]، فكذا جُعِلَ الكَسْرُ[6] عِوَضاً عنِ السكونِ عندَ تَعَذُّرِ السُّكُونِ، وأَمَّا الفَتْحُ فلِكَوْنِهِ أَخفَّ، ولكَ أنْ تقولَ: الكَسْرُ في (لم يَفِرِّ) لمُتابعَةِ العَيْنِ[7]، وكذا الفَتْحُ في (لم يَعَضَّ).

(و) تقولُ: (لم يَفْرِرْ ولم يَعْضَضْ) بفَكِّ الإدغامِ كما هُوَ لُغَةُ الحِجازِيِّينَ (وهكذا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمارُّ) يَعْنِي تقولُ: (لم يَقْشَعِرَّ ولم يَحْمَرَّ ولم يَحمارَّ) بكَسْرِ اللاَّمِ وفَتْحِها كمَا[8] مرَّ، و(لم يقشَعْرِرْ ولم يَحْمَرِرْ ولم يَحمارِرْ) بِفَكِّ الإدغامِ وكَسْرِ

---

(١) من هـ.

(٢) في ب: الكسر

(٣) وَجْهُ التَّآخِي: أنَّ الكَسْرَ لِقِلَّتِهِ يُناسِبُ العَدَمَ وهُوَ السُّكونُ، وقالَ السَّيِّدُ الشَّريفُ: الكَسْرَةُ أُخْتُ السُّكونِ في المَخْرَجِ، بمعنى: أنَّ الحَرْفَ السَّاكِنَ والمُتَحَرِّكَ بالكسرةِ قريبانِ في الأَداءِ ورَفْعِ اللِّسانِ بِهما، وقيل: لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين وأل والإضافة. تد ١٤٢، قلت: وإنَّما فَسَّرَهُ بذلك؛ لأنَّ السُّكونَ في ذاتِهِ لا مَخْرَجَ لَهُ.

(٤) سقط من د.

(٥) المُضارَعَةِ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلاَّ لِلإضافةِ، والأفعالُ لا تَقْبَلُها؛ لأنَّها أَخبارٌ في المَعْنَى، والفِعْلُ لا يَصِحُّ أنْ يُخْبَرَ عنهُ، فلا يُجَرُّ. تد ١٤٢ قلت: لأنَّ قولَنا: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، بمنزلةِ: (زيدٌ مَمْرُورٌ بِهِ)، ولذا لا يَقَعُ الفِعْلُ مُضافاً إليهِ، فالإضافةُ ههنا تَشْمَلُ الإضافةَ الاصطلاحيَّةَ، والإضافةَ بحَرْفِ الجَرِّ.

(٦) في ب: الكسر

(٧) لأنَّ حَرَكَتَها الكَسْرُ وقد زالَ لعارِضِ الإدغامِ فكَأَنَّهُ ثابِتٌ؛ لأنَّهُ الأصلُ وزَوالُهُ عارِضٌ. تد ١٤٣

(٨) في ج و د: لما.

ما قبلَ الآخِرِ؛ لأنَّا نُقَدِّرُ[1] الأَصْلَ - في: يَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ ويَقْشَعِرُّ[2]: (يَحْمَرِرُ ويَحْمَارِرُ ويَقْشَعْرِرُ) - [مكسوراً][3] ما قبلَ الآخِرِ، وفي الماضِي مفتوحَهُ حَمْلاً/ ٥٥ - أ/ على الأَخواتِ، نَحْوُ: (اجتمَعَ يَجْتَمِعُ واستَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ)، وقَوْلُهُم: (اِرْعَوَىْ[4] يَرْعَوِيْ[5] واحْوَاْوَىْ يَحْوَاْوِيْ)[6] يَدُلُّ عليهِ[7].

(وإنْ كانَ العَينُ منَ المُضارِعِ مَضْمُوماً فيَجوزُ) عندَ دُخُولِ الجازِمِ عليهِ (الحَرَكاتُ الثَّلاثُ) الضَّمُّ والفَتْحُ والكَسْرُ (معَ الإدغامِ) (و) يَجوزُ (فَكُّهُ) أي: فَكُّ الإدغامِ (تقولُ: لم يَمُدَّ بحركاتِ الدَّالِ) الفَتْحُ للخِفَّةِ، والكَسْرُ لأَنَّهُ الأَصْلُ في حَرَكَةِ السَّاكِنِ[8]، والضَّمُّ لإتباعِ العينِ، (و) تقولُ: (لم يَمْدُدْ) بِفَكِّ الإدغامِ لِما تَقَدَّمَ.

(وهكذا حُكْمُ الأَمْرِ) يَعْنِي أَمْرَ المُخاطَبِ، [وإلاَّ فأَمْرُ الغائِبِ][9] قد دَخَلَ تحتَ

---

(١) في ج: نقول.

(٢) أَخَّرَ هذا إيذاناً بأَنَّهُ لا يَحتاجُ إلى التَّقديرِ؛ للعِلْمِ بأنَّ حَرَكَةَ رائِهِ الأُوْلى نُقِلَتْ إلى ما قبلَها. تد ١٤٣

(٣) في الأصل: بكسر.

(٤) وأَصْلُهُ: (اِرْعَوَوَ) تَطَرَّفَتِ الواوُ وما قبلَها غيرُ مضمومٍ فانقَلَبَتْ ياءً، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها حينئذٍ، وإنَّما لم تُدْغَمْ لِسَبْقِ الإعلالِ على الإِدْغامِ؛ لأنَّ سَبَبَ الإعلالِ مُوْجِبٌ لهُ وسَبَبَ الإدغامِ مُجَوِّزٌ. تد ١٤٣

(٥) أَصْلُهُ: (يَرْعَوِوُ) قُلِبَتْ لامُهُ الثانيةُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، فزالَ مُقْتَضي الإدغامِ. تد ١٤٣

(٦) في ب زيادة نصّها: أي اسمرّت شفته.

(٧) أي: على تقديرِ فَتْحِ ما قبلَ الآخِرِ في الماضِي وكَسْرِهِ في المُضارِعِ مِمَّا ذُكِرَ، فإنَّ الفتحَ في (اِرْعَوَى) ظاهِرٌ يَـدُلُّ عليهِ في (احْمَرَّ)، والكَسْـرَ في (يَرْعَوِي) ظاهِـرٌ يَدُلُّ عليهِ في (يَحْمَرُّ)، وكذا: (اِحْـوَاوَى يَحْوَاوِي). تد ١٤٣

(٨) لأَنَّكَ إذا خَلَّيْتَ نفسَكَ وطبيعَتَها وَجَدْتَ منها أَنَّها لا تَتَوَصَّلُ إلى التَّلَفُّظِ بالسَّاكِنِ الثَّاني منَ السَّاكِنَينِ إلاَّ بكَسْرَةٍ خفيَّةٍ خفيفةٍ على الحَرْفِ الأَوَّلِ يُحَسُّ بها عندَ الامتحانِ كما في (بَكْرْ) في الوَقْفِ. تد ١٤٤

(٩) في الأصل: وأما....

المجزومِ، يَعْنِي: يَجوزُ في الأَمْرِ إذا كانَ فعلُ الواحِدِ ما يَجوزُ في الفعل[١] المُضارِعِ المجزومِ، ولا تَنْسَ ما تقدَّمَ [من][٢] أَنَّهُ يَجِبُ إذا اتَّصَلَ بالفِعْلِ أَلِفُ الضَّميرِ/ ٥٥ ـ ب/ أَوْ واوُهُ أَوْ ياؤُهُ، ويَمْتَنِعُ إذا اتَّصَلَ بِهِ نونُ جماعةِ النِّساءِ، فإنْ كانَ مَكْسُورَ العينِ أَوْ مفتوحَهُ (فتقولُ: فِرَّ وعَضَّ بكَسْرِ اللاَّمِ وفَتْحِها) لِمَا تَقَدَّمَ (وافرِرْ واعضَضْ) بِفَكِّ الإدغامِ، (و) إنْ كانَ مَضْمُومَ العَيْنِ فتقولُ: (مُدَّ بحَرَكاتِ الدَّالِ) الضَّمِّ والفَتْحِ والكَسْرِ، (وامْدُدْ) بِفَكِّ الإدغامِ[٣]؛ لِمَا[٤] ذُكِرَ في المُضارِعِ، وقد رُوِيَتِ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ في[٥] قولِ جريرٍ[٦]:

ذُمَّ المَنَـازِلَ بَعْـدَ مَنْزِلَـةِ اللِّوَى ... والعيْـشَ بعْـدَ أُولئِـكَ الأَيَّـامِ

والأَعْرَفُ الأَفْصَحُ الكَسْرُ في مثلِ هذهِ [الصُّورةِ][٧]، أَعْنِي: عندَ التقاءِ السَّاكِنَينِ، ومِمَّا جاءَ بِفَكِّ الإدغامِ قولُهُ[٨]:

---

(١) سقط من ب و د.

(٢) من د.

(٣) الإدغامُ في المُضارِعِ المَجزومِ أَقْوَى منهُ في الأَمْرِ، ومِنْ ثَمَّ اتَّفَقَ القُرَّاءُ على إظهارِ: (واضْمُمْ واشْدُدْ)، ولم يُظْهِرْ (مَنْ يَرْتَدَّ) سِوَى نافِعٍ وابنِ عامِرٍ وأبي جَعْفَرٍ، والسِّرُّ في ذلك أَنَّ سُكُونَ الأَمْرِ سُكُونُ بناءٍ، فكانَ كسُكُونِ (رَدَدْتُ)، وسُكُونُ المُضارِعِ سُكُونُ إعرابٍ عارِضٍ، والعارِضُ لا يُعْتَدُّ بِهِ، تد ١٤٤، معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٢/ ٢١٨.

(٤) في ج و د هـ: كما.

(٥) في هـ: من.

(٦) من بَحْرِ الكامِلِ، قائِلُهُ جريرٌ، قال ابنُ هشامٍ: الأَرْجَحُ فيهِ كَسْرُ الميمِ الذي هُوَ واجِبٌ إذا فُكَّ الإدغامُ على لُغَةِ الحِجازِ، ودونَهُ الفتحُ للتَّخفيفِ وهُوَ لُغَةُ بني أَسَدٍ، والضَّمُّ ضعيفٌ ووَجْهُهُ إرادةُ الإتباعِ، ينظر: ديوانه: ٤٥٢، المقتضب ـ المبرد: ١/ ١٨٥، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٢/ ٢٤٥، الكامل في اللغة والأدب ـ المبرد: ١/ ٢٦٧، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٥/ ٤٣٢.

(٧) في الأصل و هـ: الصور.

(٨) مـن بَحْـرِ الطَّويـلِ، قائِلُهُ أبو الأسـودِ الدُّؤَلـيُّ، وقـد رُوِيَ (أُعدُدْ)، وفي الدِّيـوانِ (عُدَّ) ولا شـاهِدَ فيهِ،

أُعْـدُدْ مِـنَ الرَّحْمَـنِ فَضْـلاً وَنِـعْمَةً عَلَيْكَ إذَا مَـا جَـاءَ لِلْخَيْـرِ طَالِـبُ[1]

والمُرادُ: جَوازُ الإدغامِ وفكُّهُ عندَنا[2]، وإلاَّ[3] فالإدغامُ واجِبٌ في بني تميمٍ مُمْتَنِعٌ في الحِجازِيِّينَ، قالوا: إذا اتَّصَلَ/ ٥٦ ـ أ/ بالمجزومِ حالَ الإدغامِ (هاءُ الضَّميرِ) لَزِمَ وَجْهٌ واحِدٌ، نَحْوُ: (رُدَّها) بالفَتْحِ[4]، و(رُدُّهُ) بالضَّمِّ[5] على الأَفْصَحِ، ورُوِيَ: (رُدِّهِ)[6] بالكَسْرِ وهُوَ ضعيفٌ[7].

واعلَمْ أنَّ حُكْمَ الثُّلاثِيِّ المَزيدِ فيهِ في جميعِ ما ذُكِرَ[8] حُكْمُ المُجَرَّدِ، وإنْ لم يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ اكتفاءً بالأَصْلِ فليَعْتَبِرْهُ النَّاظِرُ؛ وَلا[9] يَخْفَى شَيْءٌ منهُ على مَنِ اطَّلَعَ على ما ذَكَرْنا.

ينظر ديوانه: ١٧٩، معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٣/ ١٣٥، اللمحة في شرح الملحة ـ الحريري: ١/ ١٣٩، ربيع الأبرار ـ الزمخشري: ٤/ ٣٦٨، التذكرة الحمدونية ـ البغدادي: ٢/ ٣٠٠، لباب الآداب ـ ابن منقذ: ١/ ٢٣.

(١) في هامش د ما نصه: تمام البيت في نسخة صحيحة: إذا جاءه للخير منّيَ طالبُ.

(٢) يَعْنِي أَنَّهُ يَجوزُ لنا أنْ نُدْغِمَ المُضارِعَ المجزومَ وأَمْرَ المُخاطَبِ أَخْذاً بقولِ بني تميمٍ، وأنْ لا نُدغِمَ أَخْذاً بقولِ الحِجازِيِّينَ. تد ١٤٥

(٣) سقط من ب.

(٤) فقط؛ لأنَّ (الهاءَ) لِخَفائِهِ كأَنَّهُ معدومٌ، فكأنَّ الألِفَ وَلِيَتِ المُدْغَمَ، وما قبلَ الألفِ يَجِبُ أنْ يكونَ مَفْتوحاً. تد ١٤٦

(٥) لأنَّ (الهاءَ) خَفِيَّةٌ، فكأنَّ الواوَ وَلِيَتِ الدَّالَ، فضُمَّ حِفْظاً لمَدَّتِها. تد ١٤٦

(٦) وَجْهُها أنَّ (الواوَ) يَنْقَلِبُ بالكسرةِ إلى (الياءِ) فلا يَبْقَى الاستكراهُ؛ لأنَّ حُكْمَ (الهاءِ) أنْ تُكْسَرَ وتُقْلَبَ الواوُ ياءً إذا كانَ ما قبلَ الهاءِ مكسوراً، نَحْوُ: (بِهِ). تد ١٤٦

(٧) لأنَّهُ يَسْتَلْزِمُ انقلابَ الواوِ ياءً، وهُوَ خلافُ الأَصْلِ. تد ١٤٦

(٨) في هـ: ذكرنا.

(٩) في هـ: اذ لا.

(وتقولُ في اسمِ الفاعِلِ: مادٌّ) بالإدغامِ وُجُوباً؛ لاجتماعِ المِثْلَينِ معَ عَدَمِ [المانِعِ][(١)]، والتقاءُ السَّاكِنَينِ على حَدِّهِ، والأَصْلُ: مادِدٌ (مادّانِ مادُّونَ) مُدّادٌ ومُدَّدٌ (ومَدَدَةٌ[(٢)]، مادّةٌ مادّتانِ مادّاتٌ[(٣)] ومَوادُّ، و) تقول (في اسمِ المفعول: مَمْدُودٌ كمَنْصُورٍ) من غيرِ إدغامٍ؛ لحُلُولِ الفاصِلِ بينَ حَرْفَي التَّضعيفِ وهُوَ الواوُ، فهُوَ كـ(الصَّحيحِ) بعينِهِ[(٤)]، وأَمَّا المَزيدُ فيهِ فاسمُ الفاعِلِ والمفعولِ منهُ تابعٌ للمُضارِعِ، فإنْ كانَ منَ الأبوابِ/ ٥٦ ـ ب/ المذكورةِ[(٥)] يَجِبُ وإلاَّ يَمْتَنِعُ[(٦)]، وأمَّا الرُّباعِيُّ[(٧)] فلا مَجالَ للإدغامِ فيهِ أَصْلاً[(٨)].

فهذا أَوانُ أنْ نُشَمِّرَ الذَّيلَ لتحقيقِ المُعْتَلِّ والمهموزِ، مقدِّمينَ المُعْتَلَّ لِمَا لهُ منَ الأقسامِ والأبحاثِ ما ليسَ للمهموزِ، فكَأَنَّهُ [يُحَرِّكُ][(٩)] نَفْسَ السَّامِعِ في طَلَبِهِ؛ لكونِهِ أَكْثَرَ بَحْثاً.

(فَصْلٌ؛ المُعْتَلُّ)[(١٠)] وهُوَ اسمُ [فاعِلٍ][(١١)] منِ (اعْتَلَّ) أي: مَرِضَ، وسُمِّيَ[(١٢)] هذا

---

(١) وهُوَ الفاصِلُ أوْ سكونُ الثَّاني. تد ١٤٦، في الأصل و ج و هـ: مانع.

(٢) الأمثلة الثلاثة الأخيرة من الأصل و ب.

(٣) والأَصْلُ: (مادِتاتٌ) حُذِفَتِ التَّاءُ الأُولى لكراهَةِ اجتِماعِ عَلامَتَي التَّأنيثِ من جِنْسٍ واحِدٍ. تد ١٤٦

(٤) في عَدَمِ الإدغامِ. تد ١٤٦

(٥) في قولِهِ: (في نَحْوِ مَدَّ... إلى قولِهِ: وتَمادَّ يَتَمادُّ). تد ١٤٦

(٦) أيِ: الإدغامُ، كما في (يَتَمَدَّدُ) فَهُوَ (مُتَمَدِّدٌ). تد ١٤٦

(٧) أيِ: المُضاعَفُ؛ لِئَلاَّ يَرِدَ النَّقْضُ بِنَحْوِ (اطمَأَنَّ). تد ١٤٦

(٨) لحُلُولِ الفاصِلِ بينَ حَرْفَي التَّضعيفِ. تد ١٤٧

(٩) في الأصل و ج: تحرك.

(١٠) في ب: فصل في المعتل.

(١١) في الأصل: الفاعل.

(١٢) في ج و هـ: ويسمى.

القِسْمُ مُعْتَلاً؛ لِمَا فيهِ منَ الاعتِلالِ[1]، وأمَّا في الاصطِلاحِ: فهُوَ (ما كانَ[2] أحَدُ أُصُولِهِ) أي: [أَحَدُ][3] حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ (حَرْفَ عِلَّةٍ)، واحترَزَ بـ(الأَصْلِيَّةِ)[4] عن نَحْوِ: (اِعْشَوْشَبَ وقَاتَلَ وتَفَيْهَقَ) وأَمثالِها، ودَخَلَ فيهِ[5] نَحْوُ: (قُلْ [وبعْ][6] وعِدْ) [وأَمثالِها][7]، ولا يُتَوَهَّمُ خروجُ اللَّفيفِ من هذا التَّعريفِ فإنَّ[8] اثنَينِ[9] من أُصُولِهِ حَرْفا عِلَّةٍ؛ [لأنَّهُ إذا كانَ اثنانِ منها حَرْفَي عِلَّةٍ يَصْدُقُ عليهِ أنَّ أَحَدَهُما[10] حَرْفُ عِلَّةٍ][11] ضَرُورةً.

(وهِيَ) أي: حُرُوفُ[12]/ ٥٧ ـ أ/ العِلَّةِ (الواوُ والألفُ والياءُ)، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأَنَّ من شَأْنِها أنْ يَنْقَلِبَ بعضُها إلى بعضٍ[13]، وحقيقةُ العِلَّةِ: تَغييرُ الشَّيْءِ عن حالِهِ، وعندَ بَعْضِهِم أنَّ (الهمزةَ) من حُرُوفِ العِلَّةِ[14]، والجُمْهُورُ على خلافِهِ؛ إذ لا يَجرِي فيها ما

---

(١) وهُوَ تغييرُ حروفِ العِلَّةِ للتَّخفيفِ. تد ١٤٧، في ب: الإعلالات، وفي هـ: الاعتلالات، وفي ج: الإعلال.

(٢) سقط من د.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) هذهِ اللَّفظَةُ ليسَتْ في كلامِهِ، إلاَّ أنَّ الشَّارِحَ أَوَّلَهُ بها. تد ١٤٧

(٥) لأنَّهُ وإنْ خَلا ظاهراً عن حرفِ العِلَّة لكنَّ أَحَدَ أُصُولِهِ حرفُ عِلَّةٍ. تد ١٤٧

(٦) من هـ.

(٧) من هـ، وفي بقية النسخ: وأمثالهما.

(٨) في هـ: بأن.

(٩) عِلَّة للمَنْفِيِّ. تد ١٤٧

(١٠) في د: أحدها، وفي ج: أحداها.

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من ج.

(١٢) في ب و د: أحرف.

(١٣) اِطِّراداً فيَتَغيَّرُ حالُها. تد ١٤٨

(١٤) لِمَا يَقَعُ بها منَ التَّغييراتِ المُطَّرِدةِ، وإنْ لم يَجْرِ فيها ما يَجْرِي في الألفِ والواوِ والياءِ في كثيرٍ منَ الأبوابِ. تد ١٤٨

يَجْرِي في (الواوِ والأَلِفِ والياءِ)[1] في كثيرٍ منَ الأبوابِ، وبذلك خَرَجَ: المَهْمُوزُ عن حَدِّ (المُعْتَلِّ).

(وسُمِّيَتْ) حُرُوفُ العِلَّةِ في اصطِلاحِهِم (حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ) أَطْلَقَ المُصَنِّفُ هذا الكَلامَ إلاَّ أنَّ فيهِ تَفْصيلاً، فلا بدَّ[2] علينا أنْ نُشيرَ إليهِ، وهُوَ أنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ إنْ كانتْ مُتَحَرِّكةً[3] لا تُسَمَّى حُرُوفَ (المَدِّ واللِّينِ) [لانتِفائِهما فيها، وهذهِ في غيرِ الأَلِفِ[4]، وإنْ كانتْ ساكِنةً[5] تُسَمَّى حُرُوفَ (اللِّينِ)][6] لِمَا فيها منَ اللِّينِ؛ لاتِّساعِ مَخْرَجِها؛ لأَنَّها تَخرُجُ في[7] لِينٍ من غيرِ خُشُونَةٍ على اللِّسانِ، وحينئذٍ إنْ كانتْ حَرَكَاتُ ما قبلَها/ ٥٧ـب/ من جِنسِها، بأنْ يكونَ ما قبلَ الواوِ مَضْمُوماً والأَلِفِ مَفْتُوحاً والياءِ مَكْسُوراً تُسَمَّى حُرُوفَ (المدِّ) أَيضاً؛ لِمَا فيها من اللِّينِ معَ الامتدادِ[8]، نَحْوُ: (قَاْلَ ويَقُوْلُ، [وبَاْعَ][9] ويَبِيْعُ)، وإلاَّ تُسَمَّى حُرُوفَ[10] اللِّينِ[11] لا المَدِّ لانتفائِهِ فيها، هذا في الواوِ والياءِ، وأمَّا الألفُ فيكونُ حَرْفَ مَدٍّ أَبَدَاً، وهُما تارةً يَكونانِ حَرْفَي عِلَّةٍ فقط، وتارةً حَرْفَي لِينٍ

---

(١) منَ التَّغييراتِ كـ(الحَذْفِ والقَلْبِ والإِسكان). تد ١٤٨

(٢) في ج: فلا بأس، وسقط من بقية النسخ، وأثبتناه من الأصل.

(٣) كـ(وَثِقَ ويَسَرَ). تد ١٤٨

(٤) لأَنَّها لا تَقْبَلُ الحركةَ فلا تَنْفَكُّ عن المَدِّ واللِّين. تد ١٤٨

(٥) أي: مُطلقاً، سواءٌ كانتْ حَرَكَةُ ما قبلَها من جِنْسِها أم لا. تد ١٤٨

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من هـ.

(٧) لإي ب: من.

(٨) أيِ: الاستطالةِ. تد ١٤٨

(٩) من د.

(١٠) في ب: حرف.

(١١) كـ(الياءِ والواوِ) في: (أَيْسَرَ وأَوْعَدَ). تد ١٤٩

أَيضاً[1]، وتارةً حَرْفَي مَدٍّ[2] أيضاً، فحُرُوفُ العِلَّةِ أَعَمُّ منهما[3]، وحُرُوفُ اللِّينِ أَعَمُّ من حُرُوف المَدِّ[4]، [هذا ولكنَّهم يُطلِقونَ على هذهِ الحُرُوفِ (حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ)][5] مُطْلَقاً[6]، والمُصَنِّفُ جَرَى على ذلك، ونُقِلَ عنِ المُصَنِّفِ في تَسْمِيَتِها حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ: أَنَّها[7] تَخرُجُ في لِينٍ من غَيرِ كُلْفةٍ على اللِّسانِ، وذلك لاتِّساعِ مَخرَجِها، فإنَّ المَخرَجَ إذا اتَّسَعَ انتَشَرَ الصَّوْتُ وامتدَّ ولانَ/ ٥٨ ـ أ/ ، وإذا ضاقَ انضَغَطَ فيهِ[8] الصَّوْتُ وصَلُبَ.

(والأَلِفُ حينئذٍ) أي: حينَ [إذ][9] كانَ أَحَدُ الحُرُوفِ الأُصُولِ مِنَ المُعْتَلِّ (تكونُ مُنْقَلِبةً عن واوٍ أوْ ياءٍ)[10]، نَحْوُ: (قالَ وباعَ)؛ لَأنَّ الحُرُوفَ الأُصُولَ هِيَ حُرُوفُ الماضِي مِنَ المُجَرَّدِ، وهِيَ مِنَ الثُّلاثِيِّ مُتَحَرِّكةٌ أَبَداً في الأَصْلِ، والأَلِفُ ساكِنَةٌ فلا تكونُ أَصْلاً، وأَمَّا في الرُّباعِيِّ فلأنَّ حُرُوفَ[11] الأُصُولِ تكونُ مُتَحَرِّكةً

---

(١) سقط من هـ.

(٢) في هـ بزيادة: ولين.

(٣) في د: منها.

(٤) لاشتراطِ المُجانَسَةِ في الأخيرِ دونَ الأَوَّلِ، ومعلومٌ أنَّ المُطْلَقَ أَعَمُّ من المُقَيَّدِ. تد ١٤٩

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من هـ

(٦) أي: من غيرِ تفصيلٍ، فهُوَ إمَّا محمولٌ على هذا التَّفصيلِ، أوْ على تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بما يؤولُ إليهِ. تد ١٤٩

(٧) في ب: لأنها.

(٨) في هـ: إليه.

(٩) من د، وفي سائر النسخ: إذا.

(١٠) وإنَّما لم يُثبِتوها أَصْلًا؛ لأنَّ الأصولَ في الأَبْنِيَةِ قابلةٌ للحَرَكاتِ، فَكَرِهُوا أنْ يَضَعُوا فيها ما لا يَقْبَلُ الحركةَ، ولذلك لم يَضَعُوها أيضاً للإلحاقِ. تد ١٤٩

(١١) في ب و ج و د: حروفه.

إلاَّ الثَّانِيَ، فلا يَجوزُ أنْ يكونَ أَلِفاً؛ لالتباسِهِ بـ(فاعَلَ) منَ الثُّلاثِيِّ المَزِيدِ فيهِ، ولأَنَّهُ امتَنَعَ[١] كونُهُ أَصْلاً في الثُّلاثِيِّ فَحُمِلَ عليهِ الرُّباعِيُّ، واحتَرَزَ بقولِهِ (حينئذٍ): عنِ الأَلِفِ في[٢] نَحْوِ: (قاتَلَ واحْمارَّ وتَباعَدَ)، مِمَّا ليسَ منَ حُرُوفِهِ الأُصُولِ؛ فإنَّها ليسَتْ مُنْقَلِبَةً بل هِيَ زائِدةٌ.

واعلَمْ أنَّ (الأَلِفَ) في الأَفْعالِ كُلِّها وفي الأَسماءِ المُتَمَكِّنَةِ إمَّا أنْ تكونَ زائِدةً أوْ مُنْقَلِبةً[٣]/ ٥٨ ـ ب/ ، بخلافِ الأَسماءِ غيرِ[٤] المُتَمَكِّنَةِ والحُرُوفِ، نَحْوُ: (مَتى ومَهْما وبَلَى وعَلَى) وما أَشْبَهَ ذلك[٥]؛ فإنَّها فيها أَصْلِيَّةٌ[٦].

واعلَمْ أنَّ المُعْتَلَّ جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْواعٌ مُخْتَلِفَةُ الحقائِقِ كـ(مُعْتَلِّ الفاءِ والعينِ...) وغيرِ ذلك، فأَشارَ إلى انحصارِ أَنْواعِهِ بقولِهِ: (وأَنْواعُهُ سَبْعَةٌ)؛ لأنَّ حَرْفَ العِلَّةِ فيهِ إمَّا أَنْ يكونَ مُتَعَدِّداً أوْ لا، فإنْ لم يَكُنْ مُتَعَدِّداً فإمَّا فاءٌ[٧] أوْ عَيْنٌ أوْ لامٌ، فهذهِ ثلاثةُ أَقْسامٍ[٨]، فإنْ كانَ مُتَعَدِّداً فإمَّا أنْ يكونَ اثنَينِ أوْ أَكْثَرَ، فالثَّاني قِسْمٌ واحِدٌ[٩]، والأَوَّلُ إمَّا

---

(١) في د: لما امتنع.

(٢) سقط من ب و هـ.

(٣) أي: عن أَصْلٍ؛ لأنَّ الحروفَ الأُصُولَ فيهما عُرْضَةٌ للحركاتِ ومَحَلٌّ لها، والأَلِفُ لا تَقْبَلُ الحركةَ فتكونُ مُنقَلِبَةً عنِ المُتَحَرِّكِ لا مَحالةَ. تد ١٥١

(٤) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ: الغير.

(٥) كـالأسماءِ الأَعْجَمِيَّةِ كـ(جالوتَ وداودَ). تد ١٥١

(٦) أمَّا الأسماءُ المَبْنِيَّةُ فلِعَدَمِ اشتقاقِها، وأمَّا الحروفُ فلأنَّها غيرُ مُشْتَقَّةٍ ولا مُتَصَرِّفةٍ، فلا يُعْرَفُ لها أَصْلٌ غيرُ هذا الظَّاهِرِ، فلا يُعدَلُ عنهُ من غيرِ دليلٍ. تد ١٥١

(٧) في د: فإما أن يكون.

(٨) في ب: أنواع.

(٩) وهُوَ المُعتَلُّ الكُلِّ أوِ المُعْتَلُّ الجميعِ. تد ١٥١

أنْ يَفْتَرِقا[١] أوْ يَقْتَرِنا، فإنِ افترَقا فَهُوَ قِسْمٌ آخَرُ، وإنِ اقترَنا فإمَّا أنْ يكونَ[٢] فاءً وَعَيناً أوْ عَيْناً ولاماً، فهذانِ قِسْمانِ آخرانِ، فالمَجْمُوعُ سَبْعَةُ أنواعٍ.

النَّوْعُ[٣] (الأَوَّلُ) منَ الأنواعِ السَّبْعَةِ (المُعْتَلُّ الفاءِ) بإضافَةِ (المُعْتَلِّ) إلى (الفاءِ) إضافَةً لَفْظِيَّةً، أيِ: الذي اعتَلَّ فاؤُهُ، قَدَّمَ ما يَكُونُ/ ٥٩ ـ أ/ حَرْفُ العِلَّةِ فيهِ غيرَ مُتَعَدِّدٍ؛ لكَثْرَةِ أبْحاثِهِ واستعمالِهِ[٤]، ثُمَّ قَدَّمَ المُعْتَلَّ الفاءِ لِتَقَدُّمِ الفاءِ على العَيْنِ واللاَّمِ، وهُوَ: ما يكونُ فاؤُهُ[٥] حَرْفَ عِلَّةٍ.

(ويقالُ لهُ: المِثالُ[٦]؛ لمُماثَلَتِهِ) أي: لمُشابَهَتِهِ[٧] (الصَّحيحَ في احتِمالِ[٨] الحَرَكاتِ)[٩]، تقولُ: (وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا) كما تقولُ: (ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا)[١٠]، بخلافِ الأَجْوَفِ[١١] والنَّاقِصِ[١٢]، والفاءُ إمَّا أنْ يكونَ: واواً أوْ ياءً؛ إذِ الأَلِفُ

---

(١) أي: يَقَعُ بينَهما حرفٌ صحيحٌ. تد ١٥١

(٢) في ب: يكونا.

(٣) سقط من د.

(٤) ولأنَّ الواحِدَ قَبْلَ المُتَعَدِّدِ. تد ١٥٢

(٥) في ب بزيادة: فقط.

(٦) في هـ: المماثل.

(٧) في ب و د: مشابهته.

(٨) في هامش الأصل: إجماع، وفي هـ: جميع.

(٩) في هـ بزيادة: في الماضي.

(١٠) أي: في الصِّحةِ وعَدَمِ الإعلالِ. تد ١٥٢

(١١) كـ(باعَ) فإنَّ عَيْنَهُ لا يَحْتَمِلُ الحركَةَ؛ لأنَّ تَحَرُّكَها معَ انفتاحِ ما قبلَها يُوجِبُ ثِقَلَها، فلذا تُقْلَبُ ألفاً.
تد ١٥٢ قلت: فلا يعترض بالصحيح والمهموز أنهما مثال لأن الغرض تمييزه عن الأجوف والناقص.

(١٢) كـ(رَمَى)؛ فإنَّ لامَهُ لا تَحْتَمِلُ الحركةَ، وإنَّما احتَمَلَتْها معَ ألفِ التثنيةِ؛ لأنَّ قَلْبَها يُوجِبُ حَذْفَها لالتقاءِ السَّاكِنَينِ على غير حَدِّهِ، فيَحْصُلُ اللَّبْسُ بالمفردِ. تد ١٥٢

ليسَ بأَصْلٍ، ولا يُمْكِنُ أنْ يكونَ فاؤُهُ[١] أَلِفاً لسُكُونِهِ، وقَدَّمَ (بَحْثَ الواوِ) لأنَّ لَهُ أَحْكاماً ليسَ للياءِ[٢].

فقالَ: (أَمَّا الواوُ فتُحذَفُ منَ الفِعْلِ المُضارِعِ الذي) يكونُ (على) وَزْنِ (يَفْعِلُ بكَسْرِ العَيْنِ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ بينَ الياءِ[٣] والكَسْرَةِ ثَقُلَ[٤] كـ(الضَّمَّةِ) بينَ الكَسْرَتَينِ، فحُذِفَتْ ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَيهِ أَخواتُهُ، أَعْنِي التَّاءَ والنُّونَ والهَمْزَةَ[٥]/ ٥٩ ـ ب/ (و) تُحذَفُ أَيضاً (من مَصْدَرِهِ) أي: مِنْ مَصْدَرِ المُعْتَلِّ الفاءِ (الذي) يكونُ (على) وَزْنِ (فِعْلَةٍ) بكَسْرِ الفاءِ، (وتَسْلَمُ) الواوُ (في سائِرِ تصاريفِهِ) أي: في[٦] باقِي تصاريفِ المُعْتَلِّ الفاءِ منَ الماضِي واسمِ الفاعِلِ [واسمِ][٧] المفعولِ.

(تقولُ: وَعَدَ) بِسلامَةِ[٨] الواوِ، و[٩] (يَعِدُ) بحَذْفِها لِمَا مَرَّ (عِدَةً) بِحَذْفِها؛ لأَنَّها مَصْدَرٌ على فِعْلَةٍ[١٠]، الأَصْلُ (وِعْدَةٌ)[١١]، فنُقِلَتْ كَسْرَةُ الواوِ إلى العَيْنِ لِثِقَلِها عليهِ

---

(١) في ب و هـ: فاءً لسكونها.

(٢) فإنَّ (الواوَ) تُحْذَفُ إذا وَقَعَتْ بينَ (ياءٍ وكسرةٍ)، وتُقْلَبُ ياءً إذا وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً ولم يَكُنْ ما قبلَها مَضْمُوماً، بخلافِ (الياءِ). تد ١٥٢

(٣) في هـ: بزيادة المفتوحة.

(٤) أي: الواوُ؛ إذِ الياءُ في تقديرِ كَسْرَتَينِ، فقد وَقَعَتِ الواوُ بينَ كَسْرٍ قبلَها وكَسْرٍ بعدَها، والواقِعُ بينَ شَيْئَينِ يُضادَّانِهِ مُسْتَثْقَلٌ. تد ١٥٢

(٥) لِيَجْرِيَ المضارِعُ في تصريفِهِ على طريقةٍ واحدةٍ، ولأنَّ في الحَذْفِ تخفيفاً. تد ١٥٣

(٦) سقط من ب.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) في ب و هـ: لسلامة.

(٩) كذا في الأصل، وسقط من سائر النسخ.

(١٠) في هـ: وزن فعلة.

(١١) فـ(التاءُ) حينئذٍ للوَحْدَةِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الجَمْعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنهُ. تد ١٥٣

مَعَ اعتِلالِ فِعْلِها[١] وحُذِفتِ الواوُ، فقيلَ: (عِدةٌ) على وَزْنِ[٢] (عِلَةٌ)، وقيلَ: الأَصْلُ (وِعْدٌ)[٣] حُذِفَتِ الواوُ كمَا مَرَّ، ثُمَّ زِيدَتِ التَّاءُ عِوَضاً عنها.

واعلَمْ أنَّ مُرادَ المُصَنِّفِ ـ بقولِهِ: (يكونُ على فِعْلَةٍ) ـ أنْ يكونَ مِمَّا [حُذِفَتِ][٤] (الواوُ) من مُضارِعِهِ؛ لأنَّ مَصْدَرَ المُعْتَلِّ الفاءِ إذا لم يَكُنْ للحالةِ[٥] ليسَ على فِعْلَةٍ، إلاَّ فيما المُضارِعُ[٦] [منهُ][٧] على (يَفعِلُ) بكَسْرِ العينِ بحُكْمِ الاستقراءِ/ ٦٠ ـ أ/.

و[٨] (الوِجْهةُ) اسمُ المَصْدَرِ[٩]، ويَجوزُ أنْ يكونَ الضَّميرُ في (مَصْدَرِهِ) راجِعاً إلى المُضارِعِ المذكورِ[١٠]، فالمَصْدَرُ إنْ لم يَكُنْ مَكْسورَ الفاءِ لم يُحذَفِ (الواوُ) منهُ لِعَدَمِ الثِّقَلِ، كما مَثَّلَ [لهُ][١١] بقولِهِ: (وَوَعْداً).

---

(١) في ب: فعله.

(٢) سقط من ج.

(٣) فيَرِدُ على قولِ المُصَنِّفِ (من مَصْدَرِهِ الذي على فِعْلَةٍ)؛ لأنَّ (وِعْدَ) ليسَ على فِعْلَةٍ. تد ١٥٣

(٤) في الأصل و ب: حذف.

(٥) أيِ: الحالةُ التي عليها الفاعِلُ عندَ الفِعْلِ، تقولُ: (هُوَ حَسَنُ الرِكْبةِ)، إذا كانَ رُكُوبُهُ حَسَناً، يعني: أنَّ ذلك عادتُهُ في الرُّكُوبِ، بخلافِ ما إذا كانَ لها فإنَّهُ يكونُ على (فِعْلَةٍ) قياساً مُطَّرِداً. تد ١٥٣، **قلت**: أرادَ بِهِ مَصْدَرَ الهَيْئَةِ، وفي ب: للحاجة.

(٦) في هـ: فيما كان، وفي د: فيما يبنى.

(٧) في الأصل: عنه.

(٨) سقط من هـ.

(٩) فلا يَرِدُ نَقْضاً على الحَصْرِ الاستقرائيِّ، فإنَّ (الوِجْهَةَ) مَصْدَرٌ مُعْتَلُّ الفاءِ، ومضارِعُهُ ليسَ مكسورَ العينِ، وقد يُجابُ: بأنَّها لو كانَتْ مَصْدراً لكنْ لم تُحْذَفِ الواوُ تنبيهاً على الأَصْلِ كـ(انقوَدَ واستَحْوَذَ). تد ١٥٤، وفي د: اسم مصدر، وفي هـ بزيادة: الذي هو جهة.

(١٠) فلا يَرِدُ (الوِجْهَةُ)؛ لِكَوْنِ مُضارِعِهِ ليسَ على يَفعِلُ بكَسْرِ العينِ، ولا يحتاجُ أيضاً إلى التقييدِ المذكورِ وبيانِ المُرادِ؛ لأنَّ كونَ فِعْلِهِ من (يَفعِلُ) بالكَسْرِ صريحٌ. تد ١٥٤

(١١) سقط من د، وفي الأصل و ج: به.

وإنْ كانَ مَكْسورَ الفاءِ لكنْ[1] [لمّا][2] لم تُحذَفِ (الفاءُ)[3] من فِعْلِهِ لا تُحذَفُ منهُ أيضاً، نحوُ (الوِصالِ) مَصْدَرُ: [(واصَلَ][4] يُواصِلُ).

(فهُوَ واعِدٌ) في اسمِ الفاعِلِ، (وذاكَ مَوْعُودٌ) في اسمِ المفعولِ بِسلامَةِ الواوِ، (وَعِدْ) في أَمْرِ المُخاطَبِ بحَذْفِ الواوِ.

فإنْ قُلْتَ: كانَ عليهِ ذِكْرُ حَذْفِها في الأَمْرِ أيضاً[5]، قُلْتُ: إنَّهُ فَرْعُ المُضارِعِ، وقد عَلِمْتَ الحَذْفَ في الأَصْلِ فكذا في الفَرْعِ[6] فلا حاجةَ إلى ذِكْرِهِ، أوْ نقولُ: إنَّ الأَمْرَ ليسَتْ فيهِ (واوٌ)[7] فَتُحْذَفُ[8]؛ لأَنَّ[9] المُضارِعَ هُوَ (تَعِدُ) بلا واوٍ، فحَذَفْتَ حَرْفَ المُضارَعَةِ وأَسكَنْتَ آخِرُهُ فقيلَ[10]: (عِدْ)/ ٦٠ ـ ب/ ، وأَمَّا الجَحْدُ[11] والأَمْرُ باللاَّمِ والنَّهْيُ والنَّفْيُ[12] فهِيَ مُضارِعٌ، نَحْوُ: (لم تَعِدْ ولْتَعِدْ (ولا تَعِدْ) ولا يَعِدُ).

---

(١) سقط من هـ.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في سائر النسخ: الواو.

(٤) سقط من الأصل، وبدله: والأصل يواصل.

(٥) ليكونَ قَوْلُهُ (وتَسْلَمُ في سائِرِ.. الخ) سالِماً مِنَ النَّقْضِ. تد ١٥٤

(٦) وإلاَّ لَزِمَ مَزِيَّتُهُ على الأَصْلِ. تد ١٥٤

(٧) في ب: الواو.

(٨) ولعلَّ المرادَ بـ(حَذْفِها): عَدَمُ وُجُودِها، أوْ يقالُ: هِيَ موجودةٌ تقديراً فَصَحَّ التعبيرُ بـ(الحَذْفِ). تد ١٥٤

(٩) في هـ: فإن.

(١٠) في ب: فقلت.

(١١) هذا جوابُ سؤالٍ واردٍ على قولِهِ: (الأَمْرُ ليسَتْ فيهِ الواوُ). تد ١٥٤

(١٢) كَأَنَّهُ غايَرَ بينَ النَّفْيِ والجَحْدِ، بأنَّ الجَحْدَ في الماضِي والنَّفْيَ في غيرِهِ، وبينَهُما في اللُّغَةِ تغايرٌ؛ إذِ الجَحْدُ: نَفْيُ ما عُلِمَ ثبوتُهُ، والنَّفْيُ أَعَمُّ. تد ١٥٤ ـ ١٥٥

(وكذلكَ وَمِقَ) أي: أَحَبَّ (يَمِقُ مِقَةً)[١] بِسَلامَتِها في الماضِي وحَذْفِها في المُضارِعِ والمَصْدَرِ، وهذا من بابِ (حَسِبَ يَحْسِبُ)، والأَصْلُ: (يَوْمِقُ وِمْقَةً).

وإذا كانَ الحَذْفُ بِسَبَبِ الياءِ والكَسْرَةِ (فإذا أُزيلَتْ كَسْرَةُ ما بعدَها) أي: ما بعدَ (الواوِ) (أُعيدتِ الواوُ المَحْذوفةُ)؛ لِزَوالِ عِلَّةِ حَذْفِها (نَحْوُ: لم يُوْعَدْ) في المَبْنِيِّ للمفعولِ[٢]؛ لأَنَّ ما قبلَ آخِرِهِ وهُوَ ما بعدَ (الواوِ) مَفتوحٌ أَبَداً.

وفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ يَنْتَقِضُ[٣] بِنَحْوِ: (يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ)[٤] وأَمثالِ ذلك[٥] كما سَيَجِيْءُ، وبِنَحْوِ[٦] قولِهِم: (لم يَلْدَهُ)، بِسُكُونِ اللامِ وفتحِ الدَّالِ، والأَصْلُ: (لم يَلِدْهُ)، نَحْوُ: (لم يَعِدْهُ)، والواوُ مَحْذُوفةٌ، أُسكِنَتِ اللاَّمُ تَشبيهاً لهُ بـ(كَتْفٍ)، فإنَّ أَصْلَهُ (كَتِفٌ) بكَسْرِ التَّاءِ/ ٦١ ـ أ/ فأُسكِنَتْ[٧]، فاجتَمَعَ الساكِنانِ[٨] وهُما: اللاَّمُ والدَّالُ، فَفَتَحُوا الدَّالَ[٩]

---

(١) وفي هـ بزيادة: ووِمقاً فهو وامقٌ وذاك مومُوق لا تمق.

(٢) يَعْنِي: أَنَّ المَبْنِيَّ للمفعولِ فَرْعٌ عنِ المَبْنِيِّ للفاعِلِ، فلمَّا أُريدَ بناؤُهُ للمجهولِ أُزيلَ الكَسْرُ وفُتِحَ فتحاً لازِماً لهُ، فالفَتْحُ بالنَّظَرِ إلى كونِهِ مَجهولاً أَصْلِيٌّ لا عارِضٌ؛ لأَنَّ الواضِعَ إنَّما وَضَعَهُ هكذا. تد ١٥٥

(٣) وَجْهُ النَّقْضِ: أَنَّ هذه المذكوراتِ في الأَصْلِ مكسورةُ العينِ محذوفةُ الواوِ، فأُزيلَتِ الكسرةُ فيها ولم تَعُدِ الواوُ كما سَيَأْتِي. تد ١٥٥

(٤) الأخير سقط من ج.

(٥) كـ(يَقَعُ ويَدَعُ). تد ١٥٥

(٦) في ج و د و هـ: أو بنحو.

(٧) سقط من هـ.

(٨) في ب و د: ساكنان.

(٩) إتْباعاً لِحَرَكَةِ أَقْرَبِ المُتَحَرِّكاتِ إليها، وهِيَ فتحةُ الياءِ، ولأَنَّهم لو كَسَرُوا لَزِمَ ما فَرُّوا منهُ في السَّاكِنِ الأَوَّلِ وهُوَ الكَسْرُ. تد ١٥٥، وفي هـ: وفتحوا.

لالتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ إذ لو حُرِّكَ الأَوَّلُ لزالَ الغَرَضُ[١]، فقد زالَ كَسْرُ ما بعدَ الواوِ في الصُّورَتَينِ ولم تَعُدْ، قالَ [الشَّاعِرُ][٢]:

عَجِبْتُ لِمَولُودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَم يَلْدَهُ أَبَوانِ

ويُمكِنُ أنْ يُدْفَعَ بالعِنايَةِ[٣].

(وتَثْبُتُ) عَطفٌ على قولِهِ: [(فتُحْذَفُ)][٤] أي: [والواوُ][٥] تَثْبُتُ (في[٦] يَفْعَلُ بالفتحِ)؛ لِعَدَمِ ما يَقْتَضِي حَذْفَها؛ إذِ الفتحةُ خَفيفةٌ (كوَجِلَ) بالكَسْرِ أي: خافَ (يَوْجَلُ) بالفَتْحِ، وفيهِ أَرْبَعُ لُغاتٍ:

---

(١) وهُوَ التَّشبيهُ بـ(كَتِفٍ). تد ١٥٦

(٢) من بَحْرِ الطَّويلِ، لِرَجُلٍ من أُسْدِ الشُّراةِ، وقيلَ: إنَّهُ لعَمْرِو الجَنْبِيِّ، وأرادَ بـ(المولودِ الذي ليسَ لهُ أبٌ): عيسى عليه السَّلامُ، وبـ(ذي الوَلَدِ الذي لم يَلِدْهُ أبوانِ): آدمُ عليهِ السَّلامُ، ورُوِيَ (ألا رُبَّ مولودٍ) بَدَلَ (عَجِبْتُ لمولودٍ)، ومَوْطِنُ الشّاهِدِ: (لم يَلْدَه)، وأَصْلُهُ: لم يَوْلِدْهُ، وَقَعَتِ الواوُ بينَ عَدُوَّتَيها وحُذِفَتْ، ثمَّ زالَتْ عِلَّةُ الحَذْفِ بتسكينِ ما بعدَها، ولم تَعُدِ الواوُ كما هُوَ مُقتضى القياسِ، ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ـ القيسي: ١/ ٣٥٣، المخصص ـ ابن سيده: ٤/ ٣٣٦، الكتاب ـ سيبويه: ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ١/ ٣٦٤، ٣/ ١٥٨، الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ٣٣٥، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٤/ ٢٣، شرح التصريح على التوضيح ـ الأزهري: ١/ ٦٥٨، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٢/ ٣٨١، وأثبتناه من هـ.

(٣) العِنايَةُ: تخليصُ الشَّخصِ من مِحْنَةٍ تَوَجَّهَتْ إليهِ، أي: بإرادةِ قَيْدٍ في المُلازَمَةِ لم يُذْكَرْ صريحاً وهُوَ أنَّ المرادَ بـ(زَوالِ الكسرةِ): زوالٌ حقيقيٌّ، وفي الصُّورَتَينِ المذكورَتَينِ: الزَّوالُ تقديريٌّ، والقومُ يَتَسامَحونَ في إطلاقاتِهِم باستعمالِ (الدَّفعِ) في مقامِ (الرَّفعِ) إذا تَعَلَّقَ به نكتةٌ هِيَ المُبالغةُ في ضَعْفِ الإشكالِ كأنَّهُ لم يَثْبُتْ. تد ١٥٦.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل و هـ و ج.

(٦) سقط من ب.

الأُوْلى: (يَوْجَلُ) وهُوَ الأَصْلُ.

والثَّانيةُ: (يَيْجَلُ) بِقَلْبِ الواوِ ياءً؛ لأَنَّها أَخفُّ منَ الواوِ.

والثَّالثةُ: (ياجَلُ) بِقَلْبِ الواوِ أَلِفاً؛ لأَنَّها أَخفُّ.

والرَّابِعةُ: (يِيْجَلُ) بِكَسْرِ حَرْفِ المُضارَعَةِ وقَلْبِ الواوِ ياءً؛ لسُكُونِها وانكِسارِ ما قَبْلَها؛ لأَنَّهُم [يَرَوْنَ][1] (الواوَ) بعدَ (الياءِ) ثقيلاً كـ(الضَّمَّةِ) بعدَ (الكَسْرَةِ)، فَقَلَبُوا الفَتْحةَ/ ٦ ـ ب/ كَسْرةً لِتَنْقَلِبَ الواوُ ياءً.

وليسَتْ هذهِ من[2] لُغَةِ بَنِي أَسَدٍ؛ لأَنَّهُم وإنْ كانوا يَكسِرونَ حَرْفَ المُضارَعَةِ إلاَّ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بغيرِ (الياءِ) فلا يَكسِرونَ الياءَ، لا يَقُولونَ: (هُوَ يِعْلَمُ)؛ لِثِقَلِ الكَسْرَةِ على الياءِ، وأَهْلُ هذهِ اللُّغَةِ[3] يَكسِرونَ جميعَ حُرُوفِ المُضارَعَةِ، يقولونَ: (هُوَ يِيْجَلُ وأنتَ تِيْجَلُ وأَنا اِيْجَلُ ونَحْنُ نِيْجَلُ)، قال الشاعر[4]:

قَعِيْدَكِ أَلاّ تُسمِعِيني مَلامَةً ... ولا تَنْكِئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيِيْجَعَا

---

(١) في الأصل: يريدون.

(٢) في هـ: في.

(٣) وهم قومٌ من بني كَلْبٍ.

(٤) من بَحْرِ الطَّويلِ، لمُتَمِّمِ بنِ نُوَيرَةَ وهُوَ من بني يَرْبُوعٍ من تميمٍ، و(قعيدَكِ) في معنى القَسَمِ، أي: قَعيدَكِ اللهَ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ قولُهُ: (فَيِيْجَعا) حيثُ كَسَرَ حرفَ المُضارَعَةِ مع أنَّ بني أَسَدٍ لا يَكسِرونَ حرفَ الياءِ، إلاَّ أَنَّهُم لاجتماعِ اليائَينِ أجازوا ذلك، فكَسْرُ بني أَسَدٍ الياءَ في (يِيْجلُ)، ليسَ لأنَّ كَسْرَها مُطلقاً لُغَتُهُم، بل لِتَقَوِّي إِحْدَى اليائَينِ بالأُخْرَى، وقَلْبِ الواوِ ياءً، فلا يُعْتَرَضُ على التفتازانيِّ بأنَّ كلامَهُ يُوهِمُ أنَّ بني أَسَدٍ لا يَكسِرونَ (يِيجلُ) مُطْلَقاً. تـد ١٥٧، ينظر المفضليات ـ الضَّبِّي: ١/ ٢٦٩، جمهرة اللغة ـ ابن دريد: ٢/ ٦٦٢، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ١٢٩٥، لسان العرب ـ ابن منظور: ٨/ ٣٧٩، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢٢/ ٢٩١، الكامل في اللغة والأدب ـ المبرد: ١/ ٧٦، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٢/ ٢٠.

بكَسْرِ الياءِ، والأَصْلُ (يَوْجَعُ).

(إيجَـلْ) أَمْـرٌ مـن (تَوْجَلُ)، والأَصْـلُ: (اِوْجَلْ) بكَسْـرِ الهمـزةِ (قُلِبَتِ الـواوُ ياءً لِسُكُونِها وانكِسـارِ مـا قبلَها) وهذا قِيـاسٌ [مُطَّـرِدٌ][١] لِتَعَسُّـرِ النُّطْقِ بالواوِ المَكْسـورِ مـا قبلَها.

(فإنِ انضَمَّ ما قبلَها) أي: ما قبلَ الياءِ المُنقلبةِ عنِ (الواوِ) في نَحْوِ: (اِيْجَلْ) (عادَتِ الواوُ)؛ لِزَوالِ عِلَّةِ القَلْبِ[٢]، أَعْنِي كَسْرَةَ ما [قبلَ الواوِ][٣] (تقولُ: يا زيدُ أُيجَلْ تُلفَظ بالواوِ)؛ لِزَوالِ الكَسْرَةِ؛ [لسُقُوطِ][٤] الهمزةِ في الدَّرْجِ (وتُكتَبُ بالياءِ)؛ لأنَّ الأَصْلَ في كلِّ كَلِمَةٍ: أنْ تُكتَبَ بِصُورةِ لَفْظِها بتقديرِ الابتداءِ بها[٥] والوُقوفِ عليها[٦]، والابتداءُ فيهِ بالياءِ نَحْوُ: (اِيْجَلْ) فَتُكْتَبُ بالياءِ، ولو [كُتِبَتْ][٧] في الكُتُبِ التَّعليميَّةِ بالواوِ[٨] فلا بَأْسَ [بهِ][٩]؛ فإنَّهُ لتَوضيحِهِ وتفهيمِهِ للمُستَفيدِينَ[١٠].

(وتَثْبُتُ الواوُ في يَفْعُل) أيضاً (بالضَّمِّ)؛ لانتفاءِ مُقْتَضَى الحَذْفِ (كَوَجُهَ) أي:

---

(١) في الأصل و ج و هـ: مثبت، وفي د و ب: متلئبٌّ.

(٢) في ب و ج: الحذف.

(٣) في الأصل: ما قبلها، وفي ب: ما قبل الآخر.

(٤) في الأصل: بسقوط.

(٥) لأنَّ الابتداءَ أَصْلٌ والوَصْلُ طارِئٌ، ولذلك كُتِبَ (ابنٌ) في (هذا ابنُكَ) بالألِفِ. تد ١٥٨

(٦) لأنَّ كلَّ كلمةٍ موضوعةٍ على الوَقْفِ، والحَرَكَةُ والإعرابُ عارضٌ بعُرُوضِ التَّركيبِ، ولذا كُتِبَ نَحْوُ: (رَهْ زيداً) بالهاءِ في حالةِ الوَصْلِ؛ لأنَّهُ إذا وُقِفَ عليها وُقِفَ بالهاءِ. تد ١٥٨، وفي هـ: والوقف عليها.

(٧) في الأصل: تكتب.

(٨) بأنْ يقالَ: (يا زيدُ أُوْجَلْ). تد ١٥٨

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) في هـ: للمستعدين.

صارَ شريفاً (يَوْجُهُ أوْجُهْ لا تَوْجُهْ) نَحْوُ: (حَسُنَ يَحْسُنُ أُحْسُنْ لا تَحْسُنْ)، وكذا بواقِي الأَمثلةِ[1].

ثُمَّ استَشْعَرَ اعتِراضاً [على][2] قولِهِ: (وتَثْبُتُ في يَفْعَلُ بالفتحِ) بأنَّ[3] نَحْوَ: (يَطَأُ ويَسَعُ ويَضَعُ[4]... الخ) بالفَتْحِ وقد [حُذِفَتْ][5] الواوُ، فأَجابَ بقولِهِ: (وحُذِفَتِ الواوُ مِنْ: يَطَأُ[6] ويَسَعُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ) أي: يَتْرُكُ؛ (لأَنَّها/ ٦٢ ـ ب/ في الأَصْلِ يَفْعِلُ بالكَسْرِ ففُتِحَتِ[7] العينُ) بعدَ حَذْفِ الواوِ (لِحَرْفِ الحَلْقِ)[8] فيكونُ الحَذْفُ مِنْ (يَفْعِلُ) بالكَسْرِ[9]، لكنْ يَرِدُ[10] على المُصَنِّفِ أَنَّهُ قالَ: إذا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ ما بعدَ الواوِ أُعيدَتِ الواوُ[11].

---

(١) منَ المَصْدَرِ كـ(وَجاهَةٍ) واسمِ الفاعِلِ كـ(وَجِيهٍ)، ولا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ إلاَّ إذا عُدِّيَ بالحرفِ؛ لأَنَّهُ منَ الأفعالِ اللاَّزِمَةِ. تد ١٥٩

(٢) في الأصل: عن، وفي هـ: في.

(٣) في ج: فإن.

(٤) سقط في سائر النسخ، وأثبتناه من الأصل.

(٥) في الأصل: حذف.

(٦) سقط من ب.

(٧) في ب: فتح.

(٨) لأنَّ حرفَ الحَلْقِ ثقيلٌ، فيُناسِبُهُ التَّخفيفُ بالفتحةِ، أوْ لأنَّ فيهِ استعلاءً والفتحُ أَقْرَبُ إلى الاستعلاءِ. تد ١٥٩

(٩) أي: كَسْرِ العينِ نَظَراً للأَصْلِ، فلا يَرِدُ الاعتراضُ المذكورُ. تد ١٥٩

(١٠) في ج: توجّه.

(١١) ويُجابُ: بأنَّ المرادَ بـ(إزالةِ الكسرةِ): إزالتُها بِحَرَكَةٍ أَصْلِيَّةٍ لا عارِضَةٍ، وهنا ليسَ كذلك، وقد يقالُ: إنَّهُ أَشارَ إلى جوابِهِ بالعِنايةِ التي بيَّنَّاها فلا وَجْهَ لتكَرُّرِ الإيرادِ. تد ١٥٩

فإنْ قُلْتَ: كَسْرُ[١] العينِ معَ حَرْفِ الحَلْقِ كثيرٌ في الكلامِ فلمَ فُتِحَتْ[٢]؟ قُلْتُ: حاصِلُ الكلامِ أَنَّهُ قد وَقَعَتْ هذهِ الأَفْعالُ مَحْذوفةَ (الواوِ) مَفْتُوحةَ العَيْنِ فذَكَرُوا ذلك التَّأْوِيلَ؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ خَرْمُ قاعِدَتِهِم[٣]، وإلاَّ فمِنْ [أَيْنَ لَهُم][٤] بهذا[٥]، وكذا جميعُ العِلَلِ فإنَّها مُناسَباتٌ تُذكَرُ[٦] بعدَ الوُقُوعِ[٧]، وإلاَّ فعَلَى تقديرِ تَسْليمِ ذلك في[٨] (يَطَأُ ويَضَعُ) يُشكِلُ في (يَسَعُ)؛ فإنَّ ماضِيَهُ (وَسِعَ) مَكْسُورَ العينِ [كـ(سَلِمَ)][٩]، فَلِمَ حُكِمَ بأَنَّهُ في الأَصْلِ (يَفْعِلُ) مَكْسورَ العَيْنِ وهُوَ شاذٌّ[١٠]؟

(و حُذِفَتْ) أَيضاً (من يَذَرُ) معَ أَنَّهُ ليسَ مَكْسورَ العينِ[١١] وليسَ فَتْحُهُ/ ٦٣ ـ أ/ لأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ، لكنْ حُذِفَتْ (لِكَوْنِهِ في مَعْنَى يَدَعُ)، فكَما[١٢] حُذِفَتْ في (يَدَعُ)

---

(١) في هـ: كسرة.

(٢) في ج: فتح.

(٣) وهِيَ: أنَّ (الواوَ) لا تُحْذَفُ من مفتوحِ العينِ. تد ١٦٠

(٤) في ج و هـ: فمن يهمّ بهذا، وقد سقط لفظ (أين) من الأصل وب و د.

(٥) أي: الحُكْمُ بكَسْرِ العينِ، وقد يقالُ: استقراءُ كلامِهِم أفادَ العِلْمَ في الغالِبِ بأنَّ الحَذْفَ عِلَّتُهُ الكَسْرُ، والظَّنُّ الغالِبُ في مِثْلِهِ كافٍ. تد ١٦٠

(٦) سقط من د.

(٧) أي: وقوعِ الألفاظِ منَ الواضِعِ، لا أنَّ العوارِضَ والأحوالَ في تلك الألفاظِ مَبْنِيَّةٌ على تلك العِلَلِ بِحَسَبِ نَفْسِ الأَمْرِ وعندَ الوَضْعِ. تد ١٦٠

(٨) في ب: في نحو.

(٩) من ج.

(١٠) قد يقالُ: حُكِمَ بذلك لأَجْلِ حَذْفِ (الواوِ) الذي عُلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ غالِباً إلَّا معَ الكَسْرِ، وكَسْرُ عينِ الماضِي لا يُنافيهِ؛ لِوُرُودِ ذلك منَ المُعْتَلِّ الفاءِ كثيراً كـ(ورِث يرِث). تد ١٦٠

(١١) إذ أَصْلُهُ: (يَوْذَرُ) بالفَتْحِ. تد ١٦٠

(١٢) في ب: فكلما.

حُذِفَتْ في[1] (يَذَرُ).

(وأَماتُوا ماضِيَ يَدَعُ[2] و) [ماضِيَ][3] (يَذَرُ)، يَعْنِي: لم يُسمَعْ منَ العَرَبِ (وَدَعَ) ولا (وَذِرَ)، وسُمِعَ (يَدَعُ ويَذَرُ)[4]، فعُلِمَ أَنَّهم أَماتُوهُما وتَرَكُوا[5] استِعْمالَهما، قالَ في الصِّحاحِ: «قولهم: دَعْ، أيِ: اترُكْهُ[6]، وأَصْلُهُ: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُمِيتَ ماضِيهِ، لا يُقالُ: (وَدَعَهُ)، وإنَّما يقالُ: (تَرَكَهُ)، ولا[7]: (وادِعٌ) ولكنْ[8]: (تارِكٌ)، ورُبَّما [جاءَ][9] في ضَرُورةِ الشِّعْرِ: (وَدَعَ) فهُوَ (مَوْدُوعٌ)، قالَ[10]:

---

(١) حرف الجر (في) في الموضعين من الأصل، وفي هـ: من.

(٢) سقط من هـ.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) والمُضارِعُ فَرْعُ الماضِي، ويَلْزَمُ من وُجُودِ الفَرْعِ وجودُ الأَصْلِ، وقد سُمِعَ المضارعُ... فعُلِمَ... الخ. تد ١٦٠

(٥) عَطْفُ تفسيرٍ. تد ١٦٠

(٦) في ب و د و هـ: اترك.

(٧) في هـ: ولا يقال.

(٨) في هـ: ولكن يقال.

(٩) في الأصل: جاءت.

(١٠) من بَحْرِ الرَّمَلِ، قائلُهُ أبو الأَسودِ الدُّؤَلِيُّ، ونَسَبَهُ الأَزْهَرِيُّ إلى أَنَسِ بنِ زُنَيمٍ اللَّيْثِيِّ، ورَجَّحَهُ مُحَقِّقُ الخصائصِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (وَدَعَهْ)، فقدِ استُعْمِلَ الماضِي وهُوَ استعمالٌ شاذٌّ للضَّرورةِ، ينظر ديوانه: ٣٥٠، تهذيب اللغة ـ الأزهري: ٣/ ٨٧، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ١٢٩٦، الخصائص ـ ابن جني: ١/ ١٠٠، ٢٦٧، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٤/ ٥٠، الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة: ٢/ ٧١٩، عيون الأخبار ـ ابن قتيبة: ٣/ ١٧٥، التذكرة الحمدونية ـ البغدادي: ٨/ ١٦٣، الحماسة البصرية ـ البصري: ٢/ ١٠، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٥/ ١٥٠، المزهر ـ السيوطي: ١/ ١٦٥، النحو الوافي ـ عباس حسن: ٢/ ٢٣٠.

لَيْتَ شِعْرِيْ عَنْ خَلِيْلِيْ ما الَّذي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

وقال[١]:

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ [وَوادِعٌ][٢] مُصَدَّقُ

و(ذَرْهُ) أي: دَعْهُ، [وهُوَ][٣] (يَذَرُهُ) أي: يَدَعُهُ، أَصْلُهُ: (وَذِرَ يَذَرُ) أُمِيتَ صدرُهُ[٤]، لا يُقالُ: (وَذِرَ ولا واذِرٌ)، ولكنْ: (تَرَكَ وهُوَ[٥] تارِكٌ)، انتَهَى كلامُهُ[٦]/ ٦٣ ـ ب/ ، وفي جَعْلِ (مَوْدُوعٌ) من ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ بَحْثٌ[٧].

ولمَّا كانَ هَهُنا مَظِنَّةُ سُؤالٍ: وهُوَ أَنَّهُ إذا لم يَكُنْ ماضِيهما ولا فاعِلُهما ولا مَصْدرُهما

---

(١) من بَحْرِ الطَّوِيلِ، وقائلهُ: خُفافُ بنُ نُدبةَ، ونَسَبَهُ ابنُ قتيبةَ إلى سَلَمَةَ بنِ الخُرْشُبِ، ومعناهُ كما فَسَّرَهُ الجوهريُّ: يقولُ: إذا ابتَلَّتْ حوافِرُهُ من عَرَقِ أعاليهِ جَرَى وهُوَ مَتروكٌ لا يُضرَبُ ولا يُزجَرُ، ويَصْدُقُكَ فيما يَعِدُكَ منَ البُلُوغِ إلى الغايةِ، وردَّهُ ابنُ بري بقولِهِ: (مَوْدوعٌ) هَهُنَا مِنَ الدَّعَةِ الَّتِي هِيَ السُّكُونُ، لَا مِنَ التَّرْكِ كَمَا ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ، أَيْ أَنَّهُ جَرَى وَلَمْ يَجْهَدْ، فلا شاهِدَ عليهِ حينئذٍ، ولكنْ ضَعَّفَهُ البغداديُّ بأنَّ (وَدَعَ) ـ بمعنى: سَكَنَ ـ لازِمٌ، وجَعَلَهُ ابنُ جِنِّي مأخوذاً من (أَوْدَعَهُ)، وحينئذٍ لا شاهِدَ فيهِ أيضاً، ينظر إصلاح المنطق ـ ابن السكيت: ١/ ٦١، الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ١٢٩٦، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٢/ ٣٣٠، لسان العرب ـ ابن منظور: ٨/ ٣٨٢، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢٢/ ٣٠٣، الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ٢١٨، الأصمعيات ـ الأصمعي: ١/ ٢٤، المعاني الكبير ـ ابن قتيبة: ١/ ١٥٦، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٦/ ٤٧٢.

(٢) في الأصل: وواعد.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في د: ماضيه.

(٥) في ب و د: فهو.

(٦) الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ١٢٩٦.

(٧) لعلَّ وَجْهَهُ: أنَّ الضَّرورةَ هِيَ الإلجاءُ، وإيقاعُ (مَوْدُوع) في البيتِ لم يَدْعُ إليهِ وزنٌ ولا قافيةٌ؛ لأنَّ (متروكاً) يُفيدُ معناهُ ووزنَهُ، فإنْ كانَ الأَمْرُ كذلك فجَوَابُهُ: أنَّ الشِّعْرَ مِظَنَّةُ الضَّرورةِ. تد ١٦١

مُستَعْمَلةٌ، فما الدَّليلُ على أنَّ فاءَهما واوٌ، أَجابَ[1] بقولِهِ: (وحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على أنَّهُ) أي: الفاءَ (واوٌ)؛ إذ لو كانَ ياءً لم تُحذَفْ كما سَيَجِيْءُ[2].

(وأمَّا الياءُ فتَثْبُتُ على كلِّ حالٍ) سواءٌ وَقَعَتْ في الماضِي أوْ [في][3] المُضارِعِ أوْ في الأَمْرِ أوْ غيرِها[4]، وسواءٌ ضُمَّ ما بعدَهُ أوْ فُتِحَ أوْ كُسِرَ؛ لأنَّها أخفُّ منَ الواوِ (نَحْوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ) كـ(حَسُنَ يَحْسُنُ) منَ (اليُمْنِ) وهُوَ البَرَكَةُ، يقالُ[5]: (يَمُنَ الرَّجُلُ) إذا صارَ مَيْمُوناً، (ويَسَرَ يَيْسِرُ) كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ) منَ (المَيْسِرِ)[6]، وهُوَ قِمارُ العَرَبِ بالأَزْلامِ[7]، وجاءَ: (يَسُرَ يَيْسُرُ) بالضَّمِّ فيهما، لكنْ يَنْبَغِي أنْ يُقيَّدَ[8] لَفْظُ الكتابِ على الأَوَّلِ؛ لأنَّ مِثالَ الضَّمِّ مَذْكورٌ، (ويَئِسَ يَيْئَسُ) كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ)، أي: قَنَطَ، وقد جاءَ: (يَيْئِسُ) بالكَسْرِ/ ٦٤ ـأ/ ، لكنْ يَنْبَغِي أنْ يُقَيَّدَ[9] لَفْظُ الكتابِ على الأَوَّلِ، وجاءَ [(يَئِسُ)][10] بحَذْفِ الياءِ[11]،

---

(١) في د و هـ: فأجاب.

(٢) فإنْ قلتَ: سَيَجِيْءُ أنَّهم حَذَفُوا الياءَ في (يَئِسُ)، فلا يكونُ في حَذْفِ الفاءِ دليلٌ على أنَّهُ واويٌّ، قلتُ: ذلك الحَذْفُ نادِرٌ وحَذْفُ الواوِ شائعٌ، والحَمْلُ على الكثيرِ أَوْلى. تد ١٦٢، وفي هـ: سيأتي.

(٣) سقط من الأصل، وأثبتناه من ج و هـ.

(٤) كـ(اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ). تد ١٦٢

(٥) في ج: فيقال.

(٦) وهُوَ مَصْدَرُ (يَسَرَ) واشتقاقُهُ منَ (اليُسْرِ)؛ لأنَّ فيه أَخْذَ مالِ الغيرِ بِيُسْرٍ وسُهُولةٍ، أوْ منَ اليَسارِ؛ لأنَّ فيهِ سَلْباً لِيَسارِ الغيرِ وتحصيلاً لِيَسارِ نفسِهِ. تد ١٦٢

(٧) جَمْعُ (زَلَمٍ)، وهُوَ النَّبْلُ قبلَ أنْ يُراشَ ويُرَكَّبَ نَصْلُهُ. تد ١٦٢

(٨) في ج: يقرر.

(٩) في ج: يقرر.

(١٠) في الأصل: ييس.

(١١) الذي هُوَ فاؤُهُ، وَوَجْهُهُ: استثقالُ اليائَينِ معَ الهمزةِ، ومِنْ ثَمَّ لم يَحْذِفُوا في (يَئِسُ) المُوَحَّدَةِ. تد ١٦٣

و[(يائِسُ)][١] بِقَلْبِها أَلِفاً تَخْفيفاً[٢]، وهُما منَ الشَّواذِّ.

(وتَقُـولُ فـي أَفْعَـلَ مـنَ اليائـيِّ) أي: [مِمَّـا][٣] فـاؤُهُ يـاءٌ (أَيْسَـرَ) فـي الماضِـي (يُوْسِـرُ) فـي المُضـارِعِ[٤]، ولمَّـا كانَ (الـواوُ) واقعـةً بيـنَ الياءِ والكسـرةِ مِثْلَهـا في[٥] (يَوْعِـدُ) ولـم تُحذَفْ!

أَجابَ: بأَنَّهُ لم تُحْذَفْ معَ مُقْتَضى الحَذْفِ[٦]؛ لأنَّ حَذْفَ (الواوِ) من (يُوسِرُ) معَ حَذْفِ الهَمْزَةِ؛ إذِ الأَصْلُ (يُؤَيْسِرُ) كما تَقَدَّمَ إِجْحافٌ، أي: إِضْرارٌ بالكَلِمَةِ[٧]؛ لِتَأَدِّيهِ[٨] إلى حَذْفِ حَرْفَينِ ثابِتَينِ في الماضِي، وهذا[٩] في بَعْضِ النُّسَخِ، والحَقُّ أَنَّهُ حاشِيةٌ أُلحِقَتْ بالمَتْنِ، ويُمكِنُ الجوابُ عنهُ أيضاً: بأنَّ (الواوَ) ليسَتْ واقِعةً بينَ الياءِ والكَسْرَةِ، بل بينَ الهَمْزَةِ والكَسْرَةِ في الحقيقةِ؛ لأَنَّ المَحْذوفَ[١٠] في حُكْمِ الثَّابِتِ، وبأَنَّ الثِّقَلَ[١١] هَهنا مُنْتَفٍ؛ لانضِمامِ ما [قبلَ الواوِ][١٢]/ ٦٤ ـ ب/ (فَهُوَ مُوْسِرٌ)

---

(١) أي: فعلُ مضارعٍ. تد ١٦٣، وفي الأصل: ياسُ.

(٢) عِلَّةٌ للحَذْفِ والقَلْبِ، لا للأخيرِ فقط. تد ١٦٣

(٣) في الأصل: فيما.

(٤) بقَلْبِ الياءِ واواً؛ لِسُكُونِها وانضِمامِ ما قبلَها. تد ١٦٣

(٥) في هـ: في قوله.

(٦) في ب: الحرف.

(٧) سقط من هـ.

(٨) في ج: لتأديته.

(٩) أي: من قولِهِ: (لم تُحْذَفْ) إلى قولِهِ (إِجْحافٌ بالكلمةِ). تد ١٦٣، وفي ب: وهو.

(١٠) أي: لِعِلَّةٍ. تد ١٦٣

(١١) أي: ويُمْكِنُ الجوابُ بأنَّ... الخ. تد ١٦٤

(١٢) في الأصل: ما قبلها.

[في][1] اسمِ الفاعِلِ (تُقلَبُ الياءُ منهما) مِنَ المُضارِعِ واسمِ الفاعِلِ (واواً)؛ إذِ الأَصْلُ: (يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ)؛ لأنَّهُ يائِيٌّ[2]، وإنَّما قُلِبتِ الياءُ[3] واواً (لِسُكُونِها) أي: لِسُكُونِ الياءِ (وانضِمامِ ما قَبْلَها)، وذلك قِياسٌ مُطَّرِدٌ؛ لِتَعَسُّرِ النُّطْقِ بالياءِ السَّاكِنَةِ المَضْمومِ ما قبلَها بِشَهادَةِ الوُجدانِ.

(و) تَقُولُ (في افتَعَلَ منهما) أي: مِنَ الواوِ والياءِ[4] (اِتَّعَدَ) أي (قَبِلَ الوَعْدَ)، هذا في الواوِيِّ، أَصْلُهُ: (اِوْتَعَدَ)، قُلِبَتِ الواوُ تاءً وأُدغِمَتِ التَّاءُ في التَّاءِ[5]؛ إذِ الإدغامُ يَرْفَعُ الثِّقَلَ[6]، ولم تُقلَبْ ياءً على ما [هُوَ][7] مُقتضاهُ؛ لأَنَّها إنْ قُلِبَتْ [ياءً][8] أوْ لم تُقلَبْ لَزِمَ قَلْبُها تاءً في هذهِ اللُّغَةِ[9]، فالأَوْلى الاكتِفاءُ بإعْلالٍ واحِدٍ[10] كذا ذَكَرَهُ ابنُ الحاجِبِ[11].

---

(١) في الأصل: باسم، وسقط (في) من هـ.

(٢) سقط من هـ.

(٣) سقط من سائر النسخ، وأثبتناه من الأصل.

(٤) في د و هـ: الواوي واليائي.

(٥) قلت: حيث تقدم الإدغام على الإعلال؛ لأنه يلزم على تقدير الإعلال أيضاً، وأما لو قدم الإعلال وفات موجب الإدغام فيقدم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة.

(٦) لِجَعْلِهِ الحَرْفَينِ كـ(حَرْفٍ واحِدٍ). تد ١٦٤

(٧) سقط من الأصل.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) قلت: والحاصل هناك لغتان، والمشهورة قلب الواو تاء والإدغام، وأخرى مجرد قلب الواو ياء دون إدغام ، لكن على المشهورة تقصر المسافة أو تطول عند إعمال التغييرات.

(١٠) قلت: من تسمية الإبدال إعلالاً وفي الحقيقة يلزم عند تقصير المسافة إبدال وإدغام وعند تطويلها إعلال وإبدال وإدغام.

(١١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٢.

وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ [لو][1] قُلِبَتِ الواوُ ياءً لا يجوزُ قَلْبُ الياءِ تاءً لتُدغَمَ، كما في الياءِ المُنقلبةِ عنِ الهمزةِ؛ لِمَا سَنَذْكُرُ في المهموزِ[2]./ ٦٥ ـأ/ وفي بَعْضِ النُّسَخِ: (وفي افتَعَلَ مِنْهُما تُقلَبانِ) أي: الواوُ والياءُ (تاءً، وتُدغَمانِ) أي: التّاءانِ المُنْقَلِبتانِ[3] عَنْهُما (في التّاءِ) أي: في تاءِ افتَعَلَ (نَحْوُ: اِتّعَدَ) والأَوْلى[4] أَصَحُّ رِوايةً ودِرايةً[5] (يَتَّعِدُ) أَصْلُهُ: (يَوْتَعِدُ) (فهُوَ مُتَّعِدٌ) أَصْلُهُ (مُوْتَعِدٌ)، [قُلِبَتِ الواوُ فيهما تاءً وأُدغِمَتْ في تاءِ (افتَعَلَ)؛ حَمْلاً لَهُما على الماضِي][6]، (واتّسَرَ يَتَّسِرُ فهُوَ مُتَّسِرٌ) هذا في اليائِيِّ، والأَصْلُ: (اِيْتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ)، قُلِبَتِ الياءُ تاءً وأُدغِمَتْ لاهتمامِهِم بالإِدغامِ[7]؛ لأنّه يُصَيِّرُ الحَرْفَينِ كـ(حَرْفٍ واحِدٍ).

[ولمّا][8] جاءَ في (افتَعَلَ) مِنْهُما لُغَةٌ أُخْرى من غيرِ إِدْغامٍ أَشارَ إليها بقولِهِ:

---

(١) في الأصل: إن.

(٢) ويجابُ: بأنَّ الياءَ المُنقَلِبَةَ عنِ الهَمزةِ (ائتلى) إنّما لم تُقْلَبْ تاءً؛ لأنّها عارِضةٌ مُبْدَلَةٌ عن همزةٍ، فحُكْمُها حُكْمُ الهمزةِ، والهمزةُ لا تُقْلَبُ تاءً إذا اجتَمَعَتْ معَ تاءِ الافتعالِ، فوَجَبَ أنْ لا تُقْلَبَ الياءُ التي هِيَ مُبْدَلَةٌ عنها تاءً أيضاً؛ لأنّها فَرْعُها، وليسَتِ الياءُ المُنقلِبةُ عنِ الواوِ كذلك، بدليلِ قولِهِم: (يَتَّعِدُ ومُتَّعِدٌ). تد ١٦٤ ـ ١٦٥

(٣) في ج و هـ: المنقلبان.

(٤) في ج: والأول.

(٥) لأنَّ على هذهِ النُّسْخَةِ استلزامَ رُجُوعِ ضميرِ (تُدْغَمانِ وتُقلَبانِ) إلى شيءٍ واحِدٍ، وهُوَ (الواوُ والياءُ) وفَسادُهُ ظاهِرٌ، فتَحتاجُ صِحَّتُها إلى تأويلِها بما ذَكَرَهُ الشّارِحُ، والأُوْلى سالِمةٌ من هذا فتكونُ أَصَحَّ معنًى. تد ١٦٥

(٦) سقط من كافة النسخ، وأثبتناه من المطبوع. قلت: لأنهم يبدلون الواو تاءً فالتصريح بالياء يدل على أنها مبدلة من التاء.

(٧) ولم يعلّ بإبدال الياء واواً؛ لتَحصيلِ التَّخفيفِ. تد ١٦٥

(٨) سقط من كافة النسخ، وأثبتناه من المطبوع.

(ويقالُ: اِيْتَعَدَ) بِقَلْبِ الواوِ ياءً، فإنْ زالَتْ كَسْرَةُ ما قبلَه[(١)] لم يَجُزْ [إلاَّ][(٢)] التَّاءُ[(٣)] نَحْوُ: (واتَّعَدَ)، ولِهذا حَمَلَ[(٤)] (جارُ اللهِ) قولَ الشَّاعِرِ[(٥)]:

.... وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

على أنَّ الياءَ بَدَلٌ منَ التَّاءِ في (اِتَّصَلَتْ)[(٦)]، ولم يَجْعَلْهُ بَدَلاً منَ الواوِ، ولكنْ يَلْزَمُ أهلَ هذهِ[(٧)] اللُّغَةِ أنْ يَقُولوا: (واوْتَعَدَ واوْتَصَلَ)/ ٦٥ ـ ب/ بإِثْباتِ (الواوِ) إذْ لا عِلَّةَ للقَلْبِ[(٨)]، اللَّهمَّ إلاّ أنْ تُقلَبَ لِكَراهَةِ اجتماعِ الواوَينِ، وحِينئذٍ[(٩)] يُمكِنُ حَمْلُ البيتِ عليهِ، لكنَّ ذلك مَوْقُوفٌ على النَّقْلِ مِنْهُم[(١٠)]..............................

(١) أي: ما قبلَ الياءِ المُنقلِبةِ عنِ الواوِ؛ لِسُقُوطِهِ بِسَبَبِ وُقُوعِهِ في الدَّرْجِ. تد ١٦٥

(٢) سقط من الأصل.

(٣) فتَرُدُّ الياءُ إلى الواوِ لِزَوالِ عِلَّةِ القَلْبِ، ثُمَّ تُقْلَبُ الواوُ تاءً كما في ابتداءِ اللُّغَةِ الأُوْلى. تد ١٦٥

(٤) في ب زيادة: قلب الواو ياءً.

(٥) مِن بَحْرِ الرَّجَزِ، وصَدْرُهُ: (قامَ بها يَنْشُدُ كلَّ مَنْشَدِ)، ومعناهُ: أنَّ الشَّاعِرَ أَنْشَدَ أشعارَهُ حتَّى وَصَلَتْ عَنانَ السَّماءِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ٢/ ٣٨٨، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٨/ ٣٧٤، المفصل ـ الزمخشري: ٥٠٩، ديوان المعاني ـ العسكري: ٢/ ٥٨، شرح مراح الأرواح ـ ديكنقوز: ١/ ١٥٠.

(٦) يَعْنِي: أنَّ (اِتَّصَلتْ) أَصْلُهُ: (اِوْتَصَلَتْ)، أُبْدِلَتِ الواوُ تاءً على اللُّغَةِ الأُوْلى، ثُمَّ أُبْدِلَ أَحَدُ حَرْفَيِ التَّضعيفِ كما في: (حَسِيْتُ) أي: (حَسِسْتُ بهِ). تد ١٦٦

(٧) سقط من ج.

(٨) أي: لِقَلْبِ الواوِ ياءً أوْ تاءً، أمَّا الأوَّلُ فظاهِرٌ لِعَدَمِ انكسارِ ما قبلَها، وأمَّا الثَّاني فلأنَّهُ لو كانتْ عِلَّةُ الانقلابِ إلى التَّاءِ وُقُوعَها قبلَ التَّاءِ لَوَجَبَ أنْ تُقْلَبَ في الابتداءِ أيضاً لوجودِ تلك العِلَّةِ أيضاً. تد ١٦٦ قلت: فلا علة للقلب ياءً ولا تاءً وإلا لزمهم القلب تاءً من أول الأمر.

(٩) قلت: فلما قلبوا الواو تاءً للتخلص من اجتماع الواوين فتكون الياء في (وايتصلت) مبدلة من الواو للتخلص من اجتماع الواوين فلا يتعين حمل الزمخشري.

(١٠) لأنَّ اللُّغَةَ لا تَثْبُتُ بالرَّأْيِ بل بالنَّقْلِ. تد ١٦٦ قلت: أي في أنهم يقولون: واوتعد.

(ياتَعِدُ) بِقَلْبِ الواوِ أَلِفاً[١]؛ لأنَّهُ وَجَبَ قَلْبُهُ كما في الماضِي، ولم يُمكِنْ الياءُ[٢] لِثِقَلِها[٣] فقُلِبَتْ أَلِفاً لِخِفَّتِها[٤] (فهُوَ مُوْتَعِدٌ) على الأَصْلِ، إنْ كانَ مِنْ (يَوْتَعِدُ)، وإنْ كانَ مِنْ (ياتَعِدُ) قُلِبَتِ الألفُ واواً لانضِمامِ ما قبلَها، وذا قياسٌ مُطَّرِدٌ.

(وايْتَسَرَ) على الأَصْلِ (ياتَسِرُ) بِقَلْبِ الياءِ ألفاً تَخْفيفاً لِثِقَلِ اجتماعِ اليائَينِ (فهُوَ مُوْتَسِرٌ) بِقَلْبِ الياءِ واواً إنْ كانَ من (يَيْتَسِرُ) [على][٥] الأَصْلِ، وَقَلْبِ[٦] الألفِ واواً إنْ كانَ منْ (ياتَسِرُ) (وهذا مَكانٌ مُوْتَسَرٌ فيهِ) في اسمِ المفعولِ[٧] كما في اسمِ الفاعِلِ، وعَبَّرَ بهذهِ العبارةِ؛ لأنَّ (الاتِّسارَ) لازِمٌ فيَجِبُ تَعْدِيَتُهُ بِحَرْفِ الجَرِّ؛ لِيُبْنَى منهُ/ ٦٦ ـ أ/ اسمُ المفعولِ فَعَدَّاهُ بـ(في)، [ومعنى ذلك][٨]: أي هذا مَكانٌ يُلعَبُ فيهِ بالقِمارِ[٩].

(وحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ) يَعْنِي: أنَّ المُعْتَلَّ[١٠] الفاءِ مِنَ المُضاعَفِ حُكْمُهُ حُكْمَ المُضاعَفِ من غيرِ المُعْتَلِّ في وُجُوبِ الإدغامِ وامتناعِهِ وجوازِهِ وسائِرِ أحكامِهِ (وتقولُ في الأَمْرِ: إيدَدْ كاعْضَضْ) والأَصْلُ: (اِوْدَدْ)، ويَجوزُ (وَدَّ) بالفَتْحِ والكَسْرِ كـ(عَضَّ)، وذَكَرَ (إيددْ) لِمَا فيهِ مِنَ الإِعْلالِ.

---

(١) وإنْ لم تَكُنْ مُتَحَرِّكَةً. تد ١٦٦

(٢) في ج: بالياء، وفي د: للياء.

(٣) باجتِماعِها معَ ياءِ المُضارَعَةِ. تد ١٦٦

(٤) سقط من ج.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) في ب و د: قلبت.

(٧) قلت: والظاهر أنه اسم مكان على صورة اسم المفعول لا اسم مفعول.

(٨) في كافة النسخ: وقال ذلك، وأثبتناه من المطبوعة.

(٩) في ج و د: القمار.

(١٠) في د و هـ: معتل.

واعلَمْ أنَّ المُضاعَفَ المُعْتَلَّ[(١)] الواويَّ لا يكونُ مُضارِعُهُ إلاَّ مفتوحَ العَينِ[(٢)]، أَمَّا الضَّمُّ فلأَنَّهُ مُنْتَفٍ منَ المِثالِ الواويِّ قَطْعاً[(٣)]، إلاَّ ما جاءَ في لُغَةِ بني عامِرٍ [منْ][(٤)] (وَجُدَ يَجُدُ) بالضَّمِّ[(٥)] وهُوَ ضعيفٌ، والصَّحيحُ الكَسْرُ، وأَمَّا الكَسْرُ فلأَنَّهُ لو بُنِيَ مَكْسورَ العينِ يَجِبُ حَذْفُ الواوِ والإدغامُ؛ لِئَلاَّ تَنْخَرِمَ القاعدةُ، وحينئذٍ يَلْزَمُ تغييرانِ، وَتَغَيُّرُ الكَلِمَةِ/ ٦٦ ـ ب/ عن وَضْعِها جداً[(٦)].

النَّوْعُ (الثَّاني) منَ الأَنْواعِ السَّبْعَةِ **(المُعْتَلُّ العَيْنِ)** وهُوَ ما يكونُ[(٧)] عَينُ فِعْلِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَقَدَّمَهُ؛ لِتَقَدُّمِ العينِ على اللاَّمِ **(ويُقالُ لهُ: الأَجْوَفُ)**؛ لِخُلُوِّ ما هُوَ [كـ(الجَوْفِ)][(٨)] لهُ من الصِّحَّةِ (و) يقالُ لهُ: (ذو الثَّلاثَةِ) أَيضاً؛ **(لِكَوْنِ ماضيهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ[(٩)] إذا**

---

(١) في د و هـ: معتل الفاء.

(٢) في د و هـ زيادة نصّها: لكون ماضيه على (فعِلَ) مكسور العين؛ إذ لم يبنَ منه مفتوحُ العين؛ لأنّه لو بُنِيَ منه ذلك كان عينُ المضارع إمّا مضموماً أو مكسوراً، وكلاهما لا يجوزُ.

(٣) الذي هُوَ أَعَمُّ منَ المُضاعَفِ، والانتفاءُ منَ الأَعَمِّ يَسْتَلْزِمُ الانتفاءَ منَ الأَخَصِّ، فإنْ قيلَ: قد تَقَدَّمَ أنَّ الواوَ لا تُحذَفُ منَ المثالِ إذا كان بعدَها ضَمٌّ كـ(وَجُهَ يَوْجُهُ)، قُلْنا: هُوَ وزنٌ عارِضٌ وَقَعَ التَّحويلُ إليهِ منَ الفَتْحِ في الماضِي والكَسْرِ في المُضارِعِ؛ للدَّلالةِ على صيرورةِ معناهُ كـ(السَّجِيَّةِ). تد ١٦٧

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٥٣، ٣٤١، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ١٠٨، الممتع الكبير ـ ابن عصفور: ١٢٢، شرح الشافية ـ الرضي: ٤/ ٥٤.

(٦) لا يقال: يردُ عليه (قِهْ) أمرٌ من (وقى يقي) لتغيُّرِه جدّاً؛ لأنّا نقول: ليسَ بإعلالين. تد ١٦٨

(٧) في هـ: كان.

(٨) وإنّما قالَ كـ(الجَوْفِ)؛ لأنَّ الجوفَ لا يكونُ إلاَّ للأجسامِ، والمُعْتَلُّ العينِ ليسَ منَ الأجسامِ، بل منَ الأَعْراضِ. تد ١٦٨، في الأصل و هـ: كالأجوف.

(٩) فإنْ قيلَ: (التَّاءُ) ضميرٌ لا حَرْفٌ، قلنا: إنَّهُ حرفٌ باعتبارِ اللُّغَةِ والكتابةِ، فإنْ قيلَ: فما فائِدَةُ قولِهِ (أخبرْتَ عن نفسِكَ)، وخَصَّ المُتَكَلِّمَ بالاعتبارِ في صيرورتِهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ مع أنَّ المُخاطَبَ كذلك؟ قلنا: لأَنَّ المُتَكَلِّمَ أَجَلُّ وأَشْرَفُ منَ المُخاطَبِ؛ لأَنَّهُ مفيدٌ والمخاطَبُ مُستفيدٌ. تد ١٦٨

أَخْبَرْتَ) أَنْتَ[١] (عن نفسِكَ، نَحْوُ: قُلْتُ وبِعْتُ) لِمَا يُذكَرُ[٢]؛ فإنَّهُ وإنْ كانَ جُمْلَةً يُسَمِّيهِ[٣] أَهْلُ التَّصريفِ: (فِعْلَ الماضِي للمُتَكَلِّمِ)[٤].

(فالمُجَرَّدُ)[٥] الثُّلاثِيُّ (تُقلَبُ عينُهُ في الماضِي) المَبْنِيِّ للفاعِلِ (أَلِفاً، سواءٌ كانَ واواً أَوْ ياءً؛ لِتَحَرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهُما، نَحْوُ: صانَ وباعَ) والأَصْلُ: (صَوَنَ وبَيَعَ)، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ أَلِفاً؛ لأنَّ كُلاًّ مِنْهُما كـ(حَرَكَتَينِ؛ لأنَّ الحركاتِ أَبْعاضُ هذهِ الحُرُوفِ، ولمَّا كانتا مُتَحَرِّكَتَينِ/ ٦٧ ـ أ/ وكانَ ما قبلَهما مَفْتوحاً كانَ ذلك مِثْلَ أَرْبَعِ حَرَكاتٍ مُتَوالِيةٍ[٦] وهُوَ ثقيلٌ، فَقَلَبُوها[٧] بِأَخَفِّ[٨] الحُرُوفِ وهُوَ الأَلِفُ، وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ، والعِلَّةُ حاصِلُها دَفْعُ الثِّقَلِ[٩]، وعَلِمْناهُ[١٠] بالاستقراءِ، ونَحْوُ: (صَيِدَ البعيرُ وقَوِدَ) من الشَّواذِّ[١١]؛ تَنْبِيهاً على الأَصلِ، وكذا مَصْدَرُهُما[١٢] نَحْوُ: (القَوَدِ) وهُوَ القِصاصُ، و(الصَّيَدِ)، [يقال: (صَيِدَ البعيرُ)][١٣] إذا مالَ إلى جانِبِ خَلْفِهِ.

---

(١) سقط من هـ.

(٢) في ج: نذكر.

(٣) في ب: سمته.

(٤) فكأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المُتَحَرِّكَ ـ لِشِدَّةِ اتِّصالِهِ بالفِعْلِ خُصُوصاً المُعْتَلَّ ـ حَرْفٌ من حُرُوفِهِ. تد ١٦٨

(٥) في ج: فأما المجرد.

(٦) في ج: متواليات.

(٧) في هـ: فقلبوهما.

(٨) (الباءُ) بمعنى: (إلى)، أوْ ضُمِّنَ (قَلَبَ) معنى: (أَبْدَلَ)، فلذلك عُدِّيَ بالباءِ. تد ١٦٩

(٩) أي: ثِقْلُ اللَّفْظِ على اللِّسانِ. تد ١٦٩

(١٠) في ج و هـ: وعلمنا به.

(١١) ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٥٨، الأصول ـ ابن السراج: ٣/ ٢٤٩، المفتاح في الصرف ـ الجرجاني: ٩٢، شرح الشافية ـ ركن الدين الاسترابادي: ٢/ ٧٤٨، الصحاح ـ الجوهري: ٢/ ٥٢٨، ٤٩٩.

(١٢) في ب و ج و د: مصدراهما.

(١٣) وأَصْلُ: (صَيِدَ): اِصيَدَّ، وكذا: اِعْوَرَّ؛ لأنَّ (عَوِرَ واعْوَرَّ) معناهما واحِدٌ، وإنَّما حُذِفَتْ منهُ الزَّوائِدُ

فإنْ قُلْتَ: إنَّ (لَيْسَ) أَصْلُهُ: (لَيِسَ) بالكَسْرِ[١]، فلِمَ لَمْ تُقلَبِ [الياءُ][٢] أَلِفاً؟ قُلْتُ: لأنَّهُ لمَّا لم يَكُنْ منَ الأفعالِ المُتَصرِّفَةِ التي يَجِيءُ [منها][٣] الماضِي والمُضارِعُ وغيرُهما، ولم يَجِئْ منهُ إلاَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ بناءً للماضِي، وكانَ الكَسْرُ ثقيلاً نَقَلُوها إلى حالٍ لا يكونُ للأَفْعالِ المُتَصرِّفةِ وهُوَ إِسْكانُ العينِ؛ لِيكونَ على لَفْظِ الحَرْفِ نَحْوُ (لَيْتَ).

(فإنِ اتَّصَلَ بهِ) أي: بالماضِي المُجَرَّدِ/ ٦٧ ـ ب/ المَبْنِيِّ للفاعِلِ **(ضميرُ المُتكلِّمِ)** مُطلقاً[٤] **(أوْ)** ضميرُ **(المُخاطَبِ)** مُطْلَقاً[٥] **(أوْ)** ضميرُ **(جَمْعِ[٦] المُؤنَّثِ الغائِبِ[٧] نُقِلَ فَعَلَ)** مفتوحَ العينِ **(منَ الواويِّ[٨] إلى فَعُلَ)** مضمومَ العينِ **(و)** نُقِلَ فَعَلَ مفتوحَ العينِ **(منَ اليائِيِّ[٩] إلى فَعِلَ)** مَكْسورَ العينِ **(دِلالةً[١٠] عليهما)** أي: لِيَدُلَّ الضَّمُّ على الواوِ

للتَّخفيفِ، ولولا ذلك لقيلَ: (صادَ وعارَ)، والدَّليلُ على أَنَّهُ (افعَلَّ) مَجِيْءُ أخواتِهِ على هذا في الأَلوانِ والعُيُوب. تد ١٦٩، ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

(١) أي: كَسْرِ العينِ؛ لأنَّهُ لا جائِزَ أنْ يكونَ (فَعَلَ) بالفتحِ؛ لصيرورتِهِ إلى (لاسَ)، ولا (فَعُلَ) بالضَّمِّ؛ للُزُومِ (لُسْتُ) بالضَّمِّ عندَ اتِّصالِ ضميرِ المُتكلِّمِ مَثلاً. تد ١٦٩

(٢) من هـ.

(٣) في الأصل وب و د: لها، وفي هـ: بها، وأثبتناه من ج.

(٤) أي: سواءٌ كانَ وَحْدَهُ أوْ معَ غيرِهِ. تد ١٦٩

(٥) أي: سواءٌ كانَ مُذكَّراً أوْ مُؤنَّثاً، مُفْرَداً أوْ غيرَ مُفْرَدٍ. تد ١٦٩

(٦) سقط من هـ.

(٧) إنَّما قيَّدَهُ بـ(الغائِبِ)؛ لأنَّ ما عداهُ من جَمْعِ المُؤنَّثِ المُتكلِّمِ كـ(ضَرَبْنا)، والمُخاطَبِ كـ(ضَرَبْتُنَّ) داخِلٌ فيما قبلَهُ. تد ١٧٠

(٨) في ب وج: الواو.

(٩) في ب وج: الياء.

(١٠) منصوبٌ على المفعولِ لهُ، معَ أنَّهُ ليسَ فِعْلاً لفاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ الذي هُوَ (نُقِلَ) ـ لأنَّ الدِّلالةَ للضَّمَّةِ والكسرةِ ـ بناءً على ما اختارَهُ الرَّضِيُّ من عَدَمِ الاشتراطِ. تد ١٧٠

والكَسْرُ على الياءِ؛ لأنَّهما يُحذَفانِ كما سَنُقَرِّرُ[1] في الأَمْثِلَةِ.

(ولم يُغَيَّرْ فَعُلَ) بضَمِّ العينِ (ولا فَعِلَ) بكَسْرِ العينِ (إذا كانا أَصْلِيَّيْنِ)[2] [وفي بعضِ النُّسَخِ: (أَصْلَينِ)][3]، يَعْنِي: أَنَّ نَحْوَ (طَوُلَ) بضَمِّ العينِ و(هَيِبَ أو خَوِفَ) بكَسْرِ العينِ لم يُنقَلْ إلى بابٍ آخَرَ؛ لأَنَّكَ تَنْقُلُ المفتوحَ العينِ إِلَيهما فيَلْزَمُكَ إبقاؤُهما بالطَّريقِ الأَوْلى؛ للدِّلالةِ على الواوِ والياءِ، فعَلَى هذا لا فائِدَةَ في قولِهِ: (إذا كانا أَصْلِيَّيْنِ)؛ لأَنَّ فَعُلَ وفَعِلَ مَنْقولَينِ[4] هُما كـ(الأَصْلِيَّيْنِ)[5]، لأَنَّهُ إنْ/ ٦٨ ـ أ/ أرادَ بـ(عَدَمِ التَّغييرِ): عَدَمَ النَّقْلِ إلى بابٍ آخَرَ فَهُما كذلكَ[6]، وإنْ أرادَ: أَنَّهما لم يُغَيَّرا عن حالِهما أَصْلاً فهُوَ ممنوعٌ[7]؛ لأَنَّهُ تُنقَلُ الضَّمَّةُ والكسرةُ وتُحذَفُ العينُ، كما أشارَ إليهِ بقولِهِ: (ونُقِلَتِ الضَّمَّةُ) منَ الواوِ (والكَسْرَةُ) منَ الياءِ (إلى الفاءِ، وحُذِفَتِ[8] العينُ) أيِ: الواوُ والياءُ؛ (لالتقاءِ السَّاكِنَينِ) فكيفَ يُحكَمُ بِعَدَمِ التَّغييرِ[9]؟ فلا حاجةَ إلى التَّقييدِ بـ(الأَصْلِيِّ)[10].

وقيلَ: احترَزَ عن [غيرِ][11] الأَصْلِيَّيْنِ؛ لأَنَّهما يُغيَّرانِ، يَعْنِي[12]: يَرْجِعانِ إلى

---

(١) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ: سيقرّر.

(٢) قلت: وبدليل المخالفة يفيد أن المنقولين يغيران مع أنهما لا يغيران وإلا لانتقض الغرض من نقلهما.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) فيهِ تسامُحٌ؛ لأَنَّهما منقولٌ إليهما لا مَنْقُولانِ، بلِ المنقولُ المفتوحُ العينِ. تد ١٧٠

(٥) أي: في عَدَمِ النَّقْلِ إلى بابٍ آخَرَ. تد ١٧١

(٦) قلت: أي صحت العبارة وكان النفي للتغيير في محله وكان القيد مستدركاً.

(٧) أي لا تصح العبارة ويكون الاعتراض وارداً على نفي التغير والعبارة المكملة لا تساعده.

(٨) في هـ بزيادة: في الجميع.

(٩) أي: في الأَصْلِيَّيْنِ عن حالِهما أَصْلًا، لا بالنَّقْلِ إلى بابٍ آخَرَ ولا بغيرِهِ، وهل هذا إلاَّ تناقضٌ؟ تد ١٧١

(١٠) في ب: بالأصل.

(١١) سقط من الأصل.

(١٢) في د: أي.

أَصْلِهِما عندَ زوالِ الضَّميرِ المذكورِ، بِخِلافِ الأَصْلِيَّيْنِ فإنَّهُ ليسَ لَهُما أَصْلٌ آخرُ يُنْقَلانِ إليهِ، وفَسادُهُ يَظْهَرُ بأَدْنى تَأَمُّلٍ في سياقِ[1] الكلامِ[2]، وغيَّرَ بَعْضُهم هذا اللَّفْظَ إلى (إِذْ كانا)[3]؛ ليكونَ للتَّعليلِ، وليسَ بِشَيْءٍ[4].

وسَنَحَ[5] لي أنَّ هذا ليسَ بقيدٍ احترَزَ بهِ عن شَيْءٍ/ ٦٨ ـ ب/ ، لكنَّهُ لمَّا ذَكَرَ أنَّ (فعَلَ) الأَصْلِيَّ[6] يُغيَّرُ أرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أنَّ (فَعُلَ وفَعِلَ) الأَصْلِيَّيْنِ[7] لا يُغيَّرانِ، فالتَّقييدُ بهِ؛ لأَنَّهُ هُوَ المقصودُ دونَ الاحترازِ، فَلْيُتَأَمَّلْ[8].

إذا تَقَرَّرَ ما ذَكَرْنا (فتَقُولُ: صانَ صانا صانُوا، صانَتْ صانَتَا صُنَّ) والأَصْلُ: (صَوَنْنَ)، نُقِل فَعَلَ الواويُّ إلى فَعُلَ مَضمومَ العينِ؛ لاتِّصالِ ضميرِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ، ونُقِلَتْ ضَمَّةُ

---

(١) قرينةُ السِّياقِ: أَمْرٌ يُؤْخَذُ منَ الكلامِ المَسُوقِ لبيانِ المقصودِ، سواءٌ كانَ سابِقاً على اللَّفْظِ الدالِّ على خُصُوصِ المقصودِ أوْ مُتأَخِّراً عنهُ، وقد يُعَبَّرُ عنهُ بـ(دلالةِ السِّباقِ) أيضاً. تد ١٧١ قلت: لأن السياق في حال الاتصال وليس عند حذف الضمائر.

(٢) فإنَّ سِياقَ الكلامِ إِنَّما يَدُلُّ على أنَّ (فَعُلَ وفَعِلَ) لا يُغَيَّرانِ عن بابِهِما إذا اتَّصَلَ بِهِما الضَّمائِرُ المذكورةُ، لا أَنَّهما لا يُغَيَّرانِ بعدَ اتِّصالِها إذا أُريدَ تجريدُهما عنها. تد ١٧١، وفي هـ: قياس الكلام.

(٣) قلت: أي إخراجه من التقييد إلى التعليل مع أن التعليل يستلزم القيدية.

(٤) لأنَّ تعليلَ عَدَمِ التَّغييرِ فيهما بالأَصالةِ يَقْتَضِي تغييرَ المنقولِ إليهِ؛ لأَنَّهُ غيرُ أَصْلِيٍّ، وبقاءَ المفتوحِ العينِ؛ لأَنَّهُ أَصْلٌ تقديراً. تد ١٧١

(٥) في ب و د: ويسنح، وفي هـ: وقد سنح.

(٦) قلت: أشار بذكره إلى أنه كالمذكور ويكون مقصوداً بقرينة النقل ولا ينقل إلا من الأصلي فذكر الأصليين يكون صراحة، لكن وجه التأمل أنه لما ذكر الأصليين صراحة هنا ولم يذكره هنالك، ولذا يترجح أنه للاحتراز.

(٧) سقط من ب.

(٨) إنَّما أَمَرَ بالتَّأَمُّلِ؛ لأنَّ ما سَنَحَ لهُ لا يَخْلُو عن شَيْءٍ؛ لأنَّ الأَصْلَ في التَّقييدِ الإدخالُ أوِ الإخراجُ. تد ١٧٢

الواوِ إلى ما قبلَهُ بعدَ إسكانِهِ تخفيفاً، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَين، فصارَ: (صُنَّ)، وكذلك [بقيّتُهُ][١]: (صُنْتَ صُنْتُما صُنْتُم، صُنْتِ صُنْتُما صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا، وتقولُ) في اليائِيِّ: (باعَ باعا باعُوا، باعَتْ باعَتا بِعْنَ، بِعْتَ بِعْتُما بِعْتُم، بِعْتِ بِعْتُما بِعْتُنَّ، بِعْتُ بِعْنا)، والأَصْلُ: (بَيَعْنَ وبَيَعْتَ[٢] وبَيَعْتُما وبَيَعْتُم وبَيَعْتِ وبَيَعْتُما وبَيَعْتنّ وبَيَعْتُ وبَيَعْنا)، نُقِلَ إلى مَكْسورِ العينِ، ونُقِلَتِ الكسرةُ[٣]/ ٦٩ ـأ/ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ الياءُ.

[وانظُمْ][٤] في هذا السِّلْكِ أمثالَ ذلك مِمَّا هُوَ مَفْتُوحُ العينِ، بخلافِ نَحْوِ: (خافَ وهابَ وطالَ)؛ فإنَّهُ لا [نَقْلَ][٥] فيها إلى بابٍ آخَرَ، تقولُ: خِفْتُ [والأَصْلُ: (خَوِفْتُ)][٦]، وهِبْتُ والأَصْلُ: (هَيِبْتُ)، وطُلْتُ والأَصْلُ: (طَوُلْتُ)، فأُعِلَّتْ بِنَقْلِ حَرَكَةِ العينِ، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَين، واعلَمْ أنَّ حديثَ[٧] النَّقْلِ[٨] هُوَ مَذْهَبُ الأَكْثَرِينَ، ولِبَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ فيهِ[٩] كلامٌ آخَرُ يُطلَبُ من كُتُبِهِم[١٠].

---

(١) من ب و د، وفي الأصل: وكذلك تقول، وفي ج و هـ: بعينه.

(٢) سقط من ب.

(٣) أي: كسرةُ العينِ التي هِيَ الياءُ. تد ١٧١

(٤) في الأصل و هـ: وانضمّ.

(٥) في الأصل: ينقل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) في ج: طريق.

(٨) والمُرادُ: نَقْلُ (فَعَلَ) المفتوحِ العينِ إذا اتَّصَلَ بالضَّميرِ المذكورِ منَ الواويِّ إلى (فَعُلَ) المضمومِ العينِ، ومنَ اليائِيِّ إلى (فَعِلَ) المكسورِ العينِ كما تَقَدَّمَ. تد ١٧٣

(٩) كذا في الأصل، وفي البقية: هنا فيه كلام.

(١٠) ومُحَصَّلُ كلامِهِم: أنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ إنَّما هُوَ لبيانِ الواويِّ واليائِيِّ، وتقريرُهُ أنْ يقالَ في نَحْوِ: (صَوَنْتُ وطَوُلْتُ وبَيَعْتُ): تَحَرَّكَتِ الواوُ والياءُ وانفتَحَ ما قبلَهما فَقُلِبَتا ألفاً، فالتَقَى ساكِنانِ عندَ اتِّصالِ الضَّمائِرِ لِسُكُونِ اللاَّمِ حينئذٍ، فَحُذِفَتِ الألفُ وحُرِّكَ الفاءُ بعدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ بِضَمَّةٍ في الأَوَّلَينِ؛ لِتَدُلَّ على أنَّهما

(وإذا بَنَيْتَهُ) أيِ: الماضِيَ منَ المُجَرَّدِ (للمفعولِ كَسَرْتَ الفاءَ منَ الجميعِ) أي: من [مفتوحِ][1] العينِ[2] ومَضْمومِهِ[3] ومَكْسورِهِ[4]، واوِيّاً أَوْ يائِيّاً (فَقُلْتَ: صِينَ) في الواويِّ (واعتِلالُهُ[5] بالنَّقْلِ والقَلْبِ)؛ لأنَّ أَصْلَهُ (صُوِنَ) فنُقِلَ حَرَكَةُ الواوِ إلى ما قبلَهُ بعدَ إِسْكانِهِ[6]، ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِسُكُونِها وانكِسارِ ما قبلَها، وإنَّما لم يَذْكُرْ/ ٦٩ ـ ب/ حَذْفَ حَرَكَةِ الفاءِ؛ لأَنَّهُ لازِمُ نَقْلِ الحركةِ إليهِ فعُلِمَ بالالتزامِ[7]، (وبِيْعَ) [وهذا في][8] اليائِيِّ (واعتِلالُهُ بالنَّقْلِ)؛ لأنَّ أَصْلَهُ (بُيِعَ)، نُقِلَ كسرةُ الياءِ إلى ما قبلَهُ[9] بعدَ حَذْفِ ضَمَّتِهِ، هذهِ هِيَ اللُّغَةُ المشهورةُ.

وفيهِ لُغتانِ أُخْريانِ، إحْداهُما: (صُوْنَ وبُوْعَ) بالواوِ، بِحَذْفِ حَرَكَةِ العينِ وقَلْبِ الياءِ واواً لِسُكُونِها وانضِمامِ ما قبلَها، وهذِهِ عَكْسُ اللُّغَةِ الأُولى[10]،

واويانِ، وبكَسْرَةٍ في الأَخيرِ لِتَدُلَّ على أَنَّهُ يائِيٌّ، وذلك لأَنَّهُم يَرَوْنَ النَّقْلَ من بابٍ إلى بابٍ آخَرَ مُسْتَبْعَداً جِدّاً؛ لاختِلافِ مَعاني الأَبوابِ وأَلْفاظِها. تد ١٧٣

(١) في الأصل: المفتوح.

(٢) كـ(صِينَ وبِيعَ). تد ١٧٣

(٣) كـ(قِيلَ) منَ الواويِّ، ولم يأتِ منَ الياءِ. تد ١٧٣

(٤) كـ(خِيفَ وهِيبَ). تد ١٧٣

(٥) في د: وإعلاله.

(٦) أي: إسكانِ ما قبلَهُ؛ لأنَّ حَرْفَ العِلَّةِ إذا كانَ مَضْمُوماً أَوْ مَكْسُوراً تُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إلى ما قبلَهُ، سواءٌ كانَ ساكِناً أَوْ مُتَحَرِّكاً تَخفيفاً. تد ١٧٣

(٧) إذ يَلْزَمُ من نَقْلِ حركةِ ما بعدَها إليها حَذْفُ حَرَكَتِها؛ لامتناعِ اجتِماعِ حَرَكَتَينِ على حَرْفٍ واحِدٍ. تد ١٧٣

(٨) من ب و هـ، وفي الأصل: من اليائي.

(٩) لِثِقَلِ الكَسْرَةِ على حَرْفِ العِلَّةِ. تد ١٧٤

(١٠) من ثلاثةِ أَوْجُهٍ، أَحَدُها: أنَّ الفاءَ ههنا مضمومةٌ وفي تلك مكسورةٌ، والثَّاني: أنَّ الواويَّ واليائيَّ ههنا بالواوِ وفي تلك بالياءِ، والثَّالثُ: أنَّ حركةَ العينِ ههنا تُحْذَفُ وفي تلك تُنْقَلُ. تد ١٧٤ قلت: ووجه رابع أن (صون) لها إعلالان فيما تقدم وهنا إعلال، (وبيع) لها إعلال فيما تقدم وهنا لها إعلالان.

والأُخْرَى: الإِشْمامُ[١]؛ للدِّلالةِ على أنَّ الأَصْلَ في هذا البابِ الضَّمُّ.

وحقيقةُ هذا الإِشْمامِ: أنْ تَنْحُوَ بكسرةِ فاءِ الفِعْلِ نَحْوَ الضَّمَّةِ، فتَميلُ الياءُ السَّاكِنةُ بعدَها نَحْوَ الواوِ قليلاً؛ إذ هِيَ تابِعةٌ لِحَرَكَةِ ما قبلَها، وهذا مُرادُ النُّحاةِ والقُرَّاءِ[٢]، لا ضَمُّ الشَّفَتَينِ فقط معَ كَسْرَةِ الفاءِ كَسْراً خالِصاً كما في الوَقْفِ[٣]، ولا [الإِتيانُ][٤] بضَمَّةٍ خالِصةٍ بعدَها ياءٌ ساكِنةٌ كما قيلَ؛ لأَنَّهُ ههنا حَرَكَةٌ بينَ حَرَكَتَي/ ٧٠ ـ أ/ الضَّمِّ والكَسْرِ، بعدَها حَرْفٌ بينَ الواوِ والياءِ.

(وتقولُ في المُضارِعِ: يَصُونُ) منَ الواويِّ (ويَبِيعُ) منَ اليائِيِّ (واعتِلالُهُما[٥] بالنَّقْلِ) أي: نَقْلِ ضَمَّةِ الواوِ وكسرةِ الياءِ إلى ما [قبلَهما][٦]؛ إذِ الأَصْلُ: (يَصْوُنُ ويَبْيِعُ) كـ(يَنْصُرُ ويَضْرِبُ) (ويَخافُ) منَ الواويِّ[٧] (ويَهابُ) منَ اليائِيِّ (واعتِلالُهُما[٨] بالنَّقْلِ والقَلْبِ) أَمَّا النَّقْلُ فهُوَ: [نَقْلُ][٩] حَرَكَتَي الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهما؛ فإنَّ الأَصْلَ (يَخْوَفُ ويَهْيَبُ) كـ(يَعْلَمُ)، وأَمَّا القَلْبُ فهُوَ: قَلْبُ الواوِ والياءِ ألفاً لِتَحَرُّكِهِما في الأَصْلِ وانفتاحِ ما قبلَهما؛ حَمْلاً للمُضارِعِ على الماضِي[١٠]، وإِنَّما مَثَّلَ بأربعةِ أَمْثِلةٍ؛ لأَنَّهُ إِمَّا واويٌّ أَوْ

---

(١) منَ (الشَّمِّ)، كأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الحرفَ رائِحَةَ الحَرَكَةِ، بأنْ هَيَّأْتَ العُضْوَ للنُّطْقِ بها. تد ١٧٤

(٢) في نَحْوِ: (قِيلَ وغِيضَ وجِيْءَ وحِيلَ وسِيقَ). تد ١٧٤

(٣) لأنَّ الإشمامَ في الوَقْفِ: هُوَ ضَمُّ الشَّفَتَينِ بعدَ إِسْكانِ الحرفِ من غيرِ صَوْتٍ، فهُوَ شَيْءٌ مختَصَّةٌ بإدراكِهِ العينُ دونَ الأُذُنِ. تد ١٧٤

(٤) في الأصل: البيان.

(٥) في د: وإعلالهما.

(٦) في الأصل: ما قبلها.

(٧) في هـ: الواو.

(٨) في د: وإعلالهما.

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) لِئَلَّا يَلْزَمَ مَزِيَّةُ الفَرْعِ على الأَصْلِ. تد ١٧٥

يائيٌّ، والواويُّ إمَّا مفتوحُ العينِ أَوْ مَضمومُهُ، واليائِيُّ إمَّا مفتوحُ العَينِ أَوْ مَكْسورُهُ، واعتِلالُ[١] المَبْنِيِّ للمفعولِ منَ [الجميعِ][٢] بالنَّقْلِ والقَلْبِ، نَحْوُ (يُصَانُ/ ٧٠ – ب/ ويُبَاعُ ويُخَافُ ويُهَابُ).

(ويَدْخُلُ الجازِمُ على المُضارِعِ فيَسقُطُ العينُ) أي: عينُ الفِعْلِ، وهُوَ: الواوُ والألفُ والياءُ (إذا سُكِّنَ ما بعدَهُ)[٣] أي: ما[٤] بعدَ العينِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ كما تَبَيَّنَ[٥] في الأمثلةِ (ويَثْبُتُ) العينُ (إذا تَحَرَّكَ ما بعدَهُ) أي: ما بعدَ العينِ حَرَكَةً أَصْلِيَّةً[٦] أَوْ مُشابِهةً لها[٧]؛ [لِعَدَمِ][٨] عِلَّةِ الحَذْفِ (تقولُ) عندَ دُخُولِها[٩] في (يَصُونُ): (لم يَصُنْ) بِحَذْفِ حركةِ [الآخِرِ][١٠] ثُمَّ حَذْفِ الواوِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ (لم يَصُونا لم يَصونُوا) بالإثباتِ فيهما لِتَحَرُّكِ ما بعدَهُ (لم تَصُنْ) بالحَذْفِ[١١] (لم تَصُونا) بالإثباتِ (لم يَصُنَّ) كما تقولُ: (يَصُنَّ)؛ لأنَّ الجازِمَ لا عَمَلَ لهُ فيهِ[١٢]، والواوُ [قد][١٣] حُذِفَتْ عندَ اتِّصالِ

---

(١) في د: وإعلال.

(٢) في الأصل: المجموع.

(٣) بِسَبَبِ الجازِمِ ونونِ النُّسوةِ. تد ١٧٥

(٤) سقط من هـ.

(٥) في ب و د: كما مضى في الأمثلة.

(٦) وهِيَ الحَرَكاتُ الإعرابيَّةُ. تد ١٧٥

(٧) وهِيَ الحَرَكاتُ لَأجْلِ الضَّمائِرِ المُتَّصِلَةِ بالفعلِ المُضارِعِ. تد ١٧٥

(٨) في الأصل: في عدم.

(٩) كذا في الأصل، وفي سائر النسخ: دخولها.

(١٠) في الأصل: الواحد.

(١١) سقط من ب.

(١٢) لِتَعَذُّرِ إعرابِهِ عندَ اتِّصالِ نونِ النُّسوةِ. تد ١٧٦

(١٣) سقط من الأصل.

النُّونِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ (لم تَصُنْ لم تَصُونا لم تَصُونُوا، لم تَصونِي لم تَصُونا لم تَصُنَّ، لم أَصُنْ لم نَصُنْ، وهكذا ٧ ـ أ/ قياسُ) كُلِّ ما كان عَيْنُهُ ياءً أَوْ أَلِفاً[١] (نَحْوُ: (لم يَبِعْ) بالحَذْفِ لِسُكُونِ ما بعدَهُ (لم يَبِيعا) بالإثباتِ [لِتَحَرُّكِهِ][٢]، (ولم يَخَفْ) بالحَذْفِ (لم يَخافَا) بالإثباتِ، والضَّابِطُ [فيهِ: أنَّ][٣] المَحْذُوفَ إنْ كانَ النُّونَ[٤] فلا تُحذَفُ العينُ وإلاَّ[٥] [تُحْذَفْ][٦].

(وقِسْ عليهِ) أي: على المُضارِعِ [الدَّاخِلِ][٧] عليهِ الجازِمُ (الأَمْرَ) بأنْ تَحْذِفَ العينَ إذا سُكِّنَ ما بعدَهُ (نَحْوُ: صُنْ) وتَثْبُتُ إذا تَحَرَّكَ، نَحْوُ: (صُونا صُونوا، صُوني صُونا)، وأَمَّا جَمْعُ المُؤَنَّثِ نَحْوُ: (صُنَّ) فقد حُذِفَتْ عَيْنُهُ في المُضارِعِ[٨] (و) الأَمْرُ (بالتَّأكيدِ) أي: معَ نونِ التَّأكيدِ: (صُونَنَّ صُونانِّ صُونُنَّ، صُونِنَّ[٩] صُونانِّ) بإعادةِ العينِ المَحْذُوفةِ[١٠]؛ لزوالِ عِلَّةِ الحَذْفِ بِتَحَرُّكِ ما بعدَهُ لِمَا تَقَدَّمَ[١١] من أَنَّهُ يُفتَحُ[١٢] آخِرُ

---

(١) في ج: وألفاً.

(٢) أثبتناه من هـ.

(٣) سقط من الأصل، وفي هـ: والضابط في المحذوف.

(٤) أي: نونَ الأمثلةِ الخمسةِ. تد ١٧٦

(٥) بأنْ كانَ المحذوفُ الحركةَ. تد ١٧٦

(٦) في الأصل: حذف.

(٧) في الأصل: الذي دخل.

(٨) أي: فالأَمْرُ تابعٌ لهُ. تد ١٧٦

(٩) سقط من ب.

(١٠) وهُوَ الواوُ، وهُوَ ظاهِرٌ في المثالِ الأَوَّلِ، وأَمَّا ما عداهُ فبالرُّجوعِ إليهِ؛ لِكَوْنِهِ أَصْلَ الجميعِ. تد ١٧٧

(١١) في آخِرِ بَحْثِ (لا تَخْشَوُنَّ). تد ١٧٧

(١٢) أي: يُحَرَّكُ بالفتحِ والضَّمِّ والكَسْرِ، وإنَّما فَسَّرْنا ما ذُكِرَ بـ(التَّحريكِ)؛ لأنَّ الذي تقدَّمَ أَنَّهُ يُفتَحُ للخِفَّةِ، ويُضَمُّ لِيَدُلَّ على الواوِ، ويُكْسَرُ لِيَدُلَّ على الياءِ، والتَّحَرُّكُ لازِمٌ لهذا المذكورِ، وهُوَ المعلولُ بِدَفْعِ الالتقاءِ. تد ١٧٧

الفِعْلِ ويُضَمُّ ويُكسَرُ دَفْعاً لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ، وأَمَّا جَمْعُ المُؤَنَّثِ نَحْوُ: (صُنَّانِّ)/ ٧١ ـ ب/ فَحَذْفُ عَيْنِهِ لازِمٌ قَطْعاً[١].

(و) نَحْوُ: (بِعْ) بِحَذْفِ الياءِ (بِيعا بِيعوا، بِيعي بِيعا) بالإثباتِ (بِعْنَ) [بالحَذْفِ][٢] كما مرَّ (و) نَحْوُ: (خَفْ) بحَذْفِ الألفِ (خافا خافوا، خافي خافا) بالإثباتِ (خَفْنَ) بالحَذْفِ كما تقدَّمَ (وبالتَّأكيدِ[٣]: بِيْعَنَّ وخافَنَّ) كصُونَنَّ بإعادةِ العينِ؛ لِزَوالِ عِلَّةِ الحَذْفِ.

(وكذا[٤] تقولُ في الخفيفةِ: صُونَنْ وبِيعَنْ وخَافَنْ[٥]... إلى الآخِرِ) بلا فَرْقٍ، ولم تَعُدِ العينُ[٦] في نَحْوِ: (صُنِ الشَّيْءَ وبِعِ الفَرَسَ وخَفِ القومَ)؛ لأنَّ الحَرَكاتِ عارِضةٌ لا اعتِدادَ بها[٧]، فوُجُودُها كعَدَمِها، بخلافِ الحَرَكَةِ في نَحْوِ: (صُونا صُونوا صُوني [صُونا][٨] وصُونَنَّ) وأَمْثالِهِ[٩]، فإنَّها كـ(الأَصْليَّةِ)؛ لاتِّصالِ ما بعدَها بالكلمةِ اتِّصالَ الجُزْءِ، أمَّا في [نَحْوِ (صُونا)؛ فلأَنَّ ضميرَ الفاعِلِ المُتَّصِلَ كـ(الجُزْءِ)][١٠]، وأَمَّا في

---

(١) لاتِّصالِ (نُونِ النُّسوةِ) بِهِ، سواءٌ دَخَلَ عليهِ (نونُ التَّوكيدِ) أَوْ لم يَدْخُلْ، فِعْلَ أَمْرٍ كانَ أَوْ غيرَهُ. تد ١٧٧

(٢) من ج و د.

(٣) في هـ: والتوكيد.

(٤) في ب و د: وكذلك.

(٥) بإعادةِ العينِ فيها؛ لزَوالِ عِلَّةِ الحَذْفِ مِنِ التقاءِ السَّاكِنَينِ. تد ١٧٧

(٦) هذا مُحتَرَزُ القيدِ الذي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فيما تقدَّمَ بقولِهِ: (حركةً أصليَّةً أَوْ مُشابِهةً لها). تد ١٧٧

(٧) قلت: لأن المفعول به لا ينزل مع الفعل منزلة الجزء من الكلمة؛ فلا يعتد بحركته، أو لعدم اتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء.

(٨) من ج و هـ.

(٩) في ج و هـ: وأمثالها.

(١٠) إذِ الغَرَضُ من وَضعِ المُضمَراتِ: التَّوَصُّلُ إلى الاختصارِ، والألفُ هنا ضميرٌ وفاعلٌ ومتَّصِلٌ فاقتَضَتْ هذهِ الأوصافُ كونَهُ كـ(الجُزْءِ). تد ١٧٨، ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

[نَحْوِ][(١)] (صُونَنَّ)؛ فلأَنَّ نونَ التَّأكيدِ معَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ كـ(المُتَّصِلِ)[(٢)].

وتَحقيقُ هذا الكلامِ[(٣)] [أنَّا نُشَبِّهُ][(٤)] ضميرَ الفاعِلِ المُتَّصِلَ ونونَ التَّأكيدِ معَ [الضَّميرِ][(٥)] المُسْتَتِرِ بِجُزْءٍ/ ٧٢ ـ أ/ منَ الكلمةِ، في امتِناعِ وُقُوعِ الفاصِلِ بينَهما[(٦)] أَصْلاً، [فَنُشَبِّهُ][(٧)] الحركةَ الواقعةَ قَبْلَهُما[(٨)] بِحَرَكَةِ أَصْلِ الكلمةِ[(٩)]، حتَّى كأنَّ المجموعَ كلمةٌ واحدةٌ، ثُمَّ [نَستَعيرُ][(١٠)] أَحكامَ الحَرَكَةِ الأَصْلِيَّةِ لهذهِ الحَرَكَةِ العارِضَةِ، [فنُثْبِتُ][(١١)] معَها العينَ مِثْلَهُ معَ الحركةِ الأَصْلِيَّةِ، وهذا إنَّما يكونُ إذا لم يَكُنِ الحَرْفُ[(١٢)] الذي قبلَ ضميرِ الفاعِلِ مَوْضُوعاً على السُّكُونِ، كـ(تاءِ التَّأنيثِ) في الفِعْلِ، نَحْوُ: (دَعَتْ[(١٣)] دَعَتَا)[(١٤)] دونَ (دعَاْتَا)[(١٥)]، فليُتأَمَّلْ[(١٦)].

---

(١) سقط من الأصل و ب و د.

(٢) لأنَّ الضميرَ لمَّا وَجَبَ استتارُهُ لم يَكُنْ لهُ أَثَرٌ في الفَصْلِ بينَ الفِعْلِ والنُّونِ. تد ١٧٨

(٣) وهُوَ كونُ المُتَّصِلِ في حُكْمِ الجزءِ، والنُّونِ معَ المُسْتَتِرِ في حُكْمِ المُتَّصِلِ. تد ١٧٨

(٤) في الأصل: أما شبه.

(٥) سقط من الأصل و ج.

(٦) أي: بينَ الضَّميرِ المُتَّصِلِ والنُّونِ معَ المُسْتَتِرِ وبينَ الكلمةِ. تد ١٧٨

(٧) في الأصل و ب و هـ: فتشبه.

(٨) في هـ: بينهما.

(٩) أي: بحركةِ نونِ: (صَانَ يَصُونُ) في ثبوتِ العينِ. تد ١٧٨، في د: الفعل.

(١٠) في الأصل و ب: يستعير.

(١١) في الأصل: فتثبت.

(١٢) في هـ: الحروف التي... موضوعةً.

(١٣) بِحَذْفِ اللَّامِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وهُما (الألفُ والتَّاءُ). تد ١٧٨

(١٤) بحَذْفِ اللَّامِ أيضاً وإنْ كانَتِ (التَّاءُ) مُتَحَرِّكَةً لأَجْلِ الأَلِفِ؛ لأَنَّها عارِضةٌ لا اعتدادَ بها. تد ١٧٨

(١٥) بإعادةِ اللَّامِ اعتداداً بالحركةِ كما هُوَ لُغَةُ أهلِ اليمنِ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ الاعتدادُ بها لِمَا مَرَّ. تد ١٧٩

(١٦) أي: فافهم أنَّ الأجوفَ والنَّاقصَ مُشتركانِ في الحُكْمِ الذي تقدَّمَ تقريرُهُ. تد ١٧٩ قلت: ولعل وجه

فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لمْ يَعُدِ المحذوفُ [في نَحْوِ][1]: (لا تَخْشَوُنَّ وارضَوُنَّ) وأَمْثالِ ذلك؟ ولَمْ يَقُلْ: (لا تَخْشَاوُنَّ وارضاوُنَّ)، معَ أنَّ [النُّونَ ههنا][2] أَيضاً نُونُ التَّأكيدِ[3]، قُلْتُ: لأَنَّ [كَوْنَ][4] نونِ التَّأكيدِ كـ(جُزْءٍ) منَ الكلمةِ إنَّما هُوَ معَ غيرِ الضَّميرِ البارِزِ[5]، والضَّميرُ في [نَحْوِ][6]: (لا تَخْشَوُنَّ وارضَوُنَّ) بارِزٌ وهُوَ الواوُ، بخلافِ نَحْوِ: (بِيْعَنَّ وخافَنَّ)[7]، والسِرُّ/ ٧٢ - ب/ في ذلك[8]: أنَّ الأَصْلَ فيهما أنْ تكونَ كـ(الجُزْءِ)

التأمل أن التاء فاصلة كالبارز مع نون التأكيد فلم يتحقق الاتحاد اللفظي بين ضمير الفاعل والفعل بسبب التاء.

(١) سقط من الأصل.

(٢) في الأصل: أصلها، وفي ب و ج و د: ههنا أيضاً.

(٣) أي: وهِيَ في المَوْضِعَينِ سَبَبٌ لتحريكِ ما قبلَها، ولهذا أَعادَ المحذوفَ في (صُوْنَنَّ) فلِمَ لَمْ يَعُدْ هنا كما أُعيدَ في (صُونَنَّ)؟ تد ١٧٩

(٤) سقط من الأصل.

(٥) لَأَنَّهُ مَعَ البارزِ لا يكونُ النونُ كـ(جزءٍ) من الكلمةِ، فلم يُعْتَدَّ بالحركةِ الحاصِلةِ بسَبَبِهِ. تد ١٧٩

(٦) من د.

(٧) فإنَّهُ ليسَ بارزاً بل مُستتِرٌ وجوباً، ويُمْكِنُ الجوابُ أيضاً بأنَّ ضميرَ الفاعِلِ موضوعٌ على السُّكُونِ فلا اعتدادَ بحَرَكَتِهِ. تد ١٧٩، **قلت**: هذا الجوابُ الذي أَجابَ بِهِ المُحَشِّي هُوَ الجوابُ الذي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سابقاً في مباحثِ نونِ التأكيدِ، وهُوَ مبنيٌّ على سؤالٍ مُقَدَّرٍ مفادُهُ: لمَ حَكَمْتُم ههنا بالفاصِلِ وهُوَ الضَّميرُ المانِعُ من إعادةِ المحذوفِ، ولم تَحْكُمُوا بالفاصِلِ في تاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنةِ؟ فأجابَ بهذا الجوابِ التَّسليمِيِّ: وهُوَ أنَّ ضميرَ الفاعِلِ موضوعٌ على السُّكُونِ كـ(التاءِ)، ولم يُعْتَدَّ بحركتِها فلا يُعْتَدُّ بحركتِهِ.

(٨) **قلت**: حاصِلُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ منَ التَّحقيقِ: أنَّ الضميرَ الفاعلَ المُتَّصِلَ ونونَ التَّأكيدِ معَ المُستتِرِ يُعاملانِ معاملةَ الجزءِ من الكلمةِ، فتكونُ الحركةُ الناجمةُ عنهما كـ(الأصليَّةِ)، فيَثْبُتُ المحذوفُ عيناً أَوْ لاماً معَهُما لزوال علة الحذف من التقاء الساكنين، لكنَّ تشبيهَ الضَّميرِ الفاعِلِ المُتَّصِلِ بجُزْءٍ منَ الكلمةِ من دونِ واسطةٍ، بخلافِ نونِ التأكيدِ فإنَّها بواسطةِ تشبيهِها بالضَّميرِ الفاعِلِ المُتَّصِلِ وهُوَ ألفُ الاثنَينِ كما سيأتي، ولكن لو علل عدم عود المحذوف في (دعتا) بسبب الفاصل بين ألف الاثنين ولام الفعل بتاء

[منهُ][(١)]؛ لأنَّهُ حَرْفٌ التَصَقَ بهِ لَفْظاً ومَعْنىً[(٢)]، فأشبَهتْ ضميرَ الفاعِلِ المُتَّصِلَ، وهذا إنَّما يَتَحقَّقُ في غيرِ البارِزِ؛ إذْ لا فاصِلَ[(٣)] بينَهما بخلافِ البارِزِ فإنَّهُ فاصِلٌ بينَ الفِعْلِ والنُّونِ، فلا يَتَحقَّقُ الاتِّحادُ اللَّفْظِيُّ[(٤)] ولا يُشبِهُ ضميرَ الفاعِلِ المُتَّصِلَ، هذا ما أَظُنُّ، وهَهُنا فائِدةٌ لا بُدَّ منَ التَّنبيهِ عليها، وهِيَ أنَّ المُرادَ بـ(المُتَّصِلِ) في هذا المقامِ[(٥)]: الأَلِفُ الذي هُوَ ضميرُ الاثنَينِ[(٦)] دونَ واوِ الضَّميرِ ويائِهِ، وإلاَّ يَجِبُ أنْ يجوزَ[(٧)] في (أُغزُ): أُغْزُنَّ بدونِ إعادةِ اللاَّمِ[(٨)]؛ لأنَّهُ لا يُعادُ عندَ المُتَّصِلِ الذي هُوَ الواوُ، وكذا [في نَحْوِ: (أُغْزِي][(٩)] أُغْزِنَّ) بالكَسْرِ[(١٠)] وهذا ظاهِرٌ[(١١)].

التأنيث لكان أنسب ذاك أن ألف الاثنين يقتضي فتح ما قبله فإن كان آخره عيناً أعاد اللام وإن كان آخره التاء فتحها ولم تعد اللام.

(١) من هـ.

(٢) لأنَّها أفادَتْ معنى المُبالغةِ. تد ١٧٩

(٣) في ج و د: فصل.

(٤) أمَّا المعنويُّ فهُوَ باقٍ. تد ١٧٩

(٥) أي: مقامِ تشبيهِ النُّونِ معَ المُستتِرِ بالمُتَّصِلِ. تد ١٧٩

(٦) فكما تقولُ: (صُونَا واغزُوَا) تقول: (صُونَنَّ واغزوَنَّ) بإعادةِ المحذوفِ. تد ١٧٩

(٧) في ب و د و هـ: لا يجوز.

(٨) وهُوَ لا يجوزُ؛ إذِ النُّونُ حينئذٍ مُشابِهةٌ لواوِ الضَّميرِ في لُصُوقِ الفِعْلِ، واللاَّمُ لم تَعُدْ معَ المُتَّصِلِ الذي هُوَ واوُ الضَّميرِ، فكذا لا تُعادُ معَ مُشابِهِهِ وهُوَ نونُ التوكيدِ. تد ١٨٠

(٩) من هـ.

(١٠) بدونِ رَدِّ اللَّامِ وهُوَ لا يجوزُ بل نقول: (أُغزُونّ)؛ لأنَّهُ خلافُ القياسِ والاستعمالِ. تد ١٨٠

(١١) ههنا نُسْختَانِ، إحداهُما التي تقدَّمَتْ، والأُخرى: (وإلَّا يَجِبُ أنْ لا يجوزَ في (اغزُوا): اغْزُنَّ)، ومعناها: وإنْ لم يَكُنِ المرادُ بالمُتَّصِلِ الألفَ فقط وَجَبَ إعادةُ اللاَّمِ معَ الضَّميرِ المُتَّصِلِ مُطلقاً، فيَجِبُ أنْ لا يجوزَ في: (اغزوا): اغْزُنَّ بدونِ إعادةِ اللاَّمِ، لكنَّهُ جائِزٌ بل واجِبٌ، فكِلا النُّسْختَينِ صحيحُ المعنى. تد ١٨٠

(ومَزِيـدُ الثُّلاثِـيِّ لا يَعتَـلُّ منـهُ إلاَّ أربعـةُ أَبْنِيَـةٍ) اِعلَـمْ: أنَّ الزِّيـادةَ جـاءَتْ مُتَعَدِّيَـةً وغيرَهـا، يقـالُ: (زادَ الشَّـيْءُ وزادَهُ غيـرُهُ)، ومـا وَقَـعَ فـي الاصطِـلاحِ غيـرُ/ ٧٣ ـ أ/ مُتَعَـدٍّ[١]؛ لأَنَّهُـم يقولـونَ: (الحَـرْفَ[٢] الزَّائِـدَ) دونَ (المزيدِ)[٣]، فالمزيـدُ عندَهُم إنْ كانَ مـعَ (فـي) فهُوَ اسـمُ مفعـولٍ[٤]، وإلاَّ فَيَحْتَمِـلُ أنْ يكونَ اسـمَ مفعولٍ على تقديـرِ حَرْفِ الجـرِّ أيِ: (المزيدِ فيهِ)، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ اسـمَ مكانٍ على معنـى: (مَوْضِعِ الزِّيادةِ)[٥]، فمَعْنَـى مَزِيـدِ الثُّلاثِيِّ: المَزيدُ فيهِ مـنَ الثُّلاثِـيِّ[٦] أَوْ مَحَلُّ الزِّيـادةِ مِنْـهُ[٧][٨]، ويَجوزُ أنْ تكـونَ الإضافـةُ بمَعْنى الـلاَّمِ، فالمـرادُ: أنَّ الثُّلاثِيَّ المزيدَ فيـهِ[٩] المُعْتَلَّ العيـنِ لا يَعْتَلُّ منهُ إلاَّ أربعـةُ أَبْنِيَةٍ.

(وهِيَ) أَفْعَلَ (نَحْوُ: أَجابَ يُجِيبُ) والأَصْلُ: (أَجْوَبَ يُجْوِبُ)، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ مِنْهُما إلى ما قبلَهما، وقُلِبَتْ في الماضِي أَلِفاً لِتَحَرُّكِها في الأَصْلِ وانفِتاحِ ما قبلَها، وفي المُضارِعِ ياءً لسُكُونِها وانكِسارِ ما قبلَها (إِجَابَةً) أَصْلُها: (إِجْواباً)، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ [إلى ما قبلَها][١٠] وقُلِبَتْ ألفاً كما في الفِعْلِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ/ ٧٣ ـ ب/ لالتقاءِ

---

(١) في ب و د: متعدية.

(٢) في ب و ج: للحرف.

(٣) أي: لا يَصِفُونَ الحَرْفَ بـ(المزيدِ) بصيغةِ اسمِ المفعولِ، فَعُلِمَ أنَّ الواقِعَ في الاصطِلاحِ لازِمٌ، ولا يَضُرُّ وَصْفُهُم بهِ الفِعْلَ مثلاً؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُزادُ وإنَّما يزادُ فيهِ. تد ١٨٠

(٤) لوُجُودِ المُسَوِّغِ للتَّعديةِ وهُوَ حرفُ الجَرِّ. تد ١٨٠

(٥) ولا تقديرَ لِحَرْفِ الجَرِّ؛ لعَدَمِ الاحتياجِ إليهِ؛ لأنَّ اسمَ المكانِ يَجِيْءُ منَ اللاَّزِمِ أيضاً. تد ١٨١

(٦) على الاحتمالِ الأَوَّلِ وهُوَ كونُهُ اسمَ مفعولٍ. تد ١٨١

(٧) على الاحتمالِ الثَّاني وهُوَ كونُهُ اسمَ مكانٍ. تد ١٨١

(٨) والإضافةُ على هذَينِ الوَجْهَينِ بيانيَّةٌ بمعنى (مِن). تد ١٨١

(٩) **قلت**: أرادَ أنَّ إضافةَ (مزيدٍ) إلى (الثُّلاثِيِّ) من إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ.

(١٠) من هـ.

السَّاكِنَينِ وعُوِّضَتْ عنها تاءٌ في الآخِرِ، وقد تُحذَفُ [عند الإضافةِ][١] نَحْوُ: (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ/ الأنبياء ـ آ: ٧٣)[٢]، والمَحْذوفُ ألفُ (إفعالٍ)[٣] لا عَينُ الفِعْلِ عندَ الخليلِ وسيبويهِ، والوَزْنُ (إفْعَلَةٌ)، وعَينُ الفِعْلِ عندَ الأَخْفَشِ، والوَزْنُ (إفالَةٌ)، ولِكُلٍّ مُناسَباتٌ يُطَّلَعُ عليها في (مَصُونٍ ومَبِيعٍ)، وكلامُ صاحِبِ المِفْتاحِ وصاحِبِ المُفَصَّلِ[٤] صَرِيحٌ في أنَّ المَحْذُوفَ العَيْنُ.

وإنَّما فَعَلُوا هذا [الإعْلالَ][٥] حَمْلاً لهُ على المُجَرَّدِ[٦]، ولذا[٧] لم يُعِلُّوا نَحْوَ: [(عَوِرَ وسَوِدَ)][٨] منَ الألوانِ والعُيُوبِ، كما لم يُعِلُّوا نَحْوَ: [(أَعْوَرَ وأَسْوَدَ)][٩]؛ لأنَّهم يقولونَ: الأَصْلُ في الألوانِ والعُيُوبِ: اِفْعَلَّ وافعالَّ بدليلِ اختصاصِهِما [بِهِما][١٠]، والبَوَاقي مَحْذُوفاتٌ مِنْهُما فلا تُعَلُّ كما لا يُعَلُّ الأَصْلُ[١١]، وهذا عَكْسُ سائِرِ

---

(١) من د.

(٢) وظاهِرُ التَّمثيلِ أنَّ الحذفَ مُختَصٌّ حالَ الإضافةِ كما ذَهَبَ إليهِ الفرَّاءُ، ومَذْهَبُ سيبويهِ جَوازُهُ مُطْلَقاً؛ لأنَّ التَّعويضَ منَ الأُمورِ الجائِزةِ عندَهُ. تد ١٨١

(٣) أي: ألفُ المصدَرِ؛ لأَنَّها زائدةٌ. تد ١٨٢

(٤) ينظر مفتاح العلوم ـ السَّكَّاكيّ: ٤٨، المفصل ـ الزمخشري: ٢٨٠.

(٥) في الأصل و ب و ج: الاعتلال.

(٦) الذي هُوَ جابَ بمعنى: قَطَعَ. تد ١٨٢

(٧) أي: ولِكَوْنِ الإعلالِ في الفَرْعِ إنَّما هُوَ بالحَمْلِ على الأَصْلِ الذي هُوَ المُجَرَّدُ. تد ١٨٢

(٨) في الأصل وب: اعورّ واسودّ.

(٩) في الأصل و ب: عور وسود.

(١٠) سقط من الأصل.

(١١) الذي هو (اِفْعَلَّ وافْعَالَّ)، أمَّا اِفْعَالَّ نَحْوُ: (اِعْوَارَّ واسوادَّ)؛ فلأَنَّهما لو أُعِلَّا لَتَحَرَّكَتِ الفاءُ وحُذِفَتْ همزةُ الوَصْلِ وإحدى الأَلِفَينِ منهما، ويقالُ: عارَّ وسادَّ، فلمْ يُدْرَ أَهُما اِفعالَّ أوْ فاعَلَ؟ وأمَّا اِفْعَلَّ فلأَنَّ (ابيَضَّ) لو أُعِلَّتْ عينُهُ بالإعلالِ المذكورِ لقيلَ: (باضَّ)، فَيُظَنُّ أَنَّهُ اسمُ فاعِلٍ منَ البَضاضَةِ، وهِيَ نُعُومةُ البَشَرَةِ. تد ١٨٢

الأبـوابِ[١]، ومِنْهُـم مَـنْ لا يَلْمَـحُ الأَصْـلَ ويُعِـلُّ فيقـولُ: (أَعارَ وأسادَ وعارَ وسادَ)، وهُـوَ قليـلٌ، قـال الشـاعر[٢]:/ ٧٤ ـ أ/

[وَسَـائِلَةٍ بِظَهْـرِ الغَيْـبِ عَنِّي]**[٣]** أَعـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تِعَـارا

ونَحْوُ: أَخْيَلَتْ[٤] وأَغْيَلَتْ[٥] وأَغْيَمَتْ[٦] وأَطْيَبَتْ[٧]، وأَحْوَشَ[٨] وأَطْوَلَ[٩] وأَحْوَلَ[١٠] منَ الشَّواذِّ، جِيْءَ بها تنبيهاً على الأَصْلِ، وكذا سائِرُ تصاريفِها، وجاءَ في

---

(١) فإنَّ المزيدَ في سائِرِها يَتْبَعُ المُجَرَّدَ، وهنا يَتْبَعُ المُجَرَّدُ المزيدَ. تد ١٨٢

(٢) من بَحْرِ الوافِرِ، وقائِلُهُ: عَمْرُو بنُ أَحْمَرَ الباهليُّ، وأصلُ (تِعارا): تِعارَنْ، بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ كما هو رأيُ ابنِ بَرِي، ويَحْتَمِلُ إرادةَ التثنيةِ، ومَحَلُّ الاستشهادِ بالبيتِ أنَّهُ قد يُعَلُّ بابُ فَعِلَ ـ بكَسْرِ العينِ ـ من العُيُوبِ، وذلك لأنَّ (عارَتْ) أَصْلُها (عَوِرَتْ)، فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، والأَكْثَرُ في هذا البابِ والقياسِ المُطَّرِدِ هُوَ التَّصحيحُ، ينظر العين ـ الفراهيدي: ٢/ ٢٣٥، ٧/ ١٤٤، الكنز اللغوي ـ ابن السكيت: ١/ ١٨٤، جمهرة اللغة ـ ابن دريد: ٢/ ٧٧٥، الصحاح ـ الجوهري: ٢/ ٧٦٠، لسان العرب ـ ابن منظور: ٤/ ٦١٢، المنصف ـ ابن جني: ١/ ٢٦٠، شرح الشافية ـ الرضي: ٣/ ٩٩، شرح أدب الكاتب ـ ابن قتيبة: ١/ ٢٥٩.

(٣) من هامش ج.

(٤) يقالُ: أَخْيَلَتُ للنَّاقةِ وخَيَّلَتْ أيضاً إذا وَضَعَتْ قُرْبَ وَلَدِها خيالًا ليَفْزَعَ منهُ الذِّئْبُ فلا يَقْرَبُهُ. تد ١٨٣، سقط من ب.

(٥) أي: المرأةُ إذا سَقَتْ وَلَدَها الغَيْلَ وهُوَ اسمٌ للَّبَنِ. تد ١٨٣، سقط من ب.

(٦) أي: صارَتِ السَّماءُ ذاتَ سَحابٍ. تد ١٨٣، سقط من هـ.

(٧) أي: صارَتْ ذاتَ طِيْبٍ. تد ١٨٣

(٨) يقالُ: أَحْوَشْتُ الصَّيْدَ واحتَوَشْتُهُ إذا جِئْتَهُ من حوالَيهِ لِتَصْرِفَهُ إلى الحِبالةِ، وهِيَ التي يُصادُ بها. تد ١٨٣، سقط من ب و د.

(٩) يقالُ: أَطْوَلْتُ الشَّيْءَ إذا قُلْتَهُ طويلًا. تد ١٨٣

(١٠) يقالُ: أَحالَتِ الدَّارُ وأَحْوَلَتْ أَتَى عليها حَوْلٌ. تد ١٨٣

هذهِ الأَفْعالِ الإِعْلالُ، والأَوَّلُ هُوَ الفَصيحُ، وعليهِ قَوْلُ امرِئِ القَيْسِ(١):

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ

ورَوَى الأَصْمَعِيُّ(٢): (مُغْيِلِ).

(وَ) استَفْعَلَ نَحْوُ: (استَقامَ يَستقيمُ استِقامةً) كـ(أَجابَ يُجيبُ إِجابةً) بِعَيْنِها(٣)، ونَحْوُ: (استَحْوَذَ واستَصْوَبَ واستَجْوَبَ واستَنْوَقَ الجَمَلُ)(٤) منَ الشَّواذِّ تنبيهاً على الأَصْلِ، وقال أبو زيدٍ(٥): هذا البابُ كُلُّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ [بِهِ](٦) على الأَصْلِ، كذا في الصِّحاحِ(٧).

---

(١) من بَحْرِ الطَّويلِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ يُوَضِّحُهُ التَّبريزيُّ بقولِهِ: والعَرَبُ تقولُ لكلِّ صغيرٍ: مُحوِلٌ، ومُحِيلٌ، وإِنْ لم يأتِ عليهِ حَوْلٌ، وكانَ يَجِبُ أَنْ يكونَ (مُحِيْلٌ) مثلَ (مُقيمٍ)، إلاَّ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ على الأَصْلِ كما جاءَ (استَحْوَذَ)، ينظر ديوانه: ٣٠، تهذيب اللغة ـ الأزهري: ٥/ ١٥٥، تاج العروس ـ الزبيدي: ٢٨/ ٣٦٧، شرح القصائد العشر ـ التبريزي: ١/ ١٩، معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٣/ ٤٢٨، الكتاب ـ سيبويه: ٢/ ١٦٣.

(٢) هُوَ عبدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبِ بنِ عليٍّ بنِ أَصْمَعَ الباهليُّ، أبو سعيدِ الأصمعيُّ (ت ٢١٦هـ): راويةُ العَرَبِ، وأَحَدُ أَئِمَّةِ العِلْمِ باللُّغَةِ والشِّعْرِ والبُلدانِ، نِسْبَتُهُ إلى جدِّهِ أَصْمَعَ، ومولِدُهُ ووفاتُهُ في البصرةِ، وقال أبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ: كانَ أَتْقَنَ القومِ للُّغَةِ، وأَعْلَمَهُم بالشِّعْرِ، وأَحْضَرَهُم حِفْظاً. وكانَ الأَصْمَعِيُّ يقولُ: أَحْفَظُ عَشَرَةَ آلافِ أُرجوزةٍ. وتصانيفُهُ كثيرةٌ، منها: الإبلُ وخَلْقُ الإنسانِ والمُترادِفُ والفَرْقُ، والخيلُ والشَّاءُ والدَّاراتُ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٤/ ١٦٢.

(٣) سقط من ب و د.

(٤) أي: تَحَوَّلَ ناقةً، وهُوَ مَثَلٌ يُضرَبُ لِرَجُلٍ يكونُ في حديثٍ أَوْ صِفَةِ شيءٍ ثُمَّ يَخْلِطُهُ بغيرِهِ ويَنْتَقِلُ إليهِ. تد ١٨٤

(٥) هُوَ سعيدُ بنُ أوسِ بنِ ثابتِ الأنصاريُّ (ت ٢١٥هـ): أَحَدُ أَئِمَّةِ الأَدَبِ واللُّغَةِ، من أَهْلِ البصرةِ، ووفاتُهُ بها، كانَ يَرَى رَأْيَ القَدَرِيَّةِ، وهُوَ من ثِقاتِ اللُّغَوِيِّينَ، قال ابنُ الأنباريِّ: كانَ سيبويهِ إذا قالَ: (سَمِعْتُ الثِّقَةَ) قَصَدَ (أبا زيد). من تصانيفِهِ: كتابُ النَّوادِرِ في اللُّغَةِ، والهَمْزُ والمَطَرُ واللَّبَأُ واللَّبَنُ والمياهُ وخَلْقُ الإنسانِ ولغاتُ القرآنِ وغيرُها، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٣/ ٩٢.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) وقالَ أبو حيانَ: والصَّحيحُ المَنْعُ؛ لأنَّ هذهِ الألفاظَ بالقياسِ إلى ما جاءَ معلولاً كنُقْطَةٍ في بَحْرٍ، ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٢/ ٥٦٣.

(وَ) انفَعَلَ نَحْوُ: (انقادَ يَنقادُ) والأَصْلُ: (انْقَوَدَ يَنْقَوِدُ) (انْقِياداً) والأَصْلُ (انْقِواداً)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكِسارِ ما قبلَها معَ/ ٧٤ـب/ إِعْلالِ الفِعْلِ، وكذا في كُلِّ مَصْدَرٍ أُعِلَّ فِعْلُهُ، نَحْوُ: (قامَ يقومُ قِياماً)، والأَصْلُ: (قِوَاماً)، وقولُهم: (حالَ يحولُ حِوَلاً)[1] شاذٌّ كذا ذَكَرُوهُ، وفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ اسمُ المَصْدَرِ كما مرَّ[2]، ولم تُنقَلْ حَرَكَةُ الياءِ إلى ما قبلَهُ حتَّى يَنْقَلِبَ[3] ألفاً كما في (إِقامَةٍ)؛ لأنَّ ذلك فَرْعُ الفِعْلِ في الإِعْلالِ ولم تُنقَلْ[4] في فِعْلِهِ، ولِئَلاَّ يلْتَبِسَ بمَصْدَرِ (أَفْعَلَ).

(وَ) افتَعَلَ نَحْوُ: (اختارَ يَختارُ) والأَصْلُ: (اخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ)، [قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها][5] (اخْتِياراً) على الأَصْلِ لِعَدَمِ مُوجِبِ الإِعْلالِ، وإِنْ كانَ واوِيّاً تُقلَبُ الواوُ في المَصْدَرِ ياءً كما ذَكَرْنا في: (انقِياداً)، ولم يُعِلُّوا في نَحْوِ: (اجْتَوَرُوا واحْتَوَشُوا)؛ لأَنَّهُ بمعنى (تَفَاعَلُوا)[6] فحُمِلَ عليهِ.

(وإذا بَنَيْتَها[7] للمفعولِ) أي: هذهِ الأربعةَ [(قُلْتَ][8]: أُجِيبَ يُجابُ)، والأَصْلُ: (أُجْوِبَ يُجْوَبُ) نُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إلى ما قبلَها وقُلِبَتْ في الماضِي ياءً كما في: (يُجِيبُ)، وفي المُضارِعِ ألفاً كما في: (أَجابَ) (واستُقِيمَ يُستقامُ) والأَصْلُ: (أُستُقْوِمَ

---

(١) أي: بدونِ إعلالٍ معَ انكسارِ ما قبلَ الواوِ وإعلالِ فِعْلِهِ. تد ١٨٤

(٢) أي: في تفسيرِ (التَّحويلِ) في صَدْرِ الشَّرْحِ، ويُجابُ: بأَنَّهُ اسمُ مَصْدَرٍ لـ(حَوَّلَ) بالتَّضعيفِ، أي: لِعَدَمِ مُجاراتِهِ لِفِعْلِهِ في عَدَدِ الحروفِ. تد ١٨٤

(٣) في ه: يقلب.

(٤) في ب: ولا يعلّ فعله، وفي ج و د: ولم تعلّ، وفي ه: ولا تعلّ.

(٥) من د.

(٦) لأنَّ ما قبلَ حرفِ العِلَّةِ ساكِنٌ وهُوَ ألفُ التَّفاعُلِ. تد ١٨٥

(٧) في ب و د: بنيت.

(٨) في الأصل وب و د: قيل.

/ ٧٥ ـ أ/ يُستَقْوَمُ) فنُقِلَتْ وقُلِبَتْ، (وانقِيدَ) أَصْلُهُ: (انْقُوِدَ)، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى ما قبلَها وقُلِبَتْ ياءً كما في: (صِينَ) (يُنقادُ) أَصْلُهُ: (يُنْقَوَدُ) قُلِبَتِ الواوُ ألفاً (واخْتِيرَ) أَصْلُهُ: (اُخْتُيِرَ) نُقِلَتْ كَسْرَةُ[1] الياءِ إلى ما قبلَها كما في: (بِيعَ) (يُختارُ) أَصْلُه: (يُخْتَيَرُ)، ويجوزُ فيهما[2] الياءُ والواوُ والإشمامُ كما في: (صِينَ وبِيعَ)؛ لأَنَّهما مِثْلُهما في ضَمِّ ما قبلَ حَرْفِ العِلَّةِ في الأَصْلِ، بخلافِ: (أُجِيبَ واستُقيمَ)، فإنَّهُ ساكِنٌ فلا وَجْهَ للواوِ والإشمامِ، [و(انقادَ)][3] لازِمٌ[4] فلا بُدَّ من تَعْدِيَتِهِ بحَرْفِ الجرِّ ليُبْنَى للمفعولِ، نَحْوُ: (انْقِيدَ لهُ) فهُوَ مَحْذوفٌ، فهذهِ الأَرْبَعَةُ مِثْلُ المُجَرَّدِ في الإعلالِ، فأُجْرِيَ عليها [أَحْكامُهُ][5] من حَذْفِ العينِ عندَ اتِّصالِ الضَّمائرِ المَرْفوعةِ المُتَحَرِّكَةِ [بِهِ][6]، وعندَ دُخُولِ الجازِمِ[7] إذا سُكِّنَ ما بعدَهُ ونَحْوِ ذلك.

(والأَمْرُ منها) أي: من هذهِ الأَرْبَعَةِ (أَجِبْ) من [(تُجْوِبُ)][8]، والأَصْلُ:/ ٧٥ ـ ب/ (أَجْوِبْ)، أُعِلَّ إعلالَ (تُجِيبُ)[9]، وقِسْ على ذلك البواقِيَ، وإنْ شِئْتَ قُلْ: إنَّهُ مُشْتَقٌّ من: (تُجِيْبُ) بعدَ الإعلالِ، وحُذِفَتِ العينُ لِسُكُونِ ما بعدَها كما في: (بِعْ)، وأُثبِتَتْ[10]

---

(١) في هـ: حركة.

(٢) في ب: فيها.

(٣) أي: مادَّتُهُ. تد ١٨٦، في الأصل: والانقياد.

(٤) في تخصيصِهِ بِذِكْرِ اللُّزُومِ إشعارٌ بأنَّ (استقامَ) مُتَعَدٍّ، وسَيُصَرِّحُ بِهِ. تد ١٨٦

(٥) في الأصل: أحكامها.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) في ب: الجوازم.

(٨) في الأصل: يجوب.

(٩) كذا في الأصل، وفي سائر النسخ: يجيب.

(١٠) في ب و هـ: وأثبت.

في (أَجيبا)[1] كما في: (بِيعا) (واسْتَقِمْ اِستَقِيما[2] وانقَدْ اِنقادا واختَرْ اِختارا) كذلك، والضَّابِطُ ما [ذَكَرْنا][3]: أنَّهُ يُحذَفُ إذا سَكَنَ ما بعدَهُ ويَثْبُتُ إذا تَحرَّكَ حَرَكةً[4] أَصْلِيَّةً[5] أَوْ مُشابِهةً [لها][6]، نَحْوُ: (أَجِيبا أَجِيبوا [وأَجِيبي][7] وأجِبْنَ[8]... إلى الآخِرِ)، بِخِلافِ [نَحْوِ][9]: [(أَجِبِ القومَ واستَقِمِ[10] الأمْرَ)][11]، فتَذَكَّرْ[12] ما تقدَّمَ[13]؛ إذ لا حاجةَ إلى إعادتِهِ، فمَنْ لم يَسْتَضِئْ بِمِصْباحٍ[14] لم يَسْتَضِئْ بإصباحٍ.

(ويَصِحُّ) أي: لا يُعَلُّ[15] جميعُ ما هُوَ غيرُ هذهِ الأربعةِ (نَحْوُ: قَوَّلَ وقاوَلَ وتَقَوَّلَ

---

(١) في هـ بزيادة: وأجيبوا.

(٢) في هـ بزيادة: واستقيموا، وكذا انقادوا واختاروا فيما سيأتي.

(٣) في الأصل وب: ذكر.

(٤) في هـ: بحركة.

(٥) أي: للإعرابِ. تد ١٨٦

(٦) كـ(الحركةِ) التي بِسَبَبِ اتِّصالِ الضَّمائرِ. تد ١٨٦، سقط من الأصل.

(٧) من ب و د.

(٨) من الأصل وهـ.

(٩) من ب و د.

(١٠) فإنَّها عارضةٌ لا اعتدادَ بها، فلا يُعادُ المحذوفُ بِسَبَبِها. تد ١٨٧

(١١) في الأصل: أجيب القوم واستقيم الأمر.

(١٢) في ب و د و هـ: وقد ذكر.

(١٣) في نَحْوِ: (بعِ الفَرَسَ وخَفِ القومَ). تد ١٨٧

(١٤) أي: ليسَ لهُ إحساسٌ وإدراكٌ. تد ١٨٧

(١٥) فَسَّرَ الصِّحَّةَ بعَدَمِ الإعلالِ؛ دَفْعاً لِتَوَهُّمِ أنَّها عَدَمُ الاعتلالِ كما هُوَ مَعناها الحقيقيُّ. تد ١٨٧، **قلت:** لأنَّها مُعْتَلَّةٌ لوجودِ حَرْفِ العِلَّةِ فيها، ولكنَّها لا تَقْبَلُ الإعلالَ، لكنَّهم تَسامَحُوا في ذلك كثيراً حتَّى وَقَعَ للمُؤَلِّفِ والشَّارِحِ في كثيرٍ منَ المواطِنِ.

وتَقاوَلَ وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ وسايَرَ وتَسايَرَ واسوَدَّ وابيَضَّ واسوادَّ وابياضَّ، وكذا) يَصِحُّ (سائِرُ تصاريفِها) أي: جميعُ تصاريفِ هذهِ المذكوراتِ/ ٧٦ ـ أ/ منَ المُضارِعِ والأَمْرِ واسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ والمَصْدَرِ وغيرِ ذلك، [فتَصْريفُ][1] جميعِها (تَصريفُ[2] الصَّحيحِ) بِعَيْنِهِ؛ لِعَدَمِ عِلَّةِ الإعلالِ[3] وَكَوْنِ العينِ في هذهِ الأَمْثِلَةِ في غايةِ الخِفَّةِ لِسُكُونِ [ما قبلَهُ][4].

فإنْ قُلْتَ: ما قبلَ العَينِ في: (أَفْعَلَ واستفْعَلَ) أيضاً ساكِنٌ وقد أُعِلاً حَمْلاً على المُجَرَّدِ، فلِمَ لَمْ تُعَلَّ هذهِ أيضاً حَمْلاً عليهِ؟ قُلْتُ[5]: لأَنَّهُ [لا][6] مانِعَ منَ الإعلالِ فيهما؛ لأنَّ ما قبلَ العينِ يَقْبَلُ نَقْلَ الحركةِ إليهِ بخلافِ هذهِ فإنَّهُ لا يَقْبَلُهُ[7]، أَمَّا الألفُ فظاهِرٌ[8]، وأَمَّا الواوُ والياءُ فلأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى الالتباسِ[9] فَتَدَبَّرْ.

واعلَمْ أنَّ المَبْنِيَّ للمفعولِ من قاوَلَ: (قُوْوِلَ)، ومِنْ تقاوَلَ: (تُقُوْوِلَ) بلا إِدْغامٍ؛

---

(١) في الأصل و ب و د: فصرّف. ، وفي هـ: تصرف.

(٢) في ب و د: تصاريف.

(٣) وهِيَ تَحَرُّكُ الواوِ والياءِ في الأَصْلِ وانفتاحُ ما قبلَهما أوِ انكسارُهُ الآنَ. تد ١٨٧

(٤) في الأصل: ما بعده، وفي ب و د و هـ: ما قبلها.

(٥) قلت: أي صار الإعلال فرعاً والتصحيح أصلًا؛ لعدم وجود علة الإعلال.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) وهذهِ الجملةُ هيَ الجوابُ في الحقيقةِ؛ إذ السُّؤَالُ عن عِلَّةِ عَدَمِ إعلالِ هذهِ لا عن عِلَّةِ إعلالِها. تد ١٨٨، وفي ب و د: فإنها لا تقبل.

(٨) لأَنَّها لا تَقْبَلُ الحركةَ. تد ١٨٨

(٩) لصيرورةِ: (قَوَّلَ وزَيَّنَ) بعدَ الإعلالِ إلى: (قالَ وزانَ)، و(تَقَوَّلَ) إلى (تَقَوال) فيَلْتَبِسُ بالمصدرِ كـ(التَحَوال)، وأَمَّا (اسوَدَّ وابيَضَّ واسوادَّ وابياضَّ) وإنْ لم يَتَناولْها هذا الجوابُ لكونِ ما قبلَ العينِ ليسَ أَحَدَ الثلاثةِ، ولكنْ قد تقدَّمَ أَنَّها لا تُعلُّ؛ لأَنَّها لو أُعِلَّتْ لأَدَّى إلى الالتباسِ بـ(فاعَلَ)، وهذا البيانُ هُوَ معنى قولِهِ الآتِي فتَدَبَّرْ. تد ١٨٨، في ج: إلباس.

لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالمَبْنِيِّ للمفعولِ[١] منْ: (قَوَّلَ وتَقَوَّلَ)، وكذا: (سُوْيِرَ[٢] وتُسُويِرَ) [بلا قَلْبِ][٣] الواوِ ياءً؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بنَحْوِ: (زُيِّنَ وتُزُيِّنَ)[٤].

(واسمُ الفاعِلِ منَ الثُّلاثِيِّ/ ٧٦ـب/ المُجرَّد [يَعْتَلُّ][٥] عينُهُ بالهمزةِ) سواءٌ كانَ واويّاً أوْ يائِيّاً **(كصائِنٍ وبائِعٍ)** [والأَصْلُ: (صاوِنٌ وبايِعٌ)][٦] قُلِبَتِ الواوُ والياءُ هَمْزَةً؛ لأنَّ الهَمْزَةَ في هذا المَقامِ[٧] أَخَفُّ مِنْهُما، هكذا قالَ بَعْضُهُم[٨]، والحَقُّ أَنَّهُما قُلِبَتا (ألفاً) كما في الفِعْلِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الأَلِفُ[٩] المُنْقَلِبَةُ هَمْزَةً، ولم تُحْذَفْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ إذِ[١٠] الحَذْفُ يُؤَدِّي إلى [الالتباسِ][١١]، واختَصَّ الهمزةُ لِقُرْبِها منَ الأَلِفِ، وإنَّما كانَ الحقُّ هذا؛ لأنَّ الإعلالَ [فيهِ][١٢] إنَّما هُوَ لِحَمْلِهِ[١٣] على الفِعْلِ[١٤]، فالمُناسِبُ أنْ

---

(١) في ب: للفاعل.

(٢) في ب: سيّر.

(٣) الأصل: قلبت.

(٤) وهُما: (سُيِّرَ وتُسُيِّرَ) المبنيانِ للمفعولِ أيضاً، وإنَّما قدَّرنا ذلك لأنَّهما لا يَلْتَبِسانِ بذاتِ (زُيِّنَ وتُزُيِّنَ)؛ لِتَغايُرِ المادَّةِ قطعاً، ولذلك قالَ بـ(نَحْوِ) دونَ: (زُيِّنَ وتُزُيِّنَ) وهُوَ ظاهِرٌ، ويجوزُ التَّعليلُ: بأنَّ (الواوَ) بَدَلٌ من (الألفِ)، والألفُ لا تُدْغَمُ في شَيْءٍ، فكذا الحرفُ الذي هُوَ بَدَلٌ عنها. تد ١٨٨

(٥) في الأصل و ج: يقلب، وفي د و هـ: يعلّ.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) لعلَّ المُرادَ ما إذا وَقَعَتْ بعدَ ألفٍ زائدةٍ كما في: (كِساءٍ ورِداءٍ). تد ١٨٨

(٨) وهُوَ الشيخُ عبدُ القاهِرِ الجرجانيُّ، ينظر المفتاح في الصرف: ٧٣.

(٩) ولم تُحْذَفْ؛ لأنَّ حَذْفَها مُخِلٌّ بالغَرَضِ منَ الزِّيادةِ لأَجْلِ العلامةِ. تد ١٨٨

(١٠) في ج: لأن.

(١١) بالفِعْلِ الماضِي. تد ١٨٨، في الأصل و ج: الإلباس.

(١٢) سقط من الأصل.

(١٣) في ج: للحمل.

(١٤) أيِ: المُضارِعِ، لأنَّ الحَمْلَ عليهِ أَوْلى بالاعتبارِ. تد ١٨٩

يُعَلَّ مِثْلَهُ، ويَشْهَدُ بذلك[١] صِحَّةُ: (عاوِرٍ وصايدٍ)[٢]، ويَرْجُحُ الأوَّلُ بِقِلَّةِ الإعلالِ، وَوَقَعَ في المُفَصَّلِ في بَحْثِ الإبدالِ: أنَّ الهمزةَ مُنْقَلِبَةٌ عنِ الألفِ المُنْقَلِبةِ[٣]، وفي بَحْثِ الإعلالِ[٤]: أنَّها مُنْقَلِبةٌ عنِ الواوِ والياءِ[٥]، [فكأنَّهُ][٦] قَصَّرَ المسافةَ في بَحْثِ الإعلالِ؛/ ٧٧ ـ أ/ لِمَا عُلِمَ [ذلك][٧] من[٨] بَحْثِ الإبدالِ، ولَفْظُ المُصَنِّفِ يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ على كلٍّ منَ الوَجْهَينِ[٩].

وتُكتَبُ الهمزةُ بصورةِ الياءِ؛ لأنَّ الهمزةَ المُتَحَرِّكةَ السَّاكِنَ ما قبلَها تُكتَبُ [بِحَرْفِ][١٠] حَرَكَتِها[١١].

وقد جاءَ في الشَّواذِّ حَذْفُ هذهِ الألفِ[١٢] دونَ قَلْبِها هَمْزَةً، كقولِهِم: (شاكٌ)[١٣]،

---

(١) في ب: لذلك.

(٢) فلولا أنَّهُ تابعٌ لِفِعْلِهِ في نَوْعِ إعلالِهِ وجوداً وعَدَماً لَمَا صَحَّتِ الواوُ والياءُ فيهما؛ لِصِحَّتِهِما في فِعْلِهِما. تد ١٨٩

(٣) عن عينِ الفِعْلِ. تد ١٨٩

(٤) ينظر المفصل في صنعة الإعراب ـ الزمخشري: ٥٠٥، ٥٢٧.

(٥) ابتداءً. تد ١٨٩

(٦) في الأصل: وكأنه.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) في هـ: في.

(٩) لِعُمُومِهِ كُلاً منهما. تد ١٨٩

(١٠) في الأصل: بحذف.

(١١) في نسخة زيادة نصّها: وقد جاءَتْ غيرَ مَنْقُوطةٍ؛ للفَرْقِ بينَ الياءِ الخالِصةِ وبينَ الياءِ التي هِيَ صورةُ الهَمْزَةِ، ونَقْطُها لَحْنٌ، كما في: (قايلةٍ).

(١٢) المُنقلبةِ عنِ العينِ. تد ١٩٠

(١٣) منَ الشَّوكةِ وهِيَ شدَّةُ البأسِ. تد ١٩٠

والأَصْلُ: (شاوِكٌ)، قُلِبَتِ الواوُ ألفاً وحُذِفَتِ الألفُ، وَوَزْنُهُ (فالٌ)، وليسَ المحذوفُ ألفَ (فاعِلٍ)؛ لأنَّ حروفَ[1] العِلَّةِ كثيراً ما تُحذَفُ بخلافِ العلامةِ[2]، قال صاحِبُ الكشَّافِ[3] في قولِهِ تعالى: (شَفَا جُرُفٍ هَارٍ/ التوبة ـ آ: ١٠٩)[4] وَوَزْنُهُ: (فَعِلٌ)، قَصُرَ عن (فاعِلٍ)، وَنظيرُهُ (شاكٌ) في [(شاوِكٍ)][5]، وألِفُهُ ليسَتْ بألفِ فاعِلٍ، وإنَّما هِيَ عينُهُ، وأَصْلُهُ: (هَوَرَ وشَوَكَ)، وقال في المُفَصَّلِ[6]: ورُبَّما[7] يُحذَفُ العينُ فيقالُ[8]: [(شاكٌ)، والصَّوابُ][9] هذا[10].

ومِنْهُم مَن يَقلِبُ، أي: يَضَعُ العينَ مَوْضِعَ اللاَّمِ، واللاَّمَ/ ٧٧ ـ ب/ مَوْضِعَ العينِ[11]، ويقولُ[12]: ....

---

(١) في هـ: حرف.

(٢) لأنَّ حَذْفَها مُخِلٌّ بالغَرَضِ. تد ١٩٠

(٣) ينظر تفسير الكشاف ـ الزمخشري: ٢/ ٣١٢، قلت: وَقَعَ هذا في سورةِ (التَّوبة)، لكنَّ الظَّاهِرَ من عبارتِهِ في سورةِ (الصّافَّاتِ) أنَّ المحذوفَ هُوَ العينُ دونَ الألفِ، قالَ: «ثُمَّ يقالُ: صالٍ في صائِلٍ، كقولِهِم: شاكٍ في شائِكٍ»: ٤/ ٦٦.

(٤) الهارُ: المُتَصَدِّعُ الذي أَشْرَفَ على الانهِدامِ. تد ١٩٠

(٥) في الأصل و هـ: شائك.

(٦) ينظر المفصل ـ الزمخشري: ٥٢٧.

(٧) في هـ: وإنم

(٨) في ج: كما في.

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) أي: قولُ المُفَصَّلِ. تد ١٩٠

(١١) وهُوَ القلبُ المكانِيُّ، وهُوَ نَقْلُ حرفٍ عارياً عن عارِضِهِ منَ الحركةِ والسُّكُونِ مكانَ حرفٍ آخَرَ، وكُلُّ واحِدٍ منهما معروضٌ لعارِضٍ آخَرَ. تد ١٩٠

(١٢) في د: فيقال.

(شاكِوٌ)[١]، ثُمَّ يُعِلُّهُ إعلالَ (غازٍ[٢] [وجاءٍ])[٣] كما يُذْكَرُ، ويقولُ (الشاكِي)[٤] وَوَزْنُهُ (فالِعٌ)، فَعَلَى هذا نَقولُ: (جاءَني شاكٍ ومَرَرْتُ بشاكٍ) [بالكَسْرِ وحَذْفِ الياءِ فيهما][٥]، و(رَأَيْتُ شاكِياً) بإثباتِ الياءِ لِخِفَّةِ الفتحةِ، وعلى الحَذْفِ[٦] تقولُ: ([جاءَني][٧] شاكٌ) بالضَّمِّ، و(رَأَيْتُ شاكاً) بالفَتْحِ، و(مَرَرْتُ بشاكٍ) بالكَسْرِ.

(وَ) اسمُ الفاعِلِ (مِنَ) الثُّلاثِيِّ (المَزيدِ فيهِ يَعتَلُّ[٨] بما اعتَلَّ بِهِ المُضارِعُ[٩] كمُجيبٍ) والأَصْلُ[١٠]: (مُجْوِبٌ) (ومُستقيم) والأَصْلُ: (مُستقْوِم) (ومُنقادٍ) والأَصْلُ: (مُنقَوِدٌ) (ومُختارٍ) والأَصْلُ: (مُخْتَيِرٌ)، وإنْ لم يَكُنْ مِنَ الأَبْنِيَةِ الأَرْبَعَةِ لا يَعتَلُّ كما تَقَدَّمَ.

(واسمُ المفعولِ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ يَعتلُّ[١١] بالحَذْفِ والنَّقْلِ كـ(مَصُونٍ ومَبِيعٍ)، والمَحْذوفُ واوُ المَفْعولِ[١٢] ....

---

(١) في ب و ج و د و هـ: شاكيٌ.

(٢) يَعْنِي: بِقَلْبِ الواوِ ياءً؛ لِتَطَرُّفِها وانكِسارِ ما قبلَها، ثُمَّ استُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ أَوِ الكَسْرَةُ على الياءِ.. الخ. تد ١٩٠، في هـ: قاضٍ.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في ج: شاكٍ.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) أي: حذفِ العينِ بعدَ قَلْبِها ألفاً؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. تد ١٩١

(٧) سقط من الأصل.

(٨) في هـ: يعلّ.

(٩) أي: مِنَ القلبِ فقط كما في نَحْوِ (مُختارٍ)، أَوِ النَّقْلِ والقَلْبِ معاً كما في نَحْوِ: (مُجيبٍ)، ولِقَصْدِ هذا التَّعميمِ أَحالَ إعلالَهُ على إعلالِ المُضارِعِ. تد ١٩١ قلت: أو النقل فقط كما في (يبيع ومبيع).

(١٠) في هـ: وأصله.

(١١) في هـ: يعلّ.

(١٢) في ب و ج و د: مفعول.

عندَ سيبويهِ)[١]؛ لأنَّها زائِدَةٌ[٢]، والزَّائِدُ بالحَذْفِ أَوْلى، وَالأَصْلُ: (مَصْوُوْنٌ/ ٧٨ ـ أ/ ومَبْيُوْعٌ)، نُقِلَتْ[٣] حَرَكَةُ العَينِ إلى ما قبلَها، فَحُذِفَتْ واوُ المفعولِ[٤] لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ كُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ لِئَلاَّ يَنْقَلِبَ واواً[٥] فَيَلْتَبِسَ بالواويِّ، فـ(مَصُوْنٌ) مَفُعْلٌ و (مَبِيْعٌ) مَفِعْلٌ.

(وَ)المَحذوفُ (عينُ الفِعْلِ عندَ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ)[٦]؛ لأنَّ العينَ كثيراً ما[٧] يعرِضُ لهُ الحَذْفُ في غيرِ هذا المَوْضِعِ[٨] فَحَذْفُهُ أَوْلى، فأَصْلُ مَبِيْعٍ: (مَبْيُوعٌ)، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى ما قبلَها وحُذِفَتِ الياءُ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرةً لِتُقْلَبَ[٩] الواوُ ياءً؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالواويِّ، ومَذْهَبُ سيبويهِ أَوْلى؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكِنَينِ إنَّما يَحْصُلُ عندَ الثَّاني فَحَذْفُهُ أَوْلى، ولأنَّ قَلْبَ الضَّمَّةِ إلى الكَسْرَةِ خلافُ قِياسِهِم، ولا عِلَّةَ لهُ[١٠]، ولو قيلَ: العِلَّةُ[١١] رَفْعُ الالتباسِ[١٢]،

---

(١) الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٤٨.

(٢) ويُستغنَى عنهُ بالميمِ. تد ١٩١

(٣) في د: فنقلت.

(٤) في ب و د: مفعول.

(٥) لِوُقُوعِهِ إِثْرَ ضَمَّةٍ. تد ١٩٢

(٦) ينظر المقتضب ـ المبرد: ١/ ١٠٠، الأصول ـ ابن السراج: ٣/ ٢٨٣، المنصف ـ ابن جني: ١/ ٢٨٧.

(٧) سقط من ب.

(٨) أي: مَوْضِعِ الأجوفِ، بخلافِ (واوِ) المفعولِ؛ لأنَّها معَ (الميمِ) علامةٌ لا يُستغنَى عنها بالميمِ؛ لِعَدَمِ اختصاصِها بالمفعولِ، والعلامةُ حَقُّها أنْ تَبْقَى ولا تَتَغَيَّرَ. تد ١٩٢، قلت: لأنَّ الميمَ تكونُ علامةَ اسمِ الفاعِلِ أيضاً.

(٩) في هـ: لتنقلب.

(١٠) قلت: يرد عليه بأن انقلاب الضمة كسرة عند الأخفش لتنقلب الواو ياءً وعند سيبويه لتسلم الياء من الانقلاب واواً.

(١١) أي: عِلَّةُ قلبِ الضَّمَّةِ كَسْرةً. تد ١٩٢

(١٢) في ب و ج: الإلباس.

فالجوابُ: أَنَّهُ لو قيلَ بما قالَ سيبويهِ لرُفِعَ[١] الالتباسُ أيضاً، فإنْ قيلَ: الواوُ عَلامَةٌ، / ٧٨ ـ ب/ والعَلامَةُ لا تُحذَفُ، قُلْنا[٢]: لا نُسلِّمُ أنَّها عَلامةٌ، بل هِيَ[٣] إشْباعٌ للضَّمَّةِ[٤] لِرَفْضِهِم (مَفْعُلاً) في كَلامِهِم إلاَّ (مَكْرُماً ومَعْوُناً)، والعَلامَةُ إنَّما هِيَ الميمُ، يَدُلُّ على ذلك كَوْنُها عَلامَةَ المفعولِ في المزيدِ فيهِ من غيرِ واوٍ[٥]، فإنْ قيلَ: إذا اجتَمَعَ الزَّائِدُ معَ الأَصْلِيِّ[٦] فالمَحْذوفُ هُوَ الأَصْلِيُّ كـ(الياءِ) من (غازٍ) معَ وُجُودِ التَّنوينِ[٧]، وإذا التَقَى ساكِنانِ[٨] والأَوَّلُ حَرْفُ مدٍّ يُحذَفُ الأَوَّلُ كما في: (قُلْ وبعْ وخَفْ)، قُلْنا: كلٌّ من ذلك[٩] إنَّما يكونُ إذا كانَ الثَّاني منَ السَّاكِنَيْنِ حَرْفاً صَحيحاً[١٠]، وأمَّا هُنا فليسَ كذلك، بل هُما حَرْفا عِلَّةٍ.

وأَمَّا قَوْلُهُم: (مَشِيْبٌ) في الواويِّ منَ: (الشَّوْبِ) وهُوَ الخَلْطُ، و(مَهُوْبٌ) في

---

(١) في هـ: لاندفع.

(٢) في ب: قلت.

(٣) سقط من ج.

(٤) في ب و د: الضمة.

(٥) قياس مع الفارق؛ لأن كلامنا في اجتماع أصلي مع زائد أو اجتماع ساكنين والثاني حرف علة، ودليل الأخفش في اجتماعهما مع حرف صحيح؛ فهو استدلال بالمباين لمباينة العلة الصحيح.

(٦) في ب و د: الأصل.

(٧) فإنَّ الياءَ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ لِسُكُونِها معَ التَّنوينِ السَّاكِنِ، وبَقِيَ التنوينُ لأنَّهُ علامةُ التمكينِ، فكذا هنا. تد ١٩٣

(٨) في ب وج و د: الساكنان.

(٩) أي: من حَذْفِ الأصليِّ وإثباتِ الزَّائدِ وحَذْفِ السَّاكِنِ الأَوَّلِ. تد ١٩٣

(١٠) كـ(التنوينِ) في (غازٍ)، واللاَّمِ والعينِ والفاءِ في: (قُل وبع وخَف). تد ١٩٣، قلت: ويُشْكِلُ عليهِ ما سيأتي في النَّاقِصِ عندَ تعليلِهِ حَذْفَ اللاَّمِ من (غزَوَوْا) مثلاً، فقدِ انقلَبَتِ الواوُ ألفاً ثمَّ حُذِفَ الألفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فقد حُذِفَ الأصليُّ مع كونِ الزَّائِدِ حرفَ عِلَّةٍ.

اليائِيِّ مِـنَ (الهَيْبَةِ) فمِنَ الشَّـواذِّ، والقياسُ: (مَشُـوبٌ ومَهِيبٌ).

(وبنو تَمِيمٍ يُثبِتونَ) وفي بَعْضِ النُّسَخِ: (يُتمِّمُونَ) (الياءَ) دونَ/ ٧٩ ـ أ/ الواوِ؛ لأنَّها أَخفُّ منَ الواوِ (فَيَقُولونَ: مَبْيُوعٌ) كما تَقُولُ: (مَضْروبٌ)، وذلك قِياسٌ مُطَّرِدٌ عندَهُم، قالَ الشاعِرُ[(١)]:

حتَّــى تَذَكَّــرَ بَيضَــاتٍ وَهَـيَّجَــهُ   يومَ الــرَّذاذِ عليــهِ الدَّجْــنُ مَغْيُــومُ

وقالَ[(٢)]:

قَــدْ كانَ قَوْمُــك يَحْسَــبونَكَ سَيِّداً   وإِخــالُ أَنَّــكَ سَيِّــدٌ مَعْيُــونُ

ولم يَجِئْ ذلك في الواويِّ، قال سيبويهِ: لأنَّ الواواتِ أَثْقَلُ عليهم منَ الياءاتِ[(٣)]، ورُوِيَ: (ثَوْبٌ مَصْوُوْنٌ) و(مِسْكٌ مَدْوُوْفٌ) أي: [مَبْلولٌ][(٤)]، وضَعُفَ: (قَوْلٌ مَقْوُوْلٌ) و(فَرَسٌ مَقْوُوْدٌ)[(٥)].

---

(١) من بَحْرِ البسيطِ، قائلُهُ عَلْقَمَةُ بنُ عبدةَ، والمعنى: لَمَّا تَذَكَّرَ بيضاتِهِ أَسْرَعَ إليها، وهَيَّجَهُ على ذلك رُذاذٌ وريحٌ وغيمٌ، والشَّاهِدُ فيهِ: (مَغْيومٌ)، فإنَّهُ جاءَ على أَصْلِهِ بدونِ الإعلالِ، والقياسُ فيهِ (مَغِيْمٌ)، إلاَّ أنَّ المُبرِّدَ عَدَّهُ منَ الضَّروراتِ، ينظر المقتضب ـ المبرد: ١/ ١٠١، الخصائص ـ ابن جني: ١/ ٢٦٢، الممتع الكبير ـ ابن عصفور: ٣٠٠، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ١٤٩، توضيح المقاصد والمسالك ـ المرادي: ٣/ ١٦١٢، شرح الأشموني: ٤/ ١٢٧، المفضليات ـ الضبي: ١/ ٣٩٩.

(٢) من بَحْرِ الكامِلِ، لعبَّاسِ بنِ مِرْداسٍ، والشَّاهِدُ فيهِ: (مَعْيونٌ)، وكانَ القياسُ أن يقولَ: (مَعِيْنٌ)، وهُوَ من: (عِنْتُ الرَّجُلَ بعَيْنِي): أَصَبْتُهُ بالعينِ، فأنا (عايِنٌ)، وهو (مَعِيْنٌ) على القياسِ، و(مَعْيُوْنٌ) على الأَصْلِ، وحَكَمَ الحريريُّ عليهِ بالشُّذُوذِ، ينظر درّة الغواص ـ الحريري: ٧٢، العين ـ الفراهيدي: ٢/ ٢٥٤، معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٣/ ٤١٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/ ١٢٦.

(٣) ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٤٩.

(٤) في الأصل: معلول.

(٥) ينظر الخصائص ـ ابن جني: ١/ ٩٩، ٢٦٢، المنصف ـ ابن جني: ١/ ٢٨٥.

(وَ) اسمُ المفعولِ (مِنَ) الثُّلاثِيِّ (المَزيدِ فيهِ يَعتَلُّ[١] بالقلبِ) أي: قَلْبِ العينِ ألفاً[٢] كما في المَبْنِيِّ للمفعولِ منَ المُضارِعِ (إنِ اعتَلَّ[٣] فِعْلُهُ)[٤] أي: فِعْلُ اسمِ المفعولِ، وهُوَ المَبْنِيُّ للمفعولِ منَ المُضارِعِ، بأنْ يكونَ منَ الأَبْنِيَةِ الأَرْبَعَةِ (كمُجابٍ ومُستقامٍ ومُنقادٍ ومُختارٍ) والأَصْلُ: (مُجْوَبٌ ومُسْتَقْوَمٌ/ ٧٩ ـ ب/ ومُنْقَوَدٌ ومُخْتَيَرٌ)، وإنَّما قالَ هنا: (بالقَلْبِ)، وفي اسمِ الفاعِلِ: (بما اعتَلَّ بِهِ المُضارِعُ)؛ لأنَّ القَلْبَ هنا[٥] لازِمٌ [لـ(فِعْلِهِ)][٦]، بخلافِ اسمِ الفاعِلِ؛ فإنَّهُ قد يكونُ وقد لا يكونُ كـ(مُبِيعٍ) منْ (أَباعَ)، فإنَّهُ لا قَلْبَ فيهِ[٧].

النَّوعُ (الثَّالِثُ) منَ الأنواعِ السَّبعةِ (المُعْتَلُّ اللاَّمِ)، وهُوَ: ما يكونُ لامُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ (ويقالُ له: النَّاقِصُ)؛ لنُقْصانِ آخِرِهِ عن[٨] بعضِ الحَرَكاتِ، (وَ) يقالُ لهُ: (ذو الأَربعةِ) أيضاً؛ (لكونِ ماضيهِ على أَربعةِ أَحْرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ عن نفسِكَ)، نَحْوُ: (غَزَوْتُ ورَمَيْتُ).

فإنْ قيلَ: إنَّ[٩] هذهِ العِلَّةَ موجودةٌ في كلِّ ما هُوَ [على ثلاثةِ أَحْرُفٍ][١٠] غيرَ الأجوفِ[١١] من المُجَرَّداتِ، قلتُ: هُوَ في غيرِ ذلك على الأَصْلِ بخلافِ النَّاقِصِ؛

---

(١) في هـ: يعلّ.

(٢) ونَقْلِ حَرَكَتِها إلى ما قبلَها، كما في إعلالِ: (يَخافُ ويَهابُ). تد ١٩٤

(٣) في هـ: أعلّ.

(٤) فإنْ لم يَعْتَلَّ فِعْلُهُ بما ذُكِرَ، بلِ اعتَلَّ بالقَلْبِ فقط اعتَلَّ هُوَ كذلك كـ(مُنْقادٍ ومُختارٍ). تد ١٩٤ ـ ١٩٥

(٥) سواءٌ وُجِدَ معَهُ النَّقْلُ أوْ لم يُوجَدْ. تد ١٩٥

(٦) في الأصل: كنقله.

(٧) بل فيهِ النَّقْلُ فقط. تد ١٩٥

(٨) في ب و ج و د: من.

(٩) سقط من سائر النسخ وأثبتها من الأصل.

(١٠) سقط من الأصل.

(١١) سقطا من ج.

فإنَّ كونَهُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ هَهُنا أَولى منهُ في الأَجْوَفِ؛ لكونِ حرفِ العِلَّةِ/ ٨٠ ـ أ/ في الآخِرِ الذي هُوَ مَحَلُّ التَّغييرِ، فلمَّا خالَفَ ذلك وبَقِيَ على الأَربعةِ[١] سُمِّيَ بذلك، وأَيضاً تَسْمِيةُ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ لا تَقتَضِي اختصاصَهُ بِهِ[٢].

(فالمُجرّد تُقلَبُ[٣] الواوُ والياءُ) اللَّتانِ هُما لامُ الفِعْلِ (منه) منَ النَّاقِصِ[٤] **(أَلفاً، إذا تَحَرَّكَتا وانفتَحَ ما قبلَهما كـغَزَا ورَمَى)** في الفِعْلِ الماضِي[٥]، والأَصْلُ: (غَزَوَ ورَمَيَ) **(وعَصاً ورَحًى)** في الاسمِ، والأَصْلُ: (عَصَوٌ ورَحَيٌ)[٦] قُلِبتا أَلفاً، وحُذِفَتِ الأَلفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ [بين][٧] الأَلفِ والتَّنوينِ، والمُنقَلِبَةُ منَ الياءِ تُكتَبُ بصورةِ الياءِ [فيهما][٨]؛ فَرْقاً بينَها وبينَ المُنقَلِبَةِ منَ الواوِ[٩].

وقولُهُ: (إذا تَحَرَّكَتا) احترازٌ من نَحْوِ: (غَزَوْتُ ورَمَيْتُ)، [وقولُهُ][١٠]: (وانفتَحَ ما

---

(١) في ج: أربعة.

(٢) كما في: القارورةِ للزُّجاجةِ؛ لاستقرارِ المائِعِ فيها المُشترَكِ هذا المعنى بينَ الزُّجاجةِ وغيرِها كـ(الكوزِ) ممَّا لا يُسمَّى بهِ، والحاصِلُ: أنَّ رعايةَ المُناسبةِ في الأسماءِ المنقولةِ إنَّما هِيَ لترجيحِ الاسمِ والأَوْلَوِيَّةِ، لا لصِحَّةِ الإطلاقِ في كلِّ ما يُوجَدُ فيهِ المناسبةُ. تد ١٩٦ قلت: هذا جواب ثالث.

(٣) في هـ: أما الماضي المجرّد فتقلب، وفي ج: وبقلب.

(٤) هذهِ الزيادةُ منَ الشّارحِ خصَّصَتِ القاعدةَ بالناقِصِ من الفِعْلِ، فالتمثيلُ لها بالاسمِ مُنافٍ، فالصَّوابُ حَذْفُها وإجراءُ لفظِ الكتابِ على ظاهرِهِ. تد١٩٦

(٥) سقط من ج و هـ.

(٦) لقولِهم في التثنيةِ: (عَصَوانِ ورَحَيانِ). تد ١٩٦

(٧) سقط من الأصل.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) والقاعدةُ: كلُّ ألفٍ خُتِمَ بها فعلٌ أو اسمٌ مُتَمَكِّنٌ إذا كانتْ ثالثةً مبدلةً من ياءٍ أو رابعةً فصاعداً تُكتَبُ ياءً. تد ١٩٦

(١٠) سقط من الأصل.

قبلَهما) احترازٌ من نَحوِ: (الغزْوِ والرَّمْيِ)، ونَحْوِ: (لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ).

وكانَ عليهِ أنْ يقولَ: (إذا تَحَرَّكَتا وانفتَحَ ما قبلَهما،/ ٨٠ـ ب/ ولم يَكُنْ بعدَهما ما يُوجِبُ فتحَ ما قبلَهُ)؛ احترازاً من نَحْوِ: (غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَان ورَحَيَان ويَرْضَيَان وارْضَيَا) و(يُغزَوَان[١] ويُرمَيَان) مَبْنِيَّيْنِ[٢] للمفعولِ[٣]؛ فإنَّ ألفَ التَّثنيةِ تَقْتَضِي فَتْحَ ما قبلَها فلا تُقلَبُ اللاَّمُ في هذهِ الأَمْثِلَةِ؛ لِئَلاَّ تزولَ الفتحةُ، ولو قُلِبَتَا ألفاً ويُحْذَفُ الألفُ لأَدَّى إلى الالتباسِ ولو في صورةٍ[٤] فَتَدَبَّرْ، وأَمَّا نَحْوُ: (ارْضَيَنَّ واخشَيَنَّ) منَ الواحِدِ المُؤَكَّدِ بالنُّونِ فلم تُقلَبْ ياؤُهُ ألفاً؛ لأَنَّهُ مثلُ: (ارْضَيَا واخْشَيَا) لِمَا مرَّ [من][٥] أنَّ النونَ معَ [الضَّميرِ][٦] المُسْتَتِرِ كـ(ألفِ التَّثنيةِ)[٧]، والمُصَنِّفُ رحِمَه اللهُ تَرَكَ هذا القيدَ[٨] اعتِماداً على [أَمْثِلَتِهِ][٩] على ما سَيَجِيْءُ.

---

(١) واعلَمْ أَنَّهُ قال: (يُغزَوَانِ) بالواو بدونِ قَلْبِها ياءً، وهُوَ سَهْوٌ، والصَّوابُ: (يُغزَيانِ) بالياءِ؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً ولم يكُنْ ما قبلَها مضموماً قُلِبَتْ ياءً. تد ١٩٧

(٢) في هـ: مسميان.

(٣) قيَّدَهما بذلك؛ إذ فتحُ ما قبلَ الواوِ والياءِ في حالِ كونِهما مَبنِيَّينِ للفاعِلِ مُنتَفٍ؛ إذ هُوَ في (يَغزُوانِ) مضمومٌ، وفي (يَرمِيان) مكسورٌ. تد ١٩٧

(٤) أمَّا (غَزَوَا ورَمَيَا) فالتباسُهُما مُطلَقٌ، وأمَّا (عَصَوَان ورَحَيَان) فعندَ الإضافةِ لسُقُوطِ النّونِ، وأمَّا (يَرضَيَان ويُغزَوان ويُرمَيان) فعندَ دخولِ النَّاصِبِ؛ لأنَّهُ يقالُ فيها حينئذٍ بعدَ القَلْبِ والحَذْفِ: (لن يَرْضا ولن يُغزَا ولن يُرما)، وهُوَ واضِحُ الإلباسِ. تد ١٩٧، وفي هـ: صورة جرّه.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) أي: في وجوبِ فتحِ ما قبلَها؛ لأنَّها بمنزلةِ الجُزْءِ منَ الفِعْلِ، وقد عَلِمْتَ أنَّ: (ارْضَيَا واخْشَيَا) لم يُعَلاَّ، فكذا ما حُمِلَ عليهما. تد ١٩٧

(٨) وهُوَ: (ولم يَكُنْ ما بعدَهُما ما يُوجِبُ فتحَ ما قبلَهُ). تد ١٩٧

(٩) في الأصل: أمثلة.

(وكذلك الفِعْلُ [الزَّائِدُ][١] على الثَّلاثةِ) تُقلَبُ لامُهُ ألفاً عندَ وجودِ العِلَّةِ المذكورةِ، (وَ) [كذلك][٢] (اسمُ المفعولِ) منَ المزيدِ فيهِ؛ فإنَّ ما قبلَ/ ٨١ ـ أ/ لامِهِ يكونُ مفتوحاً البتَّةَ، ثُمَّ أشارَ إلى أَمْثِلَةِ الفِعْلِ واسمِ المفعولِ على طريقِ اللَّفِّ والنَّشْرِ بقولِهِ: (كأَعْطَى) والأَصْلُ: (أَعْطَوَ)، (واشترَى) والأَصْلُ: (اِشترَيَ) (واستَقْصَى) والأَصْلُ: (اِستَقْصَوَ)، قُلِبَتِ الواوُ منْ: (أَعْطَوَ واسْتَقْصَوَ) ياءً لما سَيَجِيْءُ[٣]، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ منَ الجميعِ ألفاً، وهذا[٤] هُوَ السِّرُّ في فَصْلِ ذلك وما يَليهِ عمَّا قبلَهُ بقولِهِ: (وكذلكَ)، فافهَمْ فإنَّهُ رَمْزٌ خَفِيٌّ، فالواوُ إنَّما [تُقلَبُ][٥] ألفاً بِمَرْتبَتَينِ.

(والمُعْطَى والمُشْتَرَى والمُستَقْصَى) أيضاً كذلك[٦]، ولِمَا ذَكَرْنا من أنَّ الألفَ في الجميعِ مُنقلبةٌ عنِ الياءِ يَكتُبونَها بصورةِ الياءِ، ومثَّلَ بثلاثةِ أَمْثِلةٍ[٧]؛ لأنَّ الزَّائِدَ إمَّا واحِدٌ أوِ اثنانِ أوْ ثلاثةٌ، وذكَرَ اسمَ المفعولِ معَ اللاَّمِ لِتَبْقَى الألفُ فيَتَحَقَّقُ ما ذُكِرَ[٨]؛ إذ لولا اللاَّمُ لحُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ/ ٨١ ـ ب/ السَّاكِنَينِ بينَها وبينَ التَّنوينِ، فكانَ الأَوْلى فيما تقدَّمَ أنْ يقولَ: كـ(العَصا والرَّحى).

(وكذا) تُقلَبانِ ألفاً ولو كانَ في الواوِ بمَرْتبَتَينِ (إذا لم يُسَمَّ الفاعِلُ) أي: في المَبْنِيِّ للمفعولِ (مِنَ المضارِعِ) مُجَرَّداً كانَ أوْ مزيداً فيهِ؛ لأنَّ ما قبلَ لامِهِ مفتوحٌ[٩] البتَّةَ

---

(١) في الأصل: الذي زاد.

(٢) في الأصل: وكذا.

(٣) من أنَّ الواوَ إذا وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً ولم يَكُنْ ما قبلَها مضموماً قُلِبَتْ ياءً. تد ١٩٨

(٤) أي: انقلابُ الواوِ بدرَجَتَينِ. تد ١٩٨

(٥) في الأصل: ينقلب.

(٦) أي: تُقلَبُ الواوُ من الأوَّلِ والأخيرِ ياءً، ثمَّ تُقلَبُ الياءُ منَ الجميعِ ألفاً. تد ١٩٨

(٧) سقط من هـ.

(٨) من أنَّها مُنقلبةٌ عنِ الياءِ. تد ١٩٨

(٩) في هـ: يكون مفتوحاً.

(كقولِكَ: يُعطَى ويُغزَى)، والأَصْلُ: يُعْطَوُ ويُغزَوُ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً[1] (ويُرمَى) أَصْلُهُ: (يُرْمَيُ)، قُلِبَتِ الياءُ منَ الجميعِ ألفاً، [ولذا][2] تُكتَبُ بصورةِ الياءِ، وإنَّما قالَ: (منَ المُضارِعِ)؛ لأنَّ المَبْنِيَّ للمفعولِ منَ الماضِي سيَذكُرُ حُكْمَهُ.

(وأمَّا الماضِي فتُحذَفُ اللاَّمُ منهُ في مثالِ فَعَلُوا مُطلقاً) أي: إذا اتَّصَلَ بهِ واوُ ضميرِ جماعةِ الذُّكُورِ[3]، سواءٌ كانَ ما قبلَ اللاَّمِ مفتوحاً أَوْ مَضموماً أَوْ مَكسوراً[4]، واواً كانَ اللاَّمُ[5] أَوْ ياءً، مُجَرَّداً كانَ الفِعْلُ أَوْ مزيداً فيهِ[6]/ ٨٢ ـ أ/ ؛ لأنَّ اللاَّمَ وما قبلَهُ مُتَحَرِّكانِ في هذا المثالِ البَتَّةَ، وحَرَكَةُ اللاَّمِ الضَّمَّةُ[7] لأَجْلِ الواوِ كـ(نَصَرُوا وضَرَبُوا)، فَحَرَكَةُ ما قبلَها إنْ كانتْ فتحةً تُقلَبُ[8] اللاَّمُ ألفاً وتُحذَفُ الألفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ[9]، وإنْ كانتْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرةً تَسقُطانِ أَوْ تُنقَلانِ[10] كَمَا سَنَذْكُرُهُ مُفَصَّلاً؛ لِثِقَلِهِما على اللَّامِ، فَتَسْقُطُ اللاَّمُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، ففي الكُلِّ وَجَبَ حَذْفُ اللاَّمِ.

---

(١) لوُقُوعِها رابعةً وما قبلَها غيرُ مضمومٍ. تد ١٩٩

(٢) في الأصل: وكذا، وفي هـ: وكذلك.

(٣) في د: المذكر.

(٤) نَحْوُ: غَزَوا وسَرُوا ورَضُوا. تد ١٩٩

(٥) سقط من هـ.

(٦) نَحْوُ: أَعْطَوا واشتَرَوا واستَقْصَوا. تد ١٩٩

(٧) في د: وحركت اللام بالضمة.

(٨) في د: قلبت، وفي ج و هـ: نقلت.

(٩) نَحْوُ: غَزَوا ورَمَوا، فأَصْلُهُما: (غَزَوُوا ورَمَيُوا)، على وزنِ (فَعَلُوا) قُلِبَتِ اللاَّمُ ألفاً ثُمَّ حُذِفَتْ. تد ١٩٩

(١٠) نَحْوُ: سَرُوا ورَضُوا، فأَصْلُهُما (سَرُوُوا) على وزنِ (فَعُلُوا) بالضمِّ، و(رَضِيُوا) على وزنِ (فَعِلُوا) بالكسر، استُثقلَتِ الضَّمَّةُ على الواوِ والياءِ فحُذِفَتْ على الأوَّلِ، أو نُقِلَتْ لما قبلَها بعد سَلْبِ حركتِهِ على الثَّاني فالتقى في الحالتَينِ ساكنانِ، فحُذِفَتِ الواوُ والياءُ تَخَلُّصاً منهُ. تد ١٩٩، في هـ: وتنقلبان.

(و) تُحذَفُ اللاَّمُ (في مثالِ فَعَلَتْ وفَعَلَتَا) أي: إذا اتَّصلَ بالماضِي تاءُ التَّأنيثِ (إذا انفتَحَ ما قبلَها) [أي: ما[1] قبلَ اللاَّمِ][2] كـ(غَزَتْ غزَتا، ورَمَتْ رَمَتا، وأَعْطَتْ أَعْطَتا، واشتَرَتْ اِشتَرَتا، واستَقْصَتْ اِستَقْصَتا)، والأَصْلُ: (غَزَوَتْ غزَوَتا ورَمَيَتْ رَمَيَتا...) إلى الآخِرِ، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ ألفاً لتَحرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهما، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ/ ٨٢ ـ ب/ السَّاكِنَينِ، وهُوَ في فِعْلِ الاثنينِ تَقْديريٌّ؛ لأنَّ التَّاءَ ساكِنةٌ تقديراً[3]؛ لأنَّ المُتَحرِّكَةَ من خواصِّ الاسمِ، [فعَرَضَتِ][4] الحركةُ ههنا لأَجْلِ ألفِ التَّثنيةِ[5] فلا عِبْرَةَ بحَرَكَتِهِ[6]، ومنهم مَنْ لا يَلْمَحُ [هذا][7] ويقولُ: (غَزَاتا ورَمَاتا) وليسَ بالوَجْهِ[8].

(وتَثْبُتُ) اللاَّمُ (في غيرِها) أي: [في][9] غيرِ مثالِ (فَعَلُوْا) مُطلقاً، ومثالِ (فَعَلَتْ وفَعَلَتَا) مفتوحَي ما قبلَ اللاَّمِ، وهُوَ ما لا يكونُ على هذهِ الأمثلةِ أَوْ يكونُ على (فَعَلَتْ وفَعَلَتَا)، لكنْ لا يكونُ مفتوحَ ما قبلَ اللاَّمِ، نَحْوُ: (رَضِيَتْ رَضِيَتا وسَرُوَتْ سَرُوَتا)؛ لِعَدَمِ مُوجِبِ الحَذْفِ[10].

---

(١) سقط من ب و د و هـ.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) وإنْ كانت مُتَحَرِّكةً صورةً؛ لأنَّها ساكنةٌ في الأَصْلِ. تد ٢٠٠

(٤) في الأصل: فعوضت.

(٥) أي: لاجتماعِ السَّاكِنَينِ من علامَتَي التأنيثِ والتثنيةِ، ولا مَجالَ لحَذْفِ إحداهما؛ إذِ العلامةُ لا تُحذَفُ، بل يَلْزَمُ اللَّبْسُ فحُرِّكَتْ لذلك. تد ٢٠٠

(٦) لأنَّها عارضٌ وهو كـ(المعدومِ)، فنَظَرْنا إلى الأَصْلِ فحَذَفْنا الألفَ، ونَظَرْنا إلى الصُّورةِ فلم نَحْذِفْ إِحْدى العلامتَينِ. تد ٢٠٠

(٧) سقط من الأصل.

(٨) ينظر المفتاح في الصرف ـ عبد القاهر الجرجاني: ٧٦، المفصل ـ الزمخشري: ٤٥٣، الممتع ـ ابن عصفور: ٣٣٧، في ب و د: بوجه.

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) وهُوَ انفتاحُ ما قبلَ الألف. تد ٢٠١

إذا تقرَّرَ هذا (فتقولُ) في فَعَلَ[١] مفتوحَ العينِ واويّاً: (غزَا غزَوَا غزَوْا، غزت غزَتا غزَوْنَ، غَزَوْتَ غَزَوْتُما غَزَوْتُم، غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ، غَزَوْتُ غَزَوْنا، و) فيهِ يائِيّاً: (رَمَى رَمَيَا رَمَوْا، رَمَتْ رَمَتَا/ ٨٣ ـ أ/ رَمَيْنَ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُم، رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا و) في فَعِلَ مكسورَ[٢] العينِ: (رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا، رَضِيَتْ رَضِيَتا رَضِيْنَ، رَضِيتَ رَضِيْتُما رَضِيْتُم، رَضِيْتِ رَضِيْتُما رَضِيْتُنَّ، رَضِيْتُ رَضِيْنَا)، وهُوَ سواءٌ كانَ واوياً أوْ يائِيّاً لامُهُ[٣] ياءٌ؛ لأنَّ الواوَ تُقلَبُ ياءً لِتَطَرُّفِها[٤] وانكسارِ ما قبلَها كـ(رَضِيَ)، أَصْلُهُ: (رَضِوَ) بدليلِ (رِضْوَانٍ)[٥]، وهذا صريحٌ في الصِّحاحِ[٦]، [واليائِيُّ][٧] كـ(خَشِيَ)، ولذا لم يَذْكُرْ إلاَّ مِثالاً واحِداً (وكذلك) تقولُ (سَرُوَ) أي: صارَ سَيِّداً (سَرُوَا سَرُوْا)، وإنَّما قالَ (وكذلك)[٨]؛ لأنَّهُ لم يَذكُرْ جميعَ تصاريفِهِ فأشارَ إلى أنَّ [جميعَ][٩] تصاريفِهِ كالمذكورِ، وذَكَرَ/ ٨٣ ـ ب/ مِثالاً واحِداً؛ لأنَّهُ لا يكونُ يائِيّاً.

(وإنَّما فَتَحْتَ) أنتَ (ما قبلَ واوِ الضَّميرِ في: غَزَوْا ورَمَوا) وهُوَ الزَّايُ والميمُ [(وضَمَمْتَ)][١٠] ما قبلَها (في: رَضُوا وسَرُوا) وهُوَ الضَّادُ والرَّاءُ؛ (لأنَّ واوَ الضَّميرِ

---

(١) سقط من ب و ج.

(٢) في د: بكسر.

(٣) في الأصل: تقلب لامه.

(٤) في هـ: لنطقها.

(٥) سقطا من ب و د و هـ، وفي ج: الرضوان.

(٦) ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٣٥٧.

(٧) من د، وفي الأصل: والثاني، وغيرهما: والياء.

(٨) بالفَصْلِ عمَّا قبلَهُ. تد ٢٠٢، وفي بعض نسخ المتن بقية التصاريف مذكورة، وهي: (سَرُوَتْ، سَرُوَتا سَرُوْنَ، سَرُوْتَ، سَرُوْتُما، سَرُوْتُم، سَرُوْتِ، سَرُوْتُما سَرُوْتُنَّ، سَرُوْتُ، سَرُوْنا).

(٩) سقط من الأصل و ج و د.

(١٠) في الأصل: وضمت.

إذا اتَّصَلَ بالفعلِ النَّاقِصِ بعدَ حذفِ اللاَّمِ، فإنِ انفتَحَ ما قبلَها) أي: ما قبلَ واوِ الضَّميرِ (أُبقِي) ما قبلَها[١] (على الفتحةِ)؛ إذْ لا مانِعَ [منها][٢] (وإنِ [انضَمَّ])[٣] ما قبلَها (أوِ [انكَسَرَ][٤] ضُمَّ) لمناسبةِ الواوِ [الضَّمَّةَ][٥]، فَفُتِحَ في (غَزَوْا ورَمَوْا)؛ لأنَّ ما قبلَ الواوِ بعدَ حذفِ اللاَّمِ مفتوحٌ؛ لأنَّهما مفتوحا[٦] العينِ، فأُبقِيَ الفتحةُ، وضُمَّ في (سَرُوا)؛ لأنَّهُ مضمومُ العينِ، وكذا في (رَضُوا)؛ لأنَّهُ كانَ مَكْسُوراً[٧] بعدَ حَذْفِ اللاَّمِ، فقُلِبَتِ الكسرةُ ضَمَّةً لِتَبْقَى الواوُ[٨]، وفي هذا الكلامِ نَظَرٌ من وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ قولَهُ: (وإنِ انضَمَّ أوِ انكَسَرَ[٩] ضُمَّ) لا يَخْلُو عن حزازةٍ/ ٨٤ ـ أ/؛ فإنَّهُ[١٠] إنِ انضَمَّ فكيفَ يُضَمُّ![١١]، فالعبارةُ [الصَّحيحةُ][١٢] أنْ يقالَ: (إنِ انفتَحَ أوِ [انضَمَّ][١٣] أُبقِيَ وإنِ انكَسَرَ[١٤] ضُمَّ).

---

(١) سقط من ب و د.

(٢) في ج: لا منع فيها، وفي الأصل: مانع ههنا.

(٣) في الأصل: ضُمَّ.

(٤) في الأصل: كسر.

(٥) من ج.

(٦) في ج: مفتوح.

(٧) في ج: مكسور العين.

(٨) لئلاَّ يَلْزَمَ قلبُ واوِ الضَّميرِ ياءً؛ لسُكُونِها إثرَ كَسْرَةٍ. تد ٢٠٢

(٩) في الأصل: ضُمّ أو كُسِرَ.

(١٠) في ب: لأنه.

(١١) فيَلْزَمُ تحصيلُ الحاصِلِ، ويجابُ: بأنَّ هذا الشَّرْطَ جوابُهُ محذوفٌ، وهُوَ أُبقِيَ لدلالةِ الأَوَّلِ عليهِ. تد ٢٠٣

(١٢) من هـ. قلت: الآن وإلا فإنها غير صحيحة لما سيأتي من أن هذه الضمة منقولة وليست ضمة العين الأصلية حتى يصدق عليها أنها أبقيت.

(١٣) من د.

(١٤) في ب و ج و د: كسر.

الثَّاني: أنَّ كلامَهُ هذا(١) يَدُلُّ على أنَّهُ لم تُنقَلْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الضَّادِ بل حُذِفَتْ ثُمَّ قُلِبَتِ الكَسْرَةُ ضَمَّةً، حيثُ قالَ: (وإنِ [انكَسَرَ](٢) ضُمَّ)، وقولُهُ(٣): ـ (وأَصْلُ رَضُوا رَضِيُوا) يَعْنِي: بعدَ قَلْبِ الواوِ ياءً(٤)؛ إذِ الأَصْلُ رَضِوُوا(٥) (نُقِلَتْ [ضَمَّةُ](٦) الياءِ إلى الضَّادِ وحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ) وهُما الواوُ والياءُ ـ صَرِيحٌ(٧) في أنَّ الضَّمَّةَ نُقِلَتْ منَ الياءِ إلى ما قبلَها، فبينَ الكلامَينِ تبايُنٌ(٨).

الثَّالثُ: أنَّ قولَهُ: (بعدَ حَذْفِ اللاَّمِ) الظَّاهِرُ أنَّهُ مُتَعَلِّقٌ(٩) بقولِهِ: (اتَّصَلَ)؛ إذ لا يَجوزُ تَعَلُّقُهُ بقولِهِ: (إنِ انفَتَحَ)؛ لأنَّ معمولَ الشَّرْطِ لا يَتَقَدَّمُ عليهِ(١٠)، وكذا مَعْمُولُ ما بعدَ فاءِ الجزاءِ(١١)، ....

---

(١) وهُوَ قولُهُ: وإنِ انكَسَرَ ضُمَّ.

(٢) من هـ، وفي الأصل: كسر.

(٣) مبتدأٌ. تد ٢٠٣

(٤) لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها، لا أنَّهُ أصلُهُ الأصيلُ. تد ٢٠٣

(٥) بواوَينِ، أَحَدُهُما لامُ الفِعْلِ، والثَّاني واوُ الضَّميرِ، فقُلِبَتِ اللاَّمُ ياءً لما مرَّ، ثُمَّ بعدَ ذلك نُقِلَتْ... الخ. تد ٢٠٣

(٦) في الأصل: حركة، وأثبتناه من د و هـ.

(٧) خبرُ: (قولُهُ).

(٨) قلت: ويُمْكِنُ أنْ يجابَ: بأنَّ معنى قولِهِ (ضُمَّ): أُتِيَ بالضَّمَّةِ، بدليلِ قولِهِ الآتي: (نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ).

(٩) في هـ: يتعلّق.

(١٠) أي: على الشَّرْطِ؛ لأنَّ لحَرْفِ الشَّرْطِ صَدْرَ الكلامِ، هذا في غيرِ الظَّرْفِ، أما إذا كان المعمول ظرفاً فيجوز على الظاهر تقدمه لتسمحهم في الظروف. تد ٢٠٣، قلت: ولعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ يشيرُ إليهِ، ولا يَرِدُ الإشكالُ الثالثُ أَصْلاً؛ لأنَّ مَحَلَّ ورودِهِ كونُهُ معمولاً لـ(اتَّصَلَ)، وبناءً عليهِ يَنْدَفِعُ الاعتراضانِ الأوَّلانِ كما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ وفقَ توجيهِهِ لاندفاعِهِما.

(١١) لا يجوزُ أيضاً تَقَدُّمُهُ على الفاءِ، وإنَّما قالَ ذلك لِصِدْقِ قولِهِ: (بعدَ حذفِ اللَّامِ) على أنَّهُ معمولُ الشَّرْطِ ومعمولُ ما بعدَ فاءِ الجزاءِ، هذا وقد صَرَّحُوا بأنَّ فاءَ الجزاءِ لا يَمْنَعُ عَمَلَ ما بعدَها في الظَّرْفِ الواقِعِ قبلَها. تد ٢٠٣

[ولا يَصِحُّ][1] تَعَلُّقُهُ بقولِهِ: (اتَّصَلَ)؛ لأنَّ الاتِّصالَ ليسَ بعدَ حَذْفِ اللاَّمِ، وإلاَّ لم يَبْقَ لِحَذْفِها/ ٨٤ ـ ب/ عِلَّةٌ؛ فإنَّ علَّتَهُ اجتماعُ السَّاكِنَينِ وأَحَدُهما [الواوُ][2]، فكيفَ يكونُ الاتِّصالُ بعدَ الحَذْفِ؟ وهذا ظاهِرٌ.

فالتَّوجيهُ[3] أنْ يُقالَ تقديرُهُ: (إذا اتَّصَلَ [اتِّصالاً باقِياً][4] بعدَ[5] حَذْفِ اللاَّمِ)، وهذا التَّوجيهُ لو صَحَّ لاندَفَعَ[6] الاعتراضُ الثَّاني[7]، بأنْ [يُقالَ][8]: المُرادُ بقولِهِ: (إنِ [انكَسرَ][9] ضُمَّ): أنْ تَنْقُلَ ضَمَّةَ اللاَّمِ إليهِ؛ إذ لا منافاةَ، فإنَّهُ إذا نُقِلَ الضَّمَّةُ إليهِ صَدَقَ أَنَّهُ ضُمَّ[10]،

---

(١) في الأصل: والأفصح.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) لِدَفْعِ الاعتراضِ الثَّالِثِ. تد ٢٠٤

(٤) سقط من الأصل، وفي هـ: يثبت باقيا، قلت: فيكون الاتصال قبل حذف اللام.

(٥) قلت: فيكون الظرف متعلقاً بالوصف المقدر أعني باقياً، فيلزم منه أنه اتصل قبل سقوط اللام.

(٦) في ب و هـ: لا يدفع.

(٧) فيهِ حزازةٌ من حيثُ إنَّهُ جَعَلَ صِحَّتَهُ سبباً لاندفاعِ الاعتراضَينِ وليسَ كذلك، بلِ اندفاعُهُما بقولِهِ: (إنِ انكَسرَ ضُمَّ أن يُنقَلَ... الخ)، وبقولِهِ: (إنَّه لم يقلْ: وإنِ انضَمَّ أُبقِيَ). تد ٢٠٤، **قلتُ**: والصَّحيحُ أنَّهُ لا يَندفِعُ الاعتراضانِ إلاَّ بعدَ اندفاعِ الاعتراضِ الثالث، لأنَّ الثانيَ والثالثَ مُتَوَقِّفانِ على تحقُّقِ اتِّصالِ واوِ الضميرِ بالفِعْلِ قبلَ حذفِ اللاَّمِ، فيُسَكَّنُ اللاَّمُ بنقلِ حَرَكَتِهِ لِيَتِمَّ التقاءُ السَّاكِنَينِ حينئذٍ.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) في الأصل: كُسِرَ.

(١٠) لأنَّ معنى (ضُمَّ): حُرِّكَ بالضَّمَّةِ، والتَّحريكُ بالضَّمَّةِ أَعَمُّ من أنْ يكونَ بالنَّقلِ أوْ بغيرِهِ، والنَّقْلُ أَخَصُّ فيلزَمُ من صِدْقِهِ صِدْقُ الأَعَمِّ. تد ٢٠٤، قلت: بعدَ تحريرِ المرادِ بما ذَكَرَهُ، وساعدَهُ عليهِ أنَّ حَذْفَ اللاَّمِ كانَ بعدَ اتِّصالِ واوِ الضميرِ، والحَذْفُ لا بدَّ لهُ من تسكينٍ، والتَّسكينُ يكونُ بالنَّقْلِ إلى ما قبلَهُ، وبهذا يُعلَمُ ضَعْفُ ما استَشْكَلَهُ صاحبُ تدريجِ الأداني من تَرَتُّبِ اندفاعِ الاعتراضَينِ الأوَّلَينِ على اندفاعِ الثَّالثِ.

وكذا الاعتِراضُ الأوَّلُ بأنْ يُقالَ: إنَّهُ لم يَقُلْ: (وإنِ [انضمَّ][١] أُبقِيَ)؛ تنبيهاً على أنَّ هذا الضَّمَّ ليسَ هُوَ [الضَّمَّ][٢] الذي كانَ في الأَصْلِ؛ لأنَّهُ أُسكِنَ ثُمَّ نُقِلَ ضَمَّةُ اللاَّمِ إليهِ كما ذَكَرَ في: (رَضُوا)[٣]، فتقولُ أَصْلُ سَرُوْا: (سَرُوُوْا)، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الواوِ إلى ما قبلَها[٤] فَصَحَّ أنَّهُ ضُمَّ، فاندَفَعَ الاعتِراضاتُ الثَّلاثةُ، وهذا مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ[٥].

(وأمَّا المُضارِعُ فتُسَكَّنُ اللاَّمُ[٦] منهُ في الرَّفْعِ) نَحْوُ: (يَغْزُوْ ويَرْمِيْ ويَخْشَىْ)، والأَصْلُ:/ ٨٥ ـ أ/ (يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ) (وتُحذَفُ[٧] في الجَزْمِ)؛ لأنَّها قائِمةٌ مُقامَ الإعرابِ كـ(الحَرَكَةِ)[٨]، فكما تُحذَفُ الحركةُ فكذا هذهِ الحُرُوفُ، وقد شَذَّ قولُهُ[٩]:

---

(١) في الأصل: ضُمَّ.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من أنَّ حركةَ الياءِ نُقِلَتْ إلى الضَّادِ بعدَ سَلْبِ حَرَكَتِها، وكذلك هنا. تد ٢٠٤

(٤) في ب و ج و د: قبله.

(٥) قلت: لعل وجهه أن تقدير (اتصالًا باقياً) جواب بتحرير المراد ويكون مسموعاً بقرينة قول الزنجاني: أصل رضوا رضيوا، فاتصلت الواو قبل حذف اللام وليس بعدها.

(٦) في ب و ج و هـ: الواو والألف والياء.

(٧) في ج: ويحذفن.

(٨) فيهِ تسامُحٌ؛ إذ ظاهِرُهُ أنَّ الإعرابَ بتلك الأَحرُفِ وليس كذلك. تد ٢٠٥، قلت: أرادَ المُصَنِّفُ أنَّ الصَّحيحَ يُجزَمُ بحَذْفِ حَرَكَتِهِ، والمُعْتَلُّ لا تَظهَرُ الحركةُ عليهِ، فأرادوا أنْ يُفَرِّقُوا المرفوعَ عنِ المجزومِ، فكانَ ثَباتُ الحرفِ حالةَ الرَّفْعِ قائماً مُقامَ الحركةِ، في الدِّلالةِ على الرَّفْعِ بالمُقَدَّرِ، فالجَزْمُ لا يظهَرُ إلاَّ بحَذْفِ مَحَلِّ الحركةِ.

(٩) من بَحْرِ البسيطِ، قائلُهُ: أبو عمرِو بنُ العلاءِ زَبَّانُ، ومعناهُ: لقد هَجَوْتَني ثُمَّ أَتَيْتَ تَعْتَذِرُ إليَّ، فكأنَّك لم تَهْجُنِي ولم تَتْرُكْ هِجائي، والشَّاهِدُ: مَجِيْءُ الفِعْلِ (تهجو) بالواوِ معَ أنَّهُ مجزومٌ، وجَعَلَ ابنُ جِنِّي هذه الواوَ لإشباعِ ضَمَّةِ الجيمِ وليسَتْ واوَ الفِعْلِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ٢/ ٢٧٥، المفصل ـ الزمخشري: ٥٣٧، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ١٨٤.

هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَم تَهْجُو ولَم تَدَعِ

حيثُ أَثْبَتَ الواوَ، وقولُهُ[١]:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

حيثُ أَثْبَتَ الياءَ، وقولُهُ[٢]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَىْ قَبْلِيْ أَسِيْراً يَمَانِيَّا

حيثُ أَثْبَتَ الألفَ[٣] **(وتُفتَحُ الواوُ والياءُ في النَّصْبِ)** لِخِفَّةِ الفتحةِ **(وتَثبُتُ الألفُ بحالِها)**؛ لأنَّها لا تَقبَلُ الحركةَ ولا مُوجِبَ للحَذْفِ، وقد جاءَ إثباتُ الواوِ والياءِ ساكِنَينِ في النَّصْبِ مِثْلَهُما في الرَّفْعِ، كقولِهِ[٤]:

---

(١) من بَحْرِ الوافِرِ، قائلُهُ: قيسُ بنُ زهيرِ العَبْسِيُّ، والشّاهِدُ فيهِ: إبقاءُ الياءِ معَ الجَزْمِ في (يأتيكَ)، وقد خَرَّجَهُ الأخفشُ على أَنَّهُ قدَّرَ الضَّمَّةَ قبلَ الجَزْمِ ثُمَّ حَذَفَها للجَزْمِ، وخُرِّجَ على الإشباعِ أيضاً، وقال سيبويهِ: إنَّهُ ضرورةٌ، وزَعَمَ الزجاجيُّ والأَعْلَمُ أَنَّها لغةٌ، وللبيتِ رواياتٌ تُخْرِجُهُ عن مَحَلِّ الاستشهادِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٧٥، الصاحبي ـ ابن فارس: ٢١٣، أسرار العربية ـ ابن الأنباري: ٩٤، الكتاب ـ سيبويه: ٣/ ٣١٦، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٤٤٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ٢٦.

(٢) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: عبدُ يغوثَ بنِ وقاصٍ الحارثيُّ، وموطِنُ الشّاهِدِ: (لم ترى)، فقد بَقِيَ الفعلُ مرفوعاً معَ دخولِ الجازِمِ، وخُرِّجَ على أنَّ الأَصْلَ: (تَرْأَى)، فحُذِفَ آخرُهُ للجازِمِ، ثُمَّ حُرِّكَتِ الراءُ بالفتحِ نَقْلاً من الهمزةِ، فصارَ: (ترى)، فالألفُ عينُ الفعلِ لا لامُهُ، وقيلَ أَصْلُهُ: (تَرَيْنَ) بخطابِ الواحدةِ، وحَذَفَ الجازمُ منهُ النُّونَ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ٩٠، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٦/ ٣٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ـ العكبري: ٢/ ١٠٩، المفضليات ـ الضبي: ١٥٨، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٢/ ٢٠١.

(٣) ويُمْكِنُ أن يقالَ: هذهِ الحروفُ حُذِفَتْ للجَزْمِ، والموجودةُ الآنَ للإشباعِ والضَّرورةِ. تد ٢٠٦

(٤) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: عامِرُ بنُ الطُّفَيلِ الجعديُّ، والشّاهِدُ فيهِ: (أنْ أَسْمُوْ) حيثُ سَكَّنَ الشّاعِرُ الواوَ من (أسموْ) معَ النّاصِبِ؛ للضّرورةِ الشِّعريَّةِ، ينظر الخصائص ـ ابن جني: ٢/ ٣٤٤، المفصل ـ

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلا أَبِ

والقياسُ: (أنْ أَسْمُوَ) بالفتحِ، ويَحْتَمِلُ أنْ تكونَ (أنْ) غيرَ عامِلةٍ تَشبيهاً لها بـ(ما المَصْدَرِيَّةِ)[1]، كما في قراءةِ مُجاهِدٍ[2]: (أنْ يُتمُّ الرَّضَاعَةَ/ البقرة ـ آ: ٢٣٣)/ ٨٥ ـ ب/ بالرَّفعِ، وفي قولِ الشَّاعِرِ[3]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيثُ أَثْبَتَ النُّونَ في (تَقْرَآنِ)، وكِلاهُما منَ الشَّواذِّ، وكقولِهِ[4]:

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِيْ لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَىً حَتَّى تُلَاقِيْ مُحَمَّدَا

حيثُ لم يَقُلْ: (حتَّى تُلاقِيَ) بالفتحِ.

(ويُسقِطُ الجازِمُ والنَّاصِبُ النُّوناتِ[5] ....

الزمخشري: ١/ ٥٣٤، اللمحة في شرح الملحة ـ ابن الصائغ: ٢/ ٧٧٩، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٨٠، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٨/ ٣٤٨، ضرائر الشعر ـ ابن عصفور: ١/ ٩٠.

(١) كما تكونُ (ما) عاملةً حَمْلًا لها على (أنْ)، ويُسَمَّى هذا (تقارُضَ اللَّفظَينِ). تد ٢٠٦

(٢) معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: ١/ ١٧٧.

(٣) من بَحْرِ البسيطِ، بلا نسبةٍ إلى قائلٍ معيَّنٍ، وخُرِّجَ على جَعْلِ (أنْ) مُخفَّفةً منَ المثقَّلةِ، أوْ حَمْلِ (أنْ) على (ما) المصدريَّةِ في عَدَمِ العَمَلِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ٢/ ٢٠٠، المنصف ـ ابن جني: ١/ ٢٧٨، المفصل ـ الزمخشري: ١/ ٤٢٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ٢/ ٤٥٩، الجنى الداني في حروف المعاني ـ المرادي: ١/ ٢٢٠، خزانة الأدب ـ البغدادي: ٨/ ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: الأَعْشَى، وفي الدِّيوانِ بروايةِ: (حتَّى تزورَ)، فلا شاهِدَ حينئذٍ، وخُرِّجَ على أنَّها للمُخاطَبةِ وقد حُذِفَتِ النُّونِ للنَّاصِبِ، فيكونُ في النَّصِّ التفاتٌ من الغَيبةِ إلى الخِطابِ، ينظر ديوانه: ١٣٥، العين ـ الفراهيدي: ٣/ ٣٠٦، المخصص ـ ابن سيده: ٤/ ٢٠١.

(٥) أي: وإنْ لم تَنُبِ النُّوناتُ مَنابَ الحركةِ؛ لنِيابَتِها مَنابَ الحروفِ، فكما تُحذَفُ الحروفُ تُحذَفُ النُّوناتُ. تد ٢٠٧

سِوَى نُونِ جَمْعِ[١] المُؤَنَّثِ) هذا لا طائِلَ تحتَهُ[٢]، إذا تقرَّرَ هذا (فتَقُولُ: لم يَغزُ) بحَذْفِ الواوِ (ولم يَغْزُوا) بحَذْفِ النُّونِ (ولم يَرْمِ) بِحَذْفِ الياءِ (ولم يَرْمِيا) بحَذْفِ النُّونِ (ولم يَرْضَ) بحَذْفِ الألفِ (ولم يَرْضَيا) بِحَذْفِ النُّونِ (ولن يَغزوَ) بِفَتْحِ الواوِ (ولن يَرْمِيَ) بفتحِ الياءِ (ولن يَرْضَى)[٣] بإثباتِ الألفِ.

(وتَثْبُتُ لامُ الفِعْلِ) واواً كانَ أوْ ياءً (في فِعْلِ الاثنينِ)/ ٨٦ ـ أ/ مُتَحَرِّكةً مفْتُوحةً، نَحْوُ: (يَغزُوَان ويَرْمِيَان [ويَرْضَيَان) بقَلْبِ الألفِ[٤] ياءً، أَمَّا في: (يَغْزُوَان ويَرْمِيَان)][٥] فلِعَدَمِ مُوجِبِ الحَذْفِ، وأمّا في: (يَرْضَيَان) فلأَنَّ الألفَ تَقْتَضِي فتحةَ ما قبلَهُ[٦]، ولو تُقلَبُ الياءُ ألفاً وتُحْذَفُ[٧] لأَدَّى إلى الالتباسِ حالَ النَّصْبِ[٨].

(وَ) تَثْبُتُ [لامُ الفِعْلِ][٩] في فِعْلِ (جماعةِ الإناثِ) أيضاً ساكِنةً، نَحْوُ: (يَغْزُوْنَ ويَرْمِيْنَ [ويَرْضَيْنَ)][١٠]؛ لعَدَمِ مُقْتَضى الحَذْفِ.

---

(١) في ب و د: جماعة.

(٢) لأنَّهُ استُغنِيَ عنهُ بما ذُكِرَ في الصَّحيحِ، إلاَّ أنْ يقالَ: أَعادَهُما لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ اختصاصُ الحُكْمِ؛ لأنَّ سُقُوطَ النُّونِ هناك لمَّا كانَ لأَجْلِ نيابةِ النُّونِ منابَ الحركةِ، فكما تُحذَفُ الحركةُ تُحذَفُ النونُ، فكأنَّ المُتوَهِّمَ يَظُنُّ أنَّ النونَ في الناقِصِ لا تُحذَفُ بالجازِمِ؛ لأنَّهُ غيرُ نائبٍ منابَ الحركةِ، بل نائبٌ منابَ الحرفِ، فذَكَرَ ذلك دَفْعاً للوَهْمِ. تد ٢٠٧

(٣) سقط من هـ.

(٤) المُنقَلِبَةِ عنِ الياءِ المُنقلبةِ عنِ الواوِ. تد ٢٠٨

(٥) سقط من الأصل.

(٦) في هـ: قبلها.

(٧) في ج: وتحذف الألف.

(٨) لأنَّ النَّاصِبَ يُسقِطُ النُّونَ التي بها يَحصُلُ الفَرْقُ. تد ٢٠٨

(٩) من هـ.

(١٠) في الأصل: ويخشين.

(وتُحذَفُ) لامُ الفِعْلِ (من فِعْلِ جماعةِ الذُّكُورِ) مُخاطَبِينَ كانوا أوْ غائِبِينَ، نَحْوُ: (يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ ويَرْضَوْنَ)، والأَصْلُ: (يَغْزُوُوْنَ ويَرْمِيُوْنَ ويَرْضَيُوْنَ)، فحُذِفَتْ حركاتُ اللاَّمِ[1] ثُمَّ اللاَّمُ[2]، وإنْ شِئْتَ قُلْ في (يَغْزُونَ ويَرْمُوْنَ): نُقِلَتْ [حَرَكَةُ اللاَّمِ][3]، وفي (يَرْضَوْنَ): قُلِبَتِ اللاَّمُ ألفاً ثُمَّ حُذِفَتْ.

(وَ) تُحذَفُ أيضاً (من فِعْلِ الواحِدةِ المُخاطَبَةِ) نَحْوُ: (تَغزِيْنَ وتَرمِيْنَ وتَرضَيْنَ)، [والأَصْلُ: (تَغْزُوِيْنَ وتَرْمِيِيْنَ وتَرْضَيِيْنَ)][4]، فأُعِلَّتْ كما مرَّ آنِفاً[5]، وقد عَرَفْتَ في بَحْثِ/ ٨٦ ـ ب/ نونِ التَّأكيدِ السِّرَّ[6] في أنَّ المحذوفَ لامُ الفعلِ دونَ واوِ الضَّميرِ ويائِهِ، إذا تقرَّرَ ذلكَ (فتقولُ) في يَفْعُلُ[7] بالضَّم:

(يَغْزُو يَغْزُوانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوانِ تَغْزُوْنَ، تَغْزِينَ تَغْزُوانِ

---

(١) لاستثقالِها على الواوِ والياءِ. تد ٢٠٨

(٢) وضُمَّتِ الميمُ من (يرمُونَ) معَ أنَّها دليلُ الياءِ؛ لِتَبْقَى واوُ الضَّميرِ؛ لأنَّ انكِسارَ ما قبلَها يَقتَضِي قَلْبَها ياءً، فأُبدِلَتِ الضَّمَّةُ من الكَسْرَةِ. تد ٢٠٨

(٣) من د.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) بحَذْفِ حركةِ اللاَّمِ في الجميعِ، أوْ بالنَّقلِ في (تَغْزِينَ وتَرْمِينَ)، والقَلْبِ ألفاً في (تَرْضَيْنَ)، ثُمَّ الحَذْفِ منَ الجميعِ. تد ٢٠٨

(٦) من أنَّ نونَ التَّأكيدِ معَ المُستَتِرِ تُشبِهُ الضَّميرَ المُتَّصِلَ في كونِها كـ(الجزءِ) منَ الفِعْلِ؛ لاتِّصالِها بِهِ لَفْظاً ومعنىً، فلو كانَ المحذوفُ في (يَغْزُونَ واغزُوا) مَثَلاً واوَ الضَّميرِ لَزِمَ عندَ اتِّصالِ (نونِ التأكيدِ) بِهِ ثبوتُ اللاَّمِ، فيقالُ: (أُغْزُوُنَّ)؛ بثبوتِ اللاَّمِ مضمومةً؛ لأنَّ نونَ التأكيدِ شبيهةٌ بألفِ الاثنَينِ، فتَثْبُتُ اللاَّمُ معَ النُّونِ كما تَثْبُتُ معَ الألفِ، نَحْوُ: (أُغْزُوَا) لكنَّ اللاَّزِمَ غيرُ جائِزٍ، لأنَّهُ إنَّما يقالُ: (أُغْزُنَّ) بحَذْفِها، فالمَلْزُومُ مِثْلُهُ. تد ٢٠٩، سقط من ب وج.

(٧) سقط من هـ.

تَغْزُونَ، أَغْزُو نَغْزُو، [ويَسْتَوِي][1] فيهِ) أي: في مُضارِعِ نَحْوِ: غَزَا (لَفْظُ جماعةِ الذُّكُورِ والإناثِ في الخِطابِ والغَيبةِ جميعاً)، أَمَّا في الخِطابِ فلأَنَّك تقولُ: (أنتم تَغْزُونَ وأَنْتُنَّ تَغْزُونَ) بالتاءِ الفوقانيَّةِ فيهما، وأمَّا في الغَيبةِ فلأَنَّك[2] تقولُ: (الرِّجالُ يَغْزُونَ والنِّساءُ يَغْزُونَ) بالياءِ التحتانيَّةِ فيهما، (لكنَّ التَّقديرَ مُختلِفٌ، فوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ يَفْعُونَ) في الغَيبةِ (وتَفْعُونَ) في الخطابِ بِحَذْفِ اللاَّمِ فيهما؛ [كَمَا][3] ذَكَرْنا من أنَّ[4] الأَصْلَ: (يَغْزُوُونَ) حُذِفَتِ اللاَّمُ، والواوُ ضميرٌ، (ووَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ/ ٨٧ ـ أ/ يَفْعُلْنَ) في الغَيبةِ (وتَفْعُلْنَ) في الخِطابِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ من أنَّ اللاَّمَ تَثْبُتُ في فِعْلِ جماعةِ الإناثِ.

(وتقولُ) في يَفْعِلُ بالكَسْرِ (يَرمِي يَرمِيانِ يَرمُونَ، تَرمِي تَرمِيان يَرمِينَ، تَرمِي تَرمِيانِ تَرمُونَ، تَرمِينَ تَرمِيانِ تَرمِينَ، أَرْمِي نَرْمِي، وأَصْلُ يَرمُونَ يَرمِيُونَ ففُعِلَ به ما فُعِلَ برَضُوا)، يَعْنِي: نُقِلتْ[5] ضَمَّةُ الياءِ إلى الميمِ وحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وخَصَّصَهُ بالذِّكْرِ؛ لأَنَّهُ خالَفَ (يَغْزُونَ ويَرْضَوْنَ) في عَدَمِ بقاءِ[6] عينِهِ على حَرَكَتِهِ الأَصْلِيَّةِ، فنبَّهَ على كيفيَّةِ ضَمِّ العينِ وانتفاءِ الكَسْرِ.

(وهكذا) أي: مِثْلُ يَرْمِي (حُكْمُ كلِّ[7] ما كانَ ما قبلَ لامِهِ مَكْسُوراً) في جميعِ ما مرَّ (كيُهدِي ويُناجِي ويَرتَجِي ويَنْبَرِي)[8] أي: يَعتَرِضُ (ويَستَدْعِي) فأَجْرِ عليها

(١) في الأصل: واستوى.

(٢) في هـ: فإنك.

(٣) في الأصل: لما.

(٤) سقط من ب و هـ.

(٥) في هـ: تقلب.

(٦) في هـ: إبقاء.

(٧) سقط من ب.

(٨) في ب و د: يعتري.

/ ٨٧ ـ ب/ أحكامَ (يَرْمِي) [وصَرِّفها][١] تصريفَهُ، فإنْ كنتَ ذكيّاً كفاكَ هذا[٢]، وإلاَّ فالبليدُ لا يُفيدُهُ التَّطويلُ، ولو تُلِيَتْ عليهِ التَّوراةُ والإنجيلُ.

(ويَرْعَوِي) أي: يَكُفُّ، (يَرْعَوِيانِ يَرْعَوُونَ، تَرْعَوِي تَرْعَوِيانِ يَرْعَوِينَ، تَرْعَوِي تَرْعَوِيانِ تَرْعَوُونَ، تَرْعَوِينَ تَرْعَوِيانِ تَرْعَوِينَ، أَرْعَوِي نَرْعَوِي)، هذا من بابِ الإفْعِلالِ، والأَصْلُ: (اِرْعَوَوَ يَرْعَوِوُ)[٣]، ولم يُدغَمْ للثِّقَلِ[٤]، ولأنَّهم إنَّما يُدغِمونَ بعدَ إعطاءِ الكلمةِ ما تَسْتَحِقُّهُ منَ الإعلالِ[٥] كما يَشْهَدُ بِهِ كثيرٌ من أُصُولِهِم[٦]، فلمَّا أَعَلُّوا فاتَ اجتماعُ المِثْلَينِ، ولو لَزِمُ الإدغامُ في الماضِي لَلَزِمَ في المُضارِعِ، نَحْوُ: (يَرْعَوُّ) مضموم الواو وهو مرفوض، ولِمَا يَلْزَمُ في المُضارِعِ من: (يَرْعاوُ) مضمومَ الواوِ، وهُوَ مَرْفوضٌ[٧] لم[٨] يَقلِبوا الواوَ الأُولى [ألفاً][٩]، ....

---

(١) في الأصل: فصرفها.

(٢) في الأصل: كفاك التمثيل.

(٣) قُلِبَتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً؛ لوقوعِها خامسةً مع عَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها، ثمَّ أُعِلَّ إعلالَ (رَمَى يَرمِي). تد ٢١٠

(٤) قلت: هذا علَّةٌ للنَّفْيِ لا للمَنْفِيِّ.

(٥) يَعْنِي: إذا اجتَمَعَ في الكلمةِ ما يَقتَضِي الإعلالَ وما يَقتضِي الإدغامَ، فالإعلالُ مُقَدَّمٌ على الإدغامِ، ووَجْهُهُ: أنَّ سَبَبَ الإعلالِ مُوجِبٌ وسَبَبَ الإدغامِ مُجَوِّزٌ، ويدُلُّ على ذلك امتناعُ التَّصحيحِ في بابِ (رَضِيَ)، وجوازُ الفَكِّ في بابِ (حَيِيَ)، ولأنَّ الإعلالَ يَتَحَقَّقُ بالحرفِ الواحِدِ، والإدغامُ لا يَتَحَقَّقُ إلاَّ بالحرفَينِ. تد ٢١٠

(٦) منها التزامُهم في بابِ قَوِيَ، وأَصْلُهُ: (قَوِوَ) قُلِبَ اللاَّمُ ياءً، وبابِ يَقْوَى ويَحْيَى، وأَصْلُهما: (يَقْوَوُ ويَحْيَيُ) ألفاً، وامتناعُهم منَ الإدغامِ. تد ٢١٠

(٧) في نسخة: ... فات اجتماع المثلين، (ولما يلزم في المضارع من يرعاو مضموم العين وهو مرفوض، لم يقلبوا الواو الأولى ألفا).

(٨) في هـ: ولم.

(٩) سقط من الأصل.

بل قَلَبُوا الثَّانيةَ ياءً لوُقُوعِها خامِسةً معَ عَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لِتَحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها [في الماضِي][1].

وإنَّما يقالُ في فِعْلِ جماعةِ الذُّكورِ والواحدةِ/ ٨٨ ـ أ/ المُخاطَبةِ: (يَرْعَوُوْنَ وتَرْعَوِيْنَ)، ولم تُحْذَفْ[2] هذهِ الواوُ كما[3] مرَّ في: (يَرْمُوْنَ[4] وتَرْضَيْنَ)؛ لأنَّهُ قد حُذِفَتْ لامُ الفعلِ؛ إذِ الأَصْلُ: (يَرْعَوِوُوْنَ وتَرْعَوِوِيْنَ)[5]، فلو حُذِفَتْ هذهِ الواوُ أيضاً لكانَ (إجحافاً) بالكلمةِ، والتباساً بالثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ[6]، ولم تُقلَبْ هذهِ الواوُ[7] ياءً معَ وُقُوعِها رابعةً وعَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها لِمَا سَنَذْكُرُ في هذا البَحْثِ[8]، وقيلَ: لِئَلاَّ يَلْزَمَ اجتماعُ الإعلالَينِ، أَعْنِي[9]: إعلالَ حَرْفَينِ من كلمةٍ [واحدةٍ][10] بنوعٍ واحِدٍ وهُوَ مَرْفُوضٌ، وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ: (يَقُوْنَ وتَقُوْنَ وتَقِيْنَ)، ونَحْوِ: (إيقاءٍ)، والأَصْلُ: (اِوْقايٍ)، وما أَشْبَهَ ذلك مِمَّا قُلِبَ أوْ حُذِفَ فيهِ[11] حَرْفانِ[12] فافهَمْ، ....

---

(١) من هـ.

(٢) في د: يحذفوا.

(٣) قلت: تشبيه في المنفي.

(٤) في د و هـ: يرضون.

(٥) في نسخة: إذ الأصل: يرعويون وترعويين، وكلاهما صحيح.

(٦) لأنَّهُ يصيرُ الفعلُ بعدَ حَذْفِ تَينِكَ الواوينِ (يرعون)، فلا يُعلَمُ أَهُوَ مضارعُ (اِرْعَوَى) أوْ (رَعَى). تد ٢١١.

(٧) أيِ: المضمومةُ في (تَرْعَوُونَ)، والمكسورةُ في (تَرْعَوِينَ) التي هِيَ لامُ الفعلِ. تد ٢١١

(٨) أي: من قولِهِ: (وفي نَحْوِ: اِفْعَلَّ وافعالَّ لا تُقلَبُ الأُوْلى؛ لأنَّ الأخيرةَ منقلبةٌ لا محالةَ، فلو انقَلَبَتْ أيضاً لأَوْقَعَ في الثِّقَلِ المهروبِ عنهُ، لا سيَّما في المضارِعِ بدليلِ: اِرْعَوَى يَرْعَوِي). تد ٢١١

(٩) سقط من ج.

(١٠) من هـ.

(١١) في هـ: منه.

(١٢) فيهِ لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرتَّبٍ، فالحَذْفُ في (يَقُونَ ويَقِينَ)؛ إذِ الأَصْلُ: (يَوْقِيُونَ ويَوْقِيِينَ)، حُذِفَتِ الواوُ

فإنَّ امتناعَ اجتماعِ الإعلالَينِ وإنِ اشتَهَرَ فيما بينَهُم لكنَّهُ كلامٌ من غيرِ رَوِيَّةٍ، اللَّهمَّ إلاَّ أنْ يُخصَّصَ على ما قيلَ: المُرادُ باجتِماعِ الإعلالَينِ [تقارُنُهما][١]، بأنْ لا يكونَ بينَهما فاصِلٌ، وحينئذٍ لا يَلْزَمُ الانتقاضُ/ ٨٨ ـ ب/ بما ذُكِرَ[٢].

(ويَعْرَوْرِي) (يَعْرَوْرِيانِ يَعْرَوْرُوْنَ، تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيانِ يَعْرَوْرِينَ، تَعْرَوْرِي تَعْرَوْرِيانِ تَعْرَوْرُوْنَ، تَعْرَوْرِينَ تَعْرَوْرِيانِ تَعْرَوْرِينَ، أَعْرَوْرِي نَعْرَوْرِي)، وهُوَ[٣] اِفْعَوْعَلَ مثلُ: (اِعْشَوْشَبَ)، يقالُ: (اِعْرَوْرَيْتُ الفرسَ) أي: رَكِبْتُهُ عُرياناً، والأَصْلُ: (اِعرَوْرَوَ ويَعْرَوْرِوُ)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً[٤]، وأَصْلُ يعرَوْرُونَ: (يعرَوْرِيُونَ)، وأَصْلُ تعرَوْرِينَ: (تعرَوْرِيِينَ)، أُعِلاَّ إعلالَ: (يرمُونَ وترمِينَ)[٥]، وذلك بعدَ قَلْبِ الواوِ ياءً.

(وتقولُ) في يَفعَلُ[٦] بالفتحِ (يَرضَى يَرضَيانِ يَرضَوْنَ، تَرضَى تَرضَيانِ يَرضَيْنَ)

فيهما لوُقُوعِها بينَ ياءٍ وكَسْرَةٍ، ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ الياءِ فيهما إلى ما قبلَهُما، وحُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، والقَلْبُ في (إيقاءٍ)؛ إذِ الأَصْلُ: اِوْقايٌ كما ذَكَرَهُ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها إِثْرَ كَسْرَةٍ، والياءُ الأخيرةُ همزةً لتَطَرُّفِها إِثْرَ ألفٍ زائدةٍ. تد ٢١٢

(١) في الأصل: تقاربهما.

(٢) لِعَدَمِ التَّقارُنِ بينَهُما، وذلك لأَنَّهُ قيلَ: اجتماعُ الإعْلالَينِ إنَّما لا يجوزُ إذا كانا من جِنْسٍ واحدٍ وكانا متواليَينِ بلا فاصِلٍ بينَهما ولم يكونا في مَحَلٍّ، واعتَمَدُوا في تَرْكِ هذهِ القيودِ على لفظي: (الاجتماع والإعلالين)؛ لأَنَّهُ حُكْمٌ ليسَ بتعريفٍ، فلا يكونُ قولُهُم: (اجتماعُ الإعلالينِ) كلاماً من غيرِ رَوِيَّةٍ، بل هو الرَّوِيَّةُ. تد ٢١٢.

(٣) في د: وهو من باب.

(٤) لوُقُوعِها سادسةً معَ عَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً في الماضِي لِتَحَرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلَها، واستُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عليها في المُضارِعِ فَحُذِفَتْ. تد ٢١٢

(٥) يَعْنِي: نُقِلَتْ حَرَكَةُ الياءِ إلى ما قبلَها وحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. تد ٢١٣

(٦) سقط من ج.

بالياءِ دونَ الألفِ؛ لأنَّ الأَصْلَ الياءُ والأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ عنهُ، وههنا ليسَتْ مُتَحَرِّكَةً[١] فلا تُقلَبُ، (تَرضَى تَرضَيانِ تَرضَوْنَ، تَرضَيْنَ تَرضَيانِ تَرضَيْنَ، أَرْضَى نَرْضَى، وهكذا قياسُ / ٨٩ ـ أ/ كلِّ[٢] ما كانَ[٣] ما قبلَ لامِهِ مفتوحاً، نَحْوُ: يَتَمَطَّى) والأَصْلُ: (يَتَمَطَّوُ)[٤]، مَصْدَرُهُ: (التَّمَطِّي)، أَصْلُهُ[٥]: (التَّمَطُّوُ)؛ لأَنَّهُ من: (المَطْوِ) وهُوَ المَدُّ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً والضَّمةُ كَسْرةً؛ لرَفْضِهِمُ الواوَ المُتَطَرِّفةَ المَضْمُومَ ما قبلَها (ويَتَصابَى) أَصْلُهُ: يَتَصابَوْ، مَصْدَرُهُ[٦]: التَّصابِي، أَصْلُهُ: التَّصابُوُ؛ لأَنَّهُ منَ (الصَّبْوَةِ)، فأُعِلَّ إعلالَ المذكورَ (وَيَتَقَلْسَى) أَصْلُهُ: (يَتَقَلْسَوُ)، مَصْدَرُهُ: (التَّقَلْسِي)، أَصْلُهُ: (التَّقَلْسُوُ) كـ(تَدَحْرُجٍ)، ولا يَخْفَى عليكَ تصاريفُ هذهِ الأفعالِ وأَحْكامُها إنْ أَحطْتَ عِلْماً بـ(يَرْضَى)، فلا أَذْكُرُها [خَوْفَ][٧] الإمْلالِ.

(ولَفْظُ الواحِدةِ المُؤَنَّثةِ في الخِطابِ كلَفْظِ الجَمْعِ) أي: جَمْعِ الواحدةِ[٨] (المُؤَنَّثِ في) الخِطابِ [في][٩] (بابَي يَرْمِي ويَرْضَى) أي: في كلِّ ما كانَ ما قبلَ لامِهِ مَكْسُوراً أَوْ مَفْتوحاً، فإنَّهُ يقالُ في الواحدةِ/ ٨٩ ـ ب/ والجَمْعِ: (تَرمِيْنَ وتَهدِيْنَ وتُناجِيْنَ...) إلى الآخِرِ، وكذا: (تَرْضَيْنَ وتَتَمَطَّيْنَ وتَتَصابَيْنَ وتَتقلسَيْنَ) فيهما جميعاً (والتَّقديرُ مُخْتَلِفٌ،

(١) لاتِّصالِها بنونِ النُّسوةِ. تد ٢١٣

(٢) سقط من ب.

(٣) سقط من هـ.

(٤) قُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثُمَّ ألفاً. تد ٢١٣

(٥) في ج: والأصل.

(٦) في ب و ج و هـ: المصدر.

(٧) في الأصل: خوفاً من.

(٨) سقط من ج و د و هـ.

(٩) سقط من الأصل و هـ.

فوَزْنُ الواحِدةِ) من يَرْمِي: (تَفْعِيْنَ) بكَسْرِ العينِ (و) مِنْ يَرْضَى: (تَفْعَيْنَ) بالفَتْحِ[١]، واللاَّمُ محذوفةٌ كما تقدَّمَ، (ووَزْنُ الجَمْعِ) من يَرْمِي: (تَفْعِلْنَ) بالكَسْرِ (وَ) مِنْ يَرْضَى: (تَفْعَلْنَ) بالفتحِ بإثباتِ[٢] اللاَّمِ؛ لأنَّها تَثْبُتُ في فِعْلِ جماعةِ الإناثِ[٣]، وعلى هذا: (تَفاعَيْنَ وتَفاعَلْنَ وتَتَفَعَّيْنَ وتَتَفَعَّلْنَ)... إلى الآخِرِ.

(وَالأَمْرِ) يعني: تقولُ في الأَمْرِ (منها) أي: من هذهِ الثَّلاثةِ المذكورةِ، وهيَ[٤]: تَغْزُو وتَرْمِي وتَرْضَى: (أُغزُ أُغزُوَا أُغزُوْا، أُغزِي أُغزُوَا أُغزُوْنَ، وارمِ ارمِيَا ارمُوا، ارمي ارميا ارمِيْنَ، وارْضَ ارْضَيَا ارْضَوا، ارْضَي ارْضَيا ارْضَيْنَ)، وليسَ في ذلكَ بَحْثٌ[٥] (وإذا أَدْخَلْتَ[٦] [عليهِ][٧] نونَ التَّأْكيدِ)[٨]/ ٩٠ ـ أ/ أي: على نَحْوِ: أُغزُ وارمِ وارضَ[٩]، خفيفةً كانَتِ النُّونُ أَوْ ثقيلةً (أُعيدَتِ اللاَّمُ المحذوفةُ، فقُلْتَ: أُغزُوَنَّ) بإعادةِ الواوِ (وارمِيَنَّ) بإعادةِ الياءِ (وارضَيَنَّ) بإعادةِ الألفِ ورَدِّها إلى الأَصْلِ وهُوَ الياءُ ضَرُورةَ تَحَرُّكِها[١٠]، وذلك[١١]

---

(١) في هـ: بفتح العين.

(٢) في هـ: وإثبات.

(٣) في هـ: المؤنث.

(٤) في هـ: يعني.

(٥) لأنَّ حُكْمَ آخِرِ الأَمْرِ حُكْمُ آخِرِ المُضارِعِ المجزومِ. تد ٢١٤

(٦) في ب و هـ: دخلت.

(٧) في الأصل: عليها.

(٨) في نسخة: وإذا أدخلت عليه نون التأكيد، أي على نحو: اغز وارم وارض. تد ٢١٤

(٩) سقط من ج.

(١٠) يَعْنِي: إنَّما أُعِيدَتْ ياءً ولم تَعُدْ ألفاً؛ لوُجُوبِ تَحَرُّكِها كما في (ارْضَيَا)؛ لأنَّ النُّونَ في (ارْضَيَنَّ) كالألفِ في (ارْضَيَا) في وجوبِ فَتْحِ ما قبلَها، وقد عَرَفْتَ أَنَّهُ لم يُعَلَّ فكذا ما حُمِلَ عليهِ. تد ٢١٥

(١١) أي: إعادةُ اللاَّمِ عندَ إدخالِ نونِ التَّوكيدِ. تد ٢١٥، سقط من د.

لأنَّ هذهِ الحروفَ بمَنْزِلَةِ الحَرَكَةِ في الصَّحيحِ[١]، وأنتَ تُعيدُ الحَرَكَةَ ثَمَّةَ، فكذا هنا تُعيدُ اللاَّمَ، ولا تُعادُ في فعلِ جماعةِ الذُّكُورِ والواحدةِ المُخاطَبةِ، أمَّا منِ: (اِرضَ) فلأنَّ التقاءَ السَّاكِنَينِ لم يَرْتَفِعْ حقيقةً؛ لعُرُوضِ حَرَكَتَي الواوِ والياءِ الضَّميرَينِ، وأَمَّا من: (اغزُ وارمِ) فلأنَّ سَبَبَ الحَذْفِ باقٍ، أَعْنِي: التقاءَ السَّاكِنَينِ لو أُعيدَ اللاَّمُ[٢].

ولغـةُ طَيْءٍ ـ على مـا حَكَى عنهُمُ الفرَّاءُ ـ حَذْفُ اليـاءِ[٣]، الذي هُوَ لامُ الفِعْلِ في الواحِـدِ المُذَكَّـرِ بعـدَ الكَسْـرِ والفتحِ، نَحْـوُ: (واللهِ [ليَرْمِـنَّ][٤] زيدٌ)، و(ارمِـنَّ يا زيدُ) / ٩٠ ـ ب/ ، و(ليَخْشَنَّ زيدٌ) و(يا زيدُ اخْشَنَّ).

(واسمُ الفاعِلِ منها) أي: من هذهِ الثَّلاثةِ المذكورةِ (غازٍ) أَصْلُه: غازِوٌ (غازيانِ) أَصْلُهُ: غازِوَانِ (غازُونَ) أَصْلُهُ: غازِوُوْنَ (غازِيَةٌ) أَصْلُهُ[٥]: غازِوَةٌ (غازيتانِ) أَصْلُهُ: غازِوَتانِ (غازياتٌ) أَصْلُهُ: غازِوَاتٌ (وغوازٍ[٦]، وكذلك رَامٍ) رَامِيانِ رَامُونَ، رَامِيةٌ

---

(١) من حيثُ إنَّها تُحذَفُ منَ الأفعالِ المُعْتَلَّةِ الآخِرِ في حالةِ الأَمْرِ، كما تُحذَفُ الحركةُ منَ الصَّحيحِ في الأَمْرِ أيضاً. تد ٢١٥

(٢) لأنَّ اللاَّمَ في فِعْلِ جماعةِ الذُّكُورِ والواحدةِ المُخاطَبةِ منهما واوٌ وياءٌ مضمومتانِ أَوْ مكسورتانِ، فلو أُعيدَتْ وَجَبَ تخفيفُها بحَذْفِ حركتِها، ثُمَّ حَذْفُها للنُّونِ السَّاكنةِ كما حَذْفِ الضَّميرِ. تد ٢١٥ قلت: وذلك في: اغزُوُوا واغزُوِي وارمِيُوا وارمِيِي.

(٣) ينظر الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٢/ ٢٠٤، توضيح المقاصد ـ المرادي: ٣/ ١١٨١ ـ ١١٨٣، همع الهوامع ـ السيوطي: ٢/ ٦١٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٣٣٠.

(٤) من ج و د.

(٥) في ب و ج: أصلها.

(٦) أَصْلُهُ: (غَوازِوٌ)، قُلِبَتِ الواوُ منَ الجميعِ ياءً لتَطَرُّفِها وانكِسارِ ما قبلَها في المفردِ، ولوُقُوعِها رابعةً فصاعِداً مع عَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها في غيرِهِ، وحُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ في المفردِ وجَمْعِ المُكَسَّرِ لاستثقالِها، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. تد ٢١٥ ـ ٢١٦

رَامِيتانِ رَامِياتٌ ورَوام (وراضٍ) راضِيانِ راضُونَ[١]، رَاضِيةٌ رَاضِيَتانِ رَاضِياتٌ ورَوَاضٍ (وأَصْلُ غازٍ: غازِوٌ) كـ(ناصِرٌ) [كما مرَّ][٢] (قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِتَطرُّفِها وانكِسارِ ما قبلَها)، وذلك قياسٌ مُسْتَمِرٌّ، وكذا راضٍ أَصْلُهُ: راضِوٌ، جُعِلَ راضِيٌ[٣]، وأَصْلُ رامٍ: رامِيٌ، فحُذِفَتْ ضَمَّةُ الياءِ منَ[٤] الجميعِ استثقالاً، فاجتَمَعَ ساكِنانِ: الياءُ والتَّنوينُ، فحُذِفَتِ الياءُ/ ٩١ ـ أ/ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ دونَ التَّنوينِ؛ لأَنَّها حَرْفُ عِلَّةٍ والتَّنوينُ حَرْفٌ صحيحٌ فَحَذْفُها أَوْلى، فإنْ زالَ التَّنوينُ[٥] أُعيدَتِ الياءُ[٦]؛ نَحْوُ: (الغازِي والرَّامِي والرَّاضِي).

وإنَّما لم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ هذا الإعلالَ؛ لأَنَّهُ قد تَقَدَّمَ في كلامِهِ[٧] مِثْلَهُ، أَعْنِي: حَذْفَ الضَّمَّةِ ثُمَّ اللاَّمِ، بخلافِ قَلْبِ الواوِ المُتَطَرِّفَةِ المَكْسُورِ[٨] ما قبلَها ياءً (كما قُلِبَتِ) الواوُ ياءً (في) المَبْنِيِّ للمفعولِ منَ الماضِي، نَحْوُ: (غُزِيَ) والأَصْلُ: غُزِوَ.

وقبيلةُ طَيءٍ[٩] يَقْلِبونَ الكَسْرةَ منَ المَبنيِّ للمفعولِ منَ المُعتلِّ اللاَّمِ فتحةً، واللاَّمَ ألفاً، فيقولونَ: (غُزَا ورُمَى ورُضَى) ونَحْوَ ذلك، قالَ قائِلُهم[١٠]:

---

(١) في الأصل زيادة: رضاء، ورضىً ورضاة، وقد خلت منها بقية النسخ.

(٢) من د و هـ.

(٣) في هـ بزيادة: بقلب الواو ياء.

(٤) في هـ: في.

(٥) بسَبَبِ الإضافةِ أوِ اللاَّمِ. تد ٢١٦

(٦) وُجُوباً في الوَصْلِ، وكثيراً في الوَقْفِ؛ لأَنَّها كانَتْ ثابتةً في الأَصْلِ ولم يَحدُثْ ما يُوجُب حَذْفُها. تد ٢١٦

(٧) على (يَرْمُونَ).

(٨) في ج: المكسورة.

(٩) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الاستراباذي: ١/ ٢٨٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: ١/ ٦٣، الممتع الكبير ـ ابن عصفور: ١٠٨.

(١٠) من بَحْرِ المُنْسَرِحِ، قائلُهُ: رَجُلٌ من بولانَ، بَطْنٌ من طَيْءٍ، ومن عادةِ طَيْءٍ أَنَّهم يَقْلِبُونَ الكسرةَ ممَّا آخِرُهُ ياءٌ فتحةً، كما في (بَقِيَ)، ينظر شرح ديوان المتنبي ـ العكبري: ٤/ ٥، الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٢٨٤، شرح الشافية ـ الرضي: ٤/ ٤٨.

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيْضِ وَنَصْطَادُ نُفُوسَاً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ

والأَصْلُ: (بُنِيَتْ)، قُلِبَتِ [الكسرةُ فتحةً][1] والياءُ ألفاً، وحُذِفَتِ الأَلِفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، (**ثُمَّ قالوا: غازِيَةٌ**) بِقَلْبِ الواوِ/ ٩١ ـ ب/ ياءً مع عَدَمِ تَطَرُّفِها؛ (**لأنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ**)[2]؛ لكَوْنِ المُؤَنَّثِ غالباً [على الزِّيادةِ][3]، لا سيَّما فيمَنْ يقولُ: (رَجُلٌ ورَجُلَةٌ، وغلامٌ وغُلامَةٌ) ونَحْوَ ذلك، فلمَّا [قَلَبُوها في الأَصْلِ][4] قَلَبُوها في الفَرْعِ، فقالوا: (غازِيَةٌ وراضِيَةٌ)، وفي التَّنزيلِ: (فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ/ القارعة ـ آ: ٧)[5] (**وَالتَّاءُ طارِئَةٌ**) على أَصْلِ الكلمةِ وليسَتْ منها، فكأَنَّ (الواوَ) مُتَطَرِّفةٌ حقيقةً[6].

فإنْ قيلَ[7]: إنَّهم يَقْلِبُونَ الواوَ المكسورَ ما قبلَها ياءً، طَرَفاً [كانَ][8] أوْ غيرَ طَرَفٍ، فقُلِبَتْ في (غازيةٍ) لذلك[9]، كما ذَكَرَهُ العلاَّمةُ في المُفَصَّلِ[10]، قُلْتُ: قَوْلُ المُصَنِّفِ أَقْرَبُ[11]؛ ....

---

(١) في الأصل: الفتحة كسرة.

(٢) والفَرْعُ يُحمَلُ على الأَصْلِ في كثيرٍ منَ الأَحْكامِ، فيُحْمَلُ هنا المُؤَنَّثُ على المُذَكَّرِ في الإِعلالِ وإنْ لم تُوجَدْ عِلَّتُهُ فيهِ؛ ليَجْرِيَ الفرعُ على سَنَنِ الأَصْلِ. تد ٢١٧

(٣) من هـ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) بقَلْبِ الواوِ ياءً معَ عَدَمِ التَّطَرُّفِ. تد ٢١٧

(٦) وإنْ كانَتْ في الصُّورةِ غيرَ مُتَطَرِّفَةٍ. تد ٢١٧

(٧) اعتراض على الشق الأول وهو حمل المؤنث على المذكر، أي: لا داعي إلى الحمل؛ فأجاب عنه بأنه لا بد من الحمل.

(٨) من د.

(٩) في ب و د: كذلك.

(١٠) ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٥٤١.

(١١) لإمكان التقييد بالحمل للمؤنث على المذكر.

لأنَّ قَلْبَ غيرِ المُتَطَرِّفَةِ بسَبَبِ حَمْلِها على الفِعْلِ كما في المصادِرِ[١]، أوْ على المُفرَدِ كما في الجُمُوعِ[٢]، فمُجَرَّدُ كَسْرِ ما قبلَها لا يَقتضِي القَلْبَ[٣].

فإنْ قِيلَ[٤]: التَّاءُ مُعتبَرَةٌ؛ بدليلِ قولِهِم: (قُلُنْسُوَةٌ وقَمَحْدُوَةٌ)[٥]، فلو لم تُعْتَبَرِ[٦] التَّاءُ لوَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً والضَّمَّةِ/ ٩٢ ـ أ/ كَسْرةً لما مرَّ في (التَّمَطِّي)، وحينئذٍ لا تكونُ الواوُ [كـ(المُتَطَرِّفةِ)][٧]، قُلْتُ: الأَصْلُ في: (قُلُنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ) ـ وهُوَ المفردُ ـ على التَّاءِ، والحَذْفُ طارِئٌ، بخلافِ ما نحنُ فيهِ؛ فإنَّ الأَصْلَ بدونِ التَّاءِ، نَحْوُ: (غازٍ)، والتَّاءُ طارِئَةٌ، ولا يَبْعُدُ عِندِي[٨] أنْ يُقالَ في مِثْلِ ذلك: قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لكَوْنِها رابِعةً[٩] معَ عَدَمِ انضِمامِ ما قبلَها.

---

(١) نَحْوُ: (قامَ قِياماً)، والأَصْلُ: (قِواماً)، قلبت الواو ياءً حملًا على قامَ.

(٢) نَحْوُ: (دِيَمٍ) جَمْعُ (دِيْمَةٍ)، والأَصْلُ (دِوْمَةٌ)، وفي ب و ج و د: المجموع.

(٣) وإلاَّ وَجَبَ (قِياماً) بالقَلْبِ في مَصْدَرِ (قاوَمَ)، و(لِياذاً) في مصدرِ (لاوَذَ)، وهُوَ غيرُ جائِزٍ فَضْلًا عن كونِهِ واجباً. تد ٢١٨، قلت: لكنْ يَرِدُ عليهِ أَنَّها قُلِبَتْ في المُذَكَّرِ (غازٍ)، فلتُقْلَبْ في التأنيثِ حَمْلاً عليهِ، ولعلَّهُ لهذا قالَ: (قولُ المُصَنِّفِ أَقْرَبُ إلى الصَّوابِ).

(٤) اعتراض على الشق الثاني من الجواب وهو أن التاء طارئة.

(٥) مُفردُهُ (قَمَحْدٌ)، وهُوَ: ما خَلْفَ الرَّأْسِ، تد ٢١٨، وفي هامش ب: خلف القفا. قلت: والتاء هنا ليست زائدة بل هي من أصل الكلمة.

(٦) في هـ: تعدّ.

(٧) وفيهِ: أَنَّها وإنْ لم تَكُنْ كذلك لكنَّها وَقَعَتْ رابعةً، فالقِياسُ قَلْبُها، كما يأتي في كلامِ الشَّارِحِ بعدَ هذا. تد ٢١٨، في الأصل: المتطرّفة.

(٨) قلت: هنالكَ قاعدتانِ تَنُصُّ الأُوْلى على: أنَّ الواوَ إذا وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً ولم يَكُنْ ما قبلَها مضموماً تُقْلَبُ ياءً، مِثْلُ: (اِغْرَوْرَى)، وهِيَ لا تتنافَى معَ القاعدةِ الثانيةِ التي تَنُصُّ على رَفْضِهِمُ الواوَ المُتَطَرِّفَةَ المضمومَ ما قبلَها، مِثْلُ: (التَّمَطُّو)، لأنَّ الأُوْلى تَشْمَلُ المُتَطَرِّفَةَ وغيرَها.

(٩) سقط من هـ.

هذا كلُّهُ[١] ظاهِرٌ، وإنَّما الإشكالُ في إعْلالِ[٢] نَحْوِ: (غَوازٍ ورَوامٍ ورَواضٍ)، وليسَ عَلَينا[٣] إلاَّ أنْ نقولَ: الأَصْلُ (غَوَازِيٌ) بالتَّنوينِ، أُعِلَّ إعلالَ: (غازٍ)[٤]، ولا بَحْثَ لنا عن أنَّهُ مُنْصَرِفٌ أوْ غيرُهُ، وأنَّ تنوينَهُ أيُّ تنوينٍ؟[٥].

واعلَمْ أنَّ هذا الإعْلالَ إنَّما هُوَ حالُ الرَّفْعِ والجَرِّ[٦]، وأمَّا حالُ النَّصْبِ[٧] فتقولُ: (رَأَيْتُ غَازِياً ورَامِياً وغَوازِيَ ورَوامِيَ) كـ(الصَّحيحِ).

(وتقولُ في مفعولٍ[٨] منَ الواويِّ) أي: في اسمِ المفعولِ/ ٩٢ ـ ب/ منَ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ الواويِّ: (مَغْزُوٌّ) أَصْلُهُ: (مَغْزُوْوٌ)، أُدغِمَتِ [الواوُ في الواوِ][٩]، (ومنَ اليائيِّ:

---

(١) سقط من ج.

(٢) أي: في إعْلالِهِ بالحَذْفِ، وأمَّا إعلالُهُ بالقَلْبِ كـ(غوازيٌ) فلا إشْكالَ فيهِ، ووَجْهُ الإشكالِ: أنَّهُ إنْ قُدِّرَ وجودُ التَّنوينِ سابِقاً على حَذْفِ اللاَّمِ نافَى كونَهُ عِوَضاً وأنَّ ما هُوَ فيهِ غيرُ مُنْصَرِفٍ، وإنْ قُدِّرَ مسبوقاً بِهِ ليكونَ عِوَضاً نافَى كونَ الحَذْفِ لازماً قياسيّاً. تد ٢١٨

(٣) أي: معاشِرَ الصَّرفِيِّينَ. تد ٢١٨

(٤) وفي سَبَبِ حَذْفِ الياءِ مذاهِبُ، أَحَدُها: أنَّ حَرَكَتَها حُذِفَتْ تخفيفاً، وجِيْءَ بالتنوينِ عِوَضاً عنها فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وهُوَ ظاهِرُ كلامِ ابنِ الحاجِبِ، وثانيها: كونُ الياءِ حَرْفاً ثقيلاً آخِرَ اسمٍ مُستثقَلٍ؛ لكونِهِ منتهى صِيَغِ الجُمُوعِ، فحُذِفَتْ ثُمَّ جِيْءَ بالتنوينِ عِوَضاً عنها، وظاهِرُ كلامِهِم اختيارُهُ وأنَّهُ المشهورُ عندَهُم، وثالثُها: أنَّها لمَّا حُذِفَتْ حَرَكَتُها التَقَتْ ساكِنةً معَ التنوينِ المُقَدَّرِ في غيرِ المُنْصَرِفِ بدليلِ الرُّجوعِ إليهِ في الضَّرورةِ، فحُذِفَتْ وعُوِّضَ عنها التنوينُ، ورُدَّ بأنَّ حَذْفَها لمُلاقاةِ ساكِنٍ مُتَوَهَّمِ الوجودِ ممَّا لا نظيرَ لهُ. تد ٢١٨ ـ ٢١٩

(٥) لأنَّ ذلك من أبحاثِ النُّحاةِ. تد ٢١٩

(٦) لاستثقالِ الضَّمَّةِ والكسرةِ على الياءِ، وذلك لأنَّ الكسرةَ تحتاجُ إلى تحريكِ شَفَةٍ، والضَّمَّةُ إلى تحريكِ الشَّفَتَينِ، فكَرِهُوا بقاءَهُما على الحَرْفِ الضَّعيفِ. تد ٢١٩

(٧) فلا تُحذَفُ الياءُ؛ لخِفَّةِ الفتحةِ عليها، لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى تحريكِ الشَّفَةِ أَصْلًا. تد ٢١٩

(٨) في هـ: المفعول.

(٩) من هـ.

مَرْمِيّ تُقْلَبُ الواوُ ياءً ويُكْسَرُ ما قبلَها)[١] أي: ما قبلَ الياءِ، يَعْنِي: أنَّ أَصْلَهُ (مَرْمُوْيٌ)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً[٢] وأُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وكُسِرَتْ ما قبلَ الياءِ لِتَسْلَمَ الياءُ[٣]، وإنَّما قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ (لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتَمَعَتا والأُوْلى منهما ساكِنةٌ) سواءٌ كانَتِ الواوَ أوِ الياءَ (قُلِبتِ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ) وذلك قياسٌ مُطَّرِدٌ طَلَباً للخِفَّةِ، واشتُرِطَ سكونُ الأُوْلى[٤] لتُدغَمَ، واختِيرَ الياءُ لِخِفَّتِها[٥]، وفي كلامِ المُصَنِّفِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ تَرَكَ شرائِطَ لا بدَّ منها، وهِيَ:

- أَنَّهُ يَجِبُ في الواوِ - إذا كانَتْ أُوْلى - أنْ لا تكونَ بَدَلاً؛ لِيُحترَزَ بِهِ عن[٦] نَحْوِ: (سُوْيِرَ وتُسُوْيِرَ)[٧] كما تقدَّمَ.

- وأنْ تَكُونا[٨] في كَلِمَةٍ [واحِدةٍ][٩] أوْ ما هُوَ في حُكْمِها/ ٩٣ - أ/ كـ(مُسْلِمِيَّ)، والأَصْلُ: (مُسْلِمُوْيٌ)[١٠]؛ لِيَحْتَرِزَ عمَّا إذا كانَتَا في كَلِمَتَينِ مُسْتَقِلَّتَينِ، نَحْوُ: (يَغْزُوْ يَوْماً

---

(١) في هـ زيادة: والياء منها ساكنة.

(٢) لِيُمْكِنَ الإدغامُ بحصولِ الجنسيَّةِ، ولم يعكس؛ لأن الياء أخفُّ من الواو فإبقاؤها أولى. تد ٢١٩

(٣) سقطا من هـ.

(٤) في د: الأول.

(٥) بالنِّسبةِ إلى الواوِ، فالخفيفُ أَوْلَى بالطَّلَبِ. تد ٢١٩ - ٢٢٠

(٦) في ب و د: من نحو.

(٧) مَجهولَي (سايَرَ وتسايَرَ)، فإنَّهُ لا قَلْبَ ولا إدغامَ فيهما، فلا يقالُ: (سُيِّرَ وتُسُيِّرَ)؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِسا بمَجْهُولَي: التَّفعيلِ والتَّفَعُّلِ. تد ٢٢٠

(٨) قلت: إنَّ المُصَنِّفَ يُعَلِّقُ على نسخةٍ منَ المتنِ قد سَقَطَ منها قولُهُ: (كلمةٌ واحدةٌ)، كما يَدُلُّ عليهِ قولُهُ الآتي: (وفي بعضِ النُّسَخِ).

(٩) من ج و د.

(١٠) أي: مُرَكَّبٌ منَ المضافِ والمضافِ إليهِ، وهُما كلمتانِ لكنَّهما في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ؛ لاتِّصالِ الياءِ الذي هُوَ المضافُ إليهِ بالمضافِ اتِّصالَ الجزءِ بالكلمةِ. تد ٢٢٠

ويَقْضِيْ وَطَرَاً)، وفي بعضِ النُّسَخِ: (إذا اجتَمَعَتا في كَلِمَةٍ واحدةٍ)، وهُوَ الصَّوابُ.

- وأنْ لا تكونا في صيغةِ (أَفْعَل) نَحْوُ: (أَيْوَم)[١].

- [وأنْ لا تكونا][٢] في الأَعْلامِ نَحْوُ: (حَيْوَةَ)[٣].

- وأنْ لا تكونَ الياءُ إذا كانتْ أُوْلى بَدَلاً من حَرْفٍ آخَرَ؛ لِيَحترِزَ من نَحْوِ: (دِيْوَانٍ)، والأَصْلُ: (دِوْوَانٌ)، فإنَّ الواوَ لا تُقلَبُ في مثلِ هذهِ الصُّوَرِ ياءً[٤].

- وأيضاً يَجِبُ أنْ لا تكونَ الياءُ للتَّصغيرِ إذا لم تَكُنِ الواوُ طَرَفاً[٥]، حتَّى لا يَنتقِضَ بنَحْوِ: (أُسَيْوِدٍ وجُدَيْوِلٍ)، فإنَّهُ لا يَجِبُ القَلْبُ بل يجوزُ[٦].

لا يقالُ: إنَّ قولَهُ: (إذا اجتَمَعَتا... إلى آخِرِهِ) مُهْمَلَةٌ[٧]، وهِيَ لا يَجِبُ أنْ تَصْدُقَ كلِّيَّةً[٨]؛

---

(١) والسِّرُّ في عَدَمِ الإعلالِ فيهِ: أنَّ أَفْعَلَ التفضيلِ شبيهٌ بالأسماءِ الجامدةِ، فلا يَدْخُلُهُ التَّصريفُ. تد ٢٢٠

(٢) في الأصل: ولا في.

(٣) هو اسم رجلٍ، ولا يعلّ بالقلب والإدغام، والسرُّ في ذلك أنَّ الأَعْلامَ كـ(الأمثالِ) لا تُغَيَّرُ عن مَوْرِدِها. تد ٢٢٠

(٤) **قلت**: لو ضَمَّ هذا الشَّرْطَ إلى الأوَّلِ لكانَ أَوْلى وأَخْصَرَ.

(٥) اِحْتَرَزَ به عنِ الياءِ في نَحْوِ: (غُزَيٌّ وجُرَيٌّ) مُصَغَّرَ: غَزْوٍ وجُرْوٍ، فإنَّهُ يَجِبُ فيهِ القلبُ والإدغامُ. تد ٢٢١، وكتب أيضاً في نسخة: فأمَّا إذا كانَ طَرَفاً فإنَّهُ يَجِبُ قَلْبُهُ كما في: (صُبَيٌّ ودُلَيٌّ)، **قلت**: تصغيرُ (صَبِيٍّ ودَلْوٍ)، فإنَّ أَصْلَهُ: صُبَيْوٌ ودُلَيْوٌ، وإنَّما أُعِلَّ وأُدْغِمَ لكونِ الواوِ طَرَفاً.

(٦) وهُوَ الأكثرُ نظراً إلى مُجَرَّدِ الاجتماعِ، وجازَ تَرْكُهُ لعُرُوضِهِ؛ لأَنَّهُ حَصَلَ بسَبَبِ ياءِ التصغيرِ، وهِيَ غيرُ لازمةٍ معَ أنَّها في غيرِ مَحَلِّ التغييرِ، ومعَ أنَّ الواوَ قويَّةٌ لتَحَرُّكِها قبلَ الاجتماعِ، بخلافِ نَحْوِ: (عُجَيِّز) فإنَّهُ يَجِبُ القلبُ فيهِ، لأنَّ الواوَ قبلَ الاجتماعِ ساكنةٌ خفيفةٌ، وبخلافِ (عُرَيَّة) في تصغيرِ (عُرْوَة)، فإنَّ الاجتماعَ وإنْ كانَ عارضاً إلاَّ أنَّهُ في محلِّ التغييرِ. تد ٢٢١

(٧) وهِيَ القضيةُ التي لم يُبَيَّنْ فيها كميةُ أفرادِ الموضوعِ من جُزْئِيَّةٍ أوْ كُلِّيَّةٍ. تد ٢٢١

(٨) لأنَّها في قُوَّةِ الجُزْئِيَّةِ. تد ٢٢١

لأَنَّا نقولُ: قواعِدُ العلومِ يَجِبُ أن تكونَ على وَجْهٍ تَصْدُقُ كُلِّيَّةً[١].

وأمَّا قولُهُم: (هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عليهِ) فشاذٌّ، والقياسُ: (مَمْضِيٌّ)؛ لأَنَّهُ/ ٩٣ ـ ب/ منَ [اليائِيِّ][٢]، ومنهم مَنْ يقولُ في الواويِّ أيضاً: (مَغْزِيٌّ ومَعْدِيٌّ[٣] ومَرْضِيٌّ) بِقَلْبِ الواوَينِ ياءً كراهَةَ اجتماعِ الواوَينِ، وعليهِ قولُهُ[٤]:

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

والقياسُ الواوُ، ولكنَّ الياءَ أيضاً كثيرٌ فصيحٌ، وإنْ كانَ مُخالِفاً للقياسِ؛ تشبيهاً بنَحْوِ: (عُتِيٍّ وجُثِيٍّ)[٥]، وفي (مَرْضِيٍّ) أَمْرٌ آخَرُ، وهُوَ إجراؤُهُ مُجْرَى فِعْلِهِ الأَصْلِيِّ[٦] أَعْنِي: (رَضِيَ)، فإنَّ أَصْلَهُ: (رَضِوَ).

---

(١) قلت: لأَنَّها كبرياتُ الأقيسةِ، فكأنَّ المُصَنِّفَ قالَ: (مَرْمُوْيٌ اجتَمَعَتِ الواوُ والياءُ فيهِ، وكلُّ واوٍ وياءٍ اجتَمَعَتا... الخ)، ولو كانَتْ جزئيةً لَمَا أَنْتَجَتْ، كما في قولِنا: (زيدٌ إنسانٌ وبعضُ الإنسانِ حيوانٌ)، فإنَّهُ لا يَسْتَلْزِمُ أن يكونَ زيدٌ حيواناً.

(٢) من د و هـ.

(٣) مِنْ: عَدَا عليهِ، بمعنى: ظَلَمَهُ. تد ٢٢١

(٤) من بَحْرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: عبدُ يغوثَ بنُ وقَّاصٍ الحارثيُّ، والشَّاهِدُ فيهِ: (مَعدِيَّا)، حيثُ إنَّ اليائَينِ مُنقلِبتانِ عن واوَينِ؛ لأَنَّهُ من: (عَدَا يَعْدُو)، وعلَّلَ ابنُ عُصفورٍ ذلك بأنَّ الواوَ المُتَطَرِّفَةَ المَضمومَ ما قبلَها تُقْلَبُ ياءً، وههنا قُلِبَتِ الواوُ المُتَطَرِّفةُ ياءً؛ لأنَّ الحاجزَ بينَها وبينَ الضَّمَّةِ غيرُ حصينٍ وهُوَ الواوُ السَّاكِنةُ المُدْغَمَةُ، وقيلَ: حُمِلَ على (عُدِيَ) المجهولِ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ٢/ ٣٢٩، الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٤٢١، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ٢/ ٣١٥، الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٨٥، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٢٥٧، المنصف ـ ابن جني: ١/ ١١٨، الممتع الكبير ـ ابن عصفور: ٣٥٠، شرح الشافية ـ الرضي: ٣/ ١٧٢، شرح الأشموني على الألفية: ٤/ ١٢٨.

(٥) ومُقتضاهُ: أنَّ القلبَ في (عِتِيٍّ وجِثِيٍّ) أَصْلِيٌّ لا بطريقِ الحَمْلِ، ولعلَّ ذلك أَوْجَبَهُ اجتماعُ الواوَينِ بعدَ ضَمَّتَينِ مُتوالِيَتَينِ، وذلك غايةُ الثِّقَلِ. تد ٢٢٢

(٦) أي: المبنيِّ للفاعِلِ. تد ٢٢٢

(وتقولُ في فَعُوْلٍ منَ الواويِّ: عَدُوٌّ)[١] والأَصْلُ: (عَدُوْوٌ) (ومنَ اليائِيِّ: بَغِيٌّ) والأَصْلُ: (بَغُوْيٌ)، اِجتَمَعَتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إِحداهما بالسُّكُونِ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ [الياءُ][٢] في الياءِ، وكُسِرَتْ ما قبلَها، فقيلَ: (بَغِيٌّ)، وفي التَّنزيلِ: (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً/ مريم ـ آ: ٢٨) (وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً/ مريم ـ آ: ٢٠) أي: فاجِرةً.

وقـال ابـنُ جِنِّـي: هُوَ فَعِيـلٌ، ولـو كانَ (فَعُـولاً)/ ٩٤ ـ أ/ لقيلَ: (بَغُـوٌّ)، كما قيلَ: (فُـلانٌ نَهُـوٌّ عـن المُنْكَـرِ)، كـذا ذَكَـرَهُ[٣] صاحِـبُ الكشَّـافِ فيـهِ[٤]، وهـذا عَجيبٌ من مِثْـلِ الإمـامِ ابـنِ جِنِّي، وأظـنُّ أَنَّهُ سَـهْوٌ منـهُ[٥]؛ لأنَّهُ لـو كانَ (فَعيـلاً) لَوَجَـبَ أنْ يُقالَ: (بَغِيَّـةٌ)[٦]؛ لأنَّ (فَعيـلاً) بمعنى: فاعِلٍ لا يَسْـتَوِي فيهِ المُذَكَّـرُ والمُؤَنَّـثُ[٧]، اللَّهُـمَّ إلاَّ أنْ يُقـالَ: شُـبِّهَ[٨] بمـا هُوَ بمَعْنَـى مفعولٍ، كما فـي قولِهِ تعالـى: (إِنَّ رَحْمَتَ اللّـهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِـنِينَ/ الأعـراف ـ آ: ٥٦)[٩]، وهُوَ تَكَلُّفٌ، ولأنَّ قولَهُ: (لـو كانَ فعولاً لقيلَ: بَغُوٌّ)

---

(١) وهُوَ اسمُ فاعلٍ مبنيٌّ للمبالغةِ منَ العداوةِ. تد ٢٢٢

(٢) من ج و هـ.

(٣) في ب: قاله.

(٤) ينظر تفسير الكشاف: ٣/ ١٠، **قلت**: راجعتُ كتابَ (التَّمامِ في تفسيرِ أَشعارِ هُذَيْلٍ ممَّا أَغفَلَهُ أبو سعيدٍ السُّكَرِيُّ) لابنِ جِنِّي، ولم أَعثَرْ عليهِ، ولذا استَبْعَدَ التفتازانيُّ صدورَهُ منهُ.

(٥) **قلت**: وفي تعبيرِهِ هذا غايةُ الأَدَبِ لاشتمالِهِ على ألفاظِ: (مثلِ والإمامِ وأظنُّ وسَهْوٍ).

(٦) ينظر عمدة الكتاب ـ النحاس: ٥٣، الممتع ـ ابن عصفور: ٣٤٩.

(٧) وجُوِّزَ كونُهُ فعيلًا بمعنى فاعِلٍ ولم تَلْحَقْهُ التاءُ؛ لأَنَّهُ للمبالغةِ أَوْ للنَّسَبِ كـ(طالقٍ)، ورُدَّ كونُهُ للمبالغةِ بأنَّ نَفْيَ الأبلغِ لا يَستلزِمُ النَّفْيَ مُطلقاً، وأُجيبَ: بأَنَّهُ من بابِ نَفْيِ المُقَيَّدِ وقيدِهِ، ولك أنْ تقولَ: لم يَقُلْ (بَغِيَّةً)؛ لأَنَّهُ مصدرٌ أَوْ بزِنَتِهِ. تد ٢٢٢

(٨) في د: شبهه.

(٩) يَحتَمِلُ أنْ يكونَ مثالًا لِمَا هُوَ بمعنى المفعولِ؛ إذ معناهُ: مُقرَّبةٌ منَ المُحسنِينَ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ مثالًا لشبيهِ ما هُوَ بمعنى مفعولٍ، وهُوَ الأَقربُ، وقيلَ: إنَّ الرَّحْمةَ بمعنى الإحسانِ، ولذا لم يَلْحَقْهُ التاءُ. تد ٢٢٣

غيرُ مُستقيمٍ بلا خَفاءٍ؛ لأنَّهُ يائِيٌّ[١]، وأمّا (نَهُوٌّ) فشيءٌ شاذٌّ[٢]، والقياسُ: (نَهِيٌّ).

فإنْ قُلْتَ: الواوُ في (عَدُوٌّ) رابعةٌ، وما قبلَها غيرُ مَضْمُومٍ، فلمَ لمْ تُقلَب ياءً؟ قُلْتُ: لأنَّ المَدَّةَ لا اعتِدادَ بها[٣]، فكأنَّ ما قبلَها مَضْمُومٌ[٤]، ولأنَّ الواوَ السَّاكِنَةَ كـ(الضَّمَّةِ)، ولأنَّ الغَرَضَ هُوَ[٥] التَّخفيفُ ويَحْصُلُ بالإدغامِ، وكذا الكلامُ في اسمِ المفعولِ الواويِّ نَحْوُ (مَغْزُوٌّ).

فإنْ قُلْتَ: ما السِّرُّ/ ٩٤ـب/ في جوازِ: (مَدْعِيٌّ ومَغْزِيٌّ) بِقَلْبِها[٦] ياءً معَ [الكثرةِ][٧] والاطِّرادِ، لا سيَّما في: (مَرْضِيٌّ)، وامتناعِ ذلك في (عَدُوٌّ)؟ قُلْتُ: السِّرُّ[٨] أنَّ نَحْوَ: (مَغْزُوٌّ) طالَ[٩] فثَقُلَ، والياءُ أَخَفُّ، فعُدِلَ إليهِ بخلافِ (فَعُولٍ)، أوْ أنَّهُ مَحْمولٌ على فِعْلِهِ[١٠] فافْهَمْ.

(وتقولُ في فَعِيلٍ منَ الواوِ[١١]: صَبِيٌّ) والأَصْلُ: (صَبِيْوٌ)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ

---

(١) وإنَّما يَلْزَمُ أنْ يقالَ: (بَغُوٌّ) لو كانَ واوياً. تد ٢٢٣

(٢) ينظر إصلاح المنطق ـ ابن السكيت: ١٦٤.

(٣) في كونِها حاجِزاً. تد ٢٢٣

(٤) **قلت**: ولا يَرِدُ عليهِ ما تقدَّمَ من رَفْضِهِمُ الواوَ المُتَطَرِّفَةَ المضمومَ ما قبلَها حقيقةً أوْ حُكْماً، لأن ما قبلها ساكن واعتبر السكون.

(٥) سقط من ب.

(٦) في هـ: بقلبهما.

(٧) في الأصل و ب و ج: الكسرة.

(٨) في د بزيادة: فيه.

(٩) بسَبَبِ الميمِ. تد ٢٢٣

(١٠) أي: فِعْلِهِ الأصليِّ وهُوَ الماضي المبنيُّ للمفعولِ نَحْوُ: (غُزِيَ)، بخِلافِ: (عَدُوٍّ)، فإنَّ فِعْلَهُ وهُوَ المبنيُّ للفاعِلِ لم تُقْلَبِ الواوُ فيهِ ياءً وإنْ قُلِبَتْ أَلِفاً، فكلٌّ حُمِلَ على فِعْلِهِ. تد ٢٢٣

(١١) في د: الواوي.

[الياءُ في الياءِ][١]، وهُوَ منَ (الصَّبْوَةِ) (ومنَ الياءِ[٢]: شَرِيٌّ)، أَصْلُهُ: (شَرِيْيٌ)، أُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ، والفَرَسُ الشَّرِيُّ: هُوَ الذي يَشرِي في سَيْرِهِ، أي: يَلِحُّ[٣].

(و) الثُّلاثيُّ (المَزيدُ فيهِ تُقْلَبُ واوُهُ[٤] ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابِعةً فصاعِداً ولم يَكُنْ ما قبلَها مَضْمُوماً قُلِبتْ ياءً)؛ تَخْفيفاً لِثقْلِ الكلمةِ بالطُّولِ، والمَزيدُ فيهِ كذلك لا مَحالةَ فيهِ، فتُقلَبُ الواوُ فيهِ ياءً، وقولُهُ: (رابِعةً) احترازٌ من[٥] نَحْوِ: (غَزَوَ)، وقولُهُ: (فصاعِداً) ليَدخُلَ فيهِ نَحْوُ: (اعتَدَى واستَرْشَى)، وقولُهُ: (ولم يَكُنْ/ ٩٥ ـ أ/ ما قبلَها مَضْمُوماً) احتِرازٌ من[٦] نَحوِ: (يَغْزُو)[٧] (فتقولُ: أَعْطَى يُعْطِي) والأَصْلُ: (أَعْطَوَ يُعْطِوُ) (واعْتَدَى يَعْتَدِي) والأَصْلُ: (اِعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ) (واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي) والأَصْلُ: (اِسْتَرْشَوَ يَسْتَرْشِوُ)، ومثَّلَ بثلاثةِ أَمْثِلَةٍ؛ لأَنَّها إمَّا رابِعةٌ أَوْ خامِسةٌ أَوْ سادِسةٌ.

(وتقولُ معَ الضَّميرِ: أَعْطَيْتُ واعْتَدَيْتُ واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك تَغازَيْنا وتَراجَيْنا)[٨] [بقَلْبِ][٩] الواوِ منَ الجميعِ ياءً لِمَا ذَكَرْنا، فاحفَظْ هذهِ الضَّابِطةَ.

ولكنِ اعلَمْ أنَّ المُصَنِّفَ وغيرَهُ أَطْلَقُوا الكلامَ في هذا القَلْبِ على سبيلِ الكُلِّيَّةِ،

---

(١) من هـ.

(٢) في د و ب: اليائي.

(٣) ينظر تاج العروس: ٣٨/ ٣٦٧، وفي ج: يلجّ، وفي هامشها: أي يباعد الأرجل من سرعة مشيه.

(٤) في د: الواو.

(٥) في ب وج و د: عن.

(٦) في ب وج: عن.

(٧) وفيهِ أنَّهم قَلَبُوا واوَ (التَّمَطِّي) إلى الياءِ؛ لرَفْضِهِم الواوَ المُتَطَرِّفَةَ المضمومَ ما قبلَها، إلاَّ أنْ يُخَصَّ ما ذُكِرَ بالفِعْلِ. تد ٢٢٤

(٨) في هـ: تراضيا.

(٩) في الأصل و هـ: تقلب.

وقالوا: (كلُّ واوٍ.. الى آخرِهِ)، ولي فيهِ نَظَرٌ[١]؛ لأنَّ [هذا][٢] القَلْبَ إنَّما هُوَ في لامِ الفِعْلِ فقط[٣]؛ لأنَّ وُقُوعَهُ رابِعاً أَكْثَرُ، فهُوَ أَلْيَقُ بالتَّخفيفِ، بدليلِ أَنَّهُم لا يَقْلِبُونَهُ[٤] منِ: (اسْتقْوَمَ)، وفي التَّنزيلِ: (اسْتَحْوَذَ/ المجادلة ـ آ: ١٩)، وكذا: (اِعْشَوْشَبَ [واجتَوَرَ واجلوَّذَ][٥] وتجَاوَرَ) وما أَشْبَهَ ذلك،/ ٩٥ ـ ب/ .

وفي نَحْوِ[٦]: (اِفْعَلَّ وافْعالَّ) لا تُقْلَبُ اللاَّمُ الأُوْلى؛ لأنَّ الأَخيرةَ مُنْقَلِبةٌ لا مَحالةَ، فلوِ انقَلَبَتِ[٧] الأُوْلى أَيضاً لأَوْقَعَ في الثِّقَلِ المَهْروبِ عنهُ، لا سيَّما في المُضارِعِ[٨]، بدليلِ: (اِرْعَوَى يَرْعَوِي واحواوَى يَحْوَاوِي) وما أَشْبَهَ ذلك، ولأَنَّهُ[٩] يَنْتَقِضُ بنَحْوِ: (مَدْعُوٍّ [وعَدُوٍّ][١٠])[١١]، وكأَنَّهُم اعتَمَدُوا على إيرادِ هذا البَحْثِ في المُعْتَلِّ اللاَّمِ[١٢]،

---

(١) قلت: والحاصِلُ أنَّ الشَّارِحَ استدرَكَ على المُصَنِّفِ ثلاثةَ شُرُوطٍ، هِيَ: أنْ تكونَ الواوُ لاماً، وألّا تكونَ اللاَّمُ بعدَها لامٌ مُنقلبةٌ، وأنْ تكونَ الواوُ في الفِعْلِ دونَ الاسمِ، فخَرَجَ على ذلك نَحْوُ: (استَحْوَذ وارْعَوَى ومَدْعُوٍّ).

(٢) في الأصل: هذه.

(٣) اِحْتِرازٌ من عَيْنِهِ كـ(استَقْوَمَ)، ومن لامِ الاسمِ كـ(مَدْعُوٍّ). تد ٢٢٥

(٤) في ج و هـ: يقبلونه.

(٥) في الأص: واعتوروا، و (اجلوذّ) من ج.

(٦) تقييدٌ للشَّرْطِ المذكورِ.

(٧) في ب و د: قلبت.

(٨) قلت: مثلُ: (يَرْعَيِيُ ويَحْوايِيُ).

(٩) أي: ولأنَّ إطلاقَ قاعدةِ القلبِ المذكورِ. تد ٢٢٥

(١٠) سقط من الأصل.

(١١) فإنَّ الواوَ فيهما وَقَعَتْ رابعةً فصاعِداً وما قبلَها غيرُ مضمومٍ ولم تُقلَبْ ياءً. تد ٢٢٥

(١٢) فيكونُ الإيرادُ مُخَصِّصاً للعُمُومِ الواردِ فيهِ بالواوِ الواقعةِ لامَ فِعْلٍ. تد ٢٢٥

وعلى[١] أنَّهُ لا اعتِدادَ بالمَدَّةِ، [أوْ أنَّ المَدَّةَ][٢] قائِمةٌ مُقامَ الضَّمَّةِ.

هذا آخِرُ الكلامِ فيما يكونُ حَرْفُ العِلَّةِ منهُ [حَرْفاً][٣] واحِداً، فلنَشْرَعْ فيما تَعَدَّدَ[٤] فيهِ حَرْفُ العِلَّةِ، فنَقُولُ:

النَّوعُ (الرَّابعُ) [منَ الأنواعِ السَّبْعَةِ][٥] (**المُعتَلُّ العينِ واللاَّمِ**) وهُوَ ما يكونُ عينُهُ ولامُهُ حَرْفَي علَّةٍ، وقدَّمَهُ لكَثْرَةِ أبحاثِهِ بالنِّسبةِ إلى ما يَليهِ (**ويُقالُ لهُ: اللَّفيفُ المَقْرونُ**) أمَّا اللَّفيفُ فلاجتماعِ حَرْفَي علَّةٍ فيهِ، يقالُ للمُجتمِعِينَ من قبائلَ شتَّى: لفيفٌ[٦]، وأمَّا المقرونُ فلمُقارنةِ[٧] الحرفَينِ؛ لعَدَمِ الفاصِلِ بينَهما بخلافِ ما سيَجِيْءُ/ ٩٦ ـ أ/ بعدَهُ، والقِسْمَةُ تَقتضِي أنْ يكونَ هذا النَّوعُ أربعةَ أَقسامٍ[٨]، لكنْ لم يَجِئْ ما يكونُ[٩] عينُهُ ياءً ولامُهُ واواً فبقِيَ ثلاثةٌ، ولا يكونُ إلاَّ من بابِ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ وعَلِمَ يَعْلَمُ)، والتَزَمُوا

---

(١) قلت: جواب ثان، أي فيكون ما قبلها مضموماً فلا تدخل في القاعدة أصلًا.

(٢) سقط من الأصل، وفي ج و هـ: وأن المدّة، وأثبتناه من د.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في ب و د: يتعدد.

(٥) من د و هـ.

(٦) وقد يقالُ: هُوَ مأخوذٌ منَ اللَّفِّ بمعنى: الخَلْطِ، فَسُمِّيَ به؛ لأنَّ فيه خَلْطَ الحرفِ الصَّحيحِ بحَرْفَي العِلَّةِ. تد ٢٢٦

(٧) في ب و د: فلمفارقة.

(٨) أَحَدُها: أنْ يكونَ العينُ واللاَّمُ واوَينِ كـ(قَوِيَ)، وثانيهما: أنْ يكونا يائَينِ كـ(حَيِيَ)، وثالثُها: أنْ يكونَ العينُ واواً واللاَّمُ ياءً كـ(رَوِيَ)، ورابعُها: أنْ يكونَ العينُ ياءً واللاَّمُ واواً، وهذا القِسْمُ لم يَجِئْ؛ لأنَّ الياءَ أَخَفُّ والنُّطْقُ بآخِرِ الكلمةِ أَشَقُّ منَ النُّطقِ بأوَّلِها، فبَدَأُوا بالأَثْقَلِ وعَقَّبُوا بالأَخَفِّ تَنَزُّلاً على حالَتَي المُتكَلِّمِ، ولا يَخفَى ما فيهِ منَ الاعتدالِ. تد ٢٢٦

(٩) في ج: كان.

فيما يكونُ الحرفانِ فيهِ واوَينِ كَسْرَ العينِ [في الماضِي][١] نَحْوُ: (قَوِيَ)؛ لِتُقلَبَ[٢] الواوُ الأخيرةُ ياءً؛ دَفْعاً للثِّقَلِ[٣]، وإنَّما جاءَ[٤] في هذا النَّوعِ (يَفْعِلُ) بالكَسْرِ[٥] حالَ كونِ العينِ واواً؛ لأنَّ العِبرةَ في هذا البابِ باللاَّمِ، [ولذا][٦] لا يُعَلُّ العينُ.

(فتقولُ: شَوَى يَشْوِي شَيّاً مثلُ[٧] رَمَى يَرْمِي رَمْياً) فجميعُ ما عرفْتَهُ في (رَمَى يَرْمِي) فاعرِفْهُ ههنا بعينِهِ، والأَصْلُ: (شَوَيَ يَشْوِيُ)، أُعِلَّ[٨] إعلالَ (رَمَيَ يَرْمِيُ)، وأَصْلُ (شَيّاً): شَوْيَاً، اجتَمَعَتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسُّكُونِ، فقُلِبتِ الواوُ ياءً [وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ][٩]، ولا يجوزُ قَلْبُ الواوِ ألفاً؛ لِئلاَّ يَلْزَمَ حَذْفُ إحْدى الألِفَينِ [فتَخْتَلُّ][١٠] الكلمةُ[١١].

فإنْ قيلَ: إذا كانَ الأَصْلُ: (شَوَيَ) فلمَ أُعِلَّ اللاَّمُ/ ٩٦ ـ ب/ دونَ العينِ مع أنَّ

---

(١) من هـ.

(٢) في ج: بقلب.

(٣) لأنَّهُم لو بَنَوا منهُ مثلَ (ضَرَبَ) أوْ (حَسُنَ) لقالوا: (قَوَوْتُ أوْ قَوُوْتُ) مثلًا، وهم لاجتماعِ الواوَينِ أَكْرَهُ منهم لاجتماعِ اليائَينِ، وإنَّما احتَمَلُوا نَحْوَ (القُوَّةِ) للإدغامِ. تد ٢٢٦

(٤) في هـ: جاز.

(٥) لمَّا قدَّمَ في الأَجوفِ أنَّ المضارعَ منهُ لا يكونُ مكسورَ العينِ وكانَ هذا النَّوعُ مخالفاً لهُ في الحُكْمِ المذكورِ، أشارَ إلى الفَرْقِ بأنَّ الاعتبارَ في هذا النَّوعِ باللاَّمِ، فلم يَلْتَفِتْ إلى ثِقَلِ وقوعِ الكَسْرِ على الواوِ. تد ٢٢٧

(٦) في الأصل: وكذا.

(٧) سقط من ب.

(٨) في ب و ج: أعلا.

(٩) من هـ.

(١٠) في الأصل: فيخلّ، وفي د و هـ: فيختلّ.

(١١) بسَبَبِ الحَذْفِ؛ لأنَّهُ يَبْقَى من (شَوَى) حينئذٍ (شا) بحَرْفَينِ. تد ٢٢٧، في الأصل: فيها.

العِلَّةَ موجودةٌ [فيهما][١]، قلتُ: لأنَّ آخِرَ الكلمةِ أَوْلى بالتغييرِ والتَّصَرُّفِ فيهِ، فلا يُعَلُّ العينُ في صيغةٍ من الصِّيَغِ؛ لأَنَّهُ لم يُعَلَّ في الأَصْلِ، فلا يقالُ في اسمِ الفاعِلِ: (شاءٍ) بالهمزةِ[٢] بل (شاوٍ) بالواوِ[٣]، ويقالُ في اسم المفعول: (مَشْوِيٌّ)[٤] لا (مَشِيٌّ)[٥]، فالحاصِلُ أَنَّهُ يُجعَلُ مثلَ النَّاقِصِ بعينِهِ لا مِثْلَ الأجوفِ.

(وَ) تقولُ: (قَوِيَ يَقوَى قُوَّةً) والأَصْلُ: (قَوِوَ يقوَوُ)، فأُعِلاَّ[٦] إعلالَ (رَضِيَ يَرْضَى)، ولم يُدغَمْ؛ لأنَّ الإعلالَ في مثلِ[٧] هذهِ الصُّورةِ واجِبٌ؛ إذْ لا يجوزُ أنْ يقالَ: (رَضِوَ) [مثلاً][٨] [بلا إعلالٍ][٩]، بخلافِ الإدغامِ[١٠] إذ يجوزُ أنْ يقالَ: (حَيِيَ) بلا إدغامٍ، فقُدِّمَ الواجِبُ[١١] فلم يَبْقَ سَبَبُ الإدغامِ، ولأنَّ (قوِيَ) أخفُّ من (قَوٍّ) بالإدغامِ[١٢]، واعتُبِرَ

---

(١) وهِيَ تَحَرُّكُهما وانفتاحُ ما قبلَهما. تد ٢٢٧

(٢) وهُوَ قياسُ اسمِ الفاعِلِ من (شـايَ) على تقديـرِ إعلالِ العيـنِ، فهُوَ شـائِيٌ، ثُمَّ يُعَلُّ إعـلالَ (قاضٍ). تد ٢٢٧

(٣) وهُوَ قياسُ اسمِ الفاعِلِ من (شَوَى)، كـ(رامٍ) من رَمَى، والأَصْلُ (شاوِيٌ). تد ٢٢٧

(٤) والأَصْلُ: (مَشْوُوْيٌ كمَرْمُوِي). تد ٢٢٧

(٥) بيائَينِ، وهُوَ قياسُ اسمِ المفعولِ من (شايَ)، والأَصْلُ (مَشْوُوْيٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ الأُولى ثُمَّ حُذِفَتْ إحدى الواوَينِ فصارَ (مَشُوْيًا)، ثُمَّ أُبدِلَتِ الواوُ الباقيةُ ياءً وأُدغِمَتْ، ثُمَّ كُسِرَتِ الشينُ. تد ٢٢٧، وفي هـ بزيادة: كمبيع.

(٦) في هـ: فأعلّ.

(٧) سقط من ج.

(٨) من ج و هـ.

(٩) من ب و د.

(١٠) فإنَّهُ غيرُ واجِبٍ في هذا النَّوعِ. تد ٢٢٨

(١١) الذي هُوَ الإعلالُ على غيرِ الواجِبِ الذي هُوَ الإدغامُ. تد ٢٢٨

(١٢) لأنَّ الياءَ أَخَفُّ منَ الواوِ. تد ٢٢٨

اجتماعُ الواوَينِ في (القوَّةِ) للإدغامِ، فإنَّهُ مُوجِبٌ للخِفَّةِ[(١)]، [ونظيرُهُ][(٢)]: (الجَوُّ والبَوُّ)[(٣)]، ولم تُعَلَّ العينُ؛/ ٩٧ـب/ لئلاَّ يلزَمَ [أنْ يقالَ][(٤)] في المضارعِ: (يَقَايُ) بياءٍ مضمومةٍ[(٥)]، وقيلَ: لئلاَّ يلزَمَ اجتماعُ الإعلالَينِ[(٦)].

(ورَوِيَ يَروَى رَيّاً) أَصْلُهُ: رَوْيَاً، ولم تُقلَبِ العينُ من (رَوِيَ) ألفاً وإنْ لم يَلْزَمْ اجتماعُ إعلالَينِ؛ لئلاَّ يلزَمَ في المضارعِ أنْ يقالَ: يَرَاْيُ كـ(يَخافُ) بياءٍ مضمومةٍ، وهُم رَفَضُوا ذلك[(٧)]، ولأنَّ (فَعِلَ) مكسورَ العينِ[(٨)] فَرْعُ (فَعَلَ)[(٩)] مفتوحَ العينِ، ولم تُقلَب في المفتوحِ فلم تُقلَبْ في المكسورِ[(١٠)]، فـ(قَوِيَ يَقْوَى ورَوِيَ يَرْوَي) (مثلُ: رَضِيَ يَرْضَى) في جميعِ أحكامِهِ بلا مُخالفةٍ، وعليكَ أنْ لا تُعِلَّ العينَ أَصْلاً.

ولمَّا لم يَكُنِ اسمُ الفاعِلِ من (رَوِيَ) مثلَهُ [من][(١١)] (شَوَى) أشارَ [إليهِ][(١٢)] بقولِهِ: (فهُوَ رَيَّانُ وامرأةٌ رَيَّا مثلُ: عَطْشَانَ وعَطْشَى) يعني لا يقالُ: (راوٍ وراويةٌ)، بل يُبنَى الصِّفةُ المشبَّهةُ؛ لأنَّ المعنى لا يَستقيمُ إلاَّ عليها؛..............................

---

(١) مع أنَّهُ لا سَبَبَ للإعلالِ حتَّى يُقدَّمَ على الإدغامِ. تد ٢٢٨

(٢) في الأصل: ونظير.

(٣) الجَوُّ: الحرقةُ وشِدَّةُ الوَجْدِ، والبَوُّ: ولدُ البعيرِ إذا حُشِيَ بالتبنِ. تد ٢٢٨

(٤) من ب و هـ.

(٥) كـ(خَوِفَ يَخافُ)، ولو لم يُحَرَّكِ الآخِرُ لَزِمَ التقاءُ السَّاكِنَينِ، والضَّمُّ مرفوضٌ في كلامِهِم. تد ٢٢٨

(٦) بنوعٍ واحدٍ على التَّوالي. تد ٢٢٨، قلت: وهُوَ إجحافٌ.

(٧) أي: ضَمَّ الياءِ في المضارعِ. تد ٢٢٨

(٨) عِلَّةٌ لكلٍّ من قَوِيَ ورَوِيَ. تد ٢٢٨

(٩) لخِفَّتِهِ وكثرةِ معانيهِ. تد ٢٢٨

(١٠) لِئَلَّا يلزَمَ مزيَّةُ الفرعِ على الأَصْلِ. تد ٢٢٨

(١١) في الأصل: في.

(١٢) سقط من الأصل.

لأنَّ صيغةَ (فاعِلٍ) تدُلُّ على الحدوثِ، والصفةُ المُشبَّهةُ/ ٩٧ ـ ب/ على الثُّبوتِ، والمعنى في هذا على الثُّبوتِ لا الحُدوثِ فتأَمَّلْ[١].

وأَصْلُ (رَيّانَ): رَوْيَانُ، [فأُعِلَّ كإعلال (شَيًّا)][٢]، تقولُ: (رَيَّانُ رَيَّانانِ[٣] رِوَاءٌ، رَيَّا رَيَّيانِ رِوَاءٌ) أيضاً، وتقولُ في تثنيةِ المُؤَنَّثِ حالَ النَّصْبِ والخفضِ مُضافةً إلى ياءِ المُتكلِّمِ: (رَيَّيَيَّ) بخمس ياءاتٍ[٤]: المنقلبةِ عن الواوِ، ولامِ الفِعْلِ، والمنقلبةِ عن ألفِ التأنيثِ، وعلامةِ التثنيةِ، وياءِ المتكلِّمِ.

(وأَرْوَى كأَعْطَى) يعني: أنَّ المزيدَ فيهِ من هذا النَّوعِ مثلُ النَّاقِصِ بعينِهِ، وقد عرفتَهُ فوازِنْ هذا عليهِ ولا تُفَرِّقْ، ولا تُعَلَّ العينُ أَصْلاً، فإنِّي لوِ اشتغلْتُ[٥] بتفصيلِ ذلك لتطوَّلَ[٦] الكتابُ من غيرِ طائِلٍ.

(وَ) تقولُ في (فَعِلَ) مكسورَ العينِ ممَّا الحرفانِ فيهِ ياءانِ: (حَيِيَ كرَضِيَ) بلا إعلالِ العينِ لِمَا تقدَّمَ[٧]، وجازَ عَدَمُ الإدغامِ نَظَراً إلى أنَّ قياسَ ما يُدغَمُ في الماضِي أنْ يُدغَمَ

---

(١) قلت: لعلَّ وجهَ التأمُّلِ أنَّ الصَّرفيِّينَ لا يُفرِّقونَ بينَ اسم الفاعل والصِّفةِ المشبَّهة كـ(النحويين)، بل الصِّفةُ المشبَّهةُ مندرجةٌ في اسم الفاعلِ عندَهم، فلا تعارُضَ بينَ مَنْ جَعَلَ (ريَّان وريَّا) اسمَي فاعِلٍ أو صِفةً مشبَّهةً، ومَنْ قالَ لا يُبنَى من (رَوِيَ) اسمُ الفاعلِ أرادَ أنَّهُ يُبنَى منه الصِّفةُ المشبَّهةُ، ومن قالَ كالمُصَنِّفِ: ولمَّا لم يَكُنِ اسمُ الفاعِلِ من (رَوِيَ) مثلَهُ من (شَوَى)، فيُبنَى منه اسمُ الفاعلِ، فهُوَ من تداخُلِ الاصطلاحاتِ.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في هـ بزيادة: ريانون.

(٤) الأَصْلُ قبلَ الإضافةِ: (رَوْيَيَيْنِ)، قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ، ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ للإضافةِ، وأُدغِمَتْ ياءُ التثنيةِ في ياءِ المتكلِّمِ، وحُرِّكَتْ ياءُ المُتكلِّمِ للسَّاكِنَينِ وفُتِحَتْ على الأَفْصَحِ. تد ٢٣٠

(٥) في ج: أشتغل.

(٦) في د: لطالَ.

(٧) من أنَّه يلزمُ ضمُّ الياء في المضارعِ بإعلال العين، كأنْ يقالَ: (يَحَايُ)، وهو مرفوضٌ في كلامهم. تد ٢٣٠

في المُضارِعِ، وهنا لا يَجوزُ الإدغامُ/ ٩٨ ـ أ/ في المضارِعِ؛ [لِئَلاَّ][١] يلزَمَ [ما تقدَّمَ][٢] من (يَحَيُّ)[٣] مضمومَ الياءِ، وهُوَ مرفوضٌ[٤] (و) يجوزُ (حَيَّ) بالإدغامِ لاجتماعِ المِثلَينِ، وهذهِ هيَ الكثيرةُ الشَّائعةُ، قال اللهُ تعالى: (وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ/ الأنفال ـ آ: ٤٢)، ويجوزُ في الحاءِ الفتحُ على الأَصْلِ، والكَسْرُ بنَقْلِ [حركةِ][٥] الياءِ إليهِ[٦].

وتقولُ في مضارِعِ حَيَّ وحَيِيَ: (يَحْيا) بلا إدغامٍ؛ لئلاً يلزمَ الياءُ المضمومُ[٧]، [وتُقلَبُ][٨] اللاَّمُ [ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وتقولُ: (حياةٌ) في المَصْدَرِ][٩] بقلبِ الياءِ ألفاً، وكُتِبَتْ[١٠] بصورةِ الواوِ على لُغَةِ مَنْ يُميلُ الألفَ إلى الواوِ[١١]، وكذلك: (الصَّلوةُ والزَّكوةُ والرِّبوا)[١٢] كذا ذَكَرَهُ صاحِبُ الكشَّافِ فيهِ[١٣]، والحَقُّ أنَّ أمثالَ ذلك تُكتَبُ في المُصْحَفِ بـ(الواوِ) اقتداءً بنَقَلَتِهِ، وفي غيرِهِ بالألفِ كـ(حياةٍ)؛ لأنَّها وإنْ كانتْ مُنقلِبةً عنِ الياءِ، لكنَّ الألفَ المُنقلبةَ عنِ الياءِ إذا كانَ ما قبلَها ياءً تُكتَبُ بصورةِ

---

(١) في الأصل: لما.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) وإنَّما كان لازماً؛ لعدمِ إمكانِ سَلْبِ الحركةِ كما فُعِلَ في نحوِ (يرمي)؛ لمكانِ السَّاكِنِ قبل الياءِ. تد ٢٣١

(٤) لما فيهِ من الثِّقَلِ الظَّاهِرِ، ومن ثَمَّ كانتْ لغةُ مَنْ يُدغِمُ في الماضِي الفكَّ في المضارِعِ. تد ٢٣١

(٥) سقط من الأصل.

(٦) نظيرَ ما تقدَّمَ في: (مَسْتُ وظَلْتُ). تد ٢٣١

(٧) في ج و د: المضمومة.

(٨) في الأصل: بقلب.

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) في د و هـ: وتكتب.

(١١) وهو المُسَمَّى تفخيماً عندَ القُرّاء، وهو لغةُ أهلِ الحجازِ. تد ٢٣١

(١٢) وزيدَتِ الألفُ بعدَ الواوِ تشبيهاً بواوِ الجَمْعِ. تد ٢٣١

(١٣) ينظر تفسير الكشاف: ٣/ ٣٣٦.

الألفِ[1] إلاَّ في [نحو][2] (يَحْيَى ورَيَّى)[3].

(فهُوَ حَيٌّ) في النَّعْتِ[4]، ولم يَقُلْ: (حايٍ)؛ لِمَا ذُكِرَ في [(راوٍ)][5] من أنَّ/ ٩٨-ب/ المعنى على الثُّبُوتِ[6]، ولم يَجُزْ[7] (حَيِيٌ) بلا إدغامٍ حَمْلاً[8] على الفِعْلِ؛ لأنَّ[9] اسمَ الفاعِلِ فرعٌ على الفِعْلِ في الإعلالِ دونَ الإدغامِ، وعلى تقديرِ[10] حَمْلِهِ عليهِ، فالحَمْلُ على ما هُوَ الأكثرُ - أَعْنِي: الإدغامَ - أَوْلى، (وحَيَّا) في فِعْلِ الاثنَينِ من (حَيَّ) بالإدغامِ، (وحَيِيَا) فيهِ من (حَيِيَ) بلا إدغامٍ (فهُما حَيَّانِ) في تثنية حَيٍّ (وحَيُّوْا) في فِعْلِ جماعةِ الذُّكُورِ من (حَيَّ) بالإدغامِ، قال[11]:

عَيُّوْا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَةْ[12]

---

(١) كراهةَ اجتماعِ اليائَينِ. تد ٢٣٢

(٢) من د و هـ.

(٣) إذا كانا علَمَينِ، فإنَّهما يُكتبانِ حينئذٍ بالياءِ فرقاً بينَهما علَمَينِ وبينَهما فِعلًا وصِفةً، ولم يُعكَسْ طَلَباً للتعادُلِ؛ لِثِقَلِ الفعلِ والصِّفةِ وخِفَّةِ العلَمِ، فهُرِبَ فيهما عنِ اجتماعِ اليائَينِ. تد ٢٣٢

(٤) أي: في الصِّفةِ المشبَّهةِ. تد ٢٣٢

(٥) من د. ، وفي البقية: روى.

(٦) إذِ التَّجدُّدُ في الحياةِ لا يُتَصَوَّرُ. تد ٢٣٢

(٧) في هـ: يقل.

(٨) عِلَّةُ المنفيِّ. تد ٢٣٢

(٩) عِلَّةُ النَّفْيِ، وهو جوابٌ تمنيعيٌّ. تد ٢٣٢

(١٠) جوابٌ تسليميٌّ. تد ٢٣٢

(١١) والشَّاهِدُ: (عَيُّوا وعَيَّتْ)، حيثُ جاءَ كلٌّ منهما بالإدغامِ، منَ (العَيِّ) بمعنى: العَجْزِ. تد ٢٣٣

(١٢) من بحرِ الكاملِ المجزوءِ المُرَفَّلِ، قائلُهُ: عَبِيدُ بنُ الأبرَصِ، وَصَفَ قوماً يَخرِقونَ في أمورِهم ويَعجَزونَ عن القيامِ بها، وضَرَبَ لهم مثلاً في ذلك بخَرْقِ الحمامةِ وتفريطِها في التمهيدِ لبيضَتِها؛ لأنَّها لا تَتَّخِذُ عُشّاً إلاَّ من كسارِ الأعوادِ، فرُبَّما طارَتْ عنها فتفرَّقَ عُشُّها وسَقَطَتِ البيضةُ فانكسَرَتْ، ولذلك

(فَهُم أَحْياءٌ) في جَمْعِ: حَيٍّ.

(ويَجوزُ) في فِعْلِ جماعةِ الذُّكُورِ: (حَيُوا بالتَّخفيفِ كرَضُوا)[١] من (حَيِيَ) بلا إدغامٍ، والأَصْلُ: (حَيِيُوا) كـ(رَضِيُوا)، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى ما قبلَها وحُذِفَتْ [الياءُ][٢] لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، ووَزْنُهُ (فَعُوا)، قال الشَّاعِرُ[٣]:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ   حَيُوْا بَعْدَمَا مَاْتُوْا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

وأمّا عندَ اتِّصالِ الضَّمائِرِ[٤] فلا مَدْخَلَ للإدغامِ كما تقدَّمَ/ ٩٩ ـ أ/ في المُضاعَفِ ولذا لم يَذْكُرْهُ، ويجوزُ عندَ تاءِ التأنيثِ: (حَيِيَتْ وحَيَّتْ) كـ(حَيِيَ وحَيَّ).

(وَالأَمْرُ اِحْيَ) من تَحْيا (كارْضَ) من تَرْضَى في سائِرِ التَّصاريفِ مُؤَكَّداً أوْ غيرَهُ، تقولُ: (اِحْيَ اِحْيَيَا اِحْيَوا، اِحْيَيْ ـ بياءٍ ساكنةٍ بعدَ ياءٍ مفتوحةٍ ـ اِحْيَيَا اِحْيَيْنَ)، وبالتَّأكيدِ: (اِحيَيَنَّ اِحيَيَانِّ اِحيَوُنَّ ـ والوزنُ اِفعَوُنَّ ـ اِحيَيِنَّ ـ بكسرِ الياءِ الثانيةِ والوزنُ اِفعَيِنَّ ـ اِحيَيَانِّ اِحيَيْنَانِّ).

قالوا في المثَلِ: (أَخْرَقُ من حمامةٍ)، والشَّاهدُ فيه: (عيُّوا وعيَّت)، وأصلُهُ: عَيِيُوا وعَيِيَتْ، فسَكَّنَ الياءَ الأولى، وأدغَمَها في الثانيةِ، وأَجْرى الفعلَ مُجرى المضاعفِ الصَّحيحِ، فسَلِمَ منَ الاعتلالِ والحذفِ، لِمَا لَحِقَهُ من الإدغامِ، ينظر ديوانه: ١٢٦، إيضاح شواهد الإيضاح ـ ٢/ ٨٩٨، الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٣٢٣، الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٩٦، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٢٤٨، الممتع الكبير ـ ابن عصفور: ١/ ٣٦٦.

(١) سقط من هـ.

(٢) من هـ.

(٣) من بحرِ الطَّويلِ، قائلُهُ: أبو حُزابةَ الوليدُ بنُ حنيفةَ التميميُّ، من شعراءِ الدولة الأُمويَّةِ، والشَّاهِدُ قولُهُ: (حَيُوا) بتخفيفِ الياءِ مضمومةً، على لغةِ مَن قالَ في الماضي: (حَيِيَ) بالفكِّ، مثلَما تقولُ: (رَضُوا) في (رَضِيَ)، ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٣/ ٩٧٢، الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٩٦، الأصول في النحو ـ ابن السراج: ٣/ ٢٤٨، شرح الشافية ـ الرضي: ٣/ ١١٦.

(٤) في ب و د: الضمير.

(وَ) تقولُ في أَفْعَلَ: (أَحْيا يُحيِي كأعطى يُعطِي بعينِهِ)، ولا يُدغَمُ حالَ النَّصْبِ أيضاً، [بل يقالُ][1]: (أَنْ يُحْيِيَ) حَمْلاً على الأَصْلِ، قالَ اللهُ تعالى: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى/ القيامة ـ آ: ٤٠)، تقولُ: (أَحْيا يُحْيِي إِحياءً[2]، فهُوَ مُحْيٍ[3]، وذاك مُحْيًى، لم يُحْيِ، لِيُحْيِ، أَحْيِ، لا تُحْيِ) بحَذْفِ اللاَّمِ وإبقاءِ العينِ بحالِهِ، وبالتَّأكيدِ: (أَحْيِيَنَّ) بإعادةِ اللاَّمِ كـ(أَعْطِيَنَّ).

(وَ) تقولُ في فاعَلَ: (حَايَا يُحَايِي/ ٩٩ ـ ب/ مُحاياةً)[4]، فهُوَ مُحَايٍ[5]، وذاك مُحَاياً[6]، لم يُحَايِ، حَايِ، لِيُحايِ، لا تُحَايِ، كـ(ناجَى) بعينِهِ[7].

(و) [تقولُ][8] في اسْتَفْعَلَ: (اِسْتَحْيَا يَستَحْيِي [اِستِحْياءً][9] استَحْيِ في الأمرِ[10]، ومنهم) أي: منَ العَرَبِ (من) يَحذِفُ إِحْدى اليائَينِ، و(يقولُ: اِسْتَحَى يَسْتَحِي اِسْتَحِ)، فهو مُسْتَحٍ، وذاك مُسْتَحًى، لم يَسْتَحِ، لِيَسْتَحِ، لا تَسْتَحِ بكَسْرِ الحاءِ، وحَذْفَتِ الياءُ الأُخْرى علامةً للجزمِ، وهذه لغةٌ تميميَّةٌ والأُوْلى حجازيَّةٌ[11]، وهُوَ الأَصْلُ الشائِعُ،

---

(١) في الأصل و د: لا تقول.

(٢) أصلُهُ: (اِحْيَايًا)، قُلِبَتِ الياءُ همزةً؛ لوقوعِها طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ. تد ٢٣٤

(٣) قلت: وعندَ الإضافةِ تقولُ: (مُحْيِي الدِّينِ) بإعادةِ المحذوفِ.

(٤) أصلُهُ: (مُحايَيَة)، قُلِبَتِ الياءُ الثانيةُ ألفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. تد ٢٣٤

(٥) أصلُهُ: (محايِيٌ)، أُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ). تد ٢٣٤

(٦) أصلُهُ: (مُحايَيًا)، قُلِبَتِ الياءُ الثانيةُ ألفاً وحُذِفَتْ. تد ٢٣٤

(٧) يعني: لا يُعَلُّ عينُهُ بل لامُهُ، ويُجعَلُ كالناقِصِ. تد ٢٣٤

(٨) من هـ.

(٩) من ب و د.

(١٠) فهو مُسْتَحْيٍ، وذاك مُسْتَحْيًا، لم يَسْتَحْيِ، لِيَسْتَحْيِ، اِسْتَحْيِ، لا تَسْتَحْيِ كـ(استرشَى) بعينِهِ.

(١١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ١١٩.

قالَ اللهُ تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً.... الآية/ البقرة ـ آ: ٢٦)، وقالَ تعالى: (وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ/ القرة ـ آ: ٤٩).

وتقولُ على اللُّغَةِ الثانية: (اِسْتحَى اِستحَيَا اِستَحَوا ـ على وزنِ اِسْتَفَوا ـ اِستحَتْ اِستَحَتا ـ على وزنِ اِسْتَفَتْ اِسْتَفَتَا ـ اِسْتَحَيْنَ على وزن [اِستَفَلْنَ][1]... إلى الآخِرِ)، و(يَسْتَحِي يَسْتَحِيَان يَسْتَحُونَ ـ على وزن يَستفون[2] ـ تَسْتَحِي تَسْتَحِيَانِ/ ١٠٠ ـ أ/ يَسْتَحِيْنَ على وزن [يَستفِلن][3]... إلى الآخِرِ)، (اِستحِ اِستحِيا اِستَحُوا اِستَحِي اِستحِيا اِستحِينَ)، وبالتَّأكيدِ: (اِستحِيَنَّ ـ بإعادة اللاَّمِ[4] ـ اِستَحِيانِّ اِستَحُنَّ[5] اِستَحِنَّ اِستَحِيَانِّ اِستَحِيْنَانِّ).

ولمَّا تقرَّرَ أنَّ هذا النَّوعَ لا يَعْتَلُّ عينُهُ البتَّةَ، وههنا[6] قد حُذِفَتْ أشارَ إلى الجوابِ بقولِهِ: (وذلك) الحَذْفُ[7] (لكثرةِ الاستعمالِ، كما قالوا: لا أَدْرِ [في: لا أدري])[8][9] يَعنِي: ليسَ الحَذْفُ للإعلالِ بل على سبيلِ الاعتباطِ[10]..........................

---

(١) من ج، والبقية: استفين.

(٢) قلت: ولا يَخفى أنَّهُ على لغةِ تميمٍ يلزمُ اجتماعُ إعلالَينِ، وهو حذفُ العينِ واللاَّمِ، والذي سَهَّلَهُ طولُ الكلمةِ واختلافُ العِلَّةِ، فقد حُذِفَتِ العينُ لكثرةِ الاستعمالِ، وحُذِفَ اللاَّمُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

(٣) من ج، والبقية: يستفين.

(٤) سقطا من هـ.

(٥) وقد حُذِفَ منه ثلاثةُ أحرُفٍ: الأوَّلُ العينُ لكثرةِ الاستعمالِ، والثاني اللاَّمُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ للأمْرِ، والثالثُ واوُ الضَّميرِ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ تدُلُّ عليها، وكذلك القولُ بعينِهِ في (اِسْتَحِنَّ). تد ٢٣٥

(٦) أي: في لغةِ حَذْفِ إحدى اليائَينِ. تد ٢٣٥

(٧) في هـ: حذف اللام.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) حيثُ حَذَفُوا الياءَ منه؛ لكثرةِ الاستعمالِ. تد ٢٣٥

(١٠) أي: لمُجَرَّدِ التخفيفِ. تد ٢٣٥

مثلَهُ[١] من: (لا أَدْرِ)، والأَصْلُ[٢]: (لا أَدْرِي)[٣]، فحُذِفَتِ الياءُ لكثرةِ استعمالِهِم هذه الكلمةَ، كذا حكاهُ الخليلُ وسيبويهِ[٤]، ونظيرُهُ حَذْفُ النُّونِ من (يَكونُ) حالَ الجَزْمِ، نَحْوُ: (لم أَكُ، ولم نَكُ، ولم تَكُ، ولم يَكُ)، وهذا كثيرٌ في الكلامِ، قالَ سيبويهِ في (اِستَحَى)[٥]: حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ؛ لأنَّ الياءَ الأُوْلى تُقلَبُ ألفاً لتَحَرُّكِها[٦] [وانفتاحِ ما قبلَها][٧]، وإنَّما فَعَلُوا ذلك حيثُ كَثُرَ في كلامِهِم، وقال/ ١٠٠ ـ ب/ المازِنيُّ: لم تُحذَفْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ وإلاَّ لَرَدُّوها إذا قالوا: (هُوَ يَسْتَحِي)، ولقالُوا: (يستَحْيِيْ)[٨]، قُلْتُ: فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ كما نُقِلتْ حركةُ الياءِ منِ (استحْيَي) إلى ما قبلَها وقُلِبتْ ألفاً، فكذلك ههنا نُقِلتْ حركةُ الياءِ من (يستحْيِيْ) إلى ما قبلَها وحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ[٩]، والعِلَّةُ [فيهما][١٠] كثرةُ الاستعمالِ[١١].

---

(١) قلت: مثلَهُ في الاعتباطيةِ والتخفيفِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ.

(٢) في هـ: أصله.

(٣) بإثباتِ الياءِ؛ لأنَّ (لا) نافيةٌ غيرُ جازمةٍ. تد ٢٣٥

(٤) ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ١٨٤، الأصول في النحو: ٣/ ٣٤٣، المنصف ـ ابن جني: ١/ ١٤٣.

(٥) على لغةِ بني تميمٍ. تد ٢٣٦

(٦) في هـ زيادة: بعد قلب الثانية ألفاً.

(٧) إذِ الأَصْلُ: (اِسْتَحْيَا)، نُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى ما قبلَها وقُلِبَتْ ألفاً، فحُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ حينئذٍ. تد ٢٣٦، سقط من الأصل و ب.

(٨) لأنَّهُ لا مُوجِبَ لقَلْبِها ألفاً حتَّى تُحْذَفَ، وإنَّما قَلَبْناها في الماضي لمصيرِ ما قبلَها مفتوحاً بسَبَبِ النَّقْلِ، وهنا لم يَكُنْ نَقْلٌ. تد ٢٣٦، قلت: هذا النقاشُ بينَ الخليلِ والمازِنيِّ، ينظر الممتع ـ ابن عصفور: ١/ ٣٧٠، شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١١٩.

(٩) قلت: ولأصل يستحيي؛ نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم التقى الساكنان فحذفت الياء وإن لم تقلب الأولى ألفاً.

(١٠) في الأصل: فيها.

(١١) فلا وَجْهَ للردِّ مع قيامِ علَّةِ الحذفِ، وهي كثرةُ الاستعمالِ. تد ٢٣٦

وفي كلامِ سيبويهِ أيضاً نَظَرٌ[١]؛ لأَنَّهُ يُوهِمُ أنَّ المحذوفَ هُوَ اللاَّمُ، والحقُّ أنَّهُ العينُ[٢]، وإلاَّ لوَجَبَ أنْ يُقالَ في المجزومِ والأَمْرِ[٣]: (لم يَسْتَحِيْ واسْتَحِيْ) بإثباتِ الياءِ[٤]؛ لأنَّ حَذْفَ اللاَّمِ إنَّما هُوَ لكونِهِ قائماً مُقامَ الحركةِ، وليسَ العينُ كذلك، فالمَحذوفُ العينُ، وحَذْفُ[٥] اللاَّمِ في المجزومِ والأَمْرِ مثلُهُ في النَّاقِصِ، لا لكَثْرَةِ الاستعمالِ[٦]، بدليلِ إعادتِها في نَحْوِ: (اِستحِيَا واستحِيَنَّ) فلْيُتَأَمَّلْ، فحينئذٍ لا حاجةَ إلى قَلْبِ الياءِ ألفاً؛ لأنّه يُحذَفُ/ ١٠١ ـ أ/ [سواءٌ][٧] قُلِبَ أوْ لم يُقلَبْ[٨]، بل نُقِلتْ حركتُهُ وحُذِفَ[٩]،.......................................

(١) قلت: هذا النَّظَرُ من شقَّينِ؛ لأنَّ كلامَ سيبويهِ تضمَّنَ على تقديرِ الإيهامِ أمرَينِ، هما: أنَّ المحذوفَ اللاَّمُ دونَ العينِ، وأنَّ الحذفَ للاَّمِ لكثرةِ الاستعمالِ، وعلى تقديرِ عَدَمِ الإيهامِ تضمَّنَ كلامُهُ أنَّ المحذوفَ العينُ، ولكنْ حُذِفَتْ لعِلَّةٍ وهي التقاءُ السَّاكِنَينِ، فجاءَ كلامُ التفتازانيِّ بناءً عليه.

(٢) وإنَّما أوهَمَ ذلكَ؛ لأنَّهُ قيّدَ (المقلوبةَ) بقيدِ (الأُولى) بعدَ أنْ أطلَقَ (المحذوفةَ)، فأَفْهَمَ تغايرَهُما. تد ٢٣٦

(٣) قلت: فالمحذوف العين ولو كانت اللام لما كان هناك موجب لحذف العين.

(٤) قلت: يعني لو كانَ المحذوفُ هو اللاَّمَ لالتقاءِ السَّاكنَينِ لوَجَبَ أنْ يُقالَ... الخ؛ بإثبات العين إذ الجازم لا يحذفها.

(٥) قلت: هذا جوابُ الاحتمالِ الثاني على تقديرِ الإيهامِ، بأنَّ حَذْفَ اللاَّمِ للجازمِ، لا لكثرةِ الاستعمالِ.

(٦) قلت: والحاصل أن حذف العين اعتباطي والمحذوف اعتباطاً لا يعود لأنه لكثرة الاستعمال ولا مزيل لها، وحذف اللام قياسي والمحذوف قياساً يعود عند زوال علة الحذف كما عادت اللام في أمر الاثنين والتوكيد بعد حذفها مع الجازم وأمر الواحد.

(٧) من هـ.

(٨) فلا وَجْهَ؛ لكثرةِ التغييرِ. تد ٢٣٧

(٩) قلت: بأنْ يقالَ: أصلُهُ: (استَحْيَيَ) تُنْقَلُ حركةُ الياءِ الأُولى إلى الحاءِ ثُمَّ تُقلَبُ ألفاً فيصيرُ: (استحاْيَ)، ثُمَّ تُحذَفُ الألفُ للتخفيفِ فيصيرُ (اِسْتَحَيَ)، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فثَبَتَ أنَّ الياءَ الأولى حُذِفَتْ للتخفيفِ لا لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وكذا المضارعُ: (يَسْتَحْيِيُ).

فالتَّشبيهُ بـ(لا أدْرِي)[١] في الحَذْفِ لكثرةِ الاستعمالِ، لا في حَذْفِ اللاَّمِ[٢].

والنَّوْعُ (**الخامِسُ**) منَ الأنواعِ السَّبْعَةِ (**المُعْتَلُّ الفاءِ واللاَّمِ**)، وهُوَ الذي فاؤُهُ ولامُهُ حرفا عِلَّةٍ، (**ويقالُ لهُ: اللَّفيفُ المَفروقُ**)؛ لاجتماعِ حَرْفَي العِلَّةِ [فيهِ][٣] معَ الفارِقِ بينَهما أَعْنِي (العينَ)، والقِسمةُ تقتضي أنْ يكونَ أربعةَ أقسامٍ، وليسَ في [كلامِ العربِ][٤] من هذا النَّوعِ ما فاؤُهُ ولامُهُ ياءٌ إلاَّ (يَدَيْتُ) بمعنى: أَنْعَمْتُ[٥]، يقالُ: (يَدَيَ يَيْدِيُ) فالفاءُ في غيرِهِ واوٌ فقط، واللاَّمُ لا تكونُ إلاَّ ياءً؛ لأَنَّهُ ليسَ في كلامِهِم ما فاؤُهُ واواً ولامُهُ واوٌ إلاَّ لفظةُ (واوٍ).

ولم يَجِئْ[٦] إلاَّ من بابِ (ضَرَبَ يَضْرِبُ وعَلِمَ يَعْلَمُ وحَسِبَ يَحْسِبُ)[٧]، ولم يَذْكُرِ المُصنِّفُ مثالَ الأخيرِ وهُوَ: (وَلِيَ يَلِي)[٨] (**فتقولُ**) من بابِ ضَرَبَ يَضْرِبُ/ ١٠١ ـ ب/ : (وَقَى) أي: حَفِظَ، (وَقَيَا وَقَوْا ـ والأَصْلُ وَقَيُوا ـ وَقَتْ وَقَتَا وَقَيْنَ، وَقَيْتَ وَقَيْتُما وَقَيْتُم،

---

(١) في ج و هـ: لا أدرِ.

(٢) **قلت**: في هذا الكلامِ إلزامٌ لسيبويهِ، بأنَّه يقولُ في (أَدْرِ) حُذِفَتِ اللاَّمُ لا لعلَّةٍ، بل لكثرةِ الاستعمالِ، فلِمَ حَكَمَ بأنَّ حَذْفَ العينِ هنا لِعِلَّةٍ ولكثرةِ الاستعمالِ؟

(٣) من هـ.

(٤) في الأصل: الكلام.

(٥) لأنَّ (اليدَ) سببُ النِّعمةِ، فأُخِذَ منها فِعْلٌ بمعنى: الإنعامِ. تد ٢٣٧

(٦) في هـ بزيادة: هذا النوع.

(٧) وإنَّما لم يَجِئْ من بابَي (قَتَلَ وحَسُنَ)؛ لِمَا يلزَمُ في مضارِعِهما هنا منَ الياءِ المضمومِ ما قبلَها، أوِ الواوِ المُتَطَرِّفةِ إثْرَ ضَمَّةٍ، وكلاهُما مرفوضٌ. تد ٢٣٨، قلت: ولا يُعترَضُ عليهِ بأنَّهُ لم يعلّلْ عدمَ مَجيئِهِ من باب (فَتَحَ)؛ لأنَّهُ في مَعرِضِ تعليلِ عدَمِ حصولِ الماضي لِمَا يلزَمُ في مضارِعِهِ من إشكالٍ، وليس في صَدَدِ الوَضْعِ وعَدَمِهِ.

(٨) أَصْلُهُ: (يَوْلِيُ). تد ٢٣٨

وَقَيـتِ وَقَيْتُمـا وَقَيْتُـنَّ، وَقَيْـتُ وَقَيْنـا) (كرَمـى) [رَمَيـا][١]... إلـى آخِـرِهِ، والإِعْلالاتُ كالإِعْـلالاتِ (يَقِـي يَقِيَـانِ يَقُـونَ)، (تَقِـي تَقِيَـانِ يَقِيْـنَ، تَقِـي تَقِيَـانِ تَقُـوْنَ، تَقِيْـنَ تَقِيَان تَقِيْنَ، أَقِـي نَقِي).

ولم يَقُلْ: (كيرمي)؛ لأَنَّهُ يُخالِفُهُ في حَذْفِ الفاءِ[٢]؛ إذِ الأَصْلُ (يَوْقِيُ)، وأمَّا حُكْمُ اللاَّمِ منهُ فحُكْمُهُ [حُكْمُ][٣] يَرْمِي، والأَصْلُ في (يقُوْنَ): يَقِيُوْنَ[٤]، وفي (تَقِيْنَ) ـ فعلَ [الواحدة][٥] المخاطبة ـ: تَقِيِيْنَ كـ(تَعِدِيْنَ)، فحُذِفَتِ اللاَّمُ[٦] كما في (يَرْمُوْنَ وتَرْمِيْنَ)، والوَزْنُ[٧] (يَعُوْنَ وتَعِيْنَ)، وأَمَّا (تقِيْنَ) في الجمع [فوزنُهُ][٨] (تَعِلْنَ)، والياءُ لامُ الفِعْلِ[٩].

(وَتقـولُ في الأَمْـرِ منهُ: قِ) يا رَجُلُ، علـى وزنِ: عِ (فَيَصيرُ على حَـرْفٍ واحدٍ) كما تـرى؛ لأنَّ الفـاءَ محذوفةٌ، وقد حُـذِفَ [حَـرْفُ][١٠] المُضارَعَةِ ولامُ الفِعْـلِ/ ١٠٢ ـأ/ فلـم يَبْـقَ غيـرُ العيـنِ، وكـذا تقـولُ فـي سـائِرِ المَجزومـاتِ: (لا تَقِ لِيَـقِ لم يَـقِ)، على وَزْنِ: (لا تَـعِ وَلْيَـعِ ولـم يَعِ).

---

(١) من ب و د و هـ.

(٢) في ج: فاء الفعل.

(٣) من د، وفي بقية النسخ: من.

(٤) نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى القافِ بعد سَلْبِ حَرَكَتِهِ. تد ٢٣٨

(٥) من هـ.

(٦) التي هِيَ الياءُ في المثالَينِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَين. تد ٢٣٨

(٧) في هـ: والوزنان.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) بخلافِهِ في فعلِ الواحدةِ المُخاطَبةِ؛ فإنَّهُ ضميرٌ. تد ٢٣٨

(١٠) سقط من الأصل.

(ويَلزَمُهُ) أيِ: الأَمْرَ لُحُوقُ (الهاءِ في الوَقْفِ نَحْوُ: قِهْ)[1]؛ لِئَلاَّ يلزمَ الابتداءُ بالسَّاكِنِ إنْ أَسْكَنْتَ[2] الحرفَ الواحِدَ للوَقْفِ، أوِ الوَقْفُ على المُتحَرِّكِ إنْ لم يُسَكَّنْ[3]، وكلاهُما مُمْتَنِعٌ، وأمَّا حالُ الوَصْلِ (فتقولُ: قِ[4] يا رَجُلُ، قِيَا قُوْا) أَصْلُهُ: قِيُوا[5] (قِي) أَصْلُهُ: قِيِي (قِيَا قِيْنَ) على وزنِ: عِلْنَ، فهُوَ واقٍ، والأَصْلُ: واقِيٌ، وذاكَ مَوْقِيٌّ، والأَصْلُ: مَوْقُوْيٌ، فحُكْمُ اللاَّمِ في الجميعِ حُكْمُ لامِ (رَمَى) بلا فَرْقٍ، فَقِسْ.

(وتقولُ في التَّأكيدِ) بالنُّونِ [الثَّقيلةِ][6]: (قِيَنَّ) بإعادةِ اللاَّمِ لما عَرَفْتَهُ في: اغْزُوَنَّ[7]، (قِيَانِّ قُنَّ) بضَمِّ القافِ في فِعْلِ جماعةِ الذُّكُورِ، وحَذْفِ الواوِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ودلالةِ الضَّمِّ عليها (قِنَّ) بكَسْرِ القافِ في فِعْلِ الواحدةِ، وحَذْفِ/ ١٠٢ ـ ب/ الياءِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ودلالةِ الكَسْرَةِ عليها (قِيَانِّ قِيْنَانِّ، وبالخفيفة: قِيَنْ قُنْ قِنْ[8]، وتقولُ) من بابِ عَلِمَ يَعْلَمُ: (وَجِيَ يَوْجَى كرَضِيَ يَرْضَى) في جميعِ الأَحكامِ والتَّصاريفِ بلا فَرْقٍ أَصْلاً.

(والأَمْرُ: اِيجَ كارضَ) تقولُ: (اِيجَ اِيجَيَا اِيجَوا، اِيجَيْ اِيجَيا اِيجَيْنَ)، وبالتَّأكيدِ: (اِيجَيَنَّ [اِيجَيَانِّ][9]...)..

---

(١) سقطا من ب.

(٢) في د و هـ: سكّنت.

(٣) في ج: تسكن.

(٤) ولكنْ يُكتَبُ في الوصلِ أيضاً بالهاءِ؛ لأنَّ الوقفَ عليه بهاءٍ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ أنْ تُكتَبَ بصورةِ لَفْظِها على تقديرِ الابتداءِ بها والوقفِ عليها. تد ٢٣٩، قلت: هذه الحاشية مكتوبةٌ على نسخة: (قهْ يا رجلُ)، ولكنَّ المكتوب في النّسخِ كلِّها ما أثبتناه.

(٥) سقطا من ب وج و د.

(٦) من د.

(٧) من أنَّ النُّونَ معَ المُستتِرِ شبيهةٌ بالضميرِ المُتَّصِلِ، في كونِ اللاَّمِ تعادُ لأجلِهِ. تد ٢٣٩

(٨) وأمَّا أمرُ المثنَّى وجماعةِ النِّساءِ فلا تدخُلُ عليهما الخفيفةُ. تد ٢٣٩

(٩) من هـ.

إلى الآخِرِ، وذَكَرَ ذلك[١] لفائدةٍ وهِيَ أنَّ الواوَ تُقلَبُ ياءً لسُكُونِها وانكِسارِ ما قبلَها، فإنَّ الأَصْلَ: (اِوْجَ)، يقالُ: (وَجِيَ الفَرَسُ) إذا وُجِدَ في حافِرِهِ وَجَعٌ[٢].

النَّوْعُ (السَّادِسُ) منَ الأنواعِ السَّبْعَةِ (المُعْتَلُّ الفاءِ والعينِ) وهُوَ ما يكونُ فاؤُهُ وعينُهُ حَرْفَي عِلَّةٍ، والقِسمةُ تَقتَضِي أنْ يكونَ أربعةَ أقسامٍ، ولم يَجْئْ ما يكونُ الفاءُ والعينُ منهُ واوَينِ؛ لكونِهِ في غايةِ الثِّقَلِ، فبَقِيَ ثلاثةُ أقسامٍ[٣]، أَشارَ إلى الأَمثلةِ[٤] بقولِهِ: (كَيَيْنَ)[٥]/ ١٠٣ ـ أ/ ، وذلك (في اسمِ مَكانٍ[٦]، ويَوْمٍ ووَيْلٍ)، وهُوَ وادٍ في جهنَّمَ، وويلٌ أيضاً كلمةُ عذابٍ، (ولا يُبنَى منهُ) أي: من هذا النَّوعِ (الفعلُ)[٧]؛ لأنَّ الفِعْلَ أَثْقَلُ منَ الاسمِ، وهذا النَّوعُ أَثْقَلُ [منَ][٨] الأنواعِ المُتَقَدِّمةِ؛ لما فيهِ منَ الابتداءِ بحَرْفَينِ ثقيلَينِ، ولهذا لم يَجِئْ ممَّا هُوَ الأثقلُ، أَعْنِي: ما يكونُ فاؤُهُ وعينُهُ واوَينِ اسمٌ ولا فِعْلٌ.

النَّوعُ (السَّابِعُ) منَ الأنواعِ السَّبعَةِ (المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ واللَّامِ)، وهُوَ ما يكونُ فاؤُهُ وعينُهُ ولامُهُ حُرُوفَ عِلَّةٍ، والقِسمةُ تَقتَضِي أنْ يكونَ تِسْعةَ أقسامٍ[٩]، ولم يَجِئْ في

---

(١) أي: فعلَ الأَمْرِ. تد ٢٤٠

(٢) الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٥١٩.

(٣) أَحَدُهما أنْ يكونَ الفاءُ والعينُ ياءَينِ، وثانيهما أنْ يكونَ الفاءُ ياءً والعينُ واواً، وثالثُها: أنْ يكونَ الفاءُ واواً والعينُ ياءً. تد ٢٤٠

(٤) في ب: أمثلته.

(٥) وهو غيرُ مُنصَرِفٍ للعلَميَّةِ والتأنيثِ المعنويِّ. تد ٢٤٠

(٦) ينظر تاج العروس ـ الزبيدي: ٣٦/ ٣١٥.

(٧) في ب و د: فعلٌ.

(٨) من هـ.

(٩) هذا بالنَّظَرِ إلى كونِ أحرفِ العِلَّةِ ثلاثةً، وكونِ الحرفِ الذي يقَعُ فيه أَحَدُها بسيطاً، أعني فاءً أَوْ عيناً أَوْ لاماً؛ لأنَّ أحرفَ العلَّةِ قد تكونُ فاءً فهذه ثلاثةٌ، وقد تكونُ عيناً وهكذا، ثُمَّ بالنَّظَرِ إلى اجتماعِ الحروفِ الثَّلاثةِ التي تقَعُ فيها أحرفُ العلَّةِ الثلاثةُ تنتهي إلى سبعةٍ وعشرينَ نوعاً، فتوهيمُ الشَّارحِ وَهْمٌ. تد ٢٤١

الكلامِ من هذا النَّوعِ إلاَّ مِثالانِ، (وذلك واوٌ وياءٌ لاسمَي الحَرْفَينِ)، وهُما[١] (وَ) و(يَ)[٢]، فإنَّ الهمزةَ والباءَ والجيمَ... إلى الآخِرِ أسماءٌ مُسَمَّياتُها (أ) (بَ) (جَ)... إلى الآخِرِ كـ(الرَّجُلِ والفَرَسِ)[٣]، قالَ الخليلُ لأصحابِهِ: كيفَ تَنْطِقُونَ/ ١٠٣ ـ ب/ بـ(الجيمِ) من (جَعْفَرَ)، فقالوا: جيمٌ، فقالَ: إنَّما نَطَقْتُم بالاسمِ ولم تَنطِقوا[٤] بالمَسؤولِ عنهُ[٥]، والجوابُ (جَ)؛ لأنَّهُ المُسَمَّى، وتركيبُ الياءِ من الياءاتِ الثلاثِ بالاتِّفاقِ[٦]، ويجعلونَ لامَهُ همزةً[٧] تخفيفاً[٨]، وقالَ الأَخْفَشُ: ألفُ الواوِ مُنقلِبةٌ منَ الواوِ، وقيلَ: منَ الياءِ[٩]، والأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لأنَّ الواويَّ أَكْثَرُ منَ اليائِيِّ، فالحَمْلُ عليهِ أَوْلى[١٠]، وقُلِبَتِ[١١] العينُ منهما ألفاً دونَ اللاَّمِ كراهةَ اجتِماعِ حَرْفَي عِلَّةٍ مُتَحَرِّكَينِ في الأَوَّلِ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) أي: الحرفانِ المُسَمَّيانِ بالواوِ والياءِ. تد ٢٤١، في ج زيادة: والصواب ثمانية.

(٢) في ب: وَوَوَ ويَيَ.

(٣) في أنَّهما اسمانِ لمُسَمَّاهُما. تد ٢٤١

(٤) في هـ: فلمَ لمْ تنطقوا.

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٣١٢.

(٦) والدليلُ عليهِ قولُهُم: (يَيَّيْتُ الياءَ) أي: كَتَبْتُها. تد ٢٤١

(٧) على غيرِ قياسٍ؛ لعَدَمِ تَطَرُّفِها بعدَ ألفٍ زائدةٍ. تد ٢٤١

(٨) لِثِقَلِ اجتماعِ الياءاتِ. تد ٢٤١

(٩) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ـ ابو البقاء العكبري: ٢/ ٤٢٧، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٧٤.

(١٠) ويَدُلُّ عليهِ قَطْعاً قولُهُم في التَّصغيرِ: (أُوَيَّةٌ)، بقَلْبِ فائِهِ همزةً؛ لكونِها أوَّلَ واوَينِ مُصَدَّرَتَينِ، ولو كانتِ العينُ ياءً لقيلَ في التَّصغيرِ: (وُيَيَّةٌ). تد ٢٤٢

(١١) قلت: هذا في جوابِ سُؤالٍ مُقَدَّرٍ هُوَ: لِمَ أُعِلَّ العينُ ولم تُعَلَّ اللاَّمُ، مع أنَّها الأَوْلى في التغييرِ والتَّصَرُّفِ، وهُوَ المُتَّبَعُ في اللَّفيفِ المقرونِ، فأجابَ بهذا.

(فَصْلٌ في) بيانِ (المَهْمُوزِ) وهُوَ الذي أَحَدُ حُرُوفِهِ الأُصولِ هَمْزَةٌ، ولَفْظُ[١] (المهموزِ) يُشعِرُ[٢] بذلك[٣]، وهُوَ على ثلاثةِ أنواعٍ؛ لأنَّ الهمزةَ إمَّا فاءٌ ويُسمَّى (مهموزَ الفاءِ [والصَّدْرِ][٤])، أوْ عينٌ ويُسمَّى (مهموزَ العينِ والأَوسَطِ)، أوْ لامٌ ويُسمَّى (مهموزَ اللاَّمِ والعَجُزِ).

(حُكْمُ المَهموزِ في تصاريفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحيحِ[٥]؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ/ ١٠٤ ـ أ/ صحيحٌ)؛ بدليلِ [قَبولِها][٦] الحَرَكاتِ الثَّلاثَ، بخلافِ حُرُوفِ العِلَّةِ[٧]، يَعنِي[٨]

---

(١) في ج: ولفظة.

(٢) في هـ: مشعر.

(٣) وفيهِ إشارةٌ إلى عُذْرِ المُصَنِّفِ؛ حيثُ لم يُقدِّمْ تعريفَهُ قبلَ ذِكْرِ أحكامِهِ كما فَعَلَ في غيرِهِ. تد ٢٤٢، قلت: لكنَّ إشعارَهُ بأنَّها أَحَدُ أصولِهِ فيهِ توقُّفٌ.

(٤) من ب و د.

(٥) قلت: نقض بـ (رأى) مثلاً؛ فإنها لا تكون كالصحيح؛ فأجاب بتحرير المراد من المهموز مستنداً إلى الدلالة العرفية، ولما رأى الحكم غير كلي لعدم الحديث عن المهموز المعتل والمضاعف دعا إلى تبديل العبارة.

(٦) في الأصل: قبوله.

(٧) أيِ: المُتحرِّكِ ما قبلَها، وأمَّا السَّاكِنُ ما قبلَها فتَقْبَلُ الحركاتِ الثَّلاثَ كـ(دَلْوٍ وظَبْيٍ). تد ٢٤٢

(٨) **قلت**: استشكَلَ الشَّارِحُ العلاَّمةُ تشبيهَ المهموزِ بالصَّحيحِ في تصاريفِ فِعْلَيهِما، بأنَّ منَ المهموزِ ما هُوَ مضاعفٌ أوْ معتلٌّ، فجَعْلُهُ كالصَّحيحِ مَحَلُّ نظرٍ، وقدَّمَ جوابين، الأول تحرير للمراد بالمهموز والثاني تغيير للعبارة برمتها، حاصِلُ الأوَّلِ: أنَّ مصطلحَ (المهموز) عندَ الصَّرفيِّينَ إذا أُطلِقَ يرادُ به الخالي منَ التَّضعيفِ وحروفِ العلَّةِ، وإلاَّ قيل: (المهموزُ الأجوفُ أوِ المهموزُ المضاعَفُ) مثلاً، لكن يلزم عدم تناول القاعدة لحكم المهموز المضاعف والمعتل، وحاصِلُ الجوابِ الثاني: تبديل العبارة بالتعميم؛ بأن يراد بالصحيح غير المهموز بقرينة التشبيه الدال على المغايرة؛ لكي يشمَلَ المهموزَ الخاليَ ممَّا ذُكِرَ وغيرَ الخالي عنها، وقد يقالُ: إنَّ مرادَ المُصَنِّفِ العزِّيِّ أنَّ حُكْمَ الهمزةِ فقط في المهموزِ حُكْمُ الحرفِ الصَّحيحِ، بقرينةِ تعليلِهِ واستدراكِهِ بقولِهِ: (لكنَّها قد تُخَفَّفُ. وفي ب: بمعنى.

أنَّ تصاريفَ الفِعْلِ المَهموزِ الخالي عنِ التَّضعيفِ [وحُرُوفِ][1] العلَّةِ كتصاريفِ الصَّحيحِ، فإنَّ لفظَ (المهموز) إذا أُطلِقَ يُفهَمُ منه: الخالي عنِ التَّضعيفِ وحُرُوفِ العلَّةِ، وإلاَّ فيقالُ: المُضاعَفُ المهموزُ[2] والمِثالُ المهموزُ والأَجْوَفُ المهموزُ... ونَحْوُ[3] ذلك، والأَوْلى أنْ يقالَ: حُكْمُ المهموزِ في التَّصاريفِ حُكْمُ مُماثِلِهِ من غيرِ المهموزِ، إنْ كانَ[4] مُضاعَفاً فمُضاعَفٌ، وإنْ كانَ مِثالاً فمثالٌ... إلى غيرِ ذلك، وإنَّما جُعِلَ[5] المهموزُ من غيرِ السَّالِمِ[6]؛ لِمَا فيهِ منَ التغييراتِ[7] التي ليسَتْ في السَّالِمِ، وأيضاً كثيراً ما تُقلَبُ الهمزةُ حَرْفَ علَّةٍ[8].

(لكنَّها) أي: الهمزةَ **(قد تُخفَّفُ[9] إذا وَقَعَتْ غيرَ أوَّلَ)**[10] أي: غيرَ مُبتَدَأٍ بها، فإنَّها [قد][11] تُخفَّفُ إذا وَقَعَتْ في أوَّلِ الكلمةِ إنْ لم تَكُنْ/ ١٠٤ ـ ب/ مُبتدأً بها، نَحْوُ[12]: (وَامُرْ) بالألفِ، والأَصْلُ: (وأْمُرْ) بالهمزة، فالمرادُ بـ(غيرِ الأوَّلِ): أنْ لا تكونَ في

---

(١) في الأصل: وحرف.

(٢) سقط من ب.

(٣) في د: وغير.

(٤) سقط من ب و د و هـ في الموضعين.

(٥) في د: جعلوا.

(٦) معَ أنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ. تد ٢٤٣

(٧) في د: التغيّرات.

(٨) نَحْوُ: آمنَ إيماناً. تد ٢٤٣

(٩) بالقلبِ والحذفِ والتسهيلِ وغيرِ ذلك. تد ٢٤٣

(١٠) قلت: لمَّا كانَ قولُ المُصَنِّفِ (غيرَ أوَّلَ) يُوهِمُ كونَ الهمزةِ عيناً أوْ لاماً غيَّرَ الشَّارِحُ العبارةَ بقولِهِ (غيرَ مُبتدأٍ بها)، فيَصِحُّ كونُ الهمزةِ فاءً عندَ تقدُّمِ لفظٍ عليها.

(١١) من د.

(١٢) سقط من ج.

أوَّلِ الكلامِ بل يَتقدَّمُ عليها شيءٌ، ولا تُخفَّفُ حينئذٍ[١]؛ لأنَّ الابتداءَ بحَرْفٍ شديدٍ مَطلوبٌ[٢]، أَلَا تَرَى إلى زِيادتِها عندَ الوصْلِ[٣]، وأمَّا حَذْفُ الهمزةِ[٤] من [نَحْوِ][٥]: (خُذْ)، والأَصْلُ: (أُؤْخُذْ)، فليسَ من هذا البابِ[٦]، فإنَّ همزةَ الوَصْلِ حَذْفُها لازِمٌ عندَ فَقْدِ الاحتياجِ إليها، وإنَّما تُخفَّفُ (لأَنَّها حَرْفٌ شديدٌ من أَقْصى الحَلْقِ)[٧]، فتُخفَّفُ دَفْعاً لشِدَّتِها، وتخفيفُها يكونُ[٨] بالقَلْبِ والحَذْفِ وغيرِهما[٩]، واستِقْصاءُ ذلك لا يَليقُ بهذا الكتابِ؛ فإنَّهُ بابٌ طويلُ الذَّيلِ مُمْتَدُّ [السَّيلِ][١٠]، إذا تقرَّرَ أنَّ حُكْمَه حُكْمُ الصَّحيحِ (فتقولُ: أَمَلَ يأمُلُ كنَصَرَ يَنْصُرُ) في سائِرِ التَّصاريفِ، (والأَمْرُ أُوْمُلْ [بقَلْبِ][١١] الهمزةِ) التي [هِيَ][١٢] فاءُ الفِعْلِ (واواً) فإنَّ الأَصْلَ/ ١٠٥ ـ أ/ : (أُؤْمُلْ) بهَمْزَتَينِ، الأُولى للوَصْلِ والثانيةُ الفاءُ، فقُلِبَتْ واواً لسُكُونِها وكونِ ما قبلَها همزةً مَضْمُومةً،

---

(١) قلت: مثلُ أَمَرَ.

(٢) في ب: لأنه لا يبتدأ بحرف شديد قط.

(٣) أي: عندَ التوصُّلِ إلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ، وليسَ المرادُ بـ(الوصلِ): الدَّرْجَ ضدَّ الابتداءِ؛ لأنَّها لا تزادُ حينئذٍ. تد ٢٤٣

(٤) أي: همزةِ الوَصْلِ وهِيَ الأُوْلى، وأمَّا الثانيةُ فقد حُذِفَتْ على خلافِ القياسِ لكثرةِ الاستعمالِ؛ لأنَّها غيرُ أَوَّل. تد ٢٤٣

(٥) من هـ.

(٦) فإنَّ الكلامَ في حذفِ الهَمَزاتِ الأصليَّةِ طَلَباً للتخفيفِ، لا في حَذْفِ الهَمَزاتِ المزيدةِ للاضطرارِ عندَ الاستغناءِ عنها. تد ٢٤٣

(٧) قلت: فهِيَ حرفٌ ثقيلٌ صِفَةً ومَخْرَجاً.

(٨) سقط من د.

(٩) نَحْوُ: (آدمَ، وسَلْ، وسُئِلَ) بالنُّطقِ بها بينَ الهمزةِ والياءِ. تد ٢٤٤

(١٠) في الأصل: السبيل.

(١١) في الأصل: تقلب.

(١٢) سقط من الأصل.

وذلك (لأنَّ الهَمْزَتَينِ إذا التقَتا) حالَ كونِهما (في كَلِمَةٍ واحدةٍ ثانِيَتُهما ساكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُها) أي: قَلْبُ الثَّانيةِ السَّاكنةِ (بحَرَكَةِ ما قبلَها) أي: بحَرَكَةِ الهمزةِ[١] التي قبلَها رَوْماً للخفَّةِ؛ إذ لا يَخْفَى ثِقَلُ ذلك، قولُهُ: (ثانيتُهما ساكِنةٌ) جملةٌ حاليَّةٌ، وجازَ خُلُوُّها منَ[٢] الواوِ؛ لكونِها عَقِيبَ[٣] حالٍ غيرِ جُمْلَةٍ[٤]، كقولِهِ[٥]:

والله يُبقِيكَ لنا سالماً ... بُرْداكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

فإنْ كانَ حرَكَةُ ما قبلَها فتحةً تُقلَبُ بحرفِ الفتحةِ[٦] وهُوَ الألِفُ (كآمَنَ) أَصْلُهُ (أَأْمَنَ)، قُلِبتِ الثانيةُ أَلِفاً، وإنْ كانتْ [ضَمَّةً][٧] تُقلَبُ بحرفِ الضَّمَّةِ وهُوَ الواوُ، نَحْوُ: (وأُومِنَ) مَجْهولُ آمَنَ[٨]، أصلُه (أُؤْمِنَ) بِهَمْزَتَينِ، وإنْ كانتْ كسرةً تُقلَبُ بحرفِ الكسرةِ وهِيَ الياءُ،/ ١٠٥ ـ ب/ نَحْوُ: (وإيماناً) مَصْدَرُ (آمَنَ)، والأَصْلُ: (إِئْمَاناً).

[وإنَّما][٩] قالَ (إذا التَقَتا)[١٠]؛ لأنَّ الهمزةَ السَّاكِنَةَ التي قبلَها حَرْفٌ غيرُ هَمزةٍ لا

---

(١) أي: بجنسِ حرفِ حركةِ الهمزةِ. تد ٢٤٤

(٢) في ب و د: عن.

(٣) في ب: عقب.

(٤) قلت: وهو قولُهُ: (في كلمةٍ واحدةٍ)؛ لأنَّ شُبْهَ الجملةِ بمنزلةِ المفردِ، وتقديرُهُ: مستقرَّتَينِ.

(٥) من بحرِ السَّريعِ، قائلُهُ: ابنُ الرُّومِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ تركُ الْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الإسميَّةِ الحاليَّةِ: (بُرداك... إلَخ) لوُقُوعِها عَقِبَ حَالٍ مُفْرِدٍ وَهُوَ (سالِماً)؛ إذْ لَو لم يَتَقَدَّمْها لم يَحْسُنْ فِيهَا تركُ الْوَاوِ، ينظر ديوانه: ٦/ ٢٣١٥، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ـ العباسي: ١/ ٣٠٥، الإيضاح في علوم البلاغة ـ القزويني: ٣/ ١٦١.

(٦) في ج: يجانس الفتحة.

(٧) في الأصل: مضمومة.

(٨) في ج: مجهولًا لآمن.

(٩) من د.

(١٠) ولم يَقُلْ: (إذا التقَتِ الهمزةُ معَ حرفٍ آخَرَ). تد ٢٤٥

يَجِبُ قَلْبُها بحرفِ حَرَكَةِ ما قبلَها، بل يَجوزُ نَحْوُ[١]: (رَاْسٌ وبُوْسٌ ورِيْمٌ)، وقالَ: (في كلمةٍ)؛ لأَنَّهما لو كانَتا في كلمَتَينِ لا يَجِبُ أيضاً ذلك[٢]، بل يَجوزُ نَحْوُ: (يا حادِئُ ائْزَرْ)[٣] بالهمزةِ[٤]، ويجوزُ بالواوِ[٥]، وكذا قياسُ الفَتْحِ والكَسْرِ؛ لأنَّ ذلك لم[٦] يَبْلُغْ مَبْلَغَ ما في كلمةٍ؛ لجَوازِ انفكاكِهما[٧]، وقالَ: (ثانِيَتُهما ساكِنةٌ)؛ لأَنَّهما لوِ التَقَتا في [كَلِمَةٍ][٨]، ولم تَسْكُنِ الثانيةُ فلَهُ أحكامٌ [أُخَرُ][٩] لا تَلِيقُ بهذا الكتابِ[١٠].

وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يَنْتَقِضُ بنَحْوِ (أَيِمَّةٍ)، والأَصْلُ: (أَأْمِمَةٌ) كـ(أَحْمِرَةٍ)، فإنَّهُ لم تُقْلَبِ الثانيةُ ألفاً كما في (آمَنَ)، بل نُقِلَتْ[١١] حركةُ الميمِ إليها[١٢] وقُلِبتْ ياءً، فقيلَ: (أَيِمَّةٌ)، ويُمْكِنُ الجوابُ بأنَّهُ شاذٌّ.

---

(١) سقط من د.

(٢) سقط من ج.

(٣) من (حَدِئَ) بمعنى نَصَرَ، و(ائْزَرْ) بمعنى تَعاوَنْ. تد ٢٤٥، في ج و د: يا قارئ.

(٤) وهمزةُ الوصلِ سَقطَتْ في الدَّرْجِ. تد ٢٤٥

(٥) فيقالُ: (يا حادِئُ اوزَرْ). تد ٢٤٥

(٦) في د: لا.

(٧) أي: الهمزتَينِ بانفكاكِ إِحْدى الكَلِمَتَينِ عنِ الأُخرى. تد ٢٤٥

(٨) في الأصل و ب و د: الكلمة.

(٩) في الأصل: أخرى، وسقط من هـ.

(١٠) منها: أنَّ المتحرِّكةَ بعدَ ساكنةٍ تبدلُ (ياءً) إن وَقَعَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ، كبناءِ نَحْوِ (قَمْطَرَ) من (قَرَأَ) فنقولُ فيه: (قَرْأَيَ)، والأصلُ: (قَرْأَأَ)، وتصِحُّ إنْ وَقَعَتْ مَوْضِعَ العينِ نَحْوُ (سأَّل) بالإدغامِ، وكذا تُبدَلُ (ياءً) إنْ وَقَعَتْ غيرَ لامٍ مفتوحةٍ نَحْوُ: (إيَمَّ) من الأَمِّ مثلُ (إصبَعٍ) أَصْلُهُ: (إئمِمْ)، أوْ مكسورةٍ بعدَ كَسْرَةٍ نَحْوُ: (إيِمَّ) أصلُهُ: (إئمَمَ)، أوْ فتحةٍ نَحْوُ (أَيِمَّةٍ) جمعُ (إمامٍ)، أَصْلُهُ: (أَئمِمَةٌ). تد ٢٤٥ ـ ٢٤٦

(١١) في ب و د و هـ: تقلب.

(١٢) لوُقُوعِ المِثْلَينِ، وهما الميمانِ بعدَها، ولإرادةِ الإدغامِ. تد ٢٤٦

إذا عَرَفْتَ هذا [فَنَقُولُ][١]: إذا قُلِبَتِ الثّانيةُ (فإنْ كانَتِ) الهمزةُ (الأُوْلى) منَ الهَمْزَتَينِ المُنْقَلِبَةِ/ ١٠٦ ـ أ/ ثانيَتُهما واواً أوْ ياءً (هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعودُ الهمزة الثانيةُ) أي: تَصيرُ الهمزةُ المُنقلِبَةُ واواً أوْ ياءً (همزةً) خالِصةً (عندَ الوَصْلِ) أي: وَصْلِ تلك الكلمةِ [بكلمةٍ][٢] قبلَها، يَعْنِي: عندَ سُقُوطِ همزةِ الوَصْلِ في الدَّرْجِ؛ لأَنَّهُ يَرْتَفِعُ حينئذٍ التقاءُ الهَمْزَتَينِ[٣]، فلا تَبْقَى[٤] عِلَّةُ القَلْبِ، فتَعودُ المُنقلِبةُ[٥].

وقولُهُ: (الهمزةُ الثّانيةُ) المُرادُ بها الواوُ والياءُ، لكنْ أَطلَقَ عليهما الهمزةَ[٦]؛ لكونِهما في الأَصْلِ همزةً[٧]، ولصَيرورَتِهما همزةً[٨]، ولأنَّ قولَهُ (الأُولى) يَقتَضِي الثانيةَ، فلذا قالَ في مُقابَلَتِهِ هذا[٩]، ولو قالَ: (تعودُ الثانيةُ)[١٠] بمعنى: (تَرْجِعُ) لكانَ أَخْصَرَ وأَوْضَحَ[١١]، لكنْ لمَّا أَرْدَفَهُ بقولِهِ: (همزةً)، قُلْنا: إنَّ (عادَ)[١٢] منَ الأفعالِ النَّاقِصَةِ

---

(١) في الأصل: فتقول.

(٢) في الأصل: لكلمة.

(٣) لسُقُوطِ الأُولى في الدَّرْجِ. تد ٢٤٦

(٤) في هـ: يقع.

(٥) قلت: إلى أَصْلِها وهُوَ الهمزةُ. تد ٢٤٦

(٦) في هـ بزيادة: الثانية.

(٧) فهُوَ مجازٌ مُرسَلٌ باعتبارِ ما كانَ. تد ٢٤٦

(٨) أي: باعتبارِ ما يؤولُ إليهِ. تد ٢٤٧

(٩) أي: قولُهُ: (الهمزةُ الثانيةُ) أي: فيكونُ إطلاقُ الهمزةِ على الواوِ والياءِ لأجلِ المقابلةِ من غيرِ ملاحظةِ حالتِها الرَّاهنةِ. تد ٢٤٧

(١٠) قلت: بحذف الهمزة.

(١١) أمَّا الأخصريَّةُ فظاهرةٌ، وأمَّا الأوضحيَّةُ فلتبادُرِ (تعودُ) بمعنى: (تَرجِعُ). تد ٢٤٧

(١٢) في ج: تعود.

بمعنى (صارَ) لتكونَ (همزةً) خبرَهُ، ولكَ أنْ تَجْعَلَ (همزةً) حالاً[١]، وهذا [أَسْهَلُ][٢]، لكنْ قولُهُ: (إذا انفتَحَ ما قبلَها) أي: ما قبلَ الثانيةِ بعدَ حَذْفِ همزةِ الوَصْلِ/ ١٠٦ ـ ب/ فيهِ نَظَرٌ، بل هُوَ وَهْمٌ مَحْضٌ؛ لأنَّ الهمزةَ الثانيةَ تَعودُ عندَ سُقُوطِ همزةِ الوَصْلِ[٣]، سواءٌ انفتَحَ ما قبلَها أوِ انضَمَّ أوِ انكَسَرَ؛ لزَوالِ العِلَّةِ، أَعْنِي اجتماعَ الهَمْزَتَينِ[٤].

مثالُ ما انفتَحَ ما قبلَها قولُهُ تعالى: (إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا/ الأنعام ـ آ: ٧١)، الأَصْلُ: (اِيْتِنَا) بياءٍ، فلمَّا سَقَطَ همزةُ الوَصْلِ عادَتِ [الهَمزةُ][٥] المُنقَلِبَةُ، ومثالُ ما انضَمَّ ما قبلَها قولُهُ تعالى: (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي/ التوبة ـ آ: ٤٩)، والأَصْلُ (اِيْذَنْ) بياءٍ، فلمَّا سَقَطَ الهمزةُ الأُوْلى عادَتِ الثَّانيةُ، ومثالُ ما انكَسَرَ ما قبلَها قولُهُ تعالى: (فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ/ البقرة ـ آ: ٢٨٣)[٦]، والأَصْلُ: (أُوْتُمِنَ) بالواوِ، فعندَ سقوطِ الهمزةِ الأُوْلى عادَتِ الثانيةُ، وكذا في المُنقَلِبَةِ واواً، تقولُ في أُوْمِل: (يا زيدُ اؤْمُلْ) (يا قطام ائْمُلِي) بإعادةِ الهمزةِ، ولم يَجِئْ ممَّا يكونُ الأُوْلى همزةَ وَصْلٍ [قَلْبُ][٧] الثانيةِ أَلِفاً؛ لأنَّ همزةَ الوَصْلِ لا تكونُ مفتوحةً إلاَّ في مواضِعَ مَعدودةٍ/ ١٠٧ ـ أ/ معيَّنةٍ[٨]، (وحَذَفُوا الهمزةَ

---

(١) وتجعلَ (تعودُ) بمعنى: تَرجِعُ. تد ٢٤٧ قلت: ولكن لا يندفع الإشكال؛ لأن الهمزة لا ترجع همزة؛ وإنما يندفع بحذف (همزة)، وجعل (تعود) بمعنى ترجع.

(٢) لعَدَمِ الاحتياجِ إلى التأويلِ السَّابِقِ. تد ٢٤٧، في الأصل: سهل.

(٣) في هـ بزيادة: مطلقاً.

(٤) ويجابُ: بأنَّ قولَ المصنِّفِ (إذا انفتَحَ ما قبلَها) لا يَستلزِمُ عَدَمَ العَوْدِ عندَ غيرِهِ؛ لعَدَمِ الحَصْرِ. تد ٢٤٧، قلت: فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ شَرْطٌ فيفيدُ الاحترازَ.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) لو مثَّلَ بقولِهِ تعالى: (رَدْماً اِيْتُونِي/ الكهف ـ آ: ٩٥ ـ ٩٦) بالياءِ على روايةِ شُعْبَةَ عن عاصِمٍ لكانَ أَنْسَبَ وأَقْعَدَ؛ لأنَّ قولَهُ بعدُ: (وكذا في المُنقلبةِ واواً) يَقتضِي أنَّ الأمثلةَ قبلَهُ ممَّا انقلبَتْ فيهِ ياءً. تد ٢٤٧

(٧) في الأصل: قلبت.

(٨) أي: في لامِ التعريفِ و(ايْمُنْ). تد ٢٤٨

في: خُذْ وكُلْ ومُرْ على خلافِ[١] القياسِ)، يعني: أنَّ القياسَ يَقْتَضِي أنْ يكونَ الأَمْرُ من (تَأْخُذُ وتأْكُلُ وتأْمُرُ): أُوْخُذْ وأُوْكُلْ وأُوْمُرْ[٢] كـ(أُوْمُلْ) من تأمُلُ، لكنَّهم لمَّا اشتَقُّوا[٣] الأَمْرَ حَذَفُوا الهَمزةَ الأَصْلِيَّةَ؛ (لكثرةِ الاستعمالِ)، ثُمَّ حُذِفَتْ همزةُ الوَصْلِ؛ لعَدَمِ الاحتياجِ إليها لزَوالِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ، وهذا حَذْفٌ غيرُ قياسِيٍّ، وفي نَظْمِ هذه الثَّلاثةِ في سِلْكٍ واحدٍ تسامُحٌ؛ لأنَّ هذا الحَذْفَ واجِبٌ في: (خُذْ وكُلْ) بخلاف (مُرْ)[٤]، لأنَّهما أكثرُ استعمالاً.

(وقد يَجِيْءُ [مُرْ][٥] على الأَصْلِ عندَ الوَصْلِ[٦]، كقولِهِ تعالى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ/ طه ـ آ: ١٣٢)، أَصْلُهُ: (أُوْمُرْ)، حُذِفَتْ همزةُ الوَصْلِ وأُعِيدَتِ الثانيةُ، وقيلَ: (وَأْمُرْ)، وهذا أَفْصَحُ من (وَمُرْ)؛ لزوالِ الثِّقَلِ بحَذْفِ همزةِ الوَصْلِ، وجاءَ في الحديثِ: (فَمُرْ برَأْسِ التِّمثالِ ومُرْ بالسِّتْرِ ومُرْ برأْسِ الكلبِ)[٧].

(وأَزَرَ)/ ١٠٧ ـ ب/ أي: عاوَنَ[٨] (يَأْزِرُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ[٩] كضَرَبَ يَضْرِبُ) بلا فَرْقٍ،

---

(١) في هـ: غير.

(٢) بقَلْبِ الهمزةِ الثانيةِ التي هِيَ فاءُ الفعلِ منَ الجميعِ واواً لانضِمامِ ما قبلَها. تد ٢٤٨

(٣) في ج: استثقلوا.

(٤) في ب: في خذ بخلاف: مر وكل.

(٥) في الأصل: وأمر.

(٦) أي: الدرجِ دونَ القطعِ. تد ٢٤٨

(٧) في السُّنَنِ: (فمُرْ بالكلبِ يَخْرُجُ)، ولعلَّهُ سَهْوٌ من النُّساخِ، ينظر سنن أبي داود: ٤/ ٧٤، سنن الترمذي: ٥/ ١١٥، مسند أحمد: ١٣/ ٤١٣.

(٨) فيهِ تأمُّلٌ؛ لأنَّ الذي بمعنى: عاوَنَ إنَّما هُوَ (آزَرَ) بالمدِّ لا: (أَزَرَ يأْزِرُ) ومعناهُ: قَوِيَ؛ لأنَّ الأَزْرَ القُوَّةُ. تد ٢٤٩

(٩) قلت: المثالانِ لمهموزِ الفاءِ واللاَّمِ منَ البابِ الثاني.

والتَّخفيفُ على القياسِ المذكورِ[١] (والأَمْرُ) من تَأْزِرُ (إِيزِرْ) كـ(اضْرِبْ)، والأَصْلُ: (ائْزِرْ)، قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً كما في (إِيمانٍ)، وخَصَّصَهُ بالذِّكْرِ لِمَا فيهِ من قَلْبٍ ليسَ في (اِهْنِيءْ)[٢].

(وأَدُبَ يَأْدُبُ[٣] ككَرُمَ يَكْرُمُ، والأَمْرُ: أُودُبْ) والأَصْلُ: (أُؤْدُبْ)، قُلِبَتِ الثانيةُ واواً [ولذا][٤] ذَكَرَهُ (وسَأَلَ يَسْأَلُ[٥] كمَنَعَ يَمْنَعُ، والأَمْرُ: اسْأَلْ) كـ(امْنَعْ)، ذَكَرَهُ وإنْ لم يَكُنْ فيهِ تغييرٌ تفريعاً لهُ على (تَسْأَلُ) كتفريعِ (سَلْ) على (تَسَالُ)، كما قالَ: (ويجوزُ) في: سَأَلَ يسْأَلُ اِسْأَلْ أنْ تقولَ: (سَالَ يَسَالُ سَلْ) بقَلْبِ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً، وليسَ بقياسٍ مُستَمِرٍّ، ولمَّا فُعِلَ ذلك في الأَمْرِ استُغْنِيَ عن همزةِ الوَصْلِ وحُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فقيلَ: (سَلْ)، وفي قراءةِ السَّبعَةِ[٦]: (سَالَ سائِلٌ/ المعارج ـ آ: ١) بالألفِ،/ ١٠٨ ـ أ/ وقيلَ[٧]: هُوَ أَجوفٌ واويٌّ مثلَ: خافَ يَخافُ، وقيل: يائيٌّ مثلَ: هَابَ يَهابُ.

فإنْ قيلَ[٨]: [لمَ][٩] لمْ يُبقُوا همزةَ الوَصْلِ[١٠] لعَدَمِ الاعتدادِ بحركةِ السِّينِ لكونِها عارِضةً، كما قالوا في الأَمْرِ من (تَجْأَرُ وترْأَفُ): اِجْأَرْ وارْأَفْ، ثُمَّ نَقَلُوا حركةَ الهمزةِ

---

(١) قلت: فيقالُ: يَأْزِرُ ويَهْنِيْ.

(٢) فإنَّ القلبَ فيهِ جائزٌ بخلافِ (اِيزِرْ) فهُوَ واجِبٌ، فلذا خصَّهُ بالذِّكرِ. تد ٢٤٩

(٣) قلت: هذا مثالُ مهموزِ الفاءِ منَ البابِ الخامِسِ.

(٤) من ج و هـ.

(٥) قلت: هذا مثالُ مهموزِ العينِ منَ البابِ الثالثِ.

(٦) وهِيَ قراءةُ نافِعٍ وابنِ عامِرٍ. تد ٢٤٩، ينظر معجم القراءات القرآنية ـ أحمد مختار عمر: ٧/ ٢١٩.

(٧) قلت: أي فعلٌ مُستَقِلٌّ عن سَأَلَ، وهو إمَّا واويُّ الأصلِ أوْ يائِيُّهُ.

(٨) في هـ: قلت.

(٩) سقط من الأصل و ب.

(١٠) قلت: بالقول إِسَلْ من تَسْأَلَ.

إلى ما قبلَها وحَذَفُوها، ثُمَّ أَبْقَوا همزةَ الوَصْلِ، فقالُوا (اِجَرْ) و(اِرَفْ) لعَدَمِ الاعتدادِ بالحركةِ العارِضَةِ؟ قُلْتُ: لأنَّ (سَلْ) أَكثرُ استعمالاً، فأَوْجَبُوا فيهِ التَّخفيفَ بحيثُ يُمكِنُ بخلافِ ذلك، أوْ قُلْتُ: (سَلْ) مُشتَقٌّ منْ [(تَسَاْلُ)][1] بالألفِ، فحُذِفَ حَرْفُ المُضارَعَةِ وأُسكِنَ الآخِرُ، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ فبَقِيَ (سَلْ)، وليسَ كذلك: (اِجَرْ وارَفْ)، فإنَّ التخفيفَ إنَّما هُوَ في الأَمْرِ دونَ المضارِعِ.

(وآبَ) أصلُهُ: أَوَبَ، أي: رَجَعَ **(يَؤُوْبُ**[2]**، وساءَ يَسُوءُ**[3] **كصانَ يَصونُ، وجَاءَ يَجِيْءُ**[4]/ ١٠٨ ـ ب/ **ككالَ يَكِيلُ)** كما تقدَّمَ في: باعَ يَبِيعُ، يقالُ: (كالَ الزَّنْدُ) إذا لم تَخْرُجْ نارُهُ[5] **(فهُوَ ساءٍ)** في اسمِ الفاعِلِ من: ساءَ **(وجاءٍ)** فيهِ من: جاءَ، وذَكَرَ ذلك لأَنَّهُ ليسَ مثلَ بائِعٍ[6]، ولأنَّ في الإعلالِ[7] بَحْثاً.

وهُوَ أنَّ الأَصْلَ: [(سَاوِئٌ وجَايِئٌ)][8]، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ همزةً كما في: صائِنٌ وبائِعٌ، فقيلَ: (سائِئٌ وجائِئٌ) بهمزَتَينِ، ثم قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً [لانكِسارِ ما قبلَها][9] كما في: (أَيِمَّةٍ)[10]، فقيلَ: (سائِيٌ وجائِيٌ)، ثُمَّ أُعِلَّا إِعْلالَ (غازٍ ورامٍ)، فقيلَ: (ساءٍ وجاءٍ)

---

(١) في الأصل: سال.

(٢) **قلت**: هذا مثالُ مهموزِ الفاءِ الأجوفِ منَ البابِ الأوَّلِ.

(٣) **قلت**: هذا مثالُ مهموزِ اللاَّمِ الأجوفِ منَ البابِ الأوَّلِ.

(٤) **قلت**: هذا مثالُ مهموزِ اللاَّمِ الأجوفِ منَ البابِ الثاني.

(٥) ينظر تاج العروس ـ الزبيدي: ٣٠/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٦) لأنَّ فيهِ حَذْفاً، بخلافِ: صائِنٍ وبائِعٍ. تد ٢٥٠

(٧) في ب و هـ: إعلاله.

(٨) اتِّفاقاً بينَ الخليلِ وسيبويهِ. تد ٢٥٠، وفي الأصل: سائو وجائي.

(٩) في الأصل و ب: لانكسارها.

(١٠) التشبيهُ في القَلْبِ فقط، لا فيهِ وفي عِلَّتِهِ المذكورةِ؛ لاختلافِهِما فيها. تد ٢٥١

والوزنُ: فاعٍ، هذا قولُ سيبويهِ[١]، وقالَ الخليلُ: أَصْلُهما (ساوِئٌ وجايِئٌ)، [نُقِلَتِ العينُ إلى مَوضِعِ اللاَّمِ، واللاَّمُ إلى مَوضِعِ العينِ[٢]، فقيلَ: (سائِوٌ وجائِيٌ)][٣]، والوزنُ: فالِعٌ، فأُعلاَّ إِعْلالَ (غازٍ ورامٍ)، فقيل: (ساءٍ وجاءٍ)، والوزنُ: فالٍ.

ورُجِّحَ قولُ الخليلِ بِقِلَّةِ التغييرِ؛ لِمَا في قولِ سيبويهِ من إِعْلالَينِ ليسا فيهِ، وهُما: قَلْبُ العينِ همزةً وقَلْبُ اللاَّمِ ياءً، والقَلْبُ[٤] قد ثَبَتَ في كلامِهِم كثيراً معَ عَدَمِ الاحتياجِ إليهِ كـ(شاكٍ)[٥]،/ ١٠٩ ـ أ/ و(ناءَ يَناءُ) والأَصْلُ: (نَأَى يَنْأَى)، و(أَيِسَ يَيأَسُ)، والأَصْلُ: (يَئِسَ ويَأْيَسُ) ونَحْوِ ذلك، وهَهُنا قدْ احتِيجَ إليهِ لاجتماعِ الهَمْزَتَينِ، وقال ابنُ الحاجِبِ: قولُ سيبويهِ أَقْيَسُ، وما ذَكَرَهُ الخليلُ لا يَقومُ عليهِ دليلٌ، وهُوَ جارٍ على قياسِ كلامِهِم، والقَلْبُ[٦] ليسَ بقياسٍ[٧]، **(وأَسَا)** أي: داوى **(يَأْسُو**[٨] **كدَعَا يَدْعُو، وأَتَى**[٩] **يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي، والأَمْرُ اِيْتِ)** أَصْلُهُ: (اِئْتِ)، قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً كـ(إيمانٍ) ولذا ذَكَرَهُ، **(ومِنهُم)** أي: مِنَ العَرَبِ (مَنْ) يَحْذِفُ الهمزةَ الثانيةَ[١٠] ثُمَّ يَستَغنِي عن همزةِ الوَصْلِ، و**(يقولُ: تِ)** يا رَجُلُ كـ(قِ)، وفي الوَقْفِ: تِهْ كـ(قِهْ)؛ **(تَشبيهاً لهُ بخُذْ)**[١١] كما مرَّ.

---

(١) كِلا القولَينِ مَحْكيّانِ في الكتابِ، ينظر الكتاب ـ سيبويه: ٤/ ٣٧٦ـ٣٧٨.

(٢) وهُوَ القلبُ المكانِيُّ. تد ٢٥١

(٣) من ج.

(٤) أي المكاني.

(٥) والأَصْلُ: شاوِكٌ. تد ٢٥١

(٦) **قلت**: أي المكانيُّ.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ـ ابن الحاجب: ٢/ ٤٣٤.

(٨) **قلت**: هذا مثالُ مهموزِ اللاَّمِ الناقِصِ منَ البابِ الأَوَّلِ.

(٩) **قلت**: هذا مثالُ مهموزِ اللاَّمِ الناقِصِ منَ البابِ الثاني.

(١٠) لكثرةِ الاستعمالِ. تد ٢٥١

(١١) في حَذْفِ الهمزةِ الأصليَّةِ وإنْ كانَ على خلافِ القياسِ. تد ٢٥٢

(ووَأَى) أي: وَعَدَ (يَئِي[1] كوقَى يَقِي) وأَصْلُ يَئِي: (يَوْئِيُ) حُذِفَتِ الواوُ [كـ(يَقِي)][2]، ولا فائدةَ في ذِكْرِ الأَمْرِ؛ فإنَّ المُصَنِّفَ لا يَذكُرُ شيئاً منَ التَّصاريفِ غيرَ الماضِي والمضارعِ إلاَّ وفيهِ أَمْرٌ [زائِدٌ][3] ليسَ/ ١٠٩ ـ ب/ في المُشَبَّهِ بهِ.

(وأَوَى يَأْوِي[4] أَيَّاً كشَوَى يَشْوِي شَيَّاً) وأَصْلُ أَيَّاً: (أَوْيَاً)، ولا فائِدةَ في ذِكْرِهِ؛ إذ ليسَ فيهِ أَمرٌ زائِدٌ، وكأنَّ فائدتَهُ أَنَّهُ قالَ: حُكْمُهُ في التَّصاريفِ حُكْمُ (شَوَى يَشْوِي)[5]، والمَصدرُ ليسَ منَ التَّصاريفِ، فلم يُعلَمْ أنَّ مَصدَرَهُ أَيضاً كمَصْدَرِهِ في الإِعْلالِ فأَشارَ إليهِ [بقولِهِ (أَيَّاً)][6].

(والأَمْرُ) من تَأْوِي (اِيوِ) كـ(اشوِ) من (تَشْوِي)، والأَصْلُ: (اِئْوِ)، قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً ولذا ذَكَرَهُ، ولا يَخفَى عليكَ أَنَّ الياءَ في: (اِيْتِ واِيزِرْ واِيوِ... ونَحْوِ ذلك)[7] تصيرُ همزةً عندَ سُقُوطِ همزةِ الوَصْلِ في الدَّرْجِ لِمَا[8] تقدَّمَ، ومنهُ[9] قولُهُ تعالى: (فَأْوُوا/ الكهف ـ آ: ١٦) وهُوَ فِعْلُ جماعةِ الذُّكُورِ، تقولُ: (اِيْوِ اِيوِيَا اِيْوُوْا)، والأَصْلُ: (اِئْوُوْا)

(١) قلت: هذا مثالُ مهموزِ العينِ المفروقِ منَ البابِ الثاني.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من ج و هـ.

(٤) قلت: هذا مثالُ مهموزِ الفاءِ المقرونِ منَ البابِ الثاني.

(٥) قلت: فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ المصنِّفَ ذَكَرَ أنَّ حُكْمَ المهموزِ حُكْمُ الصَّحيحِ، ولم يَقُلْ: حُكْمُهُ حُكْمُ مُماثِلِهِ كما وجَّهَهُ الشَّارِحُ؛ لأنَّ المهموزَ إذا أُطْلِقَ لم يُفْهَمْ منهُ إلاَّ الخالي منَ التضعيفِ وحروفِ العلَّةِ، فكيفَ تُفْهَمُ هذه الفائدةُ منهُ؟

(٦) من ج و هـ.

(٧) كـ(اِيذَنْ). تد ٢٥٢

(٨) في هـ: كما.

(٩) في هـ: في.

بهمزتَينِ، فلمَّا اتَّصلَ [بهِ][١] الفاءُ سَقَطَتْ همزةُ الوَصْلِ وعادَتِ الهمزةُ المنقلبةُ فصارَ (فَأْوُوْا)، وقِسْ على هذا.

(ونَـأَى) أي: بَعُـدَ (يَنْـأَى[٢] كرَعَـى يَرْعَـى)،/ ١١٠ ـأ/ وعليـكَ بالتَّدَبُّـرِ في هذهِ الأَبحـاثِ، والمُقايَسـةِ[٣] بمـا تقـدَّمَ فـي[٤] المُعْتَـلاَّتِ، وبما مرَّ مـنَ الإِعْـلالاتِ[٥] عندَ التَّأكيـدِ وغيـرِهِ، ولا أَظُنُّها تَخْفَى عليـكَ إنْ أَتْقَنْتَ[٦] مـا تقدَّمَ، وإلاَّ فالإعادةُ مـعَ تَأْدِيَتِها إلـى الإِطالـةِ لا تُفيدُكَ.

(وكذا قِياسُ [رَأَى][٧] يَرَى)[٨] أي: قياسُ يَرَى أنْ يكونَ كـ(يَنْأَى ويَرْعَى)؛ لأَنَّهُ من بابِهِما، (لكنَّ العَرَبَ قدِ[٩] اجْتَمَعَتْ[١٠] على حَذْفِ الهمزةِ)، التي هِيَ عينُ فِعْلِهِ (من مُضارِعِهِ) أي: [من][١١] مُضارعِ (رَأَى)، والأَوْلى ظاهِراً[١٢] أنْ يقولَ: (على حَذْفِ الهمزةِ منهُ)؛ لأنَّ بحثَهُ إنَّما هُوَ في (يَرَى)، وهُوَ مُضارِعٌ، وإنَّما عَدَلَ إلى ذلك[١٣]؛ لِئَلَّا

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) قلت: هذا مثالُ مهموزِ العينِ الناقِصِ منَ البابِ الثالثِ.

(٣) في هـ: ومقايستها.

(٤) في هـ: من.

(٥) في هـ: الاعتلالات.

(٦) في ج و هـ: أيقنت.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) قلت: هذا مثالُ مهموزِ العينِ الناقِصِ منَ البابِ الثالثِ.

(٩) سقط من ب و ج و هـ.

(١٠) في غير الأصل: أجمعت.

(١١) من ب و هـ.

(١٢) في ج: والأظهر، وفي هـ: وهو ظاهر.

(١٣) أي: قولُهُ (من مُضارِعِهِ). تد ٢٥٣

يُتوهَّمَ أنَّ الحَذْفَ مَخصوصٌ بـ(يَرى)[1]، فعُلِمَ من عِبارتِهِ أنَّ الحَذْفَ جارٍ في المضارعِ مُطلقاً فافهَمْ.

(فقالوا: يَرَى يَرَيانِ يَرَوْنَ، تَرَى تَرَيانِ يَرَيْنَ، تَرَى تَرَيانِ تَرَوْنَ،/ ١١٠ ـ ب/ تَرَيْنَ تَرَيانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى)، والأَصْلُ: (يَرْأَى)، نُقِلَتْ حركةُ[2] الهمزةِ إلى ما قبلَها وحُذِفَتِ الهمزةُ، فقيلَ: (يَرَى)، وهذا حَذْفٌ مُلْتَزَمٌ تَخفيفاً؛ لأَنَّهُ كَثُرَ استعمالُ[3] ذلك، لا يُقالُ: (يَرْأَى) أَصْلاً إلاَّ في ضرورةِ الشِّعْرِ، كقولِهِ[4]:

أَلَمْ تَرَ[5] مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَ وَيَسْمَعُ

والقياسُ: (يَرَ)، وكقولِهِ[6]:

أُرِيْ عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

---

(١) أيِ: المضارعِ المبدوءِ بياءِ الغَيبةِ المُسنَدِ إلى الواحِدِ. تد ٢٥٣

(٢) سقط من هـ.

(٣) في ج: أكثر استعمالًا، وفي هـ: كثير الاستعمال عندهم ذلك.

(٤) من بَحْرِ الطَّويلِ، وقائلُهُ: شاعرٌ من تَيْمِ الرَّبابِ، وقال ابنُ بَرِي: هُوَ للأَعْلَمِ بنِ جَرادةَ السَّعديِّ، وموطنُ الشَّاهِدِ: (يَرْأَ)، حيثُ أَثْبَتَ الشاعرُ عينَ الفعلِ وهُوَ الهمزةُ ضرورةً، وحَذَفَها في صَدْرِ البيتِ، فَجَمَعَ بين الإثباتِ والحَذْفِ، على أنَّ البيتَ رُوِيَ بإثباتِ الهمزةِ في صَدْرِه، وأمَّا (يَسْمَعُ) فهِيَ مرفوعةٌ على الاستئنافِ وليسَتْ معطوفةً على المجزومِ، ينظر: الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٣٤٧، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ١٠/ ٣٤٠، لسان العرب ـ ابن منظور: ١٤/ ٢٩٣، شرح شافية الحاجب ـ الرضي: ٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٩.

(٥) في ج و هـ: ترأ.

(٦) من بَحْرِ الوافِرِ، قائلُهُ: سراقةُ البارقيُّ، والشَّاهِدُ في قولِهِ: (تَرْأَياهُ)، فقد حقَّقَ الشاعرُ الهمزةَ في كلامِهِ، على أنَّ البيتَ رُوِيَ: (ما لم تَرَيَاهُ) و (ما لم تُبْصِراهُ)، فلا شاهِدَ حينئذٍ، ينظر سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جني: ١/ ٩٠، الصحاح ـ الجوهري: ٦/ ٢٣٤٨، المحكم والمحيط الأعظم ـ ابن سيده: ١٠/ ٣٤٠، شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٤١، ٣٢٢.

وقد حَذَفَ الشَّاعِرُ [الهمزةَ][١] من ماضيهِ أيضاً، [فقالَ][٢]:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلابِ

والقياسُ: (رَأَيْتَ)، ولم [يَلْزَمِ][٣] الحَذْفُ في نَحْوِ (يَنْأَى)؛ لأَنَّهُ لم يَكثُرْ كَثْرَةَ (يَرَى).

(واتَّفَقَ في خطابِ[٤] المُؤَنَّثِ لفظُ الواحِدةِ والجَمْعِ)[٥]؛ لأنَّك تقولُ: (تَرَيْنَ يا امرأةُ) و(تَرَيْنَ يا نُسوةُ) **(لكنَّ وزنَ الواحدةِ: تَفَيْنَ)**[٦] بحَذْفِ [العينِ][٧] واللاَّمِ؛ لأنَّ أَصْلَهُ: (ترْأَيِيْنَ)، حُذِفَتِ الهمزةُ[٨]، ثُمَّ قُلِبَتِ/ ١١١ ـ أ/ الياءُ ألفاً وحُذِفَتْ، فَبَقِيَ (تَرَيْنَ) بحَذْفِ العينِ واللاَّمِ (و) وَزْنَ **(الجَمْعِ تَفَلْنَ)**[٩]؛ لأنَّ أَصْلَهُ: (تَرْأَيْنَ) كـ(تَرْضَيْنَ)، حُذِفَتِ الهمزةُ كما ذُكِرَ، فَبَقِيَ (تَرَيْنَ) بإثباتِ الفاءِ واللاَّمِ، والياءُ ههنا لامُ الفعلِ، وفي الواحدةِ ضميرُ الفاعِلِ.

---

(١) في الأصل و ج: همزة.

(٢) من بحرِ الخفيفِ، قائلُهُ: إسماعيلُ بنُ يسارِ النَّسائيُّ (ت نحو ١٣٠ هـ)، والاستشهادُ بالبيتِ في قولِهِ: (هل رَيْتَ) على أنَّ أَصْلَهُ: (هل رَأَيْتَ)، فحَذَفَ الهمزةَ التي هِيَ عينُ الفعلِ؛ تشبيهاً لـ(هل الاستفهاميَّةِ) بالهمزةِ لاشتراكِهِما في المعنى، ينظر الصحاح ـ الجواهري: ٦/ ٢٣٤٨، شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ٣/ ٣٨، ٤/ ٣١٦، خزانة الأدب ـ البغدادي: ١١/ ٣٨١. سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: يلتزم.

(٤) في هـ: الخطاب.

(٥) في ب: ولفظ الجميع، وفي هـ بزيادة: والتقدير مختلف.

(٦) سقط من هـ.

(٧) من هـ.

(٨) فصارَ: (تَرَيِيْنَ).

(٩) بحَذْفِ العينِ فقط.

(فإذا أَمَرْتَ منهُ) أي: [إذا][١] بَنَيْتَ الأَمْرَ من تَرَى (فَقُلْتَ على الأَصْلِ: اِرْءَ كارْعَ)؛ لأَنَّهُ من (تَرْأَى)، حُذِفَتْ حَرْفُ المُضارَعةِ ولامُ الفعلِ وأُتِيَ بهمزةِ وَصْلٍ مكسورةٍ فقيلَ: (اِرْءَ)، وتصريفُهُ كتصريفِ (اِرْضَ)، وفي عبارتِهِ حَزازةٌ؛ لأَنَّ الجزاءَ إذا كانَ ماضِياً بغيرِ (قَدْ) لم يَجُزْ دخولُ الفاءِ فيهِ، فَحَقُّها أنْ يقولَ: (إذا أَمَرْتَ منهُ قُلْتَ) ـ كما هُوَ في بعضِ النُّسَخِ ـ فكأنَّ هذا سَهْوٌ[٢] منَ الكاتبِ، فحينئذٍ لا بدَّ من تقديرِ [(قد)][٣] لِيَصِحَّ.

(و) قُلْتَ (على) تقديرِ (الحَذْفِ: [رَ])[٤] من (تَرَى) بحَذْفِ حَرْفِ المُضارَعَةِ واللاَّمِ، والوزنُ: فَ ([ويَلْزَمُهُ][٥]/ ١١١ ـ ب/ الهاءُ في الوَقْفِ) كما ذَكَرَهُ في قِهْ (نَحْوُ: رَهْ رَيَا رَوْا) أَصْلُهُ: (رَيُوْا) (رَيْ) أَصْلُهُ: (رَيِيْ) (رَيَا رَيْنَ) والرَّاءُ في الجميعِ مفتوحةٌ؛ إذ لا داعِيَ إلى العُدُولِ عنهُ.

(وبالتَّأكيدِ: رَيَنَّ) بإعادةِ اللاَّمِ المحذوفةِ لِمَا[٦] مرَّ في (أُغْزُوَنَّ)[٧] (رَيَانِّ رَوُنَّ) بِضَمِّ الواوِ دونَ الحذفِ كما في (أُغْزُنَّ)[٨]؛ لأَنَّهُ لا ضمَّةَ ههنا تَدُلُّ عليهِ؛ لأنَّ ما قبلَهُ مفتوحٌ، (رَيِنَّ) بكَسْرِ ياءِ الضَّميرِ دونَ الحَذْفِ لذلك[٩] (رَيَانِّ رَيْنَانِّ، وبالخفيفةِ: رَيَنْ

---

(١) من هـ.

(٢) في هـ: وكان هذا سهواً.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في الأصل و ب: ويلزم.

(٦) في ج و هـ: كما.

(٧) من أنَّ نونَ التوكيدِ معَ المستترِ شبيهةٌ بألفِ الضَّميرِ في وجوبِ تَحَرُّكِ ما قبلَها. تد ٢٥٥

(٨) فإنَّ واوَ الضميرِ فيهِ محذوفةٌ لدلالةِ الضَّمَّةِ عليها. تد ٢٥٥، قلت: فالتشبيهُ للحذفِ لا للضَّمِّ.

(٩) أي: للتعليلِ المذكورِ، أي: لنظيرِهِ وهُوَ أنَّهُ لا كَسْرَةَ ههنا تدُلُّ عليهِ؛ لأنَّ ما قبلَهُ مفتوحٌ، أوِ الإشارةُ إلى مُطلَقِ انفتاحِ ما قبلَهُ وهُوَ الأَظْهَرُ. تد ٢٥٦، وفي ب و هـ: وكذلك.

رَوْنْ رَينْ، فهُوَ راءٍ) في اسمِ الفاعِلِ، أَصْلُهُ: (رَائِيٌ) أُعِلَّ إعْلالَ (رامٍ) (رائِيانِ) في تثنيتِهِ (راؤونَ) في جَمْعِهِ، أَصْلُهُ: (رائِيُونَ)، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الهمزةِ وحُذِفَتِ الياءُ، ووزنُهُ: فاعُونَ، وَهُوَ (كراعٍ راعِيانِ راعُونَ، وذاك مَرْئِيٌّ كمَرعيٍّ) في اسمِ المفعولِ، أَصْلُهُ: (مَرْؤُوْيٌ)، قُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ/ ١١٢ ـ أ/ وكُسِرَ ما قبلَها كما مرَّ في (مَرمِيٍّ).

(وبناءُ أفعلَ منهُ) أي: مِن رأى (مُخالِفٌ لأَخَواتِهِ أيضاً)، يَعنِي كما كانَ (يَرَى) مُخالِفاً لأَخَواتِهِ من نَحْوِ[1] (ينأى) في التِزامِ حَذْفِ الهمزةِ منهُ دونَ الأَخَواتِ، كذلك [بناءُ بابِ][2] الإفعالِ مُطلقاً ـ سواءٌ كانَ ماضِياً أَوْ مُضارِعاً أَوْ أَمْراً أَوْ غيرَ ذلك ـ مُخالِفٌ لأخواتِهِ من نَحْوِ (أَنأَى) في التزامِ حَذْفِ الهمزةِ منهُ دونَ الأَخَواتِ، وذلك لِكَثْرةِ الاستِعمالِ (فتقولُ: أَرَى) في الماضِي، أَصْلُه: أَرْأَى كـ(أَعْطَى)، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ وحُذِفَتِ الهمزةُ، وكذا: (أَرَيا أَرَوْا أَرَتْ، أَرَتَا أَرَيْنَ... [إلى آخِرِهِ][3] (يُرِي) في المُضارِعِ أَصْلُهُ: يُرْئِي كـ(يُعْطِي)، نُقِلَتْ وحُذِفَتْ، وكذا (يُرِيَانِ يُرُونَ)، والأَصْلُ: يُرْئِيُون، فوزنُهُ: يُفُوْنَ، (تُرِي تُرِيَانِ يُرِيْنَ)، والأَصْلُ: يُرْئِينَ[4]، والوزنُ: يُفِلْنَ.

(إراءَةً) في المَصْدَرِ، والأَصْلُ: إرْءَاياً، [على وزنِ][5] (إفْعالاً)، قُلِبَتِ الياءُ همزةً لوُقُوعِها[6] بعدَ ألفٍ/ ١١٢ ـ ب/ زائِدَةٍ، فصارَ (إرْءَاءً)، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ وحُذِفَتِ الهمزةُ كما في الفِعْلِ، وعُوِّضَتْ تاءُ التأنيثِ عنِ الهمزةِ كما عُوِّضَتْ عن الواوِ كما في (إقامةً)، فقيلَ: (إراءَةً).

---

(١) سقط من ب و هـ.

(٢) في الأصل: بنايات.

(٣) من هـ.

(٤) كـ(يُكْرِمْنَ).

(٥) من هـ.

(٦) طَرَفاً. تد ٢٥٦

(وَ) تقولُ: (إِراءً) بلا تعويضٍ؛ لأنَّ ذلك ليسَ مِثْلَ (إِقامةٍ)؛ لأنَّها لم تُحْذَفْ من الفِعْلِ في (إقامةٍ) بخلافِ ذلك، فلمّا حُذِفَتْ من (إقامةٍ) ولم تُحذَفْ من فعلِهِ التُزِمَ التعويضُ في الأَكْثَرِ[١]، وههنا حُذِفَ ما حُذِفَ في فِعْلِهِ فلم يُحتَجْ إلى لُزُومِ التَّعويضِ، [فَجوازُ][٢] (إِراءً) كثيرٌ شائعٌ، (وَ) تقولُ: (إِرايَةً) بالياءِ أَيضاً؛ لأَنَّها إنَّما [تُقْلَبُ][٣] همزةً إذا وَقَعَتْ طَرَفاً، ومَنْ قَلَبَ نَظَرَ إلى أنَّ التَّاءَ حُكْمُها حُكْمُ كلمةٍ أُخرى فكأَنَّها مُتطَرِّفةٌ[٤].

(فهُوَ مُرٍ) في اسمِ الفاعِلِ، أَصْلُهُ: (مُرْئِيٌ)، حُذِفَتِ[٥] الهمزةُ كما ذُكِرَ، وأُعِلَّ إِعْلالَ (رامٍ)، فقيلَ: مُرٍ، على وزنِ: مُفٍ (مُريانِ) أَصْلُهُ: مُرْئِيانِ (مُرُوْنَ) أَصْلُهُ: مُرْئِيُونَ[٦].

(وأَرَتْ)/ ١١٣ ـ أ/ في فِعْلِ الواحدةِ الغائِبةِ، [أَصْلُهُ][٧]: أَرْأَيَتْ[٨] كـ(أَعْطَيَتْ)، حُذِفَتِ الهمزةُ كما تقدَّمَ، وقُلِبتِ الياءُ أَلفاً وحُذِفَتْ، فقيلَ: أَرَتْ، على وزنِ: أَفَتْ.

(فهِيَ مُرِيَةٌ) في اسمِ الفاعِلِ منَ المُؤَنَّثِ، أَصْلُهُ: مُرْئِيَةٌ (مُرِيَتانِ) أَصْلُهُ: مُرْئِيَتانِ، (مُرِيَاتٌ) أَصْلُهُ: مُرْئِيَاتٌ (وذاكَ مُرًى) في اسمِ المفعولِ، أَصْلُهُ: مُرْأَيٌ، حُذِفَتِ الهمزةُ كما تقدَّمَ، وقُلِبتِ الياءُ أَلفاً ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ بينَها وبينَ التنوينِ[٩]، ووزنُهُ: مُفًى.

---

(١) اِحترازٌ عمَّا جاءَ بدونِ تعويضٍ على قِلَّةٍ كما تقدَّمَ من نَحْوِ: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ/ الأنبياء ـ آ: ٧٣﴾. تد ٢٥٧

(٢) في الأصل: فيجوز، وفي ج و هـ: فجوزوا.

(٣) من ب و هـ، وفي ج: جعلت، وفي الأصل: نقلت.

(٤) **قلت**: ومَنْ لم يَقلِبْها نَظَرَ إلى أنَّ التاءَ جزءٌ من الكلمةِ، فلم تَكُنِ الياءُ مُتطرِّفةً.

(٥) معطوفٌ على محذوفٍ تقديرُهُ: نُقِلَتِ الحركةُ فحُذِفَتْ.

(٦) نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاءِ وحُذِفَتْ، ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الرَّاءِ بعدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ، وحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ. فقيلَ: (مُرُوْنَ) على وزنِ (مُفُوْنَ). تد ٢٥٧

(٧) سقط من الأصل.

(٨) في الأصل: كأعطت، أصله أعطيت.

(٩) في هـ: النون، وفي ب: النون الساكنة.

وتقولُ في اسمِ الفاعِلِ: (جاءَنِي مُرٍ ومَرَرْتُ بمُرٍ) بالحَذْفِ، و(رَأَيْتُ مُرِيَاً) بالإثباتِ لِخِفَّةِ الفتحةِ، وهَهُنا أَعْنِي في اسمِ المفعولِ تقولُ: (جاءَنِي مُرَىً) و(رَأَيْتُ مُرَىً) و(مَرَرْتُ بمُرَىً) بالحَذْفِ في الجميعِ؛ لبقاءِ العِلَّةِ أَعْنِي التَّحَرُّكَ[1] وانفتاحَ ما قبلَها.

و [تقولُ][2] في تثنيةِ اسمِ[3] المفعولِ: (مُرَيانِ) بفتحِ الرَّاءِ، ولم تُقلبِ الياءُ أَلِفاً؛ لأنَّ أَلِفَ التثنيةِ/ ١١٣ ـ ب/ تَقْتَضِي فتحَ ما قبلَها البتَّةَ، ولو قُلِبتْ وحُذِفَتْ فقلتَ: (مُرَانِ) لزِمَ [الالتباسُ][4] عندَ الإضافةِ نَحْوُ: (مُرَا زيدٍ)[5]، وفي الجَمْعِ (مُرَوْنَ) بفتحِ الرَّاءِ، أَصْلُهُ: مُرَيُونَ، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً وحُذِفَتْ (مُرَاةٌ) في المُؤَنَّثِ، أَصْلُها: مُرَيَةٌ، قُلِبتِ الياءُ ألفاً (مُرَاتانِ) أَصْلُهُ: مُرَيَتان (مُرَيَاتٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، ولم تُقْلَبِ الياءُ [أَلِفاً][6] لِئَلاَّ يَلتَبِسَ بالواحدةِ.

(و) تقولُ (في الأَمْرِ[7]: أَرِ) بناءً على الأَصْلِ المَرْفوضِ وَهُوَ: تُؤَرِيُ[8]، حُذِفَتْ حرفُ المُضارَعَةِ[9] واللاَّمُ فبَقِيَ: أَرِ (أَرِيَا أَرُوا) أَصْلُهُ: أَرِيُو، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ[10]

---

(١) في هـ: التحريك.

(٢) من هـ.

(٣) سقط من هـ.

(٤) في الأصل: الإلباس.

(٥) قلت: فلا يعرف أهو اسم مفعول للمفرد أم للمثنى؟

(٦) سقط من الأصل.

(٧) في هـ بزيادة: منه.

(٨) أَصْلُهُ: (تُؤَرْئِيُ)، كما أَنَّ أَصْلَ تُكرِمُ: (تُؤَكْرِمُ)، نُقِلَتْ حركةُ همزةِ العينِ إلى الرَّاءِ فحُذِفَتْ فبَقِيَ (تُؤَرِيُ). تد ٢٥٨

(٩) في الأصل بزيادة: والعين.

(١٠) في هـ بزيادة: إلى ما قبلَها.

وحُذِفَتْ (أَرِي) أَصْلُهُ: أَرْيِي، نُقِلَتْ كسرةُ الياءِ وحُذِفَتْ، والوزنُ: أَفُوا أَفِي (أَرِيَا أَرِيْنَ) على وزنِ: أفِلْنَ، فالياءُ هُوَ اللاَّمُ بخلافِ الواحدةِ فإنَّهُ فيها ضميرٌ[١] (وبالتأكيدِ أَرِيَنَّ) بإعادةِ اللاَّمِ كـ(أُغزُوَنَّ) (أَريانِّ أَرُنَّ) بِحَذْفِ الواوِ لدلالةِ/ ١١٤ ـ أ/ الضَّمَّةِ عليها (أَرِنَّ) بحَذْفِ الياءِ لدلالةِ الكَسْرَةِ عليها (أَرِيَانِّ أَرِيْنَانِّ).

(وبالنَّهْيِ) أي: وفي النَّهْيِ: (لا تُرِ لا تُرِيا لا تُرُوا، لا تُرِي لا تُرِيا لا تُرِيْنَ، وبالتَّأْكيدِ: لا تُرِيَنَّ لا تُرِيانِّ لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرِيْنَانِّ)، وكلُّ ذلك ظاهِرٌ كما عَرَفْتَ فيما مرَّ من حَذْفِ اللاَّمِ في: (لا تَرَ لا تَرَوْا لا تَرَيْ)، والإِثْباتُ في البَواقي، والإِعادةُ في الواحدةِ، وحَذْفُ واوِ الضَّميرِ ويائِهِ عندَ التَّأْكيدِ فَتَأَمَّلْ، فإنِّي ذَكَرْتُ كثيراً ممَّا يُسْتَغْنَى عنهُ تَسْهيلاً على المُسْتَفِيدِينَ.

واعلَمْ أنَّ ما تَرَكَ[٢] المُصَنِّفُ منَ المُجَرَّداتِ [والمُنشَعِباتِ][٣] حُكْمُها أيضاً حُكْمُ غيرِ المهموزِ، إلاَّ أنَّ الهمزةَ قد تُخفَّفُ على حَسَبِ المُقتضى، وفيما ذَكَرْناهُ إِرْشادٌ[٤].

(وتقولُ في افتَعَلَ مِنَ مهموزِ الفاءِ: اِيْتالَ) أي: أَصْلَحَ (كاختارَ، وَاِيْتَلَى) أي: قَصَّرَ/ ١١٤ ـ ب/ (كاقتَضى)، والأَصْلُ: (اِئْتالَ وَاِئْتَلى) قُلِبَتِ [الهمزةُ][٥] الثانيةُ ياءً

---

(١) في ب: فإن فيها ضميراً، وفي هـ: فإن الياء فيها ضمير.

(٢) في هـ: تركه.

(٣) في الأصل: والمشتقات.

(٤) تنبيهٌ في الفَرْقِ بينَ (المُنْشَعِبَةِ والمَعْدولِ والمُلْحَقِ)، فالمُنشَعبةُ: ما يزادُ فيهِ على الحروفِ الأَصْلِيَّةِ حرفٌ آخَرُ لتغييرِ المعنى كـ(الكرامةِ) عندَ تحويلِها إلى بابِ الإفعالِ والمُفاعلةِ... الخ، والمَعدولُ: هُوَ إِبْدالُ بابٍ ببابٍ آخَرَ نَحْوُ: (تَطَهَّرَ) أُبْدِلَتْ تاءُ التَّفَعُّلِ بالطاءِ، ثُمَّ أَدْغَمْنا الطاءَ وأَدْخَلْنا همزةَ الوَصْلِ المكسورةَ، فصارَ (اِطَّهَّرَ) فيقالُ: اِطَّهَّرَ مَعْدُولٌ من (تَطَهَّرَ)، والمُلْحَقُ: ما يزادُ فيهِ حرفٌ لا لمَعْنًى، وهذا يكونُ في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ ليتَّحِدَ تصريفُ المُلْحَقِ والمُلْحَقِ به. تد ٢٥٩

(٥) سقط من الأصل و ب.

كما في (إِيمانٍ)، وخَصَّصَ هذا بالذِّكْرِ؛ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّهُ لمَّا قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً صارَ مثلَ (اِيْتَسَرَ)، فيجوزُ قَلْبُ الياءِ تاءً وإِدغامُ التَّاءِ في التَّاءِ [كما في اتّعد واتّسرَ][1]، فقالَ: (وتقولُ اِيْتَالَ كـ(اختارَ)، وَاِيْتَلَى كـ(اقتَضَى)) من غيرِ إِدْغامٍ، لا كـ(اتَّعَدَ واتَّسَرَ) بالإِدْغامِ؛ لأنَّ الياءَ هَهُنا عارِضَةٌ غيرُ مُسْتَمِرَّةٍ، وتُحذَفُ في أَكْثَرِ المواضِعِ، أَعْنِي عندَ حَذْفِ همزةِ الوَصْلِ في الدَّرْجِ.

وقَوْلُ مَنْ قالَ: (اتَّزَرَ) من (ايْتَزَرَ) خطأٌ[2]، وأمَّا (اتَّخَذَ) فليسَ منْ: أَخَذَ، بل من: (تَخِذَ) بمَعْنَى أَخَذَ، فلِذلك أُدغِمَ، وإلاَّ لَوَجَبَ أنْ يقالَ: اِيْتَخَذَ[3]، هذا آخِرُ الكلامِ في المَهْمُوزِ فَلْنَشْرَعْ في الفَصْلِ الذي بِهِ يُختَمُ[4] الفُصُولُ، وهُوَ:

(فَصْلٌ في[5] بِناءِ[6] اسمَي[7] الزَّمانِ والمَكانِ)[8]، وهُوَ: اسمٌ وُضِعَ لزمانٍ أوْ

---

(١) من هـ.

(٢) قال ابنُ مالكٍ: إنَّهُ مقصورٌ على السَّماعِ، ومنهُ قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: (فَلْيُؤَدِّ الذي اتُّمِنَ/ البقرة ـ آ: ٢٨٣) بالتشديدِ. تد ٢٦٠

(٣) وللجَوْهَرِيِّ كلامٌ يُخالِفُ قولَ الشَّارِحِ، مُلَخَّصُهُ: الاتِّخاذُ افتِعالٌ منَ (الأَخْذِ) إلاَّ أنَّهُ أُدْغِمَ بعدَ قَلْبِ الهمزةِ الثانيةِ ياءً، وقَلْبِ الياءِ تاءً، ثُمَّ لمَّا كَثُرَ استِعمالُهُ على لَفْظِ الافتِعال تَوَهَّمُوا أنَّ التاءَ أَصْلِيَّةٌ فَبَنَوا منهُ: (اِتَّخَذَ يَتَّخِذُ). تد ٢٦٠

(٤) في هـ: ختمُ.

(٥) مظروفُ الألفاظِ نفسُ المعاني، وظُرُوفها بيانُ المعنى فلا منافاةَ، فالفصلُ مظروفٌ وبيانُ مدلولاتِ تلك الألفاظِ ظروفٌ لها، لأنَّ بيانَ المعاني قد يكونُ بالألفاظِ أوْ بغيرِها، فصارَ بيانُ المعاني كـ(ظرفٍ) مُحيطٍ بالألفاظِ، وأمَّا المعاني فلمَّا كانت مأخوذةً من الألفاظِ كما يُؤْخَذُ المظروفُ منَ الظَّرْفِ جُعِلَتِ الألفاظُ ظروفاً للمعاني. تد ٢٦٠

(٦) في ج: بيان.

(٧) في ب و هـ: اسم.

(٨) وبيانِ اسمِ الآلةِ. تد ٢٦٠

مكانٍ[١] باعتبارِ وُقُوعِ الفِعْلِ[٢] فيهِ[٣] مُطْلَقاً[٤] من غيرِ تَقْييدٍ[٥]، وهُوَ منَ/ ١١٥ ـ أ/ الألفاظِ المُشتَرَكةِ، مَثَلاً (المَجْلِسُ) يَصْلُحُ لِمَكانِ الجُلُوسِ وزَمانِهِ.

فَتَقولُ: بِناءُ اسمَي[٦] الزَّمانِ والمَكانِ **(منْ يَفعِلُ بكَسْرِ العينِ على مَفْعِلٍ مَكْسورَ[٧] العينِ)** للتَّوافُقِ **(كالمَجْلِسِ)** في السَّالِمِ **(والمَبيتِ)** في غيرِ السَّالِمِ، أَصْلُهُ: مَبْيِتٌ، نُقِلَتْ كسرةُ الياءِ [إلى ما قبلَها][٨] **(ومِنْ يَفعَلُ ويَفعُلُ بفتحِ العينِ وضمِّها على مَفعَلٍ مفتوحَ العينِ)** أمَّا في مفتوحِ العينِ فللتَّوافُقِ[٩]، وأمَّا في مضمومِهِ فلِتَعَذُّرِ الضَّمِّ لرَفْضِهِم (مَفْعُلاً) في [الكلامِ][١٠] **إلَّا (مَكرُماً ومَعُوناً)**[١١]،..............................

(١) شاملٌ لنَحْوِ: (يومٍ ومكانٍ). تد ٢٦٠

(٢) أيِ: الحَدَثِ. تد ٢٦٠

(٣) أي: في ذلك الاسمِ الموضوعِ، وهذا مُخرِجٌ لنَحْوِ: (يومُك ومكانُك حَسَنٌ). تد ٢٦٠

(٤) مُخرِجٌ لنَحْوِ: (صُمْتُ يوماً وجَلَسْتُ أمامَك)، فإنَّ (يوماً وأماماً) وُضِعا للزَّمانِ والمكانِ باعتبارِ وقوعِ الفِعْلِ فيهما بقَيْدِ وُقُوعِهِما بعدَ عامِلٍ، بخلافِ (مَضْرِبٍ) لزمانِ الضَّرْبِ أوْ مكانِهِ، فإنَّهُ وُضِعَ لذلك سواءٌ وَقَعَ بعدَ عامِلٍ أوْ لا. تد ٢٦٠

(٥) أي: بشخصٍ أوْ زمانٍ، فإذا قلتَ: (مَخرَجٌ) فمعناهُ مَوْضِعُ الخروجِ المُطلَقِ أوْ زمانُ الخروجِ المُطلَقِ، ومِنْ ثَمَّ لم يُعمِلوهُما في مفعولٍ ولا ظَرْفٍ، فلا تقولُ: (مَقْتَلٌ زيداً ولا مَخْرَجٌ اليومَ)؛ لِئَلاَّ يَخْرُجَ منَ الإطلاقِ إلى التقييدِ، وأمَّا المُتأخِّرونَ منَ النُّحاةِ فقد جوَّزوا إعمالَ اسمِ الزمانِ والمكانِ في الظَّرْفِ، وعلَّلُوا بأنَّ الظَّرْفَ يَكفيهِ رائحةُ الفِعْلِ. تد ٢٦٠ ـ ٢٦١

(٦) في ج و هـ: اسم.

(٧) في ج: بكسر.

(٨) من ج و هـ.

(٩) أي: لأَجْلِ إيقاعِ التَّوافُقِ بينَهُ وبينَ فِعْلِهِ في (العينِ). تد ٢٦١

(١٠) في الأصل: كلامهم.

(١١) مَصْدَرَينِ بمعنى: الإكرامِ والإعانةِ، قالَ الغَزِّيُّ: هذا الاستثناءُ لا يَصِحُّ لعَدَمِ الانحصارِ المُطلَقِ فيما ذَكَرَهُ؛ لأنَّهُ قد جاءَ: (مَهْلُكٌ ومَيْسُرٌ... وغيرُهُما). تد ٢٦١

ويَرجُحُ الفتحُ على الكسرِ لِخِفَّتِهِ[١]، (كالمَذهَبِ) من يَذهَبُ بالفتحِ (والمَقتَلِ)[٢] من يَقْتُلُ بالضَّمِّ (والمَشْرَبِ) من يَشْرَبُ بالفتحِ، لكنْ من بابِ: عَلِمَ يَعْلَمُ[٣] (والمَقامِ) من يَقومُ أَجْوَفُ، والأَصْلُ: مَقْوَمٌ، أُعِلَّ إِعْلالَ أَقامَ.

ولَمَّا كانَ هنا مَظِنَّةُ اعتِراضٍ، بأَنَّا نَجِدُ أسماءً منْ (يَفْعُلُ)[٤] بالفتحِ والضَّمِّ على (مَفْعِلٍ) بالكسرِ، أَشارَ إلى جوابِهِ بقولِهِ: (وشَذَّ المَسجِدُ[٥] والمَشرِقُ والمَغرِبُ والمَطلِعُ والمَجزِرُ) مكانُ نَحرِ الإِبِلِ (والمَرفِقُ) مكانُ الرِّفْقِ (والمَفرِقُ) مكانُ الفَرْقِ، ومنهُ: مَفرِقُ الرَّأْسِ (والمَسْكِنُ) مكانُ السُّكُونِ (والمَنسِكُ) مكانُ[٦] العبادةُ (والمَنبِتُ) مكانُ النَّباتِ (والمَسقِطُ) مكانُ السُّقُوطِ، ومنهُ: مَسْقِطُ الرَّأْسِ.

يَعْنِي أَنَّ هذهِ كُلَّها جاءَتْ مكسورةَ العينِ على خلافِ القياسِ، والقياسُ الفتحُ؛ لأنَّ (المَجزِرَ) منْ يَجْزُرُ مفتوحَ العينِ[٧]، والبواقِي منْ مَضْمُومِهِ (وحُكِيَ الفتحُ في بعضِها) أي: فتحُ العينِ في بعضِ هذهِ المذكوراتِ على ما هُوَ القياسُ، وهُوَ: (المَسْجَدُ والمَسْكَنُ والمَطْلَعُ)[٨]، ....

---

(١) قلتُ: هذا في جوابِ سؤالٍ مُقَدَّرٍ تقديرُهُ: لمَ حُمِلَ الفِعْلُ المضمومُ العينِ على (مَفْعَلٍ) بالفتحِ دونَ (مَفْعِلٍ) بالكَسْرِ؟

(٢) في هـ: والمرتع من يرتع بالفتح.

(٣) قلتُ: دَفَعَ الشَّارِحُ بهذا الاستدراكِ ما يَرِدُ على ظاهِرِ عبارةِ الشَّارِحِ: من لُزُومِ التَّكرارِ في مثالِ المفتوحِ.

(٤) في ج و هـ بزيادة: ويفعُل.

(٥) وهُوَ بالكَسْرِ: البيتُ المَبْنِيُّ للعبادةِ سُجِدَ فيهِ أَوْ لم يُسْجَدْ، قال سيبويهِ: وأَمَّا مَوْضِعُ السُّجُودِ فالمَسْجَدُ بالفتحِ لا غيرُ، وحينئذٍ يُشكِلُ شُذُوذُهُ. تد ٢٦٢، ينظر شرح شافية ابن الحاجب ـ الرضي: ١/ ١٨٤.

(٦) في هـ بزيادة: موضع.

(٧) وفيهِ نَظَرٌ؛ فعَنِ الجوهريِّ منَ البابِ الأَوَّلِ والثاني، وعنِ القاموسِ من البابِ الثَّاني. تد ٢٦٢، ينظر الصحاح ـ الجوهري: ٢/ ٦١٣، تاج العروس ـ الزبيدي: ١٠/ ٤١٥.

(٨) وفيهِ نَظَرٌ، فقد حُكِيَ أيضاً في (المَرفَقِ والمَفرَقِ والمَنسَكِ)، ثُمَّ إنْ أُرِيدَ بالمَسْجِدِ المكانُ المبنيُّ للعبادةِ فهُوَ خارِجٌ عنِ البابِ لعَدَمِ جريانِهِ على الفِعْلِ كـ(المَقبُرَةِ)، فلا يجوزُ أنْ يُحْكَمَ على الكَسْرِ فيهِ

(وأُجيزَ الفتحُ [فيها][١] كلِّها) على القياسِ، لكنْ لم يُحْكَ في الجميعِ، قال ابنُ السِّكِّيتِ[٢] في (إِصْلاحِ/ ١١٦ ـ أ/ المَنْطِقِ)[٣]: الفتحُ في كُلِّها جائزٌ ولم نَسمَعْهُ، يَعْنِي في الكُلِّ.

(هذا) الذي ذَكَرْنا إنَّما يكونُ (إذا كانَ الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللاَّمِ، وأمَّا غيرُهُ) أي: غيرُ صحيحِ الفاءِ واللاَّمِ (فمِنَ المُعْتَلِّ الفاءِ) اسمُ الزَّمانِ والمكانِ (مَكْسُورٌ عينُهُ أَبداً[٤] كالمَوْضِعِ والمَوعِدِ)[٥]؛ لأنَّ الكسرَ هَهُنا أَسْهَلُ بشَهادةِ الوُجْدانِ[٦]، قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: «وزَعَمَ الكِسائِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ (مَوْجَلاً)[٧] بالفتحِ، وسَمِعَ الفرّاءُ (مَوْضَعاً) بالفتحِ»[٨]، قالَ الشَّاعِرُ على ما رواهُ الكِسائِيُّ[٩][١٠]:

بالشُّذوذِ، وإنْ أُريدَ بِهِ مَوْضِعُ السُّجُودِ فلا وَجْهَ لِذِكْرِهِ؛ لنَصِّ سيبويهِ المُتَقَدِّمِ. تد ٢٦٣

(١) في الأصل: في.

(٢) هو يعقوبُ بنُ إسحاقَ، أبو يوسُفَ، ابنُ السِّكِّيتِ (ت ٢٤٤هـ): إمامٌ في اللُّغَةِ والأَدَبِ، من كتبِهِ: إصلاحُ المنطقِ، قال المُبَرِّدُ: ما رأيتُ للبغداديِّينَ كتاباً أَحْسَنَ منهُ، والألفاظُ، والأضدادُ، والقلبُ والإبدالُ، وشرحُ ديوانِ عروةَ ابنِ الوردِ، وشرحُ ديوانِ قيسِ ابنِ الخَطِيمِ، والأجناسُ، وسَرِقاتُ الشُّعراءِ، وشَرْحُ المُعَلَّقاتِ، وغريبُ القرآنِ وغيرُها، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٨/ ١٩٥.

(٣) ينظر إصلاح المنطق: ٩٥، ١٦٢.

(٤) وقَيَّدَهُ البعضُ بالواويِّ، الذي حُذِفَ واوُهُ في المضارِعِ، ولم يَكُنْ لامُهُ حرفَ عِلَّةٍ. تد ٢٦٣

(٥) انفرد الأصل بزيادة: والموجل والموسم.

(٦) لأنَّ المسافةَ بينَ الفتحِ والواوِ منفرجةٌ. تد ٢٦٣

(٧) في ب و ج: موجدا.

(٨) ينظر إصلاح المنطق: ١٦٣.

(٩) هُوَ عليُّ بنُ حمزةَ بنِ عبدِ اللهِ الأَسَدِيُّ بالولاءِ، الكوفيُّ، أبو الحسنِ الكِسائيُّ (ت ١٨٩هـ): إمامٌ في اللُّغَةِ والنَّحْوِ والقراءةِ، من أَهْلِ الكوفةِ، قرأ النَّحْوَ بعدَ الكِبَرِ، وسَكَنَ بغدادَ، وتُوُفِّيَ بالرَّيِّ، عن سبعينَ عاماً، وهُوَ مُؤَدِّبُ الرشيدِ وابنِهِ الأمينِ، لهُ تصانيفُ منها: معاني القرآنِ، والمصادرُ، والحروفُ، والقراءاتُ، ونوادرُ، ومختصرٌ في النَّحْوِ، والمتشابهُ في القرآنِ، وما يَلْحَنُ فيهِ العوامُّ، ينظر الأعلام ـ الزركلي: ٤/ ٢٨٣..

(١٠) من بَحْرِ السَّريعِ، قائِلُهُ: المُتَنَخِّلُ الهُذَلِيُّ، يَقُولُ: وَقَفَتْ بَقَرُ الوَحْشِ عَلَى الرَّوابِي مَخافَةَ الوَحْلِ لِكَثْرَةِ

فَأَصْبَحَ العَيْنُ رُكُوْدَاً عَلَى الأَوْ شَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي المَوْحَلِ

ونَحْوُ ذلك شاذٌّ.

(ومنَ المُعْتَلِّ اللاَّمِ) اسمُ الزَّمانِ والمكانِ (مفتوحٌ) عينُهُ (أَبَداً) سواءٌ كانَ الفِعْلُ مفتوحَ العينِ أوْ مضمومَهُ أوْ مكسورَهُ، واويّاً أوْ يائيّاً؛ بقَلْبِ[1] اللاَّمِ أَلِفاً/ ١١٦ ـ ب/ (كالمَأْوَى والمَرمَى)، مثَّلَ بِمِثالَينِ تَنْبيهاً على أنَّ الحُكْمَ واحِدٌ فيما عينُهُ أيضاً حَرْفُ عِلَّةٍ وفيما ليسَ كذلكَ، ورُوِيَ: (مَأْوِي الإِبِلِ ومَأْقِي العينِ)[2] بالكَسْرِ فيهما، ولي هُنا نَظَرٌ؛ لأَنَّهُم يقولونَ: مُعْتَلُّ الفاءِ يُكسَرُ أَبداً ومُعْتَلُّ اللاَّمِ يُفْتَحُ أَبداً، فلم يُعلَمْ أنَّ مُعْتَلَّ الفاءِ واللاَّمِ كيفَ حُكْمُهُ؟ أَيُفتَحُ أمْ يُكسَرُ؟ وكثيراً ما تَرَدَّدْتُ في ذلك حتَّى وَجَدْتُ في تصانيفِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ أَنَّهُ مفتوحُ العينِ كـ(النَّاقِصِ)، نَحْوُ: (مَوقَى) بفتحِ القافِ، وفي كلامِ صاحِبِ المفتاحِ[3] أيضاً إِيماءٌ إلى ذلك.

(وقد تَدْخُلُ على بعضِها تاءُ التأنيثِ) إمَّا للمُبالَغَةِ أوْ لإرادةِ البُقْعَةِ[4]، وذلك

المَطَرِ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ: مَجِيْءُ اسمِ المكانِ منَ المثالِ على وزنِ (مَفْعَلٍ) مفتوحِ العينِ، والقياسُ الكَسْرُ، على أَنَّهُ قد رُوِيَ بالكَسْرِ، ينظر معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ٣/ ٢٢٤، الصحاح ـ الجواهري: ٥/ ١٨٤١، أدب الكاتب ـ ابن قتيبة: ١/ ٥٥٤، تاج العروس ـ الزبيدي: ٣١/ ٧١.

(١) في ج: لتقلب.

(٢) قالَ السِّيرافِيُّ: وعندي ذلكَ غَلَطٌ؛ لأنَّ الميمَ أَصْلِيَّةٌ، و(مَأْقِي العينِ) لُغَةٌ في مَوْقِ العينِ، وهُوَ: فَعْلِيٌ وليسَ بـ(مَفعِلٍ)؛ لأنَّ الميمَ من نَفْسِ الكلمةِ، وإنَّما زِيدَتْ في آخِرِهِ الياءُ للإلحاقِ، فلم يَجِدُوا لهُ نظيراً يُلْحِقُونَهُ بهِ؛ لأنَّ (فَعْلِيْ) بكسرِ اللاَّمِ نادرٌ لا نظيرَ لهُ، فأُلْحِقَ بـ(مَفْعِلٍ)، فلهذا جَمَعُوهُ على (مآقٍ) على التَّوَهُّمِ. تد ٢٦٤

(٣) نصُّ عبارَتِهِ: «واسمُ الزَّمانِ منَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ على (مَفْعَلٍ) بسكونِ الفاءِ وفتحِ الباقي في المنقوصِ البتَّةَ وبكَسْرِ العينِ منهُ في المثالِ وفي غيرِهِ أيضاً إنْ كانَ من بابِ (يَضرِبُ) وإلاَّ فُتِحَتْ». تد ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ينظر مفتاح العلوم ـ السكاكي: ٥١.

(٤) يَعْنِي أنَّ الغَرَضَ إمَّا لمُجَرَّدِ المبالغةِ وذلك في اسمِ الزَّمانِ والمكانِ على السَّواءِ، وإمَّا للتأنيثِ بسَبَبِ إرادةِ البُقْعَةِ، وذلك مُخْتَصٌّ بالمكانِ. تد ٢٦٥

مَقْصُورٌ[١] على السَّماعِ (كالمَظَنَّةِ) للمكانِ الذي يُظَنُّ أنَّ الشَّيْءَ فيهِ (والمَقْبَرَةِ) بالفتحِ لمَوْضِعٍ يُقبَرُ فيهِ،/ ١١٧ ـ أ/ (والمَشرَقَةِ)[٢] للمَوْضِعِ الذي تَشْرُقُ فيهِ الشَّمْسُ.

(وشذَّ المَقبُرَةُ والمَشرُقَةُ بالضَّمِّ)؛ لأنَّ القياسَ الفتحُ؛ لكَوْنِهما من (يَفْعُلُ) مَضمومَ العينِ، وقيلَ: إنَّما يكونُ شاذّاً إذا أُريدَ بِهِ مكانُ الفِعْلِ وليسَ كذلكَ، فإنَّ المرادَ [هَهُنا][٣] المكانُ المخصوصُ[٤].

قالَ ابنُ الحاجِبِ: وأمَّا [ما][٥] جاءَ على (مَفعُلةٍ) بالضَّمِّ فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفِعْلِ لكنَّها بمنزلةِ (قارورةٍ) وشِبْهِها[٦]، وقالَ بعضُ المُحقِّقِينَ[٧]: [إنَّ][٨] ما جاءَ على (مَفْعُلَةٍ) بالضَّمِّ يُرادُ بها أنَّها موضوعةٌ لذلك ومُتَّخَذةٌ لهُ، فـ(المَقْبَرَةُ) بالفتحِ مكانُ الفِعْلِ، وبالضَّمِّ البُقْعَةُ التي من شَأْنِها أنْ يُقبَرَ فيها، أي: التي هِيَ المُتَّخَذةُ لذلك، وكذلك المَشرُقَةُ المَوْضِعُ[٩] الذي تَشرُقُ فيهِ الشَّمْسُ المُهَيَّأُ لذلك، فنَحْوُ ذلك لم يُذهَبْ بهِ مَذْهَبَ الفعلِ[١٠]، وجُعِلَ خُرُوجُ صيغتِهِ عن صيغةِ الجارِي على الفِعْلِ/

---

(١) سقط من ب.

(٢) في هـ بزيادة: بالفتح.

(٣) في الأصل: هذا.

(٤) وَقَعَ فيه ذلك أوْ لم يَقَعْ، وعلى تقديرِ وُقُوعِهِ ليسَ الوقوعُ ملحوظاً فيهِ. تد ٢٦٥

(٥) سقط من الأصل.

(٦) أي: في كونِها غيرَ جاريةٍ على الفِعْلِ، فإنَّ (القارورةَ) في اللُّغَةِ: اسمٌ لِمَقَرِّ المائِعاتِ، لكنَّها خُصَّتْ بالزجاجةِ المخصوصةِ. تد ٢٦٥، ينظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٦٨.

(٧) لعلَّهُ قَصَدَ ركنَ الدِّينِ الاسترابادِيَّ (ت٧١٥هـ)، ينظر شرح الشافية له: ١/ ٣١٦.

(٨) من ب و ج.

(٩) على الضَّمِّ، وأمَّا على الفتحِ فيُرادُ بهِ مَوْضِعٌ تَشْرُقُ فيهِ الشَّمسُ. تد ٢٦٥

(١٠) يَعْنِي: أنَّهم لم يَجْعَلُوا هذهِ الأسماءَ مُتَّصِلةً بالفِعْلِ ومُشْتَقَّةً منهُ لثبوتِ مَفْهُوماتِها، بل إنَّها موضوعةٌ هكذا، فلا يُرادُ بها صُدُورُ الفِعْلِ في زمانٍ أوْ مكانٍ. تد ٢٦٦

١١٧ ـ ب/ دليلاً على اختلافِ معناهُ، وكانَ يَنْبَغِي أنْ يُنَبَّهَ على أنَّ (المَظِنَّة) أيضاً شاذٌّ؛ لأنَّها بالكسرِ، والقياسُ الفتحُ؛ لأنَّها من (يَظُنُّ) بالضَّم[١].

(وَ) بناءُ اسمِ الزَّمانِ والمكانِ (ممَّا زادَ على الثَّلاثةِ)[٢] ثُلاثيّاً مَزيداً فيهِ كانَ أوْ رُباعِيّاً مُجَرَّداً أوْ مَزِيداً فيهِ (كاسمِ المفعولِ)؛ لأنَّ لفظَ اسمِ المفعولِ أخفُّ لفتحِ ما قبلَ الآخِرِ، ولأنَّهُ مفعولٌ فيهِ في المَعْنى[٣]، فيكونُ لفظُ المَفْعولِ [لهُ][٤] أقْيَسُ (كالمُدخَلِ والمُقامِ) والمُدَحْرَجِ والمُنطَلَقِ[٥] والمُسْتَخْرَجِ والمُحْرَنْجَمِ، قالَ[٦]:

مُحْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّئِيُّ ....

ولمَّا كانَ هنا بَحْثٌ يُناسِبُ اسمَ المكانِ أشارَ إليهِ بقولِهِ: (وإذا كَثُرَ الشَّيْءُ بالمكانِ

---

(١) قلت: والحاصِلُ أنَّ الحُكْمَ بشذوذِ نَحْوِ: (المَسجِدِ والمَقبُرةِ والمَشرُقةِ والمَظِنَّةِ) يكونُ عندَ بقاءِ هذهِ الألفاظِ على دلالتِها على اسمِ المكانِ المُعتبَرِ وقوعُ الفعلِ فيهِ، أمَّا عندَ تَغيُّرِ معناها من اسمِ المكانِ إلى مَوْضِعٍ مخصوصٍ دونَ وقوعِ الفعلِ فيهِ، فلا تكونُ من الشَّواذِّ؛ لأنَّها ليسَتْ اسمَ مكانٍ ولم تأتِ على الزِّنَةِ المُخَصَّصَةِ لهُ، فالمُعتبَرُ في اسمِ المكانِ الدلالةُ على المكانِ الذي يَحدُثُ فيهِ الفِعْلُ بالفعلِ، وهذهِ الألفاظُ تدُلُّ على المكانِ المخصوص المُعَدِّ لذلك بالقُوَّةِ، سواءٌ وُجِدَ بالفعلِ أم لا إلا أنه لم يلاحظ الوقوع فيه، مِمَّا يَدُلُّ على تفرقةِ النّاطِقِينَ بينَ المُشتَقِّ واسمِ الجنسِ في الصِّيغةِ.

(٢) في هـ بزيادة: الأحرف.

(٣) أي: لأنَّ اسمَ الزَّمانِ والمكانِ مفعولٌ فيهِ في المعنى؛ لِتَعَلُّقِ فَعْلِ الفاعِلِ ووقوعِهِ فيهِ. تد ٢٦٦، في ج: الحقيقة.

(٤) في الأصل: به.

(٥) سقط من ج.

(٦) من بَحْرِ السَّريعِ، قائلُهُ: العجَّاجُ، وتمامه: وصالياتٌ لِلصَّلَى صُلِيُّ، ومَوْطِنُ الشَّاهِدِ مَجِيْءُ اسمِ المكانِ (مُحْرَنْجَمِ) على صيغةِ اسمِ المفعولِ، ينظر ديوانه: ١/ ٤٨٤، المفصل ـ الزمخشري: ٣٠٤، شرح المفصل ـ ابن يعيش: ٦/ ١٠٩، خزانة الأدب: ١١/ ٢٧٥.

قيلَ فيهِ: مَفْعَلَةٌ)[١] بفَتْحِ الميمِ والعينِ واللاَّمِ وسكونِ الفاءِ، مبنيَّةٌ (منَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ) أي: إنْ كانَ الاسمُ مُجَرَّداً بُنِيَ وإنْ كانَ مَزِيداً فيهِ رُدَّ/ ١١٨ ـ أ/ إلى المُجَرَّدِ وبُنِيَ (فيقالُ: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ) أي: كثيرةُ السَّبُعِ (ومَأْسَدَةٌ) أي: كثيرةُ الأَسَدِ (ومَذْأَبَةٌ) أي: كثيرةُ الذِّئْبِ منَ المُجَرَّدِ (ومَبْطَخَةٌ) أي: كثيرةُ البطِّيخِ (ومَقْثَأَةٌ) أي: كثيرةُ القِثّاءِ منَ المزيدِ فيهِ، حُذِفَتْ إِحْدى الطَّاءَينِ والياءُ من بِطِّيخٍ، [وإِحْدى الثَّاءَينِ][٢] والألِفُ من قِثّاءٍ.

وَوَجَدْتُ في نسخةٍ (مَطْبَخَةٌ) بتقديمِ الطَّاءِ [على الباءِ][٣]، وهيَ سَهْوٌ[٤]، لكنْ توجيهُها أنْ يكونَ منَ الطِّبِّيخِ، لُغَةٌ في البِطِّيخِ، قالَ في ديوانِ الأَدَبِ: الطِّبِّيخُ لُغَةٌ في البِطِّيخِ، وهيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ[٥]، وفي حديثِ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها أنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (كانَ يأْكُلُ [الطِّبِّيخَ][٦] بالرُّطَبِ)[٧]، وإنْ كانَ[٨] غيرَ الثُّلاثِيِّ، سواءٌ كانَ رُباعِيّاً مُجَرَّداً كـ(ثَعْلَبٍ)، أوْ مَزِيداً فيهِ كـ(عُصْفُورٍ)، أوْ خُماسِيّاً كذلك كـ(جَحْمَرِشٍ)

---

(١) وإدخالُ التَّاءِ فيهِ للدِّلالةِ على الكَثْرةِ أوْ إرادةِ البُقْعَةِ. تد ٢٦٧

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من ج و هـ.

(٤) في ج بزيادة: بيِّنٌ.

(٥) ينظر معجم ديوان الأدب ـ الفارابي: ١/ ٣٤٠.

(٦) من ب و ج.

(٧) المَرْوِيُّ عن عائشةَ بلفظِ (البِطِّيخِ)، وأمَّا بلفظِ (الطِّبِّيخِ) فهُوَ مَرْوِيٌّ عن أنس بنِ مالكٍ، وبالجُملةِ فقد ثَبَتَ الحديثُ بتقديمِ الطاءِ على الباءِ لغةً في (البِطِّيخِ)، وحكاها صاحِبُ المُحْكَمِ، ينظر كشف الخفا ـ العجلوني: ٢/ ٤٢، المقاصد الحسنة ـ السخاوي: ١/ ٤٣٤، صحيح ابن حبان: ١٢/ ٥٣، وفي (أَسْنَى المطالبِ) ما نَصُّهُ: : رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَائِشَةَ، وَيَقُولُ: يَكْسِرُ حرَّ هَذَا بِبردِ هَذَا وَبردَ هَذَا بِحَرِّ هَذَا، والطِّبِّيخُ بِوَزْنِ بِطِّيخٍ لُغَةٌ فِيهِ، قَالَ ابنُ القَيِّمِ: فِي البِطِّيخِ عدَّةُ أَحَادِيثَ لم يَصِحَّ مِنْها غيرُ هذا: ١/ ١٨٠.

(٨) أيِ: الاسمُ. تد ٢٦٧

و(عَضْرَفُوطٍ)[١] فلا يُبنَى منه ذلكَ للثِّقَلِ، بل يقالُ: كثيرةُ الثَّعْلَبِ والعُصفورِ / ١١٨ ـ ب/ إلى غيرِ ذلك.

ومِمَّا يُناسِبُ هذا الموضِعَ اسمُ الآلةِ فنقولُ: (وأَمَّا اسمُ الآلةِ وهُوَ) أي الآلةُ: (ما يُعالَجُ بهِ الفاعِلُ المفعولَ لوُصولِ الأَثَرِ إليهِ) أي: إلى المفعولِ، مَثَلاً: المِنْحَتُ ما يُعالِجُ بهِ النَّجَّارُ الخَشَبَ لوصولِ الأَثَرِ إلى الخشبِ.

وقولُهُ: (وهُوَ) راجِعٌ إلى الآلةِ وإنْ كانَ مُؤَنَّثاً؛ لأنَّ (ما يُعالِجُ... إلى آخِرِهِ) عبارةٌ عنها وهُوَ[٢] مُذَكَّرٌ، فيجوزُ أنْ يقالَ: (الآلة: هِيَ ما أوْ هُوَ ما)[٣]، ولا يجوزُ أنْ يكونَ راجِعاً إلى اسمِ الآلةِ؛ لأنَّ التعريفَ إنَّما يَصْدُقُ على الآلةِ لا اسمِها إلاَّ على تقديرِ مُضافٍ مَحذوفٍ، أي اسمُ الآلةِ: اسمُ[٤] ما يُعالِجُ، وليسَ بصحيحٍ أيضاً؛ لأنَّهُ يَدخُلُ (القَدُومُ) وأمثالُهُ وليسَتْ باسمِ الآلةِ في الاصطِلاحِ[٥]، وقد عُلِمَ من تعريفِ الآلةِ أنَّها إنَّما تكونُ للأَفْعالِ العِلاجيَّةِ[٦] ولا تكونُ[٧] للأفعالِ/ ١١٩ ـ أ/ اللاَّزِمةِ؛ إذْ لا مَفعولَ لها[٨].

(فَيَجِيْءُ) جوابُ أمَّا، أي: أَمَّا اسمُ الآلةِ فَيَجِيْءُ (على مِثالِ مِحْلَبٍ)[٩] أي: على

---

(١) الجَحْمَرِشُ: المرأةُ العَجوزُ، والعَضرَفُوطُ: ذَكَرُ العَظَاءِ. تد ٢٦٧

(٢) أي: لَفظُ (ما) من قولِهِ: (ما يُعالِجُ). تد ٢٦٨

(٣) فالتأنيثُ باعتبارِ المَرْجِعِ، والتَّذكيرُ باعتبارِ الخَبَرِ، وهُوَ لَفْظُ (ما). تد ٢٦٨

(٤) أي: هُوَ اسمٌ، لا أَنَّهُ يُحْذَفُ الضَّميرُ ويُؤْتَى بَدَلُهُ بلفظِ اسمٍ، كما قد يُتَوَهَّمُ منَ التقديرِ المذكورِ. تد ٢٦٨

(٥) لأنَّ اسمَ الآلةِ في الاصطِلاحِ هُوَ الاسمُ الموضوعُ لآلةٍ باعتبارِ أنَّ العَمَلَ حاصِلٌ بها، وليسَ (القَدُومُ) وأمثالُهُ كذلك، فتَعَيَّنَ ما سَلَكَهُ المُصَنِّفُ. تد ٢٦٨

(٦) قلت: أي المتعدية بقرينة المقابلة.

(٧) سقط من ب وج.

(٨) فلا مُعالجةَ فيها. تد ٢٦٨

(٩) وهُوَ اسمٌ لِمَا يُستعانُ بهِ في الحَلْبِ، وإنْ كانَ في الحقيقةِ اسماً لِمَا يُحلَبُ فيهِ. تد ٢٦٨

مِفْعَلٍ، (و) مثالِ (مِكْسَحَةٍ) أي: على مِفْعَلَةٍ بإلحاقِ التاءِ، ويَقْصُرُ ذلك على السَّماعِ[١] (وَ) مثالِ (مِفْتَاحٍ) أي: على مِفْعالٍ، وإنَّما قالَ كذلك[٢] لِئَلاَّ يَحتاجَ إلى التَّمثيلِ (ومِصْفَاةٍ) هِيَ أَيضاً على مثالِ (مِكْسَحَةٍ)؛ لأنَّ أَصْلَها: مِصْفَوَةٌ، قُلِبَتِ الواوُ ألفاً، لكنْ ذَكَرَها لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ خُرُوجُها حيثُ لم تَكُنْ على وزنِ (مِكْسَحَةٍ) ظاهِراً.

(وقالوا: مِرْقَاةٌ) بكَسْرِ الميمِ (على هذا) أي: على أَنَّها اسمُ آلةٍ كـ(المِصْفاةِ)؛ لأنَّهُ اسمٌ لِمَا يُرقَى بهِ، أي: يُصعَدُ عليهِ وهُوَ السُّلَّمُ، وإنَّما ذَكَرَها لأنَّ فيها بَحْثاً، وهُوَ أَنَّها جاءَتْ بفتحِ الميمِ، وهُوَ ليسَ من صِيَغِ اسمِ الآلةِ ومعناهُما واحِدٌ، فقالَ: (ومَن فتحَ الميمَ) وقالَ: مَرقاةٌ/ ١١٩ ـ ب/ (أرادَ المكانَ) أي: مكانَ الرُّقِيِّ دونَ الآلةِ، قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: قالوا (مَطهَرةٌ ومِطهَرةٌ ومَرقاةٌ ومِرقاةٌ ومَسقاةٌ ومِسقاةٌ)، فمَنْ كَسَرَها شَبَّهَها بالآلةِ التي يُعمَلُ بها، ومَن فَتَحَها قال هذا مَوْضِعٌ يُجعَلُ فيهِ[٣]، فجَعَلَهُ مُخالِفاً لفَتْحِ الميمِ[٤].

وتحقيقُ هذا الكلامِ أنَّ (المِرقاةَ والمِسقاةَ والمِطهَرةَ) لها اعتباراتٌ، أَحَدُهما: أَنَّها أَمْكِنَةٌ، فإنَّ السُّلَّمَ مكانُ الرُّقِيِّ من حيثُ إنَّ الرُّقِيَّ فيهِ[٥]، والآخَرُ: أَنَّها آلاتٌ؛ لأنَّ السُّلَّمَ آلةُ الرُّقِيِّ، فمَنْ نَظَرَ إلى الأَوَّلِ فَتَحَ الميمَ، ومَن نَظَرَ إلى الثَّاني كَسَرَها، فالمَفتوحُ والمَكسورُ إنَّما يُقالانِ لِشَيْءٍ واحِدٍ، لكنَّ النَّظَرَ مُختلِفٌ؛ فافهمْ[٦].

---

(١) فلا يقالُ: مِضْرَبةٌ لعَدَمِ السَّماعِ. تد ٢٦٨

(٢) أي: ذِكْرَ الموزونِ دونَ الوزنِ. تد ٢٦٨، وفي ب: ذلك.

(٣) أي: مُهَيَّأٌ لأنْ يُجْعَلَ فيهِ شيءٌ، سواءٌ حلَّ فيهِ ذلك الشَّيءُ أوْ لم يَحُلَّ. تد ٢٦٩

(٤) ينظر إصلاح المنطق: ١٦١.

(٥) **قلتُ**: أي معتبر وقوع الفِعْلِ فيه، وإلاَّ لَمَا كانَ (المَرقاةُ) بالفتحِ اسمَ مكانٍ.

(٦) إشارةٌ إلى أنَّ وقوعَ مثلِ هذَينِ الاعتبارَينِ لشيءٍ واحدٍ في كلامِ العربِ كثيرٌ. تد ٢٧٠

ولمَّا قالَ: إنَّ صِيَغَ الآلةِ هذهِ المَذْكوراتُ، وقد جاءَتْ أسماءُ آلاتٍ[١] مضمومةَ الميمِ والعينِ، فأَشارَ إليها بقولِهِ: (وشَذَّ/ ١٢٠ ـ أ/ مُدْهُنٌ) للإناءِ الذي جُعِلَ [فيهِ الدُّهنُ][٢]، (ومُسْعُطٌ) للذي جُعِلَ فيهِ السُّعُوطُ[٣] (ومُدُقٌّ) لِمَا يُدَقُّ بهِ (ومُنْخُلٌ) لِمَا يُنخَلُ بهِ (ومُكْحُلَةٌ) للإناءِ الذي جُعِلَ فيهِ الكُحْلُ (ومُحْرُضَةٌ) للذي جُعِلَ فيهِ الأُشْنانُ حالَ كونِها (مَضْمُومةَ الميمِ والعينِ)، والقياسُ كَسْرُ الميمِ وفتحُ العينِ، وفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّها ليسَتْ من أَسماءِ الآلةِ الذي يُبحَثُ عنهُ[٤]، بل هِيَ أَسْماءٌ مَوْضُوعةٌ لآلاتٍ مَخْصُوصةٍ[٥]، فلا وَجْهَ للشُّذوذِ.

قال سيبويهِ: لم يَذْهَبُوا بها مَذْهَبَ الفِعْلِ[٦]، لكنَّها جُعِلَتْ أَسماءً لهذهِ الأَوْعِيَةِ[٧]،

---

(١) في ب وج: الآلة.

(٢) في الأصل: للدهن.

(٣) دواءٌ يُصَبُّ في الأَنْفِ. تد ٢٧٠

(٤) في نسخة: ليست من اسم الآلة يبحث عنها، وعليها كتب صاحب التدريج حاشيته، فأوّلها ليصح المعنى.

(٥) والحاصِلُ أنَّ اعتبارَ العَمَلِ بها داخِلٌ في مفهومِ التسميةِ في المبحوثِ عنها، وخارجٌ في غيرِهِ. تد ٢٧٠

(٦) يَعْنِي لم يَجْعَلُوا هذهِ الأسماءَ المذكورةَ مُتَّصِلَةً بالفعلِ ومشتقَّةً منهُ؛ لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ منَ الفعلِ لم يَجِئْ على (مُفعُلٍ) بضَمِّ الميمِ والعينِ، بل هِيَ أسماءٌ موضوعةٌ لهذهِ الأشياءِ كسائرِ الجوامِدِ، فلا يقالُ (مُدهُنٌ) إلاَّ للآلةِ التي جُعِلَتْ للدُّهْنِ، ولو جُعِلَ الدُّهْنُ في وعاءٍ غيرِهِ لم يُسَمَّ (مُدهُناً). تد ٢٧٠ ـ ٢٧١، **قلت:** الفرقُ بينَ اسمِ الآلةِ الاصطلاحيِّ وغيرِهِ، أنَّ الاصطلاحيَّ عامٌّ باعتبارِ صِدْقِهِ على أيِّ وِعاءٍ يُستَعْمَلُ للتدهينِ مثلاً، وخاصٌّ باعتبارِ أنَّهُ لا يُطلَقُ إلاَّ باعتبارِ وقوعِ التدهينِ بِهِ أي: بالفِعْلِ، وأمَّا غيرُ الاصطلاحيِّ فهُوَ عامٌّ من جهةِ أنَّ التدهينَ لا يُشتَرَطُ وقوعُهُ بِهِ، فالمُدهُنُ يُطلَقُ على الآلةِ التي يُوضَعُ فيها الدُّهنُ وإنْ لم تُستَعْمَلْ للتدهينِ، وخاصٌّ باعتبارِ أنَّهُ لا يُطلَقُ إلاَّ على الوعاءِ المخصوصِ المَصْنُوعِ لذلك دونَ أيِّ وعاءٍ آخَرَ، فبينَهُما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، ولذا فقد يَتَصادَقانِ.

(٧) ينظر شرح الشافية ـ الرضي: ١/ ١٨٧.

إلاَّ (المُنْخُلَ والمُدُقَّ) فإنَّهما اسما آلةٍ، فيَصِحُّ أنْ يقالَ: إِنَّهُما منَ الشَّواذِّ (وجاءَ: مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ) بكَسْرِ الميمِ وفتحِ العينِ (على القياسِ).

هذا (تنبيهٌ) على كيفيَّةِ (بناءِ المَرَّةِ)[1]، وهِيَ: المَصْدَرُ الذي قُصِدَ بهِ إلى الواحدةِ[2] / ١٢٠ ـ ب/ من مرَّاتِ الفِعْلِ باعتبارِ حقيقةِ الفِعْلِ، لا باعتبارِ خُصُوصيَّةِ نَوْعٍ[3]، (المَرَّةُ من مَصْدَرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ) تكونُ (على فَعْلَةٍ بالفتحِ، تقولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) في السَّالِمِ (وقُمْتُ قَوْمَةً) في غيرِهِ، أي: ضَرْباً واحِداً وقياماً واحِداً، وقد شذَّ عن ذلك: (أَتَيْتُهُ إِتْيانَةً ولَقِيْتُهُ لِقاءَةً)، والقياسُ: (أَتْيَةً ولَقْيَةً).

(وَ) المَرَّةُ (مِمَّا زادَ على الثَّلاثةِ) رُباعِيّاً كانَ أوْ ثُلاثيّاً مَزيداً فيهِ تَحْصُلُ (بزيادةِ الهاءِ)، أيِ: تَاءِ التأنيثِ المَوْقُوفِ عليها هاءً في آخِرِ المَصْدَرِ (كالإِعْطاءَةِ والانطِلاقَةِ والاستِخراجَةِ والتَّدَحْرُجَةِ)[4]، هذا الحُكْمُ في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ والمزيدِ فيهِ والرُّباعِيِّ كُلِّها (إلاَّ ما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ منهما) أي: منَ الثُّلاثِيِّ والرُّباعِيِّ، فإنَّهُ إنْ كانَ فيهِ تاءُ التَّأنيثِ (فالوَصْفُ فيهِ بالواحْدَةِ واجِبٌ)[5]، كقولِكَ/ ١٢١ ـ أ/ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحِدةً ودَحْرَجْتُهُ

---

(١) اِعلَمْ أنَّ المصدرَ يكونُ للتأكيدِ والنَّوْعِ والعَدَدِ؛ لأنَّهُ لا يَخلُو إمَّا أنْ يكونَ مدلولُهُ زائداً على مدلولِ الفِعْلِ أوْ لا، الثَّاني التَّأكيدُ، والأوَّلُ لا يَخْلو إمَّا أنْ يَدُلَّ على مرّاتِ صُدُورِ الفِعْلِ أوْ على هيئةِ صُدُورِهِ عنهُ، الأَوَّلُ المرَّةُ، والثَّاني النَّوعُ. تد ٢٧١

(٢) في ج: قصد به الوحدة.

(٣) لمَّا كانَتْ مرَّاتُ الفعلِ تُعتبَرُ تارةً بحَسَبِ الحقيقةِ وتارةً أُخْرى بِحَسَبِ الخُصُوصِيَّاتِ اللاَّحقةِ للحقيقةِ كانَتِ الهيئةُ داخِلةً في مرَّاتِ الفِعْلِ، فأَخْرَجَها بقولِهِ: (باعتبارِ حقيقةِ... الخ). تد ٢٧١

(٤) إذا كانَ للفِعْلِ مصدرانِ أَحَدُهُما أَشْهَرُ في الاستعمالِ منَ الآخَرِ، فالمرَّةُ إنَّما تُبْنَى منَ الأَشْهَرِ، تقولُ: كَذَّبَ تكذيبةً، لا كِذَّابَةً. تد ٢٧٢

(٥) أي: لبيانِ المرَّةِ ولعَدَمِ إِمْكانِ زيادةِ التاءِ؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ اجتماعُ علامَتَينِ من جِنْسٍ واحِدٍ. تد ٢٧٢

دَحْرَجَةً واحِدةً)، [وقاتَلْتُهُ مُقاتَلَةً واحِدةً][١]، واطمَأْنَنْتُ طَمَأْنينةً واحِدةً، والمَصادِرُ التي فيها تاءُ التَّأنيثِ قياسِيٌّ وسَمَاعِيٌّ:

فالقياسِيُّ: مَصْدَرُ (فَعْلَلَ وفاعَلَ) مُطْلَقاً، ومَصْدَرُ (فَعَّلَ) ناقِصاً، ومَصْدَرُ (أَفْعَلَ واستَفْعَلَ) أَجْوَفَينِ.

والسَّماعِيُّ نَحْوُ: رَحْمَةٍ ونِشْدَةٍ وكُدْرَةٍ... وعليكَ بالسَّماعِ[٢].

ويُبنَى منهُ أَيضاً ما يدُلُّ على نَوْعٍ منَ الفِعْلِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُهُ ضِرْبَةً) أي: نَوْعاً منَ الضَّرْبِ، و(جَلَسْتُ جِلْسَةً) أي: نَوْعاً منَ الجُلُوسِ، فأَشارَ إِليهِ بقولِهِ: (والفِعْلَةُ بالكَسْرِ) أي: بِكَسْرِ الفاءِ (للنَّوْعِ منَ الفِعْلِ، تقولُ: هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ) أي: حَسَنُ النَّوْعِ منَ الطَّعْمِ والجُلُوسِ.

وقالَ المُصَنِّفُ [رَحِمَهُ اللهُ تعالى][٣] في شَرْحِ الهادِي[٤]: المُرادُ بـ(النَّوْعِ): الحالةُ التي عليها الفاعِلُ[٥]، تقولُ: (هُوَ حَسَنُ الرِّكْبَةِ) إذا كانَ رُكُوبُهُ/ ١٢١ ـ ب/ حَسَناً، يَعْنِي: ذلكَ[٦] عادَتُهُ في الرُّكُوبِ، و(هُوَ حَسَنُ الجِلْسَةِ)، يَعْنِي: أنَّ ذلك لمَّا كانَ [مَوْجُوداً][٧] منهُ صارَ حالةً لهُ[٨]، ومِثْلُهُ (العِذْرَةُ) لحالةِ وَقْتِ الاعتِذارِ،

---

(١) في الأصل و ب: وقابلته مقابلة واحدة.

(٢) كأبوابِ: كَرَاهِيَةٍ وغَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ وبُغَايَةٍ وزَهَادَةٍ ودِرَايَةٍ. تد ٢٧٣

(٣) من الأصل و ب.

(٤) (الهادي) متنٌ مشهورٌ للزَّنجانِيِّ، شَرَحَهُ المُصَنِّفُ بنفسِهِ، ينظر بغية الوعاة ـ السيوطي: ٢/ ١٢٢، الأعلام ـ الزركلي: ٤/ ١٧٩.

(٥) عندَ الفِعْلِ

(٦) أيِ: الرُّكوبُ الحَسَنُ، وفُهِمَ كونُ ذلك عادتَهُ من صيغةِ (فِعْلَةٍ)، لا منَ الجملةِ الاسميَّةِ ولا منَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ. تد ٢٧٣، وفي د: أن ذلك.

(٧) من ج و د، وفي الأصل: مأخوذاً.

(٨) أي: للفاعِلِ؛ إذِ الحالةُ عَرَضٌ قائِمٌ بمَحَلِّهِ، والقيامُ بالشَّيْءِ أَعَمُّ من أنْ يكونَ قارّاً فيهِ كـ(البياضِ)، أوْ صادِراً منهُ كما هنا، ولمَّا كانَ المُتبادَرُ الأوَّلَ بيَّنَ الشَّارِحُ حقيقتَهُ بما ذَكَرَهُ. تد ٢٧٣

و(القِتْلَـةُ) للحالـةِ التـي قُتِلَ عليهـا، و(المِيْتَـةُ) للحالةِ التي مـاتَ[1] عليها.

هذا في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ الذي لا تاءَ فيهِ، وأمَّا غَيْرُهُ فالنَّوْعُ منهُ كـ(المَرَّةِ) بلا فَرْقٍ في اللَّفْظِ، والفارِقُ القرائِنُ الخارجيَّةُ، تَقولُ: (رَحْمةً واحِدةً) للمَرَّةِ، و(لطيفةً) أوْ نَحْوَها[2] للنَّوْعِ، وكذا: (دَحْرَجَةً واحدةً) و(دَحْرَجَةً لطيفةً) ونَحْوَها، و(انطِلاقَةً [واحدةً])[3] للمَرَّةِ و(حَسَنَةً وقَبيحَةً) أوْ غيرَهُما للنَّوْعِ، وكذا البواقِي.

* * *

---

(١) من ج والأصل، وفي البقية: أميت.

(٢) بالوَصْفِ كما مثَّل، أوْ بالإضافة كما في: (رَحْمَةِ الأبرارِ). تد ٢٧٣

(٣) من ج و هـ.

تمَّ الكتابُ بعونِ اللهِ تعالى وحُسْنِ التوفيقِ

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ

على يدِ العبدِ الضّعيفِ الفقيرِ الحقيرِ المحتاجِ إلى رحمةِ اللهِ تعالى

(لآخي بن أحمد الأصمّ)

غَفَرَ اللهُ لهُ ولوالدَيهِ ولأستاذَيهِ ولذي الحقوق علَيهِ

ولجميعِ المسلمينَ والمسلماتِ والمؤمنينَ والمؤمناتِ

الأحياءِ منهم والأمواتِ

برحمتِكَ يا أرحمَ الراحمينَ

في وقتٍ قبلَ الشافعيِّ رحمةُ اللهِ عليهِ رحمةً واسعةً

من يومِ الثلاثاء من شهرِ ربيعِ الآخِرِ

في تاريخِ (سنةِ ستينَ وثمانٍ وثمانِ مائةٍ) هجريّة

بمقامِ (سُرُر)

حماها اللهُ تعالى وبلادَ المسلمينَ

والمنّةُ للهِ تعالى

*****

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

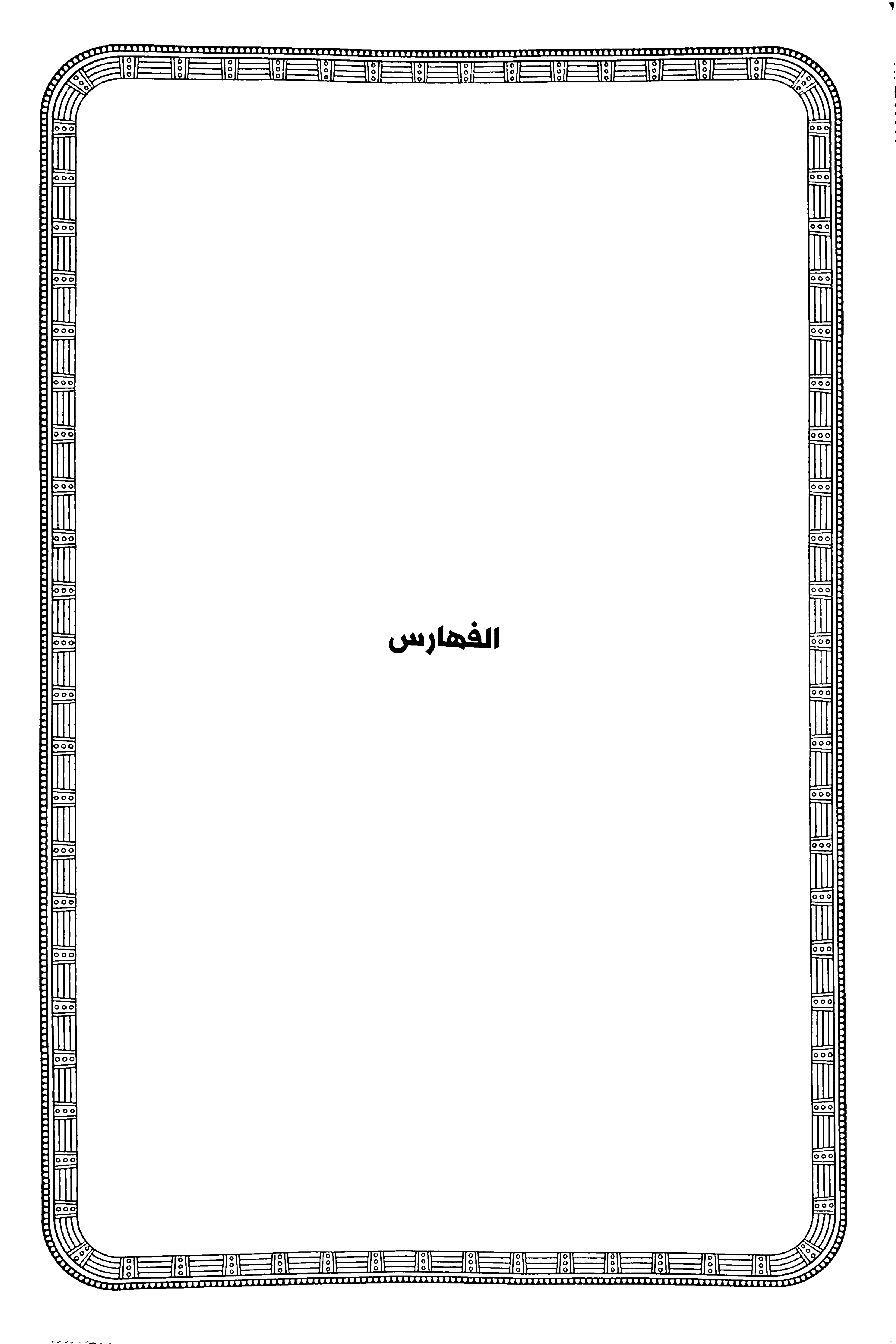
[illegible]

[illegible]

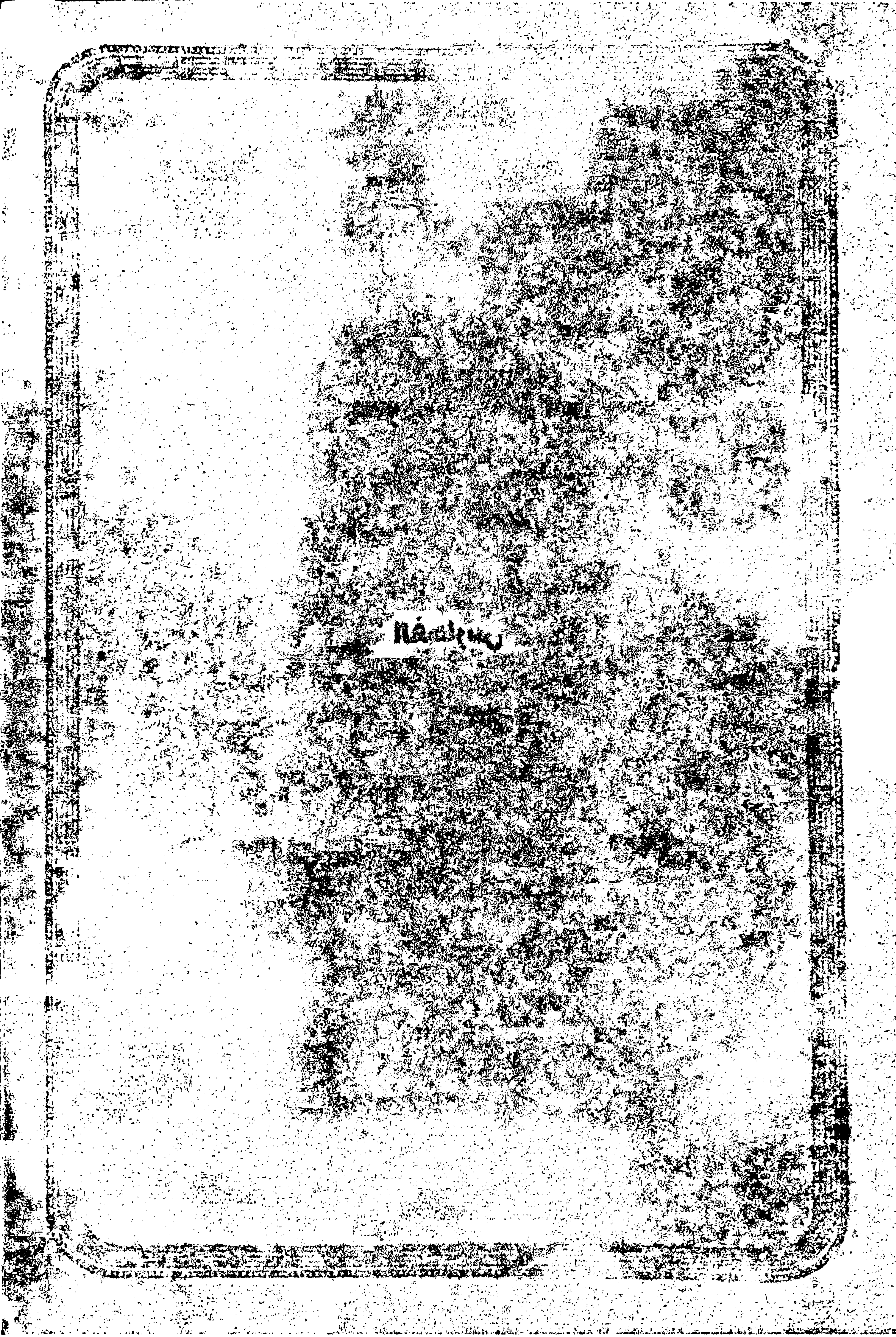
[illegible]

[illegible] تعالى

* *



الفهارس



فهرس الآيات القرآنية

ت	الآية القرآنية	وجه الاستدلال	الصفحة
١	﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً/ الكهف ـ آ: ١٠٨﴾	اسم مصدر للتحويل	١١١
٢	﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ/ الحج ـ آ: ١٥﴾	النصر بمعنى الرزق	١٢٢
٣	﴿وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ/ التوبة ـ آ: ٣٢﴾	مجيء هذا الفعل على فعَل يفعَل من دون تحقق شرط الباب، فهو شاذ قياساً لا استعمالاً	١٢٤
٤	﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا/ يوسف ـ آ: ٦٥﴾	مجيء الفعل (رُدَّتْ) بالكسر مبنياً للمفعول	١٦٥
٥	﴿نَحْنُ نَقُصُّ/ يوسف ـ آ: ٣﴾	استعمال نون المتكلمين للواحد في موضع التعظيم	١٦٧
٦	﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي/ يوسف ـ آ: ١٣﴾	اختصاص المضارع بزمن الحال عند دخول لام الابتداء عليه	١٧٣
٧	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى/ الضحى ـ آ: ٥﴾	تمحض اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية	١٧٣
٨	﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً/ مريم ـ آ: ٦٦﴾	تمحض اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية	١٧٣
٩	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ/ النحل ـ آ: ١٢٤﴾	دلالة لام الابتداء على الحال لتنزيل المستقبل منزلة الحال	١٧٤
١٠	﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً/ التوبة ـ آ: ٨٢﴾	إسكان لام الأمر وكسرها قراءتان	١٨٥
١١	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ/ الحج ـ آ: ٢٩﴾	إسكان لام الأمر وكرها قراءتان	١٨٥
١٢	﴿فلْتفرحوا/ يونس ـ آ: ٥٨﴾	أمر المخاطب باللام، وهو شاذ	١٨٥
١٣	﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ/ العنكبوت ـ آ: ١٢﴾	أمر المتكلم باللام	١٨٦
١٤	﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ/ إبراهيم ـ آ: ٣١﴾	دليل الفراء على حذف لام الأمر في النثر	١٨٨

ت	الآية القرآنية	وجه الاستدلال	الصفحة
١٥	(فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى/ عبس ـ آ: ٦)	حذف إحدى التائين من تتصدّى	١٩٦
١٦	(نَاراً تَلَظَّى/ الليل ـ آ: ١٤)	حذف إحدى التائين من تتلظى	١٩٧
١٧	(تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ/ القدر ـ آ: ٤)	حذف إحدى التائين من تتنزّل	١٩٧
١٨	(لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ/ النور ـ آ: ٦٢)	إدغام الضاد في الشين	١٩٩
١٩	(نَخْسِفْ بِهِمُ/ سبأ ـ آ: ٩)	إدغام الفاء في الباء	١٩٩
٢٠	(يَغْفِرْ لَكُم/ الأحقاف ـ آ: ٣١)	إدغام الراء في اللام	١٩٩
٢١	(ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً/ الإسراء ـ آ: ٤٢)	إدغام الشين في السين	١٩٩
٢٢	(وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ/ يوسف ـ آ: ٤٥)	إدغام الذال في الدال	٢٠١
٢٣	(وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ/ القمر ـ آ: ٩)	قلب التاء دالاً وبيان الدال وعدم إدغامها في الزاي	٢٠١
٢٤	(لَنَسْفَعاً/ العلق ـ آ: ١٥)	قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً	٢٠٤
٢٥	(وَلاَ تَتَّبِعَانِ/ يونس ـ آ: ٨٩)	اتصال نون التوكيد الخفيفة بفعل الاثنين على مذهب يونس	٢٠٧
٢٦	(آلآنَ/ يونس ـ آ: ٩١)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١١
٢٧	(مِّن بَعْدْ ذَّلِكَ/ البقرة ـ آ: ٥٢)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١١
٢٨	(لِبَعْضْ شَّأْنِهِمْ/ النور ـ آ: ٦٢)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١١
٢٩	(ذِي الْعَرْشْ سَّبِيلاً/ الإسراء ـ آ: ٤٢)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١١
٣٠	(اللاَّئْ/ الطلاق ـ آ: ٤)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١٢
٣١	(وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي/ الإنعام ـ آ: ١٦٢)	التقاء الساكنين على غير حدّه	٢١٢
٣٢	(لَتُبْلَوُنَّ/ آل عمران ـ: ١٨٦)	عدم حذف الواو لانفتاح ما قبلها	٢١٦
٣٣	(فَإِمَّا تَرَيِنَّ/ مريم ـ آ: ٢٦)	عدم حذف الواو لانفتاح ما قبلها	٢١٧

ت	الآية القرآنية	وجه الاستدلال	الصفحة
٣٤	﴿كُلُّ أُولَـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ الإسراء ـ آ: ٣٦)	مذهب الزمخشري جواز تقديم نائب فاعل اسم المفعول عليه	٢٢٢
٣٥	﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ الواقعة ـ آ: ٦٥)	التضعيف يلحقه الحذف	٢٣٣
٣٦	﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ الأنبياء ـ آ: ٧٣)	حذف تاء العوض عند الإضافة	٢٨٧
٣٧	﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ التوبة ـ آ: ١٠٩)	خلاف في ألف (هار)، أهي ألف (فاعل) أم عينه؟	٢٩٦
٣٨	﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ البقرة ـ آ: ٢٣٣)	قراءة مجاهد إهمال (أن المصدرية)	٣١٣
٣٩	﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ القارعة ـ آ: ٧)	قلب الواو ياءً	٣٢٤
٤٠	﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً﴾ مريم ـ آ: ٢٨)	وزن فعول من اليائي	٣٣٠
٤١	﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ مريم ـ آ: ٢٠)	وزن فعول من اليائي	٣٣٠
٤٢	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف ـ آ: ٥٦)	فعيل بمعنى مفعول	٣٣٠
٤٣	﴿اسْتَحْوَذَ﴾ المجادلة ـ آ: ١٩)	وقوع الواو رابعة مع عدم القلب	٣٣٣
٤٤	﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ الأنفال ـ آ: ٤٢)	الإدغام في (حيّ) هو الكثير في كلامهم	٣٣٩
٤٥	﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ القيامة ـ آ: ٤٠)	عدم الإدغام حال النصب	٣٤٢
٤٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً.... الآية﴾ البقرة ـ آ: ٢٦)	لغة الحجاز إثبات اليائين في (يستحيي)	٣٤٣
٤٧	﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ﴾ القرة ـ آ: ٤٩)	لغة الحجاز إثبات اليائين في (يستحيي)	٣٤٣
٤٨	﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ الأنعام ـ آ: ٧١)	عودة الهمزة الثانية عند انفتاح ما قبلها	٣٥٧
٤٩	﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾ التوبة ـ آ: ٤٩)	عودة الهمزة الثانية عند انضمام ما قبلها	٣٥٧
٥٠	﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ البقرة ـ آ: ٢٨٣)	عودة الهمزة الثانية عند انكسار ما قبلها	٣٥٧
٥١	﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ طه ـ آ: ١٣٢)	مجيء (مر) على الأصل	٣٥٨

ت	الآية القرآنية	وجه الاستدلال	الصفحة
٥٢	(سَأَلَ سائِلٌ/ المعارج ـ آ: ١)	قلب الهمزة ألفاً قراءة سبعية	٣٥٩
٥٣	(فَأْوُوا/ الكهف ـ آ: ١٦)	عودة الهمزة الثانية عند سقوط همزة الوصل	٣٦٢

❊ ❊ ❊

فهرس الأحاديث

ت	الحديث	وجه الاستدلال	الصفحة
١	(قُومُوا فِلأُصَلِّ لَكُمْ)	أمر المتكلم باللام	١٨٦
٢	(لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)	إفادة اللام الغيبة والتاء الخطاب	١٨٧
٣	(فَمُرْ برَأسِ التِّمثالِ ومُرْ بالسِّتْرِ ومُرْ برأسِ الكلبِ)	استعمال فعل الأمر من (أمر) من دون الهمزة	٣٥٨
٤	(كانَ يَأْكُلُ الطِّبِّيخَ بالرُّطَبِ)	تقديم الطاء على الباء	٣٧٨

❊ ❊ ❊

فهرس الأشعار

ت	النص الشعري	وجه الاستدلال	الصفحة
١	[فلـو] أنَّ الأطبـا كانُ حولـي	حذف واو الجماعة ندوراً	١٥٦
٢	فإنْ تزجراني يا ابْن عفَّانَ أنْزَجِرْ وإنْ تَدَعانـيْ أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا	استعمال لفظ الاثنين للواحد	١٧٨
٣	فقلْتُ لِصاحِبِيْ: لا تَحْبِسانا بِنَزْعِ أُصولِهِ واجْدَزَّ شِيْحا	استعمال لفظ الاثنين للواحد	١٧٨
٤	مُحَمَّدُ تَفْدِ نفْسَكَ كُلُّ نفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا	حذف لام الأمر وبقاء الجزم	١٨٧
٥	قُلْتُ لبَوَّابٍ على قُصورها: تِأْذَنْ فإِنِّي حَمْؤُها وَجارُها	حذف لام الأمر وبقاء الجزم	١٨٧
٦	ألَا فَارْحَمُوني يا إلهَ مُحَمَّدِ فَإنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ	استعمال لفظ الجمع للواحد	١٩٢
٧	يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما	استعمال الأصل المرفوض بذكر الهمزة في (يؤكرم)	١٩٥
٨	هُوَ الجَوَادُ الذي يُعْطِيكَ نائِلَهُ عَفْواً وَيُظْلَمُ أحْياناً فَيَظْطَلِمُ	رواية الأوجه الثلاثة في (فيظطلم)	٢٠٠
٩	تُنْجِي على الشَّوْكِ جُرازاً مِقْضَبا والهَرمَ تُذْرِيهِ ادَّراءً عَجَبا	قلب الذال دالاً في (ادراءً)	٢٠١
١٠	فَقُلْتُ لصاحِبِي: لا تَحْبِسانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيْحا	شذوذ قلب تاء افتعل مع الجيم دالا من (واجدزّ)	٢٠٢
١١	يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مالَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما	قلة لحوق نون التوكيد الفعل المنفي	٢٠٤
١٢	رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ	لحوق نون التوكيد بالفعل المضارع الداخلة عليه (رب) للتقليل	٢٠٥

ت	النص الشعري	وجه الاستدلال	الصفحة
١٣	لا تُهيـنَ الفقيـرَ عَلَّـكَ أنْ تَرْكَـعَ يَوْمـاً والدَّهْـرُ قـد رَفَعَـهْ	حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين	٢٠٨
١٤	إذا الكِـرامُ ابتَـدَرُوا البـاعَ بَـدَرْ تَقَضِّـيَ البـازِيِّ إذا البـازُ كَسَـرْ	التضعيف يلحقه الإبدال	٢٣١
١٥	مِسْـنا السَّـماءَ فنِلناهـا ودامَ لَنَـا حتَّـى نَـرَى أُحُـداً يَهـوِي وثُهلانـا	التضعيف يلحقه الحذف	٢٣٢
١٦	خـلا أنَّ العِتـاقَ مـنَ المَطايـا أَحَسْـنَ بـهِ فهُـنَّ إليـه شُـوْسُ	التضعيف يلحقه الحذف	٢٣٣
١٧	خـلا أنَّ العِتـاقَ مـنَ المَطايـا حَسِـيْنَ بـه فهُـنَّ إليـهِ شُـوْسُ	إبدال السين ياءً	٢٣٤
١٨	مهـلاً أعـاذلُ قـد جرّبـتِ مـن خُلُقي أنّـي أَجُـودُ لأَقـوامٍ وإنْ ضَنِنُـوا	فكّ التضعيف للضرورة	٢٤١
١٩	ومَـنْ يَـكُ ذا فَضْـلٍ فَيَبْخَـلْ بِفَضْلِـهِ علـى قَوْمِـهِ يُسْـتَغْنَ عَنْـهُ ويُذْمَـمِ	فكّ الإدغام للمجزوم لغة حجازية	٢٤٣
٢٠	ذُمَّ المَنَـازِلَ بَعْـدَ مَنْزِلَـةِ اللِّـوَى والعيْـشَ بعْـدَ أُولئِـكَ الأَيَّـامِ	رواية الأوجه الثلاثة في الفعل (ذمّ)	٢٤٧
٢١	أُعْـدُدْ مِـنَ الرَّحْمَـنِ فَضْـلاً وَنِعْمَـةً عَلَيْـكَ إذَا مَـا جَـاءَ لِلْخَيْـرِ طَالِـبُ	جواز الإدغام والفكّ عند الحجازيين	٢٤٨
٢٢	عَجِبْـتُ لِمَولُـودٍ وَلَيـسَ لَـهُ أَبٌ وَذِي وَلَـدٍ لَـم يَلْـدَهُ أَبَـوانِ	عدم عودة المحذوف مع زوال علة الحذف	٢٥٩
٢٣	قَعِيْـدَكِ أَلاّ تُسـمِعيني مَلامَـةً ولا تَنْكِئِـي قَـرْحَ الفُـؤَادِ فَيِيْجَعَا	كسر حرف المضارعة عند بني أسد لاجتماع اليائين	٢٦٠
٢٤	لَيْـتَ شِـعْرِيْ عَـنْ خَلِيْلِـيْ مـا الَّـذي غَالَـهُ فـي الحُـبِّ حَتَّـى وَدَعَـهْ	استعمال ماضي يدع الممات للضرورة	٢٦٥
٢٥	إذا مـا اسْـتَحَمَّتْ أَرْضُـهُ مِـنْ سَـمَائِهِ جَـرَى وَهْـو مَـوْدُوعٌ وَوادِعٌ مُصَـدَّقُ	استعمال اسم المفعول والفاعل من يدع	٢٦٥

ت	النص الشعري	وجه الاستدلال	الصفحة
٢٦	قــامَ بهــا يَنْشُــدُ كلَّ مَنْشَــدِ وَايْتَصَلَــتْ بِمِثْــلِ ضَــوْءِ الفَرْقَدِ	ابدال الياء من التاء على لغة	٢٧٠
٢٧	وَسَــائِلَةٍ بِظَهْــرِ الغَيْــبِ عَنِّــي أَعــارَتْ عَيْنُــهُ أمْ لــمْ تِعَــارا	الإعلال في (أعارت) مع أن الأصل التصحيح	٢٨٨
٢٨	فَمِثْلِـكِ حُبْلَى قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ فَأَلْهَيْتُهـا عَــنْ ذِي تَمَائِـمَ مُحْـوِلِ	عدم الإعلال في (محول) وهو الفصيح	٢٨٩
٢٩	حتَّـى تَذَكَّـرَ بَيضـاتٍ وَهَيَّجَـهُ يَـومَ الـرّذاذِ عليـهِ الدَّجْـنُ مَغْيُـومُ	استعمال اسم المفعول عند بني تميم من غير إعلال	٣٠٠
٣٠	قـدْ كانَ قَوْمُـك يَحْسَـبونَكَ سَـيِّداً وإخــالُ أنَّــكَ سَــيِّدٌ مَغْيُــونُ	استعمال اسم المفعول عند بني تميم من غير إعلال	٣٠٠
٣١	هَجَـوْتَ زبّـانَ ثـمَّ جِئْـتَ مُعْتَـذِراً مـنْ هَجْـوِ زبّانَ لـم تَهْجُـو ولَـم تَدَعِ	إثبات الواو مع الجازم	٣١٢
٣٢	أَلَــمْ يأتِيــكَ والأنبــاءُ تَنمِــي بِمَــا لاقَــتْ لَبُــونُ بَنــي زِيــادِ	إثبات الياء مع الجازم	٣١٢
٣٣	وَتَضحَــكُ مِنِّــي شَــيْخَةٌ عَبْشَــمِيَّةٌ كَأَنْ لَــمْ تَــرَىْ قَبْلِــيْ أَسِــيْراً يَمَانِيًــا	إثبات الألف مع الجازم	٣١٢
٣٤	فَمَــا سَــوَّدَتْنِي عَامِــرٌ عَــنْ وِرَاثَــةٍ أَبَــى اللــهُ أَنْ أَسْــمُوْ بــأُمٍّ وَلا أَبِ	عدم إعمال (أن المصدرية)	٣١٣
٣٥	أَنْ تَقْــرَآنِ عَلَــى أَسْــمَاءَ وَيْحَكُمَــا مِنِّــي السَّــلَامَ وَأَنْ لَا تُشْــعِرَا أَحَــدَا	عدم إعمال أن المصدرية	٣١٣
٣٦	فَآلَيْــتُ لَا أَرْثِــي لَهَــا مِــنْ كَلَالَــةٍ وَلَا مِــنْ حَفَــىً حَتَّــى تُلَاقِــيْ مُحَمَّــدَا	عدم إعمال (حتى الناصبة)	٣١٣
٣٧	نَسْــتَوْقِدُ النَّبْــلَ بِالحَضِيْــضِ وَنَصْــ طَــادُ نُفُوسَــاً بُنَــتْ عَلَــى الكَــرَمِ	لغة طيء قلب الكسرة مما آخره ياء فتحة	٣٢٤
٣٨	لَقَــدْ عَلِمَــتْ عِرْسِــيْ مُلَيْكَــةُ أَنَّنِــيْ أَنَــا اللَّيْــثُ مَعْدِيّــاً عَلَيْــهِ وَعَادِيَــا	الهروب من الواوين إلى الياء	٣٢٩

ت	النص الشعري	وجه الاستدلال	الصفحة
٣٩	عَيُّـوا بِأَمْرِهِـمُ كَمَـا عَيَّـتْ بِبَيْضَتِهَـا الحَمَامَـةْ	تحقق الإدغام في عيّوا وعيّت	٣٤٠
٤٠	وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا	عدم الإدغام في (حيوا) على لغة من لا يدغم في المفرد ويقول (حيِيَ)	٣٤١
٤١	واللـهُ يُبقِيـكَ لنـا سَـالماً بُـرْداكَ تَبْجِيـلٌ وَتَعْظِيـمُ	خلو الجملة الحالية من الواو لوقعها عقب حال مفردة	٣٥٤
٤٢	أَلَمْ تَرَ مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَ وَيَسْمَعُ	من ضرورة الشعر تحقيق الهمزة في (يرأ)	٣٦٤
٤٣	أُرِيْ عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ	من ضرورة الشعر تحقيق الهمزة في (ترأياه)	٣٦٤
٤٤	صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلابِ	حذف الهمزة من (رأيت)	٣٦٥
٤٥	فَأَصْبَحَ العَيْنُ رُكُوداً عَلَى الأَوْ شَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي المَوْحَلِ	من الشاذ بناء اسم المكان من المعتلّ الفاء بالفتح والقياس الكسر	٣٧٥
٤٦	مُخْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّئِيُّ وصالِيَاتٌ لِلصَّلَى صُلِيُّ	بناء اسم المكان من الزائد على الثلاثة على وزن اسم المفعول	٣٧٧

❋❋❋

فهرس أسماء العلماء والكتب

ت	اسم العالم والكتاب	وجه الاستدلال	الصفحة
١	واختارَ(التَّحْويـلَ) على (التَّغْييرِ)؛ لِمَـا في التَّحويلِ مـنْ مَعْنَـى (النَّقْـلِ)، قـال فـي المُغـرَبِ: التَّحْويلُ: نَقْـلُ الشَّـيْءِ مـنْ مَوْضِعٍ إلـى آخَرَ	معنى التحويل	١١١
٢	وقال في الصِّحاحِ: التَّحَوُّلُ: [التَّنَقُّلُ] منْ مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ آخَرَ، وحَوَّلَهُ فتَحَوَّلَ	معنى التحويل	١١١
٣	فإنَّ الكوفيِّينَ يَجعلونَ المَصْدَرَ مُشْتَقّاً منَ الفِعْلِ	أصالة الفعل في الاشتقاق	١١٣
٤	قالَ أبو عبيدةَ في قولِهِ تعالى: (مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ/ الحج ـ آ: ١٥) أي: [أنْ] لن يَرْزُقَهُ اللهُ،	النصر بمعنى الرزق	١٢٢
٥	قالَ الزَّوْزَنِيُّ: ولا ثالثَ لَهُما [فيما سَمِعْنا]	نقل الفعل إلى أفعل فيصير لازماً	١٣١
٦	والوَجْهانِ جائِزانِ عندَ سيبويهِ	تحديد الحرف الزائد في صيغة فعَّلَ، أهو الأول أم الثاني	١٣٢
٧	قال أبو عَمْرٍو: سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ عنهُ فقالَ: (هكذا) فَقَدَّمَ بَطْنَهُ وأَخَّرَ صَدْرَه	تحديد معنى اقعنسس	١٣٩
٨	والـذي يُغيِّـرُ (البـاءُ) معنـاهُ يَجِـبُ فيـهِ عنـدَ المُبَرِّدِ مُصاحَبَـةُ الفاعِـلِ للمفعـولِ بِهِ	لـزوم معنـى المصاحبـة عنـد تعديـة الباء معنـى الفعل	١٤٦
٩	قال سيبويهِ: (الباءُ) في مِثْلِهِ كـ(الهَمْزَةِ والتَّضْعيفِ)	تجويز المصاحبة وعدمها عند تعدية الباء معنى الفعل	١٤٧
١٠	كذا قالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ (الرضي)	سماعية تعدية الفعل بالهمزة والتضعيف	١٤٨
١١	قال في الصِّحاحِ: الألفُ على ضَرْبَيْنِ: ليِّنةٍ ومُتَحَرِّكةٍ، فاللَّيِّنةُ تُسَمَّى (ألفاً)، والمُتَحَرِّكةُ تُسَمَّى (همزةً)	تسمية همزة الوصل ألفاً	١٥٩
١٢	وحَكَى قُطْرُبٌ: (ضِرْبَ) بِنَقْلِ كسرةِ الرَّاءِ إلى الضَّادِ	نقل عن العرب لوزن خارج عن وزن الماضي المبني للمفعول	١٦٤
١٣	وأجازَ الفَرَّاءُ حَذْفَها في النَّثْرِ، كقولِكَ: (قلْ لهُ يَفْعَلْ)	حذف لام الأمر الجازمة مع بقاء عملها	١٨٨

١٤	والكوفيُّونَ على أنَّهُ مجزومٌ، وأَصْلُ: اِفْعَلْ (لِتَفْعَلْ)	جزم فعل الأمر عند الكوفيين	١٩٠
١٥	زِيدَتْ ساكِنةً عندَ الجُمهورِ	همزة الوصل تزاد ساكنة عند الجمهور ثم يعتريها التحريك	١٩٣
١٦	وظاهِرُ مَذْهَبِ سيبويهِ أنّها زِيدَتْ مُتَحرِّكةً بالكَسْرِ	همزة الوصل تزاد متحرّكة عند سيبويه أصالةً	١٩٣
١٧	ويُسَمِّيها الخليلُ (سُلَّمَ اللِّسانِ)	تسمية همزة الوصل عند الخليل سلّم اللسان	١٩٤
١٨	واختُلِفَ في المَحْذوفِ، فَذَهَبَ البصريُّونَ إلى أنَّهُ هُوَ الثّانيةُ	مذهب البصريين أن المحذوف من تائي (تفعّل) الثانية	١٩٧
١٩	فإنَّهما لا يَلْحَقانِ في السَّعَةِ إلاَّ ما فيهِ معنى الطَّلَبِ أوْ شِبْهِهِ، وعليهِ جميعُ المُحَقِّقِينَ	مذهب المحققين توافر هذه الشرائط لاتصال نوني التوكيد بالفعل المضارع	٢٠٣
٢٠	وقالَ سيبويهِ: يَجوزُ في الضَّرورةِ: (أَنْتَ تَفْعَلَنَّ)	جوّز سيبويه دخول نون التوكيد على المضارع الخالي من معنى الطلب	٢٠٥
٢١	وأَمّا ما أجازَهُ يونُسُ والكوفيُّونَ من دخولِ الخفيفةِ في فِعْلِ الاثنَيْنِ وجماعةِ النِّساءِ ـ باقيةً على السُّكونِ عندَ يونسَ ومُتَحَرِّكةً بالكَسْرِ عندَ بَعْضٍ، فلا يَصْلُحُ للتَّعْويلِ؛ لمُخالفَتِهِ القِياسَ واستعمالِ الفُصَحاءِ	مذهب يونس والكوفيين تجويز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النساء مع لزومه التقاء الساكنين والردّ عليهما	٢٠٧
٢٢	وأشارَ ابنُ الحاجِبِ إلى جوابِهِ بأنَّ الثقيلةَ هِيَ الأَصْلُ والخفيفةُ فَرْعُها	مذهب ابن الحاجب أن نون التوكيد الثقيلة أصل الخفيفة، وما لا يجوز مع الأصل لا يجوز مع الفرع	٢٠٩
٢٣	ألا يُرى أنَّ يونُسَ حينَ أَدْخَلَها في فِعْلِ الاثنَيْنِ وجماعةِ النِّساءِ أَدْخَلَ الألفَ، وقالَ: (اِضْرِبانْ واضْرِبْنانْ) دونَ (اِضْرِبْنَنْ)	تقوية لقول ابن الحاجب أن الثقيلة أصل الخفيفة، وما لا يجوز مع الأصل لا يجوز مع الفرع	٢٠٩
٢٤	وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ أصالةَ الثقيلةِ إنَّما هِيَ عندَ الكوفِيِّينَ على ما نُقِلَ	تضعيف لقول ابن الحاجب بأن أصالة الثقيلة على الخفيفة مذهب كوفي	٢٠٩
٢٥	وأَجابَ بعضُهم: بأنَّهُ تنبيهٌ على أنَّ النُّونَ تُحذَفُ منَ الفِعْلِ مِنْهُما على مَذْهَبِ يونُسَ	دفاع عن المصنف في إطلاق عبارته بدخول نوني التوكيد على الأفعال الخمسة	٢١٣

٤٧	والمَحْـذوفُ ألـفُ (إفعـالٍ) لا عَيـنُ الفِعْـلِ عنـدَ الخليـلِ وسـيبويهِ، والـوَزْنُ (إفعَلَةٌ)، وعَيـنُ الفِعْلِ عنـدَ الأَخْفَـشِ، والـوَزْنُ (إفالَـةٌ)، ولِكُلٍّ مُناسَـباتٌ يُطَّلَـعُ عليهـا في (مَصُـونٍ ومَبيـعٍ)، وكلامُ صاحِبِ المِفْتـاحِ وصاحِـبِ المُفَصَّـلِ صَريـحٌ فـي أنَّ المَحْـذوفَ العَيْـنُ	خلاف في تحديد المحذوف من وزن (إفعالاً) نحو (إجواباً)	٢٨٧
٤٨	ورَوَى الأَصْمَعِيُّ: (مُغْيِل)	رواية بيت أمرئ القيس مع رواية (محوِل)، وكلاهما من دون إعلال	٢٨٩
٤٩	ونَحْوُ: (استَحْوَذَ واستَصْوَبَ واستَجْوَبَ واستَنْوَقَ الجَمَلُ) منَ الشَّواذِّ تنبيهاً على الأَصْلِ، وقال أبو زيدٍ: هذا البابُ كُلُّهُ يَجُوزُ أنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ على الأَصْلِ، كذا في الصِّحاحِ	نقل يفيد جواز التكلم في النثر بهذه الأوزان من دون إعلال	٢٨٩
٥٠	والأَصْـلُ: (صـاوِنٌ وبايِـعٌ) قُلِبَـتِ الـواوُ واليـاءُ هَمْـزةً؛ لأنَّ الهَمْـزَةَ فـي هـذا المَقـامِ أَخَـفُّ مِنْهُما، هكـذا قـالَ بَعْضُهُـم	طريقة في إعلال اسم الفاعل من الأجوف	٢٩٤
٥١	وَوَقَعَ في المُفَصَّلِ في بَحْثِ الإبدالِ: أنَّ الهمزةَ مُنْقَلِبَةٌ عنِ الألفِ المُنْقَلِبةِ، وفي بَحْثِ الإعلالِ: أنَّها مُنْقَلِبةٌ عنِ الواوِ والياءِ	كلام الزمخشري محتمل لطريقتي إعلال (صائن)، بأن الهمزة إما منقلبة من الألف أو منقلبة من الواو	٢٩٥
٥٢	قال صاحِبُ الكشَّافِ في قولِهِ تعالى: (شَفَا جُرُفٍ هَارٍ) وَوَزْنُهُ: (فَعِلٌ)، قَصُرَ عن (فاعِلٍ)، وَنظيرُهُ (شاكٍ) في (شاوِكٍ)، وألِفُهُ ليسَتْ بألفِ فَاعِلٍ، وإنَّما هِيَ عينُهُ، وأَصْلُهُ: (هَوَرَ وشَوَكَ)، وقال في المُفَصَّلِ: ورُبَّما يُحذَفُ العينُ فيقالُ: (شاكٍ)، والصَّوابُ هذا	اختلاف الزمخشري في أصل (هار)، وهل ألفه عين الفعل	٢٩٦
٥٣	(والمَحْذوفُ واوُ المَفْعولِ عندَ سيبويهِ)	مذهب سيبويه أن المحذوف من (مصون) واو المفعول	٢٩٨
٥٤	(وَ) المَحْـذوفُ (عيـنُ الفِعْـلِ عنـدَ أبـي الحَسَـنِ الأَخْفَـشِ)	المحـذوف مـن (مصـون) عيـن الفعـل عنـد الأخفـش)	٢٩٨
٥٥	ومَذْهَبُ سيبويهِ أَوْلَى	ترجيح مذهب سيبويه على مذهب الأخفش	٢٩٨

٦٦	وقال المازنيُّ: لم تُحذَفْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ وإلاَّ لَرَدُّوها إذا قالوا: (هُوَ يَسْتَحِي)، ولقالُوا: (يستَحْيِيْ)	ردّ المازني على سيبويه في تعليل حذف الألف من (استحى)	٣٤٤
٦٧	وفـي كلامِ سيبويهِ أيضـاً نَظَـرٌ؛ لأنَّـهُ يُوهِـمُ أنَّ المحـذوفَ هُـوَ الـلامُ، والحـقُّ أنّـهُ العيـنُ	تضعيف كلام سيبويه في إعلال الفعل (استحى)	٣٤٥
٦٨	قالَ الخليلُ لأَصحابِهِ: كيفَ تَنْطِقُونَ بـ(الجيم) من (جَعْفَرَ)، فقالوا: جيمٌ، فقالَ: إنَّما نَطَقْتُم بالاسمِ ولم تَنطِقوا بالمَسؤولِ عنهُ، والجوابُ (جَ)؛ لأنَّهُ المُسَمَّى	الفرق بين أسماء الحروف ومسمياتها	٣٥٠
٦٩	وقالَ الأَخْفَشُ: ألفُ الواوِ مُنقلِبةٌ منَ الواوِ، وقيلَ: منَ الياءِ	مذهب الأخفش في أصل (واو)، فألفه عنده منقلبة من الواو وعند غيره من الياء	٣٥٠
٧٠	وفي قراءةِ السَّبعَةِ: (سَأَلَ سائِلٌ/ المعارج ـ آ: ١) بالألفِ	قلب الهمزة ألفاً	٣٥٩
٧١	فقيلَ: (ساءٍ وجاءٍ) والوزنُ: فاعٍ، هذا قولُ سيبويهِ	طريقة سيبويه في إعلال هاتين الصيغتين	٣٦١
٧٢	وقالَ الخليلُ: أَصْلُهما (ساوِئٌ وجايِئٌ)... فقيل: (ساءٍ وجاءٍ)، والوزنُ: فالٍ	طريقة الخليل في إعلال هاتين الصيغتين	٣٦١
٧٣	ورُجِّحَ قولُ الخليلِ بِقِلَّةِ التغييرِ؛ لِمَا في قولِ سيبويهِ من إعْلالَينِ ليسا فيهِ	ترجيح إعلال الخليل على إعلال سيبويه	٣٦١
٧٤	وقال ابنُ الحاجِبِ: قولُ سيبويهِ أَقْيَسُ، ومـا ذَكَـرَهُ الخليلُ لا يَقومُ عليهِ دليلٌ، وهُوَ جارٍ على قياسِ كلامِهِم	ترجيح إعلال سيبويه على إعلال الخليل	٣٦١
٧٥	وقَوْلُ مَنْ قالَ: (اتَّزَرَ) من (ايْتَزَرَ) خَطأٌ	تخطئة من أرجع هذه الصيغة إلى ما ذكر، بل هي من (ائتزر)	٣٧١
٧٦	قال ابنُ السِّكِّيتِ في (إِصْلاحِ المَنْطِقِ): الفتحُ في كُلِّها جائِزٌ ولم نَسمَعْهُ، يَعْنِي في الكُلِّ	أجاز ابن السكيت في الأوزان التي شذّت عن اسمي الزمان والمكان أن تنطق على الأصل بالفتح	٣٧٤
٧٧	قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: «وزَعَمَ الكِسائِيُّ أنَّهُ سَمِعَ (مَوْجَلاً) بالفتحِ، وسَمِعَ الفرّاءُ (مَوْضَعاً) بالفتحِ» قالَ الشَّاعِرُ على ما رواهُ الكِسائِيُّ	بناء اسم المكان من المعتل الفاء بالفتح مع أن القياس الكسر	٣٧٤

٧٨، ٧٩	ولي هُنا نَظَرٌ؛ لأنَّهم يقولونَ: مُعْتَلُّ الفاءِ يُكسَرُ أبداً ومُعْتَلُّ اللامِ يُفتَحُ أبداً، فلم يُعلَمْ أنَّ مُعْتَلَّ الفاءِ واللامِ كيفَ حُكْمُهُ؟ أيُفتَحُ أمْ يُكسَرُ؟ وكثيراً ما تَرَدَّدْتُ في ذلك حتَّى وَجَدْتُ في تصانيفِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ أنَّهُ مفتوحُ العينِ كـ(النَّاقصِ)، نَحْوُ: (مَوقَى) بفتحِ القافِ، وفي كلامِ صاحِبِ المفتاحِ أيضاً إيماءٌ إلى ذلك	حكم بناء اسمي الزمان والمكان من معتل الفاء واللام (اللفيف المفروق) ٣٧٥
٨٠	قالَ ابنُ الحاجِبِ: وأمَّا ما جاءَ على (مَفعُلَةٍ) بالضَّمِّ فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفِعْلِ لكنَّها بمنزلةِ (قارورةٍ) وشِبْهِها	تحقيق مفهوم اسم المكان ٣٧٦
٨١	وقالَ بعضُ المُحَقِّقِينَ: إنَّ ما جاءَ على (مَفعُلَة) بالضَّمِّ يُرادُ بها أنَّها موضوعةٌ لذلك ومُتَّخَذَةٌ لهُ، فـ(المَقبَرَةُ) بالفتحِ مكانُ الفِعْلِ، وبالضَّمِّ البُقْعَةُ التي من شَأْنِها أنْ يُقبَرَ فيها، أي: التي هِيَ المُتَّخَذَةُ لذلك	تحقيق مفهوم اسم المكان ٣٧٦
٨٢	قالَ في ديوانِ الأَدَبِ: الطِّبِّيخُ لُغَةٌ في البِطِّيخِ، وهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ	نقل عن المعجم في توجيه وزن مبطخة ومطبخة ٣٧٨
٨٣	قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: قالوا (مَطهَرةٌ ومِطهَرةٌ ومَرقاةٌ ومِرقاةٌ ومَسقاةٌ ومِسقاةٌ)، فمَنْ كَسَرَها شَبَّهَها بالآلةِ التي يُعمَلُ بها، ومَن فَتَحَها قال هذا مَوْضِعٌ يُجعَلُ فيهِ، فجَعَلَهُ مُخالِفاً لفَتْحِ الميمِ	الفرق بين اسم الآلة واسم المكان وأثر الفتح والكسر في تحديد الدلالة ٣٨٠
٨٤	قال سيبويهِ: لم يَذْهَبُوا بها مَذْهَبَ الفِعْلِ، لكنَّها جُعِلَتْ أسماءً لهذهِ الأَوْعِيَةِ	تحقيق مفهوم اسم الآلة ٣٨١
٨٥	وقالَ المُصَنِّفُ في شَرْحِ الهادِي: المُرادُ بـ(النَّوْعِ): الحالةُ التي عليها الفاعِلُ، تقولُ: (هُوَ حَسَنُ الرِّكْبَةِ) إذا كانَ رُكُوبُهُ حَسَناً، يَعْنِي: ذلك عادَتُهُ في الرُّكُوبِ	مفهوم مصدر النوع والهيئة ٣٨٣

***

فهرس مصادر ومراجع التحقيق

١ ـ أدب الكاتب: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٢ ـ أسرار العربية: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم، ط ١، ١٩٩٩م.

٣ ـ أسنى المطالب في شرح روض الطالب: الأنصاري، زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

٤ ـ إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠٢م.

٥ ـ الأصمعيات: الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٧، ١٩٩٣م.

٦ ـ الأصول في النحو: ابن السراج، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧ ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٨ ـ الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٣م.

١٠ ـ إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، الحسن بن عبد الله (ت ق ٦ هـ)، تح: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

١١ ـ الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٣م.

١٢ ـ الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط ٣.

١٣ ـ البحر المحيط: أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤ ـ بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب (ت ١٤٢٢هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٥م.

١٥ ـ تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٧ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: الزيلعي، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)، تح: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.

١٨ ـ تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني: عبد الحق بن عبد الحنّان الجاوي (ت ١٣٢٤هـ)، المكتبة الهاشمية، تركيا، ط ١، ٢٠١٢م.

١٩ ـ التذكرة الحمدونية: ابن حمدون، محمد بن الحسن (ت ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

٢٠ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٢١ ـ تصحيح لسان العرب: تيمور، أحمد بن إسماعيل (ت ١٣٤٨هـ)، دار الآفاق العربية، مصر، ط ١، ٢٠٠٢م.

٢٢ ـ التصريح بمضمون شرح التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢٣ ـ تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٢٤ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٨م.

٢٥ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ط ١.

٢٦ ـ الجمل في النحو: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٩٩٥م.

٢٧ ـ جمهرة أشعار العرب: القرشي، أبو زيد محمد (ت ١٧٠هـ)، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة.

٢٨ ـ جمهرة اللغة: الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

٢٩ ـ الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٢م.

٣٠ ـ حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبكار وشوارد الأفكار): السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.

٣١ ـ حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٢ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

٣٣ ـ الحماسة البصرية: أبو الحسن البصري، علي بن أبي الفرج (ت ٦٥٩هـ)، تح: مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب.

٣٤ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م.

٣٥ ـ الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.

٣٦ ـ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين، أحمد ين يوسف (ت ٧٥٦هـ)، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٣٧ ـ درّة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، القاسسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٣٨ ـ ديوان ابن الرومي: علي بن العباس (ت ٢٨٣هـ)، تح: حسين نصار،، مطبعة دار الكتب، مصر، ط ٣، ٢٠٠٣م.

٣٩ ـ ديوان أبي الأسود برواية السكري: ظالم بن عمرو (ت ٦٩هـ)، تح: محمد حسين آل ياسين، ط ١، ١٩٩٨م، دار الهلال، بيروت.

٤٠ ـ ديوان امرئ القيس: حندج بن حجر (ت ٨٠ ق هـ) دار صادر، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.

٤١ ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: (ت ١١٠هـ)، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣.

٤٢ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: (ت ١٣ ق هـ) بشرح ثعلب، تح: فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٤٣ ـ ديوان عبيد بن الأبرص: الأسدي (ت نحو ٢٥هـ)، تح: محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.

٤٤ ـ ديوان العجاج برواية الأصمعي: عبد الله بن رؤبة (ت نحو ٩٠هـ)، تح: عزة حسن، دار الشرق، بيروت، ١٩٧١م.

٤٥ ـ ديوان المعاني: العسكري، الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت.

٤٦ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

٤٧ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، محمود بن عبد الله (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.

٤٨ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

٤٩ ـ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: الشربيني، محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٥٠ ـ سرّ صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.

٥١ ـ سنن أبي داود: السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٥٢ ـ سنن الترمذي: محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وآخران، مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٧٥م.

٥٣ ـ شرح أبيات سيبويه: السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٤م.

٥٤ ـ شرح أدب الكاتب: الجواليقي، موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠هـ)، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٥ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٥٦ ـ شرح ديوان المتنبي: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تح: مصطفى السقا وآخران، دار المعرفة، بيروت.

٥٧ ـ شرح الشافية: ركن الدين الاسترابادي، حسن بن محمد (ت ٧١٥هـ)، تح: عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٤م.

٥٨ ـ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٥٩ ـ شرح شواهد الألفية:

٦٠ ـ شرح القصائد العشر: التبريزي، يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

٦١ ـ شرح الكافية: الرضي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٥هـ.

٦٢ ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة.

٦٣ ـ شرح مراح الأرواح:

٦٤ ـ شرح المعلقات السبع: الزوزني، حسين بن أحمد (ت ٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠٢م.

٦٥ ـ شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

٦٦ ـ شعر أبي زبيد الطائي: (ت نحو ٦٢هـ) في ضمن (شعراء إسلاميون)، تح: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٦٧ ـ الشعر والشعراء: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٦٨ ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية: ابن فارس، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ط ١، ١٩٩٧م.

٦٩ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.

٧٠ ـ صحيح ابن حبان: البستي، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

٧١ ـ ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.

٧٢ ـ علل النحو: ابن الورّاق، محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.

٧٣ ـ عمدة الكتاب: النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تح: بسام الجابي، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٤م.

٧٤ ـ العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٧٥ـ عيون الأخبار: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٧٦ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان: النيسابوري، الحسن بن محمد (ت ٨٥٠هـ)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.

٧٧ـ غريب الحديث: الخطابي، حمد بن محمد (ت ٣٨٨هـ)، تح: عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، ١٩٨٢م.

٧٨ـ فتح القدير: الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.

٧٩ـ فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: الصعيدي، حمد بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، تح: إبراهيم البعيمي، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٨٠ـ الكامل في اللغة والأدب: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٧م.

٨١ـ الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

٨٢ـ كتاب الأفعال: ابن القطّاع، علي بن جعفر (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٨٣ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٨٤ـ كشف الخفا: أبو الفداء العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، ط ١، ٢٠٠٠م.

٨٥ـ الكليات: الكفوي، أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٦ـ الكنز اللغوي في اللسن العربي: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تح: اوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٧ـ لباب الآداب: ابن منقذ، أسامة بن مرشد (ت ٥٨٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٧م.

٨٨ـ اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.

٨٩ـ اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل، عمر بن علي (ت ٧٧٥هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٩٠ ـ لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٩١ ـ اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، محمد بن حسن (ت ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم الصاعدي، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤م.

٩٢ ـ مجاز القرآن: البصري، معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٩٣ ـ المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ مختارات شعراء العرب: ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، ضبط وشرح: محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط ١، ١٩٢٥م.

٩٥ ـ المخصّص: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

٩٦ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٩٧ ـ مسند أحمد: ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥م.

٩٨ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٩٩ ـ معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد نجاتي وآخران، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

١٠٠ ـ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

١٠١ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تح: سالم الكرنكوي وعبد الرحمن اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٩٤٩م.

١٠٢ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن (ت ٩٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

١٠٣ ـ معجم ديوان الأدب: الفارابي، إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠هـ)، تح: أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، ٢٠٠٣م.

١٠٤ ـ معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط ٢، ١٩٨٨م.

١٠٥ ـ معجم المؤلفين: كحالة، عمر بن رضا (ت ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٦ ـ المغرب: المطرزي، ناصر بن عبد السيد (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

١٠٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

١٠٨ ـ مفتاح العلوم: السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ المفتاح في الصرف: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

١١٠ ـ المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

١١١ ـ المفضليات: الضبي، المفضّل بن محمد (ت ١٦٨هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦.

١١٢ ـ المقاصد الحسنة: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.

١١٣ ـ مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

١١٤ ـ المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١١٥ ـ الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

١١٦ ـ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد (ت ٣٨٤هـ).

١١٧ ـ النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.

١١٨ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)، تقديم: محمد يوسف البنوري، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

١١٩ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، تح: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

١٢٠ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.

فهرس الموضوعات

* * *